



المجمع الدولي المحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)



The International Arab Society of Certified Accountants

الجزء الأول

طبعة ٢٠١٤

المحاسبة المالية والتكاليف

مؤهل

”محاسب إداري دولي عربي معتمد (IACMA)”

منهاج مُحاسبِ إداري دولي عربي مُعتمد

الجزء الأول: المُحاسبة الماليّة والتكاليف

حقوق التأليف محفوظة © 2012 للمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين. جميع الحقوق محفوظة.

ينشر عن طريق المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين:

ص.ب: 922104، عمان 11192

هاتف: +962-6-5100900

فاكس: +962-6-5100901

عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 1403/4/2012

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز إعادة ترجمة أي جزء من المطبوعات التي يصدرها المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين أو إعادة طبعها أو نسخها أو استخدامها بأي شكل من الأشكال جميعها أو بعضها أو باستخدام أية وسائل إلكترونية أو ميكانيكية أو غيرها من الوسائل المعروفة في الوقت الراهن أو التي سيتم اختراعها فيما بعد، بما في ذلك التصوير والتسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات وإسترجاعها دون إذن خطي مسبق من المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

لا يتحمل المجمع والناشرون مسؤولية أية خسارة تحدث لأي من الأشخاص الذين يتصرفون أو يمتنعون عن التصرف بالإعتماد على المادة الواردة في هذا المنشور، سواء كانت الخسارة ناجمة عن الإهمال أو خلاف ذلك.

إن النص المعتمد لمنهج محاسب إداري دولي عربي معتمد، هو النص الذي نشره المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين باللغة العربية، ويمكن الحصول على نسخ منه مباشرة من المجمع. الرجاء إرسال المطبوعات والقضايا المتعلقة بحقوق التأليف إلى:

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)



بريد إلكتروني: info@iascasociety.org

موقع إلكتروني: www.iascasociety.org

إلى زملاء المهنة العرب

بكل إعزاز أقدم منهنج المواد الدراسية لشهادة محاسب إداري دولي عربي معتمد والذي أعد وفق أعلى المعايير الدولية وذلك هدية إلى زملاء المهنة العرب من خريجي المحاسبة والمحاسبين الممارسين في القطاع العام والخاص.

لقد بذلت جهود مضمينة شارك فيها نخبة مختارة من الأساتذة المعروفين من عدد من الجامعات العربية والأجنبية، إلى أن تم إنجاز كتب المنهاج وتقييمها علمياً ووضعها بتصريف طلبة المجمع والجامعات العربية بما تحتويه من معلومات متطورة مواكبة للمستجدات في علم المحاسبة والإدارة والمراجعة والإقتصاد وتقنية المعلومات، وبذلك يكون المجمع الهيئة المهنية العربية الوحيدة التي تدرس وتؤهل وفق المنهاج الدولي.

أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من ساهم وعمل بجد وإخلاص لإعداد مواد المنهاج، وكل أمنيات الخير والنجاح للدارسين ولكل زميل وطالب علم يعمل جاهداً على تطوير قدراته المهنية والعلمية.

وختاماً أتقدم بخالص الشكر للزميلين الدكتور أسامة علي طيارة والدكتور عبد السلام كشادة على دعمهما للعلم والمهنة وعلى مساهمتهما المهنية والفنية في مسيرة المجمع.

عمّان في 30 إبريل 2012

طلال أبوغزاله

رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

الصفحات	
34-1	الفصل الأول: أساسيات المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية.....
65-35	الفصل الثاني: العمليات المحاسبية المتعلقة بالتسويات الجردية.....
100-66	الفصل الثالث: العمليات المحاسبية المتعلقة بالمخزون والأصول غير المتداولة.....
137-101	الفصل الرابع: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتحقيق الإيرادات.....
176-138	الفصل الخامس: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتوحيد القوائم المالية.....
197-177	الفصل السادس: مفهوم التكاليف ومصطلحات التكلفة.....
223-198	الفصل السابع: التسعير ومدخل تحميل التكلفة الكلية والمتغيرة.....
251-224	الفصل الثامن: نظام تكاليف الأوامر والمراحل والتكلفة على أساس النشاط.....
286-252	الفصل التاسع: الرقابة الداخلية.....
302-187	الفصل العاشر: أخلاقيات المهنة.....

محور المحاسبة المالية

الفصل الأول: أساسيات المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية

المحتويات

الصفحة	
2	أهداف الفصل التعليمية
3	مقدمة
3	معايير المحاسبة
4	نظام القيد المزدوج
5	نظام القيد المفرد
6	أساس الإستحقاق والأساس النقدي
6	القوائم المالية الرئيسية
7	مستخدمو القوائم المالية وطبيعة البيانات التي يحتاجونها
7	الفئات داخلية
7	الفئات خارجية
8	المستخدمين ذوي المصالح المباشرة بالمنشأة
8	المستخدمين ذوي المصالح غير المباشرة بالمنشأة
8	البيانات التي تقدمها الميزانية ومدى الفائدة التي يتوقع الحصول عليها من القائمة
9	تصنيف بنود الميزانية
16	البيانات التي تقدمها قائمة الدخل ومدى الفائدة التي يتوقع الحصول عليها من القائمة
18	تصنيف بنود قائمة الدخل
21	البيانات التي تقدمها قائمة التغير في حقوق الملكية ومدى الفائدة التي يتوقع الحصول عليها من القائمة
21	تصنيف بنود قائمة التغير في حقوق الملكية
22	البيانات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية ومدى الفائدة التي يتوقع الحصول عليها من القائمة
23	تصنيف بنود قائمة التدفقات النقدية
29	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمر التالية:

- طبيعة المحاسبة المالية وما يميزها عن فروع المحاسبة الأخرى.
- مستخدمو القوائم المالية وطبيعة البيانات التي يحتاجونها.
- القوائم المالية الرئيسية.
- البيانات التي تقدمها الميزانية ومدى الفائدة التي يتوقع الحصول عليها من القائمة.
- البيانات التي تقدمها قائمة الدخل ومدى الفائدة التي يتوقع الحصول عليها من القائمة.
- البيانات التي تقدمها قائمة التغير في حقوق الملكية ومدى الفائدة التي يتوقع الحصول عليها من القائمة.
- البيانات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية ومدى الفائدة التي يتوقع الحصول عليها من القائمة.

1. مقدمة

هناك عدة فروع للمحاسبة منها على سبيل المثال لا الحصر المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف وتدقيق الحسابات ونظم المعلومات المحاسبية. تهتم المحاسبة المالية بتسجيل العمليات المالية عند حدوثها لدى المنشأة ومن ثم تصنيف هذه العمليات وتلخيصها وعرضها على شكل قوائم مالية يتم تزويدها للأطراف ذات العلاقة (خارجية وداخلية) التي لها مصالح واهتمامات بالمنشأة.

وتعتبر المحاسبة المالية وسيلة الإتصال الرئيسة بين المنشأة والأطراف الخارجية والتي يتم من خلالها إيصال البيانات المالية للأطراف ذات العلاقة لمساعدتها في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية.

يجب أن تكون البيانات التي تقدمها المحاسبة المالية مفيدة للأطراف الخارجية المهتمة بأمر المنشأة وذلك لمساعدتها في التعرف على الأداء المالي للمنشأة ووضعها المالي. وحتى تكون البيانات مفيدة يجب أن تتصف بالملائمة والموثوقية. وبخلاف المحاسبة الإدارية التي تهدف إلى تزويد الأطراف الداخلية بالمعلومات التي تحتاجها ولا يوجد معايير ومبادئ ملزمة يتوجب إتباعها في عملية إعداد البيانات الخاصة بها؛ تركز المحاسبة المالية على تزويد الأطراف الخارجية للمنشأة مثل المستثمرين والمقرضين والجهات الحكومية بالمعلومات التي تحتاجها تلك الأطراف وذلك من خلال قوائم مالية يتم إعدادها ونشرها بموجب معايير ومبادئ وأسس محاسبية متعارف عليها يتم الإلتزام بها في مراحل إعداد القوائم المالية. كما تتصف البيانات المالية التي تقدمها المحاسبة المالية بخضوعها للتدقيق من قبل مدقق الحسابات الخارجي لإضفاء مزيد من المصداقية والموثوقية عليها.

2. معايير المحاسبة

في سبيل الحصول على قوائم مالية تتصف بالموثوقية والإتساق، يتم إعداد تلك القوائم وفقاً لمعايير محاسبية مقبولة قبولاً عاماً. وهناك العديد من الهيئات المهنية التي تقوم بإصدار المعايير والأسس المحاسبية منها على سبيل المثال لا الحصر مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) في أمريكا.

وفي ظل العولمة وانتشار الشركات الدولية، أصبح هناك حاجة لوجود معايير مقبولة عالمياً لدى دول العالم، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى ما يلي:

1. وجود جهة مهنية تهتم بتنظيم عملية إصدار معايير محاسبية مقبولة عالمياً.
 2. وجود درجة من الإتساق في الطرق والسياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
 3. تلبية الحد الأدنى من الإفصاح عن البيانات التي تحتاجها الأطراف ذات العلاقة.
- ولتلبية ما سبق تشكلت لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Committee Standards) عام 1973، وقد جاءت فكرة إعداد ونشر معايير المحاسبة الدولية من خلال مؤتمر المحاسبة الدولي الذي عقد في سيدني بأستراليا عام 1972. ومع حلول العام 2000 كان مجلس معايير المحاسبة الدولي يضم 152 هيئة محاسبية من 112 دولة، وبحلول العام 2010 كان هناك 115 دولة تتبنى المعايير الدولية أو تسمح باستخدامها. وقد نشرت لجنة

معايير المحاسبة الدولية 41 معيار محاسبي دولي منذ تأسيسها عام 1973، بعض هذه المعايير حذف والبعض الآخر تم تعديله عدة مرات وهناك معايير أخرى جرى دمجها.

في العام 2001، تم تغيير اسم لجنة معايير المحاسبة الدولية ليصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية Board IASB International Accounting Standards. في العام 2001 قام المجلس الذي حل محل اللجنة بالعمل على مجموعة أخرى من المعايير أطلق عليها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards (IFRS)، ومع حلول العام 2011 كان قد صدر 9 معايير دولية لإعداد التقارير المالية. وتمثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إمتداداً لمعايير المحاسبة الدولية البالغ عددها 41 معيار، حيث تم من خلال بعض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل المعيار رقم (8) تعديل وتنقيح لبعض معايير المحاسبة الدولية. ويجب التنويه إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية لا يملك القوة لإجبار الشركات أو المؤسسات على تبني المعايير التي يقوم بإعدادها ونشرها¹.

3. نظام القيد المزدوج

تقوم المحاسبة المالية على نظام القيد المزدوج وذلك لغايات تسجيل العمليات المالية عند حدوثها ومن ثم تصنيفها واعداد القوائم المالية. وتقوم فكرة القيد المزدوج على أن لكل عملية مالية تحدث في المنشأة طرفان أحدهما مدين والآخر دائن، مع وجوب تساوي قيمة الطرف المدين والطرف الدائن. وتعرف العملية المالية بأنها كل عملية يكمن التعبير عنها بوحدات نقدية وتؤدي إلى تغيير في أصول أو إلتزامات المنشأة أو حقوق الملكية، ويكون لها طرفان أحدهما مدين والآخر دائن. ومن الأمثلة على العمليات المالية إقتراض المنشأة من البنك ودفع المنشأة مصاريف الرواتب.

وباستخدام نظام القيد المزدوج فإن مراحل الدورة المحاسبية تتم على النحو الآتي:

1. تحديد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة.
2. قياس العمليات المالية بوحدات النقد.
3. تحديد الحسابات التي تأثرت نتيجة العمليات المالية.
4. تحديد مقدار الزيادة أو النقصان في الحسابات التي تأثرت بالعمليات المالية.
5. تسجيل العمليات المالية في المستندات المحاسبية ودفاتر اليومية عن طريق القيود المحاسبية.
6. ترحيل القيود المحاسبية إلى دفتر الأستاذ.
7. إعداد ميزان المراجعة.
8. إعداد قيود التسويات اللازمة.
9. إعداد القوائم المالية.

¹ للإطلاع على ملخص لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يرجى الدخول إلى الموقع التالي:
<http://www.iasplus.com/standard/standard.htm>

نظام القيد المفرد

تستخدم بعض المنشآت نظام بديل لنظام القيد المزدوج هو نظام القيد المفرد، حيث لا تستخدم المنشآت التي تعتمد نظام القيد المفرد حسابات أصولية وكاملة وإنما تكتفي بمسك حسابات للذمم المدينة والذمم الدائنة. وحتى تتمكن هذه المنشآت من تحديد نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة تقوم بجرد أصولها والتزاماتها في نهاية كل فترة مالية ومن ثم إيجاد صافي قيمة الأصول أي حقوق الملكية. وبمقارنة صافي الأصول في بداية الفترة مع صافي الأصول في نهاية الفترة يتم تحديد ربح أو خسارة الفترة، حيث تكون النتيجة ربح في حالة زيادة صافي الأصول في نهاية الفترة عما كانت عليه في بداية الفترة وتكون خسارة في حالة العكس.

مثال (1)

يمتلك زيد منشأة فردية وفي 2011/1/1 كانت الأصول التي يمتلكها زيد والتزامات المستحقة على المنشأة كما يلي:

نقدية	5000 دينار
ذمم مدينة	15000
بضاعة	65000
أثاث ومعدات	10000
ذمم دائنة	12000

أما في 2011/12/31 وعند جرد أصول المنشأة والتزاماتها فظهرت على النحو التالي:

نقدية	4000 دينار
ذمم مدينة	20000
بضاعة	80000
أثاث ومعدات	6000
ذمم دائنة	15000

وقد سحب زيد خلال العام 2011 مبلغ 4000 دينار نقداً من المنشأة لإستعماله الشخصي.
المطلوب: تحديد نتيجة أعمال منشأة زيد من ربح أو خسارة للعام 2011.

حل مثال (1)

تبلغ صافي الأصول (حقوق الملكية) في 2011/1/1 مبلغ 83000 دينار (5000 + 15000 + 65000 + 10000 - 12000).

أما صافي الأصول (حقوق الملكية) في 2011/12/31 فتبلغ 95000 دينار (4000 + 20000 + 80000 + 6000 - 15000).

وبالتالي فإن نتيجة أعمال المنشأة عن العام 2011 = 95000 - 83000 + 4000 (المسحوبات الشخصية) = 16000 دينار.

4. أساس الإستحقاق والأساس النقدي

يستخدم في المحاسبة المالية أساسان للإعتراف بالإيرادات والمصاريف التي تحدث خلال الفترة، هما أساس الإستحقاق والأساس النقدي. يستخدم أساس الإستحقاق من قبل المنشآت الهادفة للربح نظراً لأنه أكثر ملائمة في إظهار نتيجة أعمال المنشأة ووضعها المالي، أما الأساس النقدي والذي يعتبر أكثر سهولة في التطبيق من أساس الإستحقاق فيستخدم من قبل بعض المنشآت غير الهادفة للربح والقطاع الحكومي.

يقوم أساس الإستحقاق على الإعتراف بالإيرادات الخاصة بكل فترة عند تحقق الإيراد وبغض النظر عن المبلغ النقدي المقبوض عن الإيراد. وحسب أساس الإستحقاق يتحقق الإيراد عند عملية بيع البضاعة أو تقديم الخدمة. أما المصاريف فيعترف بها عند إستفادة المنشأة من الخدمة وبغض النظر عن المبلغ النقدي المدفوع عن المصروف.

أما الأساس النقدي فيتم بموجبه الإعتراف بالإيرادات في الفترة التي تقبض الإيرادات فيها نقداً، أما المصاريف فيعترف بها في الفترة التي تدفع فيها نقداً.

5. القوائم المالية الرئيسية

يتم من خلال المحاسبة المالية إعداد ونشر أربع قوائم مالية رئيسية تمثل هذه القوائم ملخص للأحداث الاقتصادية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة أو الفترات السابقة. وتتمثل القوائم المالية في الآتي:

1. الميزانية (قائمة المركز المالي)
2. قائمة الدخل
3. قائمة التغير في حقوق الملكية (قائمة الأرباح المحتجزة)
4. قائمة التدفقات النقدية
5. الإيضاحات المرافقة للقوائم، وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى.

ويطلق على القوائم المالية أعلاه بالقوائم المالية ذات الغرض العام، ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، فإن القوائم المالية ذات الغرض العام تعد لتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية الذين لا يملكون سلطة الحصول على البيانات أو الحصول على قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة. ويتوجب على المنشأة إعداد القوائم المالية مرة واحدة على الأقل في السنة، إلا أن هناك العديد من المنشآت تقوم بإعداد ونشر القوائم المالية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي. وقبل شرح القوائم أعلاه سنتعرض في الجزء التالي من الفصل لأهم مستخدمي القوائم المالية وطبيعة ما تحتاجه كل فئة من بيانات.

6. مستخدمو القوائم المالية

هناك العديد من الأطراف ممن يلجؤون إلى استخدام البيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل المنشآت وذلك بهدف مساعدتهم في عملية ترشيد القرارات الاقتصادية. ويمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى فئات داخلية وفئات خارجية.

6.1 الفئات الداخلية

تحتاج هذه الفئة إلى البيانات والتقارير من المحاسبة المالية لمساعدتها على إتخاذ القرارات المتعلقة بالأمر التشغيلية للمنشأة، وتتضمن هذه الفئة إدارة المنشأة وخصوصاً مجلس الإدارة والإدارة العليا والوسطى والعاملين في المنشأة. وتهتم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتعرف على الأداء المالي للمنشأة للفترة السابقة في محاولة لتقييم الأداء وتحديد نقاط القوة والضعف للإستفادة من ذلك لغايات إتخاذ القرارات والتخطيط والمتابعة.

أما العاملين في المنشأة فإن مجال إهتمامهم ينصب بشكل أساسي على الإستفادة من البيانات المالية في عمليات التفاوض المتعلقة بالأجور والرواتب المدفوعة لهم. كما يهتم الموظفون في المنشأة بالتعرف من خلال القوائم المالية على مدى ربحية المنشأة ونجاحها وإستمراريتها، مما يساعد الموظف في إتخاذ قرار البقاء في المنشأة أو البحث عن عمل آخر في منشأة أخرى.

6.2 الفئات الخارجية

تهتم هذه الفئة بتحديد ما إذا كان التعامل مع المنشأة سيكون مفيداً لها أم لا. وتشمل الفئات الخارجية الآتي:

- المستثمرون الحاليون والمتوقعون: والذين يحتاجون إلى البيانات المالية لمساعدتهم في إتخاذ القرار الخاص بالإستثمار في المنشأة أو بيع ما لديهم من إستثمارات.
- الدائنون والمقرضون: والذين يهتمون بمعرفة الوضع المالي للمنشأة وقدرتها على تسديد الإلتزامات المستحقة عليها.
- المحللون الماليون: والذين يقومون بوظيفة تقديم الإستشارات المالية للمستثمرين والأطراف الأخرى حول ربحية المنشأة ومركزها المالي.
- الجهات الحكومية: والتي تضم أكثر من جهة مثل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والتي تهتم باحتساب الضريبة المستحقة على المنشأة وتحصيلها، والجهات الرقابية مثل البنك المركزي والذي يهتم بمتابعة بعض القطاعات للتأكد من تقيدها بالتعليمات الخاصة بمجال نشاطها.

كما يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى مستخدمين لهم مصالح مباشرة بالمنشأة ومستخدمين لهم مصالح غير مباشرة في المنشأة.

6.3 المستخدمين ذوي المصالح المباشرة بالمنشأة: وتمثل الفئات التي لها مصلحة أو ارتباط مباشر بالمنشأة، وأهم الفئات التي تشملها هذه الشريحة:

- الإدارة
- المساهمون والمستثمرون الحاليون والمستقبليون
- الموردون والدائنون
- العاملون في المنشأة

6.4 المستخدمون ذوي المصالح غير المباشرة بالمنشأة: وتمثل الفئات التي لها مصلحة أو ارتباط غير مباشر بالمنشأة حيث يقدمون للمنشأة النصح والإرشاد أو يكونون ممثلين لفئات لها مصلحة مباشرة في المنشأة، وأهم الفئات التي تشملها هذه الشريحة:

- الجهات الرقابية الحكومية
- المحللون الماليون
- الجمهور

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض التشابه في البيانات المالية التي تحتاجها الأطراف المختلفة المشار إليها أعلاه، إلا أنه بالمقابل هناك بعض الاختلافات في إحتياجات كل فئة مقارنة مع الفئات الأخرى نتيجة وجود بعض الاختلافات في إهتمامات ومصالح هذه الفئات في المنشأة. فغالبية الفئات أعلاه تهتم بربحية المنشأة ومركزها المالي، وبالمقابل قد ينصب الإهتمام الأساسي للجهات الرقابية على مدى تقييد المنشأة بالقوانين والتعليمات.

ونظراً لصعوبة إعداد قوائم مالية منفصلة خاصة بكل فئة من الفئات أعلاه، فإن معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وكما سبق الإشارة إليه أعلاه، يتطلب من المنشأة إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام والتي تهدف إلى تزويد غالبية المستخدمين بما يحتاجونه من معلومات تساعدهم في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية. وقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إلى أنه لا يمكن تلبية جميع ما يحتاجه مستخدمي القوائم المالية عن طريق القوائم المالية ذات الغرض العام، وبالتالي فإن تلك القوائم تركز على العامل المشترك في البيانات المالية التي يتطلبها مستخدمي القوائم المالية والتي من شأنها مساعدة متخذ القرار في تقييم ربحية المنشأة وقدرتها على تسديد إلتزاماتها وفي توليد تدفقات نقدية مستقبلية.

وقد أشار المعيار إلى أن التركيز الأساسي في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية يجب أن يكون على المستثمرين في المنشأة، نظراً لأنها أكثر الفئات تحملاً للمخاطرة. كما أن تلبية إحتياجات فئة المستثمرين من البيانات المالية سيؤدي في الغالب إحتياجات معظم الفئات الأخرى. ولإستفادة من البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية يتوجب أن يتوفر لدى مستخدمي تلك البيانات حد أدنى من المعرفة بالمحاسبة والمبادئ المحاسبية.

7. أولاً: الميزانية (قائمة المركز المالي)

الميزانية أو ما يطلق عليها بقائمة المركز المالي هي قائمة تحتوي على الأصول التي تمتلكها المنشأة والإلتزامات المستحقة عليها والأموال المقدمة من المالكين وذلك في لحظة زمنية معينة. ويمكن النظر إلى الميزانية على أنها قائمة تظهر مصادر الأموال المتاحة للمنشأة (الإلتزامات وحقوق المالكين) وكيفية توظيف أو استخدام هذه الأموال (الأصول). ويعود سبب تسمية هذه القائمة بالميزانية نظراً لأن مجموع الأصول المملوكة من قبل المنشأة يجب أن تساوي دائماً مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية، وهذا ما يعرف بمعادلة الميزانية والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

$$\text{معادلة الميزانية: الأصول} = \text{الإلتزامات} + \text{حقوق الملكية}$$

ويتم عرض الميزانية بطريقتين: الأولى على شكل T Account حيث تظهر الأصول على الجانب الأيمن بينما تظهر الإلتزامات وحقوق الملكية على الجانب الأيسر. أما الطريقة الثانية فيتم بموجبها عرض الميزانية على شكل تقرير حيث تظهر الأصول في البداية ثم تليها الإلتزامات وحقوق الملكية.

أما أهم فوائد وأهداف الميزانية فتتمثل في الآتي:

1. التعرف على مدى توفر السيولة الكافية لدى المنشأة وقدرتها على تسديد إلتزاماتها في الأجل القصير .
2. التعرف على الرفع المالي لدى المنشأة وبالتالي الحكم على قدرة المنشأة على تسديد إلتزاماتها طويلة الأجل. ويمثل الرفع المالي نسبة الديون المستحقة على المنشأة إلى إجمالي حقوق الملكية.
3. تقدير المخاطرة التمويلية للمنشأة والتي تقاس من خلال علاقة كل من الأصول وحقوق الملكية بالإلتزامات المستحقة على المنشأة. ففي حالة زيادة نسبة الإلتزامات إلى الأصول وحقوق الملكية تزداد المخاطرة التمويلية للمنشأة أي إحتماالية عدم قدرتها على تسديد إلتزاماتها.
4. تبين الميزانية هيكل الأصول وتحليل حسابات الميزانية يساعد على تحليل كيفية استغلال وتوظيف الأموال المتاحة لديها وكيفية الحصول على هذه الأموال.

7.2 تصنيف بنود الميزانية

تصنف الحسابات الظاهرة في الميزانية على أنها حسابات حقيقية أو دائمة حيث يجري تدوير (تحويل) أرصدة الحسابات الظاهرة في الميزانية في نهاية الفترة لتصبح أرصدة بداية الفترة التالية.

وتصنف الأصول في الميزانية إلى مجموعتين رئيسيتين هما: الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة. كما يجري تصنيف الإلتزامات إلى مجموعتين رئيسيتين هما: الإلتزامات المتداولة والإلتزامات غير المتداولة. أما حقوق الملكية فتظهر في مجموعة واحدة تضم العديد من الحسابات وكما سيتم شرحه في الأجزاء التالية من هذا الفصل.

مثال (2)

يعرض الجدول رقم (1) ميزانية لإحدى الشركات التجارية والتي سيتم الاعتماد عليها في شرح أجزاء وعناصر الميزانية.

الجدول رقم (1) شركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة			
قائمة المركز المالي كما هي في 2010/12/31			
الإلتزامات وحقوق الملكية		الأصول	
الإلتزامات المتداولة		الأصول المتداولة	
ذمم دائنة	80000	النقدية والنقدية المكافئة	12000
مصاريف مستحقة الدفع	5000	الإستثمارات المالية قصيرة الأجل	18000
إيراد عقار غير مكتسب	2000	(للمتاجرة)	
ضرائب دخل مستحقة الدفع	25000	ذمم مدينة	120000
الجزء المتداول من قرض طويل	30000	بضاعة آخر المدة (المخزون)	240000

المحاسبة المالية والتكاليف

الأجل		مصاريف مدفوعة مقدماً	5000
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000	مجموع الأصول المتداولة	395000
<u>الإلتزامات غير المتداولة</u>		<u>الأصول غير المتداولة</u>	
أوراق دفع طويلة الأجل	20000	الإستثمارات المالية طويلة الأجل	
قرض بنك	140000	إستثمارات متاحة للبيع	15000
500000 سندات		إستثمارات في الشركات الحليفة	125000
(20000) يطرح خصم إصدار سندات	480000	إستثمارات في الشركات التابعة	240000
مخصص تعويض نهاية الخدمة	35000	مجموع الإستثمارات المالية طويلة الأجل	380000
إلتزامات عقود استئجار تمويلي	45000		
مجموع الإلتزامات غير المتداولة	720000	الممتلكات والمصانع والمعدات	380000
		عقارات إستثمارية	29000
<u>حقوق الملكية</u>		الأصول غير الملموسة	
رأس مال أسهم ممتازة 8%	100000	الشهرة	50000
رأس مال أسهم عادية	250000	براءة إختراع	40000
رأس المال الإضافي	30000	علامة تجارية	20000
أرباح محتجزة	68000	مجموع الأصول غير الملموسة	110000
فائض إعادة التقويم	29000		
يطرح أسهم خزينة (25000)	(25000)	الأصول غير المتداولة الأخرى	
مجموع حقوق الملكية	452000	ضريبة دخل مؤجلة (أصل)	4000
		ذمم مدينة أخرى طويلة الأجل	16000
		مجموع الأصول غير المتداولة الأخرى	20000
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	1314000	مجموع الأصول	1314000

7.2.1 الأصول

تتضمن الأصول البنود التالية:

7.2.1.1 الأصول المتداولة

تمثل الأصول المتداولة وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الأصول التي تمتلكها المنشأة وتتوي ببيعها أو استخدامها أو تحصيل قيمتها خلال دورة تشغيلية واحدة. والدورة التشغيلية هي متوسط الفترة الزمنية اللازمة لشراء البضاعة وبيعها وتحصيل قيمتها، وفي حالة المنشآت الصناعية تمتد الفترة التشغيلية لتشمل متوسط الفترة الزمنية اللازمة لشراء المواد الخام ومن ثم تصنيعها وبيعها وتحصيل قيمتها. كما تتضمن الأصول المتداولة الأصول التي تحتفظ بها المنشأة لغايات المتاجرة بها خلال مدة لا تزيد عن 12 شهر من تاريخ إعداد الميزانية، كما تتضمن الأصول المتداولة النقدية والنقدية المكافئة والتي لا يوجد قيود على استعمالها.

الأصول المتداولة	
النقدية والنقدية المكافئة	12000
الإستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)	18000
ذمم مدينة	120000
بضاعة	240000
مصاريف مدفوعة مقدماً	5000
مجموع الأصول المتداولة	395000

يتم عرض الأصول المتداولة في العادة حسب درجة سيولتها حيث تعرض النقدية أولاً يليها الإستثمارات المالية قصيرة الأجل فالذمم المدينة ثم البضاعة وأخيراً المصاريف المدفوعة مقدماً. علماً بأن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يتطلب تصنيف جميع الديون التجارية المستحقة للمنشأة على العملاء نتيجة عمليات بيع البضاعة أو تقديم الخدمات ضمن الأصول المتداولة حتى لو كانت تستحق التحصيل خلال فترة تتجاوز السنة. كما يتطلب المعيار تصنيف جميع ما لدى المنشأة من بضاعة ضمن الأصول المتداولة حتى لو كانت تلك البضاعة تكفي لتغطية إحتياجات المنشأة من البضاعة لفترة مالية تتجاوز السنة أو الدورة التشغيلية.

7.2.1.2 الأصول غير المتداولة

يتم عرض الأصول غير المتداولة حسب سهولة تحويلها إلى نقدية وليس حسب درجة سيولتها. وتتضمن الأصول غير المتداولة عدة مجموعات هي:

7.2.1.3 الإستثمارات المالية طويلة الأجل: وتشمل الإستثمارات المالية في الأسهم والسندات والأدوات المالية الأخرى

التي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها لفترة طويلة، ويندرج تحت هذه المجموعة ما يلي:

1. إستثمارات متاحة للبيع: وهي الإستثمارات التي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها لفترة طويلة بهدف الإستفادة من توزيعات الأرباح الخاصة بها والتغير في أسعارها في السوق.
2. إستثمارات في الشركات الحليفة: وتمثل الإستثمارات في المنشآت الأخرى والتي تمتلك المنشأة من أسهمها أو رأسمالها نسبة تتراوح بين 20% إلى 50%. ففي حالة تملك المنشأة (أ) لـ 30% من أسهم الشركة (ب)، تصبح الشركة (ب) شركة حليفة بالنسبة للشركة (أ)، ويصبح للشركة (أ) في هذه الحالة نفوذ على الشركة (ب).
3. إستثمارات في الشركات التابعة: وتمثل الإستثمارات في أسهم الشركات الأخرى والتي تصل فيها نسبة تملك المنشأة إلى أكثر من 50% من أسهم شركة أخرى. فإذا افترضنا أن الشركة (أ) تمتلك 80% من أسهم الشركة (ب) فإن الشركة (ب) تصبح شركة تابعة ويطلق على الشركة (أ) شركة قابضة، حيث تصبح للشركة (أ) سيطرة على القرارات المالية والتشغيلية في الشركة (ب).

الأصول غير المتداولة	
الإستثمارات المالية طويلة الأجل	
إستثمارات متاحة للبيع	15000
إستثمارات في الشركات الحليفة	125000
إستثمارات في الشركات التابعة	240000
مجموع الإستثمارات المالية طويلة الأجل	380000

7.2.1.4 الممتلكات والمصانع والمعدات

وتتضمن هذه المجموعة المباني والأثاث والسيارات والمعدات والآلات والأراضي التي تستخدم في العملية التشغيلية أو النشاط الرئيسي الذي تمارسه المنشأة، كما تتضمن المباني والأثاث والسيارات والمعدات والآلات والأراضي المستأجرة من الغير بموجب عقود تأجير تمويلية لغايات استخدامها في النشاط التشغيلي أو الرئيسي للمنشأة. وتثبت الممتلكات والمصانع والمعدات بالتكلفة ويجري استهلاكها، إذا كانت قابلة للاستهلاك، وذلك باستخدام أحد طرق الإستهلاك التي تتناسب مع مدى استخدام الأصل والنقص في قيمته. وتتميز الممتلكات والمصانع والمعدات بالوجود المادي الملموس لها.

7.2.1.5 العقارات الإستثمارية

وتمثل الإستثمارات في مجال العقارات والتي يكون الغاية منها تاجيرها أو الإستفادة من التغير في أسعارها.

7.2.1.6 الأصول غير الملموسة

وتشمل هذه المجموعة الأصول غير الملموسة والتي لا يمكن التحقق من وجودها مادياً، إلا أنها تعتبر من الأصول التي تعزز من العملية التشغيلية لدى المنشأة، وتتضمن هذه المجموعة عدة بنود من أهمها الشهرة وبراءة الإختراع والعلامة التجارية وحقوق التأليف والأبحاث والتطوير. علماً بأن الشهرة تنتج عن طريق الشراء ولا يجوز تسجيل الشهرة التي تنشأ داخلياً. وتكون الشهرة أما موجبة أو سالبة، حيث تظهر الشهرة الموجبة كأصل في الميزانية وتنشأ عند تملك المنشأة لمجموعة أصول تكون صافي قيمتها العادلة أقل من ثمن الشراء. ويجري إختبار تدني للشهرة الموجبة في نهاية كل فترة مالية حيث يجري الإعتراف بالإنخفاض في قيمتها كخسارة تظهر في قائمة الدخل. أما الشهرة السالبة، والتي تنشأ عند تملك المنشأة لمجموعة أصول تكون صافي قيمتها العادلة أكبر من ثمن الشراء، فيجري الإعتراف بها بالكامل كإيراد في قائمة الدخل في سنة حدوثها.

وتصنف الأصول غير الملموسة إلى أصول تنشأ داخلياً من قبل المنشأة مثل الأبحاث والتطوير أو يتم شراؤها جاهزة من الغير مثل شراء براءة الإختراع. كما يمكن تصنيفها إلى أصول لها عمر قانوني محدد مثل براءة الإختراع وأصول ليس لها عمر قانوني محدد مثل العلامة التجارية.

الأصول غير الملموسة	
الشهرة	50000
براءة إختراع	40000
علامة تجارية	20000
مجموع الأصول غير الملموسة	110000

7.2.1.7 الأصول غير المتداولة الأخرى

- وتمثل الأصول التي لا تقع ضمن أي من مجموعات الأصول أعلاه، ومن الأمثلة عليها:
- الديون المستحقة للمنشأة على الغير نتيجة بيع أصل غير ملموس مثل آلات أو أراضي على الحساب وبحيث تكون فترة تحصيل الدين تتجاوز سنة.
 - ضريبة الدخل المدفوعة من قبل المنشأة مقدماً نتيجة الإختلاف بتوقيت الإعتراف ببعض الإيرادات والمصاريف بين المحاسبة المالية وقانون ضريبة الدخل النافذ في البلد الذي تعمل به المنشأة .
 - الديون المستحقة على العاملين في المنشأة والتي تكون فترة تحصيلها تتجاوز سنة.

الأصول غير المتداولة الأخرى	
ضريبة دخل مؤجلة (أصل)	4000
ذمم مدينة أخرى طويلة الأجل	16000
مجموع الأصول غير المتداولة الأخرى	20000

7.2.2 الإلتزامات للغير

تمثل قيمة الديون المستحقة على المنشأة للغير، حيث يجري تصنيفها إلى المجموعات التالية:

7.2.2.1 الإلتزامات المتداولة

تشمل الإلتزامات المتداولة الديون المستحقة على المنشأة والواجبة السداد خلال دورة تشغيلية أو 12 شهر، وتتضمن كل من:

1. الذمم الدائنة: وتمثل الديون الناشئة عن عمليات شراء بضاعة على الحساب، علماً بأن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يتطلب تصنيف جميع الديون التجارية المستحقة على المنشأة ضمن الإلتزامات المتداولة حتى لو كانت تستحق خلال فترة تتجاوز السنة.
2. المصاريف المستحقة الدفع: وتمثل قيمة المصاريف التي استفادت منها المنشأة خلال الفترة أو الفترات السابقة إلا أنها لم تسدد بعد.
3. الإيرادات غير المكتسبة: وتمثل قيمة المبالغ المقبوضة من العملاء مقدماً، أي تم استلام قيمتها إلا أنه لم يتم بعد تقديم الخدمة للعميل أو بيعه البضاعة.
4. ضرائب دخل مستحقة الدفع: وتمثل قيمة ضريبة الدخل المتحققة لصالح الدولة على المنشأة وذلك عن دخول متحققة خلال فترات سابقة إلا أنها لم تسدد بعد.

5. الجزء المتداول من قرض طويل الأجل: ويمثل المبلغ المستحق من قرض طويل الأجل والذي أصبح واجب التسديد خلال الفترة المالية القادمة، حيث ينقل هذا الجزء من القرض من الإلتزامات غير المتداولة إلى الإلتزامات المتداولة. بالإضافة إلى ذلك وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يصنف القرض طويل الأجل ضمن الإلتزامات المتداولة في حالة إخلال المنشأة بشروط القرض، بحيث يصبح القرض معها واجب السداد خلال الفترة المالية القادمة. وبالمقابل يظهر القرض قصير الأجل ضمن الإلتزامات غير المتداولة إذا كانت المنشأة تنوي وتستطيع تجديده بحيث ينطبق عليه نتيجة التجديد المتطلبات الخاصة بالإلتزامات غير المتداولة.

الإلتزامات المتداولة	
ذمم دائنة	80000
مصاريف مستحقة الدفع	5000
إيراد عقار غير مكتسب	2000
ضرائب دخل مستحقة الدفع	25000
الجزء المتداول من قرض طويل الأجل	30000
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000

7.2.2.2 الإلتزامات غير المتداولة

حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تمثل الإلتزامات غير المتداولة الديون المستحقة على المنشأة والتي تستحق السداد خلال فترة تتجاوز 12 شهر أو تلك التي لا تستحق السداد خلال الدورة التشغيلية القادمة. كما اعتبر المعيار أن الإلتزامات الواجبة السداد خلال الفترة القادمة تصنف ضمن الإلتزامات غير المتداولة إذا كانت المنشأة تنوي وتستطيع تأجيل سدادها لأكثر من 12 شهر أو لفترة تتجاوز الدورة التشغيلية القادمة.

وفيما يلي استعراض للبنود التي تظهر ضمن الإلتزامات غير المتداولة:

1. أوراق الدفع طويلة الأجل: وتمثل الكمبيالات المسحوبة على المنشأة لصالح الغير وتستحق السداد خلال فترة تتجاوز السنة المالية القادمة وتكون بالعادة ناشئة عن شراء أصول ثابتة أو الحصول على قروض طويلة الأجل.
2. قروض البنوك: والتي تمثل القروض التي تحصل عليها المنشأة من البنوك والمستحقة السداد خلال فترة تتجاوز السنة المالية القادمة.
3. السندات: وتمثل أدوات مالية تصدرها الشركات للحصول على قروض طويلة الأجل. وقد تصدر الأسناد بعلاوة إصدار أي بسعر يزيد عن القيمة الإسمية لها أو بخصم إصدار أي بسعر يقل عن قيمتها الإسمية. علماً بأن الفوائد التي تدفع لحملة الأسناد تحسب بناء على القيمة الإسمية للأسناد كما أن الأسناد ترد لأصحابها في نهاية مدة القرض بالقيمة الإسمية. تظهر الأسناد بالقيمة الإسمية لها وتظهر علاوة إصدار الأسناد مضافة إلى الأسناد، في حين يظهر خصم الإصدار مطروحاً من الأسناد.

4. مخصص تعويض نهاية الخدمة: وتمثل المبالغ التي تقتطعها المنشأة سنوياً بحيث يتم سدادها للعاملين كمكافآت لهم عند ترك الخدمة.
5. إلتزامات عقود استئجار تمويلي: وتمثل الإلتزامات المستحقة على المنشأة والناجمة عن عقود الاستئجار التمويلي.

الإلتزامات غير المتداولة	
أوراق دفع طويلة الأجل	20000
قرض بنك	140000
500000 سندات	
(20000) يطرح خصم إصدار سندات	480000
مخصص تعويض نهاية الخدمة	35000
إلتزامات عقود إستئجار تمويلي	45000
مجموع الإلتزامات غير المتداولة	720000

7.2.3 حقوق الملكية

تمثل حقوق الملكية الفرق بين مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة ومجموع الإلتزامات المستحقة عليها. وتتكون حقوق الملكية من العناصر التالية:

1. رأس مال الأسهم الممتازة: والذي يظهر في بداية حقوق الملكية نظراً لأن الأسهم الممتازة تكون واجبة السداد في حالة تصفية المنشأة قبل تسديد أي مبلغ لأصحاب الأسهم العادية. وتتميز الأسهم الممتازة عن العادية في حصولها على عوائد سنوية شبه ثابتة تكون على شكل نسبة مئوية من قيمتها الإسمية. وبالمقابل فإن إدارة الشركة تنحصر في حملة الأسهم العادية. وهناك عدة أنواع من الأسهم الممتازة منها:
 - الأسهم الممتازة المجمعمة: والتي تدور حصتها من الربح للسنة أو السنوات التالية في حالة عدم حصولها على نسبة الأرباح المحددة لها لأي سبب كان.
 - الأسهم الممتازة القابلة للتحويل: وهي الأسهم التي يجوز تحويلها إلى أسهم عادية بعد فترة زمنية معينة من تاريخ إصدارها.
 - الأسهم الممتازة المشاركة: وهي الأسهم التي تحصل على أرباح إضافية أي تشارك أصحاب الأسهم العادية في الأرباح بعد حصول الأسهم العادي على نسبة من الربح تعادل النسبة المدفوعة لأصحاب الأسهم الممتازة.
 - الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء: وهي الأسهم التي يحق للمنشأة رد قيمتها لأصحابها بعد تاريخ إصدارها بفترة زمنية معينة. وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) فإن هذا النوع من الأسهم، ويعكس الأنواع الأخرى من الأسهم الممتازة، يظهر ضمن الإلتزامات غير المتداولة ولا يظهر ضمن حقوق الملكية.

2. رأس مال الأسهم العادية: وتمثل رأس المال الذي يكون لدى الشركات المساهمة. ويظهر حساب رأس مال الأسهم العادية بالقيمة الإسمية للأسهم المصدرة والمدفوعة.
3. رأس المال الإضافي: ويمثل الفرق بين القيمة الإسمية للأسهم المصدرة والمدفوعة وسعر بيع الأسهم من قبل المنشأة. فعند زيادة المنشأة لرأسمالها بطرح أسهم جديدة، قد يتم بيع الأسهم المطروحة بسعر يزيد أو يقل عن القيمة الإسمية للسهم، وبالتالي يظهر الفرق بين سعر البيع والقيمة الإسمية للأسهم المصدرة تحت حساب رأس المال الإضافي.
4. أرباح محتجزة: وتمثل أرباح الفترة أو الفترات السابقة والتي تم احتجازها من قبل المنشأة.
5. فائض إعادة التقييم: ويمثل الفرق بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للأصول غير المتداولة مثل الآلات والمباني والعقارات الإستثمارية والمعاد تقييمها من قبل المنشأة خلال الفترات التالية لشراء تلك الأصول.
6. أسهم الخزينة: يطلق على عملية شراء الشركة لأسهمها بأسهم الخزينة، وتظهر أسهم الخزينة بتكلفة شرائها ويتم إدراجها مطروحة من حقوق المساهمين.

حقوق الملكية	
رأس مال أسهم ممتازة 8%	100000
رأس مال أسهم عادية	250000
رأس المال الإضافي	30000
أرباح محتجزة	68000
فائض إعادة التقييم	29000
يطرح أسهم خزينة	(25000)
مجموع حقوق الملكية	452000

8. ثانياً: قائمة الدخل

تعرض قائمة الدخل نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة المالية السابقة، ويظهر بقائمة الدخل ملخص للإيرادات المتحققة خلال الفترة التي تغطيها القائمة، والمصاريف التي تم تكبدها في سبيل إنتاج الدخل. ويتم إعداد قائمة الدخل على أساس الإستحقاق، حيث يعترف بالإيرادات ويتم إظهارها بقائمة الدخل في حالة تحققها وبغض النظر عن عملية استلام قيمة الإيراد، كما يتم الإعراف بالمصاريف عند الإستفادة من الخدمة وبغض النظر عن عملية دفع المصروف. وتصنف الحسابات الظاهرة بقائمة الدخل على أنها حسابات إسمية أو غير حقيقية، حيث يتم إقفال أرصدها في نهاية الفترة المالية ولا يجري تدويرها للفترة التالية، وذلك بعكس الحسابات الظاهرة في الميزانية التي يجري تدوير أرصدها للفترة المالية التالية.

ويمكن تلخيص أهم فوائد قائمة الدخل بالآتي:

1. تقدم قائمة الدخل ملخص للجهود والأنشطة الذي قامت به الإدارة خلال الفترة التي تغطيها القائمة، مما يساعد الأطراف ذات العلاقة في الحكم على مدى نجاح الإدارة في تحقيق أهدافها.
2. تساعد قائمة الدخل في عملية التنبؤ بأرباح المنشأة خلال الفترات المالية القادمة.

المحاسبة المالية والتكاليف

3. تساعد قائمة الدخل في تحديد مقدار ضريبة الدخل المستحقة على المنشأة لصالح خزينة الدولة.

مثال (3)

يعرض الجدول (2) قائمة دخل لشركة تجارية والتي تغطي العام 2010.

الجدول رقم (2) شركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31		
المبيعات	620000	600000
يطرح مردودات المبيعات ومسموحاتها	(20000)	
صافي المبيعات		
تكلفة المبيعات		
بضاعة أول المدة	160000	
المشتريات	415000	
يطرح مردودات المشتريات ومسموحاتها	(15000)	
صافي المشتريات	400000	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	560000	
بضاعة آخر المدة	(240000)	
تكلفة المبيعات		(320000)
مجمّل الربح		280000
المصاريف التشغيلية		
مصاريف البيع والتوزيع		
رواتب وأجور رجال البيع	25000	
دعاية وإعلان	15000	
مصاريف تحميل وتنزيل	5000	
مجموع مصاريف البيع والتوزيع		(45000)
مصاريف إدارية		
رواتب وأجور موظفي الإدارة	45000	
إهلاك معدات وأثاث الإدارة	4000	
أتعاب مهنية	3000	
مجموع المصاريف الإدارية		(52000)
صافي الربح التشغيلي		183000
الإيرادات والأرباح الأخرى		
مكاسب بيع أصول ثابتة	2000	
إيراد عقارات مؤجرة	3000	
مجموع الإيرادات والأرباح الأخرى		5000
المصاريف والخسائر الأخرى		

مصروف فائدة	(48000)
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	140000
ضريبة الدخل	(35000)
صافي الربح بعد ضريبة الدخل	105000
صافي الربح من النشاط غير المستمر بعد خصم ضريبة الدخل	6000
صافي الربح	111000
يخصم حصص الأسهم الممتازة من الربح (100000 × 8%)	(8000)
صافي الربح	103000
حصة السهم العادي من الأرباح	
• الحصة من أرباح العمليات المستمرة (103000 - 6000) ÷ 250000	0.408
• الحصة من أرباح العمليات غير المستمرة (6000 ÷ 250000)	0.025

وفيما يلي شرح لأجزاء قائمة الدخل وطبيعة البيانات التي تتضمنها:

8.1 الإيرادات التشغيلية (المبيعات)

وتمثل الإيرادات المتحققة خلال الفترة التي تغطيها قائمة الدخل والناجمة عن النشاط التشغيلي للمنشأة، ففي حالة المنشآت التجارية والصناعية فإن إيرادات النشاط التشغيلي لها يتمثل في مبيعات البضاعة، والتي تظهر في بداية قائمة الدخل وبالصافي أي بعد طرح قيمة مردودات المبيعات ومسموحاتها.

أما في المنشآت الخدمية فإن الإيراد التشغيلي يتمثل في الأتعاب والرسوم وبدل الخدمات التي تحققها المنشأة مقابل الخدمات المقدمة لعملائها. أما في البنوك فإن الإيراد التشغيلي يتمثل لديها في الفوائد والعمولات التي تتقاضاها من عملائها نتيجة عمليات الإقراض والعمليات المصرفية الأخرى. وفي شركات التأمين تتمثل الإيرادات التشغيلية في أقساط التأمين التي تتقاضاها شركات التأمين عن عمليات التأمين المختلفة.

8.2 تكلفة المبيعات

تمثل تكلفة المبيعات والتي يطلق عليها أيضاً "تكلفة البضاعة المباعة" التكلفة التي تحملتها المنشأة على البضاعة المباعة خلال الفترة، وتمثل صافي قيمة المشتريات بعد تعديلها بالتغير في قيمة المخزون خلال الفترة، حيث يجري إضافة مخزون أول المدة إلى صافي المشتريات وبالمقابل يتم طرح بضاعة آخر المدة لنصل إلى تكلفة المبيعات. أما في المنشآت الصناعية فيتم الوصول إلى تكلفة المبيعات عن طريق تحديد تكاليف التصنيع المنفقة خلال الفترة مضافاً إليها مخزون إنتاج تحت التشغيل أول المدة ومطروحاً منها مخزون إنتاج تحت التشغيل آخر المدة والذي يعطي تكلفة البضاعة المصنعة خلال الفترة. وبإضافة إنتاج تام الصنع أول المدة إلى تكلفة البضاعة المصنعة خلال الفترة وطرح إنتاج تام الصنع آخر المدة نصل إلى تكلفة المبيعات.

8.3 المصاريف التشغيلية

تمثل المصاريف التشغيلية المصاريف الأخرى خلاف تكلفة المبيعات والمصروفة في سبيل إتمام العملية التشغيلية لدى المنشأة، وتضم المصاريف التشغيلية مجموعتان هما: مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية.

المصاريف التشغيلية		
مصاريف البيع والتوزيع		
رواتب وأجور رجال البيع	25000	
دعاية وإعلان	15000	
مصاريف تحميل وتنزيل	5000	
مجموع مصاريف البيع والتوزيع		(45000)
مصاريف إدارية		
رواتب وأجور موظفي الإدارة	45000	
إهلاك معدات وأثاث الإدارة	4000	
أتعاب مهنية	3000	
مجموع المصاريف الإدارية		(52000)

8.3.1 مصاريف البيع والتوزيع

وتمثل المصاريف المنفقة في سبيل تسهيل وإتمام عمليات البيع وترويج البضاعة وتشمل مصاريف الدعاية والإعلان ورواتب رجال البيع ومصاريف تحميل وتنزيل البضاعة عند إرسالها إلى محلات المشتري.

8.3.2 المصاريف الإدارية

وتضم المصاريف الأخرى خلاف تكلفة البضاعة المباعة ومصاريف البيع والتوزيع والتي يتم إنفاقها في سبيل تسهيل مهمة إدارة المنشأة بشكل عام وتشمل رواتب الإدارة العليا والأتعاب المهنية واهلاك معدات وأثاث الإدارة.

8.4 صافي الربح التشغيلي

يمثل صافي الربح التشغيلي نتيجة أعمال المنشأة من عملياتها أو نشاطها الرئيسي خلال الفترة التي تغطيها قائمة الدخل. ويمثل صافي الربح التشغيلي أحد البيانات الهامة التي يحكم من خلالها على مدى نجاح الإدارة في القيام بالمهام الموكلة لها ومنها استثمار الأموال المتاحة لدى المنشأة بشكل فعال وكفؤ.

8.5 الإيرادات والأرباح الأخرى

تمثل الإيرادات والأرباح الأخرى الإيرادات التي قد تتحقق للمنشأة من أنشطة وعمليات خلاف النشاط التشغيلي أو الرئيسي للمنشأة، ويندرج تحت هذه المجموعة مكاسب بيع الأصول غير المتداولة مثل مكاسب بيع سيارات أو أثاث أو آلات، كما يندرج تحت هذه المجموعة إيرادات العقارات المؤجرة.

8.6 المصاريف والخسائر الأخرى

تمثل المصاريف والخسائر الأخرى المصاريف والخسائر التي تتحملها المنشأة على أنشطة أو أعمال لا تندرج ضمن أنشطتها التشغيلية، ومن الأمثلة عليها مصروف الفائدة التي تدفعها المنشأة على عمليات الإقتراض التي تقوم بها لتمويل أعمالها. كما يندرج ضمن هذه المجموعة خسائر بيع الأصول غير المتداولة مثل خسائر بيع آلات أو سيارات.

8.7 صافي الربح من النشاط غير المستمر (العمليات المتوقفة) بعد خصم ضريبة الدخل

يمثل هذا البند نتيجة تصفية وبيع أصول قسم أو خط إنتاجي تم شطبه أو الغاؤه من قبل المنشأة حيث ينتج عن عملية شطب قسم أو فرع أو خط إنتاجي مع عدم تجديده إلى بيع أصول هذا الفرع أو القسم مما ينتج عن ذلك ربح أو خسائر. ويتوجب إظهار أرباح أو خسائر هذا البند بعد خصم مقدار ضريبة الدخل المتحققة من عملية البيع.

مثال (4)

إذا كان لدى منشأة تجارية (مول) قسم تنظيف وكوي ملابس وتم إتخاذ قرار بالغاء هذا القسم، حيث تم بيع أصوله بقيمة 30000 دينار، علماً أن التكلفة الدفترية للأصول هي 22000 دينار. يخضع الربح عن عملية البيع لنسبة ضريبة على الدخل تبلغ 25%.

ما مقدار صافي الربح نتيجة العملية الواجب إظهاره في قائمة الدخل؟

حل مثال (4)

- صافي الربح من عملية بيع أصول القسم تبلغ 8000 دينار (30000 - 22000).
- مقدار ضريبة الدخل المستحقة على الأرباح تبلغ 2000 دينار (8000 × 25%).
وعليه يكون صافي الربح بعد ضريبة الدخل الواجب إظهاره في قائمة الدخل = 6000 دينار (8000 - 2000).

8.8 حصص الأسهم الممتازة من الربح

يستحق لحملة الأسهم الممتازة حصة من الربح تكون محددة وثابتة وعلى شكل نسبة مئوية من القيمة الإسمية للأسهم الممتازة. علماً أن حصص الأسهم الممتازة من الربح تكون لها أولوية على حصص الأسهم العادية من الأرباح. وفي المثال أعلاه، كان هناك أسهم ممتازة ظهرت في الميزانية ضمن حقوق الملكية قيمتها 100000 دينار بنسبة أرباح 8% وبالتالي فإن قيمة حصص الأسهم الممتازة من الأرباح تبلغ 8000 دينار (100000 × 8%).

8.9 حصة السهم العادي من الأرباح

يمثل حصة السهم العادي من الأرباح حصة السهم العادي الواحد من أرباح المنشأة ويتم احتسابها بعد طرح حصص الأسهم الممتازة من الربح إذا كانت المنشأة لديها أسهم ممتازة مصدرية. ويجري احتساب حصة السهم العادي من الأرباح على خطوتين هما:

1. حصة السهم العادي من أرباح العمليات المستمرة: ويتم ذلك بطرح كل من حصص الأسهم الممتازة والأرباح من العمليات غير المستمرة من الربح وقسمة الناتج على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

وحسب المثال أعلاه، يبلغ المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام 2010 (237500) سهم حسبت على النحو التالي:

$$225000 \text{ سهم في } 2010/1/1 \times (6 \div 12) = 112500 \text{ سهم}$$

$$+ 250000 \text{ سهم في } 2010/7/1 \times (6 \div 12) = 125000 \text{ سهم}$$

$$\text{المجموع} = 237500 \text{ سهم.}$$

وعليه فإن حصة السهم العادي من أرباح العمليات المستمرة = $(103000 - 6000) \div 237500$ سهم عادي = 0.408 دينار للسهم.

2. حصة السهم العادي من أرباح العمليات غير المستمرة: ويتم ذلك بقسمة الأرباح من العمليات غير المستمرة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام، وعليه فإن حصة السهم العادي من أرباح العمليات غير المستمرة = $6000 \div 237500$ سهم عادي = 0.025 دينار للسهم.

9. ثالثاً: قائمة التغير في حقوق الملكية (قائمة الأرباح المحتجزة)

يتم من خلال قائمة التغير في حقوق الملكية عرض للتغيرات الحاصلة على حقوق الملكية خلال الفترة التي تغطيها القائمة، حيث تظهر القائمة ما يلي:

1. أرصدة حسابات حقوق الملكية في بداية الفترة، حيث يظهر رصيد رأس مال الأسهم الممتازة ورأس مال الأسهم العادية ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة ... إلخ.
2. أرباح العام.
3. توزيعات الأرباح النقدية والتوزيعات على شكل أسهم مجانية.
4. التغيرات الأخرى على حقوق الملكية مثل تكوين إحتياطيات وزيادة رأس المال وشراء أسهم خزينة.
5. أرصدة حسابات حقوق الملكية في نهاية الفترة بعد أخذ التغيرات الحاصلة خلال العام بعين الإعتبار. وفي ضوء ما سبق فإن أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية تتبع من المعلومات التي توفرها عن حركة التغير الذي طرأ على حقوق المالكين في المنشأة خلال الفترة التالي تغطيها القائمة. ولتوضيح قائمة التغير في حقوق الملكية نورد المثال التالي الخاص بإحدى الشركات التجارية للعام 2010.

مثال (5)

فيما يلي قائمة التغير في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31، لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة.

الجدول رقم (3) شركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة							
قائمة التغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في 2010							
المجموع	أسهم خزينة	الأرباح المحتجزة	فانض إعادة التقييم	رأس المال الإضافي	رأس مال أسهم عادية	رأس مال أسهم ممتازة	البيان
365000	(25000)	15000	29000	21000	225000	100000	رصيد 1/1
111000		111000					ربح الفترة
(8000)		(8000)					توزيعات أرباح أسهم ممتازة
(50000)		(50000)					توزيعات أرباح أسهم عادية
34000				9000	25000		إصدار أسهم في 7/1
452000	(25000)	68000	29000	30000	250000	100000	أرصدة 12/31

10. رابعاً: قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الحديثة نسبياً بالمقارنة مع قائمة الدخل والميزانية، حيث ظهرت للوجود بعد العام 1985. وتعد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للأساس النقدي وتعتبر مكملة لقائمة الدخل والميزانية التي يتم إعدادهما حسب أساس الإستحقاق. وقد أُلزم معيار المحاسبة الدول رقم (7) المنشآت بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية، حيث تم تخصيص المعيار رقم (7) لبيان الجوانب المختلفة لعملية إعداد القائمة والمعلومات التي يجب أن تتضمنها.

وتعرض قائمة التدفقات النقدية حركة النقدية المقبوضة والمدفوعة لدى المنشأة خلال الفترة التي تغطيها القائمة. وبموجب قائمة التدفقات النقدية يتم تقسيم التدفقات النقدية إلى المجموعات الثلاث التالية:

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
2. التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

ومن أهم فوائد قائمة التدفقات النقدية وما يمكن أن تقدمه لمستخدمي القوائم المالية ما يلي:

1. تعطي القائمة حركة المقبوضات والمدفوعات النقدية لدى المنشأة خلال الفترة التي تغطيها القائمة مما يساعد الأطراف ذات العلاقة في الحكم على سلامة الوضع النقدي لدى المنشأة ومصادر سيولة المنشأة.
2. تصنف قائمة التدفقات النقدية إلى تشغيلية وإستثمارية وتمويلية مما يساعد المستخدمين على فهم وتحليل طبيعة العلاقة بين هذه الأنشطة والتنبؤ بهذه التدفقات خلال الفترات المالية القادمة.

يتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية البيانات التالية:

1. قائمة الدخل لنفس الفترة التي ستغطيها قائمة التدفقات النقدية.
2. الميزانية لفترة الحالية والفترة السابقة.
3. معلومات إضافية لا تتوفر بشكل مباشر في قائمة الدخل أو ميزانية الفترة الحالية والفترة السابقة.

10.1 التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

بشكل عام فإن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تمثل صافي ربح المنشأة حسب الأساس النقدي. وبالتالي فإن الجزء الخاص بالأنشطة التشغيلية يتضمن:

- الإيرادات المقبوضة نقداً نتيجة بيع البضاعة وتقديم الخدمات للغير والتحصيل من العملاء.
- النقدية المدفوعة لشراء البضاعة وتسديد الموردين.
- النقدية المدفوعة للموظفين كرواتب والنقدية المدفوعة لتغطية المصاريف التشغيلية الأخرى مثل الإعلان والإيجار والمحروقات والكهرباء والضرائب وغيرها.
- النقدية المقبوضة كإيراد فوائد أو توزيعات أرباح عن إستثمارات المنشأة في أسهم شركات أخرى، والنقدية المدفوعة كمصروف فائدة عن عملية الإقتراض من الغير.
- النقدية المدفوعة أو المقبوضة لشراء أو بيع الإستثمارات المالية المصنفة كإستثمارات للمتاجرة.

10.2 التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية

أما التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية فتتمثل النقدية المتعلقة بكل من:

1. بيع وشراء الأصول غير المتداولة المستخدمة في العملية التشغيلية، مثل النقدية المدفوعة لشراء آلات جديدة والنقدية المقبوضة من بيع أثاث.
2. النقدية المتعلقة باستثمار فائض النقد لدى المنشأة مثل بيع وشراء الإستثمارات المالية غير المتداولة، مثل النقدية المدفوعة لشراء أسهم في شركة تابعة أو شراء أسهم تصنف كإستثمارات معدة للبيع، أو النقدية المقبوضة من عملية بيع إستثمارات في شركات حليفة أو بيع عقار مؤجر أو إقراض أموال المنشأة للغير في حالة كون المنشأة لا تمارس الإقراض كمنشأة تشغيلية أو رئيسي لديها.

وتجدر الإشارة إلى أن المدفوعات النقدية أو المقبوضات النقدية المتعلقة بشراء أو بيع الإستثمارات المالية المصنفة كإستثمارات للمتاجرة تصنف حسب المعيار الدولي رقم (7) على أنها تشغيلية وليست إستثمارية. من جهة أخرى فإن كامل النقدية المقبوضة من عملية بيع الأصول غير المتداولة المستخدمة في العملية التشغيلية مثل بيع الآلات والأراضي والنقدية المقبوضة من بيع الإستثمارات في أسهم الشركات الحليفة والتابعة والإستثمارات المعدة للبيع والإستثمارات الأخرى المصنفة تحت الأنشطة الإستثمارية تصنف ضمن الأنشطة الإستثمارية بما في ذلك الأرباح أو الخسائر الناجمة عن عملية البيع. مثال ذلك إذا كان لدى منشأة آلات تكلفتها التاريخية 100000 دينار ومجمع اهتلاكها في 2011/1/1 مبلغ 60000 دينار وتم بيعها نقداً في هذا التاريخ بقيمة 45000 دينار، فإن هناك مكاسب بيع تبلغ 5000 دينار تظهر

بقائمة الدخل للعام 2011، إلا أنه يتم إظهار كامل المبلغ النقدي المحصل من عملية البيع والبالغ 45000 دينار بقائمة التدفقات النقدية وضمن الأنشطة الإستثمارية.

وبالمقابل فإن العوائد النقدية المتحققة من الأصول غير المتداولة وإستثمارات فائض الأموال وخلال فترة تملك تلك الأصول تظهر ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية. وبناءً عليه تظهر البنود التالية ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية:

- الفوائد المقبوضة عن قرض ممنوح للغير أو عن ودیعة للمنشأة لدى البنك. علماً بأن معيار المحاسبة الدولي رقم (7) أجاز إظهار إيرادات الفوائد الدائنة ضمن الأنشطة الإستثمارية.
- إيرادات توزيعات الأرباح النقدية المقبوضة من قبل المنشأة عن إستثماراتها في الشركات الأخرى.
- الإيراد النقدي المتعلق بالعقار المؤجر للغير.

10.3 التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

تمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية المقبوضات النقدية أو المدفوعات النقدية المتعلقة بمصادر تمويل أعمال المنشأة والتي تتضمن مصدرين هما:

- الإقتراض من الغير عن طريق إصدار أسناد القرض (السندات) أو الحصول على القروض من البنك سواء كانت قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. علماً بأن مصروف فوائد الإقتراض تظهر ضمن الأنشطة التشغيلية على اعتبار أنها مصروف تظهر بقائمة الدخل، علماً بأن معيار المحاسبة الدولي رقم (7) أجاز إظهارها أما ضمن الأنشطة التشغيلية أو ضمن الأنشطة التمويلية.
- النقدية المقدمة من المالكين على شكل زيادة لرأس المال أو أي شكل آخر، والنقدية المسحوبة من قبل المالكين عن طريق تخفيض رأس المال أو عن طريق المسحوبات الشخصية أو توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة للمالكين. علماً بأن معيار المحاسبة الدولي رقم (7) أجاز إظهار توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة للمالكين أما ضمن الأنشطة التمويلية أو ضمن الأنشطة التشغيلية.

وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (7) يجوز إعداد قائمة التدفقات بطريقتين هما:

- الطريقة المباشرة
- الطريقة غير المباشرة

وقد شجع المعيار المنشآت على استخدام الطريقة المباشرة لإعداد ونشر القائمة نظراً لأنها تعطي معلومات أكثر تفصيلاً وملائمة من الطريقة غير المباشرة، إلا أن المعيار لم يمنع المنشآت من استخدام الطريقة غير المباشرة. وتجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الطريقتين ينحصر في كيفية عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية رغم أن الطريقتين تعطيان نفس قيمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما باقي مكونات القائمة فتتشابه بالطريقتين.

10.2.1 الطريقة المباشرة

بموجب الطريقة المباشرة تظهر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مفصلة إلى مقبوضات نقدية ومدفوعات نقدية لكل مصدر من مصادر التدفقات المقبوضة والتدفقات المدفوعة. وبنفس الطريقة تظهر التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية مفصلة حسب كل مصدر. ولتوضيح الطريقة المباشرة نورد المثال التالي الخاص بقائمة التدفقات النقدية لإحدى الشركات التجارية والمعدّة بالطريقة المباشرة.

مثال (6)

فيما يلي قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31، لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة والمعدّة بالطريقة المباشرة.

الجدول رقم (4) شركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 الطريقة المباشرة		
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
المقبوضات النقدية من بيع البضاعة وتحصيل ذم مدينة	685000	
المدفوعات النقدية لشراء البضاعة وتسديد الموردين	(425000)	
المدفوعات النقدية عن مصاريف تشغيلية	(192000)	
المدفوعات النقدية للدولة (ضرائب)	(34000)	
المدفوعات النقدية لمصرف الفوائد	(48000)	
المقبوضات النقدية من إيراد تأجير عقار	6000	
المقبوضات النقدية من إيراد توزيعات أرباح	25000	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		17000
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
مقبوضات نقدية من بيع إستثمارات مالية متاحة للبيع	50000	
مدفوعات نقدية لشراء إستثمارات مالية في شركات حليفة	(25000)	
مقبوضات نقدية من عمليات غير مستمرة (بيع قسم الكوي)	30000	
مدفوعات نقدية لشراء سيارات	(20000)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		35000
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
النقدية المقبوضة من متحصلات إصدار أسهم جديدة	34000	
النقدية المدفوعة لتسديد قرض بنك	(120000)	
النقدية المقبوضة من متحصلات إصدار سندات	100000	
النقدية المدفوعة توزيعات أرباح لحملة الأسهم الممتازة	(8000)	

النقدية المدفوعة توزيعات أرباح لحملة الأسهم العادية	(50000)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		(44000)
صافي الزيادة في النقدية والنقدية المكافئة		8000
النقدية والنقدية المكافئة في بداية السنة		4000
النقدية والنقدية المكافئة في نهاية السنة		12000

ويلاحظ من المثال أعلاه، أن هناك زيادة في النقدية والنقدية المكافئة خلال العام 2010 وهي الفترة التي تغطيها القائمة يبلغ 8000 دينار، وبإضافة مبلغ الزيادة في النقدية والنقدية المكافئة إلى رصيد النقدية والنقدية المكافئة في بداية العام والبالغة 4000 دينار نحصل على مقدار النقدية والنقدية المكافئة في نهاية العام والبالغة 12000 دينار والذي يتوجب أن يساوي رصيد النقدية والنقدية المكافئة الظاهرة في الميزانية المعدة في 2010/12/31.

ويعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) النقدية والنقدية المكافئة بأنها مجموع البنود التالية:

- النقدية في الصندوق.
- زائد: النقدية في حسابات المنشأة الجارية لدى البنوك.
- زائد: الإستثمارات في الأدوات المالية التي تتصف بوجود شبه ضمان في عدم تغير سعرها السوقي وضمان تحصيلها في الوقت المحدد وباقي على تاريخ استحقاقها مدة لا تزيد عن 3 شهور من تاريخ شراء المنشأة لها.
- مطروح: رصيد حساب البنك سحب على المكشوف.

10.2.2 الطريقة غير المباشرة

كما سبق وبيننا، تتشابه الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في عملية عرض قائمة التدفقات النقدية، باستثناء الجزء المتعلق بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث تعطي الطريقتان نفس الرقم النهائي للتدفقات التشغيلية، إلا أنهما يختلفان في كيفية الوصول إلى هذا الرقم.

ويعوجب الطريقة غير المباشرة، وحسب معيار المحاسبي الدولي رقم (7) يتم الوصول إلى قيمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق القيام بالخطوات التالية:

- يتم البدء بصافي الربح قبل طرح مصروف الفائدة ومصروف ضريبة الدخل، حيث يجري تعديل هذا الرقم بالبنود التالية:
- **يضاف (يطرح):** خسائر (أرباح) بيع الأصول غير المتداولة والإستثمارات المالية المصنفة كإستثمارات غير متداولة.
- **يضاف:** المصاريف الظاهرة بقائمة الدخل والتي لا تتطلب دفع نقدية، مثل الإهلاكات والديون المعدومة.
- **يضاف:** النقص في الأصول المتداولة المتعلقة بالنشاط التشغيلي، مثل النقص في رصيد الذمم المدنية والبضاعة والمصاريف المدفوعة مقدماً.
- **يطرح:** الزيادة في الأصول المتداولة المتعلقة بالنشاط التشغيلي، مثل الزيادة في رصيد الذمم المدنية والبضاعة والمصاريف المدفوعة مقدماً.

المحاسبة المالية والتكاليف

- **يضاف:** الزيادة في الإلتزامات المتداولة المتعلقة بالنشاط التشغيلي، مثل الزيادة في رصيد الذمم الدائنة والمصاريف مستحقة الدفع.
 - **يطرح:** النقص في الإلتزامات المتداولة المتعلقة بالنشاط التشغيلي، مثل النقص في رصيد الذمم الدائنة والإيرادات غير المكتسبة.
 - يطرح النقدية المدفوعة كمصروف فائدة.
 - يطرح النقدية المدفوعة كمصروف ضريبية.
- ولتوضيح الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية نورد المثال التالي الخاص بقائمة التدفقات النقدية لإحدى الشركات التجارية والمعدّة بالطريقة غير المباشرة.

مثال (7)

فيما يلي قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31، لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة والمعدّة بالطريقة غير المباشرة.

الجدول رقم (5) شركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 الطريقة غير المباشرة		
البيان	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب	188000	
يضاف إهلاك أصول غير متداولة	4000	
يطرح: مكاسب بيع أصول ثابتة	(2000)	
التغير في الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة		
الزيادة في الذمم المدينة	(84000)	
الزيادة في البضاعة	(80000)	
النقص في مصاريف مدفوعة مقدماً	4000	
الزيادة في الذمم الدائنة	70000	
الزيادة في مصاريف مستحقة الدفع	2000	
النقص في إيرادات غير مكتسبة	(3000)	
يطرح النقدية المدفوعة على مصروف ضريبية الدخل	(34000)	
يطرح النقدية المدفوعة على مصروف الفائدة	(48000)	
صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية		17000
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
مقبوضات نقدية من بيع إستثمارات مالية متاحة للبيع	50000	
مدفوعات نقدية لشراء إستثمارات مالية في شركات حليفة	(25000)	

مقبوضات نقدية من عمليات غير مستمرة (بيع قسم الكوي)	30000	
مدفوعات نقدية لشراء سيارات	(20000)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		35000
<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</u>		
النقدية المقبوضة من متحصلات إصدار أسهم جديدة	34000	
النقدية المدفوعة لتسديد قرض بنك	(120000)	
النقدية المقبوضة من متحصلات إصدار سندات	100000	
النقدية المدفوعة توزيعات أرباح لحملة الأسهم الممتازة	(8000)	
النقدية المدفوعة توزيعات أرباح لحملة الأسهم العادية	(50000)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		(44000)
صافي الزيادة في النقدية والنقدية المكافئة		8000
النقدية والنقدية المكافئة في بداية السنة		4000
النقدية والنقدية المكافئة في نهاية السنة		12000

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (إختيار من متعدد):

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. تتميز المحاسبة المالية بوجود معايير ومبادئ وأسس محاسبية متعارف عليها يتم الإلتزام بها:

- أ- عند الإقتراض من البنوك. ب- عند البيع والشراء.
ج- في مراحل إعداد القوائم المالية. د- عند عمليات البيع الأجل.

2. يقوم أساس الإستحقاق على الإعتراف بالإيراد الخاص بكل فترة عند:

- أ- تحقق الإيراد. ب- قبض المبلغ نقداً.
ج- تحقق الإيراد أو قبضه نقداً. د- تحقق الإيراد وقبض قيمته نقداً.

3. القوائم المالية ذات الغرض العام تعد لتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية:

- أ- الذين لا يملكون سلطة الحصول على البيانات أو الحصول على قوائم تلبية حاجاتهم الخاصة.
ب- الإدارة. ج- مجلس الإدارة.
د- الذين يملكون سلطة الحصول على البيانات التي يحتاجونها.

4. تشمل الفئات الخارجية التي تستخدم القوائم المالية:

- أ- الإدارة. ب- مجلس الإدارة.
ج- العاملين في المنشأة. د- المستثمرين.

5. معادلة الميزانية تكون على الشكل التالي:

- أ- الإلتزامات = الأصول + حقوق الملكية. ب- الأصول = الإلتزامات + حقوق الملكية.
ج- الأصول = الإلتزامات - حقوق الملكية. د- الإلتزامات = حقوق الملكية - الأصول.

6. تظهر الإستثمارات المالية للمتاجرة في الميزانية ضمن:

- أ- الأصول المتداولة. ب- الأصول غير المتداولة.
ج- الإلتزامات المتداولة. د- الإلتزامات غير المتداولة.

7. تظهر أسهم الخزينة في الميزانية ضمن:

- أ- الأصول المتداولة. ب- الأصول غير المتداولة.
ج- حقوق الملكية. د- الإلتزامات غير المتداولة.

8. تظهر ضرائب دخل مؤجلة (أصل) في الميزانية ضمن:
- أ- الأصول المتداولة. ب- الأصول غير المتداولة.
ج- حقوق الملكية. د- الإلتزامات غير المتداولة.
9. فيما يلي أرصدة بعض الحسابات الظاهرة في 2010/12/31 لدى شركة السعادة التجارية: 5000 نقدية، 6000 دينار ذمم دائنة، 12000 دينار أسهم خزينة، 50000 دينار بضاعة. إن مقدار الأصول المتداولة تبلغ:
- أ- 67000 دينار. ب- 73000 دينار. ج- 55000 دينار. د- 49000 دينار.
10. يظهر صافي الربح من النشاط غير المستمر في قائمة الدخل:
- أ- بعد خصم ضريبة الدخل. ب- قبل خصم ضريبة الدخل.
ج- قد يظهر قبل أو بعد خصم ضريبة الدخل. د- لا شيء مما ذكر صحيح.
11. يظهر مقدار التغير في رأس المال في:
- أ- قائمة الدخل. ب- الميزانية.
ج- قائمة التدفقات النقدية. د- قائمة التغير في حقوق الملكية.
12. تظهر النقدية المقبوضة من بيع الإستثمارات في أسهم للمتاجرة في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة:
- أ- الإستثمارية. ب- التمويلية. ج- التشغيلية. د- التشغيلية أو الإستثمارية.
13. تم بيع معدات تكلفتها التاريخية 25000 دينار ومجمع إهلاكها 15000 دينار، بقيمة 12000 دينار، وتم استلام القيمة نقداً. إن ما يظهر في قائمة التدفقات النقدية نتيجة العملية أعلاه يكون:
- أ- 12000 دينار ضمن الأنشطة التشغيلية.
ب- 12000 دينار ضمن الأنشطة الإستثمارية.
ج- 2000 دينار ضمن الأنشطة التشغيلية و10000 دينار ضمن الأنشطة الإستثمارية.
د- 12000 دينار ضمن الأنشطة التمويلية.
14. بلغ صافي ربح شركة الإتحاد للعام 2010 مبلغ 50000 دينار وفيما يلي بعض المعلومات الأخرى المتعلقة بالشركة:

مصاريف إهلاك	6000 دينار
النقص في الذمم المدينة	8000
الزيادة في البضاعة	6000
الزيادة في الدائون	5000

المحاسبة المالية والتكاليف

شراء سيارات نقداً	50000
توزيعات أرباح نقدية على المالكين	6000

باستخدام الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية، ما مقدار صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

أ- 37000 دينار ب- 13000 دينار ج- 57000 دينار د- 63000 دينار

15. بلغت قيمة توزيعات الأرباح المعلنة من قبل الشركة العالمية خلال العام 2010 مبلغ 20000 دينار، دفع منها 18000 دينار نقداً خلال العام 2010 والباقي تم دفعه خلال العام 2011. إن ما سيظهر في قائمة التدفقات النقدية للعام 2010 نتيجة العملية أعلاه يبلغ:

أ- 20000 دينار ضمن الأنشطة التمويلية. ب- 18000 دينار ضمن الأنشطة التمويلية.
ج- 20000 دينار ضمن الأنشطة التشغيلية. د- 18000 دينار ضمن الأنشطة التشغيلية.

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

.8	.7	.6	.5	.4	.3	.2	.1
ب	ج	أ	ب	د	أ	أ	ج
	.15	.14	.13	.12	.11	.10	.9
	ب	د	ب	ج	د	أ	ج

المحاسبة المالية والتكاليف

التمرين الثاني:

فيما يلي البيانات المستخرجة من سجلات شركة العملاقة التجارية وذلك في 2010/12/31:

صافي المبيعات	125000 دينار
مصروف رواتب الإدارة	15000
مصروف دعاية وإعلان	2500
مصروف فوائد	1500
مصروف ضريبة الدخل	4500
مشتريات	98000
بضاعة أول المدة	25000
بضاعة آخر المدة	28000
مصروف إيجار مكاتب الإدارة	3500
مكاسب بيع سيارات	2000
إيراد توزيعات أرباح إستثمارات	1500
مصروف رواتب رجال البيع	4200
مصروف كهرباء	800
مكاسب بيع إستثمارات معدة للبيع	600

المطلوب: إعداد قائمة الدخل لشركة العملاقة التجارية عن الفترة المالية المنتهية في 2010/12/31.

التمرين الثالث:

فيما يلي البيانات المستخرجة من سجلات منشأة الرملة التجارية وذلك في 2010/12/31:

مقبوضات نقدية من العملاء	125000 دينار
إيجار عقار مقبوض (إيراد)	15000
مدفوعات نقدية للرواتب والأجور	101000
مدفوعات نقدية لضريبة الدخل	6000
مدفوعات نقدية لشراء معدات	25000
مقبوضات نقدية من قرض بنكي	60000
مقبوضات نقدية من بيع سيارات	18000
مدفوعات نقدية توزيعات أرباح على المالكين	5000

في ضوء البيانات أعلاه، أجب عما يلي:

1. ما مقدار صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للعام 2010.

2. ما مقدار صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية للعام 2010.
3. ما مقدار صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية للعام 2010.

التمرين الرابع:

فيما يلي البيانات المستخرجة من سجلات شركة الحياة التجارية وذلك في 2010/12/31:

صافي الخسارة	(45000) دينار
مصروف الإهلاك	8000
مدفوعات تسديد قرض بنكي	15000
متحصلات بيع أراضي (الريح 1000 دينار)	10500
النقص في البضاعة	45000
الزيادة في الدائون	185000
متحصلات من بيع الأراضي (خسارة البيع 3000 دينار)	8000

في ضوء البيانات أعلاه، أجب عما يلي:

1. ما مقدار صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للعام 2010.
2. ما مقدار صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية للعام 2010.
3. ما مقدار صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية للعام 2010.

التمرين الخامس:

تمتلك شركة القدس خط إنتاجي تقرر نتيجة انخفاض المبيعات على المنتج من هذا الخط إلغاء الخط واستغلال المساحة التي يشغلها في إنتاج منتج جديد. تم بيع أصول الخط بقيمة 65000 دينار، علماً بأن التكلفة التاريخية لأصول الخط تبلغ 125000 دينار، ومجمع الإهلاك 50000 دينار. يخضع الريح الخاص بعملية بيع الخط لنسبة ضريبة على الدخل تبلغ 25%.

ما مقدار صافي الريح (الخسارة) نتيجة العملية الواجب إظهاره في قائمة الدخل؟

التمرين السادس:

فيما يلي بعض الحسابات المستخرجة من سجلات شركة الشرق للصناعات الكيماوية، المطلوب بيان مكان ظهور كل بند في القوائم المالية التالية وذلك بوضع الرمز الخاص بكل قائمة والمبين أدناه أمام كل بند، مع بيان تصنيف البند في القائمة المعنية، علماً بأن بعض البنود قد تظهر في أكثر من قائمة:

أ. الميزانية (قائمة المركز المالي)

ب. قائمة الدخل

ج. قائمة التغير في حقوق الملكية (قائمة الأرباح المحتجزة)

د. قائمة التدفقات النقدية

مثال: النقدية : تظهر في الميزانية (أ) وضمن الأصول المتداولة.

الرقم	البند	رمز القائمة ومكان تصنيف البند في القائمة
1.	اسم الخزينة	
2.	مصاريف مدفوعة مقدماً	
3.	المشتريات	
4.	مردودات المبيعات ومسموحاتها	
5.	إستثمارات مالية معدة للبيع	
6.	سندات	
7.	الزيادة على رأس المال نقداً	
8.	النقدية المقبوضة من بيع إستثمارات للمتاجرة	
9.	ضريبة دخل مستحقة الدفع	
10.	النقدية المدفوعة لشراء سيارات	

محور المحاسبة المالية

الفصل الثاني: العمليات المحاسبية المتعلقة بالتسويات الجردية

المحتويات

الصفحة	
36	أهداف الفصل التعليمية
37	مقدمة
37	الدورة المحاسبية والتسويات الجردية
38	الفروض والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد التسويات الجردية
38	فرص الإستمرارية
39	مبدأ الفترة المحاسبية
39	مبدأ تحقق الإيراد
	مبدأ المقابلة
40	العلاقة بين التسويات الجردية ومبدأ الفترة المحاسبية ومبدأ تحقق الإيراد ومبدأ المقابلة
41	أنواع التسويات الجردية
41	التسويات الجردية المتعلقة بالإيرادات المقبوضة مقدماً (الإيرادات غير المكتسبة)
42	قيود التسوية الخاصة بالإيرادات المقبوضة مقدماً
44	التسويات الجردية المتعلقة بالمصاريف المدفوعة مقدماً (أصل)
45	التأمين المدفوع مقدماً
47	القرطاسية والعدد والآلات الصغيرة
49	الأصول المعمرة
52	التسويات الجردية المتعلقة بالإيرادات مستحقة القبض
54	التسويات الجردية المتعلقة بالمصاريف مستحقة الدفع
55	المعالجة البديلة للمصاريف والإيرادات المقدمة
55	إثبات الإيرادات المقبوضة مقدماً عند القبض كإيراد
57	إثبات المصاريف المدفوعة مقدماً عند الدفع كمصروف
59	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمر التالية:

- الدورة المحاسبية والتسويات الجردية
- الفروض والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد التسويات الجردية
- العلاقة بين التسويات الجردية ومبدأ الفترة المحاسبية ومبدأ تحقق الإيراد ومبدأ المقابلة
- أنواع التسويات الجردية
- التسويات الجردية المتعلقة بالإيرادات المقبوضة مقدماً (الإيرادات غير المكتسبة)
- التسويات الجردية المتعلقة بالمصاريف المدفوعة مقدماً (أصل)
- التسويات الجردية المتعلقة بالإيرادات مستحقة القبض
- التسويات الجردية المتعلقة بالمصاريف مستحقة الدفع
- المعالجة البديلة للمصاريف والإيرادات المقدمة

1. مقدمة

يعتبر تعظيم ثروة المالكين أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها. ويمثل صافي الربح أحد أهم الوسائل التي يتم من خلالها الوصول إلى هدف تعظيم ثروة المالكين. ويتم الوصول إلى صافي الربح من خلال قائمة الدخل التي تظهر فيها الإيرادات التي تحققت للمنشأة خلال الفترة التي تغطيها القائمة والمصاريف التي تم إنفاقها في سبيل تحقيق الدخل. بالإضافة إلى صافي الربح، يهتم المالكين والأطراف الأخرى التي لها مصالح في المنشأة مثل المقرضين والدائنين بالوضع المالي للمنشأة من حيث ما تمتلكه المنشأة من أصول وما عليها من ديون، والذي يتم الحصول عليه من خلال الميزانية. ويعتبر الحصول على بيانات مالية دقيقة وصحيحة أمر هام وضروري لمساعدة الأطراف ذات العلاقة باتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة.

في ضوء ما سبق، وحتى يتم إعداد قائمة الدخل والميزانية بشكل يعكس واقع إيرادات ومصاريف المنشأة وأصولها والتزاماتها بشكل سليم وصحيح فإن ذلك يتطلب إعداد ما يسمى بالتسويات الجردية.

الدورة المحاسبية والتسويات الجردية

إن عملية إعداد القوائم المالية يتم من خلال عدة خطوات وهو ما يطلق عليه بالدورة المحاسبية والتي تتضمن الخطوات التالية:

1. المستندات المحاسبية
2. التسجيل بدفتر اليومية
3. الترحيل لدفتر الأستاذ
4. إعداد ميزان المراجعة قبل التسويات الجردية
5. التسويات الجردية
6. إعداد ميزان المراجعة بعد التسويات الجردية
7. إعداد القوائم المالية

ويتم إجراء التسويات الجردية في نهاية كل فترة مالية وقبل إعداد القوائم المالية بهدف تعديل بعض المصاريف والإيرادات وبعض حسابات الميزانية لإظهارها بالقيم الصحيحة لها.

الفروض والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد التسويات الجردية

تستند عملية إعداد القوائم المالية إلى العديد من الفروض والمبادئ المحاسبية التي يتوجب الإلتزام بها للوصول إلى قوائم مالية تتصف بالملائمة والموثوقية. إن عملية إعداد التسويات الجردية نابع من تطبيق الفروض والمبادئ المحاسبية التالية وحسب التسلسل المعروض في الأجزاء التالية:

فرض الإستمرارية

من الفروض المحاسبية الأساسية لإعداد القوائم المالية فرض الإستمرارية، والذي يقوم على أن المنشأة مستمرة في أعمالها التشغيلية إلى فترة طويلة لتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها طالما لا يوجد هناك ما يشير إلى تصفية أو إنتهاء أعمال الشركة. وفي حالة وجود مؤشرات لتصفية الشركة، وهي الحالة غير العادية، يتم تقييم أصول المنشأة بالقيمة القابلة للتحويل والتي تمثل السعر المتوقع لبيع الأصل مطروحاً منه المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع. ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الإفصاح عن عدم الإستمرارية في حالة وجود مؤشرات تفيد بذلك، كما يتطلب المعيار الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى عدم الإستمرارية والأساس المحاسبي المستخدم في هذه الحالة.

مبدأ الفترة المحاسبية

في ضوء فرض إستمرارية المنشأة وما يترتب عليه من طول عمر المنشأة وعدم وجود عمر معروف لها، فإن الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة تحتاج إلى متابعة أعمال المنشأة للتأكد من سلامة وضعها المالي وكفاءة الإدارة في استغلال الأصول وتحقيق العائد المناسب، وهذا ما أوجد الحاجة إلى مبدأ الفترة المحاسبية. فحسب مبدأ الفترة المحاسبية يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات زمنية قصيرة قد تكون سنة أو نصف سنة أو ربع سنة أو شهر، حيث يتم خلال هذه الفترات إعداد القوائم المالية الرئيسية لتقديمها إلى الأطراف ذات العلاقة لتمكينهم من تحليل الوضع المالي وربحية المنشأة. وتعد القوائم المالية مرة واحدة كل سنة على الأقل حيث تسمى في هذه الحالة بالقوائم المالية السنوية. إلا أن هناك العديد من الدول تلزم بعض المنشآت لديها بإعداد قوائم نصف سنوية أو ربع سنوية. ففي الأردن، على سبيل المثال، يلزم القانون الشركات المساهمة العامة بإصدار قوائم مالية سنوية ونصف سنوية وربع سنوية. وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) فإن على المنشأة إعداد ونشر قوائم مالية كاملة مرة واحدة على الأقل في السنة. كما يشجع المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) المنشأة على نشر قوائم مرحلية إضافية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي. وغالباً ما تغطي القوائم المالية السنوية الفترة من 1/1 ولغاية 12/31. ونظراً لطبيعة أعمال بعض المنشآت والتي يكون النشاط التشغيلي لديها عالٍ في نهاية السنة الميلادية، تقوم باختيار السنة المالية بتاريخ خلاف 1/1 مثل 7/1 أو 10/1 لينتهي في 6/30 أو 9/30 بحيث تكون الفترة المالية 12 شهر.

مبدأ تحقق الإيراد

في ضوء فرض الإستمرارية وما يترتب عليه من الحاجة لوجود مبدأ الفترة المحاسبية والذي يقوم على تقسيم حياة المنشأة إلى فترات وإعداد قوائم مالية تغطي كل منها فترة مالية محددة، يواجه المحاسب مشكلة توزيع بعض أنواع الإيرادات التي يمتد تنفيذها عبر أكثر من فترة مالية واحدة. فعلى سبيل المثال إذا وقعت منشأة تقوم بتقديم خدمات الصيانة عقد سنوي مع إحدى الشركات لتقديم خدمات صيانة أجهزة الكمبيوتر لديها مقابل 3600 دينار سنوياً، وبحيث بدأ تنفيذ العقد في 2011/10/1، فهل سيتم إظهار الإيراد المتحقق من العقد في قائمة الدخل لسنة 2011 أم 2012؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم وضع مبدأ تحقق الإيراد، والذي يعتمد في عملية الإقرار بتحقق الإيراد على أحد أساسيين هما:

- أساس الإستحقاق
- الأساس النقدي

يقوم أساس الإستحقاق على أن الإيراد يتحقق لدى المنشآت التي تتعامل ببيع السلع عند إتمام عملية بيع البضاعة وبغض النظر عن عملية قبض قيمة البضاعة المباعة. أما المنشآت التي تقوم بتقديم الخدمات للغير مثل شركات التأمين والصيانة والإستشارات المالية والهندسية، فإن الإيراد يتحقق عند تقديم الخدمة وبغض النظر عن تاريخ الإستلام النقدي لبدل الخدمة. أما الأساس النقدي فيقوم على الإقرار بالإيراد خلال الفترة التي يتم إستلام مبلغ الإيراد بشكل نقدي. ويستخدم الأساس النقدي غالباً لدى المنشآت غير الهادفة للربح والمؤسسات الحكومية حيث يمتاز بسهولة وبساطة تطبيقه. وقد أوجبت المعايير المحاسبية الدولية وضمن الإطار النظري لإعداد القوائم المالية استخدام أساس الإستحقاق للاعتراف بالإيرادات والمصاريف.

مبدأ المقابلة

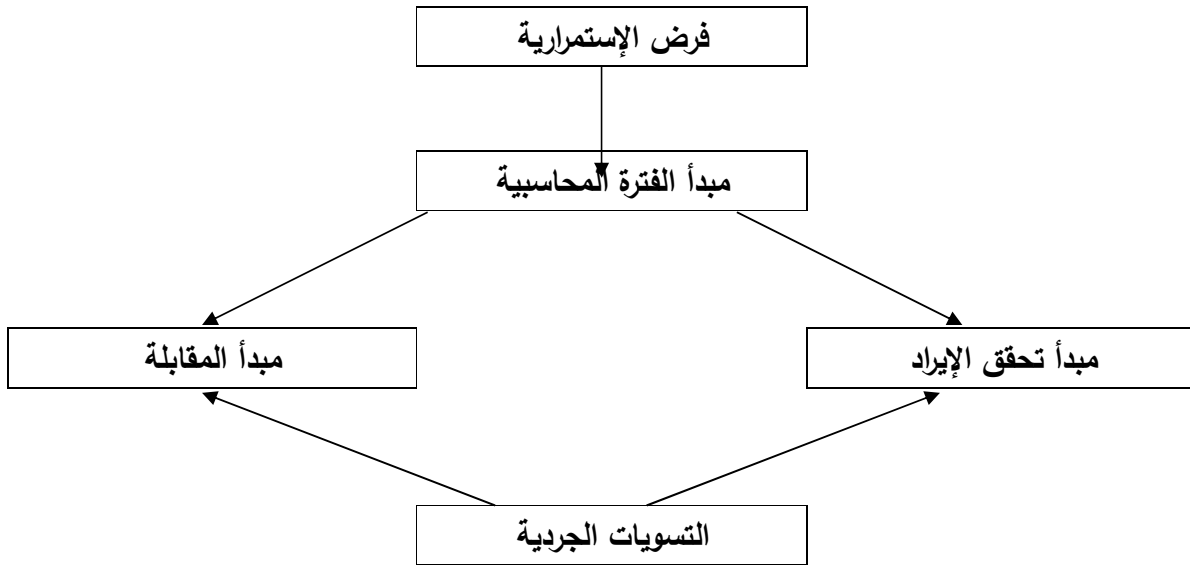
يرتبط مبدأ المقابلة بمبدأ تحقق الإيراد، حيث يقوم مبدأ المقابلة على وجوب تحميل كل فترة مالية بالمصاريف التي تكبدتها المنشأة في سبيل تحقيق الإيراد. فمن المعروف أن تحقيق الإيراد يتطلب من المنشأة دفع بعض المصاريف التي تساعد وتساهم في تحقيق الإيراد. فعلى سبيل المثال، تعتبر رسوم الطلبة في المدارس الخاصة الإيراد التشغيلي الرئيسي للمدرسة، إلا أن القيام بالعملية التعليمية وهي الخدمة التي تتقاضى المدرسة عليها رسوم من الطلبة، يتطلب استخدام مدرسين ودفع رواتب لهم، كما يتطلب مصاريف عديدة منها إيجار المبنى إذا كانت المنشآت لا تمتلك البناء، كما يتوجب دفع مصاريف كهرباء ومياه وإعلان وغيرها.

ويشير (Kimmael et. Al., 2007)¹ إلى أن القاعدة العامة في مبدأ المقابلة تقوم على أن المصروف يتبع الإيراد، أي أن الإقرار بالمصروف الخاص بكل فترة وبالتالي إظهاره في قائمة دخل تلك الفترة مرتبط بشكل وثيق بالإيراد الذي تم الإقرار به لنفس الفترة.

¹ Kimmael, Weygandt and Kieso, 2007, Financial Accounting: Tools for Business Decision Making, Fourth Edition, Wiley sons Inc.

العلاقة بين التسويات الجردية ومبدأ الفترة المحاسبية ومبدأ تحقق الإيراد ومبدأ المقابلة

كما سبق وبيننا أعلاه، فإن مبدأ الفترة المحاسبية نابع من فرضية الإستمرارية، حيث أن إستمرارية المشروع تقتضي أن يتم تقسيم حياة المشروع إلى فترات محاسبية لغايات قياس إنجاز الإدارة بين كل فترة وأخرى. أما مبدأ تحقق الإيراد فهو نابع من مبدأ الفترة المحاسبية حيث أن تقسيم حياة المنشأة إلى فترات زمنية وإعداد قوائم مالية لكل فترة يتطلب وجود أساس يتم الإستناد إليه في عملية تحميل كل فترة بما يخصها من إيراد وهذا ما يتم القيام به من خلال مبدأ تحقق الإيراد. أما مبدأ المقابلة فنابع من مبدأ تحقق الإيراد حيث أن الإعتراف بالإيراد الخاص يتطلب الإعتراف أيضا بالمصاريف اللازمة لتحقيق الإيراد، أي مقابلة الإيرادات بالمصاريف اللازمة لها. وحتى يتم الوصول إلى مبالغ الإيراد والمصروف الصحيحة والواجب إظهارها في قائمة الدخل لكل فترة فإن ذلك يتطلب إعداد التسويات الجردية، وكما هو موضح في الشكل رقم (2) - (1) أدناه.



الشكل (2-1): العلاقة بين التسويات الجردية ومبدأ الفترة المحاسبية ومبدأ تحقق الإيراد ومبدأ المقابلة

أنواع التسويات الجردية

كما سبق وبيننا أعلاه، فإن التسويات الجردية للإيرادات والمصاريف تتم في نهاية كل فترة محاسبية وعند عملية إعداد القوائم المالية، من أجل تحميل كل فترة بمبالغ الإيرادات والمصاريف المتحققة خلالها. وبما أن القوائم المالية تعد بشكل سنوي أو نصف سنوي أو شهري، فإن عملية إعداد تلك القوائم بشكل صحيح يتطلب مراجعة الإيرادات والمصاريف وإجراء التسويات الجردية اللازمة لها وبحيث تظهر الإيراد والمصاريف المتحققة لكل فترة. هذا مع العلم أن التسويات الجردية لا تعد نتيجة وجود خطأ في السجلات المحاسبية وإنما تعد في سبيل توزيع الإيرادات والمصاريف على الفترات المالية المتتالية وبشكل عادل. كما يجري مراجعة أرصدة الذمم المدينة والمخزون حيث يجري تقييم لمدى إمكانية تحصيل تلك الذمم وتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها. كما يجري تقييم المخزون وفي حالة إنخفاض التكلفة عن القيمة القابلة للتحقق يجري تخفيض المخزون بالفرق (لمزيد من المعلومات عن تقييم المخزون، انظر الفصل التالي من الكتاب).

نقسم التسويات الجردية إلى نوعين رئيسيين هما:

1. التسويات الجردية المتعلقة بالمبالغ المقبوضة أو المدفوعة مقدماً:

- الإيرادات المقبوضة مقدماً

- المصاريف المدفوعة مقدماً

2. التسويات الجردية المتعلقة بالمبالغ المستحقة القبض أو الدفع:

- الإيرادات مستحقة القبض

- المصاريف مستحقة الدفع

وفيما يلي شرح تفصيلي لهذه البنود.

التسويات الجردية المتعلقة بالإيرادات المقبوضة مقدماً (الإيرادات غير المكتسبة)

تمثل الإيرادات المقبوضة مقدماً المبالغ النقدية التي تتسلمها المنشأة من العملاء مقابل تقديم سلعة أو خدمة أو منفعة لهم في المستقبل. ومن الأمثلة على ذلك بدل الاشتراكات السنوية التي تقبضها المجلات والصحف مقدماً عند توقيع عقود مع عملاء لتزويدهم بنسخ من هذه المجلات والصحف. كما أن الرسوم التي تتسلمها المدارس والجامعات الخاصة من أولياء أمور الطلبة في بداية كل سنة أو فصل دراسي هي بمثابة إيرادات مقبوضة مقدماً بالنسبة للمدرسة أو الجامعة، حيث أن تقديم خدمة التعليم للطلبة تقدم بفترات لاحقة لعملية إستلام بدل الخدمة. كما أن المؤسسات التي تمارس خدمات تقديم الإنترنت غالباً ما تتقاضى قيمة الاشتراكات مقدماً مقابل الخدمة التي ستقدم للعملاء في المستقبل. ومن الأمثلة الأخرى على الإيرادات المقبوضة مقدماً ثمن تذاكر السفر التي تقبضها شركات الطيران نقداً عند عملية بيع التذاكر، حيث أن خدمة نقل المسافرين أو الأمتعة تأتي بتاريخ لاحق لتاريخ إستلام بدل الخدمة. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى على الإيرادات المقبوضة مقدماً منها على سبيل المثال لا الحصر: المبالغ المقبوضة مقدماً عن بدل الإيجارات أو عن بدل الإستشارات المالية أو عن بدل الإعلانات في الصحف والتلفزيون.

تمثل الإيرادات المقبوضة مقدماً إلتزام على المنشأة بتاريخ قبضها، حيث تتحول تلك الإلتزامات إلى إيراد عند تقديم الخدمة أو بيع السلعة.

أما المعالجة المحاسبية لعملية الإستلام النقدي لبدل الخدمة فيتمثل في جعل حساب النقدية مديناً بقيمة المبلغ المستلم و/أو الإيراد المقبوض مقدماً دائماً بنفس القيمة.

مثال (1)

تقوم شركة الغد لخدمة الإنترنت بتقديم خدمة الإنترنت للمؤسسات والمنازل، وفي 2011/10/1 وقعت الشركة عقد مع مؤسسة السلام الصناعية لتزويدها بخدمة الإنترنت لمدة عام مقابل 1200 دينار، وقد إستلمت شركة الغد عند توقيع العقد كامل مبلغ العقد والبالغة 1200 دينار نقداً.

المطلوب: إثبات قيد اليومية اللازم في دفاتر شركة الغد لخدمة الإنترنت.

حل مثال (1)

يتم إثبات إستلام شركة الغد لمبلغ الـ 1200 دينار على النحو التالي:

2011/10/1	من ح/ النقدية	1200	
	إلى ح/ إيراد خدمات إنترنت مقبوضة مقدماً ²	1200	

قيود التسوية الخاصة بالإيرادات المقبوضة مقدماً

تتحقق الإيرادات المتعلقة بالخدمة أما بمرور الزمن وكما هو الحال بإيراد بدل الإيجارات والإشتراكات السنوية للصحف والإنترنت، أو في ضوء تقدير الجزء المنجز من الخدمة المقدمة مثل إيرادات تقديم الإستشارات المالية وغيرها. وبناءً عليه، فإن عملية إعداد القوائم المالية يتطلب تحديد الجزء المنجز من الخدمة من أجل تحديد مبلغ الإيراد الواجب الإعتراف به في كل فترة محاسبية وعمل قيد التسوية الجردية اللازم لذلك. ورغم إن العديد من الإيرادات يتحقق بشكل تدريجي ويومي مثل إيراد العقارات المؤجرة، حيث إن مرور كل يوم يترتب عليه تحقق إيراد للمنشأة المؤجرة بمقدار حصة اليوم من إيجار العقار، إلا أن عملية الإعتراف بالجزء المتحقق يومياً يعتبر غير عملي ويرتب أعباء إضافية على المحاسبين. وفي ضوء ذلك يتم تجميع الإيراد المتحقق عبر الفترة التي تغطيها قائمة الدخل ليتم إثباته بقيد تسوية مرة واحدة.

إن عدم إجراء قيد التسوية أعلاه الخاص بالإيرادات المتحققة والمقبوضة مقدماً يؤدي إلى عدم إظهار القوائم المالية بالشكل الصحيح حيث يؤدي إلى ما يلي:

² يجوز إثبات الإيراد المقبوض مقدماً تحت مسمى إيراد غير مكتسب، وفي هذه الحالة يظهر الطرف الدائن في القيد على النحو التالي: إلى ح/ إيراد خدمات إنترنت غير مكتسب.

1. تخفيض إيرادات المنشأة بمقدار الإيراد المتحقق.
2. تخفيض صافي ربح المنشأة نظراً لعدم الإقرار بالإيراد المتحقق.
3. تخفيض حقوق الملكية نتيجة تخفيض الأرباح.
4. تضخيم الإلتزامات (الإيرادات المقبوضة مقدماً) نظراً لعدم إثبات إنخفاض تلك الإلتزامات بمقدار الإيراد المتحقق.

مثال (2)

باستخدام المعلومات الواردة في المثال (1) أعلاه، وعلى افتراض أن شركة الغد لخدمة الإنترنت تعد قوائمها المالية بشكل سنوي.

المطلوب:

1. إثبات قيد التسوية في 2011/12/31 والمتعلق بالعقد الخاص بمؤسسة السلام الصناعية.
2. تحديد مقدار المبالغ الخاصة بالعقد أعلاه والتي ستظهر في قائمة الدخل لشركة الغد للعام 2011 والميزانية في 2011/12/31.

حل مثال (2)

1. قيد التسوية الواجب إثباته في 2011/12/31 والمتعلق بالعقد الخاص بمؤسسة السلام الصناعية:
يتم أولاً إيجاد مقدار الإيراد المتحقق من العقد والواجب الإقرار به في 2011/12/31، حيث يتم احتسابه على النحو التالي:
$$1200 \times (3 \div 12) = 300 \text{ دينار.}$$

ويلاحظ أنه تم الإقرار بالإيراد الخاص بالفترة من 2011/10/1 ولغاية 2011/12/31، أما باقي الإيراد فيتم الإقرار به وتحمله للعام 2012.
في ضوء ذلك يظهر قيد التسوية في 2011/12/31 على النحو التالي:

2011/12/31	من ح/ إيراد خدمات إنترنت مقبوضة مقدماً	300
	إلى ح/ إيراد خدمات إنترنت	300

وفي ضوء قيد التسوية أعلاه يتم تخفيض رصيد إيراد خدمات إنترنت مقبوضة مقدماً بمقدار 300 دينار ليصبح 900 دينار، وبالمقابل يتم إظهار الإيراد المعترف به في قائمة الدخل ضمن حساب إيراد خدمات إنترنت.

2. مقدار المبالغ الخاصة بالعقد أعلاه والتي ستظهر في قائمة الدخل للعام 2011 والميزانية في 2011/12/31 لدى شركة الغد.

يظهر في قائمة الدخل للعام 2011 إيراد خدمات إنترنت يبلغ 300 دينار، وعلى النحو التالي:

شركة الغد لخدمة الإنترنت	
قائمة الدخل عن السنة المالية 2011	
إيراد خدمات إنترنت	300 دينار

أما الميزانية في 2011/12/31 فيظهر به رصيد إيراد خدمات إنترنت مقبوضة مقدماً يبلغ 900 دينار وعلى النحو التالي:

شركة الغد لخدمة الإنترنت	
الميزانية في 2011/12/31	
الإلتزامات المتداولة	إيراد خدمات إنترنت مقبوضة مقدماً
900 دينار	900 دينار

التسويات الجردية المتعلقة بالمصاريف المدفوعة مقدماً (أصل)

تمثل المصاريف المدفوعة مقدماً المبالغ النقدية التي تدفعها المنشأة في سبيل الحصول على خدمات ومنافع من الغير في المستقبل، وعليه يتم اعتبار المبالغ المدفوعة مقدماً أصل ويتم إثباتها بتاريخ دفعها تحت حساب مصاريف مدفوعة مقدماً وبإسم المصروف المعني، مثل مصروف تأمين مدفوع مقدماً ومصروف إيجار مدفوع مقدماً.

هناك العديد من الخدمات التي تتطلب قيام المنشأة بدفع مبالغ نقدية مقدماً للحصول على تلك الخدمات في المستقبل، ومن الأمثلة على ذلك تأمين ممتلكات المنشأة ضد أخطار الحريق والحوادث والسرقة، والمبالغ التي تدفع بدل العقارات المستأجرة حيث يتطلب العديد من المالكين الحصول على دفعات نقدية مقدماً عن بدل الإيجار. ومن الأمثلة الأخرى على المصاريف المدفوعة مقدماً القرضية والعدد والأدوات الصغيرة، حيث تلجأ المنشآت إلى شراء هذه البنود لاستخدامها والإستفادة منها لاحقاً، حيث تعتبر القرضية والعدد والأدوات الصغيرة عند الشراء أصل ثم تتحول إلى مصروف عند الإستخدام. كما أن تملك المنشأة للسيارات والأثاث والآلات يقع ضمن المصاريف المدفوعة مقدماً حيث يتم تملك هذه الأصول من أجل استخدامها في العملية الإنتاجية والتشغيلية للمنشأة.

وكما بيّنا أعلاه، يتم إثبات المبالغ المدفوعة مقدماً للحصول على خدمات مستقبلية كأصل، وفي نهاية كل فترة محاسبية وعند إعداد القوائم المالية، يجري تقدير أو تحديد الجزء المستعمل من هذه الأصول والإعتراف به كمصروف وذلك من خلال قيود التسويات الجردية. وتتحول المبالغ المدفوعة مقدماً للحصول على خدمات مستقبلية إلى مصروف أما مع مرور الوقت مثل الإيجارات والتأمين أو بالإعتماد على درجة الإستعمال لها مثل القرضية والعدد والأدوات.

ورغم إن العديد من المصاريف المدفوعة مقدماً تتحول إلى مصروف نتيجة الإستعمال بشكل يومي مثل مصروف الإيجار ومصروف التأمين والقرضية المستعملة، إلا إن عملية الإعتراف بالجزء المتحقق يومياً يعتبر غير عملي ويرتبط

أعباء إضافية على المحاسبين. ففي حالة القرطاسية فإن استخدام المنشأة لها قد يكون يومي إلا أن الإعراف بالجزء المستعمل كمصرف يتم عند إعداد القوائم المالية بجرد المصاريف التي تم استنفادها واستخدامها عبر الفترة التي تغطيها قائمة الدخل ليتم إثباتها كمصرف بقيد تسوية مرة واحدة.

إن عدم إجراء قيد التسوية الخاص بالإعراف بالمصاريف المتحققة والمدفوعة مقدماً يؤدي إلى عدم إظهار القوائم المالية بالشكل الصحيح حيث يؤدي إلى ما يلي:

1. تخفيض مصاريف المنشأة بمقدار المصاريف المتحققة وغير المعترف بها.
 2. زيادة صافي ربح المنشأة نظراً لعدم الإعراف بالمصاريف المتحقق.
 3. زيادة (تضخيم) حقوق الملكية نتيجة زيادة صافي الربح.
 4. زيادة (تضخيم) الأصول (المصاريف المدفوعة مقدماً) نظراً لعدم إثبات تخفيض قيمة المصاريف المدفوعة مقدماً.
- وفيما يلي شرح لبعض من هذه المصاريف المدفوعة مقدماً.

التأمين المدفوع مقدماً

تقوم معظم المنشآت بالتأمين على ممتلكاتها من سيارات ومباني وآلات ضد العديد من الأخطار مثل أخطار الحوادث والحريق والسرقة وغيرها، وتكون معظم عقود التأمين سنوية، تغطي سنة قادمة. وعادةً ما يتم دفع كامل قيمة العقد السنوي للتأمين مقدماً عند توقيع العقد، مما يتطلب إثبات المبالغ المدفوعة في هذه الحالة كأصل تحت حساب تأمين مدفوعة مقدماً. حيث يتم إثبات المبلغ المدفوع بالقيد التالي:

2011/xx/xx	من ح/ التأمين المدفوع مقدماً إلى ح/ النقدية	xx	xx
------------	--	----	----

يعتبر مصروف التأمين من المصاريف التي يعترف بها مع مرور الزمن، أي ترتبط بالفترة الزمنية وليس بناءً على الاستخدام الفعلي. وفي ضوء ذلك يتم عند إعداد القوائم المالية الإعراف بالجزء المستنفذ من التأمين كمصرف وذلك حسب القيد التالي:

2011/xx/xx	من ح/ مصروف التأمين إلى ح/ التأمين المدفوع مقدماً	xx	xx
------------	--	----	----

وفيما يلي مثال توضيحي لمعالجة التأمين المدفوع مقدماً.

مثال (3)

في 2011/4/1 وقعت شركة السعادة عقد تأمين مع شركة القدس للتأمين لمدة سنة لتغطية مخاطر الحريق مقابل مبلغ 12000 دينار، وقد تم دفع قيمة العقد كاملة عند توقيع العقد. علماً بأن شركة السعادة تعد قوائمها المالية بشكل نصف سنوي.

المطلوب:

1. إثبات قيد دفع مبلغ التأمين.
2. إثبات قيود التسوية الخاصة بالتأمين المستنفذ في 2011/6/30 و 2011/12/31.
3. بيان كيفية إظهار مصروف التأمين في قائمة الدخل المعدّة للنصف الأول والنصف الثاني من العام 2011.
4. بيان كيفية إظهار التأمين المدفوع مقدماً في الميزانية المعدّة في 2011/6/30 وميزانية 2011/12/31.

حل مثال (3)

1. قيد دفع مبلغ التأمين:

2011/4/1	من ح/ التأمين المدفوع مقدماً إلى ح/ النقدية	12000	12000
----------	--	-------	-------

2. قيد التسوية الخاص بمصروف التأمين في 2011/6/30 و 2011/12/31:

- مصروف التأمين للنصف الأول من سنة 2011 = $12000 \times (12 \div 3) = 3000$ دينار.

ويلاحظ أن النصف الأول من العام 2011 قد حمل بمصروف تأمين لمدة 3 شهور نظراً لأن عقد التأمين وقع في 2011/4/1، أي أنه تم الإستفادة من التأمين لمدة 3 شهور للنصف الأول.

- قيد التسوية الخاص بمصروف التأمين في 2011/6/30

2011/6/30	من ح/ مصروف التأمين إلى ح/ التأمين المدفوع مقدماً	3000	3000
-----------	--	------	------

- مصروف التأمين للنصف الثاني من سنة 2011 = $12000 \times 2/1 = 6000$ دينار.

- قيود التسوية الخاص بمصروف التأمين في 2011/12/31.

2011/12/31	من ح/ مصروف التأمين إلى ح/ التأمين المدفوع مقدماً	6000	6000
------------	--	------	------

1. إظهار مصروف التأمين في قائمة الدخل المعدّة للنصف الأول من العام 2011.

شركة السعادة	
قائمة الدخل عن الفترة المالية من 2011/1/1 ولغاية 2011/6/30	
3000	المصاريف الإدارية مصروف التأمين

- إظهار مصروف التأمين في قائمة الدخل المعدّة للنصف الثاني من العام 2011.

المحاسبة المالية والتكاليف

شركة السعادة	
قائمة الدخل عن الفترة المالية من 2011/7/1 ولغاية 2011/12/31	
6000	المصاريف الإدارية مصروف التأمين

2. إظهار التأمين المدفوع مقدماً في الميزانية المعدّة 2011/6/30.

شركة السعادة	
الميزانية في 2011/6/30	
9000	الأصول المتداولة التأمين المدفوع مقدماً

ويلاحظ أن رصيد التأمين المدفوع مقدماً والظاهر في ميزانية 2011/6/30 يبلغ 9000 دينار ويمثل الرصيد المتبقي وغير المستعمل من مبلغ التأمين (12000 - 3000).

- إظهار التأمين المدفوع مقدماً في الميزانية المعدّة في 2011/12/31.

شركة السعادة	
الميزانية في 2011/12/31	
3000	الأصول المتداولة التأمين المدفوع مقدماً

ويلاحظ أن رصيد التأمين المدفوع مقدماً والظاهر في ميزانية 2011/12/31 يبلغ 3000 دينار ويمثل الرصيد المتبقي وغير المستعمل من مبلغ التأمين (12000 - 9000).

القرطاسية والعدد والأدوات الصغيرة

تلجأ معظم المنشآت إلى شراء كمية من القرطاسية والعدد الصغيرة مثل الأقلام والأحبار وورق الطباعة والتصوير بكميات تكفي استخدام المنشأة لفترة قد تصل سنة أحياناً أو أكثر. وعند شراء القرطاسية أو العدد الصغيرة تثبت كأصل تحت بند القرطاسية والعدد والأدوات الصغيرة، وحسب القيد التالي وبافتراض إن البند هو قرطاسية:

2011/xx/xx	من د/ القرطاسية إلى د/ النقدية	xx	xx
------------	-----------------------------------	----	----

وعند إعداد القوائم المالية يتم جرد المتبقي من القرطاسية والعدد والأدوات الصغيرة لتحديد الكمية المستخدمة خلال الفترة، حيث يجري إثبات الكمية المستخدمة بقيد التسوية التالي، وبافتراض أن البند المعني هو قرطاسية:

2011/xx/xx	من د/ مصروف القرطاسية المستعملة إلى د/ القرطاسية	xx	xx
------------	---	----	----

المحاسبة المالية والتكاليف

ويظهر مصروف القرطاسية المستعملة في قائمة الدخل ضمن المصاريف، بينما يظهر رصيد القرطاسية المتبقي في الميزانية ضمن الأصول المتداولة.

مثال (4)

- في 2011/1/1 كان لدى شركة السعادة رصيد قرطاسية يبلغ 400 دينار .
- في 2011/2/12 قامت الشركة بشراء قرطاسية بقيمة 600 دينار على الحساب .
- تعد شركة السعادة قوائمها المالية بشكل نصف سنوي، وفي 2011/6/30 وعند جرد القرطاسية المتبقية تبين أن الرصيد يبلغ 350 دينار .

المطلوب:

1. إثبات قيد شراء القرطاسية.
2. إثبات قيد التسوية الخاصة بالقرطاسية المستعملة في 2011/6/30.
3. بيان كيفية إظهار مصروف القرطاسية المستعملة في قائمة الدخل المعدّة للنصف الأول من العام 2011.
4. بيان كيفية إظهار القرطاسية في الميزانية المعدّة في 2011/6/30.

حل مثال (4)

1. قيد شراء القرطاسية:

2011/1/1	من ح/ القرطاسية إلى ح/ ذمم دائنة	12000	12000
----------	-------------------------------------	-------	-------

2. قيد التسوية الخاص بالقرطاسية المستعملة في 2011/6/30:

- مصروف القرطاسية المستعملة للنصف الأول من سنة 2011 = $600 + 400 - 350 = 650$ دينار . وعليه يظهر قيد التسوية على النحو التالي:

2011/6/30	من ح/ مصروف القرطاسية المستعملة إلى ح/ القرطاسية	650	650
-----------	---	-----	-----

3. إظهار مصروف القرطاسية المستعملة في قائمة الدخل المعدّة للنصف الأول من العام 2011.

شركة السعادة	
قائمة الدخل عن الفترة المالية من 2011/1/1 ولغاية 2011/6/30	
650	المصاريف الإدارية مصروف القرطاسية المستعملة

4. إظهار رصيد القرضية المتبقي في الميزانية المعدة 2011/6/30.

شركة السعادة	
الميزانية في 2011/6/30	
350	الأصول المتداولة القرضية

ويلاحظ أن رصيد القرضية والظاهر في ميزانية 2011/6/30 يبلغ 350 دينار ويمثل الرصيد المتبقي وغير المستعمل من القرضية.

الأصول المعمرة

تمتلك معظم المنشآت أصول معمرة لاستخدامها في عملياتها التشغيلية، ومن الأمثلة على هذه الأصول السيارات والأثاث والآلات الصناعية في حالة الشركات الصناعية والمباني وغيرها. يمثل ثمن شراء الأصول المعمرة تكلفة الحصول على خدمات تلك الأصول لفترات طويلة تتراوح بين 5 - 10 سنوات وكما هو الحال في السيارات والأثاث وأجهزة الكمبيوتر، كما قد تصل فترة الإنتفاع من خدمات بعض الأصول المعمرة مثل المباني إلى 50 سنة. ونظراً لأن قيمة الأصول المعمرة تتناقص مع مرور الزمن نتيجة عوامل عديدة منها الإستخدام الفعلي لها والتقدم التقني، فإن معالجة هذه الأصول يتم على النحو التالي:

- عند تملك الأصل تثبت المبالغ المدفوعة للحصول على الأصل بجعل حساب الأصل المعني مديناً وحساب النقدية دائناً. فلو كان الأصل المشتري سيارات، فعند الشراء يثبت القيد التالي وبافتراض تسديد قيمتها نقداً:

××	من د/ السيارات	
××	إلى د/ النقدية	

- وتظهر الأصول المعمرة في الميزانية ضمن الأصول غير المتداولة، أو ما يطلق عليها بالأصول الثابتة.
- في نهاية كل فترة محاسبية وعند إعداد قوائم مالية يتم تقدير قيمة الإنخفاض في قيمة الأصول المعمرة ويتم إثبات ذلك بقيد التسوية التالي:

××	من د/ مصروف إهلاك السيارات	
××	إلى د/ مجمع إهلاك السيارات	

وبناءً على قيد التسوية أعلاه يظهر مصروف إهلاك السيارات في قائمة الدخل ضمن المصاريف، وتظهر السيارات في الميزانية مطروحاً منها رصيد مجمع الإهلاك، حيث يطلق على الفرق بين قيمة السيارات ورصيد مجمع إهلاك السيارات بالقيمة الدفترية للسيارات. علماً بأن مجمع الإهلاك هو حساب متراكم أي متزايد ويمثل مجموع الإهلاك الذي تم على الأصل من تاريخ الشراء ولغاية تاريخ إعداد الميزانية، حيث يتم تحميله بمصروف كل فترة وتدوير رصيده إلى الفترات التالية.

إن عدم إجراء قيد التسوية أعلاه والخاص بالإهلاك يؤدي إلى عدم إظهار القوائم المالية بالشكل الصحيح حيث يؤدي إلى ما يلي:

1. تخفيض مصاريف المنشأة بمقدار مصروف الإهلاك غير المثبت.
2. تضخيم (زيادة) صافي ربح المنشأة نظراً لتخفيض المصاريف.
3. تضخيم (زيادة) حقوق الملكية نتيجة تضخيم الأرباح.
4. تضخيم الأصول (السيارات) نظراً لعدم إثبات النقص الحاصل بقيمتها نتيجة الاستخدام.

أما عن كيفية تحديد قيمة الإهلاك لكل فترة محاسبية فهناك العديد من الطرق منها على سبيل المثال:

1. طريقة القسط الثابت، والتي تعتبر من أكثر الطرق استخداماً، حيث يتم بموجب هذه الطريقة توزيع تكلفة الأصل القابلة للإهلاك على العمر الإنتاجي المقدر، أي تتساوى قيمة الإهلاك لكل فترة محاسبية مع باقي الفترات الأخرى. ويقصد بالقيمة القابلة للإهلاك تكلفة شراء الأصل مطروحاً منها القيمة المتبقية للأصل في نهاية عمره الإنتاجي.
2. طرق الإهلاك المتناقص: وتقوم هذه الطرق على تحميل الفترات الأولى من عمر الأصل قيمة إهلاك عالية ثم تبدأ قيمة الإهلاك بالتناقص سنة بعد أخرى، ومن الأمثلة على هذه الطرق طريقة مجموع أرقام السنين وطريقة القسط المتناقص المضاعف. تقوم طرق الإهلاك المتناقص على قاعدة أن الإنتفاع من الأصل تكون مرتفعة في بداية عمر الأصل نظراً لارتفاع كفاءته وانخفاض مصاريف الصيانة المدفوعة عليه، مما يتطلب بالتالي تحميل الفترات الأولى من عمر الأصل بمبلغ إهلاك أعلى من الفترات التالية.
3. طريقة عدد الوحدات المستخدمة: ويتم بموجب هذه الطريقة تقدير عدد الوحدات المتوقع الإنتفاع منها من الأصل، ليجري في ضوء ذلك تحديد تكلفة الوحدة بناءً على ثمن شراء الأصل. ثم يجري تحديد قيمة الإهلاك الواجب تحميله لكل فترة محاسبية بناءً على عدد الوحدات المستفاد من الأصل. ومن الأمثلة على الأصول التي من الممكن إهلاكها حسب هذه الطريقة السيارات وآلات التصوير وآلات والمعدات الطبية مثل أجهزة تصوير الأشعة.

مثال (5)

في 2011/1/1 اشترت شركة الرمال سيارات لاستخدامها لنقل البضائع للزبائن بمبلغ 20000 دينار وتم تسديد قيمتها نقداً عند الشراء. وقد قررت الشركة إهلاك السيارات بطريقة القسط الثابت حيث تم تقدير العمر الإنتاجي للسيارات بـ 5 سنوات، كما تم تقدير القيمة المتبقية للسيارات في نهاية عمرها الإنتاجي بـ 2000 دينار.

تعد الشركة قوائمها المالية بشكل نصف سنوي.

المطلوب:

1. إثبات قيد شراء السيارات.
2. إثبات قيود التسوية الخاص بإهلاك السيارات في 2011/6/30 و 2011/12/31.

3. بيان كيفية إظهار مصروف إهلاك السيارات في قائمة الدخل المعدّة للنصف الأول والنصف الثاني من العام 2011.

4. بيان كيفية إظهار السيارات ومجمع اهتلاكها في الميزانية المعدّة في 2011/6/30 وميزانية 2011/12/31.

حل مثال (5)

1. قيد شراء السيارات:

2011/1/1	من ح/ السيارات إلى ح/ ذمم دائنة	20000	20000
----------	------------------------------------	-------	-------

أما قيد تسديد قيمة السيارات فيظهر على النحو التالي:

2011/1/1	من ح/ ذمم دائنة إلى ح/ التقديرة	20000	20000
----------	------------------------------------	-------	-------

2. قيود التسوية الخاص بإهلاك السيارات في 2011/6/30 و 2011/12/31

- مصروف الإهلاك السنوي للسيارات = $(2000 - 20000) \div 5$ سنوات = 3600 دينار .
- مصروف إهلاك السيارات للنصف الأول من سنة 2011 = $2/1 \times 3600 = 1800$ دينار .
- مصروف إهلاك السيارات للنصف الثاني من سنة 2011 = $2/1 \times 3600 = 1800$ دينار .
- قيد التسوية الخاص بإهلاك السيارات في 2011/6/30:

2011/6/30	من ح/ مصروف إهلاك السيارات إلى ح/ مجمع إهلاك السيارات	1800	1800
-----------	--	------	------

- قيد التسوية الخاص بإهلاك السيارات في 2011/12/31:

2011/12/31	من ح/ مصروف إهلاك السيارات إلى ح/ مجمع إهلاك السيارات	1800	1800
------------	--	------	------

3. إظهار مصروف إهلاك السيارات في قائمة الدخل المعدّة للنصف الأول من العام 2011:

شركة الرمال			
قائمة الدخل عن الفترة المالية من 2011/1/1 ولغاية 2011/6/30			
1800	المصاريف البيعية مصروف إهلاك السيارات		

- إظهار مصروف إهلاك السيارات في قائمة الدخل المعدة للنصف الثاني من العام 2011:

شركة الرمال	
قائمة الدخل عن الفترة المالية من 2011/7/1 ولغاية 2011/12/31	
1800	المصاريف البيعية مصروف إهلاك السيارات

4. إظهار السيارات ومجمع إهلاكها في الميزانية المعدة 2011/6/30:

شركة الرمال	
الميزانية في 2011/6/30	
20000	الأصول غير المتداولة سيارات
(1800)	يطرح مجمع إهلاك
18200	صافي القيمة الدفترية للسيارات

- إظهار السيارات ومجمع إهلاكها في الميزانية المعدة في 2011/12/31:

شركة الرمال	
الميزانية في 2011/12/31	
20000	الأصول غير المتداولة سيارات
(3600)	يطرح مجمع إهلاك
16400	صافي القيمة الدفترية للسيارات

التسويات الجردية المتعلقة بالإيرادات مستحقة القبض

تمثل الإيرادات مستحقة القبض قيمة الإيرادات المستحقة للمنشأة عن خدمات تم تقديمها للغير إلا أن قيمتها لم تستلم بعد بتاريخ إعداد القوائم المالية. فعند تقديم الخدمة يجب الإقرار بالإيراد المستحق عنها وإظهاره ضمن قائمة الدخل لتلك الفترة. فعند إعداد القوائم المالية وفي حالة عدم إستلام قيمة ذلك الإيراد يتوجب إعداد قيد تسوية لتعديل قيمة الإيرادات بزيادتها بمقدار الإيراد المتحقق وغير مستلم وإظهار بدل الإيراد المتحقق وغير المقبوض كدين على العميل تحت مسمى إيرادات مستحقة القبض وتظهر بالميزانية ضمن الأصول المتداولة حيث تماثل الذمم المدينة. وفي ضوء ما سبق، يتوجب على المنشأة وعند إعداد القوائم المالية إجراء جرد للخدمات المقدمة للعملاء ولم يتم إستلام قيمتها نقداً والإقرار بها بقيد التسوية التالي:

2011/××/××	من د/ إيراد خدمات مستحقة القبض	××
	إلى د/ إيراد خدمات	××

إن عدم إجراء قيد التسوية أعلاه والخاص بالإيرادات المتحققة وغير المقبوضة يؤدي إلى عدم إظهار القوائم المالية بالشكل الصحيح حيث يؤدي إلى ما يلي:

1. تخفيض إيرادات المنشأة بمقدار الإيراد المتحقق وغير المقبوض.
2. تخفيض صافي ربح المنشأة نظراً لعدم الإقرار بالإيراد المتحقق.
3. تخفيض حقوق الملكية نتيجة تخفيض الأرباح.
4. تخفيض الأصول (الإيرادات مستحقة القبض) نظراً لعدم إثبات الديون المستحقة للمنشأة على الغير.

وفيما يلي مثال توضيحي للتسويات الجردية المتعلقة بالإيرادات مستحقة القبض.

مثال (6)

- تمتلك شركة الأندلس عقار مؤجر للغير بأجرة سنوية تبلغ 6000 دينار، وقد تم تأجير العقار في 2011/1/1.
- تعد شركة الأندلس قوائمها المالية بشكل نصف سنوي، وفي 2011/6/30 وعند إعداد القوائم المالية تبين أن رصيد حساب إيراد عقار مؤجر يبلغ 2000 دينار حيث يمثل الرصيد المبلغ المستلم من المستأجر خلال الفترة التالية للتأجير.

المطلوب:

1. إثبات قيد التسوية في 2011/6/30 والخاص بإيراد العقار المؤجر.
2. بيان كيفية إظهار إيراد العقار في قائمة الدخل المعدة للنصف الأول من العام 2011.
3. بيان كيفية إظهار ما يتعلق بإيراد العقار في الميزانية المعدة في 2011/6/30.

حل مثال (6)

1. قيد التسوية في 2011/6/30 والخاص بإيراد العقار المؤجر:
يبلغ إيراد العقار المتحقق عن الفترة من 2011/1/1 وهو تاريخ تأجير العقار ولغاية 2011/6/30 تاريخ إعداد القوائم المالية 3000 دينار (6000 × 1 ÷ 2). وبما إن المبلغ المستلم عن إيراد العقار يبلغ 2000 دينار، فإن هناك مبلغ 1000 دينار تمثل إيراد عقار مستحق القبض، حيث يجري إثباته بقيد التسوية التالي:

1000	من د/ إيراد عقار مستحقة القبض	2011/6/30
1000	إلى د/ إيراد عقار	

2. إظهار إيراد العقار في قائمة الدخل المعدة للنصف الأول من العام 2011:

شركة الأندلس	
قائمة الدخل عن الفترة المالية من 2011/1/1 ولغاية 2011/6/30	
3000	الإيرادات الأخرى إيراد عقار

3. إظهار ما يتعلق بإيراد العقار في الميزانية المعدّة في 2011/6/30:

شركة الأندلس الميزانية في 2011/6/30	
1000	الأصول المتداولة إيراد عقار مستحقة القبض

التسويات الجردية المتعلقة بالمصاريف مستحقة الدفع

تمثل المصاريف مستحقة الدفع الديون المستحقة على المنشأة مقابل خدمات ومنافع حصلت عليها المنشأة من الغير ولم يتم تسديد قيمتها حتى تاريخ إعداد القوائم المالية. ومن الأمثلة على المصاريف مستحقة الدفع مصروف الإيجار مستحق الدفع والرواتب مستحقة الدفع والإعلان مستحق الدفع وغيرها.

وفي سبيل تحميل كل فترة مالية بكامل ما يخصها من مصاريف يتوجب عند إعداد القوائم المالية حصر جميع المصاريف غير المدفوعة وإجراء قيد تسوية بذلك، حيث يظهر قيد التسوية الخاص بتلك المصاريف، وعلى افتراض أن المصروف المعني هو الرواتب، على النحو التالي:

2011/xx/xx	من ح/ مصروف الرواتب إلى ح/ مصاريف رواتب مستحقة الدفع	xx	xx
------------	---	----	----

ويترحيل هذا القيد يتم زيادة مصروف الرواتب في حين يظهر حساب مصاريف رواتب مستحقة الدفع في الميزانية وضمن الإلتزامات المتداولة. إن عدم إجراء قيد التسوية أعلاه يؤدي إلى:

1. تخفيض مصاريف المنشأة بمقدار المصاريف مستحقة الدفع.
2. تضخيم (زيادة) صافي ربح المنشأة نظراً لتخفيض المصاريف.
3. تضخيم (زيادة) حقوق الملكية نتيجة تضخيم الأرباح.
4. تخفيض الإلتزامات المستحقة على المنشأة نظراً لعدم إثبات قيمة المصاريف مستحقة الدفع.

وفيما يلي مثال توضيحي للتسويات الجردية المتعلقة بالإيرادات مستحقة القبض.

مثال (7)

- في 2011/12/31 ظهر رصيد مصروف الإيجار في دفاتر شركة الأمواج وقبل إجراء التسويات الجردية 4500 دينار، علماً بأن الإيجار السنوي لدى الشركة 6000 دينار.

المطلوب بيان ما يلي لغايات إعداد القوائم المالية السنوية لشركة الأحلام للعام 2011:

1. إثبات قيد التسوية الخاص بالإيجار.
2. بيان قيمة مصروف الإيجار الواجب إظهاره في قائمة الدخل السنوية للعام 2011.
3. بيان كيفية إظهار ما يتعلق بالإيجار عن العملية أعلاه في الميزانية المعدّة في 2011/12/31.

حل مثال (7)

1. قيد التسوية الخاص بالإيجار

- بما أن الإيجار السنوي 6000 دينار ومبلغ مصروف الإيجار الظاهر في دفاتر الشركة 4500 دينار فهذا يشير إلى وجود 1500 دينار مصروف إيجار يخص العام 2011 غير مسدد، مما يتوجب إجراء قيد تسوية لزيادة مصروف الإيجار ليصبح 6000 دينار. وعليه يظهر قيد التسوية الخاص بذلك على النحو التالي:

2011/12/31	من ح/ مصروف الإيجار		1500
	إلى ح/ مصاريف إيجار مستحق الدفع	1500	

2. إظهار مصروف الإيجار الواجب إظهاره في قائمة الدخل السنوية للعام 2011:

شركة الأمواج	
قائمة الدخل عن الفترة المالية السنوية للعام 2011	
6000	<u>المصاريف الإدارية</u> مصروف الإيجار

3. إظهار ما يتعلق بالإيجار عن العملية أعلاه في الميزانية المعدة في 2011/12/31:

شركة الأمواج	
الميزانية في 2011/12/31	
1500	<u>الإلتزامات المتداولة</u> مصاريف إيجار مستحق الدفع

ملحق الفصل

المعالجة البديلة للمصاريف والإيرادات المقدمة

سيتم في هذا الملحق عرض المعالجة البديلة لإثبات الإيرادات المقبوضة مقدماً والمصاريف المدفوعة مقدماً.

إثبات الإيرادات المقبوضة مقدماً عند القبض كإيراد

إن المعالجة البديلة لإثبات الإيرادات المقبوضة مقدماً هو إثباتها كإيراد عند إستلامها بدلاً من إلتزام. وعند إنتهاء الفترة المحاسبية وإعداد القوائم المالية يتم حصر مقدار الإيرادات المتحققة للمنشأة والواجب الإعتراف بها وإظهارها في قائمة الدخل ويتم تسجيل قيد تسوية بالفرق بين الإيرادات الواجب الإعتراف بها ورصيد الإيرادات المقبوضة مقدماً (غير المكتسبة)، حيث يظهر القيد على النحو التالي:

2011/xx/xx	من ح/ الإيرادات		xx
	إلى ح/ الإيرادات المقبوضة مقدماً	xx	

وبهذا القيد يتم تخفيض الإيرادات بمقدار الإيرادات غير المكتسبة ويبقى بحساب الإيرادات مقدار الإيراد المتحقق والواجب الإقرار به، حيث يجري إظهاره بقائمة الدخل. وتجدر الإشارة إلى أن المعالجة البديلة للإيرادات المقبوضة مقدماً تعطي نتائج مماثلة لمعالجة الإيرادات المقبوضة مقدماً كالإلتزام عند القبض.

مثال (8)

تقوم شركة الغد لخدمة الإنترنت بتقديم خدمة الإنترنت للمؤسسات والمنازل، وفي 2011/10/1 وقعت الشركة عقد مع مؤسسة السلام الصناعية لتزويدها بخدمة الإنترنت لمدة عام مقابل 1200 دينار، وقد استلمت شركة الغد عند توقيع العقد كامل مبلغ العقد والبالغة 1200 دينار نقداً، وقد تم إثبات المبلغ المستلم بحساب إيراد خدمات الإنترنت.

تعد شركة الغد قوائمها المالية بشكل سنوي.

المطلوب:

1. إثبات قيد إستلام قيمة العقد في دفاتر شركة الغد لخدمة الإنترنت.
2. إثبات قيد التسوية اللازم في 2011/12/31.
3. بيان قيمة إيراد خدمات الإنترنت الواجب إظهاره في قائمة الدخل السنوية للعام 2011.
4. بيان كيفية إظهار ما يتعلق بالعملية أعلاه في الميزانية المعدّة في 2011/12/31.

حل مثال (8)

1. إثبات قيد إستلام قيمة العقد في دفاتر شركة الغد لخدمة الإنترنت:

2011/10/1	من ح/ النقدية	1200	
	إلى ح/ إيراد خدمات إنترنت	1200	

2. إثبات قيد التسوية اللازم في 2011/12/31:

مقدار الإيراد المتحقق من العقد والواجب الإقرار به في 2011/12/31 يبلغ 300 دينار $(1200 \div 3)$ ، وعليه يجري تخفيض رصيد إيراد خدمات إنترنت بمقدار 900 دينار ليصبح رصيده بعد ذلك 300 دينار. وفي ضوء ذلك يظهر قيد التسوية على النحو التالي:

2011/12/31	من ح/ إيراد خدمات إنترنت	900	
	إلى ح/ إيراد خدمات إنترنت مقبوضة مقدماً	900	

3. بيان قيمة إيراد خدمات الإنترنت الواجب إظهاره في قائمة الدخل السنوية للعام 2011.

يظهر في قائمة الدخل للعام 2011 إيرادات خدمات إنترنت يبلغ 300 دينار، وعلى النحو التالي:

شركة الغد لخدمة الإنترنت	
قائمة الدخل عن السنة المالية 2011	
300 دينار	إيرادات خدمات إنترنت

4. بيان كيفية إظهار ما يتعلق بالعملية أعلاه في الميزانية المعدّة في 2011/12/31.

يظهر في الميزانية في 2011/12/31 رصيد إيرادات خدمات إنترنت مقبوضة مقدماً يبلغ 900 دينار وعلى النحو التالي:

شركة الغد لخدمة الإنترنت	
الميزانية في 2011/12/31	
900 دينار	الإلتزامات المتداولة إيرادات خدمات إنترنت مقبوضة مقدماً

وبمقارنة البيانات الخاصة بالعقد والظاهرة في قائمة الدخل والميزانية للمثال أعلاه مع المثال رقم (1) و(2) من هذا الفصل يلاحظ أن النتائج متماثلة.

إثبات المصاريف المدفوعة مقدماً عند الدفع كمصرف

تتمثل المعالجة البديلة لإثبات المصاريف المدفوعة مقدماً بإثباتها مصروف عند الدفع بدلاً من أصل. وعند إنتهاء الفترة المحاسبية وإعداد القوائم المالية يتم حصر مقدار المبلغ المستنفذ من المصاريف والواجب الإعتراف به كمصرف وإظهاره في قائمة الدخل، حيث يجري إثبات قيد تسوية بالفرق بين رصيد المصروف قبل إجراء التسويات ومبلغ المصروف الواجب الإعتراف به، حيث يظهر القيد على النحو التالي:

2011/xx/xx	من د/ مصاريف مدفوعة مقدماً إلى د/ المصاريف	xx	xx
------------	---	----	----

وبهذا القيد يتم تخفيض المصاريف بمقدار المصاريف المدفوعة مقدماً ويمثل رصيد المصروف بعد ترحيل قيد التسوية مقدار المصروف والواجب الإعتراف به، حيث يجري إظهاره بقائمة الدخل. وتجدر الإشارة إلى أن المعالجة البديلة للمصاريف المدفوعة مقدماً تعطي نتائج مماثلة لمعالجة المصاريف المدفوعة مقدماً كأصل عند الدفع.

مثال (9)

في 2011/4/1 وقعت شركة السعادة عقد تأمين مع شركة القدس للتأمين لمدة سنة لتغطية مخاطر الحريق مقابل مبلغ 12000 دينار، وقد تم دفع قيمة العقد كاملة عند توقيع العقد، وتم إثبات كامل المبلغ المدفوع عن العقد بحساب مصروف التأمين. علماً بأن شركة السعادة تعد قوائمها المالية بشكل سنوي.

المطلوب:

1. إثبات قيد دفع مبلغ التأمين.
2. إثبات قيد التسوية الخاصة بالتأمين المستنفذ في 2011/12/31.
3. بيان كيفية إظهار مصروف التأمين في قائمة الدخل للعام 2011.
4. بيان كيفية إظهار التأمين المدفوع مقدماً في الميزانية المعدّة في 2011/12/31.

حل مثال (9)

1. قيد دفع مبلغ التأمين:

2011/4/1	من ح/ مصروف التأمين إلى ح/ النقدية	12000	12000
----------	---------------------------------------	-------	-------

2. قيد التسوية الخاص بمصروف التأمين في 2011/12/31:

- مصروف التأمين لسنة 2011 = $12000 \times (12 \div 3) = 3000$ دينار.

ويلاحظ أنه تم تحميل العام 2011 بنسبة الإستفادة من خدمات التأمين والبالغة 9 شهور.

- وعليه يظهر قيود التسوية الخاص بمصروف التأمين في 2011/12/31 على النحو التالي:

2011/12/31	من ح/ التأمين المدفوع مقدماً إلى ح/ مصروف التأمين	3000	3000
------------	--	------	------

3. إظهار مصروف التأمين في قائمة الدخل للعام 2011:

شركة السعادة	
قائمة الدخل للعام 2011	
9000	<u>المصاريف الإدارية</u> مصروف التأمين

- إظهار التأمين المدفوع مقدماً في الميزانية المعدّة في 2011/12/31:

شركة السعادة	
الميزانية في 2011/12/31	
3000	<u>الأصول المتداولة</u> التأمين المدفوع مقدماً

وبمقارنة النتائج المعروضة في هذا المثال مع النتائج الخاصة بالمثال رقم (3) من هذا الفصل يلاحظ تماثل النتائج الظاهرة في القوائم المالية للمعالجة الأصلية والمعالجة البديلة للمصاريف المدفوعة مقدماً.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (إختيار من متعدد):

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. إن المبدأ الذي يقوم على تقسيم حياة المنشأة إلى فترات زمنية هو مبدأ:

- أ- إستمرارية المنشأة
ب- تحقق الإيراد
ج- المقابلة
د- الفترة المحاسبية

2. ينص فرض الإستمرارية على:

- أ- أن المنشأة مستمرة لمدة تزيد عن سنة
ب- أن استمرار المنشأة مرتبط بحياة أصحابها
ج- أن المنشأة مستمرة في أعمالها التشغيلية إلى فترة طويلة
د- أن المنشأة مستمرة في أعمالها التشغيلية لفترة لا تقل عن 5 سنوات

3. يتم إجراء التسويات الجردية عند:

- أ- إعداد القوائم المالية
ب- نهاية كل شهر
ج- تصفية المنشأة
د- نهاية السنة المالية وبغض النظر عن تاريخ إعداد القوائم المالية

4. يظهر رصيد مصروف الإيجار المدفوعة مقدماً في:

- أ- الميزانية وضمن الإلتزامات المتداولة
ب- الميزانية وضمن الأصول المتداولة
ج- قائمة الدخل وضمن المصاريف
د- لا يظهر في القوائم المالية

5. بلغ رصيد القرطاسية في سجلات شركة الغانم في 2011/12/31 وقبل إجراء التسويات الجردية 500 دينار،

ونتيجة التسويات الجردية ظهر مصروف القرطاسية المستعملة في قائمة الدخل للعام 2011 مبلغ 350 دينار.

إن مبلغ القرطاسية الذي سيظهر في ميزانية شركة الغانم في 2011/12/31 يبلغ:

- أ- 500 دينار
ب- 350 دينار
ج- 150 دينار
د- صفر

6. إن عدم إجراء قيد التسوية الخاص بالإيرادات المتحققة للمنشأة وغير المقبوضة يؤدي إلى:

- أ- تخفيض أصول المنشأة
ب- زيادة صافي ربح المنشأة
ج- تضخيم أصول المنشأة
د- تضخيم إلتزامات المنشأة

7. ظهر رصيد مصروف إيجار مدفوع مقدماً في دفاتر شركة القاسم وقبل إجراء التسويات الجردية بقيمة 4800 دينار علماً أن الإيجار السنوي يبلغ 3600 دينار، إن مقدار مصروف إيجار مدفوع مقدماً الذي سيظهر في الميزانية العمومية بعد التسويات سيبلغ:

أ- 8400 دينار. ب- 4800 دينار. ج- 3600 دينار. د- 1200 دينار.

8. بلغ رصيد مصروف الرواتب في دفاتر شركة الرمال في 2011/12/31 مبلغ 5000 دينار، وعند إعداد القوائم المالية تبين أن الرواتب الشهرية لدى الشركة تبلغ 400 دينار، وعليه فإن الجانب الدائن من قيد التسوية عند إعداد القوائم المالية للعام 2011 هو:

أ- حساب رواتب مدفوعة مقدماً بقيمة 200 دينار.
ب- حساب مصروف رواتب بقيمة 200 دينار.
ج- حساب رواتب مستحقة الدفع بقيمة 200 دينار.
د- حساب مصروف رواتب بقيمة 400 دينار.

9. في 2011/10/1 دفعت شركة الساحل مبلغ 12000 دينار إيجار عقار عن 4 شهور تبدأ في 2011/10/1 وسجل المبلغ بالكامل في حساب إيجار عقار مدفوع مقدماً بجعله (مدينا)، عند إعداد القوائم المالية للشركة في 2011/10/31 فإن قيد التسوية اللازم هو:

أ- 12000 من د/ مصروف الإيجار إلى د/ إيجار عقار مدفوع مقدماً
ب- 9000 من د/ مصروف الإيجار إلى د/ إيجار عقار مدفوع مقدماً
ج- 3000 من د/ مصروف الإيجار إلى د/ إيجار عقار مدفوع مقدماً
د- 3000 من د/ إيجار عقار مدفوع مقدماً إلى د/ مصروف الإيجار

10. في 2011/7/1 دفعت شركة دجلة مبلغ 8400 دينار وذلك مقابل تأمين مباني الشركة لمدة سنتين، وتم تسجيل المبلغ المدفوع بجعل حساب مصروف التأمين مديناً وحساب النقدية دائناً بالمبلغ، عند إعداد القوائم المالية السنوية للشركة للعام 2011 يكون قيد التسوية اللازم هو:

أ- 4200 من د/ مصروف التأمين إلى د/ التأمين المدفوع مقدماً
ب- 2100 من د/ مصروف التأمين إلى د/ التأمين المدفوع مقدماً
ج- 2100 من د/ التأمين المدفوع مقدماً إلى د/ مصروف التأمين
د- 6300 من د/ التأمين المدفوع مقدماً إلى د/ مصروف التأمين

11. في 2011/7/1 استملت مجلة الرؤيا مبلغ 4000 دينار نقداً من أحد العملاء وذلك مقابل قيمة إشتراكات في المجلة لمدة 4 سنوات اعتباراً من 2011/10/1. في حالة استخدام المجلة الأساس النقدي بدلاً من أساس الإستحقاق للإعتراف بإيرادات الإشتراكات فإن إيرادات الإشتراكات في قائمة الدخل للعام 2011 ستظهر:

- أ- مضخمة بقيمة 4000 دينار
ب- مضخمة بقيمة 3750 دينار
ج- مضخمة بقيمة 3500 دينار
د- مخفضة بقيمة 3750 دينار

12. في 2011/12/31 بلغ رصيد إيرادات الصيانة قبل إجراء التسويات الجردية اللازمة الظاهر في دفاتر مؤسسة الهدى للصيانة العامة مبلغ 32500 دينار، ولدى فحص عقود الصيانة مع عملاء المؤسسة تبين ما يلي:

- هناك عقد صيانة تم توقيعه مع العميل زيد بتاريخ 2011/7/1 بقيمة 4000 دينار لمدة سنة تم إستلام كامل قيمة العقد نقداً عند توقيع العقد، وتم تسجيل المبلغ المستلم ضمن حساب إيراد الصيانة.
- هناك عقد صيانة تم توقيعه مع العميل راغب في 2011/10/1 لمدة سنة مقابل 2400 دينار، ولم يتم إستلام أي مبلغ عند توقيع العقد ولغاية نهاية السنة المالية 2011.
إن قيمة إيراد الصيانة الذي سيظهر في قائمة الدخل للعام 2011 يبلغ:
- أ- 31100 دينار. ب- 30900 دينار. ج- 30500 دينار. د- 28500 دينار.

13. في 2011/12/31 بلغ الرصيد الفعلي للعدد والأدوات لدى شركة السماح 5400 دينار، بينما بلغ الرصيد الدفترى وقبل إجراء التسويات الجردية 10000 دينار. إن إغفال المحاسب عن إثبات قيد التسوية الجردية عند إعداد القوائم المالية للعام 2011 سيؤدي إلى:

- أ- تخفيض صافي الربح بمقدار 4600 دينار
ب- زيادة صافي الربح بمقدار 5400 دينار
ج- زيادة صافي الربح بمقدار 4600 دينار
د- تخفيض صافي الربح بمقدار 5400 دينار

14. في 2011/12/31 وعند إعداد القوائم المالية لشركة عبر البحار قام المحاسب بإثبات قيد التسوية التالي والخاص بالتأمين المدفوع مقدماً:

من ح/ مصروف التأمين	1200
إلى ح/ التأمين المدفوع مقدماً	1200

علماً بأن عقد التأمين تم توقيعه في 2011/10/1 ويغطي سنة كاملة إعتباراً من تاريخ توقيع العقد وتم تسديد كامل قيمة العقد عند التوقيع. إذا كانت شركة الساحل تعد قوائمها بشكل سنوي، فإن مقدار التأمين المدفوع مقدماً الذي سيظهر في ميزانية 2011/12/31 يبلغ:

- أ- 4800 دينار ب- 3600 دينار ج- 1200 دينار د- صفر

15. ظهر في ميزانية الشركة العالمية للصناعات الخفيفة في 2011/12/31 إيجار مستحق الدفع مبلغ 1500 دينار، بينما ظهر مصروف الإيجار في قائمة الدخل للعام 2011 مبلغ 6000 دينار، علماً بأن عقد الإيجار تم توقيعه في 2011/7/1 وتم تسديد مالك العقار عند توقيع العقد دفعة على حساب الإيجار. إن المبلغ المدفوع لمالك العقار عند توقيع العقد يبلغ:

أ- 7500 دينار ب- 6000 دينار ج- 4500 دينار د- 3000 دينار

16. في 2009/1/1 اشترت شركة العامري أثاث بقيمة 4000 دينار، وتم تقدير العمر الإنتاجي للأثاث بخمس سنوات والقيمة المتبقية في نهاية العمر الإنتاجي بـ 400 دينار، وتقرر استهلاك الأثاث بطريقة القسط الثابت. إن مقدار القيمة الدفترية للأثاث والتي ستظهر في ميزانية 2011/12/31 ستبلغ:

أ- 4000 دينار ب- 3600 دينار ج- 1440 دينار د- 1840 دينار

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

.8	.7	.6	.5	.4	.3	.2	.1
ب	د	أ	ج	ب	أ	ج	د
.16	.15	.14	.13	.12	.11	.10	.9
د	ج	ب	ج	أ	ب	د	ج

التمرين الثاني:

فيما يلي بعض أرصدة الحسابات الظاهرة في سجلات شركة الياسمين في 2011/12/31 وقبل إجراء التسويات الجردية اللازمة:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
800		قرطاسية
15000		سيارات
	3000	مجمع إهلاك سيارات
3600		مصروف تأمين مدفوع مقدماً
6000		مصروف إعلان
	9000	إيراد عقار مقبوض مقدماً
	2400	إيراد فوائد

وفيما يلي المعلومات الإضافية المتعلقة بالتسويات الجردية:

1. قدرت قيمة القرطاسية المتبقية في 2011/12/31 بمبلغ 150 دينار .
2. يقدر العمر الإنتاجي للسيارات بخمس سنوات وتستهلك بطريقة القسط الثابت وبدون قيمة متبقية.
3. يبلغ مصروف التأمين السنوي 3600 دينار، وقد تم توقيع عقد التأمين وأصبح ساري المفعول في 2011/5/1.
4. يغطي مصروف الإعلان الظاهر أعلاه مدة 3 سنوات تبدأ من 2011/7/1.
5. يبلغ الإيراد السنوي للعقار 8000 دينار .
6. هناك إيراد فوائد استحققت للمنشأة قيمتها 250 دينار ولم تستلم ولم تسجل في الدفاتر .

المطلوب:

1. إثبات قيود التسوية المتعلقة بالمصاريف والإيرادات أعلاه في 2011/12/31.
2. بيان قيم الإيرادات والمصاريف التي ستظهر في قائمة الدخل للعام 2011 بعد التسويات الجردية.
3. بيان كيفية إظهار ما يتعلق بالبنود أعلاه في الميزانية المعدّة في 2011/12/31.

التمرين الثالث:

تستخدم شركة الأطلال للإستشارات المالية والضريبية المعالجة البديلة بتسجيل المبالغ المدفوعة مقدماً لحساب أي مصروف كمصروف بدلاً من أصل (مصروف مدفوع مقدماً)، وتسجيل الإيرادات المقبوضة مقدماً كإيراد بدلاً إلتزام (إيراد مقبوض مقدماً). فيما يلي العمليات التي حدثت لدى الشركة خلال العام 2011:

1. في 2011/4/1 تم توقيع عقد تأمين ضد أخطار السرقة لمدة سنة وقد دفعت الشركة كامل قيمة العقد البالغة 2400 دينار نقداً عند توقيع العقد.
2. في 2011/7/1 وقعت الشركة عقد مع أحد العملاء لتقديم إستشارات مالية لمدة سنة مقابل 3600 دينار، وقد إستلمت الشركة عند توقيع العقد مبلغ 3000 دينار نقداً.
3. في 2011/10/1 إستاجرت الشركة عقار بأجرة سنوية تبلغ 6000 دينار، وقد دفعت الشركة مبلغ 2000 دينار نقداً عند توقيع العقد.
4. في 2011/11/15 وقعت الشركة عقد مع العميل رامن لتقديم إستشارة مالية وضريبية مقابل مبلغ 2500 دينار، وقد إستلمت الشركة 60% من قيمة العقد بتاريخ التوقيع على العقد. وفي 2011/12/31 تبين أن نسبة المنجز من العقد الموقع مع العميل رامن تقدر بـ 75%.

هذا مع العلم أن شركة الأطلال تعد قوائمها المالية بشكل سنوي.

المطلوب:

1. إثبات قيود التسوية المتعلقة بالمصاريف والإيرادات أعلاه في 2011/12/31.
2. بيان قيم الإيرادات والمصاريف التي ستظهر في قائمة الدخل للعام 2011 بعد التسويات الجردية.
3. بيان كيفية إظهار ما يتعلق بالبنود أعلاه في الميزانية المعدّة في 2011/12/31.

التمرين الرابع:

فيما يلي أرصدة الحسابات لشركة النجاح قبل إجراء التسويات كما في 2011/12/31، علماً بأن الشركة تعد قوائمها المالية بشكل سنوي:

اسم الحساب	رصيد دائن	رصيد مدين
النقدية		2700
لوازم		2500
إيراد رسوم خدمات	18000	
إعلان مدفوع مقدماً		1200
إيراد خدمات مقبوضة مقدماً	3000	
مصروف رواتب		6000
أثاث		12000
مجمع إهلاك أثاث	1000	
مصروف إيجار		2400
ذمم دائنة	800	
رأس المال	4000	
المجموع	26800	26800

وقد أعطيت المعلومات الإضافية اللازمة لإجراء التسويات الجردية في نهاية السنة المالية على النحو التالي:

- أ- بلغت اللوازم الباقية آخر السنة بدون استعمال مبلغ 1400 دينار.
- ب- هناك مبلغ 2500 دينار رسوم خدمات اكتسبت لصالح الشركة ولم تستلم قيمتها أو تثبت بالسجلات حتى 2011/12/31.
- ج- يغطي مبلغ الإعلان المدفوع مقدماً الظاهر أعلاه عقد لمدة سنة وتم البدء بتنفيذ العقد في 2011/10/1.
- د- ضمن رصيد إيراد خدمات مقبوضة مقدماً نهاية السنة مبلغ 1800 دينار اكتسبت.
- هـ- الرواتب المستحقة الدفع في نهاية السنة 1250 ديناراً.
- و- يستهلك الأثاث بطريقة القسط الثابت ويعمر إنتاجي يبلغ 8 سنوات وتقدر القيمة المتبقية في نهاية العمر الإنتاجي بـ 2000 دينار.

المطلوب:

1. إعداد قائمة الدخل للعام 2011 والميزانية في 2011/12/31 بافتراض إغفال المحاسب إجراء قيود التسويات الجردية اللازمة.
2. إثبات قيود التسوية المتعلقة بالمصاريف والإيرادات أعلاه في 2011/12/31.
3. إعداد قائمة الدخل للعام 2011 والميزانية في 2011/12/31 بعد إجراء قيود التسويات الجردية اللازمة.

4. بيان مقدار التغير في إيرادات ومصاريف وصافي ربح الشركة في ظل إعداد قيود التسويات الجردية مقارنة مع عدم إجرائها.

التمرين الخامس:

تمتلك شركة البركة العقارية عدة مباني تقوم بتأجيرها للغير. يدفع بعض المستأجرين بدلات الإيجار مقدماً، والبعض الآخر لا يقوم بذلك. فيما يلي المعلومات التي تتعلق بحساب إيراد العقار المستحق القبض وحساب إيراد العقار المقبوض مقدماً للعامين 2010 و 2011:

	2011/12/31	2010/12/31
إيراد عقار مستحق القبض	4500 دينار	3800 دينار
إيراد العقار المقبوض مقدماً	1700	2300

علماً بأن مجموع النقدية التي قبضت من المستأجرين خلال العام 2011 بلغت 45000 دينار.

المطلوب: تحديد مبلغ إيراد العقار الذي اكتسب ويخص السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.

محور المحاسبة المالية

الفصل الثالث: العمليات المحاسبية المتعلقة بالمخزون والأصول غير المتداولة

المحتويات

الصفحة	
67	أهداف الفصل التعليمية
68	مقدمة
68	تحديد كمية المخزون المملوك من قبل المنشأة
69	تحديد قيمة المخزون المملوك من قبل المنشأة
70	أنظمة قياس المخزون
70	نظام الجرد المستمر
70	نظام الجرد الدوري
71	إفتراضات تدفق المخزون
73	طريقة التمييز العيني
74	طريقة الوارد أولاً صادر أولاً
75	طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً
	طريقة المتوسط المرجح
78	تقييم المخزون حسب التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل
78	طريق تقدير قيمة المخزون
79	طريقة هامش الربح
80	طريقة التجزئة
81	تكلفة إقتناء الممتلكات والمصانع والمعدات
83	إختلاف العمر الإنتاجي لأجزاء الأصل
83	إهلاك الممتلكات والمصانع والمعدات
85	طريقة القسط الثابت
86	طريقة القسط المتناقص المضاعف
87	طريقة مجموع أرقام السنين
88	طريقة الإستخدام الفعلي للأصل
89	الإستغناء عن الممتلكات والمصانع والمعدات
91	الممتلكات والمصانع والمعدات المحتفظ بها لغايات البيع
93	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- تحديد كمية المخزون المملوك من قبل المنشأة
- تحديد قيمة المخزون المملوك من قبل المنشأة
- أنظمة قياس المخزون
- إفتراضات تدفق المخزون
- تقييم المخزون حسب التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل
- طريق تقدير قيمة المخزون
- تكلفة إقتناء الممتلكات والمصانع والمعدات
- إختلاف العمر الإنتاجي لأجزاء الأصل
- إهلاك الممتلكات والمصانع والمعدات
- الإستغناء عن الممتلكات والمصانع والمعدات
- الممتلكات والمصانع والمعدات المحتفظ بها لغايات البيع

1. مقدمة

سيتم في هذا المحور تغطية المخزون والأصول غير المتداولة والمتمثلة في الممتلكات والمصانع والمعدات. وستتم المعالجة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، علماً بأن المخزون قد تم تغطيته في المعيار المحاسبي الدولي رقم (2)، أما الممتلكات والمصانع والمعدات فقد تم تغطيتها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (16).

يمثل المخزون أحد بنود الأصول المتداولة الهامة في المنشآت التجارية والصناعية، وتزداد أهمية المخزون في المنشآت التجارية والتي يمثل المخزون فيها الأصل الأهم على الإطلاق حيث يشكل في غالبية هذه المنشآت نسبة قد تصل إلى أكثر من 80% من مجموع أصول المنشأة. ويمثل المخزون في المنشآت التجارية البضاعة التي تمتلكها المنشأة بقصد إعادة بيعها ضمن النشاط التشغيلي العادي. أما في المنشآت الصناعية فإن المخزون يشتمل العناصر التالية:

1. المواد الخام التي تدخل في عملية تصنيع السلع.
2. الإنتاج تحت التشغيل والذي يمثل ما تم البدء بتصنيعه إلا أنه ما زال بحاجة إلى عمليات تصنيع إضافية ليصبح جاهز للبيع.
3. البضاعة المصنعة والتي تمثل البضاعة التي إكتملت عملية تصنيعها وبالتالي تعتبر جاهزة للبيع.

أما الممتلكات والمصانع والمعدات فهي أصول ملموسة يتم تملكها بهدف استخدامها لفترة زمنية طويلة في العمليات التشغيلية العادية للمنشأة. ويتم محاسبياً معالجة المبالغ التي تدفع للإستفادة من خدمات لفترة زمنية واحدة بالمصاريف الإيرادية حيث يجري إقفالها في قائمة الدخل. أما الممتلكات والمصانع والمعدات فهي أصول يتم تملكها للإستفادة من خدماتها لفترة زمنية عادةً تزيد عن فترة مالية واحدة وبالتالي يطلق عليها مصاريف رأسمالية وتظهر في الميزانية كأصول غير متداولة. وتلعب الأهمية النسبية لمبلغ الأصل دور في تصنيفه إلى مصروف إيرادي أو رأسمالي، فهناك بعض المنشآت التي تعتبر الأصول التي تكون تكلفتها متدنية مصاريف إيرادية رغم أن الإستفادة من خدماتها قد يمتد إلى عدة فترات مالية، ومن الأمثلة على ذلك شراء آلة حاسبة بمبلغ 20 دينار.

المخزون

يتطلب قياس تكلفة المخزون معالجة موضوعين هما:

1. تحديد كمية المخزون المملوك من قبل المنشأة.
2. تحديد قيمة المخزون المملوك من قبل المنشأة لتحديد القيمة الخاصة بذلك والواجب إظهارها في القوائم المالية.

تحديد كمية المخزون المملوك من قبل المنشأة

إن إظهار المخزون في القوائم المالية يتطلب تملك المنشأة لهذا المخزون، علماً بأن الوجود المادي للمخزون في مستودعات المنشأة لا يعني بالضرورة تملك المنشأة له مما قد يتطلب استبعاده، والمقابل فإن هناك بعض كميات المخزون التي يتوجب إدراجها ضمن مخزون المنشأة رغم عدم وجودها المادي في مستودعات المنشأة. وقد حدّد معيار المحاسبة الدولي رقم (2) "المخزون" بأن البنود التالية يجب إدراجها ضمن مخزون المنشأة:

1. البضاعة التي تمتلكها المنشأة والموجودة في مستودعاتها ومصانعها ومعارضها.
2. بضاعة الأمانة والتي تمثل البضاعة المملوكة من قبل المنشأة والموجودة لدى الوكلاء برسم البيع.
3. البضاعة المستوردة من قبل المنشأة والتي ما زالت برسم التخليص لدى دوائر الجمارك.
4. البضاعة المشتراة من قبل المنشأة وما زالت في الطريق في حال كون شروط الشراء أن البضاعة تسليم محلات البائع. أما البضاعة التي تكون شروط شرائها تسليم محلات المشتري ولم تصل بعد لمخازن المشتري فلا يتم إدراجها ضمن بنود المخزون لدى المشتري.

أما البنود التي لا يتم إدراجها ضمن المخزون فتتمثل بالآتي:

1. البضاعة المباعة للغير وما زالت في مخازن المنشأة.
2. البضاعة الموجودة لدى المنشأة برسم البيع. ففي حالة كون المنشأة وكيل لمنشأة أخرى فإن البضاعة الموجودة في هذه الحالة تكون ملكيتها للموكل وبالتالي لا تدرج ضمن بنود المخزون لدى الوكيل.
3. البضاعة المباعة من قبل المنشأة للغير والتي ما زالت في الطريق في حال كون شروط البيع أن البضاعة تسليم محلات المشتري.

تحديد قيمة المخزون المملوك من قبل المنشأة

إن تحديد قيمة المخزون المملوك من قبل المنشأة تختلف باختلاف طبيعة عمل المنشأة هل هي منشأة تجارية أم صناعية. ففي حالة المنشآت التجارية والتي تقوم بشراء السلع الجاهزة وإعادة بيعها فإن تكلفة المخزون تشمل على العناصر التالية:

1. تكلفة شراء البضاعة بعد تنزيل خصم الشراء.
2. التكاليف المدفوعة لإيصال البضاعة إلى مخازن المنشأة ووضعها في المكان المخصص لذلك والتي تتضمن مصاريف الشحن والتأمين خلال الشحن ومصاريف التخليص والتنزيل وذلك في حالة كون شروط شراء البضاعة تسليم محلات البائع، أما في حالة كون الشروط تسليم محلات المشتري فإن البائع يتحمل كافة المصاريف المتعلقة بشحن البضاعة والتأمين عليها خلال الشحن والمصاريف الأخرى اللازمة لإيصالها لمحلات المشتري.
3. الرسوم الجمركية المدفوعة.
4. ضريبة المبيعات إذا كانت المنشأة غير مسجلة لدى دائرة ضريبة المبيعات، أما في حال كونها مسجلة فإن ضريبة المبيعات المدفوعة على البضاعة المشتراة لا تدخل ضمن تكلفة المشتريات وإنما تظهر في حساب مستقل هو أمانات ضريبة المبيعات.

أما بنود المصاريف التي لا تدخل ضمن تكلفة المخزون فتتمثل في الآتي¹:

1. مصاريف نقل المبيعات ومصاريف البيع والتسويق.

1 أبو نصار وحديدات (2012) معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.

2. مصاريف التلف أو النقص غير العادي، أما التلف العادي فيعتبر جزءاً من تكلفة المخزون.
3. تكاليف التخزين، إلا إذا تطلب الإنتاج عملية تخزين خاصة خلال مرور الإنتاج بعدة مراحل إنتاجية.
4. المصاريف الإدارية غير المرتبطة بالإنتاج.
5. فروقات العملة الأجنبية الناتجة عن التغيير في سعر الصرف المتعلق بشراء البضاعة.
6. تكاليف الإقراض أو التمويل فعند شراء المخزون بشروط السداد الأجل وبحيث يكون فترة السداد أطول من الفترة العادية للسداد وبحيث يتضمن السعر زيادة عن السعر العادي للشراء يعتبر الفرق بين سعر الشراء بموجب شروط البيع العادية والمبلغ المدفوع، مصروف فائدة يحمل على مدة تأجيل الدفع.

أما المنشآت الصناعية فإن تكلفة البضاعة المصنعة تشتمل العناصر التالية:

1. تكلفة المواد الخام المستخدمة في عملية التصنيع، علماً أن تكلفة المواد الخام تتضمن جميع العناصر المذكورة في حالة تكلفة البضاعة لدى المنشآت التجارية مثل مصاريف شحن المواد الخام والتأمين والتخليص عليها.
2. تكاليف تحويل المواد الخام إلى سلعة مصنعة، والتي تتضمن تكلفة المواد المباشرة وتكاليف التصنيع غير المباشرة. وتتضمن تكاليف التصنيع غير المباشرة إهلاك آلات المصنع والوقود والكهرباء المستخدم في عملية التصنيع وصيانة آلات المصنع ورواتب مهندسي المصنع والفنيين وغيرها من المصاريف الأخرى.

أنظمة قياس المخزون

يستخدم في عملية قياس المخزون في السجلات المحاسبية نظامان هما:

1. **نظام الجرد المستمر:** حيث يتم بموجب هذا النظام تتبع المخزون الوارد والصادر وتحديد الرصيد المتوفر في أي تاريخ وبصورة مستمرة وذلك من خلال تخصيص حساب بدفتر الأستاذ هو البضاعة بالمخازن والذي يتم جعله مدين بكل من رصيد المخزون في بداية الفترة والمشتريات ودائن بكلفة البضاعة المباعة. ويجب أن يتطابق رصيد المخزون الظاهر بحساب بضاعة بالمخازن مع رصيد البضاعة الفعلي في المخازن.
2. **نظام الجرد الدوري:** وحسب هذا النظام تظهر في حسابات المنشأة قيمة بضاعة أول المدة ويتم تسجيل البضاعة المشتراه بحساب المشتريات، أما تكلفة البضاعة المباعة فلا يتم تسجيلها. وعليه لا يمكن تحديد تكلفة البضاعة بالمخازن من خلال حسابات المنشأة وإنما يتم ذلك من خلال إجراء جرد فعلي لكمية المخزون عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية.

إفتراضات تدفق المخزون

في معظم الأحيان يحدث تغير في سعر الوحدة المشتراة من فترة لأخرى، مما يترتب عليه إحصائية وجود كمية من المخزون لصنف معين مشتراه بأسعار مختلفة. فعلى إفتراض وجود 1000 وحدة من الصنف (س) في مخازن إحدى المنشآت في 2011/12/31 تم شرائها في تواريخ مختلفة وبالأسعار التالية:

- شراء بتاريخ 2011/6/12 بسعر 8 دنانير للوحدة.
- شراء بتاريخ 2011/9/15 بسعر 9 دنانير للوحدة.

المحاسبة المالية والتكاليف

- شراء بتاريخ 2011/12/11 بسعر 10 دنانير للوحدة.

في ضوء ما سبق، ما سعر الشراء الواجب إعماله لتحديد تكلفة الـ 1000 وحدة والتي تمثل مخزون 2011/12/31؟

للإجابة عن هذا السؤال هناك عدة طرق تستند كل منها على إفتراض معين لتدفق المخزون من وإلى المنشأة وبناءً على هذه الإفتراضات يتم تحديد تكلفة مخزون آخر المدة، وهذه الطرق هي:

1. **طريقة التمييز العيني Specific Identification:** وقد أوجب معيار المحاسبة الدولي رقم (2) إعمال هذه الطريقة في حال إمكانية وسهولة استخدامها. تقوم طريقة التمييز العيني على تتبع الوحدات المباعة وتحديد تكلفتها عن طريق الرجوع إلى صفقة الشراء الخاصة بها. وبنفس الأسلوب يتم تحديد تكلفة البضاعة المتبقية في المخازن عن طريق حصر كميات المخزون وتحديد سعر شرائها ومن ثمن إستخراج تكلفتها. وقد يكون من الصعب استخدام طريقة التمييز العيني في حالة المنشآت التي تتعامل بأعداد كبيرة من أصناف المخزون، وبالتالي فإن استخدام هذه الطريقة يقتصر في الغالب على المنشآت التي تتعامل بأعداد محدودة من الأصناف ذات القيمة المرتفعة مثل محلات بيع السيارات والأجهزة الكهربائية.

مثال (1)

فيما يلي حركة المخزون الخاصة بالصنف (س) لدى شركة السلام التجارية خلال العام 2011:

التاريخ	الكمية	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
مخزون 1/1	1000 وحدة	8 دنانير	8000
مشتريات 4/15	5000 وحدة	9 دنانير	45000
مشتريات 7/16	3000 وحدة	10 دنانير	30000
مشتريات 11/13	1000 وحدة	12 دينار	12000
البضاعة المتاحة للبيع	10000 وحدة		95000 دينار

أما مبيعات الشركة فكانت على النحو التالي:

التاريخ	الكمية	مصدر المبيعات
مبيعات 4/18	800 وحدة	- مخزون 1/1
مبيعات 4/20	2800 وحدة	- 100 وحدة من مخزون 1/1 - والباقي من مشتريات 4/15
مبيعات 6/2	2000 وحدة	- مشتريات 4/15
مبيعات 12/15	2400 وحدة	- 100 وحدة مخزون 1/1 - 300 وحدة من مشتريات 4/15 - 1000 وحدة من مشتريات 7/16 - 1000 وحدة من مشتريات 11/13

المحاسبة المالية والتكاليف

	8000 وحدة	مجموع المبيعات
	2000 وحدة (10000 وحدة البضاعة المتاحة للبيع - عدد الوحدات المباعة)	مخزون آخر المدة

تستخدم الشركة طريقة التمييز العيني لتقييم المخزون.

المطلوب تحديد:

1. تكلفة البضاعة المباعة.
2. تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

حل مثال (1)

1. تحديد تكلفة البضاعة المباعة

يتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة على النحو التالي:

التاريخ	الكمية المباعة ومصدرها	تكلفة الوحدات المباعة
مبيعات 4/18	800 وحدة (مخزون 1/1)	$800 \times 8 = 6400$ دينار
مبيعات 4/20	2800 وحدة (100 وحدة من مخزون 1/1) + 2700 وحدة من مشتريات (4/15)	$800 \times 8 = 800$ $2700 \times 9 = 24300$ المجموع = 25100 دينار
مبيعات 6/2	2000 وحدة (مشتريات 4/15)	$2000 \times 9 = 18000$ دينار
مبيعات 12/15	2400 وحدة (100 وحدة من مخزون 1/1) + 300 وحدة من مشتريات (4/15) + 1000 وحدة من مشتريات (7/16) + 1000 وحدة من مشتريات (11/13)	$800 \times 8 = 800$ $2700 \times 9 = 24300$ $10000 \times 10 = 10000$ $12000 \times 12 = 14400$ المجموع = 25500 دينار
	مجموع تكلفة البضاعة المباعة $(18000+25100+6400)$	75000 دينار

2. تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

تكلفة مخزون آخر المدة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة البضاعة المباعة

تكلفة مخزون آخر المدة = 95000 - 75000 = 20000 دينار .

ويمكن إستخراج تكلفة مخزون آخر المدة عن طريق تتبع الوحدات المتبقية وربطها مع صفقات الشراء الخاصة بها وتكلفة شراء كل منها للوصول إلى تكلفة مخزون آخر المدة. وبالتطبيق على البيانات أعلاه يلاحظ أن الجزء المتبقي

من مخزون آخر المدة يمثل جزء من مشتريات 7/16 والبالغ عددها 3000 وحدة تم بيع 1000 وحدة وتبقى 2000 وحدة. وبما أن تكلفة شراء الوحدة الخاصة بمشتريات 7/16 تبلغ 10 دنانير فإن مخزون آخر المدة يبلغ $2000 \times 10 = 20000$ دينار.

2. طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO):

تقوم طريقة الوارد أولاً صادر أولاً على إفتراض الإنسياب الطبيعي للمخزون، حيث يتم بيع البضاعة من المخزون الأقدم لدى المنشأة أولاً ثم الذي يليه وهكذا، وبالتالي فإن مخزون آخر المدة في المخازن يكون من صفقات الشراء الأخيرة. وفي ضوء ذلك فإن تكلفة البضاعة المباعة تتحمل بالتكاليف الأقدم ويتحمل مخزون آخر المدة بتكاليف أقرب للتكاليف الحالية للبضاعة. وعليه فإن تقييم مخزون آخر المدة يكون أقرب للتكاليف الفعلية للإحلال، بينما تكون تكلفة البضاعة المباعة وخاصة في حال إتجاه الأسعار للإرتفاع لا تمثل التكلفة الإحلالية للبضاعة المباعة.

مثال (2)

فيما يلي حركة المخزون الخاصة بالمنتج (س) لدى شركة السلام التجارية خلال العام 2011:

التاريخ	الكمية	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
مخزون 1/1	1000 وحدة	8 دنانير	8000
مشتريات 4/15	5000 وحدة	9 دنانير	45000
مشتريات 7/16	3000 وحدة	10 دنانير	30000
مشتريات 11/13	1000 وحدة	12 دينار	12000
البضاعة المتاحة للبيع	10000 وحدة		95000 دينار

بلغت مبيعات الشركة خلال العام 2011 ما مجموعه 8000 وحدة.

تستخدم الشركة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لتقييم المخزون.

المطلوب تحديد:

1. تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

2. تكلفة البضاعة المباعة.

حل مثال (2)

1. تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

- عدد وحدات مخزون آخر المدة = عدد وحدات المخزون المتاحة للبيع - عدد الوحدات المباعة.

- وعليه فإن عدد وحدات مخزون آخر المدة لدى شركة السلام = $10000 - 8000 = 2000$ وحدة.

- وبالتالي تكون تكلفة مخزون آخر المدة 22000 دينار $(10 \times 1000) + (12 \times 1000)$.

- ويلاحظ أن مخزون آخر المدة تم تسعييره حسب آخر صفقات شراء والمتمثلة في كامل مشتريات 11/13 وجزء من مشتريات 7/16.

2. تحديد تكلفة البضاعة المباعة وفقاً لطريقة الوارد أولاً صادر أولاً:

- تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة مخزون آخر المدة
- وعليه فإن تكلفة البضاعة المباعة لدى شركة السلام = 95000 - 22000 = 73000 دينار.

3. طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO)

تقوم طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً على إفتراض أن الوحدات المباعة تتم من آخر صفقات شراء، وبالتالي فإن مخزون آخر المدة يمثل أول صفقات شراء. وعليه فإن تكلفة المبيعات حسب طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً تمثل التكلفة الأقرب للأسعار الفعلية للبضاعة، إلا أن تكلفة مخزون آخر المدة تكون بعيدة جداً عن التكلفة الفعلية للمخزون في حال إتجاه الأسعار إلى التغير بشكل واضح.

وينتقد الكثير طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تقييمها لمخزون آخر المدة نظراً لعدم المنطقية في تقييم المخزون لإستخدام تكلفة الشراء المتعلقة بأول صفقات شراء والتي تكون غالباً أبعد ما يكون عن تكلفة الشراء الجارية. ولم يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (2) استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تقييم المخزون نظراً لعدم انسجامها مع مفهوم القيمة العادلة الذي يشجع مجلس معايير المحاسبة الدولي الشركات على تبنيه.

مثال (3)

فيما يلي حركة المخزون الخاصة بالصنف (س) لدى شركة السلام التجارية خلال العام 2011:

التاريخ	الكمية	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
مخزون 1/1	1000 وحدة	8 دنانير	8000
مشتريات 4/15	5000 وحدة	9 دنانير	45000
مشتريات 7/16	3000 وحدة	10 دنانير	3000
مشتريات 11/13	1000 وحدة	12 دينار	12000
البضاعة المتاحة للبيع	10000 وحدة		95000 دينار

بلغت مبيعات الشركة خلال العام 2011 ما مجموعه 8000 وحدة. تستخدم الشركة طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لتقييم المخزون.

المطلوب تحديد:

1. تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

2. تكلفة البضاعة المباعة.

حل مثال (3)

1. تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

- عدد وحدات مخزون آخر المدة = عدد وحدات المخزون المتاحة للبيع - عدد الوحدات المباعة.
- وعليه فإن عدد وحدات مخزون آخر المدة لدى شركة السلام = $10000 - 8000 = 2000$ وحدة.
- وبالتالي تكون تكلفة مخزون آخر المدة 17000 دينار $(8 \times 1000) + (9 \times 1000)$.
- ويلاحظ أن مخزون آخر المدة تم تسعيره حسب أول صفقات شراء والمتمثلة في مخزون أول المدة وجزء من مشتريات 4/15.

2. تحديد تكلفة البضاعة المباعة وفقاً لطريقة الوارد خيراً صادر أولاً:

- تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة مخزون آخر المدة
- وعليه فإن تكلفة البضاعة المباعة لدى شركة السلام = $95000 - 17000 = 78000$ دينار.

4. طريقة المتوسط المرجح

تقوم طريقة المتوسط المرجح على استخدام المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة خلال الفترة المالية عند احتساب كل من تكلفة المبيعات ومخزون آخر المدة. وفي حالة استخدام المنشأة نظام الجرد الدوري يتم استخراج المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة الواحدة عن طريق قسمة تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على عدد الوحدات المتاحة للبيع. أما عند استخدام نظام الجرد المستمر فيتم استخراج متوسط مرجح جديد بعد كل عملية شراء بضاعة، والذي يتم احتسابه في ضوء عدد الوحدات المتوفرة في مخازن المنشأة بعد كل عملية الشراء مباشرة، حيث يطلق على المتوسط المستخرج في هذه الحالة المتوسط المرجح المتحرك.

مثال (4)

فيما يلي حركة المخزون الخاصة بالصنف (س) لدى شركة السلام التجارية خلال العام 2011:

التاريخ	الكمية	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
مخزون 1/1	1000 وحدة	8 دنانير	8000
مشتريات 4/15	5000 وحدة	9 دنانير	45000
مشتريات 7/16	3000 وحدة	10 دنانير	30000
مشتريات 11/13	1000 وحدة	12 دينار	12000
البضاعة المتاحة للبيع	10000 وحدة		95000 دينار

بلغت مبيعات الشركة خلال العام 2011 ما مجموعه 8000 وحدة.

تستخدم الشركة نظام الجرد الدوري وطريقة المتوسط المرجح لتقييم المخزون.

المحاسبة المالية والتكاليف

المطلوب تحديد:

1. تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).
2. تكلفة البضاعة المباعة.

حل مثال (4)

1. تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

- عدد وحدات مخزون آخر المدة = عدد وحدات المخزون المتاحة للبيع - عدد الوحدات المباعة.
- وعليه فإن عدد وحدات مخزون آخر المدة لدى شركة السلام = $10000 - 8000 = 2000$ وحدة.
- المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ÷ عدد الوحدات المتاحة للبيع
- المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة = $95000 ÷ 10000 = 9.5$ دينار.
- وبالتالي تكون تكلفة مخزون آخر المدة 19000 دينار (9.5×2000).

2. تحديد تكلفة البضاعة المباعة وفقاً لطريقة المتوسط المرجح:

- تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة مخزون آخر المدة
- وعليه فإن تكلفة البضاعة المباعة لدى شركة السلام = $95000 - 19000 = 76000$ دينار.

مثال (5)

فيما يلي حركة المخزون الخاصة بالصنف (س) لدى شركة السلام التجارية خلال العام 2011:

التاريخ	الكمية	تكلفة الوحدة	إجمالي التكلفة
مخزون 1/1	1000 وحدة	8 دنانير	8000
مشتريات 4/15	5000 وحدة	9 دنانير	45000
مشتريات 7/16	3000 وحدة	10 دنانير	30000
مشتريات 11/13	1000 وحدة	12 دينار	12000
البضاعة المتاحة للبيع	10000 وحدة		95000 دينار

أما مبيعات الشركة فكانت على النحو التالي:

التاريخ	الكمية	مصدر المبيعات
مبيعات 4/18	800 وحدة	- مخزون 1/1
مبيعات 4/20	2800 وحدة	- 100 وحدة من مخزون 1/1 - والباقي من مشتريات 4/15
مبيعات 6/2	2000 وحدة	- مشتريات 4/15
مبيعات 12/15	2400 وحدة	- 100 وحدة مخزون 1/1

المحاسبة المالية والتكاليف

300 وحدة من مشتريات 4/15	-	
1000 وحدة من مشتريات 7/16	-	
1000 وحدة من مشتريات 11/13	-	
		مجموع المبيعات
	8000 وحدة	
2000 وحدة (10000 وحدة البضاعة المتاحة للبيع - عدد الوحدات المباعة)		مخزون آخر المدة

تستخدم الشركة نظام الجرد المستمر وطريقة المتوسط المرجح لتقييم المخزون.

المطلوب تحديد:

1. تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

2. تكلفة البضاعة المباعة.

حل مثال (5)

1. تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

- عدد وحدات مخزون آخر المدة = عدد وحدات المخزون المتاحة للبيع - عدد الوحدات المباعة.

- وعليه فإن عدد وحدات مخزون آخر المدة لدى شركة السلام = $10000 - 8000 = 2000$ وحدة.

- أما تكلفة مخزون آخر المدة فيتم استخراجها على النحو التالي:

التاريخ	الكمية (وحدة)	تكلفة الوحدة (دينار)	إجمالي التكلفة (دينار)
مخزون 1/1	1000	8 دنانير	8000
مشتريات 4/15	5000	9 دنانير	45000
البضاعة المعدة للبيع في 4/15	6000		53000
متوسط تكلفة الوحدة الواحدة في 4/15		8.833	
يطرح مبيعات 4/18	(800)	8.833	(7066.667)
يطرح مبيعات 4/20	(2800)	8.833	(24733.333)
يطرح مبيعات 6/2	(2000)	8.833	(17666)
الرصيد	400		3534
مشتريات 7/16	3000	10 دنانير	30000
البضاعة المعدة للبيع في 7/16	3400		33534
متوسط تكلفة الوحدة الواحدة في 7/16		9.863	
يطرح مبيعات 12/15	(2400)	9.863	(23671)
الرصيد	1000		9863
مشتريات 11/13	1000	12 دينار	12000

21863		2000	الرصيد في 12/31
	10.932		متوسط تكلفة الوحدة الواحدة في 12/31

في ضوء البيانات الظاهرة في الجدول أعلاه يلاحظ أن تكلفة مخزون آخر المدة بلغت 21863 دينار. ويلاحظ أن متوسط تكلفة الوحدة الواحدة تختلف بعد كل عملية شراء بضاعة جديدة، فقد بلغت في 4/15 8.833 دينار (6000 ÷ 53000). ثم أصبحت بعد عملية الشراء في 7/16 ما قيمته 9.863 دينار، ثم ارتفعت لتبلغ 10.932 بعد عملية الشراء في 11/13.

أما تكلفة المبيعات فيتم إستخراجها من خلال جمع تكلفة المبيعات الظاهرة في الجدول أعلاه لعمليات البيع التي تمت خلال السنة والتي بلغ مجموعها 73173 دينار (7066.667 + 24733.333 + 17666 + 23671).

تقييم المخزون حسب التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل

يتم في معظم الأحيان إظهار المخزون وتقييمه بالتكلفة، إلا أن هناك حالات قد تتعرض فيها قيمة المخزون للإنخفاض بحيث تقل قيمته عن التكلفة. وفي سبيل عدم إظهار المخزون بقيمة مضخمة وبحيث لا تعكس القيمة الحقيقية له فقد أوجب معيار المحاسبة الدولي تقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. وصافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في السياق الطبيعي أو الإعتيادي مطروحاً منه التكاليف المقدرة لإتمام تصنيع السلعة والتكاليف الضرورية المتوقعة لإكمال البيع.

أي أن صافي القيمة القابلة للتحقق = سعر البيع المقدر - (تكلفة إكمال تصنيع السلعة + التكلفة الضرورية المقدرة لبيع السلعة)².

وقد يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل أما لكل بند من بنود المخزون واختيار القيمة الأقل أو لكل مجموع من بنود المخزون أو لكل قسم لدى المنشأة.

طرق تقدير قيمة المخزون

تحتاج المنشأة أحياناً إلى تقدير قيمة المخزون لديها كبديل لعملية إجراء الجرد الفعلي له، ويحدث هذا في حالة إعداد قوائم شهرية أو ربع سنوية لغايات الإستخدام الداخلي وعند وجود كمية كبيرة وأصناف عديدة لدى المنشأة مما يجعل من عملية إجراء الجرد الفعلي صعبة وتحتاج إلى وقت طويل. كما قد تحتاج المنشأة إلى تقدير قيمة المخزون في حالة حدوث حريق أو كوارث طبيعية مما قد ينتج عنها تلف للمخزون أو جزءاً منه، ففي هذه الحالة تحتاج المنشأة إلى طرق معينة لتقدير ما كان لديها من مخزون لتقدير الخسائر الناجمة عن ذلك ومطالبة شركات التأمين في حال كان المخزون مؤمناً عليه.

2 أبو نصار وحמידات (2012) معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.

المحاسبة المالية والتكاليف

أما أهم طرق تقدير المخزون فتتمثل في الآتي:

1. طريقة هامش الربح

2. طريقة التجزئة

وفيما يلي شرح مفصل لهاتان الطريقتان:

طريقة هامش الربح

تقوم هذه الطريقة على إفتراض الثبات النسبي لهامش الربح لدى المنشأة خلال الفترة المالية. حيث يتم إحتساب هامش الربح من خلال القوائم المالية للمنشأة للفترة السابقة وتطبيق نسبة هامش الربح على الفترة الحالية وذلك في سبيل تحديد كل من تكلفة المبيعات ومخزون آخر المدة. ويمثل هامش الربح نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات (مجمل الربح ÷ صافي المبيعات). وتستخدم طريقة هامش الربح لتقدير قيمة المخزون لغايات إعداد القوائم المالية للأغراض الداخلية، كما يمكن استخدامها للتأكد من مدى دقة قيمة المخزون المحسوب عن طريق الجرد الفعلي. كما تستخدم طريقة هامش الربح لتقدير المخزون في حالة حدوث حريق أو تلف للمخزون.

مثال (6)

فيما يلي بعض البيانات المتوفرة عن البضاعة لدى شركة الرواد التجارية للعام 2011:

مخزون 1/1	60000 دينار
المبيعات	245000
مردودات المبيعات	5000
المشتريات	190000
نسبة مجمل الربح	25%

المطلوب: استخراج القيمة التقديرية لمخزون آخر المدة (2011/12/31) باستخدام طريقة هامش الربح.

حل مثال (6)

مخزون 1/1	60000	250000
المشتريات	190000	
تكلفة البضاعة المعدة للبيع		245000
يطرح تكلفة المبيعات المقدره		
المبيعات	245000	5000
يطرح مردودات المبيعات		
صافي المبيعات	240000	(60000)
يطرح هامش الربح $240000 \times 25\%$		
تكلفة المبيعات المقدره		(180000)
القيمة التقديرية لمخزون آخر المدة		70000

طريقة التجزئة

تستخدم هذه الطريقة لدى المنشآت التي تقوم بتسعير السلع لديها عند عملية شرائها وإدخالها إلى المنشأة، ففي الوقت الحاضر تستخدم غالبية المنشآت أنظمة محوسبة يتم من خلال وضع ملصق على السلعة يبين سعر بيع كل سلعة (Barcode)، ويقوم النظام المحوسب بتخزين تكلفة كل سلعة وسعر بيعها. ويتطلب استخدام طريقة التجزئة توفر التكلفة وسعر البيع لكل صنف لدى المنشأة وذلك لكل من مخزون أول المدة والبضاعة المشتراة خلال العام، مما يوفر البضاعة المعدّة للبيع (مخزون أول المدة + المشتريات) بالتكلفة وسعر البيع. وإذا ما تم طرح قيمة المبيعات خلال الفترة من سعر بيع البضاعة المعدّة للبيع يكون الناتج مخزون آخر المدة بسعر البيع. ومن خلال نسبة التكلفة إلى سعر البيع يمكن الحصول على مخزون آخر المدة بسعر التكلفة.

مثال (7)

فيما يلي بعض البيانات المتوفرة عن البضاعة لدى شركة الشعلة التجارية للعام 2011:

	سعر البيع (دينار)	التكلفة (دينار)
مخزون 1/1	80000	60000
المشتريات	120000	96000
المبيعات	160000	

المطلوب: تقدير تكلفة مخزون آخر المدة حسب طريقة التجزئة.

حل مثال (7)

يتم تقدير تكلفة مخزون آخر المدة حسب طريقة التجزئة على النحو التالي:

	سعر البيع	التكلفة
مخزون 1/1	80000	60000 دينار
المشتريات	120000	96000
البضاعة المعدّة للبيع	200000	156000
يطرح المبيعات	(160000)	
مخزون آخر المدة	40000	

$$\text{نسبة التكلفة إلى سعر البيع} = 200000 \div 156000 = 78\%$$

$$\text{مخزون آخر المدة بالتكلفة} = \text{مخزون آخر المدة بسعر البيع} \times \text{نسبة التكلفة إلى سعر البيع}$$

$$= 40000 \times 78\% = 31200 \text{ دينار.}$$

الأصول غير المتداولة

يغطي هذا الجزء من الفصل الأصول غير المتداولة والمتمثلة في الممتلكات والمصانع والمعدات. وستتم معالجة هذه الأصول وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (16) المعنون بـ "الممتلكات والمصانع والمعدات". علماً أن المعالجة ستتركز على الممتلكات والمصانع والمعدات التي تستخدم في عمليات المنشأة التشغيلية. وسيغطي الفصل تكلفة الحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والإهلاك الخاص بها والاستغناء عنها.

تكلفة إقتناء الممتلكات والمصانع والمعدات

تسجل الممتلكات والمصانع والمعدات بتكلفة الحصول عليها، حيث تتضمن التكلفة كافة المبالغ النقدية أو ما يعادلها³ الخاصة بشراء تلك الأصول مطروحاً منها الخصم التجاري إن وجد، كما تتضمن التكلفة الجمارك المدفوعة على تلك الأصول والمبالغ المدفوعة لنقل تلك الأصول وتركيبها وتجهيزها للغاية التي أشتريت من أجلها وفي المكان المخصص لها. وبالتالي فإن كلفة الأصل تتضمن بالإضافة إلى ثمن الشراء نقل الأصل والتأمين عليه خلال النقل وأجور التركيب وتكاليف فحصه والمواد المستخدمة في عملية الفحص والتجريب لأول مرة للتأكد من جاهزيته للعمل. كما قد تتضمن تكلفة الأصل تكاليف الإقتراض وبالمقدار الذي تسمح به المعايير، حيث أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (23) يسمح وضمن ضوابط معينة برسمة تكاليف الإقتراض المدفوعة على القروض التي تم الحصول عليها في سبيل تمويل شراء الأصل وذلك خلال فترة إنشاء الأصل وتجهيزه.

أما المبالغ التي لا تحمل للممتلكات والمصانع والمعدات وإنما يجري الإقرار بها كمصروف في قائمة الدخل للسنة التي استحدثت فيها فقد حددها المعيار رقم (16) بالآتي⁴:

- تكاليف إفتتاح منشأة أو فرع جديد للمنشأة (وتسمى مصاريف التأسيس ومصاريف ما قبل التشغيل).
- تكاليف تدريب الموظفين على استخدام الأصل.
- تكاليف طرح منتج جديد أو خدمة جديدة .
- تكاليف الإعلانات والترويج للأصل، مثل تكاليف إعلانات للتعريف بمزايا جهاز الليزر لتصحيح العيون.
- تكاليف بيع السلعة أو تقديم الخدمة في موقع جديد أو مع فئة جديدة من العملاء (بما في ذلك تكاليف تدريب الموظفين).
- تكاليف الإدارة والخاصة بالإشراف ومتابعة شراء وتركيب الأصل.
- التكاليف المتعلقة بوقف استخدام الأصل، أو خلال فترة تشغيل الأصل بأقل من طاقته التشغيلية.
- الخسائر التشغيلية (مثل الخسائر التي يتم تكبدها حين يزداد الطلب على مخرجات الأصل).
- تكاليف تغيير موقع الأصل أو تكاليف إعادة تنظيم جزء أو كامل عمليات المنشأة، إلا إذا أدى ذلك إلى زيادة كفاءة الأصل وقدرته التشغيلية .

³ قد تتضمن عملية الشراء دفع نقدية ثمن لتلك الأصول أو تنازل المنشأة عن بعض الأصول العينية لديها أو إصدار المنشأة لبعض من أسهمها للبايع.

⁴ أبو نصار وحميدات (2012) معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.

مثال (8)

في 2011/1/15 اشترت شركة عرين خط إنتاجي بقيمة 180000 دينار، وقد تم دفع المبالغ الإضافية التالية على الخط:

2000 دينار مصاريف شحن وتأمين خلال الشحن

3000 دينار مصاريف وأجور تركيب الخط

4000 دينار مصاريف فحص الخط والمواد المستخدمة في عملية الفحص

2000 دينار تكاليف تدريب الموظفين على استخدام الخط

المطلوب: تحديد تكلفة الخط الواجب إثباتها في دفاتر الشركة.

حل مثال (8)

تتضمن تكلفة الخط بالإضافة إلى ثمن الشراء المصاريف الأخرى التي دفعتها الشركة في سبيل إيصال الخط وتجهيزه في المكان الخاص لذلك وحتى يصبح جاهز للإستخدام بإستثناء تكاليف تدريب الموظفين على استخدام الخط والتي لا تعتبر جزء من تكلفة الخط. وعليه فإن تكاليف الخط تبلغ 189000 دينار (180000 + 2000 + 3000 + 4000).

الأراضي والمباني

تقوم المعالجة المحاسبية للأراضي والمباني على تخصيص حساب مستقل للأراضي وآخر للمباني نظراً لأن الأراضي لا تستهلك، ويتم تحميل حساب الأراضي بثمن شرائها وكافة المصاريف الأخرى اللازمة لتجهيزها مثل رسوم التسجيل وتكاليف إزالة المباني القديمة في حالة وجود مباني مقامة على الأرض وتم هدمها لغايات إقامة مباني جديدة، وبالمقابل يتم تنزيل ثمن مخلفات المباني القديمة من كلفة الأراضي. أما المباني فيتم تحميلها بالتكاليف المدفوعة لتشييدها والمتمثلة بالمواد والعمل وكافة المصاريف الأخرى وحتى تصبح المباني جاهزة للاستعمال وضمن الغاية المخصصة لذلك.

مثال (9)

في 2011/1/3 اشترت شركة رامز قطعة أرض مقام عليها بناء قديم وذلك بمبلغ 210000 دينار، وتم دفع 20000 دينار رسوم تسجيل الأراضي، وقد تم إزالة المبنى القديم وتشديد مبنى جديد، وكانت التكاليف المصروفة في سبيل ذلك على النحو التالي:

5000 دينار إزالة المبنى القديم وتسوية الأرض

8000 دينار متحصلات بيع مخلفات المبنى القديم

3000 دينار حفر القواعد الخاصة بالمبنى الجديد

المطلوب: تحديد تكلفة الأراضي التي ستثبت في دفاتر الشركة.

حل مثال (9)

تبلغ تكلفة الأراضي الواجب إثباتها في دفاتر الشركة 227000 دينار (210000 + 20000 + 5000 - 8000). ويلاحظ أن تكلفة الأراضي تضمنت ثمن الشراء ورسوم التسجيل وتكاليف إزالة المبنى القديم وتسوية الأرض وبالمقابل تم طرح متحصلات بيع مخلفات المبنى القديم من تكلفة الأراضي، ولم تتضمن التكلفة حفر القواعد الخاصة بالمبنى الجديد حيث أن هذا المبلغ يعتبر جزء من تكلفة المبنى الجديد.

الشراء الأجل للممتلكات والمصانع والمعدات

عند شراء الممتلكات والمصانع والمعدات وتسديد قيمتها في تاريخ لاحق، وفي حالة إختلاف السعر النقدي للشراء عن سعر الشراء الأجل فإن الفرق يمثل في هذه الحالة فوائد تأجيل السداد والتي يجب فصلها واعتبارها مصروف فائدة وعدم تحميلها للأصل إلا بالمقدار الذي يتماشى مع معيار المحاسبة الدولي رقم (23) والخاص برسمة تكاليف الإقتراض.

إختلاف العمر الإنتاجي لأجزاء الأصل

هناك بعض الأصول التي تتكون من عدة أجزاء وبحيث يختلف العمر الإنتاجي لهذه الأجزاء، مما يتطلب ضرورة تسجيل كل جزء بحساب مستقل وبقيمة خاصة به وذلك تسهيلاً لعملية إهلاك كل أصل حسب العمر الإنتاجي المقدر له.

مثال (10)

في 2011/5/12 اشترت شركة الأندلس خط إنتاجي لتصنيع مادة الشبس بتكلفة تبلغ 200000 دينار، وقد تم تقدير العمر الإنتاجي للخط بـ 10 سنوات بإستثناء الجزء الخاص بالتغليف حيث قدر عمره الإنتاجي بـ 6 سنوات كما قدرت تكلفته بـ 40000 دينار.

المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية لشراء الخط الإنتاجي.

حل مثال (10)

نظراً لاختلاف العمر الإنتاجي للجزء الخاص بالتغليف عن العمر الإنتاجي لباقي أجزاء الخط، يتم فتح حسابين مستقلين ويحمل كل منهما بالتكلفة الخاصة به، وعليه يتم إثبات عملية شراء الخط بالقيود التالي:

من د/ خط إنتاج الشبس	160000
د/ ماكينة تغليف خط الشبس	40000
إلى د/ النقدية	200000

إهلاك الممتلكات والمصانع والمعدات

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) إهلاك الممتلكات والمصانع والمعدات وذلك عن طريق توزيع تكاليفها وبشكل منتظم على العمر الإنتاجي لها. ويتم الإعتراف بالإهلاك كمصروف يظهر في قائمة الدخل أو يتم الإعتراف به

كجزء من تكلفة أصل آخر وكما هو الحال في إهلاك الآلات التي تستخدم في إنتاج السلع حيث يعتبر الإهلاك هنا جزء من تكلفة البضاعة المصنعة.

ويتطلب المعيار أن يعكس الإهلاك المحسوب درجة استخدام الأصل ويحسب الإهلاك على العمر الإنتاجي للأصل وليس العمر الإقتصادي، حيث أن العمر الإنتاجي يمثل العمر الذي يتوقع أن يستخدم فيه الأصل للحصول على منافع معقولة ومقبولة من الأصل. علماً بأن العمر الإنتاجي يكون في العادة أقل من العمر الإقتصادي، حيث تلجأ بعض المنشآت إلى وضع سياسة استبدال الأصل بأصل جديد رغم إمكانية استخدامه من الناحية الإقتصادية.

أما القيمة التي يتم إهلاكها للممتلكات والمصانع والمعدات فتمثل القيمة القابلة للإهلاك وهي عبارة عن تكلفة الحصول على الأصل مطروحاً منها القيمة المتبقية المقدرة للأصل في نهاية عمره الإنتاجي (القيمة القابلة للإهلاك = تكلفة الأصل - القيمة المتبقية للأصل في نهاية عمره الإنتاجي). ويتم البدء بإهلاك الأصل عندما يصبح جاهزاً للاستخدام، ويتوجب الإستمرار في إهلاك الأصل خلال فترات إنخفاض استخدام الأصل أو حتى عند التوقف عن استخدام الأصل نتيجة وجود عطل فيه أو عند التوقف المؤقت لعدم الحاجة للأصل.

ويتطلب المعيار رقم (16) مراجعة طريقة الإهلاك المستخدمة والعمر الإنتاجي المقدر بشكل سنوي، وفي حالة وجود معلومات تشير إلى وجود تغيير في نمط استخدام الأصل أو ضرورة تغيير العمر الإنتاجي المقدر أو القيمة المتبقية المقدرة للأصل يتوجب في ضوء ذلك تعديل الإهلاك المحسوب للسنة التي جرى في التعديل والسنوات التالية، مع عدم إجراء تعديل على إهلاك الفترات السابقة.

طريق الإهلاك

هناك عدة طرق للإهلاك، سيتم من خلال هذا الجزء شرح كيفية إحتساب الإهلاك السنوي لكل طريقة وسمات كل طريقة. علماً بأنه يتم إثبات قسط الإهلاك السنوي بالقيود التالي:

من د/ مصروف إهلاك	xxx
إلى د/ مجمّع إهلاك	xxx

ويظهر الأصل في الميزانية مطروحاً منه مجمّع الإهلاك وعلى النحو التالي:

الأصل (آلات)	xxx
يطرح مجمّع الإهلاك	(xxx)
صافي القيمة الدفترية للأصل (الآلات)	xxx

وفيما يلي شرح لطرق الإهلاك:

1. طريقة القسط الثابت

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً واستخداماً من قبل المنشآت، نظراً لما تتمتع به من بساطة ووضوح، حيث تقوم على تحميل كل فترة مالية بنفس مبلغ الإهلاك. وتفترض هذه الطريقة تساوي المنافع التي يتم الحصول عليها من الأصل عبر الفترات المالية المتعاقبة، كما تفترض عدم تراجع في الخدمات المستفاد من الأصل نتيجة تقادم الأصل، وعدم الحاجة إلى صيانة إضافية للأصل نتيجة التقادم.

أما معادلة احتساب الإهلاك السنوي بموجب طريقة القسط الثابت فتظهر على النحو التالي:

$$\frac{\text{(التكلفة التاريخية للأصل - القيمة المتبقية للأصل)}}{\text{العمر الإنتاجي للأصل}} = \text{الإهلاك السنوي}$$

مثال (11)

في 2010/1/1 اشترت شركة نور التجارية سيارة لنقل البضائع بقيمة 40000 دينار، وقد قدر العمر الإنتاجي للسيارة بخمس سنوات وقدرت القيمة المتبقية لها في نهاية عمرها الإنتاجي بـ 4000 دينار. وقررت الشركة استخدام طريقة القسط الثابت لإهلاك السيارة.

المطلوب:

1. تحديد مقدار قسط الإهلاك السنوي للسيارة.
2. قيد اليومية اللازم لإثبات الإهلاك للسنة الأولى 2010.
3. بيان كيفية إظهار السيارات في الميزانية في 2010/12/31.

حل مثال (11)

$$1. \text{ مقدار قسط الإهلاك السنوي للسيارة} = \frac{(4000 - 40000)}{5} = 7200 \text{ دينار}$$

2. قيد اليومية اللازم لإثبات إهلاك السنة الأولى 2010:

7200	من ح/ مصروف إهلاك السيارات
7200	إلى ح/ مجمع إهلاك السيارات

3. إظهار السيارات في الميزانية في 2010/12/31:

40000	السيارات (سيارة نقل بضائع)
(7200)	يطرح مجمع الإهلاك
32800	صافي القيمة الدفترية للسيارات

2. طريقة القسط المتناقص المضاعف

بموجب هذه الطريقة فإن قسط الإهلاك السنوي يبدأ بالتناقص من سنة لأخرى، حيث تفترض هذه الطريقة أن المنافع المتحصلة من الأصل تكون عالية عند تملك الأصل ثم تبدأ بالتناقص نتيجة تقادم الأصل، كما أن الأصل يحتاج خلال السنوات التالية للتملك إلى صيانة وإصلاح بشكل أكبر مما هو عليه الحال في بداية التملك. في ضوء ما سبق يتوجب زيادة إهلاك السنوات الأولى من عمر الأصل وتخفيضها خلال السنوات التالية للتملك.

وبموجب طريقة القسط المتناقص المضاعف يتم احتساب قسط الإهلاك السنوي على النحو التالي:

1. احتساب نسبة الإهلاك السنوي بشكل مشابه لطريقة القسط الثابت.
2. مضاعفة نسبة الإهلاك المحسوبة في الخطوة 1 عن طريقها ضربها في 2.
3. احتساب الإهلاك السنوي بناءً على النسبة المحسوبة في البند 2 وبناءً على صافي القيمة الدفترية للأصل.

وبناءً على ما سبق تكون معادلة احتساب الإهلاك السنوي بموجب طريقة القسط المتناقص المضاعف على النحو التالي:

$$\text{قسط الإهلاك السنوي} = \frac{(2)}{\text{العمر الإنتاجي المقدر}} \times (\text{التكلفة التاريخية} - \text{مجمّع الإهلاك})$$

مثال (12)

في 2010/1/1 اشترت شركة نور التجارية سيارة لنقل البضائع بقيمة 40000 دينار، وقد قدر العمر الإنتاجي للسيارة بخمس سنوات وقدرت القيمة المتبقية لها في نهاية عمرها الإنتاجي بـ 4000 دينار. وقررت الشركة استخدام طريقة القسط المتناقص المضاعف لإهلاك السيارة.

المطلوب:

1. تحديد مقدار قسط الإهلاك السنوي للسيارة للعام 2011.
2. قيد اليومية اللازم لإثبات الإهلاك للسنة الثانية 2011.
3. بيان كيفية إظهار السيارات في الميزانية في 2011/12/31.

حل مثال (12)

1. تحديد مقدار قسط الإهلاك السنوي للسيارة للعام 2011:

السنة	نسبة الإهلاك (1)	القيمة القابلة للإهلاك (2)	قسط الإهلاك السنوي (3) = (1) × (2)
2010	5/2	40000	16000 دينار
2011	5/2	(40000 - 16000)	9600 دينار

2. قيد اليومية اللازم لإثبات الإهلاك للسنة الثانية 2011:

من د/ مصروف إهلاك السيارات	9600
إلى د/ مجّع إهلاك السيارات	9600

3. إظهار السيارات في الميزانية في 2011/12/31:

السيارات (سيارة نقل بضائع)	40000
يطرح مجّع الإهلاك	(25600)
صافي القيمة الدفترية للسيارات	14400

3. طريقة مجموع أرقام السنين

تتشابه طريقة مجموع أرقام السنين مع طريقة القسط المتناقص المضاعف من حيث تناقص مصروف الإهلاك السنوي خلال السنوات التالية من عمر الأصل. إلا أن طريقة إحتساب الإهلاك السنوي تختلف بين الطريقتين حيث يتم إحتساب الإهلاك السنوي حسب طريقة مجموع أرقام السنين على النحو التالي:

1. يتم إحتساب مجموع أرقام السنين والتي تمثل مجموع أرقام العمر الإنتاجي للأصل، فالأصل الذي يبلغ عمره الإنتاجي 4 سنوات يكون مجموع أرقام السنين له $1 + 2 + 3 + 4 = 10$. ويمكن إحتساب مجموع أرقام السنين حسب المعادلة التالية: $n \times ((n + 1) \div 2)$.
2. تعامل مجموع أرقام السنين المحسوب في البند (1) أعلاه كمقام أما البسط فيمثل عكس رقم السنة المراد إيجاد قسط الإهلاك لها. فالسنة الأولى لأصل عمره 4 سنوات يكون نسبة إهلاكها $4 \div 10$ أما نسبة إهلاك السنة الثانية فتكون $3 \div 10$ وهكذا.
3. للحصول على الإهلاك السنوي يتم ضرب نسبة الإهلاك المستخرجة في البند (2) أعلاه بالقيمة القابلة للإهلاك (التكلفة التاريخية - القيمة المتبقية للأصل).

مثال (13)

في 2010/1/1 اشترت شركة نور التجارية سيارة لنقل البضائع بقيمة 40000 دينار، وقد قدر العمر الإنتاجي للسيارة بخمس سنوات وقدرت القيمة المتبقية لها في نهاية عمرها الإنتاجي بـ 4000 دينار. وقررت الشركة استخدام طريقة مجموع أرقام السنين لإهلاك السيارة.

المطلوب:

1. تحديد مقدار قسط الإهلاك السنوي للسيارة للعام 2011.
2. قيد اليومية اللازم لإثبات الإهلاك للسنة الثانية 2011.
3. بيان كيفية إظهار السيارة في الميزانية في 2011/12/31.

حل مثال (13)

1. تحديد مقدار قسط الإهلاك السنوي للسيارة للعام 2011:

السنة	نسبة الإهلاك (1)	القيمة القابلة للإهلاك (2)	قسط الإهلاك السنوي (3) = (1) × (2)
2010	15/5	36000	12000 دينار
2011	15/4	36000	9600 دينار

2. قيد اليومية اللازم لإثبات الإهلاك للسنة الثانية 2011:

9600	من ح/ مصروف إهلاك السيارات
9600	إلى ح/ مجمع إهلاك السيارات

3. إظهار السيارات في الميزانية في 2011/12/31:

40000	السيارات (سيارة نقل بضائع)
(21600)	يطرح مجمع الإهلاك
18400	صافي القيمة الدفترية للسيارات

4. طريقة الاستخدام الفعلي للأصل

تقوم هذه الطريقة على إحتساب قسط الإهلاك لكل فترة مالية بناءً على درجة الإستخدام الفعلي للأصل في تلك الفترة، وهناك أسلوبان لإحتساب الإهلاك حسب هذه الطريقة هما:

(أ) عدد ساعات تشغيل الأصل.

(ب) عدد الوحدات المنتجة من الأصل.

وفي كلا الأسلوبين يتم تقدير المنفعة المتوقعة من الأصل خلال عمره الإنتاجي (عدد ساعات تشغيل الأصل المتوقعة أو عدد الوحدات المتوقعة إنتاجها من الأصل) ثم يجري تحديد تكلفة الوحدة الواحدة وذلك بقسمة التكلفة القابلة للإهلاك للأصل على عدد وحدات المنفعة المتوقعة للأصل. ثم يجري إحتساب إهلاك كل فترة بضرب تكلفة الوحدة الواحدة بعدد الوحدات الفعلية المستفاد من الأصل (عدد ساعات التشغيل الفعلي أو عدد الوحدات المنتجة الفعلية).

وعليه تظهر معادلة إهلاك الأصل لكل فترة مالية على النحو التالي:

$$\text{قسط الإهلاك السنوي} = \frac{\text{إجمالي المنافع المتوقعة من الأصل} \times (\text{التكلفة التاريخية للأصل} - \text{القيمة المتبقية للأصل})}{\text{الإستخدام الفعلي للأصل}}$$

مثال (14)

في 2010/1/1 اشترت شركة نور التجارية سيارة لنقل البضائع بقيمة 40000 دينار، وقد قدر العمر الإنتاجي للسيارة بخمس سنوات وقدرت القيمة المتبقية لها في نهاية عمرها الإنتاجي بـ 4000 دينار، كما قدرت الشركة أن المسافة المتوقع أن تقطعها السيارة خلال عمرها الإنتاجي تبلغ 500000 كم. قررت الشركة استخدام طريقة الاستخدام الفعلي للأصل لإهلاك السيارة. وقد بلغت المسافة التي قطعتها السيارة خلال العامين 2010 و 2011 على التوالي 80000 كم و 120000 كم.

المطلوب: تحديد مقدار قسط الإهلاك السنوي للسيارة للعامين 2010 و 2011.

حل مثال (14)

تحديد مقدار قسط الإهلاك السنوي للسيارة للعامين 2010 و 2011.

- معدل تكلفة الكم الواحد = $(4000 - 40000) \div 500000 = 0.072$ دينار
- إهلاك السنة الأولى (2010) = $80000 \times 0.072 = 5760$ دينار.
- إهلاك السنة الثانية (2011) = $120000 \times 0.072 = 8640$ دينار.

الإستغناء عن الممتلكات والمصانع والمعدات

يتم الإستغناء عن الممتلكات والمصانع والمعدات بأحد الطرق التالية:

- البيع
- المبادلة بأصل آخر
- الشطب

وفي جميع الأحوال أعلاه يتم إقفال الحسابات الخاصة بالأصل والمتمثلة بالأصل ومجمع إهلاكه.

بيع الممتلكات والمصانع والمعدات

يجري في معظم الأحيان بيع الممتلكات والمصانع والمعدات عند إنتهاء عمرها الإنتاجي أو في حالة رغبة المنشأة باستبدالها بأصل أكثر كفاءة. وينتج بالعادة عن عملية البيع أما مكاسب أو خسارة يتم الإعتراف بها بالسجلات المحاسبية كريح وليس كإيراد.

مثال (15)

في 2011/1/1 كان لدى الشركة العالمية للصناعات البلاستيكية آلة تكلفتها التاريخية 100000 دينار ومجمع إهلاكها 80000 دينار وقد تم بيعها بمبلغ 24000 دينار نقداً.

المطلوب: إثبات قيد اليومية الخاص بعملية بيع الآلة.

حل مثال (15)

يلاحظ أن هناك مكاسب من عملية البيع تبلغ 4000 دينار (24000 - 100000 - 80000).

وعليه يتم إثبات قيد البيع على النحو التالي:

من ح/ النقدية		24000
ح/ مجمع إهلاك الآلات		80000
إلى ح/ الآلات	100000	
ح/ أرباح (مكاسب) بيع الآلات	4000	

إستلام قيمة الأصل بتاريخ لاحق للبيع

عند بيع أي من الممتلكات والمصانع والمعدات وإستلام القيمة بتاريخ لاحق لتاريخ البيع وفي حالة كون السعر النقدي للبيع يقل عن السعر الأجل فإن الفرق بين السعرين يعامل كإيراد فائدة ويعالج وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (18) "الإيراد".

مبادلة الممتلكات والمصانع والمعدات

يحدث أحياناً أن يتم مبادلة الممتلكات أو المصانع أو المعدات بأصول أخرى عينية، وقد تتضمن عملية المبادلة إستلام المنشأة نقدية أو دفعها نقدية، وفي هذه الحالة يتوجب تقييم الأصل العيني المستلم نتيجة المبادلة بالقيمة العادلة وإثباته بدفاتر المنشأة بتلك القيمة، ومن ثم تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن المبادلة.

مثال (16)

في 2011/1/1 كان لدى الشركة العالمية للصناعات البلاستيكية آلة تكلفتها التاريخية 100000 دينار ومجمع إهلاكها 80000 دينار وقد تم مبادلة الآلة بسيارة تبلغ قيمتها الدفترية 28000 دينار والعادلة 25000 دينار وقد دفعت الشركة العالمية للصناعات البلاستيكية 10000 دينار نقداً في سبيل إتمام عملية المبادلة.
المطلوب: إثبات قيد اليومية الخاص بعملية المبادلة.

حل مثال (16)

تبلغ القيمة الدفترية للآلة التي تم مبادلتها 20000 دينار (80000 - 100000). وبالتالي تكون مجموع المبالغ التي دفعتها الشركة في سبيل الحصول على السيارات 30000 دينار (20000 + 10000).
وبما أن القيمة العادلة للسيارات التي تم الحصول عليها تبلغ 25000 دينار تكون هناك خسارة نتيجة المبادلة تبلغ 5000 دينار (30000 - 25000).

المحاسبة المالية والتكاليف

وعليه يتم إثبات قيد المبادلة على النحو التالي:

من د/ السيارات		25000
د/ مجمع إهلاك الآلات		80000
د/ خسائر مبادلة الآلات		5000
إلى د/ الآلات	100000	
د/ النقدية	10000	

شطب الممتلكات والمصانع والمعدات

في حالة عدم وجود أي منفعة متوقعة من الأصل وعدم وجود إمكانية لبيعه يتم في هذه الحالة شطبه، حيث يجري الاعتراف بالخسائر الناتجة عن ذلك والتي تمثل القيمة الدفترية للأصل وأية نفقات إضافية قد تتحملها المنشأة في سبيل التخلص من الأصل.

مثال (17)

في 2011/1/1 كان لدى شركة الشروق معدات تكلفتها التاريخية 40000 دينار ومجمع إهلاكها 38000 دينار ونظراً لعدم وجود أية منافع متوقعة من المعدات وعدم إمكانية بيعها تم شطب المعدات وقد دفعت الشركة في سبيل التخلص من تلك المعدات 500 دينار نقداً.
المطلوب: إثبات قيد اليومية الخاص بعملية شطب المعدات.

حل مثال (17)

تبلغ القيمة الدفترية للمعدات عند الشطب 2000 دينار (40000-38000).
وفي ضوء دفع الشركة 500 دينار في سبيل التخلص من المعدات تكون إجمالي خسارة الشطب 2500 دينار (2000 + 500).

وعليه يتم إثبات قيد شطب المعدات على النحو التالي:

من د/ مجمع إهلاك المعدات		38000
د/ خسارة شطب المعدات		2500
إلى د/ المعدات	40000	
د/ النقدية	500	

الممتلكات والمصانع والمعدات المحتفظ بها لغايات البيع

يحدث أحياناً أن يتم سحب بعض الممتلكات والمصانع والمعدات من الخدمة تمهيداً لبيعها في المستقبل، فقد تقوم المنشأة بشراء أصل جديد يتم إحلاله محل الأصل القديم، حيث يجري سحب الأصل القديم ووضعه في المستودعات لحين القيام ببيعه. وفي هذه الحالة يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (16) معالجة الأصل القديم على النحو التالي:

1. يتم تسجيل الأصل بالقيمة الدفترية له عند سحبه من الخدمة.
2. يتم التوقف عن إهلاكه خلال الفترة التي يتوقف فيها عن استخدامه ولحين بيعه.
3. يجري في نهاية كل فترة مالية إعادة تقييم للأصل ويتم إثبات الخسارة الناتجة عن الإنخفاض في قيمته.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (اختيار من متعدد):

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. في 2011/12/29 اشترت مؤسسة الرملة التجارية بضاعة بسعر 80000 دينار وكانت شروط الشراء أن البضاعة تسليم محلات المشتري، وقد تم دفع المبالغ التالية لإيصال البضاعة لمؤسسة الرملة التجارية:

- 2000 دينار مصاريف شحن.

- 400 دينار مصاريف تحميل البضاعة من مستودعات البائع.

- 600 دينار التأمين على البضاعة خلال الشحن.

إن قيمة تكلفة البضاعة أعلاه الواجب إثباتها في سجلات مؤسسة الرملة التجارية تبلغ:

أ- 83000 دينار ب- 82000 دينار ج- 82600 دينار د- 80000 دينار

2. أي من الطرق التالية يعطي أعلى قيمة للمخزون في حال إتجاه الأسعار إلى الإرتفاع:

أ- الوارد أولاً صادر أولاً ب- المتوسط المرجح

ج- الوارد أخيراً صادر أولاً د- المتوسط المرجح المتحرك

3. فيما يلي حركة المخزون لدى شركة الهلال التجارية خلال العام 2011:

البيان	عدد الوحدات	تكلفة شراء الوحدة (دينار)
مخزون 1/1	2000	1
مشتريات 5/28	1200	3
مبيعات 9/26	(1800)	
مشتريات 12/14	800	5

إذا كانت الشركة تستخدم طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً، ما قيمة مخزون آخر المدة في حالة إتباع كل من نظام الجرد المستمر ونظام الجرد الدوري:

الدوري	المستمر
أ- 2600 دينار	2600 دينار
ب- 5400 دينار	5400 دينار
ج- 2600 دينار	5400 دينار
د- 5400 دينار	2600 دينار

4. فيما يلي حركة المخزون لدى شركة السنابل خلال العام 2011، والتي تستخدم نظام الجرد الدوري وطريقة المتوسط المرجح لتقييم المخزون:

البيان	عدد الوحدات	تكلفة شراء الوحدة (دينار)
مخزون 1/1	10000	3
مشتريات 5/28	5000	4
مبيعات 9/26 بسعر 10 دنانير للوحدة	(10000)	
مشتريات 12/14	5000	5

إن قيمة تكلفة البضاعة المباعة التي ستظهر في قائمة الدخل للعام 2011 تبلغ:

أ- 30000 دينار ب- 37000 دينار ج- 40000 دينار د- 50000 دينار

5. فيما يلي حركة المخزون لدى شركة السنابل خلال العام 2011، والتي تستخدم نظام الجرد المستمر وطريقة المتوسط المرجح المتحرك لتقييم المخزون:

البيان	عدد الوحدات	تكلفة شراء الوحدة (دينار)
مخزون 1/1	2000	2
مشتريات 5/28	1200	6
مبيعات 9/26 بسعر 10 دنانير للوحدة	(1800)	
مشتريات 12/14	800	10

إن قيمة مخزون آخر المدة الواجب إظهاره في ميزانية شركة السنابل في 2011/12/31 تبلغ:

أ- 10560 دينار ب- 12900 دينار ج- 13200 دينار د- 15600 دينار

6. فيما يلي بعض البيانات الخاصة بالمخزون لدى شركة السعادة التجارية خلال العام 2011:

البيان	القيمة بالدينار
مخزون 1/1	7500
مبيعات	68750
مخزون 12/31	4500
نسبة مجمل الربح	20%

إن مقدار مشتريات البضاعة للعام 2011 تبلغ:

أ- 58000 دينار ب- 55000 دينار ج- 52000 دينار د- 50500 دينار

7. في 2011/12/30 تعرضت مخازن شركة البحيرة التجارية لحريق مما أدى إلى تلف جزء من المخزون لديها، وفيما يلي بعض البيانات التي توفرت لديك عن حركة البضاعة خلال العام 2011:

البيان	القيمة بالدينار
مخزون 1/1	7000
مشتريات بضاعة خلال العام 2011 وحتى تاريخ وقوع الحريق	40000
مبيعات بضاعة خلال العام 2011 وحتى تاريخ وقوع الحريق	50000
مخزون بضاعة في 2011/12/30 لم يتعرض للحريق	6000
نسبة مجمل الربح	%40

ما القيمة البضاعة التالفة نتيجة الحريق:

أ- 11000 دينار ب- 11600 دينار ج- 24000 دينار د- 30000 دينار

8. فيما يلي بعض البيانات المتوفرة عن البضاعة لدى شركة الروابي التجارية للعام 2011:

	سعر البيع (دينار)	التكلفة (دينار)
مخزون 1/1	180000	72000
المشتريات	600000	396000
المبيعات	540000	

إن قيمة مخزون آخر المدة المقدرة حسب طريقة التجزئة تبلغ:

أ- 144000 دينار ب- 124800 دينار ج- 120000 دينار د- 115200 دينار

9. قامت شركة الرسالة بشراء قطعة أرض بمبلغ 400000 دينار، وقد بلغت تكاليف هدم البناء المقام على القطعة 200000 دينار وتم بيع مخلفات الهدم بمبلغ 40000 دينار. وبلغت تكلفة حفر القواعد الخاصة بالمبنى الجديد 20000 دينار. ما هي تكلفة الأراضي الواجب إثباتها في سجلات الشركة:

أ- 600000 دينار ب- 560000 دينار ج- 420000 دينار د- 400000 دينار

10. في 2011/12/15 اشترت شركة الرمال آلة بمبلغ 63000 دينار، وتم دفع المبالغ الإضافية التالية على الآلة:

1500 دينار مصاريف شحن الآلة

2000 دينار تكاليف تركيب الآلة

2500 دينار تكاليف فحص الآلة

إن تكلفة الآلة الواجب إثباتها في دفاتر الشركة تبلغ:

أ- 63000 دينار ب- 64500 دينار ج- 66500 دينار د- 69000 دينار

11. في 2011/2/15 اشترت شركة الجزيرة معدات حيث تم دفع مبلغ 1000 دينار نقداً، بالإضافة إلى تحرير كمبيالة بقيمة 4500 دينار تستحق بعد سنة من تاريخ الشراء، وتبلغ القيمة الحالية للكمبيالة 3870 دينار. كما دفعت الشركة 500 دينار شحن المعدات ومبلغ 875 دينار تركيب المعدات. إن تكلفة المعدات الواجب إثباتها في دفاتر الشركة تبلغ:

أ- 4870 دينار ب- 5370 دينار ج- 6245 دينار د- 6875 دينار

12. في 2011/1/1 اشترت شركة سما من شركة الرضوان معدات مستعملة، حيث دفعت شركة سما مبلغ 27000 دينار نقداً ثمناً للمعدات. وكانت القيمة الدفترية للمعدات في دفاتر شركة الرضوان 24000 دينار وكانت القيمة المتبقية المقدرة للمعدات في نهاية عمرها الإنتاجي لدى شركة الرضوان 2000 دينار. قدرت شركة سما العمر الإنتاجي للمعدات المشتراه بـ 10 سنوات والقيمة المتبقية نهاية عمرها الإنتاجي بـ 3000 دينار، وقررت استهلاك المعدات بطريقة القسط الثابت. إن القيمة القابلة للإهلاك للمعدات في دفاتر شركة سما تبلغ:

أ- 21000 دينار ب- 22000 دينار ج- 24000 دينار د- 25000 دينار

13. في 2011/1/1 اشترت شركة سما معدات، حيث تم تقدير القيمة المتبقية المقدرة للمعدات في نهاية عمرها الإنتاجي بما نسبته 20% من تكلفة شراء المعدات، وقدّر العمر الإنتاجي للمعدات بـ 10 سنوات. بعد مرور 5 سنوات من تاريخ شراء المعدات تم بيعها بسعر يعادل 50% من تكلفة شرائها، وقد نتج عن عملية البيع خسارة. إن طريقة إهلاك المعدات التي تم استخدامها من قبل شركة سما هي:

أ- مجموع أرقام السنين ب- القسط المتناقص المضاعف
ج- الاستخدام الفعلي د- القسط الثابت

14. في 2011/1/1 اشترت شركة الحكمة خط إنتاجي حيث دفعت مبلغ 60000 دينار نقداً عند الشراء وحررت بالباقي 24 كمبيالة شهرية قيمة كل منها 30000 دينار. علماً أن السعر النقدي لشراء الخط يبلغ 660000 دينار. قدرت شركة الحكمة العمر الإنتاجي للخط الإنتاجي بـ 10 سنوات والقيمة المتبقية للخط الإنتاجي في نهاية عمره الإنتاجي بـ 30000 دينار، وقررت إهلاك الخط بطريقة القسط الثابت. إن قيمة قسط الإهلاك السنوي للخط يبلغ:

أ- 63000 دينار ب- 66000 دينار ج- 75000 دينار د- 78000 دينار

المحاسبة المالية والتكاليف

15. في 2011/1/1 اشترت شركة العامري معدات بتكلفة تبلغ 60000 دينار. قدرت شركة العامري العمر الإنتاجي للمعدات بـ 10 سنوات والقيمة المتبقية للمعدات في نهاية عمرها الإنتاجي بـ 10000 دينار، وقررت الشركة استخدام طريقة القسط المتناقص المضاعف لإستهلاك المعدات. إن قيمة قسط الإهلاك السنوي للمعدات للسنة الثانية (2012) يبلغ:

أ- 12000 دينار ب- 9600 دينار ج- 8000 دينار د- 5400 دينار

16. في 2011/1/1 اشترت شركة العامري آلة بمبلغ 288000 دينار. قدرت شركة العامري العمر الإنتاجي للآلة بـ 8 سنوات وعدد الوحدات المتوقع إنتاجها من خلال الآلة خلال عمرها الإنتاجي بـ 1800000 وحدة. تم تقدير القيمة المتبقية للآلة في نهاية عمرها الإنتاجي بـ 24000 دينار. قررت الشركة استخدام طريقة الاستخدام الفعلي للآلة، وقد بلغ عدد الوحدات المنتجة من خلال الآلة لسنة 2011 ما يعادل 300000 وحدة. إن قيمة قسط الإهلاك السنوي الآلة للسنة الأولى يبلغ:

أ- 33000 دينار ب- 36000 دينار ج- 44000 دينار د- 48000 دينار

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

.8	.7	.6	.5	.4	.3	.2	.1
أ	أ	ج	ب	ب	ج	أ	د
.16	.15	.14	.13	.12	.11	.10	.9
ج	ب	أ	د	ج	ج	د	ب

التمرين الثاني:

فيما يلي حركة المخزون لدى شركة القمر الساطع التجارية خلال العام 2011:

التاريخ	الكمية	تكلفة الوحدة
مخزون 1/1	10000 وحدة	20 دنانير
مشتريات 2/12	8000 وحدة	24 دنانير
مشتريات 6/18	6000 وحدة	30 دنانير
مشتريات 8/15	10000 وحدة	30 دينار
مشتريات 12/25	6000 وحدة	40 دينار
البضاعة المتاحة للبيع	40000 وحدة	

المحاسبة المالية والتكاليف

أما مبيعات الشركة فكانت على النحو التالي:

التاريخ	الكمية	مصدر المبيعات
مبيعات 2/22	10000 وحدة	- 50% من مخزون 1/1 - والباقي من مشتريات 2/12
مبيعات 6/20	4000 وحدة	- 3000 وحدة من مشتريات 2/12 - والباقي من مشتريات 6/18
مبيعات 12/8	16000 وحدة	- 3000 وحدة مخزون 1/1 - 2000 وحدة من مشتريات 6/18 - 6000 وحدة من مشتريات 8/15 - 5000 وحدة من مشتريات 12/25
مجموع المبيعات	30000 وحدة	

تستخدم الشركة طريقة التمييز العيني لتقييم المخزون.

المطلوب:

1. تحديد تكلفة البضاعة المباعة.
2. تحديد تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

التمرين الثالث:

فيما يلي حركة المخزون لدى شركة القمر الساطع التجارية خلال العام 2011:

التاريخ	الكمية	تكلفة الوحدة
مخزون 1/1	10000 وحدة	20 دنانير
مشتريات 2/12	8000 وحدة	24 دنانير
مشتريات 6/18	6000 وحدة	30 دنانير
مشتريات 8/15	10000 وحدة	30 دينار
مشتريات 12/25	6000 وحدة	40 دينار
البضاعة المتاحة للبيع	40000 وحدة	

أما مبيعات الشركة فكانت على النحو التالي:

التاريخ	الكمية	مصدر المبيعات
مبيعات 2/22	10000 وحدة	- 50% من مخزون 1/1

المحاسبة المالية والتكاليف

2/12	-	والباقي من مشتريات
6/20	-	مبيعات 4000 وحدة
2/12	-	3000 وحدة من مشتريات
6/18	-	والباقي من مشتريات
12/8	-	مبيعات 16000 وحدة
1/1	-	3000 وحدة مخزون
6/18	-	2000 وحدة من مشتريات
8/15	-	6000 وحدة من مشتريات
12/25	-	5000 وحدة من مشتريات
		مجموع المبيعات
		30000 وحدة

تستخدم نظام الجرد المستمر وطريقة المتوسط المتحرك لتقييم المخزون.

المطلوب:

1. تحديد تكلفة البضاعة المباعة.

2. تحديد تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

التمرين الرابع:

فيما يلي حركة المخزون لدى مؤسسة الرمال التجارية خلال العام 2011:

التاريخ	الكمية	تكلفة الوحدة
مخزون 1/1	6000 وحدة	15 دنانير
مشتريات 2/28	10000 وحدة	16 دنانير
مشتريات 7/16	4000 وحدة	20 دنانير
مشتريات 11/15	5000 وحدة	22 دينار
البضاعة المتاحة للبيع	25000 وحدة	

بلغت مبيعات الشركة خلال العام 2011 ما مجموعه 17000 وحدة.

تستخدم الشركة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لتقييم المخزون.

المطلوب تحديد:

1. تكلفة مخزون آخر المدة (مخزون 2011/12/31).

2. تكلفة البضاعة المباعة.

التمرين الخامس:

في 2010/1/1 اشترت شركة طيبة خط إنتاجي لإستخدامه في إنتاج السلعة ص بمبلغ 100000 دينار. قدرت شركة طيبة العمر الإنتاجي للخط الإنتاجي بـ 4 سنوات وعدد الوحدات المتوقع انتاجها من خلال الخط الإنتاجي خلال عمره الإنتاجي بـ 1500000 وحدة. تم تقدير القيمة المتبقية للخط الإنتاجي في نهاية عمره الإنتاجي بـ 25000 دينار. وقد بلغ عدد الوحدات المنتجة من خلال الخط للعامين 2010 و 2011 على التوالي 300000 وحدة و 120000 وحدة.

المطلوب:

1. إحتساب قسط إهلاك الخط للعامين 2010 و 2011 حسب طرق الإهلاك التالية:

- أ- مجموع أرقام السنين
ب- القسط المتناقص المضاعف
ج- الإستخدم الفعلي
د- القسط الثابت

2. إثبات قيد اليومية الخاص بإهلاك الخط الإنتاجي للعام 2011، وبإفترض أن الشركة استخدمت طريقة مجموع أرقام السنين.

3. بيان كيفية إظهار الخط الإنتاجي في الميزانية في 2011/12/31، وبإفترض أن الشركة استخدمت طريقة مجموع أرقام السنين.

التمرين السادس:

في 2011/1/1 كان لدى شركة السامري الصناعية معدات تكلفتها التاريخية 80000 دينار ومجمع إهلاكها 65000 دينار وقد تم مبادلة المعدات بسيارة تبلغ قيمتها الدفترية 30000 دينار والعادلة 35000 دينار.

المطلوب:

إثبات قيد اليومية الخاص بعملية المبادلة، بإفترض أن شركة السامري دفعت نقداً في سبيل إتمام عملية المبادلة:

- أ- 15000 دينار
ب- 20000 دينار
ج- 28000 دينار

محور المحاسبة المالية

الفصل الرابع: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتحقيق الإيرادات

المحتويات

الصفحة	
102	أهداف الفصل التعليمية
103	مقدمة
103	معيير المحاسبة الدولي رقم 18 "الإيراد"
104	قياس الإيراد
109	توقيت الإعتراف بالإيراد
109	الإعتراف بإيراد بيع البضاعة
111	الإعتراف بإيراد تقديم الخدمات
114	إيراد توزيعات الأرباح النقدية
114	معيير المحاسبة الدولي رقم 11 "عقود الإنشاء"
115	تجميع أو تجزئة عقود الإنشاء
116	إيرادات وتكاليف عقود الإنشاء
116	مطالبات العميل
116	المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاء
116	طريقة نسبة الإنجاز
117	طريقة المقاوله المنتهية
124	الإعتراف بالخسارة المتوقعة من عقود الإنشاء
131	أسئلة وتمارين الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمر التالي:

1. معيار المحاسبة الدولي رقم 18 "الإيراد"

- قياس الإيراد
- توقيت الاعتراف بالإيراد
 - الاعتراف بإيراد بيع البضاعة
 - الاعتراف بإيراد تقديم الخدمات
 - إيراد توزيعات الأرباح النقدية

2. معيار المحاسبة الدولي رقم 11 "عقود الإنشاء"

- تجميع أو تجزئة عقود الإنشاء
- إيرادات وتكاليف عقود الإنشاء
- مطالبات العميل
- المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاء
 - طريقة نسبة الإنجاز
 - طريقة المقابلة المنتهية
- الاعتراف بالخسارة المتوقعة من عقود الإنشاء

1. مقدمة

يمثل الإيراد المنافع الاقتصادية التي تتحقق للمنشأة خلال الفترة المالية من خلال عملياتها التشغيلية العادية. ويتحقق الإيراد من خلال عدة عمليات منها بيع البضاعة وتقديم الخدمات للغير وتأجير العقارات والفوائد المتحققة للمنشأة. ويعتبر الإيراد أحد بنود قائمة الدخل الهامة والتي تساعد في تقييم الكفاءة التشغيلية للإدارة. ونظراً لأهمية موضوع قياس الإيراد فقد خُصص لذلك المعايير المحاسبية الدولية التالية:

1. معيار المحاسبة الدولي رقم 18 "الإيراد".

2. معيار المحاسبة الدولي رقم 11 "عقود الإنشاء".

وقد غطى المعيار رقم (18) الأسس العامة المتعلقة بالإيراد، بينما غطى المعيار رقم (11) التفاصيل الخاصة بإيراد عقود الإنشاءات.

معيار المحاسبة الدولي رقم 18 "الإيراد"

عرّف معيار المحاسبة الدولي رقم (18) الإيراد بأنه إجمالي المنافع الاقتصادية التي تتدفق إلى المنشأة خلال الفترة المحاسبية وضمن سياق النشاط العادي للمنشأة وتؤدي إلى زيادة أو تعزيز أصول المنشأة أو تخفيض الإلتزامات المستحقة عليها، وقد تكون الزيادة في الأصول أما على شكل نقدية أو ذمم مدينة أو أية أصول أخرى. وعادةً ما يظهر الإيراد في قائمة الدخل في بداية القائمة ويؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية، ولا يعتبر ضمن الإيراد الزيادة في حقوق الملكية الناجمة عن زيادة رأس المال.

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (18) "الإيراد" إلى توضيح المعالجة المحاسبية لعملية قياس وتوقيت الاعتراف ببند الإيرادات التالية:

1. بيع البضاعة للغير، والتي تتضمن بيع البضاعة المصنعة من المنشأة، أو بيع البضاعة المشتراة جاهزة، أو بيع الأراضي أو المباني في حالة كون المنشأة متخصصة في هذا النوع من النشاط.

2. الإيراد المتحقق من عملية تقديم الخدمات للغير، ومن الأمثلة على ذلك الإيراد المتحقق لمكاتب التدقيق والمكاتب الهندسية ومكاتب الإستشارات المالية والفنية والصيانة وغيرها.

3. الإيراد الناشئ عن استخدام الغير لأصول المنشأة، والذي يشمل ما يلي:

(أ) إيراد الفائدة الدائنة.

(ب) الحقوق التي تستحق للمنشأة على شكل أتاوات نتيجة منح الغير حق استخدام أصول المنشأة غير الملموسة مثل براءة الإختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف.

(ج) توزيعات الأرباح المستحقة للمنشأة عن إستثمارتها في أسهم أو حصص الملكية في المنشآت الأخرى.

وقد بيّن المعيار أن العمليات التالية لا تنطوي على تحقق إيراد للمنشأة:

1. قيام المنشأة بتحصيل مبالغ من الغير لحساب جهة أخرى: مثل تحصيل المنشأة لضريبة المبيعات عند قيامها بعملية بيع بضاعة أو تقديم خدمات للغير، حيث تعتبر ضريبة المبيعات المحصلة بمثابة أمانات لدى المنشأة لصالح الدولة.
2. قيمة المبيعات والمبالغ المحصلة نتيجة ذلك إذا كانت المنشأة تعمل كوكيل مبيعات لمنشأة أو جهة أخرى، حيث أن مبيعات البضاعة تعتبر إيراد للموكل، أما إيراد الوكيل فيكون عبارة عن عمولات البيع المستحقة له.

قياس الإيراد

بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (18) يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمبلغ المستلم أو القابل للإستلام من المشتري أو الجهة المتلقية للخدمة. وفي العادة فإن المبلغ المستلم يكون القيمة المتفق عليها بين البائع والمشتري أو مقدم الخدمة ومتلقي الخدمة. وقد عرّف المعيار القيمة العادلة بأنها القيمة التي يتم الإتفاق عليها بين طرفين مطلعين وراغبين في التعامل على أسس تجارية وفي سوق نشط للسلعة أو الخدمة موضوع التبادل. وفي ضوء ذلك فإن المعيار أشار إلى ضرورة أخذ الأمور التالية بعين الإعتبار عند تحديد قيمة الإيراد الواجب الإعتراف به في كل فترة:

1. الخصم التجاري وخصم الكمية والذي يتوجب خصمه عند تحديد قيمة الإيراد من المبيعات فقد أشار المعيار إلى أن هناك بعض الحالات التي يمنح فيها البائع خصم تجاري أو كمية للمشتري مما يتطلب ضرورة تنزيل قيمة ذلك الخصم للوصول إلى مقدار إيراد مبيعات البضاعة الواجب الإعتراف به.

مثال (1)

في 2011/2/15 باعت شركة النور التجارية بضاعة إلى العميل غازي بسعر معلن يبلغ 1000 دينار وخصم تجاري 10%.

المطلوب: تحديد قيمة إيراد المبيعات الواجب الإعتراف به عن العملية أعلاه من قبل شركة النور التجارية.

حل مثال (1)

إن مبلغ إيراد المبيعات الواجب الإعتراف به من قبل شركة النور التجارية يبلغ 900 دينار فقط أي بعد الخصم، حيث يتم إستبعاد الخصم التجاري البالغ 100 دينار (1000 × 10%).

مثال (2)

تمنح شركة النور التجارية عملائها خصم كمية بنسبة 5% من قيمة مشترياتهم في حال تجاوزت مشتريات العميل خلال فترة 12 شهر متتالية 300000 دينار. بلغت مشتريات العميل منتصر من الشركة خلال الفترة من 2011/4/1 ولغاية 2011/12/31 مبلغ 270000 دينار.

المطلوب: تحديد قيمة إيراد المبيعات الواجب الإعراف به عن العملية أعلاه من قبل شركة النور التجارية.

حل مثال (2)

يلاحظ أن مشتريات العميل منتصر خلال فترة الـ 9 شهور المنتهية في 2011/12/31 تبلغ 270000 دينار، أي بمعدل 3000 دينار شهرياً $(270000 \div 9)$ ، وما زال أمام العميل فترة 3 شهور لإتمام الفترة المحددة من قبل الشركة للحصول على خصم الكمية، وبالتالي يتوقع أنه في حالة استمرار العميل في الشراء من الشركة لفترة الـ 3 شهور المقبلة ويقوم ببيع قريبة من مشترياته للفترة السابقة ستصل قيمة مشترياته المبلغ الذي يؤهله للحصول على الخصم.

في ضوء ما سبق يتوجب على الشركة الأخذ بعين الإعتبار خصم الكمية المتوقع منحه للعميل والبالغ 13500 دينار $(270000 \times 5\%)$ وخصمه من إيراد مبيعات سنة 2011. أي أن الإيراد الصافي من مبيعات الشركة للعميل منتصر ستكون 256500 دينار $(270000 - 13500)$.

2. تأجيل سداد المبلغ المطلوب من المشتري

في حال منح المنشأة فترة سداد للمشتري تزيد عن الفترة المعتاد أو المتعارف على منحها للعملاء فإن المبلغ المتفق على إستلامه يتوجب خصمه وإيجاد القيمة الحالية له وإعتبار الفرق بمثابة إيراد فائدة، وحسب المعيار يتم خصم المبلغ باستخدام أحد المعدلين التاليين:

(أ) سعر الفائدة المستخدم على الإئتمان المشابه لعملية بيع البضاعة.

(ب) سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للمبلغ المتفق على إستلامه من العميل مساوياً لسعر البيع النقدي.

مثال (3)

في 2011/8/1 باعت شركة السلام التجارية بضاعة إلى العميل زيد بقيمة 12000 دينار وعلى أن يتم تسديد القيمة بعد 6 شهور من تاريخ البيع، علماً بأن سعر بيع البضاعة النقدي يبلغ 11400 دينار.

المطلوب: تحديد قيمة إيراد المبيعات الواجب الإعراف به من قبل شركة السلام التجارية عن العملية أعلاه.

حل مثال (3)

يعترف بسعر البيع النقدي والبالغ 11400 دينار كإيراد مبيعات، أما الفرق بين سعر البيع النقدي وسعر البيع الأجل للبضاعة والبالغ 600 دينار $(12000 - 11400)$ فيعالج كإيراد فائدة. وعليه يتوجب على الشركة إثبات قيد بيع البضاعة على النحو التالي:

2011/8/1	من ح/ ذم مدينة / العميل زيد إلى ح/ المبيعات ح/ إيراد فائدة	11400 600	12000
----------	--	--------------	-------

وبما أن سداد المبلغ سيكون في 2012/1/31 فإن إيراد الفائدة يتطلب قيد تسوية في نهاية عام 2011 لتوزيع إيراد الفائدة بين العامين 2011 و 2012، حيث يظهر قيد التسوية على النحو التالي:

2011/12/31	من ح/ إيراد فائدة إلى ح/ إيراد فائدة غير مكتسب	100	100
------------	---	-----	-----

وبالتالي يظهر بقائمة الدخل للعام 2011 إيراد فائدة يبلغ 500 دينار (600 - 100) والذي يغطي إيراد 5 شهور
 $500 = 5 \times (600 \div 6)$ دينار.

3. تبادل سلع وخدمات مشابهة وغير مشابهة

في حال تبادل المنشأة لسلعة بسلعة مشابهة فإن ذلك لا يعتبر من العمليات التي يتحقق منها إيراد. ومن الأمثلة على ذلك قيام المنشأة (س) والتي تتعامل ببيع الملابس بإجراء تبديل مع المنشأة (ص) حيث تم مبادلة بدلات رجالي حجم صغير ومتوسط بأحجام كبيرة من نفس الماركة.

أما في حال كون عملية التبادل تنطوي على مبادلة بضاعة أو خدمة بأصل غير مشابه فيتوجب في هذه الحالة الاعتراف بالإيراد الناتج عن عملية المبادلة. ويتم تحديد مبلغ الإيراد عن طريق تقييم البضاعة أو الخدمة المستلمة بالقيمة العادلة لها مع الأخذ بعين الاعتبار النقدية المستلمة أو المدفوعة لإتمام عملية المبادلة. وفي حال تعذر تحديد القيمة العادلة للبضاعة أو الخدمة المستلمة يتم الاعتماد على القيمة العادلة للبضاعة أو الخدمة المقدمة من المنشأة كأساس لتحديد مبلغ الإيراد.

مثال (4)

في 2011/6/1 وقعت مؤسسة الراية للصيانة والتحديث مع شركة السلام لأجهزة الكمبيوتر عقد تقوم بموجبه مؤسسة الراية بتقديم خدمة صيانة أجهزة الحاسوب لشركة السلام لمدة عام إعتباراً من تاريخ تنفيذ العقد وذلك مقابل حصولها على 300 دينار نقداً من شركة السلام بالإضافة إلى جهاز حاسوب تبلغ تكلفته على شركة السلام 1050 دينار وسعر بيعه 1250 دينار وقيمتها العادلة 1200 دينار.

المطلوب: تحديد قيمة إيراد الصيانة الواجب الاعتراف به من قبل مؤسسة الراية للصيانة والتحديث عن العملية أعلاه.

حل مثال (4)

يبلغ قيمة إيراد الصيانة الإجمالي لدى مؤسسة الراية للصيانة والتحديث عن العملية أعلاه 1500 دينار والذي يمثل النقدية المقبوضة من المؤسسة بالإضافة إلى القيمة العادلة لجهاز الحاسوب المستلم. وعليه يتوجب على المؤسسة إثبات القيد الخاص بالعملية أعلاه على النحو التالي:

المحاسبة المالية والتكاليف

2011/6/1	من د/ جهاز حاسوب د / النقدية إلى د/ إيراد صيانة	1200 300 1500
----------	---	---------------------

وبما أن عقد الصيانة يغطي سنة إعتباراً من 2011/6/1، فيتوجب في هذه الحالة توزيع إيراد الصيانة بين العامين 2011 و 2012 وحسب الفترة الزمنية التي يغطيها العقد من كل سنة، مما يتطلب ضرورة إجراء قيد تسوية عند إعداد القوائم المالية في 2011/12/31، والذي يظهر على النحو التالي:

2011/12/31	من د/ إيراد صيانة إلى د/ إيراد صيانة غير مكتسب	625 625
------------	---	------------

وفي ضوء قيد التسوية أعلاه، يظهر بقائمة الدخل للعام 2011 إيراد صيانة يعادل 875 دينار (1500 - 625) والذي يغطي إيراد 7 شهور $(7 \times (1500 \div 12) = 875$ دينار.

4. إشمال إيراد بيع البضاعة على خدمات ما بعد البيع

تقوم بعض المنشآت التي تتعامل ببيع الأصول طويلة الأجل مثل السيارات والمعدات والطائرات بتقديم خدمة صيانة مجانية للأصل المباع لفترة زمنية محددة تمتد أحياناً لعدة سنوات. وفي مثل هذه الحالات فإن سعر البيع يتضمن إيراد مبيعات وإيراد خدمات ما بعد البيع مما يتطلب توزيع المبلغ المقبوض أو المتفق على إستلامه بين البندين والإعتراف بإيراد كل بند بشكل مستقل، مع ضرورة توزيع إيراد خدمات الصيانة على الفترة الزمنية لعملية الصيانة والتي يغطيها العقد.

مثال (5)

في 2011/7/1 باعت مؤسسة الشروق لتجارة السيارات (وكلاء شركة تويوتا) حافلة ركاب إلى مدارس الرضوان بسعر يبلغ 38000 دينار نقداً، وعلى أن تلتزم مؤسسة الشروق بخدمة صيانة الحافلة لمدة 3 سنوات إعتباراً من تاريخ البيع. علماً بأن سعر بيع الحافلة بدون تقديم خدمات الصيانة تبلغ 35000 دينار.
المطلوب: تحديد كيفية توزيع بنود الإيراد الخاص بالعملية أعلاه لدى مؤسسة الشروق لتجارة السيارات.

حل مثال (5)

تتضمن عملية البيع أعلاه مبلغ 35000 دينار إيراد مبيعات بضاعة، أما باقي سعر البيع والبالغ 3000 دينار فيتمثل إيراد الصيانة والذي يتوجب فصله وإثباته في حساب خاص بذلك وتوزيعه على فترة الصيانة التي يتضمنها عقد البيع.

وعليه يتوجب على مؤسسة الشروق إثبات القيد الخاص بالعملية أعلاه على النحو التالي:

2011/7/1	من د/ النقدية إلى د/ المبيعات د/ إيراد صيانة	38000 35000 3000
----------	--	------------------------

وبما أن عقد الصيانة يغطي 3 سنوات إعتباراً من 2011/7/1، فيتوجب في هذه الحالة توزيع إيراد الصيانة بين الأعوام 2011 و 2012 و 2013 و 2014 وحسب الفترة الزمنية التي يغطيها العقد من كل سنة مما يتطلب ضرورة إجراء قيد تسوية عند إعداد القوائم المالية في 2011/12/31، والذي يظهر على النحو التالي:

2011/12/31	من د/ إيراد صيانة إلى د/ إيراد صيانة غير مكتسب	2500	2500
------------	---	------	------

وبالتالي يظهر بقائمة الدخل للعام 2011 إيراد صيانة يعادل 500 دينار (3000 - 2500) والذي يغطي إيراد 6 شهور $500 \times 6 = 3000$ دينار.

5. البضاعة لدى الوكيل برسم البيع

ويمثل هذا البند بضاعة الأمانة لدى الوكيل حيث تبقى ملكية البضاعة للموكل حتى يتم بيعها من قبل الوكيل للغير، وعليه فإن عملية إرسال البضاعة إلى الوكيل لا تمثل عملية بيع لها بالنسبة للموكل وبالتالي لا يتم الإقرار بالمبيعات لدى الموكل إلا عند قيام الوكيل بعملية البيع. وعادةً ما يتقاضى الوكيل عمولة بيع يتم الإتفاق عليها كنسبة مئوية من قيمة المبيعات التي تتم من خلاله، حيث يتم معالجة العمولة في دفاتر الموكل كمصاريف بيعية وتظهر كبنود مستقل تحت مسمى عمولة بيع وبالتالي لا يتم خصمها من إيراد المبيعات.

مثال (6)

في 2011/11/1 قامت شركة القدس بإرسال 200 وحدة من الصنف (س) إلى وكيلها مؤسسة النخبة التجارية، وقد دفعت شركة القدس 100 دينار مصاريف نقل البضاعة وإيصالها إلى مؤسسة النخبة التجارية. وتم الإتفاق على بيع البضاعة بسعر 40 دينار للوحدة مقابل حصول مؤسسة النخبة على عمولة نسبتها 10% من قيمة المبيعات. في 2011/12/31 تبين أن مؤسسة النخبة باعت 150 وحدة وبالسعر المحدد من قبل الموكل وقامت بخصم العمولة المستحقة لها وتحويل باقي المبلغ إلى الحساب الجاري لشركة القدس لدى البنك الإسلامي الأردني. **المطلوب:** تحديد مبلغ الإيراد الخاص بالعملية أعلاه الواجب الإقرار به من قبل شركة القدس وقيد اليومية اللازم للإقرار بالإيراد.

حل مثال (6)

تقوم شركة القدس بالإقرار بإيراد مبيعات يبلغ 6000 دينار (40 × 150)، وتكون عمولة البيع المستحقة لمؤسسة النخبة 600 دينار (6000 × 10%). وعليه يظهر القيد الخاص بالعملية في سجلات شركة القدس على النحو التالي:

2011/12/31	من د/ النقدية د/ عمولة بيع إلى د/ مبيعات وكلاء البيع	5400 600 6000	5400 600
------------	--	---------------------	-------------

توقيت الإعراف بالإيراد

تعتبر عملية توقيت الإعراف بالإيراد من الأمور الأساسية الواجب التعامل معها سواءً كان الإيراد متأتي من بيع البضاعة أو من تقديم الخدمات. ففي ضوء إعداد قوائم مالية بشكل دوري سواءً كانت سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية فإن كل فترة تعامل بشكل مستقل، مما يتطلب ضرورة تحديد الإيرادات والمصاريف التي تخص كل فترة لتحديد نتيجة أعمال المنشأة عن كل فترة من ربح أو خسارة. ففي حالة تأجيل الإعراف بإيراد يخص الفترة الحالية والإعراف به في الفترة المالية التالية فإن ذلك يعني تخفيض إيرادات الفترة الحالية وتضخيم إيرادات الفترة القادمة مما يعني تضليل مستخدمي القوائم المالية في الحصول على بيانات دقيقة تساعدهم في عملية إتخاذ القرار المناسب. في ضوء ما سبق حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (18) الأسس التالية للإعراف بالإيراد.

الإعراف بإيراد بيع البضاعة

- حدّد المعيار عدد من الشروط يتوجب توفرها لمجتمع للإعراف بالإيراد الناتج عن بيع البضاعة، وهذه الشروط هي¹:
- أ. عندما تنقل المنشأة إلى المشتري المخاطر الهامة ومنافع ملكية البضاعة.
 - ب. عندما لا يحتفظ البائع بالسيطرة الإدارية على البضاعة إلى الدرجة العادية المرتبطة بهذا النوع من البضاعة من قبل المالك والرقابة على البضاعة المبيعة.
 - ج. يمكن قياس مبلغ الإيراد بشكل موثوق.
 - د. من المحتمل أن المنافع المتعلقة ببيع البضاعة سوف تتدفق إلى البائع.
 - هـ. يمكن قياس التكاليف التي تم تكبدها أو سيتم تكبدها في سبيل بيع البضاعة بشكل موثوق.

وفي ضوء ذلك فإنه لا يتم الإعراف بالإيراد الناتج عن بيع البضاعة في الحالات التالية:

1. عندما يتضمن عقد البيع شرطاً بعدم تحصيل قيمة البضاعة إلا بعد بيعها من قبل المشتري إلى أطراف خارجية أخرى.
2. وجود كفالة من البائع بتحمل المسؤولية الناتجة عن سوء أداء الأصل المباع والذي لا يعتبر ضمن شروط الكفالة العادية، ولا يستطيع البائع تقدير درجة احتمالية وجود سوء أداء الأصل وتكون كلفة تغطية الكفالة عالية.
- عندما يتحمل البائع في حالة بيع الأصول طويلة الأجل، مثل المعدات والأجهزة والآلات، تركيب الأصل في مكان عمل المشتري وتكون تكاليف التركيب ذات أهمية عالية من ثمن بيع الأصل ولا تستطيع المنشأة تقدير تكاليف التركيب ولم يتم الإنتهاء من تركيب الأصل لدى العميل حتى إنتهاء السنة المالية.
- عندما يحق للمشتري إنهاء عقد البيع أو إعادة جزء من البضاعة المشتراة لسبب محدد في العقد ويكون البائع غير متأكد من احتمالية إعادة المشتري للبضاعة.

1 أبو نصار وحמידات (2012) معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.

مثال (7)

بلغت مجموع مبيعات الشركة المتحدة للتجارة خلال شهر 12 من العام 2011 مبلغ 400000 دينار. وتقوم سياسة البيع لدى الشركة بالسماح للمشتري بإعادة البضاعة المباعة له خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من تاريخ البيع. تقدر الشركة من خلال خبراتها السابقة أن 5% من المبيعات يتم ردها للمنشأة خلال 30 يوم من تاريخ البيع وأن 3% من قيمة المبيعات يتم ردها خلال 90 يوم من تاريخ البيع.

المطلوب: تحديد مبلغ الإيراد الواجب الإقرار به من قبل الشركة المتحدة للتجارة عن مبيعاتها لشهر 12/2011.

حل مثال (7)

مردودات المبيعات المتوقعة عن مبيعات شهر 12/2011 = $400000 \times (5\% + 3\%) = 32000$ دينار.

وبالتالي فإن مقدار المبيعات الواجب الإقرار بها = $400000 - 32000 = 368000$ دينار.

الإقرار بمبيعات التقسيط

يتم بالعادة الإقرار بإيراد مبيعات البضاعة عند إتمام عملية البيع وتسليم البضاعة إلى العميل، ويتم أخذ مخصص للديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها حسب الحاجة لذلك. إلا أن هناك حالات إستثنائية من هذه القاعدة تتمثل في مبيعات البيع بالتقسيط. فهناك بعض المنشآت تقوم بتحصيل قيمة مبيعاتها على شكل أقساط شهرية أو سنوية، وكما هو الحال في منشآت بيع السيارات والأجهزة الكهربائية. وتتطلب المعالجة المحاسبية في هذه الحالة الإقرار بمجموع ربح مبيعات التقسيط بنسبة الأقساط المحصلة نقداً عن تلك المبيعات، وتأجيل الإقرار بمجموع ربح المبيعات التي لم تحصل قيمتها نقداً عند إعداد القوائم المالية إلى حين القيام بعملية التحصيل خلال الفترات القادمة.

مثال (8)

تقوم شركة الحرية ببيع نوع من سيارات الصالون، وتعتمد الشركة في مبيعاتها على أسلوب البيع بالتقسيط. وقد بدأت الشركة أعمالها في بداية العام 2010، وفيما يلي البيانات الخاصة بمبيعات الشركة للعامين 2010 و 2011 وقيمة المتحصلات النقدية خلال العامين:

2011	2010	
300000	200000	مبيعات
60000	120000	متحصلات نقدية: - من مبيعات 2010
190000		- من مبيعات 2011
45%	40%	نسبة مجمل الربح

المطلوب:

1. تحديد مبلغ مجمل الربح الواجب الإقرار به للعامين 2010 و 2011.

2. تحديد مقدار مجمل الربح المؤجل للعامين 2010 و 2011.

حل مثال (8)

1. مجمل الربح الواجب الإعتراف به من قبل شركة الحرية للتجارة للعامين 2010 و 2011.
 - عام 2010 = $120000 \times 40\% = 48000$ دينار .
 - عام 2011 = $(60000 \times 40\%) + (190000 \times 45\%) = 109500$ دينار .
2. مقدار مجمل الربح المؤجل للعامين 2010 و 2011.
 - رصيد الذمم المدينة عن مبيعات 2010 = $200000 - 120000 = 80000$ دينار
 - مجمل الربح المؤجل للعام 2010 = $80000 \times 40\% = 32000$ دينار .
 - رصيد الذمم المدينة في 2011/12/31:
 - من مبيعات 2010 = $200000 - 120000 - 60000 = 20000$ دينار .
 - من مبيعات 2011 = $300000 - 190000 = 110000$ دينار .
 - مجمل الربح المؤجل في 2011/12/31 = $(20000 \times 40\%) + (110000 \times 45\%) = 57500$ دينار .

2. الإعتراف بإيراد تقديم الخدمات

حدّد المعيار عدد من الشروط يتوجب توفرها مجتمعة للإعتراف بالإيراد الناتج عن تقديم الخدمات، وهذه الشروط هي²:

- يمكن قياس مبلغ الإيراد بشكل موثوق .
 - من المحتمل أن المنافع المتعلقة بتقديم الخدمة سوف تتدفق إلى مقدم الخدمة .
 - يمكن قياس نسبة إنجاز الخدمة بشكل موثوق بتاريخ إعداد الميزانية .
 - يمكن قياس التكاليف التي تم تكبدها أو سيتم تكبدها في سبيل تقديم الخدمة بشكل موثوق .
- ويتم قياس نسبة إنجاز الخدمة حسب طبيعة ونوع الخدمة المقدمة، وذلك وفقاً للقواعد التالية:
1. هناك خدمات تتحقق إيراداتها مع مرور الزمن، وكما هو الحال بالنسبة لإيراد تأجير العقارات .
 2. هناك خدمات تتحدد نسبة الإنجاز فيها بناءً على الجهد المنجز في نهاية الفترة المالية مقارنة مع الجهد الكلي المطلوب تقديمه، مثال ذلك خدمات المحاماة والمكاتب الهندسية وخدمات تصميم النظم الإدارية والمحاسبية . وهناك أسلوبان للإعتراف بإيرادات تلك الخدمات والتي يمتد إنجازها لأكثر من فترة مالية واحدة:
- طريقة الخدمة المنتهية: حيث يتم الإعتراف بكامل إيرادات الخدمة في الفترة التي يتم فيها إنجاز الخدمة بالكامل .
 - طريقة نسبة الإنجاز: حيث يتم توزيع إيراد الخدمة عبر الفترات التي يتم فيها تنفيذ الخدمة وبحسب نسبة الإنجاز لكل فترة. وعندما يكون من الصعب تقدير نسبة الإنجاز بشكل موثوق يتم الإعتراف بإيراد يعادل فقط

2 أبو نصار وحמידات (2012) معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.

المصاريف التي تم تحملها في سبيل إنجاز الخدمة ويتم تأجيل الإعراف بباقي الإيراد الفعلي في الفترة التي يتم فيها إنجاز الخدمة بالكامل. وعند وجود احتمالية بعدم القدرة على استرداد التكاليف المنفقة، يتم الإعراف بالتكاليف والمصاريف المنفقة ولا يتم الإعراف بأية إيرادات.

وقد حدّد المعيار الأسس التالية التي يمكن استخدامها لتحديد نسبة الإنجاز لكل فترة:

- (أ) إجراء مسح ميداني لتقدير نسبة العمل المنجز.
- (ب) تقدير قيمة الخدمات المنجزة كنسبة من إجمالي قيمة الخدمات المتفق على تقديمها.
- (ج) تحديد نسبة التكاليف الفعلية المنفقة لإنجاز الخدمة إلى إجمالي التكاليف المقدرة لإنجاز الخدمة. وهذا الأسلوب يستخدم في الغالب في حالة عقود الإنشاءات (المقاولات) والتي تم تغطيتها بشكل مفصل في المعيار المحاسبي الدولي رقم (11) والذي سيتم شرحه في الجزء الثاني من هذا الفصل.

مثال (9)

في 2011/11/15 تعاقدت شركة الساحل للنقل البري مع شركة الإسمنت العالمية لنقل 1200 طن من خامات الإسمنت غير المصنعة من موقع المحاجر التابع لشركة الإسمنت العالمية إلى موقع المصنع الدائم للشركة مقابل مبلغ إجمالي 30000 دينار.

في 2011/12/31 تبين أن شركة الساحل قامت بنقل 900 طن من الإسمنت وحسب ما تم الإتفاق عليه. المطلوب: تحديد مبلغ الإيراد الواجب الإعراف به للعام 2011 من قبل شركة الساحل للنقل البري عن العقد أعلاه.

حل مثال (9)

تبلغ نسبة الإنجاز التي تحققت في 2011/12/31 عن العقد 75% $(900 \div 1200)$. وعليه يكون مبلغ الإيراد الواجب الإعراف به 22500 دينار $(30000 \times 75\%)$.

حالات متفرقة للإعراف بالإيرادات

1. إيراد الفائدة: يتم الإعراف بالإيراد المتحقق من الفائدة بناءً على فترة الإستثمار وباستخدام معدل الفائدة الحقيقي أو الفعلي. ففي حالة شراء المنشأة لسندات بتاريخ يقع بين تواريخ توزيع فوائد السندات فإن إيراد الفائدة الواجب الإعراف به لأول دفعة من الفوائد المستلمة يكون أقل من مبلغ الفائدة المستلم، حيث يتم الإعراف بالفائدة التي تغطي الفترة من تاريخ شراء السندات وحتى تاريخ إستلام أول دفعة من الفوائد. أما الفوائد المستلمة عن الفترة قبل شراء السندات فإنه لا يعترف بها كفائدة وإنما يتم تخفيض قيمة الإستثمار في الإسناد بها.

مثال (10)

في 2011/11/1 اشترت شركة الراية التجارية 10000 سند بمبلغ 100650 دينار علماً بأن القيمة الاسمية للسندات 100000 دينار وتعطي السندات فائدة بمعدل 8% سنوياً تدفع في 7/1 و 12/31 من كل عام.

في 2011/12/31 استلمت شركة الراية فائدة السندات المستحقة عن الفترة من 2011/7/1 ولغاية 2011/12/31. **المطلوب:** تحديد مبلغ إيراد فوائد السندات الواجب الإقرار به للعام 2011 من قبل شركة الراية التجارية.

حل مثال (10)

مقدار المبلغ المستلم عن إيراد فوائد السندات في 2011/12/31 = $100000 \times 8\% \times (6 \div 12) = 4000$ دينار.

إيراد فوائد السندات الواجب الإقرار به للعام 2011 = $100000 \times 8\% \times (2 \div 12) = 1333.33$ دينار. ويلاحظ أن إيراد الفائدة المعترف به للعام 2011 شمل شهرين فقط نظراً لأن تملك المنشأة للسندات بدأ في 2011/11/1.

أما باقي المبلغ المستلم والبالغ 2666.67 دينار فيجري تخفيضه من رصيد حساب الإستثمار في السندات.

2. **إيراد الأصول غير الملموسة:** وتشمل الإيرادات المتحققة للمنشأة نتيجة منحها جهات معينة حق استخدام أصولها غير الملموسة، مثل منح الغير حق إستغلال حقوق التأليف وبراءة الإختراع والعلامات التجارية، حيث يطلق على هذا النوع من الإيرادات بالأتاوات. ويتحقق الإيراد في هذه الحالات في ضوء شروط العقد، فهناك بعض الحالات التي تحصل فيها المنشأة على مبالغ سنوية ثابتة من إستغلال الأطراف الأخرى لهذه الأصول، وهناك حالات أخرى تحصل فيها المنشأة على نسبة من إيراد الطرف الآخر. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدى المؤسسة (أ) علامة تجارية وقامت بمنح المؤسسة (ب) حق استخدام هذه العلامة التجارية فقد يتضمن الإتفاق حصول المؤسسة (أ) على مبلغ سنوي ثابت أو حصولها على نسبة من المبيعات التي تحققها المؤسسة (ب) من عملية إستغلال العلامة التجارية موضوع الإتفاق. وفيما يلي أمثلة توضيحية لكيفية الإقرار بهذا النوع من الإيرادات.

مثال (11) إيراد حقوق التأليف

تمتلك مؤسسة الفكر المعاصر حق التأليف لكتاب المحاسبة المتقدمة لمؤلفه الأستاذ الدكتور غالب الفارسي، وفي 2011/1/2 تعاقبت مؤسسة الفكر مع دار النخبة للنشر والتوزيع على قيام الأخيرة بعملية طباعة الكتاب وتوزيعه مقابل حصول مؤسسة الفكر على 25% من الإيراد الإجمالي لمبيعات الكتاب. وقد إستلمت مؤسسة الفكر مبلغ 5000 دينار عند توقيع العقد كدفعة مقدمة من حقوق بدل التأليف.

في 2011/12/30 تبين أن قيمة مبيعات دار النخبة من الكتاب تبلغ 25000 دينار.

المطلوب: تحديد مبلغ إيراد حقوق التأليف الواجب الإقرار بها للعام 2011 من قبل مؤسسة الفكر المعاصر.

حل مثال (11)

يبلغ إيراد حقوق التأليف الواجب الإقرار بها للعام 2011 من قبل مؤسسة الفكر المعاصر 6250 دينار ($250000 \times 25\%$). أما المبلغ المقبوض من المؤسسة عند توقيع العقد والبالغ 5000 دينار فيخصم من بدل

حقوق التأليف المستحقة للمؤسسة. وعليه يظهر في ميزانية مؤسسة الفكر المعاصر حقوق تأليف مستحقة القبض بقيمة 1250 دينار.

مثال (12) إيراد حقوق إمتياز

في 2011/1/2 باعت شركة الوجبات الصحية حقوق إمتياز العلامة التجارية التي تمتلكها إلى مؤسسة الغذاء الصحي وذلك مقابل دفع مؤسسة الغذاء الصحي إلى شركة الوجبات السريعة ما يلي:

- دفعة فورية عند توقيع العقد تبلغ 45000 دينار .

- دفعتين سنويتين مقدار كل منها 12000 دينار تستحق الأولى في 2012/1/2 والثانية في 2013./1/2

- 6% من إجمالي إيرادات مؤسسة الغذاء الصحي من عملية إستغلال العلامة التجارية.

في 2011/1/5 قامت مؤسسة الغذاء الصحي بفتح مطعم إعداد وبيع المأكولات البحرية لإستغلال العلامة التجارية الخاصة بالإتفاقية أعلاه وبلغت مبيعات المطعم في نهاية السنة الأولى لتوقيع العقد 750000 دينار.

المطلوب: ما مقدار إيراد حقوق الإمتياز الواجب الإعتراف بها للعام 2011 من قبل شركة الوجبات الصحية باستخدام معدل خصم 8% سنوياً.

حل مثال (12)

مبلغ إيراد حقوق الإمتياز الواجب الإعتراف بها للعام 2011 من قبل شركة الوجبات الصحية =

الدفعة الفورية عند توقيع العقد	45000 دينار
+ القيمة الحالية للدفعتين السنويتين بمعدل خصم 8% $(1.783 \times 12000)^3$	21396
+ 6% من إجمالي الإيرادات $(750000 \times 6\%)$	45000
المجموع	111396

3. إيراد توزيعات الأرباح النقدية: في حال إمتلاك المنشأة لجزء من أسهم شركة أخرى أو جزء من حصص ملكية شركة أخرى، فإن الإعتراف بتوزيعات الأرباح الناتجة عن هذا الإستثمار يتم عند ثبوت حق المساهم أو المالك في إستلام تلك التوزيعات. وثبوت حق المساهم في توزيعات الأرباح قد يختلف من بلد لآخر، ففي الأردن يثبت حق المساهم في توزيعات الأرباح بتاريخ موافقة الهيئة العامة على التوزيعات (المادة 191 من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1977 والقانون المعدل رقم (40) لسنة 2002).

معيار المحاسبة الدولي رقم 11 "عقود الإنشاء"

تمثل عقود الإنشاء العقود التي يستغرق تنفيذها وإنجازها في الغالب أكثر من فترة مالية واحدة، مما يتطلب معالجة خاصة لكيفية قياس وتوزيع إيرادات هذه العقود على الفترات التي يتم خلالها عملية التنفيذ.

³ يمثل الرقم 1.783 القيمة الحالية لدفعة عادة قيمتها دينار لمدة فترتين وبمعدل خصم 8%.

يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (11) المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاءات من حيث كيفية الإعراف بإيرادات وتكاليف العقود بين الفترات المحاسبية التي يتم خلالها إنجاز العمل. ويعرّف المعيار عقد الإنشاء بأنه عقد بين مقاول وعميل لإنشاء أصل أو مجموعة أصول مترابطة ضمن شروط محددة، حيث يتضمن العقد في العادة العديد من الشروط منها على سبيل المثال مواصفات المقاول ومدة تنفيذ العقد وقيمة العقد وكيفية تسديد دفعات العقد للمقاول.

ويقسم المعيار عقود الإنشاء إلى نوعين هما:

1. العقود ذات السعر الثابت: وتمثل العقود التي يكون سعرها محدّد وثابت عند توقيع العقد، علماً بأن هذا النوع من العقود قد يتضمن تغيير سعر العقد في حالة ارتفاع الأسعار عن حد معين.
2. عقود التكاليف مضافاً إليها نسبة أو رقم ثابت: وتمثل العقود التي تسعر بناءً على مجموع التكاليف التي يتحملها المقاول مضافاً إليها نسبة محددة من التكاليف أو مبلغ معين يمثل ربح المقاول وما يتحملة المقاول من نفقات إدارية.

تجميع أو تجزئة عقود الإنشاء

بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (11) وفي حالة وجود أكثر من عقد تم توقيعها مع عميل واحد لإنشاء عدة أصول، فإن المعيار يتطلب معالجة كل عقد بشكل مستقل في حال توفر الشروط التالية:

1. تم تقديم عرض أسعار لكل أصل بشكل مستقل.
2. تم التفاوض مع العميل عن كل أصل بشكل مستقل، ويمكن للعميل قبول أي عرض أو رفضه بمعزل عن العروض الأخرى.
3. يمكن قياس إيراد وتكاليف كل أصل بشكل منفصل.

وبالمقابل يتطلب المعيار معاملة مجموعة العقود بإعتبارها عقد واحد في حال توفر الشروط التالية مجتمعة:

1. تم التفاوض مع العميل عن مجموعة الأصول بإعتبارها عقد واحد.
2. هناك ترابط في عملية تنفيذ أو إنجاز مجموعة الأصول المتعاقد عليها.

بالإضافة إلى ما سبق فإن المعيار يتعرض إلى بعض أنواع عقود الإنشاء التي يعطى العميل فيها خيار إضافة أصل أو أكثر للعقد بعد بدء التنفيذ، حيث يتطلب المعيار في هذه العقود معالجة الأصل الإضافي كعقد مستقل إذا توفر أحد الشرطين التاليين:

1. إن الأصل الإضافي الجديد يختلف بشكل جوهري عن الأصل المغطى بالعقد الأصلي.
2. إن سعر الأصل الإضافي الجديد يتم التفاوض عليها بشكل مستقل عن سعر العقد الأصلي.

إيرادات وتكاليف عقود الإنشاء

تتضمن إيرادات العقد ما يلي:

1. السعر المتفق عليه مع العميل عند توقيع العقد، بالإضافة إلى
2. المبالغ الإضافية التي يحصل عليها المقاول نتيجة التغييرات أو الإضافات التي تتم بالإتفاق مع العميل وينتج عنها زيادة في السعر المتفق عليه.
3. مبالغ الحوافز الإضافية بخلاف السعر المتفق التي يمكن أن يحصل عليها المقاول من العميل شريطة أن يكون من المتوقع استلامها ويمكن قياسها بشكل موثوق. ومن الأمثلة على تلك الحوافز وجود بند في العقد ينص على حصول المقاول على مبلغ معين أو نسبة من سعر العقد في حالة تسليم العقد قبل التاريخ المتفق عليه بفترة زمنية معينة.

أما تكاليف عقد الإنشاء فتتضمن ما يلي:

1. التكاليف المباشرة المرتبطة بتنفيذ العقد.
2. التكاليف المشتركة والتي يستفيد منها أكثر من عقد، وبالقدر الذي يمكن توزيعه بشكل منطقي وعملي على العقود التي إستفادت من الخدمة المشتركة.
3. التكاليف الأخرى التي يمكن تحميلها للعميل ضمن شروط العقد.

مطالبات العميل

عادةً ما يقوم المقاول في حالة العقود التي يستغرق إنشائها فترة طويلة، بإرسال مطالبات للعميل لتسديد دفعات نقدية على حساب العمل المنجز لتمكين المقاول من توفير النقدية اللازمة للمساعدة في إنجاز العمل. وعادةً ما يقوم العميل إما كامل المطالبات أو جزءً منه، وفي نهاية العقد وعند إكمال المقابلة يتم تسوية الحساب بين المقاول والعميل وتسديد باقي المبلغ المطلوب من العميل. علماً بأن هناك حالات يتم فيها حجز جزء أو نسبة من سعر المقابلة لدى العميل لفترة محددة حتى يتم التأكد من سلامة حسن التنفيذ.

المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاء

تتم المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاء بأحد طريقتين هما:

الطريقة الأولى: نسبة الإنجاز

ينطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (11) استخدام طريقة نسبة الإنجاز للمحاسبة عن عقود الإنشاء إذا كان بالإمكان قياس العمل المنجز من العقد بشكل موثوق. وبموجب طريقة نسبة الإنجاز يتم الاعتراف بالإيرادات والتكاليف الخاصة بكل عقد لكل فترة حسب نسبة النشاط المنجز من العقد. ويشير المعيار إلى أن قياس العمل المنجز من العقد بشكل موثوق في حالة توفر الشروط التالية:

1. تقدير الإيراد الإجمالي للعقد بشكل موثوق.
2. تقدير نسبة الإنجاز بشكل موثوق.
3. تقدير التكاليف اللازمة لإنجاز تنفيذ العقد.

اقترح المعيار عدة طرق لتقدير نسبة الإنجاز منها:

- (أ) نسبة التكاليف الفعلية المنفقة إلى إجمالي التكاليف المتوقعة لاستكمال تنفيذ العقد.
- (ب) إجراء مسح ميداني للعمل المنجز.
- (ج) المخرجات المادية الفعلية التي تم إنجازها، مثل كم كيلو متر تم إنجازه من مقولة لشق طريق طوله 10 كيلو متر.

الطريقة الثانية: المقاول المنتهية

في حال عدم إمكانية استخدام طريقة نسبة الإنجاز لعدم توفر الشروط الخاصة به والتي تم الإشارة إليها أعلاه، يتوجب على المنشأة استخدام طريقة المقاول المنتهية والتي تقوم على الأسس التالية:

1. لا يتم الاعتراف بأية إيرادات أو أرباح خلال الفترات السابقة لإنجاز العقد، أي يتم تأجيل الاعتراف بالربح للفترة التي يتم فيها إكمال المقاول وحسب ما تم الإتفاق عليه مع العميل، حيث يتم في هذه الفترة الاعتراف بكامل الإيرادات وبالتالي الربح الناتج عن المقاول.
 2. يتم تأجيل الاعتراف بالتكاليف المنفقة على العقد خلال الفترات السابقة لإنجاز العقد إلى حين إكمال العقد حيث يتم الاعتراف بكامل التكاليف في الفترة التي يتم فيها إنجاز العقد وتسليمه للعميل.
 3. في حالة وجود احتمال بتحقق خسارة من العقد فيجب الاعتراف بهذه الخسارة في الفترة التي تظهر لدى المنشأة مؤشرات ودلائل تفيد بذلك ولا يتم في هذه الحالة الإنتظار للفترة التي يتم فيها إنجاز العقد وتسليمه للعميل.
- ونالياً شرح مفصل للمعالجة المحاسبية لطريقتي نسبة الإنجاز والمقاول المنتهية.

طريقة نسبة الإنجاز

كما أوضحنا في الأجزاء السابقة من هذا الفصل فإن نسبة الإنجاز هي الطريقة التي أوجب معيار المحاسبة الدولي رقم (11) استخدامها عند توفر بعض الشروط التي تم الإشارة إليها أعلاه.

وغالبا ما تستخدم نسبة التكاليف الفعلية المنفقة إلى نسبة إجمالي التكاليف لتحديد نسبة الإنجاز لكل فترة من فترات تنفيذ العقد، حيث تظهر المعادلة الخاصة بالإيراد الواجب الاعتراف به في كل فترة على النحو التالي:

1. يتم إيجاد نسبة الإنجاز حسب المعادلة التالية:

مجموع التكاليف الفعلية لغاية تاريخه

إجمالي التكاليف المقدرة لإنجاز العقد

2. يتم إيجاد الإيراد الواجب الاعتراف به لكل فترة على النحو التالي:

(نسبة الإنجاز × إجمالي الإيراد المقدر للعقد) - إيراد العقد المعترف به في الفترات السابقة

وتتم المعالجة المحاسبية لعقود الإنشاء طويلة الأجل بموجب طريقة نسبة الإنجاز على النحو التالي:

1. يتم إثبات التكاليف الفعلية المنفقة على العقد لكل فترة حسب القيد التالي:

من ح/ عقود تحت الإنشاء	×××	×××
إلى ح/ النقدية (ذمم دائنة)	×××	

2. أما المطالبات المرسلة للعميل فيجري معالجتها بالقيد التالي:

من ح/ ذمم مدينة	×××	×××
إلى ح/ فواتير الإنجاز	×××	

3. ويتم إثبات المبالغ المسدد من العميل بالقيد التالي:

من ح/ النقدية	×××	×××
إلى ح/ ذمم مدينة	×××	

ويظهر الرصيد غير المسدد من العميل ضمن الأصول المتداولة في الميزانية.

4. أما الإعراف بالإيراد الخاص بكل فترة فيتم إثباته بالقيد التالي:

من ح/ تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل (التكاليف الفعلية)	×××	×××
ح/ عقود تحت الإنشاء (مجمّل الربح)	×××	×××
إلى ح/ إيرادات عقود إنشاء طويلة الأجل (إيراد الفترة)	×××	

وفي ضوء القيد الأول والرابع فإن رصيد حساب عقود تحت الإنشاء يمثل مجموع التكاليف الفعلية المنفقة على العقد حتى تاريخه بالإضافة إلى مجمل الربح المعترف به حتى تاريخه، حيث يظهر رصيد هذا الحساب بجانب الأصول في الميزانية.

أما تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل وإيراد عقود إنشاء طويلة الأجل لكل فترة فيظهر في قائمة الدخل حيث يمثل الفرق بينهما مجمل ربح أو خسارة العقد للفترة التي تغطيها القائمة.

أما عند إنتهاء العقد وتسليمه للعميل فيتم إقفال حسابي عقود تحت الإنشاء وفواتير الإنجاز، واللذان يتساوى رصيدهما في هذا التاريخ، بموجب القيد التالي:

من ح/ فواتير الإنجاز	×××	×××
إلى ح/ عقود تحت الإنشاء	×××	

مثال (13)

في 2010/1/5 وقعت شركة الصقر للمقاولات عقد بقيمة 2500000 دينار مع شركة السلام لإنشاء مجمع تجاري، وعلى أن يتم تسليم العقد خلال 3 سنوات من بدء التنفيذ. علماً بأن تنفيذ العقد بدأ في 2010/1/22 وتم الإنتهاء منه وتسليمه للعميل في 2012/12/28، واستخدمت شركة الصقر للمقاولات طريقة نسبة الإنجاز للمحاسبة عن العقد.

فيما يلي البيانات الخاصة بالعقد خلال فترة التنفيذ:

2012	2011	2010	البيان
2500000	2500000	2500000	سعر العقد
2150000	1500000	800000	مجموع التكاليف الفعلية لتاريخه
000	650000	1200000	التكاليف المقدرة لإتمام العقد
2150000	2150000	2000000	إجمالي التكاليف المقدرة للعقد
660000	1200000	640000	المطالبات المرسلة للعميل خلال الفترة
700000	1300000	500000	المبالغ المستلمة من العميل خلال الفترة

المطلوب:

1. تحديد نسبة الإنجاز لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.
2. تحديد مبلغ الإيراد الواجب الإقرار به لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.
3. تحديد مجمل الربح لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.
4. إثبات قيود اليومية اللازمة للعقد خلال سنوات تنفيذ العقد.
5. بيان كيفية إظهار البيانات الخاصة بالعقد أعلاه في قائمة الدخل والميزانية للأعوام 2010 - 2012.

حل مثال (13)

1. تحديد نسبة الإنجاز لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.

2012	2011	2010	البيان
2150000	1500000	800000	مجموع التكاليف الفعلية لتاريخه (1)
000	650000	1200000	التكاليف المقدرة لإتمام العقد
2150000	2150000	2000000	إجمالي التكاليف المقدرة للعقد (2)
%100	%69.77	%40	نسبة الإنجاز لتاريخه (1) ÷ (2)
30.23	29.77	%40	نسبة الإنجاز لكل فترة*

* تمثل نسبة الإنجاز لكل فترة الفرق بين نسبة الإنجاز لتاريخه للفترة الحالية ونسبة الإنجاز لتاريخه للفترة السابقة.

2. مبلغ الإيراد الواجب الإقرار به لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.

2012	2011	2010	البيان
%30.23	%29.77	%40	نسبة الإنجاز لكل فترة
		1000000	إيراد سنة 2010 = $2500000 \times \%40$
	744186		إيراد سنة 2011 = $2500000 \times \%29.77$
755814			إيراد سنة 2012 = $2500000 \times \%30.23$
2500000			مجموع الإيرادات المعترف بها خلال سنوات تنفيذ العقد

3. تحديد مجمل الربح لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد

2012	2011	2010	البيان
2500000	2500000	2500000	سعر العقد
2150000	2150000	2000000	إجمالي التكاليف المقدرة لإتمام العقد
350000	350000	500000	مجممل الربح المقدر من العقد لغاية تاريخه
%100	%69.77	%40	نسبة الإنجاز لتاريخه
		200000	مجممل ربح الفترة: 2010: $500000 \times \%40$ 2011: 69.77×350000
	244186		- يطرح مجمل الربح المعترف به بالعام 2010
	(200000)		- مجمل الربح الواجب الإقرار به للعام 2011
	44186		2012: $350000 \times \%100$
350000			- يطرح مجمل الربح المعترف به بالعام 2010
(200000)	(200000)		- يطرح مجمل الربح المعترف به بالعام 2011
(44186)			- مجمل الربح الواجب الإقرار به للعام 2012
105814			

4. إثبات قيود اليومية اللازمة للعقد خلال سنوات تنفيذ العقد.

(أ) إثبات التكاليف الفعلية المنفقة على العقد لكل فترة:

	2012	2011	2010
من ح/ عقود تحت الإنشاء	650000	700000	800000
إلى ح/ النقدية (ذمم دائنة)	650000	700000	800000

(ب) إثباتات المطالبات المرسلة للعميل:

	2012		2011		2010	
من ح/ ذم مدينة		660000		1200000		640000
إلى ح/ ذم فواتير الإنجاز	660000		1200000		640000	

(ج) إثباتات المبلغ المسدد من العميل:

	2012		2011		2010	
من ح/ النقدية		700000		1300000		500000
إلى ح/ ذم مدينة	700000		1300000		500000	

(د) قيد الإعتراف بالإيراد الخاص بكل فترة:

	2012		2011		2010	
من ح/ تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل (التكاليف الفعلية)		650000		700000		800000
ح/ عقود تحت الإنشاء (مجمّل الربح)		105814		44186		200000
إلى ح/ إيرادات عقود إنشاء طويلة الأجل (إيراد الفترة)	755814		744186		1000000	

(هـ) قيد إثبات إنتهاء العقد وتسليمه للعميل:

	2012		2011		2010	
من ح/ فواتير الإنجاز		2500000				
إلى ح/ عقود تحت الإنشاء	2500000					

5. بيان كيفية ظهور العقد أعلاه في قائمة الدخل والميزانية للأعوام 2010 - 2012.

2012	2011	2010	قائمة الدخل
755814	744186	1000000	إيراد عقود إنشاء طويلة الأجل
(650000)	(700000)	(800000)	يطرح تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل
105814	44186	200000	مجمّل الربح

الميزانية	2010	2011	2012
الأصول			
ذمم مدينة	140000	40000	0
عقود تحت الإنشاء	1000000	1744186	0
الإلتزامات			
فواتير الإنجاز	660000	1860000	

طريقة المقاول المنتهية

كما أسلفنا سابقاً، فإن طريقة المقاول المنتهية تقوم على عدم الإقرار بأية إيرادات أو أرباح خلال الفترات السابقة لإنجاز العقد، حيث يتم تأجيل الإقرار بالإيراد والربح للفترة التي يتم فيها إكمال المقاول، وعليه فإن صافي ربح المقاول للفترات السابقة لاكتمال إنجاز المقاول يكون صفر.

أما القيود الخاصة بطريقة المقاول المنتهية فتشابه مع طريقة نسبة الإنجاز فيما يتعلق بالقيود رقم (1) و(2) و(3) الموضحة بطريقة نسبة الإنجاز والمتعلقة بإثبات التكاليف الفعلية المنفقة على العقد لكل فترة والمطالبات المرسلة للعميل والمبالغ المسددة من العميل. أما باقي القيود فلا تظهر بالسنوات السابقة لإنجاز العقد. ويظهر في السنة التي يتم فيها إنجاز العقد القيد التاليين:

1. إثبات مجموع التكاليف الفعلية المنفقة على العقد:

من د/ تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل (التكاليف الفعلية)	xxx	
إلى د/ عقود تحت الإنشاء	xxx	

2. ويتم الإقرار بكامل الإيراد الخاص بالعقد بالقيد التالي:

من د/ فواتير الإنجاز	xxx	
إلى د/ إيراد عقود إنشاء طويلة الأجل (إيراد الفترة)	xxx	

مثال (14)

استخدم نفس المعلومات الواردة في المثال رقم (13) أعلاه ولكن بإفتراض أن شركة الصقر للمقاولات استخدمت طريقة المقاول المنتهية للمحاسبة عن العقد.

حل مثال (14)

1. تحديد نسبة الإنجاز لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.

لا تظهر أية نسبة إنجاز للسنتين 2010 و 2011 وتظهر كامل نسبة الإنجاز للسنة 2012.

2. مبلغ الإيراد الواجب الإقرار به لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد:

2012	2011	2010	البيان
%100	%0	%0	نسبة الإنجاز لكل فترة
2500000	00	00	الإيراد الواجب الإقرار به

3. تحديد مجمل الربح لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد:

2012	2011	2010	البيان
2500000			سعر العقد
2150000			إجمالي التكاليف الفعلية للعقد
350000	00	00	مجمل الربح

4. إثبات قيود اليومية اللازمة للعقد خلال سنوات تنفيذ العقد (تبقى القيود أ و ب و ج كما بطريقة نسبة الإنجاز) حيث تظهر على النحو التالي:

(أ) إثبات التكاليف الفعلية المنفقة على العقد لكل فترة:

	2012		2011		2010	
من ح/ عقود تحت الإنشاء		650000		700000		800000
إلى ح/ النقدية (ذمم دائنة)	650000		700000		800000	

(ب) إثبات المطالبات المرسله للعميل:

	2012		2011		2010	
من ح/ ذمم مدينة		660000		1200000		640000
إلى ح/ فواتير الإنجاز	660000		1200000		640000	

(ج) إثبات المبلغ المسدد من العميل:

	2012		2011		2010	
من ح/ النقدية		700000		1300000		500000
إلى ح/ ذمم مدينة	700000		1300000		500000	

(د) قيد الإعراف بإيراد العقد:

	2012	2011	2010
من ح/ تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل (التكاليف الفعلية) إلى ح/ عقود تحت الإنشاء	2150000		
	2150000		

(هـ) قيد إثبات إنتهاء العقد وتسليمه للعميل:

	2012	2011	2010
من ح/ فواتير الإنجاز إلى ح/ إيراد عقود إنشاء طويلة الأجل	2500000		
	2500000		

5. بيان كيفية ظهور العقد أعلاه في قائمة الدخل والميزانية للأعوام 2010 - 2012.

قائمة الدخل	2012	2011	2010
إيراد عقود إنشاء طويلة الأجل	2500000	00	00
يطرح تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل	(2150000)	00	00
مجمل الربح	350000	00	00

الميزانية	2012	2011	2010
الأصول			
ذمم مدينة	0	40000	140000
عقود تحت الإنشاء	0	1500000	800000
الإلتزامات			
فواتير الإنجاز	1860000	660000	

الإعتراف بالخسارة المتوقعة من عقود الإنشاء

في حالة وجود دلائل ومؤشرات على إحتمال حدوث خسارة من تنفيذ العقد فيتوجب في هذه الحالة الإعتراف بكامل الخسارة المتوقعة بشكل فوري وتحميلها للفترة التي ظهرت بها المؤشرات على إحتمال حدوث الخسارة. ويتم الإعتراف بالخسارة وتحميلها للفترة التي ظهرت بها بموجب طريقتي نسبة الإنجاز والمقاوله المنتهية. أي لا يتم بموجب طريقة المقاوله المنتهية، وكما هو الحال في حال وجود ارباح من العقد، تأجيل الإعتراف بالخسارة حتى نهاية فترة تنفيذ العقد.

مثال (15)

في 2010/1/6 وقعت شركة السنابل للمقاولات عقد بقيمة 1100000 دينار مع شركة الرمال لإنشاء مجمع تجاري، وعلى أن يتم تسليم العقد خلال 3 سنوات من بدء التنفيذ. علماً بأن تنفيذ العقد بدأ في 2010/1/16 وتم الإنتهاء منه وتسليمه للعميل في 2012/12/26، واستخدمت شركة السنابل للمقاولات طريقة نسبة الإنجاز للمحاسبة عن العقد.

فيما يلي البيانات الخاصة بالعقد خلال فترة التنفيذ:

البيان	2010	2011	2012
مجموع التكاليف الفعلية لتاريخه	600000	900000	1250000
التكاليف المقدرة لإتمام العقد	400000	300000	00
المطالبات المرسلة للعميل خلال الفترة	500000	400000	200000
المبالغ المستلمة من العميل خلال الفترة	450000	350000	300000

المطلوب:

1. تحديد نسبة الإنجاز لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.
2. تحديد مبلغ الإيراد الواجب الإقرار به لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.
3. تحديد مجمل الربح لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.
4. إثبات قيود اليومية اللازمة للعقد خلال سنوات تنفيذ العقد.
5. بيان كيفية إظهار البيانات الخاصة بالعقد أعلاه في قائمة الدخل والميزانية للأعوام 2010 - 2012.

حل مثال (15)

1. تحديد نسبة الإنجاز لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.

البيان	2010	2011	2012
مجموع التكاليف الفعلية لتاريخه (1)	600000	900000	1250000
التكاليف المقدرة لإتمام العقد	400000	300000	00
إجمالي التكاليف المقدرة للعقد (2)	1000000	1200000	1250000
نسبة الإنجاز لتاريخه (1) ÷ (2)	60%	75%	100%
نسبة الإنجاز لكل فترة	60%	15%	25%

2. مبلغ الإيراد الواجب الإقرار به لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.

البيان	2010	2011	2012
نسبة الإنجاز لكل فترة	60%	15%	25%

المحاسبة المالية والتكاليف

		660000	إيراد سنة 2010 = $1100000 \times 60\%$
	140000		إيراد سنة 2011 = $1100000 \times 15\%$ (نظراً لوجود خسارة في العام 2011 يكون الإيراد المعترف به يساوي التكاليف الفعلية مطروحاً منها مجمل الخسارة المعترف بها (انظر المطلوب 3 لمعرفة مجمل الخسارة)): $300000 - 160000 = 140000$ دينار
	300000		إيراد سنة 2012 = $1100000 \times 25\%$ (نظراً لوجود خسارة في العام 2012 يكون الإيراد المعترف به يساوي التكاليف الفعلية مطروحاً منها مجمل الخسارة المعترف بها (انظر المطلوب 3 لمعرفة مجمل الخسارة)): $350000 - 50000 = 300000$ دينار
	1100000		مجموع الإيرادات المعترف بها خلال سنوات تنفيذ العقد

تحديد مجمل الربح لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد

2012	2011	2010	
1100000	1100000	1100000	سعر العقد
1250000	1200000	1000000	إجمالي التكاليف المقدرة لإتمام العقد
(150000)	(100000)	100000	مجمل الربح (الخسارة) المقدر من العقد لغاية تاريخه
%100	%75	%60	نسبة الإنجاز لتاريخه
(150000)	(100000)	60000	مجمل ربح (الخسارة) الفترة: 2010: $100000 \times 60\%$ 2011: $(100000) \times 100\%$* - يطرح مجمل الربح المعترف به بالعام 2010 - مجمل الخسارة الواجب الإقرار به للعام 2011 2012: $150000 \times 100\%$ - يطرح مجمل الربح المعترف به بالعام 2010 - يضاف مجمل الخسارة المعترف به بالعام 2011 - مجمل الخسارة الواجب الإقرار به للعام 2012
(60000)	(60000)		
(160000)	(160000)		
(150000)			
(60000)			
<u>160000</u>			
(50000)			

* كما تم الإشارة سابقاً، يتم الإقرار بكامل الخسارة في سنة حدوثها، وعليه تم الإقرار بكامل الخسارة للعام 2011.

3. إثبات قيود اليومية اللازمة للعقد خلال سنوات تنفيذ العقد.

(أ) إثبات التكاليف الفعلية المنفقة على العقد لكل فترة:

	2012		2011		2010	
من ح/ عقود تحت الإنشاء		350000		300000		600000
إلى ح/ النقدية (ذمم دائنة)	350000		300000		600000	

(ب) إثبات المطالبات المرسلة للعميل:

	2012		2011		2010	
من ح/ ذمم مدينة		200000		400000		500000
إلى ح/ فواتير الإنجاز	200000		400000		500000	

(ج) إثبات المبلغ المسدد من العميل:

	2012		2011		2010	
من ح/ النقدية		300000		350000		450000
إلى ح/ ذمم مدينة	300000		350000		450000	

(د) قيد الإعراف بالإيراد الخاص بكل فترة:

	2012		2011		2010	
من ح/ تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل (التكاليف الفعلية)						600000
ح/ عقود تحت الإنشاء (مجمّل الربح)						60000
إلى ح/ إيراد عقود إنشاء طويلة الأجل (إيراد الفترة)					660000	
من ح/ تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل (التكاليف الفعلية)		350000		300000		
إلى ح/ عقود تحت الإنشاء (مجمّل الخسارة)	50000		160000			
ح/ إيراد عقود إنشاء طويلة الأجل (إيراد الفترة)	300000		140000			

(هـ) قيد إثبات إنتهاء العقد وتسليمه للعميل:

	2012		2011		2010	
من ح/ فواتير الإنجاز		1100000				
إلى ح/ عقود تحت الإنشاء	1100000					

4. بيان كيفية ظهور العقد أعلاه في قائمة الدخل والميزانية للأعوام 2010 - 2012.

2012	2011	2010	قائمة الدخل
300000	140000	660000	إيراد عقود إنشاء طويلة الأجل
(350000)	(300000)	(600000)	يطرح تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل
(50000)	(160000)	60000	مجمّل الربح (الخسارة)

2012	2011	2010	الميزانية
			الأصول
0	100000	50000	ذمم مدينة
0	800000	660000	عقود تحت الإنشاء
			الإلتزامات
0	900000	500000	فواتير الإنجاز

مثال (16)

استخدم نفس المعلومات الواردة في المثال رقم (15) أعلاه ولكن بإفتراض أن شركة الصقر للمقاولات استخدمت طريقة المقابلة المنتهية للمحاسبة عن العقد.

حل مثال (16)

1. تحديد نسبة الإنجاز لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد:
لا تظهر أية نسبة إنجاز للسنتين 2010 و 2011 وتظهر كامل نسبة الإنجاز للسنة 2012.
2. مبلغ الإيراد الواجب الإعتراف به لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد:

2012	2011	2010	البيان
%100	%0	%0	نسبة الإنجاز لكل فترة
1100000	00	00	الإيراد الواجب الإعتراف به

3. تحديد مجمل الربح لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد:

2012	2011	2010	البيان
1100000	1100000		سعر العقد
(1250000)	(1200000)		إجمالي التكاليف الفعلية (المقدرة) للعقد لتاريخه
(150000)	(100000)	00	مجمّل الربح (الخسارة) =

المحاسبة المالية والتكاليف

100000			- خسارة معترف بها للعام 2011
(50000)			الخسارة الواجب الاعتراف بها للعام 2012

4. إثبات قيود اليومية اللازمة للعقد خلال سنوات تنفيذ العقد.

(أ) إثبات التكاليف الفعلية المنفقة على العقد لكل فترة:

	2012		2011		2010	
من د/ عقود تحت الإنشاء		350000		300000		600000
إلى د/ النقدية (نم دائنة)	350000		300000		600000	

(ب) إثبات المطالبات المرسلة للعميل:

	2012		2011		2010	
من د/ نم مدينة		200000		400000		500000
إلى د/ فواتير الإنجاز	200000		400000		500000	

(ج) إثبات المبلغ المسدد من العميل:

	2012		2011		2010	
من د/ النقدية		300000		350000		450000
إلى د/ نم مدينة	300000		350000		450000	

(د) قيد الاعتراف بالإيراد الخاص بكل فترة:

	2012		2011		2010	
من د/ خسارة عقود إنشاء طويلة الأجل (مجم الخسارة)				100000		
إلى د/ عقود تحت الإنشاء			100000			
من د/ تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل (التكاليف الفعلية)		1150000				
إلى د/ عقود تحت الإنشاء	1150000					

(هـ) قيد إثبات إنتهاء العقد وتسليمه للعميل:

	2012		2011		2010	
من د/ فواتير الإنجاز		1100000				
إلى د/ إيراد عقود إنشاء طويلة الأجل	1100000					

5. بيان كيفية ظهور العقد أعلاه في قائمة الدخل والميزانية للأعوام 2010 - 2012:

2012	2011	2010	قائمة الدخل
1100000	00	00	إيراد عقود إنشاء طويلة الأجل
(1150000)	00	00	يطرح تكاليف عقود إنشاء طويلة الأجل
(50000)	(100000)	00	مجموع الربح (الخسارة)

2012	2011	2010	الميزانية
			الأصول
0	100000	50000	ذمم مدينة
0	800000	600000	عقود تحت الإنشاء
			الإلتزامات
	900000	500000	فواتير الإنجاز

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (اختيار من متعدد):

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. في 2011/2/8 باعت شركة عمان التجارية بضاعة إلى العميل معتصم بسعر معلن يبلغ 2500 دينار وبخصم تجاري 4%، وعلى أن يقوم العميل بتسديد قيمة البضاعة خلال شهر من تاريخ البيع. إن قيمة إيراد المبيعات الواجب الإقرار به عن العملية أعلاه من قبل شركة عمان التجارية في 2011/2/8 يبلغ:

أ- 2500 دينار ب- 2400 دينار ج- 2600 دينار د- صفر

2. بلغت مجموع مبيعات شركة الرمال التجارية خلال شهر 12 من العام 2011 مبلغ 250000 دينار. ومن خلال خبرة الشركة الماضية يتم إعادة ما نسبته 6% من البضاعة المباعة للشركة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من تاريخ البيع، كما يتم رد ما نسبته 4% من المبيعات للشركة خلال 30 يوم من تاريخ البيع. وبلغت البضاعة التي قامت الشركة بمبادلتها خلال شهر 12 من العام 2011 ببضاعة مشابهة 8000 دينار.

إن مبلغ الإيراد الواجب الإقرار به من قبل شركة الرمال التجارية عن مبيعاتها لشهر 12 / 2011 يبلغ:

أ- 225000 دينار ب- 212500 دينار ج- 195000 دينار د- 187500 دينار

3. في 2011/2/15 تعاقدت مؤسسة الرازي للصحافة والإعلان مع مؤسسة الأمل للنقل البري على قيام مؤسسة الرازي بنشر 10 إعلانات لمؤسسة الأمل للنقل البري مقابل قيام الأخيرة بنقل 25000 طن ورق طباعة لمؤسسة الرازي للصحافة والنشر. تقدر القيمة العادلة لأجور النقل المتعاقد عليها مع مؤسسة الأمل بقيمة 8000 دينار وتبلغ تكاليف الإعلانات التي ستقدمها مؤسسة الرازي تنفيذاً للعقد 3500 دينار وسعر بيعها للأطراف الخارجية بـ 9000 دينار.

عند إعداد القوائم المالية للنصف الأول من العام 2011 تبين أن مؤسسة الرازي قامت بنشر الـ 10 إعلانات المتفق عليها مع مؤسسة الأمل إلا أن مؤسسة الأمل لم تقم لغاية 2011/6/30 بنقل أي من المواد المتفق على نقلها.

إن ما سيظهر في القوائم المالية لمؤسسة الرازي للنصف الأول من العام 2011 سيكون:

(أ) الإقرار بإيراد يبلغ 8000 دينار وبمصاريق تبلغ 3500 دينار.

(ب) الإقرار بإيراد يبلغ 8000 دينار.

(ج) عدم الإقرار بأي إيراد أو مصروف حتى يتم الإستفادة من خدمة النقل المتفق عليها.

(د) الإقرار بإيراد يبلغ 9000 دينار.

4. في 15/11/2011 قامت شركة الحرية بإرسال 500 وحدة من الصنف (س) برسم البيع إلى وكيلها مؤسسة البركة التجارية ليتم بيعها من قبل الوكيل بسعر 400 دينار للوحدة مقابل حصوله على عمولة نسبتها 15% من قيمة المبيعات. وقد دفعت شركة الحرية 1500 دينار مصاريف نقل البضاعة وإيصالها إلى مؤسسة البركة التجارية.

في 31/12/2011 تبين أن مؤسسة البركة قد باعت 200 وحدات وبالسعر المحدد لذلك وقامت بخصم العمولة المستحقة لها وتحويل باقي المبلغ إلى شركة الحرية التجارية.

إن مبلغ إيراد المبيعات الخاص بالعملية أعلاه والواجب الإعتراف به من قبل شركة الحرية التجارية يبلغ:

أ- 66500 دينار ب- 68000 دينار ج- 78500 دينار د- 80000 دينار

5. يتم الإعتراف بمجمل ربح مبيعات التقسيط على النحو التالي:

- (أ) عند عملية بيع البضاعة
 (ب) خلال الفترة التي يتم فيها تحصيل قيمة جميع البضاعة المباعة
 (ج) بنسبة الأقساط المحصلة نقداً
 (د) عندما تتساوى الأقساط المحصلة مع تكلفة البضاعة المباعة

6. فيما يلي البيانات الخاصة بشركة الشروق التجارية للعام 2011:

250000 دينار مبيعات تقسيط
 150000 دينار مبيعات نقدية
 25000 دينار مصاريف إدارية وبيعية

نسبة مجمل الربح 50%

50000 دينار متحصلات نقدية من مبيعات التقسيط

إن مقدار مجمل الربح المؤجل للعام 2011 يبلغ:

أ- 125000 دينار ب- 100000 دينار ج- 800000 دينار د- 37500 دينار

7. في 1/5/2011 باعت شركة الزهراء التجارية بضاعة إلى العميل أسامة بقيمة 1000 دينار وعلى أن يتم تسديد القيمة بعد 6 شهور من تاريخ البيع، علماً بأن سعر بيع البضاعة النقدي يبلغ 900 دينار. إن قيد العملية سينتضمن جعل حساب:

- (أ) المبيعات دائن بقيمة 1000 دينار
 (ب) ذمم مدينة / العميل أسامة مدين بقيمة 900 دينار
 (ج) إيراد فائدة دائن بقيمة 100 دينار
 (د) إيراد فائدة دائن بقيمة 100 دينار ومبيعات دائن بقيمة 1000 دينار.

8. في 2011/7/1 باعت المؤسسة الحديثة لصناعات المعدات ماكينة تصنيع شيبس إلى مصنع السنابل بسعر يبلغ 50000 دينار نقداً، وعلى أن تلتزم المؤسسة الحديثة بخدمة صيانة الماكينة لمدة 4 سنوات إعتباراً من تاريخ البيع. علماً بأن سعر بيع الماكينة بدون تقديم خدمات الصيانة تبلغ 42000 دينار. إن مقدار إيراد الصيانة الخاص بالعملية أعلاه والواجب الإعتراف به من قبل المؤسسة الحديثة لصناعات المعدات يبلغ:

أ- 50000 دينار ب- 8000 دينار ج- 2000 دينار د- 1000 دينار

9. في 2011/10/15 وقع مكتب النظم الحديثة عقد مع مؤسسة الأناقة للسيراميل لتصميم نظام محاسبي للشركة مقابل 12000 دينار. وقد إستلم مكتب النظم الحديثة مبلغ 4000 دينار نقداً عند توقيع العقد كدفعة مقدمة. في 2011/12/31 تبين أنه تم إنجاز 75% من النظام المحاسبي المتفق عليه مع مؤسسة الأناقة للسيراميل. إن مقدار إيراد التصميم الخاص بالعملية أعلاه والواجب الإعتراف به من قبل مكتب النظم الحديثة يبلغ:

أ- 12000 ب- 8000 دينار ج- 4000 دينار د- صفر

10. تستخدم شركة الشروق طريقة نسبة الإنجاز للمحاسبة عن أحد العقود الذي يستغرق إنجازه 4 سنوات، أي من البنود التالية يتوجب استخدامه من قبل الشركة لقياس مجمل الربح للسنة الثانية من تنفيذ العقد:

	مجمّل الربح المعترف به في السنة السابقة	فواتير الإنجاز
(أ)	نعم	لا
(ب)	نعم	نعم
(ج)	لا	لا
(د)	لا	نعم

11. في حالة استخدام نسبة الإنجاز، فإن إحتساب مجمل الربح الواجب الإعتراف به للسنة الثالثة لعقد مدة تنفيذه 5 سنوات يتطلب استخدام ما يلي:

- (أ) نسبة التكاليف الفعلية لتاريخه إلى التكاليف الباقية لإتمام العقد.
- (ب) نسبة التكاليف الفعلية لتاريخه إلى إجمالي التكاليف المقدرة لإنجاز العقد.
- (ج) نسبة المبالغ المسددة من العميل إلى إجمالي المطالبات المرسله له.
- (د) نسبة تكاليف العقد الفعلية لتاريخه إلى إيرادات العقد المعترف به لتاريخه.

12. في 2010/4/15 وقعت شركة السماح للمقاولات عقد مع أمانة عمان الكبرى لتنفيذ جسر علوي بسعر يبلغ 4 مليون دينار. وفيما يلي البيانات المتعلقة بتنفيذ العقد في نهاية العامين 2010 و2011:

البيان	2010	2011
نسبة الإنجاز لتاريخه	%20	%60

المحاسبة المالية والتكاليف

3200000	3000000	التكاليف المقدرة لإتمام العقد
480000	125000	مجمّل الربح المقدّر من العقد لغاية تاريخه

إن مقدار التكاليف الفعلية التي تم إنفاقها على العقد خلال العام 2011 تبلغ:

أ- 1920000 دينار	ب- 1400000 دينار
ج- 1320000 دينار	د- 1280000 دينار

13. فيما يلي البيانات الخاصة بالعقدين (س) و (ص) للعام 2011 لدى شركة الإخلاص للمقاولات، علماً بأن العقدين تم البدء بهما خلال العام 2011:

العقد (ص)	العقد (س)	البيان
75000	105000	سعر العقد
70000	60000	التكاليف الفعلية المنفقة على العقد خلال السنة
10000	30000	التكاليف المقدرة لإتمام العقد
67500	37500	المطالبات المرسلّة للعميل خلال الفترة
62500	22500	المبالغ المستلمة من العميل خلال الفترة

إذا استخدمت شركة الإخلاص طريقة نسبة الإنجاز للمحاسبة عن العقدين، ما مقدار مجمل الربح (الخسارة) الذي سيظهر في قائمة الدخل للعام 2011 عن العقدين (س) و (ص):

أ- 10000 دينار مجمل ربح	ب- 5500 دينار مجمل ربح
ج- 5000 دينار مجمل خسارة	د- 5000 دينار مجمل ربح

14. في 2011/6/2 وقعت شركة الأحلام للمقاولات عقد مع مؤسسة النهضة لبناء مجمع تجاري بسعر 840000 دينار، وفيما يلي البيانات المتعلقة بتنفيذ العقد في نهاية العام 2011:

350000	التكاليف الفعلية المنفقة على العقد خلال السنة
350000	التكاليف المقدرة لإتمام العقد
180000	المطالبات المرسلّة للعميل خلال الفترة
160000	المبالغ المستلمة من العميل خلال الفترة

إذا استخدمت شركة الأحلام طريقة نسبة الإنجاز للمحاسبة عن العقد، ما مقدار مجمل الربح الذي سيظهر في قائمة الدخل للعام 2011 عن العقد أعلاه:

أ- 20000 دينار	ب- 26667 دينار
ج- 30000 دينار	د- 70000 دينار

15. في 2010/4/2 وقعت شركة الفارس للمقاولات عقد مع مؤسسة راما لبناء مجمع تجاري بسعر مليون دينار، وفيما يلي البيانات المتعلقة بتنفيذ العقد كما في 2011/12/31:

التكاليف المقدرة للعقد عند البدء بالتنفيذ	750000 دينار
التكاليف الفعلية المنفقة على العقد من تاريخ بدء التنفيذ وحتى 2011/12/31	600000
التكاليف المقدرة لإتمام العقد كما في 2011/12/31	200000
مجمّل الربح المعترف به في 2010/12/31	100000

إذا استخدمت شركة الفارس طريقة نسبة الإنجاز للمحاسبة عن العقد، ما مقدار مجمل الربح الواجب الإعراف للعام 2011 عن العقد أعلاه:

- أ- 50000 دينار
ب- 87500 دينار
ج- 100000 دينار
د- 150000 دينار

16. في حالة وجود خسارة متوقعة من مقابلة، فإن تلك الخسارة يتم الإعراف بها حسب كل من طريقة المقابلة المنتهية وطريقة نسبة الإنجاز على النحو التالي:

طريقة المقابلة المنتهية	طريقة نسبة الإنجاز	
خلال نفس فترة توقع الخسارة	توزع على فترة تنفيذ العقد	(أ)
خلال نفس فترة توقع الخسارة	خلال نفس فترة توقع الخسارة	(ب)
عند الإنتهاء من تنفيذ العقد	توزع على فترة تنفيذ العقد	(ج)
عند الإنتهاء من تنفيذ العقد	خلال نفس فترة توقع الخسارة	(د)

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

.1	.2	.3	.4	.5	.6	.7	.8
أ	أ	ب	د	ج	ب	ج	د
.9	.10	.11	.12	.13	.14	.15	.16
ج	أ	ب	ج	د	د	أ	ب

التمرين الثاني:

تتبع شركة الصلاح التجارية في بيع البضاعة لديها أسلوب البيع بالتقسيط. وقد بلغت مبيعات الشركة للعام 2011 ما يعادل 300000 دينار. وفيما يلي البيانات الإضافية الخاصة بمتحصلات الشركة ونسب مجمل الربح للأعوام 2009 و2010 و2011:

2011	2010	2009	
300000 دينار	250000 دينار	200000 دينار	مبيعات
			متحصلات نقدية:
20000	80000	90000	- من مبيعات 2009
100000	120000		- من مبيعات 2010
180000			- من مبيعات 2011
%48	%45	%40	نسبة مجمل الربح

المطلوب:

1. تحديد مبلغ مجمل الربح الواجب الإقرار به للأعوام 2009 و2010 و2011 .
2. تحديد مقدار مجمل الربح المؤجل للأعوام 2009 و2010 و2011 .

التمرين الثالث:

في 2011/5/1 اشترت شركة الأحلام السعيدة سندات بقيمة 52400 دينار علماً بأن القيمة الاسمية للسندات 50000 دينار وتعطي السندات فائدة بمعدل 9% سنوياً تدفع في 12/31 من كل عام.

في 2011/12/31 استلمت شركة الأحلام السعيدة فائدة السندات المستحقة عن الفترة من 2011/1/1 ولغاية 2011/12/31.

المطلوب: تحديد مبلغ إيراد فوائد السندات الواجب الإقرار به للعام 2011 من قبل شركة الأحلام السعيدة.

التمرين الرابع:

في 2010/1/2 وقعت شركة السلام للمقاولات عقد مع مؤسسة النماء لبناء مستودعات بسعر يبلغ 1200000 دينار، وعلى أن يتم تسليم العقد خلال سنتان من بدء التنفيذ. وتم البدء بتنفيذ العقد في 2010/1/8 وتم الإنتهاء منه وتسليمه للعميل في 2011/12/25، واستخدمت شركة السلام للمقاولات طريقة نسبة الإنجاز للمحاسبة عن العقد.

وفيما يلي البيانات الخاصة بالعقد للعامين 2010 و2011:

2011	2010	البيان
400000	600000	التكاليف الفعلية المنفقة على العقد خلال السنة
صفر	360000	التكاليف المقدرة لإتمام العقد

المحاسبة المالية والتكاليف

700000	500000	المطالبات المرسلة للعميل خلال الفترة
775000	425000	المبالغ المستلمة من العميل خلال الفترة

المطلوب:

1. تحديد نسبة الإنجاز لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.
2. تحديد مبلغ الإيراد الواجب الإقرار به لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.
3. تحديد مجمل الربح لكل سنة من سنوات تنفيذ العقد.
4. إثبات قيود اليومية اللازمة للعقد خلال سنوات تنفيذ العقد.
5. بيان كيفية إظهار البيانات الخاصة بالعقد أعلاه في قائمة الدخل والميزانية للأعوام 2010 و2011.

التمرين الخامس:

استخدم نفس المعلومات الواردة في التمرين الرابع أعلاه ولكن بإفتراض أن شركة السلام للمقاولات استخدمت طريقة المقابلة المنتهية للمحاسبة عن العقد.

محور المحاسبة المالية

الفصل الخامس: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتوحيد القوائم المالية

المحتويات

الصفحة	
139	أهداف الفصل التعليمية
140	مقدمة
142	مفهوم القوائم المالية الموحدة وإجراءات إعدادها
143	إجراءات إعداد القوائم الموحدة
144	إعداد الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة في حالة تملك القابضة كامل أسهم التابعة
147	إعداد القوائم الموحدة في ظل تملك الشركة القابضة لأقل من 100% من أسهم الشركة التابعة
149	إعداد القوائم المالية الموحدة خلال الفترات التالية للتملك
162	العمليات المتبادلة بين القابضة والتابعة
169	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- مفهوم القوائم المالية الموحدة وإجراءات إعدادها.
- إجراءات إعداد القوائم الموحدة.
- إعداد الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة في حالة تملك القابضة كامل أسهم التابعة.
- إعداد القوائم الموحدة في ظل تملك الشركة القابضة لأقل من 100% من أسهم الشركة التابعة.
- إعداد القوائم المالية الموحدة خلال الفترات التالية للتملك.
- العمليات المتبادلة بين القابضة والتابعة.

1. مقدمة

عند تملك منشأة لأكثر من 50% من الأسهم العادية لأسهم منشأة أخرى، يصبح للمنشأة مالكة الأسهم السيطرة على القرارات الإدارية والتشغيلية الهامة في المنشأة المستثمر فيها، ويطلق في هذه الحالة على الشركة المالكة للأسهم بالشركة القابضة أو الشركة الأم، وعلى الشركة المستثمر بها بالشركة التابعة. ويتم عرض الأسهم المملوكة في الشركة التابعة ضمن الإستثمارات المالية طويلة الأجل في ميزانية الشركة القابضة. وتتطلب المعايير الدولية في هذه الحالة إعداد قوائم مالية موحدة للشركتين القابضة والتابعة، أي يتم تجميع قوائم الشركتين وكأنهما شركة واحدة. كما تتطلب معايير المحاسبة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية استخدام طريقة الشراء لإثبات عملية التملك ولم تسمح المعايير باستخدام طريقة المصالح المشتركة. وتقوم طريقة الشراء على إثبات عملية تملك أسهم الشركة التابعة بالقيمة العادلة للأصول أو المقابل الذي دفعته الشركة القابضة في سبيل إستملاك أسهم الشركة التابعة.

وقد تم تغطية متطلبات وإجراءات إعداد القوائم الموحدة من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم (27)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) والذي صدر حديثاً. وسيتم تغطية موضوع القوائم المالية الموحدة في هذا الفصل من خلال متطلبات هذه المعايير.

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (27) إلى بيان كيفية إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة وذلك عند سيطرة الشركة القابضة على أكثر من 50% من حقوق التصويت في الشركة التابعة مما يمنح الشركة القابضة السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لتحقيق منافع من أنشطتها، وبالتالي فإن القوائم الموحدة تعتبر أن الشركة التابعة هي جزء من الشركة القابضة وكأنها أحد فروعها.

ويغطي والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) بيان ووصف كيفية التقرير عن عمليات اندماج منشآت الأعمال، وتحديد الشهرة والإعتراف بها.

أما المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) فتضمن ما يلي:

1. الطلب من الشركة القابضة (وهي الشركة التي تملك السيطرة على قرارات شركة أو أكثر) بإعداد قوائم مالية موحدة.
2. وضع الأساس التي تحدد السيطرة، وإعتبار السيطرة أساس لإعداد القوائم الموحدة.
3. تحديد كيفية استخدام مبدأ السيطرة في عملية تحديد الرقابة من قبل الشركة القابضة على الشركة التابعة.
4. وضع الأسس المحاسبية اللازمة لإعداد القوائم المالية الموحدة.

ويلاحظ أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) جاء مكملاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (27).

الشروط الواجب توافرها لإعداد القوائم المالية الموحدة

إن الشرط الأساسي المطلوب توافره لإعداد القوائم المالية الموحدة هو تملك الشركة القابضة لأكثر من 50% من أسهم الشركة التابعة وتوفر النية والرغبة لدى الشركة القابضة بالسيطرة على الشركة التابعة. وقد بينت الفقرة رقم (19) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) (إندماج الأعمال، 2004) أن سيطرة الشركة القابضة على منشأة أخرى يتم عندما تمتلك الشركة القابضة أكثر من نصف حقوق التصويت في تلك المنشأة، ما لم يكن من الممكن إثبات أن تلك الملكية لا تشكل سيطرة. وقد بين معيار المحاسبة الدولي رقم (27) أن السيطرة قد تحدث رغم تملك الشركة الدامجة على أقل من نصف أسهم الشركة الأخرى في الحالات التالية:

1. الإتفاق مع مستثمرين آخرين مما يشكل مع الشركة الدامجة أغلبية المساهمين.
 2. وجود قانون أو تشريع يمنح الشركة الدامجة سلطة السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية في الشركة الأخرى.
 3. وجود نفوذ لدى الشركة الدامجة يعطيها الحق في تعيين وعزل أغلبية مجلس الإدارة في الشركة الأخرى.
 4. أن يكون بإمكان الشركة الدامجة تجميع أغلبية الأصوات في إجتماع مجلس الإدارة في الشركة الأخرى.
- كما حدّدت الفقرة (10) من معيار المحاسبة الدولي رقم (27) أن رقابة الشركة القابضة على التابعة يتم من خلال تملك الشركة القابضة بشكل مباشر أو غير مباشرة لأكثر من نصف مجموع حقوق التصويت لأسهم الشركة التابعة.

أما المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) فبيّن أن تحديد السيطرة يتم من قبل الشركة المستثمرة (القابضة)، والتي يتوجب عليها استخدام جميع الحقائق المتاحة والظروف المحيطة لتحديد مدى وجود سيطرة لها على الشركة المستثمر بها (التابعة). وبيّن المعيار إن الشركة المستثمرة (القابضة) تسيطر على شركة أخرى (التابعة) عندما تستطيع القابضة من خلال تملكها لأسهم التابعة أو عندما يعطيها القانون الحق في التدخل في القرارات الإدارية للشركة التابعة مما يؤثر هذا التدخل على إيرادات وعوائد الشركة التابعة.

وبيّن المعيار أن تملك الشركة المستثمرة السيطرة على الشركة المستثمر بها يتحقق إذا توفرت جميع الشروط والحالات الثلاث التالية:

1. إذا كان لدى الشركة المستثمرة قوة أو نفوذ عالٍ على الشركة المستثمر بها يعطيها ذلك القدرة على توجيه أنشطة الشركة المستثمر بها.
 2. وجود الحق أو لدى الشركة المستثمرة القدرة التي تمكنها من تغيير عوائد الشركة المستثمر بها.
 3. إذا كان لدى الشركة المستثمرة قوة أو نفوذ عالٍ على الشركة المستثمر بها يعطيها القدرة في التأثير على العوائد المتحققة لها من إستثماراتها في الشركة المستثمر بها.
- وقد حدّد معيار المحاسبة الدولي رقم (27) وفي التعديل الأخير الذي طرأ عليه إحدى الحالات التي تعفى فيها الشركة القابضة من إعداد القوائم المالية الموحدة (لكن يجوز لها إعداد قوائم موحدة إذا رغبت)، حيث تعفى في حالة توفر الشروط الأربعة التالية مجتمعة¹:

¹ Alfredson. K. et al., (2007) Applying International Accounting Standards. John Wiley and Sons.

1. إذا كانت الشركة القابضة هي نفسها شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة أخرى.
2. إذا كانت الشركة القابضة النهائية أو أي من الشركات القابضة الوسيطة تعد قوائم مالية موحدة تتفق ومتطلبات المعايير الدولية.
3. إذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة القابضة غير متداولة في سوق عام (بورصة).
4. إذا لم تقم الشركة القابضة بإيداع، أو ليست قيد عملية إيداع، لبياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو أي هيئة تنظيمية.

ولم يسمح المعيار من الإستثناء من إعداد القوائم المالية الموحدة كون الشركة التابعة تعمل في ظل قيود صارمة طويلة الأمد بشكل يضعف من قدرتها على تحويل الأموال للشركة القابضة. ففي هذه الحالة لا بد من إعداد القوائم المالية الموحدة، ولا بد من غياب السيطرة (Control) حتى يحصل الإستثناء من إعداد القوائم المالية الموحدة.

مفهوم القوائم المالية الموحدة وإجراءات إعدادها

إن مفهوم القوائم المالية الموحدة يقوم على إفتراض توحيد القوائم المالية للشركة القابضة والشركة التابعة كشركة واحدة، مما يتطلب ضرورة إعداد قائمة دخل واحدة للشركتين تبين نتائج أعمالهما باعتبارهما من الناحية المحاسبية شركة واحدة، كما تتطلب القوائم المالية الموحدة إعداد ميزانية واحدة وقائمة تدفقات نقدية واحدة لكلا الشركتين.

إن مهمة إعداد القوائم المالية الموحدة تقع في العادة على عاتق محاسب الشركة القابضة والذي يقوم بتحضيرها من واقع القوائم المالية الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركة التابعة، كما قد يحتاج إلى معلومات إضافية، وكما سنبين لاحقاً، لا تتوفر في القوائم المالية للشركتين، مثل العمليات المالية المتبادلة بين الشركتين.

وتجدر الإشارة إلى وجوب إعداد القوائم المالية للشركة القابضة والشركات التابعة لها في نفس التاريخ، إلا إذا كان ذلك غير ممكن من الناحية العملية (الفقرة 26، من معيار المحاسبة الدولي رقم 27). وفي حالة اختلاف نهاية السنة المالية للشركة القابضة عن نهاية السنة المالية للشركة التابعة، فإن القوائم المالية الموحدة تعد بناءً على السنة المالية للشركة القابضة. ففي حال إنتهاء السنة المالية للشركة القابضة في 12/31 من كل عام، في حين كانت تنتهي السنة المالية للشركة التابعة في 10/31 من كل عام، فإن القوائم المالية الموحدة تعد في هذه الحالة في 12/31 وهو نهاية السنة المالية للشركة القابضة. وفي هذه الحالة يتوجب إجراء تعديلات على الأحداث الجوهرية ذات الأثر الهام في القوائم المالية للشركة التابعة والمتعلقة بالفترة بين نهاية السنة المالية للشركة القابضة ونهاية السنة المالية للشركة التابعة. مع العلم أن الفروقات الزمنية لنهاية السنة المالية للشركتين يجب أن لا تتجاوز 3 شهور.

كما حدّدت الفقرة (28) من معيار المحاسبة الدولي رقم (27) ضرورة استخدام نفس السياسات المحاسبية من قبل الشركة القابضة والشركات التابعة لها لمعالجة الأحداث المتشابهة لدى الشركتين.

الحصة غير المسيطر عليها: هي الجزء من حقوق الملكية في شركة تابعة والذي لا ينسب بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الشركة القابضة. يتم تعرض الحصة غير المسيطر عليها (الحقوق غير المسيطر عليها) ضمن حقوق الملكية في الميزانية الموحدة، وبشكل مستقل وفي بند منفصل. ويتم توزيع أرباح الشركة التابعة بين الشركة القابضة والحقوق غير المسيطر عليها وذلك في ضوء نسبة ملكية القابضة للتابعة. ويتم تحميل الحقوق غير المسيطر عليها بخسائر التابعة حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد ملكية الحقوق غير المسيطر عليها (أي تجاوزت الخسارة رصيد ملكية الحقوق غير المسيطر عليها).

أما إجراءات إعداد القوائم الموحدة فقد تم تغطيتها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 10 وعلى النحو التالي:

1. تجميع بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات المتماثلة بنداً بنداً للقوائم المالية للمنشأة القابضة ومنشأتها التابعة.

2. حذف القيمة الدفترية أو المسجلة لحساب الإستثمار في الشركات التابعة من ميزانية الشركة القابضة.

3. حذف جميع المعاملات والأرصدة وبنود الدخل والمصاريف بين المجموعات بشكل كامل، أي العمليات التي تتم بين الشركة القابضة وشركاتها التابعة وبين الشركات التابعة نفسها. حيث يتم حذف الربح الناتج من العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة وتعديل أرصدة الأصول والالتزامات المتعلقة بالتغير الناتج عن الربح.

- يتوجب أن يتم تضمين إيرادات ومصاريف وأرباح الشركة التابعة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ نفاذ السيطرة وحتى تفقد الشركة القابضة سيطرتها على الشركة التابعة.
- عند إعداد قائمة الدخل الموحدة يتم تعديل مصاريف وإيرادات الشركة التابعة في ضوء القيمة العادلة لأصول والالتزامات التابعة بتاريخ تملكها من قبل الشركة القابضة.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة القابضة تعد بعد التملك مباشرة ميزانية موحدة فقط، في حين تقوم في الفترات المالية التالية للتملك بإعداد قائمة دخل وميزانية وقائمة تدفقات موحدة. لذا سيتم في هذا الجزء شرح كيفية إعداد الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة، وعلى أن يتم في الأجزاء اللاحقة شرح لعملية إعداد القوائم الموحدة خلال الفترات التالية للتملك.

الشكل رقم (1)

نموذج لورقة العمل التي تستخدم في عملية إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة والشركة التابعة

موحدة	التسويات		التابعة	القابضة	البيان
	دائن	مدين			

إعداد الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة في حالة تملك القابضة كامل أسهم التابعة

إن ما يحدث غالباً في الواقع العملي وعند تملك الشركة القابضة لأسهم الشركة التابعة هو وجود إختلاف بين القيمة الدفترية والعادلة لأصول والتزامات التابعة ووجود شهرة موجبة أو سالبة، وفي حالة حدوث مثل هذا الإختلاف فإن إعداد الميزانية الموحدة يتطلب ضرورة إظهار هذا الفرق في عمود التسويات في ورقة العمل وبحيث تعدل أصول والتزامات التابعة لتظهر في عمود الموحدة بالقيمة العادلة لها. أي أن ما يظهر في عمود الميزانية الموحدة لكل بند من بنود الميزانية يمثل مجموع كل من القيمة الدفترية للبند لدى الشركة القابضة والقيمة العادلة للبند لدى الشركة التابعة. أما الشهرة الناتجة عن عملية إعداد القوائم الموحدة فتكون إما موجبة أو سالبة، حيث تظهر الشهرة الموجبة في الطرف المدين بعمود التسويات وليتم بناءً عليه إظهارها ضمن عمود الموحدة. أما الشهرة السالبة إن وجدت فيتم إطفائها كإيراد في السنة التي حدث بها التملك. ويتم إحتساب الشهرة على النحو التالي:

الشهرة = تكلفة الإستثمار - صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة.

ولتوضيح ما سبق نورد المثال التالي:

مثال (1)

في 2011/1/1 اشترت الشركة (س) كامل أسهم الشركة (ص) بسعر 285000 دينار نقداً. لقد نتج عن شراء الشركة (س) لأسهم الشركة (ص) علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين. وقد ظهرت ميزانية الشركتين بعد الشراء مباشرة على النحو التالي:

الشركة (ص)		الشركة (س)	البيان
القيمة العادلة	القيمة الدفترية		
15000	15000	5000	النقدية
58000	65000	130000	ذمم مدينة
78000	80000	180000	بضاعة
80000	120000	100000	الآت
20000	15000	60000	سيارات
		285000	الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
251000	295000	760000	مجموع الأصول
51000	50000	310000	ذمم دائنة
	190000	350000	رأس المال

المحاسبة المالية والتكاليف

	20000	75000	رأس المال الإضافي
	35000	25000	أرباح محتجزة
	295000	760000	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

إتبعته الشركة (س) طريقة الشراء لإثبات الإستثمار في الشركة التابعة (ص).
المطلوب:

1. إعداد الميزانية الموحدة في 2011/1/1 وبعد التملك مباشرة.

2. إثبات قيود أوراق العمل الخاصة بإعداد الميزانية الموحدة.

حل مثال (1)

قبل البدء في إعداد الميزانية الموحدة سيتم إستخراج قيمة الشهرة الخاصة بالشركة التابعة (ص).

الشهرة = تكلفة الإستثمار - صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة.

الشهرة = 285000 - (51000 - 251000) = 85000 دينار "شهرة موجبة".

أما الميزانية الموحدة في 2011/1/1 وبعد التملك مباشرة فنظهر على النحو التالي:

الجدول رقم (1)					
ورقة العمل الخاصة بإعداد الميزانية الموحدة للشركة القابضة (س) والشركة التابعة (ص) كما في 2011/1/1					
موحدة	دائن	مدين	الشركة (ص)	الشركة (س)	البيان
20000			15000	5000	النقدية
188000	7000		65000	130000	ذمم مدينة
258000	2000		80000	180000	بضاعة
180000	40000		120000	100000	الآت
80000		5000	15000	60000	سيارات
000	285000			285000	الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
85000		85000			شهرة
811000			295000	760000	مجموع الأصول
361000	1000		50000	310000	ذمم دائنة
350000		190000	190000	350000	رأس المال
75000		20000	20000	75000	رأس المال الإضافي
25000		35000	35000	25000	أرباح محتجزة
811000	335000	335000	295000	760000	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

يلاحظ من الجدول رقم (1) أعلاه ما يلي:

1. تم في عمود التسويات إظهار مقدار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول الشركة التابعة، ففي حالة الذم المدينة وبما أن قيمتها العادلة (58000 دينار) وهي أقل من القيمة الدفترية (65000) بمقدار 7000 دينار، فقد تم وضع الفرق في الجانب الدائن من عمود التسويات، نظراً لأن الأصل ينخفض عند جعله دائناً ويزيد عند جعله مديناً. وبنفس الأسلوب تم إظهار فرق البضاعة والآلات والذمم الدائنة في الجانب المدين أو الدائن من عمود التسويات وحسب مقتضى الحال.
2. تم إظهار قيمة الشهرة، وكما تم إحتسابها سابقاً، في الجانب المدين من التسويات نظراً لأنها أصل.
3. تم إلغاء كل من حساب الإستثمار في الشركة التابعة (ص) وحساب رأس مال الشركة التابعة ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة لدى التابعة.
4. تم في عمود الموحد إظهار مجموع القيم الظاهرة لكل بند في ميزانية الشركة القابضة وميزانية الشركة التابعة، مع ملاحظة الأخذ بأثر التسويات الظاهرة بعمود التسويات إن وجدت.
5. يتوجب أن يتساوى مجموع المبالغ الظاهرة في الجانب المدين من عمود التسويات مع مجموع الجانب الدائن من عمود التسويات.

قيود أوراق العمل

يلاحظ من الميزانية الموحدة المعدة في الجدول رقم (1) أن بعض بنود الميزانية مثل حساب الإستثمار في الشركة التابعة وحقوق الملكية في الشركة التابعة قد تم حذفه من خلال عمود التسويات، كما تم تعديل حساب الذمم المدينة والبضاعة والآلات والذمم الدائنة. وبما أن قيم الحسابات لا تعدل أو تلغى محاسبياً إلا بقيود يومية، لذا يتم إعداد قيود تدعى قيود أوراق العمل تستخدم لتسهيل إجراء التعديل على الحسابات المعنية في القوائم المالية الموحدة. ويجب التنويه إلى أن قيود أوراق العمل تعد على أوراق خارجية ولا تسجل أو ترحل في سجلات أي من الشركة القابضة أو الشركة التابعة.

ويتم في العادة إعداد قيود أوراق العمل من واقع متطلبات إعداد القوائم المالية، أي من خلال تحديد الحسابات التي يتوجب تعديلها وقيم التعديل. لذا فإن قيود أوراق العمل للحالة السابقة تظهر على النحو التالي:

من د/السيارات	5000
د/ الشهرة	85000
د/ رأس المال	190000
د/ رأس المال الإضافي	20000
د/ أرباح محتجزة	35000
إلى د/ ذمم مدينة	7000
د/ بضاعة	2000
د/ آلات	40000
د/ الإستثمار في الشركة التابعة (ص)	285000
د/ ذمم دائنة	1000

إعداد القوائم الموحدة في ظل تملك الشركة القابضة لأقل من 100% من أسهم الشركة التابعة

في حالة عدم إمتلاك الشركة القابضة لكامل أسهم الشركة التابعة، فإن بقية أسهم الشركة التابعة تكون مملوكة من قبل أطراف أخرى يطلق عليهم الحقوق غير المسيطر عليها (الحقوق غير المسيطر عليها) ² Non – Interest Controlling، وعند إعداد القوائم المالية الموحدة ومنها الميزانية الموحدة يتوجب إظهار الحقوق غير المسيطر عليها كبنء مستقل في الميزانية الموحدة. وقد بينت الفقرة (33) من معيار المحاسبة الدولي رقم (27) إن إظهار الحقوق غير المسيطر عليها في الميزانية الموحدة يكون ضمن حقوق الملكية وبشكل منفصل عن حقوق الملكية للشركة القابضة وأعتبرت أن الحقوق غير المسيطر عليها هي مصدر تمويل من المالكين وليس إلتزام.

أما عن قيمة الحقوق غير المسيطر عليها التي يتوجب إظهارها في الميزانية الموحدة بتاريخ تملك القابضة لأسهم الشركة التابعة فيتم بناءً على صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة، وبحسب على النحو التالي:

الحقوق غير المسيطر عليها = نسبة تملك الحقوق غير المسيطر عليها في الشركة التابعة × صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة.

وقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (27) إلى عدم إظهار ما يخص الحقوق غير المسيطر عليها في الشهرة في حالة وجود شهرة والتي تحسب بناءً على تكلفة التملك من قبل الشركة القابضة وصافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة.

مثال (2)

في 2011/1/1 اشترت الشركة (س) 80% من أسهم الشركة (ص) بسعر 215000 دينار نقداً. لقد نتج عن شراء الشركة (س) لأسهم الشركة (ص) علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين. وقد ظهرت ميزانية الشركتين بعد الشراء مباشرة على النحو التالي:

الشركة (ص)		الشركة (س)	البيان
القيمة العادية	القيمة الدفترية		
15000	15000	75000	النقدية
58000	65000	130000	ذمم مدينة
78000	80000	180000	بضاعة
80000	120000	100000	الآت
20000	15000	60000	سيارات
		215000	الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
251000	295000	760000	مجموع الأصول
51000	50000	310000	ذمم دائنة

² تم في التعديل الأخير على معايير المحاسبة الدولية إستبدال مصطلح حقوق الأقلية Minority Interests بمصطلح الحقوق غير المسيطر عليها Non –controlling Interest.

المحاسبة المالية والتكاليف

	190000	350000	رأس المال
	20000	75000	رأس المال الإضافي
	35000	25000	أرباح محتجزة
	295000	760000	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

إتبعته الشركة (س) طريقة الشراء لإثبات الإستثمار في الشركة التابعة (ص).
المطلوب:

1. إعداد الميزانية الموحدة في 2011/1/1 وبعد التملك مباشرة.
2. إثبات قيود أوراق العمل الخاصة بإعداد الميزانية الموحدة.

حل مثال رقم (2)

الشهرة = تكلفة الإستثمار - 80% من صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة.

$$\text{الشهرة} = 215000 - 80\% \times (251000 - 51000) = 200000$$

$$200000 - 80\% \times 200000 = 55000 \text{ دينار "شهرة موجبة"}$$

الحقوق غير المسيطر عليها = 20% \times (251000 - 51000) = 40000 دينار.

1. الميزانية الموحدة في 2011/1/1 بعد التملك مباشرة:

الجدول رقم (2)					
ورقة العمل الخاصة بإعداد الميزانية الموحدة للشركة القابضة (س) والشركة التابعة (ص) كما في 2011/1/1					
موحدة	دائن	مدين	الشركة (ص)	الشركة (س)	البيان
90000			15000	75000	النقدية
188000	7000		65000	130000	ذمم مدينة
258000	2000		80000	180000	بضاعة
180000	40000		120000	100000	الآت
80000		5000	15000	60000	سيارات
000	215000			215000	الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
55000		55000			الشهرة
851000			295000	760000	مجموع الأصول
361000	1000		50000	310000	ذمم دائنة
350000		190000	190000	350000	رأس المال
75000		20000	20000	75000	رأس المال الإضافي
25000		35000	35000	25000	أرباح محتجزة
40000	40000				الحقوق غير المسيطر عليها
851000	305000	305000	295000	760000	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

يلاحظ من الجدول رقم (2) أعلاه ما يلي:

- تم في عمود التسويات إظهار مقدار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول والتزامات الشركة التابعة وبكامل الفرق رغم أن نسبة تملك القابضة في التابعة أقل من 100%.
- تم إظهار قيمة الشهرة، وكما تم إحتسابها سابقاً، في الجانب المدين من التسويات نظراً لأنها أصل.
- تم إلغاء كل من حساب الإستثمار في الشركة التابعة (ص) وحساب رأس مال الشركة التابعة ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة لدى التابعة.
- تم إظهار الحقوق غير المسيطر عليها ضمن حقوق الملكية وفي الجانب الدائن من عمود التسويات كونها تمثل مصدر تمويل.

2. قيود أوراق العمل الخاصة بإعداد الميزانية الموحدة:

من د/السيارات		5000
د/ الشهرة		55000
د/ رأس المال		190000
د/ رأس المال الإضافي		20000
د/ أرباح محتجزة		35000
إلى د/ ذمم مدينة	7000	
د/بضاعة	2000	
د/آلات	40000	
د/ الإستثمار في الشركة التابعة (ص)	215000	
د/ ذمم دائنة	1000	
د/ الحقوق غير المسيطر عليها	40000	

إعداد القوائم المالية الموحدة خلال الفترات التالية للتملك

لاحظنا أن عملية إعداد القوائم المالية الموحدة بعد التملك مباشرة تنحصر في إعداد الميزانية الموحدة، أما خلال الفترات التالية للتملك فيتم إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة والتي تشمل كل من قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة والميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية.

إن عملية إعداد القوائم المالية الموحدة خلال الفترات التالية للتملك تشابه من حيث الإجراءات عملية إعداد الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة، إلا أن عملية الإعداد في الفترات التالية للتملك تصبح أكثر تعقيداً. فالمفهوم العام الذي تقوم عليه فكرة إعداد القوائم المالية الموحدة سواء المعدّة بعد التملك مباشرة أو المعدّة خلال الفترات التالية للتملك يقوم على إعتبار الشركة القابضة والشركة التابعة بمثابة شركة واحدة. وعليه فإن عملية إعداد القوائم المالية الموحدة خلال الفترات التالية للتملك يتم من خلال جمع (توحيد) بنود الإيرادات والمصاريف والأصول والإلتزامات وباقي بنود القوائم المالية للشركتين القابضة والتابعة وإعتبارهما بمثابة شركة واحدة، مع إجراء بعض التعديلات على بعض بنود القوائم المالية

بالتخفيض أو الزيادة أو الحذف أو الإنشاء، وكما سيتم توضيحه في الأجزاء التالية من الفصل. كما يتم إلغاء المديونية المتبادلة بين الشركة القابضة والتابعة وذلك بتخفيض الذم المدينة (أو ما يقابلها) والذم الدائنة (أو ما يقابلها) بمقدار تلك الديون.

وقبل الشروع في شرح إجراءات إعداد القوائم المالية الموحدة للفترة التالية للتملك سيتم شرح المعالجة المحاسبية للتغيرات التي تطرأ على حساب الإستثمار في الشركة التابعة نظراً لأهمية وعلاقة هذا التغير في عملية إعداد تلك القوائم.

المعالجة المحاسبية للتغير على حساب الإستثمار في الشركة التابعة

كما بينا سابقاً، فإن معايير المحاسبة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية توجب على الشركة القابضة عند تملك أسهم الشركة التابعة استخدام طريقة الشراء لإثبات عملية شراء أسهم الشركة التابعة. وتعتمد طريقة الشراء كما بينا سابقاً، على تقييم أصول والتزامات الشركة التابعة حسب القيمة السوقية أو العادلة، مما يؤدي إلى ظهور فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول والتزامات الشركة التابعة.

أما عن كيفية معالجة التغير على حساب الإستثمار في دفاتر الشركة القابضة خلال الفترات التالية للتملك فيتم بإحدى ثلاث طرق هي:

- طريقة الملكية Equity Method
- طريقة الملكية غير المكتملة Incomplete (Partial) Equity Method
- طريقة التكلفة Cost Method

وقد أوجب معيار المحاسبة الدولي رقم (27) استخدام الشركة القابضة طريقة الملكية للمحاسبة عن الإستثمار في الشركة التابعة، إلا أن المعيار أوجب استخدام طريقة التكلفة أو معيار المحاسبة الدولي رقم (39) في حالة عدم إعداد الشركة القابضة لقوائم مالية موحدة وعرض قوائم الشركة القابضة والشركات التابعة بشكل منفصل.

تقوم كل طريقة من الطرق الثلاثة أعلاه على فلسفة ومبدأ خاص لمعالجة التغير على حساب الإستثمار في الشركة التابعة. فحسب طريقة الملكية يتأثر حساب الإستثمار في الشركة التابعة في نهاية كل عام بالأمر التالي:

1. يتم زيادته (أو تخفيضه) بمقدار حصة الشركة القابضة في أرباح (أو خسائر) الشركة التابعة.
2. يتم تخفيضه (أو زيادته) بمقدار الجزء الواجب إطفائه سنوياً من الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لأصول الشركة التابعة.
3. يتم تخفيضه بمقدار حصة الشركة القابضة من توزيعات أرباح الشركة التابعة.

أما حسب طريقة الملكية غير المكتملة فيتأثر حساب الإستثمار في الشركة التابعة سنوياً بالبند 1 و 3 المشار إليهما أعلاه في طريقة الملكية ولا يتأثر بالبند 2، أي يتأثر بحصة القابضة من أرباح الشركة التابعة وبحصة القابضة من توزيعات أرباح الشركة التابعة.

أما طريقة التكلفة، فيتم إثبات قيد واحد فقط في دفاتر الشركة القابضة في نهاية كل عام، ويتعلق هذا القيد بحصة القابضة بتوزيعات أرباح الشركة التابعة، وتعتبر توزيعات الأرباح بموجب طريقة التكلفة إيراداً. وبناءً عليه، يبقى رصيد حساب الإستثمار في الشركة التابعة بموجب طريقة التكلفة كما هو دون تغيير خلال الفترات التالية للتملك، أي يبقى مثبتاً بالتكلفة المدفوعة عند التملك. وحسب معايير المحاسبة الدولية يخفض حساب الإستثمار في الشركة التابعة بموجب طريقة التكلفة في حالة زيادة قيمة توزيعات أرباح الشركة التابعة بعد تاريخ تملك الشركة القابضة لها عن الأرباح التي حققتها التابعة بعد التملك، ويكون مبلغ التخفيض بمقدار الزيادة في حصة القابضة من التوزيعات عن حصة القابضة في أرباح التابعة بعد التملك. كما يخفض حساب الإستثمار في الشركة التابعة بموجب طريقة التكلفة في حالة وجود انخفاض دائم على السعر السوقي لقيمة الإستثمار في التابعة.

إعداد القوائم المالية الموحدة خلال الفترات التالية للتملك في ظل استخدام الشركة القابضة طريقة الشراء وطريقة الملكية

في ظل اعتماد معيار المحاسبة الدولي رقم (27) استخدام الشركة القابضة طريقة الملكية للمحاسبة عن الإستثمار في الشركة التابعة، سيتم شرح إعداد القوائم المالية الموحدة خلال الفترات التالية في ظل هذه الطريقة. وسيتم توضيح الإجراءات الخاصة بذلك بالإعتماد على حالة توضيحية شاملة، كما سيتم بيان كيفية إحتساب حصة القابضة من أرباح الشركة التابعة في نهاية العام، وحصتها من توزيعات الأرباح، وإطفاء الفروقات بين القيمة العادلة والدفترية لأصول والتزامات التابعة عند التملك.

مثال رقم (3)

في 2011/1/1 اشترت الشركة (س) 80% من أسهم الشركة (ص) بسعر 150000 دينار نقداً، وكانت صافي القيمة الدفترية لأصول الشركة التابعة عند الشراء 160000 دينار، بينما بلغت صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة عند الشراء 139000 دينار. لقد نتج عن شراء الشركة (س) لأسهم الشركة (ص) علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين، وفيما يلي بنود الأصول والإلتزامات الموجودة لدى الشركة التابعة عند الشراء والتي أظهرت وجود إختلافات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة:

البند	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	توزيع الفرق
بضاعة	80000	85000	بيعت بالكامل خلال عام 2011
آلات	125000	100000	عمرها المتبقي 4 سنوات
ذمم دائنة	60000	61000	سددت بالكامل خلال عام 2011
شهرة			تبين أن قيمتها قد إنخفضت في نهاية العام 2011 بنسبة 20% من قيمتها عند التملك.

المحاسبة المالية والتكاليف

استخدمت الشركة (س) طريقة الشراء لإثبات عملية الإستثمار في الشركة التابعة (ص)، واتبعت طريقة الملكية للمحاسبة عن التغير في حساب الإستثمار في الشركة التابعة (ص). في 2011/12/31 ظهرت القوائم المالية للشركة القابضة (س) والشركة التابعة (ص) على النحو التالي:

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في 2011/12/31		
الشركة (ص)	الشركة (س)	البيان
120000	800000	المبيعات
(70000)	(650000)	يطرح تكلفة المبيعات
50000	150000	مجمل الربح
(10000)	(40000)	يطرح مصاريف إدارية وبيعية
40000	110000	صافي الربح التشغيلي
	26040	أرباح الإستثمار في الشركة التابعة
	136040	صافي الربح العام

قائمة الأرباح المحتجزة في 2011/12/31		
الشركة (ص)	الشركة (س)	البيان
30000	250000	أرباح محتجزة 1/1
40000	136040	أرباح العام
(15000)	(100000)	- توزيعات أرباح
55000	286040	أرباح محتجزة 12/31

الميزانية كما في 2011/12/31		
الشركة (ص)	الشركة (س)	البيان
50000	100000	النقدية
40000	200000	ذمم مدينة
110000	500000	بضاعة
	12000	توزيعات أرباح مستحقة القبض
	164040	الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
100000	500000	آلات بالصافي
300000	1476040	مجموع الأصول
		الإلتزامات
100000	180000	ذمم دائنة
15000	100000	توزيعات أرباح مستحقة الدفع
		حقوق الملكية
100000	800000	رأس المال
30000	110000	رأس المال الإضافي
55000	286040	أرباح محتجزة
300000	1476040	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

المطلوب:

1. إثبات قيد اليومية اللازم في دفاتر الشركة القابضة والمتعلقة بشراء أسهم الشركة التابعة.
2. إحتساب كل من الشهرة والحقوق غير المسيطر عليها عند التملك.
3. إعداد جدول إطفاء الفروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول الشركة التابعة للعام 2011 مع بيان حصة القابضة وحصة الحقوق غير المسيطر عليها من تلك الإطفاء.
4. إثبات قيود اليومية اللازمة في نهاية العام 2011 في دفاتر الشركة القابضة والمتعلقة بالتغير بحساب الإستثمار في الشركة التابعة وذلك حسب طريقة الملكية.
5. إعداد القوائم المالية الموحدة في نهاية العام 2011.

حل مثال (3)

1. إثبات عملية شراء أسهم التابعة

تقوم الشركة القابضة بإثبات عملية شراء أسهم الشركة التابعة في 2011/1/1 بموجب القيد التالي:

150000	من د/ الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
150000	إلى د/ النقدية

2. إحتساب الشهرة والحقوق غير المسيطر عليها عند التملك.

- الشهرة = تكلفة الإستثمار في الشركة التابعة - 80% من صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة عند التملك.
- الشهرة = 150000 - 80% × 139000 = 38800 دينار.
- الحقوق غير المسيطر عليها في 2011/1/1 = 20% × صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة عند التملك.
- الحقوق غير المسيطر عليها = 20% × 139000 = 27800 دينار.

ويلاحظ من الحل أعلاه ما يلي:

- تم إحتساب الشهرة التي تخص الشركة القابضة فقط أي ما يعادل 80% من الشهرة الكلية للشركة التابعة.
 - تم إحتساب الحقوق غير المسيطر عليها على أساس صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة.
3. إعداد جدول إطفاءات الفروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول الشركة التابعة للعام 2011 مع بيان حصة القابضة وحصة الحقوق غير المسيطر عليها من تلك الإطفاءات.

بموجب طريقة الملكية يتم في نهاية كل عام إطفاء جزءاً من الفروقات بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لأصول الشركة التابعة وبما يتناسب مع مقدار النقص الحاصل في قيمة الاصل أو العمر المتبقي للأصل الذي يتعلق به الفرق. ففي حالة الآلات مثلاً، يتم توزيع الفرق بين القيمة العادلة والدفترية للآلات لدى الشركة التابعة على العمر المتبقي للآلات والبالغ 4 سنوات، وبالتالي يستهلك سنوياً مبلغ 6250 دينار (25000 ÷ 4) تتحمل الشركة القابضة 80% من هذا الفرق وتتحمل الحقوق غير المسيطر عليها الباقي، أي ما نسبته 20%. ويبين الجدول رقم (3) مبالغ الإطفاءات الخاصة للعام 2011.

الجدول رقم (3)				
جدول إطفاء الفروقات بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لأصول والتزامات الشركة التابعة للعام 2011				
البند	إجمالي الفرق	إجمالي إطفاء فروقات 2011	ما يخص القابضة من إطفاء 2011 (%80)	ما يخص الحقوق غير المسيطر عليها من إطفاء 2011 (%20)
بضاعة	5000	(5000)	(4000)	(1000)
آلات	25000	6250	5000	1250
ذمم دائنة	1000	1000	800	200
الشهرة	38800	(7760)	(7760)	000
صافي مبلغ الإطفاء		(5510)	(5960)	450

يلاحظ من الجدول رقم (3) ما يلي:

- تم إطفاء كامل فرق البضاعة نظراً لبيع كامل البضاعة خلال العام 2011، وقد تم تحميل الشركة القابضة 4000 دينار بينما تم تحميل الحقوق غير المسيطر عليها بالباقي.
 - تم توزيع فرق الآلات على عمرها الإنتاجي المتبقي البالغ 4 سنوات. وعليه تم إطفاء مبلغ 6250 دينار للعام 2011، وقد تم تحميل الشركة القابضة 5000 دينار بينما تم تحميل الحقوق غير المسيطر عليها بالباقي.
 - تم إطفاء كامل فرق الذمم الدائنة نظراً لسدادها بالكامل خلال العام 2011، وقد تم تحميل الشركة القابضة 800 دينار بينما تم تحميل الحقوق غير المسيطر عليها بالباقي.
 - أما الشهرة فتم إطفاء 20% من قيمتها وذلك تبعاً للإنخفاض الحاصل في قيمتها، مع ملاحظة أنه لم يتم احتساب إطفاء للشهرة للحقوق غير المسيطر عليها نظراً لأن الشهرة فقط تخص الشركة القابضة.
4. إثبات قيود اليومية اللازمة في نهاية العام 2011 في دفاتر الشركة القابضة والمتعلقة بالتغير بحساب الإستثمار في الشركة التابعة وذلك حسب طريقة الملكية.

كما بيّنا سابقاً، تقوم الشركة القابضة بموجب طريقة الملكية بإثبات ثلاث قيود سنوياً هي:

القيد الأول: حصة القابضة من أرباح الشركة التابعة للعام 2011:

حققت الشركة التابعة صافي ربح للعام 2011 يبلغ 40000 دينار (انظر قائمة دخل الشركة التابعة للعام 2011 والمعروضة ضمن المثال)، وعليه فإن نصيب الشركة القابضة من ذلك الربح يبلغ 32000 دينار (40000 × 80%)، حيث يتم إثبات ذلك في دفاتر الشركة القابضة بالقيد التالي:

المحاسبة المالية والتكاليف

32000	من ح/ الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
32000	إلى ح/ أرباح الإستثمار في الشركة التابعة (ص)

ويلاحظ أن نصيب الشركة القابضة من أرباح الشركة التابعة قد حسب بنسبة تملك الشركة القابضة، واعتبر المبلغ ربح يخص الفترة الحالية وأدى إلى زيادة حساب الإستثمار في الشركة التابعة. وفي حالة تحقيق الشركة التابعة لصافي خسارة فيتم تخفيض حساب الإستثمار في الشركة التابعة بمقدار حصة الشركة القابضة في الخسارة ويثبت بالخسارة القيد التالي:

xxx	من ح/ خسارة الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
xxx	إلى ح/ الإستثمار في الشركة التابعة (ص)

القيد الثاني: قيد إطفاء الفروقات بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لأصول الشركة التابعة والتي تخص الشركة القابضة والخاصة بالعام 2011:

إن مبلغ الإطفاء الذي يخص العام 2011 يبلغ 5960 دينار وكما هو موضح في الجدول رقم (3). ويتم إثبات قيد الإطفاء كما يلي:

5960	من ح/ أرباح الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
5960	إلى ح/ الإستثمار في الشركة التابعة (ص)

ويلاحظ أن القيد أعلاه قد خفض أرباح الإستثمارات في الشركة التابعة بمقدار 5960 دينار، وعليه فإن ما سيظهر في قائمة دخل القابضة للعام 2011 كأرباح استثمار في الشركة التابعة (ص) سيكون 26040 دينار (32000 - 5960).

أما عن سبب تخفيض أرباح الإستثمارات في الشركة التابعة بمقدار صافي الإطفاء فيعود إلى أن كلاً من البضاعة والشهرة قيمت بالنسبة للشركة القابضة بتكلفة عادلة تزيد عن قيمتها الدفترية المثبتة بدفاتر التابعة، في حين تم تقييم الآلات بقيمة عادلة تقل عن قيمتها الدفترية لدى الشركة التابعة. وبما أن حصة القابضة من أرباح الشركة التابعة قد احتسبت في القيد الأول أعلاه بناءً على ما هو مستخرج من دفاتر الشركة التابعة، يتوجب على الشركة القابضة تعديل الفروقات بدفاترها وبمقدار الصافي بين هذه الفروقات وهذا ما تم إثباته بموجب القيد الثاني أعلاه.

القيد الثالث: حصة القابضة من توزيعات أرباح الشركة التابعة للعام 2011:

يظهر من قائمة الأرباح المحتجزة للشركة التابعة للعام 2011 أن توزيعات أرباح الشركة التابعة تبلغ 15000 دينار، وبالتالي تكون حصة القابضة من توزيعات أرباح الشركة التابعة 12000 دينار (15000 × 80%)، وعليه يتم إثبات ذلك في دفاتر الشركة القابضة بالقيد التالي:

12000	من ح/ توزيعات أرباح مستحقة القبض
12000	إلى ح/ الإستثمار في الشركة التابعة (ص)

ويلاحظ أن توزيعات الأرباح التي استحققت للشركة القابضة قد خفضت حساب الإستثمار في الشركة التابعة نظراً لأنها تمثل إستلام القابضة لجزءاً من أرباح إستثماراتها في الشركة التابعة.

نتيجة القيود أعلاه، يظهر في القوائم المالية للشركة القابضة مايلي:

1. أرباح الإستثمار في الشركة التابعة 26040 (قائمة الدخل).
2. توزيعات أرباح مستحقة القبض 12000 دينار (الميزانية بجانب الأصول).
3. الإستثمار في الشركة التابعة (ص) 164040 دينار (الميزانية بجانب الأصول). وقد تم إستخراج رصيد حساب الإستثمار في الشركة التابعة على النحو التالي:

رصيد الإستثمار 2011/1/1	150000
+ أرباح الإستثمار في الشركة التابعة 2011	32000
- إطفاء فروقات الأصول 2011	(5690)
- حصة القابضة في توزيعات أرباح الشركة التابعة 2011	(12000)
رصيد الإستثمار 2011/12/31	164040

5. إعداد القوائم المالية الموحدة في نهاية العام 2011.

لتوضيح كيفية تحضير القوائم المالية الموحدة في نهاية السنة الأولى للتملك سنعرض فيما يلي الإجراءات الخاصة بذلك:

إجراءات إعداد قائمة الدخل الموحدة

1. يتم الحصول على قائمة الدخل لكل من الشركة القابضة والشركة التابعة ويتم تفريغ البيانات الظاهرة بهما في ورقة عمل، والتي تشبه ورقة العمل المستخدمة في إعداد الميزانية الموحدة.
2. يتم إظهار الفروقات بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لأصول والتزامات الشركة التابعة والواجب إطفائها في السنة الحالية في عمود التسويات، مع ملاحظة إظهار كامل مبلغ الإطفاء الذي يخص السنة الحالية أي مجموع ما يخص الشركة القابضة والحقوق غير المسيطر عليها. ويظهر مبلغ الإطفاء في حالة زيادة القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة عن القيمة الدفترية في الجانب المدين من عمود التسويات، في حين يظهر الفرق في الجانب الدائن في حالة زيادة القيمة الدفترية عن القيمة العادلة للأصل. وتعامل الإلتزامات بشكل عكسي، حيث تظهر الزيادة في القيمة العادلة للإلتزامات عن القيمة الدفترية في الجانب الدائن ويظهر النقص في الجانب المدين من عمود التسويات.
3. يتم إلغاء حساب أرباح الإستثمارات في الشركة التابعة والظاهر في قائمة دخل الشركة القابضة عن طريق جعله مديناً في عمود التسويات.
4. في حالة كون نسبة تملك القابضة لأسهم الشركة التابعة تقل عن 100%، فإن جزءاً من أرباح الشركة التابعة يعود للأقلية، لذا يتم إظهار حصة الحقوق غير المسيطر عليها من أرباح الشركة التابعة في الجانب المدين من عمود

المحاسبة المالية والتكاليف

التسويات ليتم طرحه من قيمة الربح الظاهرة في عمود قائمة الدخل الموحدة. أما عن سبب طرح حصة الحقوق غير المسيطر عليها من الأرباح الظاهر في عمود قائمة الدخل الموحدة فيعود إلى أن ما يظهر في عمود قائمة الدخل الموحدة يمثل مجموع إيرادات ومصاريف الشركتين القابضة والتابعة وبالتالي مجموع ربح الشركتين. ونظراً لوجود حصة للأقلية في أرباح الشركة التابعة فيتم في هذه الحالة طرح حصة الحقوق غير المسيطر عليها في أرباح الشركة التابعة من مجموع أرباح الشركتين. أما عن كيفية احتساب حصة الحقوق غير المسيطر عليها من أرباح الشركة التابعة فيتم كما هو موضح في الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم (4)	
حصة الحقوق غير المسيطر عليها في أرباح الشركة التابعة	
8000	إجمالي حصة الحقوق غير المسيطر عليها في أرباح الشركة التابعة (40000 × 20%)
450	يضاف حصة الحقوق غير المسيطر عليها من إطفاءات الفروقات بين القيمة العادلة والدفترية لأصول الشركة التابعة (انظر الجدول رقم 3)
8450	صافي حصة الحقوق غير المسيطر عليها في أرباح الشركة التابعة

5. يتم جمع بنود الإيرادات والمصاريف الظاهرة في قائمة دخل الشركة القابضة والشركة التابعة ويتم إظهار المجموع في عمود قائمة الدخل الموحدة مع الأخذ بالإعتبار للقيم الظاهرة في عمود التسويات.

وبناءً على ما سبق تظهر قائمة الدخل الموحدة للعام 2011 على النحو التالي:

قائمة الدخل الموحدة عن الفترة المالية المنتهية في 2011/12/31					
الموحدة	التسويات		الشركة (ص)	الشركة (س)	البيان
	دائن	مدين			
920000			120000	800000	المبيعات
725000		5000	(70000)	(650000)	يطرح تكلفة المبيعات
195000			50000	150000	مجمل الربح
(50510)	+ 6250	7760	(10000)	(40000)	يطرح مصاريف إدارية وعمومية
144490	1000		40000	110000	صافي الربح التشغيلي
0		26040		26040	أرباح الإستثمار في الشركة التابعة
				136040	صافي الربح العام
(8450)		8450			حصة الحقوق غير المسيطر عليها في أرباح الشركة التابعة
136040	7250	47250			صافي الربح

وبلاحظ من قائمة الدخل الموحدة أعلاه ما يلي:

1. تم في عمود التسويات إثبات الجزء المطفأ من الفروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول الشركة التابعة والذي يخص السنة الحالية، والمتمثل في الجزء المتعلق بالبضاعة (5000)، حيث أثبت بالجانب المدين لزيادة تكلفة المبيعات. أما الإنخفاض في الشهرة (7760 دينار) فقد أثبتت بالجانب المدين أيضاً مما أدى إلى زيادة قيمة المصاريف التشغيلية. وأثبت فرق إهلاك الآلات (6250 دينار) وفرق الذمم الدائنة (1000 دينار) بالجانب الدائن من عمود التسويات مما خفض قيمة المصاريف التشغيلية.
2. تم إلغاء أرباح الإستثمار في الشركة التابعة لمنع الإزدواجية في عمود الموحدة.
3. تم إثبات حصة الحقوق غير المسيطر من أرباح الشركة التابعة وذلك بإظهار القيمة في الجانب المدين من عمود التسويات، ليتم طرحه من صافي الربح بعمود الموحدة. وي طرح حصة الحقوق غير المسيطر من أرباح الشركة التابعة نظراً لأن صافي الربح الظاهر بالموحدة يمثل ما يخص القابضة فقط.

ملاحظة: في حالة إتباع طريقة الملكية يتساوى صافي الربح الموحد مع صافي ربح الشركة القابضة، كما يجب أن يتساوى صافي ربح التابعة مع الفرق بين مجموع المبالغ الظاهرة في الجانب المدين والدائن في عمود التسويات.

إجراءات إعداد قائمة الأرباح المحتجزة الموحدة

إن إجراءات إعداد قائمة الأرباح المحتجزة الموحدة تتمثل في التالي:

1. يتم إلغاء أرباح محتجزة أول المدة لدى الشركة التابعة وذلك بإظهار القيمة الخاصة بها في الجانب المدين من عمود التسويات، وعليه فإن ما يظهر في عمود الموحدة هو رصيد الأرباح المحتجزة لدى الشركة القابضة في بداية العام.
2. يتم إلغاء أرباح العام للشركة التابعة بالكامل وذلك بإظهار القيمة الخاصة بها في الجانب المدين من عمود التسويات، وعليه فإن ما يظهر في عمود الموحدة هو أرباح العام للشركة القابضة.
3. يتم إلغاء توزيعات الأرباح لدى الشركة التابعة بإظهار القيمة الخاصة به في الجانب الدائن من عمود التسويات، وعليه فإن ما يظهر في عمود الموحدة هو مقدار توزيعات الأرباح لدى الشركة القابضة. أما عن سبب إلغاء توزيعات أرباح الشركة التابعة فيعود إلى إعتبار ما يخص الشركة القابضة من هذه التوزيعات تمثل توزيعات داخلية لم يقبضها مساهمو الشركة القابضة، كما يتم إلغاء الجزء الخاص بالحقوق غير المسيطر أيضاً.
4. يتم جمع بنود قائمة الأرباح المحتجزة لدى الشركة القابضة والشركة التابعة ويتم إظهار المجموع في عمود الموحدة مع الأخذ بالإعتبار القيم الظاهرة في عمود التسويات.

وبناءً على ما سبق تظهر قائمة الأرباح المحتجزة الموحدة للعام 2011 على النحو التالي:

قائمة الأرباح المحتجزة الموحدة في 2011/12/31					
الموحدة	التسويات		الشركة (ص)	الشركة (س)	البيان
	دائن	مدين			
250000		30000	30000	250000	أرباح محتجزة 1/1
136040	7250	47250	40000	136040	أرباح العام
(1000000)	3000+12000		(15000)	(100000)	- توزيعات أرباح
286040	22250	77250	55000	286040	أرباح محتجزة 12/31

إجراءات إعداد الميزانية الموحدة

يتم إعداد الميزانية الموحدة خلال الفترات التالية للتملك بشكل مشابه لإجراءات إعداد الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة مع وجود بعض الاختلافات. وفيما يلي الإجراءات الخاصة بإعداد الميزانية الموحدة في نهاية السنة الأولى للتملك:

1. يتم الحصول على ميزانية كلاً من الشركة القابضة والشركة التابعة ويتم تفريغ البيانات الظاهرة بهما في ورقة العمل.
2. يتم إظهار الفروقات بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لأصول والتزامات الشركة التابعة وذلك برصيد الفروقات في بداية الفترة. وبالمقابل يتم إظهار قيم إطفاء فروقات الأصول والتزامات الخاصة بالسنة الحالية في عمود التسويات وبالجانب الآخر لمكان ظهور قيمة الفروقات في بداية الفترة وذلك بهدف تخفيض رصيد تلك الفروقات. ففي حالة البضاعة والتي تم إظهار الفروقات الخاصة بها في بداية الفترة في الجانب المدين من عمود التسويات (5000 دينار) نظراً لأن القيمة العادلة للبضاعة تزيد عن القيمة الدفترية، يتم إظهار الجزء المطفاً من فرق البضاعة والخاص بالسنة الحالية والبالغ 5000 دينار في الجانب الدائن من عمود التسويات، وبالتالي يتم إطفاء كامل الفرق نظراً لبيع كامل البضاعة التي كانت لدى التابعة عند التملك في السنة الحالية.
3. يتم حذف حساب الإستثمار في الشركة التابعة حيث يجعل دائناً بعمود التسويات، ويتم في الفترات التالية للتملك حذف حساب الإستثمار في الشركة التابعة على مرحلتين حيث يحذف رصيد الإستثمار في الشركة التابعة في بداية الفترة ثم يحذف التغيير الذي طرأ عليه خلال العام بالمرحلة الثانية.
4. يتم حذف حسابات حقوق الملكية لدى الشركة التابعة وهي حساب رأس المال ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة بجعلها مدينة في عمود التسويات، ليظهر في عمود الموحدة قيم حقوق الملكية للشركة القابضة فقط.
5. يتم إظهار قيمة الحقوق غير المسيطر عليها بالجانب الدائن من عمود التسويات، حيث يتم إثبات الحقوق غير المسيطر عليها على مرحلتين الأولى تمثل الحقوق غير المسيطر عليها في بداية الفترة والثانية التغيير الذي طرأ على الحقوق غير المسيطر عليها خلال الفترة. ويمثل التغيير في الحقوق غير المسيطر عليها خلال الفترة صافي حصة الحقوق غير المسيطر في أرباح الشركة التابعة بعد خصم مبلغ الإطفاء الذي يخص الحقوق غير المسيطر مطروحاً منه حصة الحقوق غير المسيطر في توزيعات أرباح الشركة التابعة.

المحاسبة المالية والتكاليف

ملاحظة 1: يتوجب أن يكون مجموع المبالغ الظاهرة في الجانب المدين من عمود التسويات مساوياً لمجموع الجانب الدائن.

ملاحظة 2: تم في عمود الموّدة إظهار مجموع القيم الظاهرة لكل بند في ميزانية الشركة القابضة وميزانية الشركة التابعة، مع ملاحظة الأخذ بأثر التسويات الظاهرة بعمود التسويات إن وجدت.

ملاحظة 3: يتوجب أن يتساوى في الميزانية الموّدة مجموع الأصول مع مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية.

وبناءً على ما سبق تظهر الميزانية الموّدة في 2011/12/31 على النحو التالي:

الميزانية الموّدة كما في 2011/12/31					
الموّدة	التسويات		الشركة (ص)	الشركة (س)	
	دائن	مدين			
150000			50000	100000	النقدية
240000			40000	200000	ذمم مدينة
610000	5000	5000	110000	500000	بضاعة
000	12000			12000	توزيعات أرباح مستحقة القبض
000	+ 150000			164040	الإستثمار في الشركة التابعة
	14040				(ص)
581250	25000	6250	100000	500000	آلات بالصافي
31040	7760	38800			الشهرة
1612290			300000	1476040	مجموع الأصول
					<u>الإلتزامات للغير</u>
280000	1000	1000	100000	180000	ذمم دائنة
103000		12000	15000	100000	توزيعات أرباح مستحقة الدفع
					<u>حقوق الملكية</u>
800000		100000	100000	800000	رأس المال
110000		30000	30000	110000	رأس المال الإضافي
286040	20.800	75800	55000	286040	أرباح محتجزة
33250	+ 27800				الحقوق غير المسيطر
	5450				
1612290	248050	248050	300000	1476040	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

ويلاحظ من الميزانية أعلاه إلغاء توزيعات أرباح مستحقة القبض في ميزانية القابضة والبالغة 12000 دينار مع تخفيض توزيعات أرباح مستحقة الدفع في ميزانية التابعة بنفس المقدار حيث يمثل هذا البند حصة القابضة من توزيعات أرباح التابعة والذي يمثل مديونية متبادلة بين الشركتين.

العمليات المتبادلة بين القابضة والتابعة

تجري في العادة الكثير من العمليات المتبادلة بين الشركة القابضة والشركة التابعة والتي يتحقق منها للشركة البائعة ربحاً أو خسارة، ومن الأمثلة على هذه العمليات بيع البضاعة والأراضي والأصول الثابتة القابلة للإهلاك والإقراض. تتم معالجة العمليات المتبادلة بين الشركة القابضة والشركة التابعة، وبغض النظر عن طبيعة العملية (بيع بضاعة أو أراضي أو إقراض أو غيره)، بتسجيل العملية في دفاتر الشركة البائعة ودفاتر الشركة المشترية وبالقائمة المتفق عليها بين الشركتين. فنتيجة وجود شخصية مستقلة وسجلات محاسبية لكل شركة، ولإظهار مدى كفاءة الإدارة والعمليات التشغيلية لكل شركة، يتم إثبات العمليات المتبادلة بين الشركتين في دفاتر كل شركة بالقائمة المتفق عليها بينهما والتي قد تكون مساوية للسعر السوقي للسلعة أو الخدمة المتبادلة أو السعر السوقي مطروحاً منه نسبة خصم، أو التكلفة مضافاً إليها هامش ربح.

ونظراً لأن العمليات المتبادلة قد ينتج عنها ربح أو خسارة للشركة البائعة، فقد حدّدت الفقرات 24 و 25 من معيار المحاسبة الدولي رقم (27) أن إعداد القوائم المالية الموحّدة يتطلب ضرورة عدم الاعتراف بهذه الأرباح أو الخسائر وبالتالي تأجيلها حتى يتم بيع الأصل المعني لأطراف خارجية، حيث يطلق على هذه الأرباح أو الخسائر بالأرباح أو الخسائر المؤجلة أو غير المتحققة. ويعود السبب في تأجيل الاعتراف بالربح غير المتحقق أو الخسارة غير المتحققة إلى أن مفهوم القوائم المالية الموحّدة يقوم على إفتراض توحيد نتيجة أعمال الشركتين ومركزهما المالي وكأنهما شركة واحدة، ونتيجة ذلك فإن عمليات بيع الأصول بين الشركتين تمثل إنتقال الأصل داخلياً مما لا يترتب عليه أي تغيير في الوضع المالي للشركة الموحّدة، لذا فإن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية البيع تعتبر أرباحاً أو خسائر داخلية يتوجب إلغاؤها في القوائم المالية الموحّدة وإعادة قيمة الأصل لتكلفته الأصلية والتي كانت مثبتة في دفاتر الشركة البائعة. وتتم معالجة أثر العمليات المتبادلة عن طريق إثبات قيود أوراق العمل والتي سيتم شرحها لاحقاً.

ومن الأمور الأخرى الخاصة بالعمليات المتبادلة بين الشركة القابضة والتابعة هو معالجة الأرباح أو الخسائر غير المتحققة الناتجة عن هذه العمليات عند إحتساب حصة القابضة بربح التابعة وحصة الحقوق غير المسيطر عليها بربح التابعة. ففي حالة كون عملية البيع تمت من القابضة إلى التابعة وتحقق منها ربح فيتم في هذه الحالة طرح كامل الربح غير المتحقق من حصة القابضة بربح التابعة وبغض النظر عن نسبة التملك؛ أي أن الحقوق غير المسيطر عليها لا يتأثر بهذه العمليات. وفي الفترات اللاحقة التي يتم فيها بيع الأصل جزئياً أو كلياً إلى أطراف خارجية يجري إضافة الربح المتحقق وبالنسبة المتحققة إلى حصة القابضة بربح التابعة. أما إذا نتج عن عملية البيع خسارة للشركة البائعة وكان البيع من القابضة للتابعة فيجري معالجة الخسارة غير المتحققة بشكل عكسي، حيث يتم إضافة الخسارة غير المتحققة وطرح الخسارة المتحققة عند إحتساب حصة القابضة بربح التابعة.

أما إذا كانت عملية البيع قد تمت من التابعة إلى القابضة فيتم تقسيم الربح أو الخسارة غير المتحققة بين القابضة (حصة القابضة بربح التابعة)، والأقلية (حصة الحقوق غير المسيطر عليها بربح التابعة)، وذلك حسب نسب تملك كل من القابضة والحقوق غير المسيطر عليها.

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن العمليات المتبادلة بين القابضة والتابعة والتي ينتج عنها أرباح أو خسائر غير متحققة تتطلب في نهاية العام وعند إعداد القوائم الموحدة القيام بأمرين؛ الأول تسجيل قيود أوراق عمل لإعادة قيمة الأصل المباع إلى التكلفة الأصلية التي كان مثبت بها في دفاتر الشركة البائعة والغاء ربح أو خسارة البيع. أما الأمر الثاني فيتمثل في معالجة الربح أو الخسارة غير المتحققة عند احتساب حصة القابضة بربح التابعة وحصة الحقوق غير المسيطر عليها في ربح التابعة.

وسيتم توضيح الإجراءات الخاصة بالعمليات المتبادلة من خلال شرح تفصيلي لعمليات بيع البضاعة والتي تعتبر الأكثر شيوعاً وتكراراً بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها.

عمليات بيع بضاعة من القابضة للتابعة

سيتم في هذا الجزء شرح كيفية معالجة بيع بضاعة من القابضة إلى التابعة وفي حالة بقاء جزء من تلك البضاعة في نهاية الفترة المالية التي تم فيها البيع، وكيفية المعالجة عند بيع الباقي خلال الفترة أو الفترات المالية التالية لعملية البيع.

مثال (4)

تمتلك الشركة (س) 80% من أسهم الشركة (ص)، وفي 2010/6/1 باعت القابضة (س) بضاعة إلى التابعة (ص) بسعر 50000 دينار، وقد بلغت تكلفة البضاعة المباعة على الشركة (س) 40000 دينار، وخلال السنة المالية 2010 تم بيع 75% من تلك البضاعة لأطراف خارجية بسعر 45000 دينار. خلال العام 2011 باعت التابعة باقي البضاعة المشتراة من (س) لأطراف خارجية بسعر 25000 دينار. حققت الشركة التابعة (ص) صافي ربح للأعوام 2010 و 2011 على التوالي 80000 دينار، و 100000 دينار.

المطلوب:

1. احتساب حصة القابضة بربح التابعة للأعوام 2010 و 2011.
2. احتساب حصة الحقوق غير المسيطر عليها بربح التابعة للأعوام 2010 و 2011.
3. إثبات قيود أوراق العمل في نهاية الأعوام 2010 و 2011، وبيان أثر ما سبق على إعداد القوائم المالية الموحدة للأعوام 2010 و 2011.

حل مثال (4)

1. احتساب حصة القابضة بربح التابعة للأعوام 2010 و 2011.

في حالة كون بيع البضاعة تم من القابضة إلى التابعة، فإن كامل ربح البيع غير المتحقق يخصم من حصة القابضة بأرباح التابعة ولا يتأثر الحقوق غير المسيطر عليها بهذا الربح. وبناءً عليه تظهر حصة القابضة بربح التابعة على النحو التالي:

جدول إحتساب حصة القابضة بريح التابعة للأعوام 2010 و 2011		
	2011	2010
إجمالي حصة القابضة بريح التابعة	480000	364000
يطرح أرباح بيع بضاعة غير متحققة (10000 × 25%)		(2500)
يضاف أرباح بيع بضاعة متحققة	2500	
صافي حصة القابضة بريح التابعة	82500	61500

ويلاحظ أنه قد تم في العام 2010 خصم الربح غير المتحقق والبالغ 2500 دينار.

أما عند إحتساب حصة القابضة بريح التابعة للعام 2011 فقد تم إضافة أرباح بيع البضاعة المتحققة والبالغة 2500 دينار.

2. إحتساب حصة الحقوق غير المسيطر عليها بريح التابعة للأعوام 2010 و 2011.

لا تتأثر حصة الحقوق غير المسيطر عليها بريح التابعة في هذه الحالة نظراً لأن عملية البيع تمت من القابضة إلى التابعة. وعليه فإن حصة الحقوق غير المسيطر عليها بريح التابعة للأعوام 2010 و 2011 تظهر على النحو التالي:

جدول إحتساب حصة الحقوق غير المسيطر عليها بريح التابعة للأعوام 2010 و 2011		
	2011	2010
إجمالي حصة الحقوق غير المسيطر عليها بريح التابعة	620000	516000
صافي حصة الحقوق غير المسيطر عليها بريح التابعة	20000	16000

3. إثبات قيود أوراق العمل في نهاية الأعوام 2010 و 2011.

- قيود أوراق العمل للعام 2010

-

قيود إلغاء المبيعات والمشتريات

من ح/ المبيعات		50000
إلى ح/ المشتريات (تكلفة المبيعات)	50000	

³ (80000 × 80%).

⁴ (100000 × 80%).

⁵ (80000 × 20%).

⁶ (100000 × 20%).

ويلاحظ أنه تم إلغاء كامل قيمة المبيعات والمشتريات التي حدثت خلال العام بين الشركتين، على الرغم من أن جزء من تلك البضاعة قد تم بيعه لأطراف خارجية خلال العام 2010، وذلك لإلغاء المبيعات أو المشتريات الداخلية بين القابضة والتابعة.

إلغاء أرباح بيع البضاعة غير المتحققة

بما أن جزء من تلك البضاعة (75%) قد تم بيعه خلال العام 2010 لأطراف خارجية، فإن الربح غير المتحقق سيمثل 25% فقط من الأرباح الكلية التي حققتها القابضة من عملية البيع والبالغة 10000 دينار. كما أن قيمة البضاعة المتبقية لدى التابعة في نهاية عام 2010 من تلك المشتراة من القابضة ستمثل 25% من البضاعة الكلية، لذا ستظهر تلك البضاعة لدى التابعة بقيمة مضخمة عن تكلفتها الأصلية بمقدار 2500 دينار (10000 × 25%).

وعليه يتوجب إجراء قيد أوراق عمل يتم من خلاله:

- تخفيض ربح بيع البضاعة غير المتحقق والبالغ 2500 دينار.
- تخفيض رصيد البضاعة المضخم بمقدار 2500 دينار.

وعليه يجري إثبات قيد أوراق العمل التالي:

قيد إلغاء الربح غير المتحقق وتخفيض المخزون في نهاية عام 2010:

2500	من د/ تكلفة المبيعات (مخزون آخر المدة / دخل)
2500	إلى د/ مخزون آخر المدة (ميزانية)

وبترحيل الطرف المدين في القيد أعلاه إلى عمود التسويات في قائمة الدخل الموحد، يتم زيادة تكلفة المبيعات مما ينتج عنه تخفيض لمجمل الربح وبالتالي صافي الربح الموحد بمقدار الربح غير المتحقق والبالغ 2500 دينار.

أما الطرف الدائن في القيد فيتم من خلاله تخفيض مخزون آخر المدة في الميزانية الموحد لإظهار البضاعة بتكلفتها الأصلية (12500 - 2500 = 10000 دينار).

- قيود أوراق العمل للعام 2011

يتم تدوير أرباح بيع البضاعة غير المتحققة في العام 2010 والبالغة 2500 دينار إلى السنة التالية 2011، وبما أن كامل البضاعة قد تم بيعها خلال العام 2011 لأطراف خارجية فيتم في هذا العام (2011) الاعتراف بربح يبلغ 2500 دينار. وفي ضوء ذلك يتم في نهاية عام 2011 وعند إعداد القوائم المالية الموحد إثبات القيد التالي:

قيد إثبات رصيد الربح غير المتحقق المدور من العام 2010:

2500	من د/ الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
2500	إلى د/ تكلفة المبيعات (مخزون أول المدة / دخل)

ويلاحظ أن تكلفة المبيعات قد خفضت بمقدار 2500 دينار، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة المبيعات بمقدار 2500 دينار وبالتالي زيادة مجمل الربح وصافي الربح بمبلغ 2500 دينار، وهذه بدوره سيؤدي إلى الإقرار بربح متحقق للعام 2011 يبلغ 2500 دينار.

عمليات بيع بضاعة من التابعة للقابضة

في حالة حدوث عمليات بيع بضاعة من التابعة إلى القابضة، فإن الإجراءات المتبعة عند إعداد القوائم الموحدة في هذه الحالة تشابه إلى حد كبير ما تم شرحه في حالة كون البيع من القابضة للتابعة، مع وجود اختلافين في هذه الحالة هما:

1. في حالة كون بيع البضاعة تم من التابعة للقابضة، فإن معالجة ربح أو خسارة البيع غير المتحقق والربح أو الخسارة المتحقق عند بيع البضاعة لأطراف خارجية، يتم عن طريق تحميل القابضة بجزء من هذا الربح أو الخسارة بنسبة تملكها وذلك بطرح الربح غير المتحقق من حصة القابضة بربح التابعة ومن ثم إضافة الربح المتحقق عند بيع البضاعة لأطراف خارجية. أما حصة الحقوق غير المسيطر عليها بربح التابعة فيتم تحميله بالباقي، أي بنسبة تملك الأقلية. والسبب في توزيع الأرباح أو الخسائر غير المتحققة بين القابضة والأقلية في هذه الحالة يعود إلى أن ربح أو خسارة بيع البضاعة قد تم تسجيله وإظهاره بسجلات وقوائم الشركة التابعة، مما يعني حصول الأقلية على جزء من هذه الأرباح والخسائر بنسبة التملك، مما يتطلب تحميل الأقلية بما يخصها من هذا الربح أو الخسارة.
2. بالنسبة لقيود أوراق العمل تبقى كما هي، باستثناء إستبدال حساب الإستثمار في الشركة التابعة (ص) بحساب الأرباح المدورة عند إجراء القيد الخاص برصيد مخزون أول المدة في السنة أو السنوات التالية لعملية البيع.

ولتوضيح ذلك وتسهيل عملية المقارنة بين البيع من التابعة إلى القابضة مع عملية البيع من القابضة للتابعة سيتم استخدام المثال رقم (4) وكما موضح من المثال التالي:

مثال (5)

تمتلك الشركة (س) 80% من أسهم الشركة (ص)، وفي 2010/6/1 باعت التابعة (ص) بضاعة إلى القابضة (س) بسعر 50000 دينار، وقد بلغت تكلفة البضاعة المباعة على الشركة (ص) 40000 دينار، وخلال السنة المالية 2010 تم بيع 75% من تلك البضاعة لأطراف خارجية بسعر 45000 دينار. خلال العام 2011 باعت القابضة باقي البضاعة المشتراة من (ص) لأطراف خارجية بسعر 25000 دينار. حققت الشركة التابعة (ص) صافي ربح للأعوام 2010 و 2011 يبلغ على التوالي 80000 دينار، و 100000 دينار.

المطلوب:

1. إحتساب حصة القابضة بربح التابعة للأعوام 2010 و 2011.
2. إحتساب حصة الحقوق غير المسيطر عليها بربح التابعة للأعوام 2010 و 2011.
3. إثبات قيود أوراق العمل في نهاية الأعوام 2010 و 2011، وبيان أثر ما سبق على إعداد القوائم المالية الموحدة للأعوام 2010 و 2011.

حل مثال (5)

1. إحتساب حصة القابضة بربح التابعة للأعوام 2010 و2011.

عند إحتساب حصة القابضة بربح التابعة، ونظراً لأن عملية بيع البضاعة قد تمت من التابعة للقابضة، فإن ربح البيع غير المتحقق يوزع بين القابضة والأقلية بنسبة تملك كل منهما من أسهم التابعة، أي بنسبة 80%:20% على التوالي. وعليه تظهر حصة القابضة بربح التابعة على النحو التالي:

جدول إحتساب حصة القابضة بربح التابعة للأعوام 2010 و2011		
	2011	2010
إجمالي حصة القابضة بربح التابعة	80000	64000
يطرح أرباح بيع بضاعة غير متحققة (2500 × 80%)		(2000)
يضاف أرباح بيع بضاعة متحققة	2000	
صافي حصة القابضة بربح التابعة	82000	62000

2. إحتساب حصة الحقوق غير المسيطر عليها بربح التابعة للعامين 2010 و2011.

تتأثر حصة الحقوق غير المسيطر عليها بربح التابعة بأرباح أو خسائر بيع الأصول غير المتحققة والناجمة عن العمليات المتبادلة بين الشركة القابضة والشركة التابعة نظراً لأن عملية البيع تمت من التابعة إلى القابضة. وعليه فإن حصة الحقوق غير المسيطر عليها بربح التابعة للعامين 2010 و2011 تظهر على النحو التالي:

جدول إحتساب حصة الحقوق غير المسيطر عليها بربح التابعة للأعوام 2010 و2011		
	2011	2010
إجمالي حصة الحقوق غير المسيطر عليها بربح التابعة	20000	16000
يطرح أرباح بيع بضاعة غير متحققة (2500 × 20%)		(500)
يضاف أرباح بيع بضاعة متحققة (2500 × 20%)	500	
صافي حصة الحقوق غير المسيطر عليها بربح التابعة	20500	15500

3. إثبات قيود أوراق العمل في نهاية الأعوام 2010 و2011.

- قيود أوراق العمل في للعام 2010

قيود إلغاء المبيعات والمشتريات

من د/ المبيعات		50000
إلى د/ المشتريات (تكلفة المبيعات)	50000	

ويلاحظ أنه تم إلغاء كامل قيمة المبيعات والمشتريات التي حدثت خلال العام بين الشركتين، وأن هذا القيد لم يتغير عما كان عليه في حالة البيع من القابضة للتابعة.

إلغاء أرباح بيع البضاعة غير المتحققة

بما أن جزء من البضاعة (75%) قد تم بيعه خلال العام 2010 لأطراف خارجية، فإن الربح غير المتحقق سيمثل 25% فقط من الأرباح الكلية التي حققتها التابعة من عملية البيع والبالغة 10000 دينار. كما أن قيمة البضاعة المتبقية لدى القابضة في نهاية عام 2010 من تلك المشتراة من التابعة ستمثل 25% من البضاعة الكلية، لذا ستظهر تلك البضاعة لدى القابضة بقيمة مضخمة عن تكلفتها الأصلية بمقدار 2500 دينار (25% × 10000).

وعليه يجري إثبات قيد أوراق العمل التالي:

قيد إلغاء الربح غير المتحقق وتخفيض المخزون في نهاية عام 2010:

من د/ تكلفة المبيعات (مخزون آخر المدة / دخل)	2500	
إلى د/ مخزون آخر المدة (ميزانية)	2500	

ويلاحظ أن هذا القيد لم يتغير عما كان عليه في حالة البيع من القابضة للتابعة.

- قيود أوراق العمل للعام 2011

يتم تدوير أرباح بيع البضاعة غير المتحققة في العام 2010 والبالغة 2500 دينار إلى السنة التالية 2011، وبما أن كامل البضاعة قد تم بيعها خلال العام 2011 لأطراف خارجية فيتم في هذا العام (2011) الإقرار بربح يبلغ 2500 دينار. وفي ضوء ذلك يتم في نهاية عام 2011 وعند إعداد القوائم المالية الموحدة إثبات القيد التالي:

قيد إثبات الربح المتحقق الناتج عن عملية بيع البضاعة لأطراف خارجية:

من د/ أرباح مدورة	2500	
إلى د/ تكلفة المبيعات (مخزون أول المدة / دخل)	2500	

ويلاحظ أنه تم استخدام حساب أرباح مدورة بدلاً من د/ الإستثمار في الشركة التابعة (ص)، حيث يستخدم حساب أرباح مدورة في حالة كون عملية البيع تمت من التابعة للقابضة.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (اختيار من متعدد):

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. في 2010/1/1 اشترت الشركة (س) 80% من أسهم الشركة (ص) بتكلفة تبلغ 200000 دينار وكانت صافي القيمة العادلة لأصول الشركة (ص) عند الشراء 180000 دينار. إن مقدار الشهرة الناتجة عن الإستثمار والتي تظهر في الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة تبلغ:

أ- 16000 دينار ب- 20000 دينار ج- 36000 دينار د- 56000 دينار

2. في 2010/1/1 اشترت الشركة (س) 80% من أسهم الشركة (ص) بسعر 232000 دينار نقداً. كان مقدار الشهرة التي ظهرت في القوائم المالية الموحدة بعد الشراء مباشرة 40000 دينار، وكانت القيمة الدفترية والعادلة لأصول والتزامات الشركة التابعة متساوية. إن مقدار صافي القيمة العادلة لأصول الشركة التابعة عند الشراء يكون:

أ- 19200 ب- 232000 دينار ج- 240000 دينار د- 290000 دينار

3. في 2010/1/1 اشترت (س) كامل أسهم (ص) ونتج عن ذلك علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين. كان لدى (ص) عند التملك الأصول الثابتة التالية:

البيان	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
سيارات	120000	80000
اراضي	80000	50000

أن قيمة الأراضي التي ستظهر في الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة، بإفتراض أن القيمة الدفترية للأراضي لدى القابضة كانت 200000 دينار والعادلة 220000 دينار، يبلغ:

أ- 250000 ب- 280000 دينار ج- 300000 دينار د- 230000 دينار

4. في 2010/1/1 اشترت (س) 80% من أسهم (ص) ونتج عن ذلك علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين. ظهرت الذمم المدينة لدى القابضة والتابعة وفي الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة على النحو التالي:

البيان	القابضة (س)	التابعة (ص)	الميزانية الموحدة
ذمم مدينة	80000	20000	96000

إن القيمة العادلة للذمم المدينة لدى الشركة التابعة (ص) تبلغ:

أ- 16000 ب- 20000 دينار ج- 96000 دينار د- 100000 دينار

5. في 2010/1/1 تملكت (س) 75% من أسهم (ص) بتكلفة تبلغ 150000 دينار، ونتج عن ذلك علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين، وظهرت شهرة موجبة في الميزانية الموحدة نتيجة التملك تبلغ 30000 دينار وكانت صافي القيمة الدفترية لأصول (ص) عند التملك 120000 دينار.

إن ما مقدار الحقوق غير المسيطر عليها التي ستظهر في الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة تبلغ:

أ- 30000 دينار ب- 37500 دينار ج- 40000 دينار د- 45000 دينار

6. في 2010/1/1 تملكت (س) 75% من أسهم (ص) بتكلفة تبلغ 135000 دينار ونتج عن ذلك علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين، بلغت مجموع حقوق المساهمين لدى القابضة والتابعة بعد التملك مباشرة وعلى التوالي 420000 دينار و120000 دينار وكانت القيمة العادلة لصافي أصول (ص) عند التملك 90000 دينار. إن مقدار حقوق المساهمين (بما فيه الحقوق غير المسيطر عليها) الذي سيظهر في الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة تبلغ:

أ- 420000 دينار ب- 442500 دينار ج- 510000 دينار د- 540000 دينار

7. في حالة استخدام طريقة الشراء وطريقة الملكية عند المحاسبة عن إستثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة، فعند توزيع الأرباح من الشركة التابعة يجب أن تعالج الأرباح الموزعة في دفاتر الشركة الأم (القابضة) بإعتبارها:

أ- لا يتم تسجيلها بدفاتر القابضة

ب- إيرادات طالما أن التوزيعات قد أعلن عنها من الأرباح المحتجزة

ج- إيرادات مؤجلة د- تخفيض لقيمة الإستثمار في الشركة التابعة

8. في 2011/1/1 تملكت الشركة (أ) 80% من صافي أصول الشركة (ب) وذلك مقابل دفع مبلغ 2500000 دينار. حققت الشركة (ب) خلال عام 2011 أرباح قدرها 200000 دينار وزعت منها نقداً 75000 دينار. إن مقدار رصيد إستثمار الشركة (أ) في الشركة التابعة (ب) يصبح:

أ- 2500000 دينار ب- 2600000 دينار ج- 2660000 دينار د- 2700000 دينار

9. في 2010/1/1 تملكت الشركة (س) 90% من أسهم الشركة (ص) ونتج عن ذلك علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين، وفي 2011/12/31 ظهر في الميزانية الموحدة رصيد شهرة ناتج عن التملك يبلغ 3000 دينار علماً بأن مجموع الإنخفاض في الشهرة بلغ 40% من قيمتها المقدر عند التملك.

إن مقدار الشهرة عند التملك في 2010/1/1 تبلغ:

أ- 5000 دينار ب- 4200 دينار ج- 3000 دينار د- 6250 دينار

10. بلغ رصيد الحقوق غير المسيطر عليها الظاهر في الميزانية الموحدة في 2010/12/31 مبلغ 60000 دينار. بلغ صافي ربح التابعة لعام 2011 مبلغ 40000 دينار وتوزيعات الأرباح 16000 دينار. إذا كانت نسبة تملك القابضة في التابعة 75% فإن رصيد الحقوق غير المسيطر عليها الذي سيظهر في الميزانية الموحدة في 2011/12/31 يبلغ:

أ- 60000 دينار ب- 64000 دينار ج- 66000 دينار د- 70000 دينار

11. في 2010/1/1 تملك الشركة (س) 80% من أسهم الشركة (ص) ونتج عن ذلك علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين، وعند التملك كان لدى الشركة التابعة بضاعة قيمتها الدفترية 50000 دينار والعادلة 60000 دينار. تم خلال العام 2010 بيع 60% من البضاعة. عند إعداد قائمة الدخل الموحدة للعام 2010 يتم من خلال عمود التسويات تعديل تكلفة المبيعات بجعلها:

أ- مدينة بقيمة 6000 دينار ب- مدينة بقيمة 4000 دينار
ج- دائنة بقيمة 6000 دينار د- مدينة بقيمة 4800 دينار

12. تمتلك الشركة (س) 60% من صافي أصول الشركة (ص) فإذا باعت (س) إلى (ص) خلال العام 2009 بضاعة تكلفتها 150000 دينار بمبلغ 200000 دينار وباعت الشركة (ص) خلال العام 2009 80% من هذه الصفقة في السوق الخارجي فإن قيمة الربح غير المحقق من هذه الصفقة بدفاتر الشركة (س) هو:

أ- 50 ألف دينار ب- 30 ألف دينار
ج- 10 ألف دينار د- 20 ألف دينار

في 2009/8/1 باعت الشركة القابضة (س) إلى التابعة (ص) بضاعة بسعر 50000 دينار مع العلم أن تكلفة البضاعة على القابضة كانت 40000 دينار. تمتلك القابضة 80% من أسهم التابعة. في 2009/12/31 كان ما يزال هناك 40% من البضاعة لدى التابعة غير مباع وقد تم بيع هذا الجزء خلال العام 2010. حققت التابعة صافي ربح للعام 2010 مبلغ 100000 دينار.

بالإعتماد على المعلومات أعلاه أجب عن الأسئلة الثلاث التالية:

13. إن مقدار حصة القابضة بأرباح التابعة للعام 2010 يبلغ:

أ- 80000 دينار ب- 76000 دينار
ج- 84000 دينار د- 4000 دينار

14. إن مقدار مخزون البضاعة الذي سيظهر في الميزانية الموحدة في 2009/12/31 عن البضاعة المباعة من القابضة إلى التابعة سيكون:

أ- 4000 دينار	ب- 12800 دينار
ج- 14000 دينار	د- 16000 دينار

15. إن قيد التسوية الواجب إثباته في 2010/12/31 سيكون:

أ-	4000 من د/ الإستثمار	4000 إلى د/ بضاعة أول المدة
ب-	4000 من د/ بضاعة أول المدة	4000 إلى د/ الإستثمار
ج-	4000 من د/ بضاعة آخر المدة/ دخل	4000 إلى د/ بضاعة آخر المدة/ ميزانية
د-	4000 من د/ أرباح محتجزة	4000 إلى د/ بضاعة أول المدة
هـ-	لا شيء مما ذكر صحيح	

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

1.	2.	3.	4.	5.	6.	7.	8.
د	ج	ب	أ	ج	ب	د	ب
9.	10.	11.	12.	13.	14.	15.	
أ	ج	أ	ج	ج	د	أ	

التمرين الثاني:

في 2010/1/1 اشترت الشركة (س) 75% من أسهم الشركة (ص) بسعر 105000 دينار نقداً. لقد نتج عن شراء الشركة (س) لأسهم الشركة (ص) علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين. وقد ظهرت ميزانية الشركتين بعد الشراء مباشرة على النحو التالي:

الشركة (ص)		الشركة (س)	البيان
القيمة العادلة	القيمة الدفترية		
25000	25000	185000	النقدية
45000	50000	130000	ذمم مدينة
105000	100000	180000	بضاعة
85000	105000	100000	الآت
20000	20000	60000	سيارات

المحاسبة المالية والتكاليف

		105000	الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
280000	300000	760000	مجموع الأصول
58000	60000	310000	ذمم دائنة
	180000	350000	رأس المال
	20000	75000	رأس المال الإضافي
	40000	25000	أرباح محتجزة
	300000	760000	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

إتبعنت الشركة (س) طريقة الشراء لإثبات الإستثمار في الشركة التابعة (ص).
المطلوب:

1. إعداد الميزانية الموحدة في 2010/1/1 وبعد التملك مباشرة.
2. إثبات قيود أوراق العمل الخاصة بإعداد الميزانية الموحدة.

التمرين الثالث:

في 2011/1/1 اشترت الشركة (س) 80% من أسهم الشركة (ص) بسعر 260000 دينار، وقد نتج عن ذلك علاقة قابضة وتابعة بين الشركتين. وقد اتبعت الشركة (س) طريقة الشراء لإثبات الإستثمار في الشركة التابعة (ص)، كما اتبعت طريقة الملكية لمعالجة التغير في حساب الإستثمار في الشركة التابعة (ص). وقد ظهرت ميزانية الشركتين القابضة والتابعة بعد الشراء مباشرة على النحو التالي:

ميزانية الشركتين (س) و (ص) كما هي في 2011/1/1				
الشركة (ص)			الشركة (س)	البيان
الفروقات	القيمة العادلة	القيمة الدفترية		
000	10000	10000	20000	النقدية
0000	60000	60000	130000	ذمم مدينة
30000 +	160000	130000	180000	بضاعة
5000 -	65000	70000	100000	آلات بالصافي
10000 -	40000	50000	125000	أراضي
			260000	الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
	335000	320000	815000	مجموع الأصول
				الإلتزامات
000	45000	45000	290000	ذمم دائنة

المحاسبة المالية والتكاليف

000	25000	25000	165000	قرض بنك
				حقوق الملكية
		180000	200000	رأس المال
		60000	100000	رأس المال الإضافي
		10000	60000	أرباح محتجزة
		320000	815000	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

وفيما يلي المعلومات الإضافية المتعلقة بالشركة التابعة:

- العمر المتبقي للآلات الموجودة لدى الشركة التابعة (ص) بتاريخ التملك (2011/1/1) 5 سنوات.
 - تم خلال العام 2011 بيع 60% من البضاعة التي كانت موجودة لدى الشركة التابعة عند التملك وتم بيع الباقي خلال العام 2012.
 - بقيت الأراضي لدى الشركة التابعة لما بعد العام 2011.
 - أما الشهرة الناتجة عن تملك القابضة لأسهم التابعة فتبين عند مراجعة قيمتها في نهاية العام 2011 وجود إنخفاض في قيمتها يعادل 10% من قيمتها عند التملك.
- في 2011/12/31 ظهرت القوائم المالية للشركة القابضة (س) والشركة التابعة (ص) على النحو التالي:

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في 2011/12/31		
الشركة (ص)	الشركة (س)	البيان
150000	800000	المبيعات
(80000)	(650000)	يطرح تكلفة المبيعات
70000	150000	مجمل الربح
(10000)	(25000)	يطرح مصاريف إدارية وبيعية
60000	125000	صافي الربح التشغيلي
	29600	أرباح الإستثمار في الشركة التابعة
	154600	صافي الربح العام

قائمة الأرباح المحتجزة في 2011/12/31		
الشركة (ص)	الشركة (س)	البيان
10000	60000	أرباح محتجزة 1/1
60000	154600	أرباح العام
(25000)	(130000)	- توزيعات أرباح
45000	84600	أرباح محتجزة 12/31

الميزانية كما في 2011/12/31		
الشركة (ص)	الشركة (س)	البيان
2000	10000	النقدية
85000	125000	ذمم مدينة
160000	225000	بضاعة
	20000	توزيعات أرباح مستحقة القبض
	269600	الإستثمار في الشركة التابعة (ص)
85000	98000	آلات بالصافي
50000	90000	أراضي
382000	837600	مجموع الأصول
		الإلتزامات
52000	123000	ذمم دائنة
25000	130000	توزيعات أرباح مستحقة الدفع
20000	200000	قرض بنك
		حقوق الملكية
180000	200000	رأس المال
60000	100000	رأس المال الإضافي
45000	84600	أرباح محتجزة
382000	837600	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

المطلوب:

1. إثبات قيد اليومية اللازم في دفاتر الشركة القابضة والمتعلقة بشراء أسهم الشركة التابعة.
2. إحتساب كل من الشهرة والحقوق غير المسيطر عليها عند التملك.
3. إعداد جدول إطفاء الفروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأصول الشركة التابعة للعام 2011 مع بيان حصة القابضة وحصة الحقوق غير المسيطر عليها من تلك الإطفاء.
4. إثبات قيود اليومية اللازمة في نهاية العام 2011 في دفاتر الشركة القابضة والمتعلقة بالتغير بحساب الإستثمار في الشركة التابعة وذلك حسب طريقة الملكية.
5. إعداد القوائم المالية الموحدة في نهاية العام 2011.

التمرين الرابع:

تمتلك الشركة (س) 80% من أسهم الشركة (ص)، وفي 2009/6/1 باعت الشركة القابضة إلى الشركة التابعة بضاعة بسعر 50000 دينار محققة ربح يبلغ 10000 دينار. عند إنتهاء السنة المالية 2009 تبين أن 20% من تلك بضاعة ما تزال لدى الشركة التابعة. خلال العام 2010 باعت التابعة باقي البضاعة إلى أطراف خارجية. حققت الشركة التابعة صافي أرباح للعام 2009 مبلغ 50000 دينار وللعام 2010 مبلغ 100000 دينار، ولم تعلن عن أية توزيعات أرباح على المساهمين.

المطلوب:

1. إحتساب مقدار حصة الشركة القابضة (س) من أرباح الشركة التابعة (ص) للعامين 2009، و 2010.
2. إحتساب مقدار حصة الحقوق غير المسيطر عليها من أرباح الشركة التابعة (ص) للعام 2009.
3. تسجيل قيود أوراق العمل الخاصة بالبضاعة المباعة من الشركة القابضة إلى الشركة التابعة والتي سيتم إثباتها في 2009/12/31 و 2010/12/31 عند إعداد القوائم الماليّة الموحّدة.

التمرين الخامس:

تمتلك الشركة (س) 75% من أسهم الشركة (ص)، وفي 2009/4/15 باعت الشركة (ص) إلى الشركة (س) بضاعة بسعر 80000 دينار علماً أن تكلفة البضاعة على الشركة (ص) هي 90000 دينار. في 2009/9/18 باعت الشركة (س) 40% من البضاعة إلى أطراف خارجية بسعر 45000 دينار، وفي 2010/2/14 باعت الشركة (س) باقي البضاعة إلى أطراف خارجية بسعر 80000 دينار. حققت الشركة (ص) صافي ربح خلال الأعوام 2009 و 2010 يبلغ على التوالي 80000 دينار و 70000 دينار ووزعت في كل عام ربع الأرباح.

المطلوب:

1. إحتساب مقدار حصة الشركة القابضة (س) من أرباح الشركة التابعة (ص) للعامين 2009 و 2010.
2. إحتساب مقدار حصة الحقوق غير المسيطر عليها من أرباح الشركة التابعة (ص) للعامين 2009 و 2010.
3. تسجيل قيود أوراق العمل الخاصة بالبضاعة المباعة من الشركة التابعة إلى الشركة القابضة والتي سيتم إثباتها في 2009/12/31 و 2010/12/31 عند إعداد القوائم الماليّة الموحّدة.

محور محاسبة التكاليف

الفصل السادس: مفهوم التكاليف ومصطلحات التكلفة

المحتويات

الصفحة	
178	أهداف الفصل التعليمية
179	مقدمة
180	أهداف محاسبة التكاليف
180	عناصر التكلفة
181	المواد المباشرة
181	الأجور المباشرة
181	التكاليف الصناعية غير المباشرة (الأعباء الإضافية)
182	مصطلحات لعناصر التكلفة
182	التكاليف الأولية
183	التكاليف المتغيرة
184	التكاليف الثابتة
185	التكاليف المختلطة
187	قائمة التكاليف
191	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمر التالية:

- توضيح أهمية محاسبة التكاليف في المنشأة.
- تحديد تكلفة الإنتاج والمنتج من خلال عناصر التكلفة.
- تبويب عناصر التكاليف ومعرفة المصطلحات التكاليفية
- معرفة كيفية إعداد قائمة التكلفة للبضاعة المصنعة والبضاعة المباعة في المنشأة الصناعية.

1. مقدمة

تعتبر محاسبة التكاليف من فروع علم المحاسبة التي تهتم بقياس التكلفة لهدف تم تحديده وذلك خدمة للإدارة ودعماً لممارسة وظائفها الرقابية والتخطيطية وإتخاذ القرارات الإدارية مما يكسبها ميزة تؤثر على أداؤها وتطورها. وتختلف محاسبة التكاليف عن المحاسبة المالية بأن الأولى تسعى لخدمة الإدارة على وجه الخصوص في حين أن المحاسبة المالية تخدم عدة أطراف داخل وخارج المنشأة مثل الموردين والعملاء والعمال والموظفين وجهات حكومية وغيرها. وفي نهاية كل فترة مالية يقوم المحاسب المالي بإعداد تقارير مالية تحتوي على المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي، وفي العديد من الشركات يستخدم هذه القوائم أطراف داخلية وخارجية. ويتم توزيع هذه التقارير على الأطراف المهتمة في خارج المنشأة وداخلها. أما محاسبة التكاليف فتركز على حركة الموارد الإقتصادية داخل المنشأة وتقوم بتحديد تكاليف الإنتاج أو الخدمات وتقديم المعلومات التي تطلبها الإدارة لإتخاذ القرارات الإدارية اللازمة لتسيير أعمال المنشأة بالطريقة الأمثل. وتقوم بتحديد تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة مخزون آخر المدة لإستخدامها في التقارير المالية.

في هذا الفصل الدراسي سيتم التطرق إلى أساسيات محاسبة التكاليف من حيث كيفية إحتساب التكلفة والتعرف على مصطلحات يستخدمها محاسبو التكاليف. وتتطلب ممارسة محاسبة التكاليف تجميع وتسجيل بيانات التكاليف من مواد وأجور ومصروفات بغرض قياس تكلفة الإنتاج وتقييم المخزون السلعي من الإنتاج التام والإنتاج تحت التشغيل في نهاية الفترة المحاسبية وبالتالي قياس الأرباح عن الفترة عن طريق مقابلة الإيرادات بالتكاليف.

وقد تطور أسلوب محاسبة التكاليف في قياس التكلفة تطوراً كبيراً فبعد أن كان تحديد التكلفة يعتمد عادةً على تجميع البيانات الفعلية أو التاريخية بدأت محاسبة التكاليف تهتم بالقياس المحدد مقدماً للتكلفة عن طريق تحديدها قبل بدء الإنتاج الفعلي واستخدمت معدلات التحميل التقديرية للتكاليف غير المباشرة وقد دعا هذا إلى الإهتمام بمفهوم "مراكز التكلفة" بمعنى محاولة تقسيم الوحدة الإقتصادية إلى مراكز أو دوائر نشاط لها وظائف معينة وبالتالي يكون لها تكاليفها الخاصة بها وقد ساعد إتباع مفهوم مراكز التكلفة على زيادة الدقة في قياس تكلفة الإنتاج سواء كان فعلياً أو تقديرياً أو معيارياً كما دعا إتباع هذا الأسلوب أيضاً إلى دراسة سلوك عناصر التكاليف في مواجهة تقلبات حجم الإنتاج. ولتحقيق قياس التكلفة بطريقة سليمة يتم الإستعانة بعلم الرياضيات والإحصاء وبحوث العمليات وغيرها وتطور مفهوم القياس أيضاً من التقدير إلى المعايرة وبذلك بلغت الدقة في قياس التكلفة مستوى متقدم وأصبحت التكاليف المعيارية أداة لقياس التكلفة والرقابة عليها في نفس الوقت.

وتلعب محاسبة التكاليف دوراً هاماً في التخطيط والرقابة من خلال إعداد معايير الأداء والتكاليف والموازنات التخطيطية لعناصر التكاليف من مواد وأجور ومصروفات عن طريق تقديم البيانات التاريخية أو المستقبلية والقيام بدور "ضابط الإتصال" بين الإدارات المختلفة في تجميع التقديرات والتنسيق بينها وإعدادها في صورة خطة شاملة لتكاليف النشاط الجاري خلال الفترة التكاليفية المستقلة. كما تخدم محاسبة التكاليف عنصر الرقابة الإدارية ويقصد بالرقابة على التكاليف إخضاع التكاليف الفعلية لمعايير مخططة مقدماً وقياس الإنحرافات وربطها بالمسؤولية ولعل

هذا الهدف يعتبر من أهم أهداف محاسبة التكاليف خاصة في عالم اليوم المتميز بالتقدم الصناعي والتكنولوجي الكبير والمتميز أيضاً بزيادة حجم الإستثمارات والإرتفاع المستمر في أسعار عوامل الإنتاج.

2. أهداف محاسبة التكاليف

تعتبر محاسبة التكاليف وسيلة لتحقيق عدد من الأهداف لعل من أهمها مايلي:

- (1) قياس تكاليف الإنتاج: تقوم محاسبة التكاليف بتجميع وتسجيل بيانات التكاليف من مواد وأجور ومصروفات بغرض قياس تكلفة الإنتاج خلال فترة معينة من الزمن وتقييم المخزون السلعي من الإنتاج التام والإنتاج تحت التشغيل في نهاية الفترة المحاسبية وبالتالي قياس الأرباح عن الفترة عن طريق مقابلة الإيرادات بالتكاليف.
- (2) توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتخطيط تكاليف النشاط الجاري: حيث تلعب محاسبة التكاليف دوراً هاماً في التخطيط والرقابة وذلك من خلال إعداد معايير الأداء والتكاليف والموازنات التخطيطية لعناصر التكاليف من مواد وأجور ومصروفات والقيام بدور "ضابط الإتصال" بين الإدارات المختلفة في تجميع التقديرات والتنسيق بينها وإعدادها في صورة خطة شاملة لتكاليف النشاط الجاري خلال الفترة التكاليفية.
- (3) الرقابة على التكاليف: ويُقصد بالرقابة على التكاليف إخضاع التكاليف الفعلية لمعايير مخططة مقدماً وقياس الإنحرافات وربطها بالمسؤولية ولعل هذا الهدف يعتبر من أهم أهداف محاسبة التكاليف خاصة في عالم اليوم المتميز بالتقدم الصناعي والتكنولوجي الكبير والمتميز أيضاً بزيادة حجم الإستثمارات والإرتفاع المستمر في أسعار عوامل الإنتاج.
- (4) ترشيد القرارات الإدارية في مجالات التسعير للمنتجات أو القرارات الإدارية الأخرى مثل الإنفاق الإستثماري: حيث تهدف محاسبة التكاليف إلى إمداد الإدارة بالبيانات التي تساعد في إتخاذ قرارات إدارية سليمة في تسعير منتجاتها أو في مجال الإنفاق الإستثماري وبصفة عامة في المشكلات التي تتعلق بالاختيار بين عدد من البدائل.

3. عناصر التكلفة

يمكن تصنيف عناصر التكلفة إلى عدة تصنيفات مثلاً يمكن تصنيفها حسب الوظيفة إلى تكاليف صناعية وتكاليف غير صناعية والتي تشمل التكاليف البيعية والإدارية وغيرها ويمكن تصنيفها إلى نوعين: التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة أو إلى: التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة ومن أهم تصنيفات عناصر التكلفة تلك التي تصنف عناصر التكلفة الصناعية إلى ثلاثة عناصر وهي المواد المباشرة والأجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة كما يلي:

- المواد المباشرة Direct materials.
- الأجور المباشرة Direct labor.
- التكاليف الصناعية غير المباشرة (الأعباء الإضافية) Manufacturing overhead.

ويساعد هذا التصنيف في سهولة تتبع التكاليف وحصريها عند قياس تكلفة شيء معين وأيضاً سهولة الرقابة على عناصر التكاليف وقياس الانحرافات كما سيرد معنا لاحقاً.

المواد المباشرة

والمواد هي العنصر المادي الملموس من المواد الخام التي يسهل تتبع تكلفتها أو قياسها بطريقة إقتصادية على وحدات المنتجات مثل: الأخشاب والقماش والإسفننج في صناعة الأثاث والحديد في صناعة السيارات والورق والحبر في صناعة الكتب. فجميع هذه المواد يسهل تتبع تكلفتها على وحدات المنتجات النهائية أو يمكن تحديد الكمية التي تم إستخدامها منها، وبالتالي يمكن تحديد تكاليفها المرتبطة بوحدات المنتج. وهناك من المواد التي يصعب تتبعها لوحدة الإنتاج أو يكون تتبعها غير مجدي إقتصادياً وذلك بسبب إنخفاض قيمتها المادية مثل المسامير والغراء والبراغي مثلاً في صناعة الأثاث وهذه تعتبر مواد غير مباشرة.

الأجور المباشرة

هي أجور العمال الذين يعملون بصورة مباشرة على الإنتاج مثل: أجور العمال الذين يقومون بتشغيل آلات التفصيل والتقطيع والتشطيب في صناعة الأثاث، وأجور العمال الذين يشرفون على آلات صب البلاستيك. أما أجور العمال الذين لا يعملون بصورة مباشرة على إنتاج المنتجات مثل أجور المهندسين والمشرفين فتعتبر أجوراً غير مباشرة. وللسبب نفسه تعتبر أجور عمال الصيانة والنظافة والحراسة وأجور مدير إدارة الإنتاج أجوراً غير مباشرة، لأنها لا تصرف مباشرة على إنتاج وحدات منتج معين ولكن تخص عدة منتجات.

التكاليف الصناعية غير المباشرة (الأعباء الصناعية الإضافية)

وهذه تشمل كل عناصر التكاليف الصناعية فيما عدا المواد المباشرة والأجور المباشرة، وتضم العديد من العناصر التي تختلف في طبيعتها وأهميتها وسلوكها تجاه تغيرات حجم النشاط، وتتضمن هذه التكاليف ثلاثة عناصر وهي:

أولاً: المواد غير المباشرة

وتشمل هذه المجموعة المواد التي لا يمكن تتبعها أو يصعب تتبعها لوحدة الإنتاج مثل: مواد الصيانة وقطع الغيار والوقود والمواد المباشرة ضئيلة القيمة التي لا تبرر إعتبارها مواداً مباشرة.

ثانياً: الأجور غير المباشرة

وتشمل أجور العمال الذين لا يعملون بصورة مباشرة على الوحدات المنتجة مثل: أجور المشرفين والمهندسين وأجور عمال المناولة وأجور عمال الصيانة والحراسة وغيرها.

ثالثاً: التكاليف الأخرى

وتشمل التكاليف الصناعية التي تتحملها المنشأة في سبيل القيام بمهمتها الصناعية ولم تدرج ضمن المجموعتين السابقتين مثل الصيانة للآلات والكهرباء والمياه والإستهلاكات والهاتف والضرائب والرسوم والإيجارات، وتكاليف نقل عمال إدارة الإنتاج وعلاجهم وإيجار مبنى المصنع.

وبالتالي يمكن تلخيص عناصر التكلفة كما يلي:

1. مواد مباشرة (DM) Direct Material .
2. الأجرور المباشرة (DL) Direct Labor .
3. تكاليف صناعية غير مباشرة (ت.ص.إضافية) (OH) Manufacturing Overhead .

وتقسم إلى:

- مواد غير مباشرة Indirect Material .
- أجرور غير مباشرة Indirect Labor .
- أخرى Others .

4. مصطلحات لعناصر التكلفة

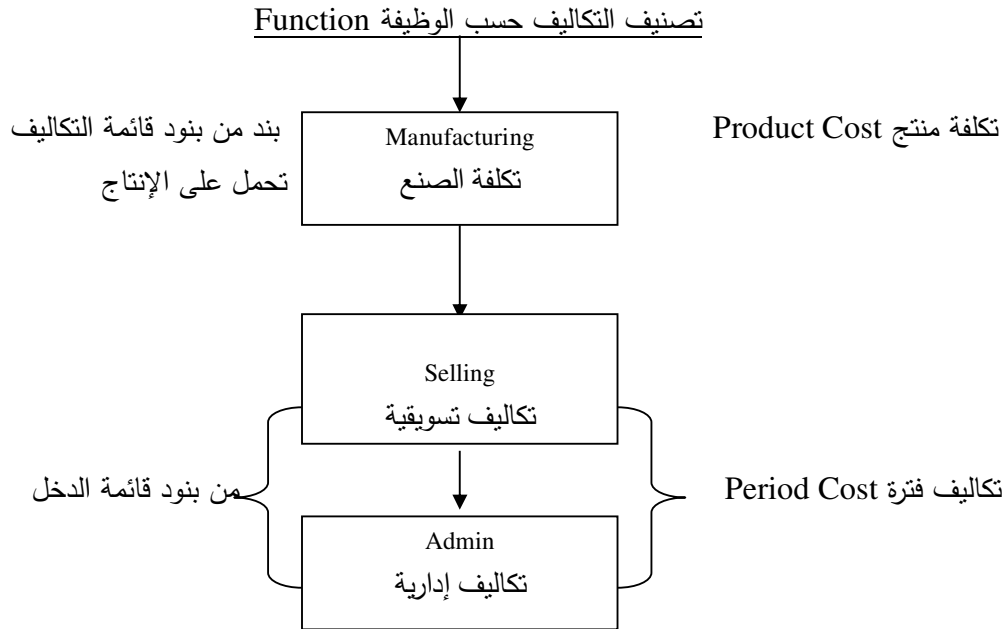
مع تطور محاسبة التكاليف أصبح لهذا العلم لغة خاصة يستخدمها محاسبو التكاليف وبالتالي هناك مجموعة من المصطلحات التي لا بد من التعرف إليها. ومن ضمن المصطلحات المستخدمة في المنشآت الصناعية مصطلح التكلفة الأولية Prime cost للدلالة على مجموع تكلفة المواد المباشرة والأجرور المباشرة، وكذلك تكلفة التحويل Conversion cost وتستخدم للتعبير عن مجموع تكلفة الأجرور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة. ويطلق مصطلح تكلفة الصنع Manufacturing cost على كل من تكاليف المواد المباشرة والأجرور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة. ويمكن تلخيص مصطلحات التكاليف الخاصة بعناصر التكلفة من مواد وأجرور وتكاليف غير مباشرة كما يلي:

تكلفة الصنع Manufacturing Cost وهي عبارة عن مجموع تكاليف
= المواد المباشرة + الأجرور المباشرة + تكاليف صناعية غير مباشرة (ت.ص.إضافية)

التكاليف الأولية Prime cost وهي عبارة عن مجموع تكاليف
= الأجرور المباشرة + مواد مباشرة

تكلفة التحويل أو التشكيل Conversion Cost وهي عبارة عن مجموع تكاليف
= أجرور مباشرة + تكاليف صناعية غير مباشرة (ت.ص.إضافية)

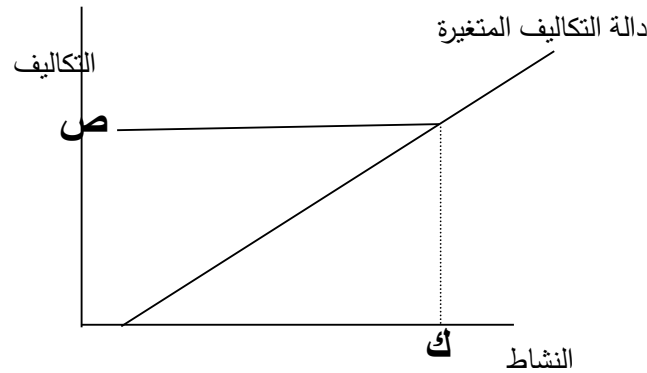
وفي المنشأة يوجد أيضاً عناصر تكلفة أو مصاريف أخرى غير صناعية وتكون ضمن إجراءات المحاسبة المالية وليس محاسبة التكاليف ويطلق عليها تكاليف فترة لذا يمكن تصنيف أو تلخيص عناصر التكاليف أو المصاريف في المنشأة الصناعية حسب الوظيفة كما يلي:



وأيضاً يمكن أن تصنف عناصر التكاليف إلى تكاليف متغيرة أي ترتبط بسلوك وحدات الإنتاج مثل المواد المباشرة وهي تكون متغيرة على مستوى الإنتاج وثابتة على مستوى وحدة الإنتاج وتكاليف أخرى هي التكاليف الثابتة وهي التي لا ترتبط بوحدات الإنتاج مثل الإستهلاكات والإيجارات ومصاريف التأمين وغيرها وتكون هذه التكاليف ثابتة على مستوى وحدات الإنتاج ومتغيرة بالتناقص على مستوى وحدة المنتج فكلما زاد عدد الوحدات المنتجة كلما قل نصيب وحدة الإنتاج من التكاليف الثابتة. ومن التكاليف أيضاً التي تخط في داخلها نوعين من التكلفة: التكلفة الثابتة والتكلفة المتغيرة أي التكاليف المختلطة Mixed Cost، أو ما يسمى بالتكلفة شبه الثابتة أو شبه المتغيرة. وتالياً نوع من التفصيل عن التكاليف المتغيرة والثابتة والمختلطة.

التكاليف المتغيرة (Variable Costs):

تعرف التكاليف المتغيرة بأنها التكاليف التي يتغير مجموعها طردياً مع التغير في حجم النشاط وبنفس النسبة، بمعنى أنه إذا زاد حجم النشاط بنسبة 20% مثلاً يزداد مجموع التكاليف المتغيرة بنسبة 20%، فمثلاً إذا كان إنتاج سيارة يتطلب 5 إطارات، فإذا افترضنا أن سعر الإطار الواحد 20 دينار تكون تكلفة الإطارات التي يجب تحميلها على تكاليف السيارة 100 دينار وإذا تم إنتاج 5 سيارات تكون تكلفة الإطارات 500 دينار، وهذا بدوره يعني أن التكلفة المتغيرة للوحدة تبقى ثابتة، فكل سيارة في مثالنا تحتاج إلى 100 ديناراً تكلفة إطارات، وأن عدد السيارات هو مقياس النشاط لذلك عند إنتاج 200 سيارة تكون تكلفة الإطارات $(100 \times 200) = 20000$ دينار ويمكن تمثيل دالة التكاليف المتغيرة كما في الشكل (1).

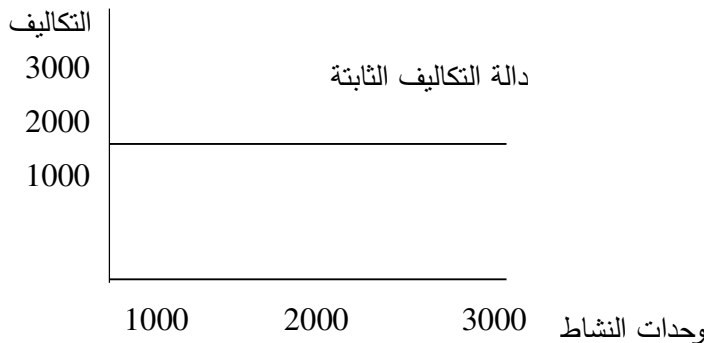


الشكل (1) دالة التكاليف المتغيرة

لقد بدأت هذه الدالة عند عدم وجود نشاط من نقطة الصفر وعندما ازدادت وحدات النشاط إلى (ك) ازدادت التكاليف بصورة طردية إلى (ص)، مما جعل الدالة خطاً مستقيماً وهذا الخط يعرف بدالة التكاليف، ويشير ميل دالة التكاليف إلى التكلفة المتغيرة للوحدة ونظراً لأن الدالة خط مستقيم فإن التكلفة المتغيرة لوحدة النشاط ثابتة. مثلاً في المنشآت الصناعية نجد أن المواد المباشرة والأجور المباشرة وبعض التكاليف الصناعية غير المباشرة وبعض المصروفات التسويقية هي تكاليف متغيرة.

التكاليف الثابتة (Fixed Costs):

تعرف التكاليف الثابتة على أنها التكاليف التي لا يتغير مجموعها مع التغير في حجم النشاط وذلك ضمن مدى معين يسمى المدى الملائم Relevant Range، وعليه فإذا زاد حجم النشاط أو نقص تبقى هذه التكاليف على حالتها ويتم تمثيل دالة هذه التكاليف بيانياً كما في الشكل (2).



الشكل (2) الرسم البياني لدالة التكاليف الثابتة

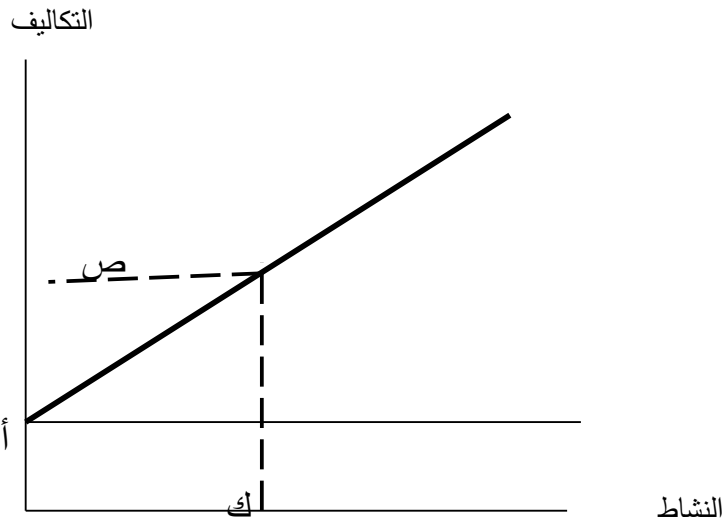
من الرسم البياني نجد أن التكاليف الثابتة ستبقى 2000 دينار إذا كان عدد وحدات النشاط 1000 وحدة أو 2000 وحدة، أو حتى 3000 وحدة وهذا يعني أن متوسط التكلفة الثابتة للوحدة عند إنتاج 1000 وحدة هي 2 (2000 ÷ 1000 وحدة) وعند إنتاج 2000 وحدة تكون التكلفة الثابتة للوحدة هي 1 د، و بالتالي نجد أن هناك علاقة عكسية بين

هذه التكاليف ونصيب وحدات الإنتاج منها، ومن أمثلة التكاليف الثابتة الإستهلاك الإيجار والرواتب الإدارية، والضرائب والرسوم السنوية الثابتة وغيرها.

التكاليف المختلطة (Mixed Costs):

هذه التكاليف كما ذكرنا تحمل صفات من التكاليف المتغيرة وصفات من التكاليف الثابتة، فمثلاً نجد أن تكلفة الكهرباء يمكن تقسيمها إلى كهرباء مستخدمة في تشغيل الآلات وهي تكلفة متغيرة تعتمد على ساعات التشغيل أو عدد وحدات الإنتاج أما النوع الثاني فهو رسوم على فاتورة الكهرباء وهذه لا ترتبط تكلفتها بالإنتاج وبالتالي تكون قيمها ثابتة عبر الزمن.

ويمكن تمثيل دالة التكاليف المختلطة بيانياً كما في الشكل (3). وفي هذا الشكل فإن إجمالي التكاليف عند نقطة الصفر تساوي (أ) وهذا المبلغ يساوي قيمة التكاليف الثابتة ولكن عند زيادة حجم النشاط إلى مستوى (ك) تصبح عنده إجمالي التكاليف (ص) عندها تكون التكاليف المتغيرة هي (ص - أ) وأن التكاليف الثابتة هي (أ).



شكل (3): دالة التكاليف شبه المتغيرة

ولخدمة أغراض القرارات الإدارية يجب فصل هذه التكاليف إلى شقيها وهما التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة، ويتم ذلك باستخدام عدة طرق مثل طريقة الحد الأعلى والأدنى وتوضيحها كما يلي:

طريقة أعلى نشاط وأدناه High - Low Method

تقوم هذه الطريقة بفصل التكاليف شبه المتغيرة إلى متغيرة وثابتة باستخدام مشاهدتين من البيانات أحدهما تُعرف بنقطة النشاط المرتفعة والثانية تُعرف بنقطة النشاط المنخفضة. وبعد تحديد أعلى مستوى نشاط وأدناه يتم تحديد التكاليف المناظرة لهذه المستويات. ولتقدير التكاليف باستخدام هذه الدالة فإنه يجب معرفة ميلها وتقاطعها لأن الميل يمثل التكلفة المتغيرة للوحدة وأن التقاطع يمثل التكاليف الثابتة.

المحاسبة المالية والتكاليف

وبطبيعة الحال يجب تبرير وجود علاقة نظرية بين وحدات النشاط والتكاليف لأنه بدون وجود هذه العلاقة تكون النتائج غير مفيدة ولبيان طريقة حساب ميل وتقاطع خط الدالة سيتم الإعتماد على البيانات التالية:

مثال (1)

الآتي بيانات عن ساعات العمل المباشرة وتكاليف الصيانة التي توفرت من سجلات إحدى الشركات كما في الجدول (2):

جدول (2) ساعات العمل وتكاليف الصيانة

الحالة	ساعات العمل	تكاليف الصيانة
	116	684
	153	723
	140	873
	120	687
	180	876
	150	750
المجموع	859	4593

المطلوب:

تحديد ميل وتقاطع دالة تكاليف الصيانة.

حل مثال (1)

في المثال أعلاه ساعات العمل هي مقياس النشاط وهي العامل المستقل وتكاليف الصيانة هي العامل التابع، ومن البيانات يكون أعلى مستوى نشاط 180 ساعة وأقل مستوى للنشاط 116 ساعة، وأن التكاليف المناظرة لهذين المستويين هي 876 ديناراً، و684 ديناراً على التوالي، وبعد تحديد هذه البيانات يتم حساب ميل دالة التكاليف كالتالي:

$$\text{الميل (ب)} = \frac{\text{التغير في التكاليف}}{\text{التغير في النشاط}} = \frac{684 - 876}{116 - 180} = 3 \text{ دنانير}$$

وهذا يعني أن التكلفة المتغيرة تساوي 3 دنانير لكل ساعة عمل. ولتحديد التكاليف الثابتة يتم التعويض في معادلة دالة التكاليف عند النقطة المنخفضة أو المرتفعة فعند النقطة المنخفضة مثلاً قيمة (ص) وهي إجمالي التكاليف معروفة وأن قيمة (ب) وهي الميل المحسوب بالمعادلة السابقة معروفة أيضاً وعندما تضرب قيمة (ب) في عدد وحدات النشاط وهي (س) مثلاً ينتج لدينا إجمالي التكاليف المتغيرة، وبالتالي فإن المجهول الوحيد هو (أ) (التكاليف الثابتة) وتعويض القيم الخاصة بها عند النقطة المنخفضة تكون قيمة (أ) تساوي:

$$684 = 3 \times 116 + \text{أ} \quad \text{أ} = 336 \text{ ديناراً}$$

المحاسبة المالية والتكاليف

وبعد تحديد التكاليف الثابتة والمتغيرة للوحدة تكون دالة التكاليف كالتالي:

$$\text{ص} = 336 + 3 \text{ س}$$

وتستخدم هذه المعادلة أيضاً للتنبؤ بالتكاليف فمثلاً إذا افترضنا أن مستوى النشاط المتوقع خلال الفترة المقبلة هو 150 ساعة عمل، فإن تكاليف الصيانة المتوقعة ستكون كالتالي:

$$\text{تكاليف الصيانة} = 336 + 150 \times 3 \text{ دنانير} = 786 \text{ ديناراً.}$$

تمتاز هذه الطريقة بسهولتها وبساطتها وأنها تعتمد على مشاهدتين بدلاً من مشاهدة واحدة كما في حالة طريقة تحليل الحسابات والتي تقوم بتحليل شخصي من قبل المحاسب للتكاليف المتغيرة والثابتة لحساب تكاليفي معين، ومن عيوبها أنها تهمل البيانات الأخرى المتوفرة لدى المنشأة، ففي مثالنا كان لدينا (6) مشاهدات تم استخدام مشاهدتين منها فقط، وكذلك قد لا تشكل النقطتان العالية والمنخفضة مستويات نشاط عادية. فالمستوى العالي أو المستوى المنخفض قد يمثل ظاهرة غير طبيعية.

قائمة التكاليف

قائمة التكاليف هي الأداة التي يتم من خلالها توصيل ما توفره محاسبة التكاليف من معلومات إلى الإدارة لكي تساعدها على القيام بوظائفها. والفرق بين قوائم التكاليف والقوائم المالية مايلي:

- 1- قوائم التكاليف تحتوي على معلومات تفصيلية بينما القوائم المالية تحتوي على معلومات إجمالية.
- 2- قوائم التكاليف تعد أساساً لخدمة الإدارة وبالتالي معلومات قوائم التكاليف لا يتم نشرها بينما يتم نشر معلومات القوائم المالية.

وفيما يلي نموذج لقائمة تكاليف يحدّد من خلالها تكلفة الصنع وتكلفة الإنتاج التام وتسمى قائمة تكلفة البضاعة التامة الصنع Cost of goods manufactured كما هو موضح في شكل رقم (4) التالي:

مواد خام أول المدة	×
زائد: مشتريات مواد خام	×
تكلفة المواد الخام المتاحة للإستخدام	(×)
ناقص: مواد خام آخر المدة	(×)
مواد مباشرة مستخدمة في الإنتاج	×
أجور مباشرة	×
التكاليف الصناعية غير المباشرة:	
مواد غير مباشرة	×
أجور غير مباشرة	×
إيجار	×

إستهلاك	×
قوى محرك	×
تكاليف نقل ومناولة	×
إجمالي التكاليف الصناعية غير المباشرة	×
التكاليف الصناعية للفترة الجارية	×
زائد: رصيد إنتاج تحت التشغيل أول المدة	×
ناقص: رصيد إنتاج تحت التشغيل آخر المدة	(×)
تكلفة البضاعة التامة الصنع خلال الفترة الجارية	×

شكل (4): قائمة تكلفة البضاعة التامة الصنع

بعد أن يتم إعداد قائمة تكلفة البضاعة التامة الصنع يتم إعداد قائمة تكلفة البضاعة المباعة وذلك لتسهيل إعداد قائمة الدخل كما سيوضح تالياً.

تكلفة البضاعة المباعة (Cost of Goods Sold):

تحدد تكلفة البضاعة المباعة في المنشآت الصناعية بإضافة تكلفة الإنتاج التام الصنع أول المدة على تكلفة الإنتاج التام الظاهر في نهاية القائمة السابقة لنصل إلى تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ثم بعد ذلك يطرح منها تكلفة الإنتاج التام الصنع آخر المدة. ويمكن بيانها في الشكل رقم (5) التالي:

تكلفة البضاعة التامة الصنع خلال الفترة الجارية	×
زائد: التكاليف الصناعية لمخزون الإنتاج التام أول الفترة	×
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	(×)
ناقص: التكاليف الصناعية لمخزون الإنتاج التام آخر الفترة	(×)
تكلفة البضاعة المباعة	×

شكل (5): قائمة تكلفة البضاعة المباعة

وبعد ذلك يمكن إعداد قائمة الدخل حيث أصبحت تكلفة البضاعة المباعة جاهزة من القائمة السابقة.

المحاسبة المالية والتكاليف

قائمة الدخل (Income Statement)

وبعد إعداد قائمة تكلفة البضاعة المباعة يتم إعداد قائمة الدخل. في الشكل (6) نلاحظ نموذج قائمة الدخل في منشأة صناعية.

المبيعات	×	
يطرح تكلفة البضاعة المباعة:	×	
مجمل الربح		×
ناقص: المصروفات التشغيلية:		
مصروفات تسويقية	×	
مصروفات إدارية	×	
إجمالي المصروفات التشغيلية		×
صافي الربح التشغيلي		×

شكل (6): قائمة الدخل لمنشأة صناعية

مثال (2)

تم الحصول على المعلومات التالية من سجلات شركة (الازدهار) للسنة المنتهية في 2012/1/31:
علماً أنه لا يوجد مخزون تحت التشغيل سواء في أول المدة، أو آخر المدة.

15.000 دينار	الزيادة في مخزون المواد المباشرة
35.000 دينار	النقص في المخزون التام الصنع
430.000 دينار	مشتريات مواد خام
200.000 دينار	أجور مباشرة
300.000 دينار	تكاليف صناعية غير مباشرة
45.000 دينار	مصاريف نقل مبيعات

المطلوب: ما هي تكلفة البضاعة المباعة.

430000 دينار	مشتريات مواد خام
(15000) دينار	يطرح: (الزيادة في مخزون المواد الخام)
415000 دينار	المواد الخام المستخدمة في الإنتاج
200000 دينار	يضاف: الأجر المباشرة
300000 دينار	يضاف: تكاليف صناعية غير مباشرة
915000 دينار	تكلفة البضاعة المصنعة
35000 دينار	النقص في المخزون التام الصنع
950000 دينار	تكلفة البضاعة المباعة

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (اختيار من متعدد):

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. أحد عناصر التكاليف التالية لايعتبر جزء من تكلفة المنتج (المخزون):

- أ- المواد الخام.
ب- العمل المباشر.
ج- تكاليف صناعية غير مباشرة.
د- مصاريف إدارية وبيعية.

2. يشير مصطلح "التكاليف الأولية" في محاسبة التكاليف إلى:

- أ- تكلفة المواد الخام.
ب- تكلفة العمل المباشر.
ج- تكاليف المواد المباشرة والعمل المباشر.
د- تكاليف التصنيع.

3. تقوم شركة صناعية بإنتاج أبواب الخشب وكانت تفاصيل تكاليف الأجور بالدينار كما يلي:

عمال تشغيل الآلات 40000، مشرف المصنع 15000، عمال تصميم الإنتاج 5000، عمال نظافة المصنع 500، عمولة البيع 500، كم تبلغ الأجور المباشرة خلال الفترة؟

- أ- 40000 دينار
ب- 45000 دينار
ج- 55000 دينار
د- 65000 دينار

4. تكاليف التحويل أو التشكيل في محاسبة التكاليف تعني:

- أ- تكلفة المواد + الأجور + التكاليف الصناعية غير المباشرة.
ب- تكلفة المواد + التكاليف الصناعية غير المباشرة.
ج- تكلفة الأجور + التكاليف الصناعية غير المباشرة.
د- تكلفة الأجور + التكاليف غير المباشرة الصناعية + التكاليف غير المباشرة التسويقية.

5. الآتي معلومات مستخرجة من سجلات إحدى الشركات الصناعية عن شهر 6-2012:

المخزون	6/ 1	6/30
مواد مباشرة	18000 دينار	15000 دينار
بضاعة تحت التشغيل	9000 دينار	6000 دينار
بضاعة تامة الصنع	27000 دينار	36000 دينار

والآتي بعض المعلومات الإضافية عن شهر 6:

مواد مباشرة مشتترة 42000 دينار، أجور مباشرة 30000 دينار، معدل الأجر المباشر بالساعة 7.5 دينار، معدل تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة 10 دينار لكل ساعة عمل مباشر.

في ضوء المعلومات السابقة فإن التكلفة الأولية هي:

- أ- 39000 دينار
ب- 45000 دينار
ج- 69000 دينار
د- 75000 دينار

6. فيما يلي المعلومات المتعلقة بشركة بيروت عن فترة عام 2012:

80000 دينار بضاعة تامة الصنع أول المدة 2012/1/1

67000 بضاعة تامة الصنع آخر المدة 2012/12/31

270000 تكلفة المبيعات

500000 إيراد المبيعات

145000 مصاريف تشغيلية

في ضوء المعلومات السابقة فإن تكلفة البضاعة المصنعة خلال عام 2012 هي:

- أ- 230000 دينار
ب- 257000 دينار
ج- 283000 دينار
د- 355000 دينار

7. فيما يلي المعلومات المتعلقة بشركة طرابلس عن فترة عام 2012:

80000 دينار بضاعة تامة الصنع أول المدة 2012/1/1

67000 بضاعة تامة الصنع آخر المدة 2012/12/31

270000 تكلفة المبيعات

500000 إيراد المبيعات

145000 مصاريف تشغيلية

في ضوء المعلومات السابقة فإن مجمل ربح سنة 2012 هو:

- أ- 230000 دينار
ب- 257000 دينار
ج- 283000 دينار
د- 355000 دينار

8. في منشأة صناعية متخصصة في تصنيع الأثاث الخشبي وبصفتك محاسب تكاليف في هذه المنشأة أي من

التكاليف التالية يجب تضمينها كجزء من التكاليف الصناعية الإضافية غير المباشرة في حالة إنتاج طاولات خشبية:

- أ- المبالغ المدفوعة للأشخاص الذين قاموا بتجميع الطاولات.
ب- العمولة المدفوعة لرجال البيع الذين قاموا ببيع الطاولات.
ج- تكلفة الغراء المستخدم في إنتاج الطاولات.
د- تكلفة الخشب المستخدم في إنتاج الطاولات.

9. البيانات التالية تتعلق بإحدى المنشآت الصناعية وتخص آخر سنتين:

السنة الأولى	السنة الثانية	
6000	11125	عدد وحدات النشاط
4200 دينار	6250 دينار	تكاليف الصيانة

إذا كانت الشركة تستخدم طريقة أعلى نشاط وأدناه في فصل التكاليف المختلطة إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، أي من العبارات التالية صحيحة:

- أ- التكلفة المتغيرة للوحدة هي 0.40 دينار
 ب- التكاليف الثابتة تبلغ 2050 دينار
 ج- التكاليف المتغيرة هي 2.5 دينار للوحدة
 د- التكاليف الثابتة تبلغ 2000 دينار

10. البيانات التالية تتعلق بإحدى المنشآت الصناعية وتخص آخر سنتين:

السنة الأولى	السنة الثانية	
6000	11125	عدد وحدات النشاط
4200 دينار	6250 دينار	تكاليف الصيانة

إذا كانت الشركة تستخدم طريقة أعلى نشاط وأدناه في فصل التكاليف المختلطة إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، أي من العبارات التالية صحيحة:

- أ- التكلفة المتغيرة للوحدة هي 0.70 دينار
 ب- التكاليف الثابتة تبلغ 2050 دينار
 ج- التكاليف المتغيرة هي 2.5 دينار للوحدة
 د- التكاليف الثابتة تبلغ 1800 دينار

11. في شهر شباط كانت تكلفة أجور العمال تساوي 60% من تكلفة التحويل. إذا كانت المصاريف الصناعية غير

المباشرة للشهر 78000 دينار وتكلفة المواد المباشرة 22000 دينار. إن تكلفة أجور العمال هي:

- أ- 117000 دينار
 ب- 46800 دينار
 ج- 217000 دينار
 د- 60000 دينار

12. في شهر شباط كانت تكلفة أجور العمال تساوي 60% من تكلفة التحويل. إذا كانت المصاريف الصناعية غير

المباشرة للشهر 78000 دينار وتكلفة المواد المباشرة 22000 دينار. إن تكلفة الصنع هي:

- أ- 117000 دينار
 ب- 46800 دينار
 ج- 217000 دينار
 د- 60000 دينار

13. أمكنك جمع البيانات الآتية عن عناصر التكاليف خلال شهر يناير 2011 وذلك لإحدى المنشآت الصناعية:

أولاً: التكاليف الصناعية

مواد مباشرة 230000 دينار

أجور مباشرة 120000 دينار

مصاريف مباشرة أخرى 50000 دينار

تكاليف غير مباشرة متغيرة 90000 دينار

تكاليف غير مباشرة ثابتة 30000 دينار

ثانياً: التكاليف التسويقية

تكاليف تسويقية متغيرة 25000 دينار

تكاليف تسويقية ثابتة 10000 دينار

ثالثاً: التكاليف الإدارية 20000 دينار

فإن تكلفة الصنع أو الإنتاج تساوي:

ب- 520000 دينار

أ- 400000 دينار

د- 535000 دينار

ج- 490000 دينار

14. أمكنك جمع البيانات الآتية عن عناصر التكاليف خلال شهر يناير 2011 وذلك لإحدى المنشآت الصناعية:

أولاً: التكاليف الصناعية

مواد مباشرة 230000 دينار

أجور مباشرة 120000 دينار

مصاريف مباشرة أخرى 50000 دينار

تكاليف غير مباشرة متغيرة 90000 دينار

تكاليف غير مباشرة ثابتة 30000 دينار

ثانياً: التكاليف التسويقية

تكاليف تسويقية متغيرة 25000 دينار

تكاليف تسويقية ثابتة 10000 دينار

ثالثاً: التكاليف الإدارية 20000 دينار

فإن تكلفة الفترة (التكاليف الدورية) تساوي:

ب- 35000 دينار

أ- 40000 دينار

د- 575000 دينار

ج- 55000 دينار

استخدم المعلومات التالية للإجابة على الأسئلة من (15-16):

فيما يلي المعلومات المتعلقة بشركة أب ج:

50000 دينار بضاعة تامة الصنع أول المدة

30000 دينار بضاعة تامة الصنع آخر المدة

270000 تكلفة البضاعة المصنعة

500000 إيراد المبيعات

145000 مصاريف تشغيلية

15. إن تكلفة المبيعات خلال الفترة هي:

ب- 290000 دينار

أ- 230000 دينار

د- 355000 دينار

ج- 283000 دينار

16. إن صافي ربح الشركة خلال الفترة يساوي:

ب- 210000 دينار

أ- 65000 دينار

د- 355000 دينار

ج- 283000 دينار

الإجابة الصحيحة للتمرين الأول:

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
د	أ	ج	أ	ب	د	ج	ب	ج	د
				16	15	14	13	12	11
				أ	ب	ج	ب	ج	أ

التمرين الثاني:

المعلومات التالية تخص العمليات التصنيعية لشركة العروبة:

2012/3/31	2012/3/1	المخزون
30.000 دينار	72.000 دينار	مواد مباشرة
12.000 دينار	18.000 دينار	بضاعة تحت التشغيل
72.000 دينار	54.000 دينار	بضاعة تامة الصنع

المحاسبة المالية والتكاليف

معلومات إضافية:

مواد مباشرة مشتراة	48.000 دينار
أجور مباشرة	60.000 دينار
معدل أجر ساعة العمل المباشرة	7.5 دينار
معدل تحمل ساعة العمل المباشرة من المصاريف الصناعية غير المباشرة	10 دينار

المطلوب:

1. ما هي التكلفة الأولية لشهر آذار / 2012.
2. ما هي تكلفة البضاعة المصنعة لشهر آذار / 2012.

التمرين الثالث:

فيما يلي بيانات مقدمة إليك من سجلات إحدى الشركات الصناعية عن الفترة المالية من 2003/1/1 وحتى 2003/4/30:

5500 دينار مواد مباشرة أول المدة	800 دينار صيانة آلات المصنع
14500 دينار مواد مباشرة مشتراة خلال المدة	200 دينار مصاريف نقل المبيعات
3000 دينار مواد مباشرة متبقية آخر المدة	800 دينار عمولة وكلاء البيع
4000 دينار أجور مباشرة	1000 دينار دعاية وإعلان
2500 دينار خدمات صناعية مباشرة	500 دينار صيانة سيارات البيع
1200 دينار أجور غير مباشرة	5000 دينار مصاريف إدارية وتمويلية
1500 دينار إيجار المصنع	4200 دينار البضاعة تحت التشغيل أول المدة
2700 دينار البضاعة تحت التشغيل آخر المدة	3500 دينار البضاعة تامة الصنع أول المدة
3000 دينار البضاعة تامة الصنع آخر المدة	

المطلوب:

إيجاد القيم التالية:

1. تكلفة المواد المباشرة المستخدمة في الإنتاج خلال المدة.
2. مجموع التكاليف المباشرة الصناعية خلال المدة.
3. مجموع التكاليف الصناعية غير المباشرة خلال المدة .
4. مجموع التكاليف البيعية خلال المدة.

التمرين الرابع:

فيما يلي بعض البيانات المقدمة من شركة الشرق الصناعية عن السنة المنتهية في 2011/12/31:

بيانات المخزون:	في 2011/1/1	في 2011/12/31
تكلفة مخزون المواد المباشرة	30000 دينار	20000 دينار
تكلفة الإنتاج تحت التشغيل	15000 دينار	25000 دينار
تكلفة الإنتاج التام	40000 دينار	50000 دينار

عناصر تكاليف الفترة:

عناصر تكاليف الفترة:	الأجور المباشرة	في 2011/12/31
مشتريات المواد المباشرة	90000 دينار	80000 دينار
مواد غير مباشرة مستخدمة	18000 دينار	5000 دينار
إهلاك آلات المصنع	70000 دينار	35000 دينار
تكاليف تسويقية متنوعة	15000 دينار	20000 دينار
أجور غير مباشرة	47000 دينار (منها 33000 دينار تخص المصنع، 9000 دينار تخص معارض البيع والباقي تخص الإدارة العامة).	

إيجار 60000 دينار (يوزع بين إدارة الإنتاج وإدارة المبيعات والإدارة العامة بنسبة 50%، 30%، 20% على التوالي).
إيراد المبيعات 490000 دينار

المطلوب:

- إعداد قائمة التكاليف الصناعية للإنتاج التام عن السنة المنتهية في 2011/12/31.
- إعداد قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2011/12/31.

التمرين الخامس:

فيما يلي بيانات التكاليف والإنتاج لأحد المصانع:

الشهر	حجم الإنتاج بالوحدات	التكلفة بالدينار
كانون ثاني	10000	15000
شباط	12000	17000
آذار	11000	16000
نيسان	13000	18000

المطلوب: تحليل التكلفة المتغيرة عن التكلفة الثابتة بطريقة الحد الأدنى والأعلى.

محور محاسبة التكاليف

الفصل السابع: التسعير ومداخل تحميل التكلفة الكلية والمتغيرة

المحتويات

الصفحة	
199	أهداف الفصل التعليمية
200	مقدمة
200	التسعير وعوامل السوق والتكلفة
200	التسعير
200	الأسعار المستهدفة
201	أثر التغير في السعر على كميات البيع
	قرارت التسعير والتكلفة
204	مدخل التكلفة الكلية
206	مزايا وعيوب التكلفة الكلية
207	مدخل التكلفة المتغيرة
207	التكاليف المتغيرة (الحدية)
208	مفهوم هامش المساهمة
213	مزايا وعيوب مدخل التكلفة المتغيرة
215	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمر التالية:

- توضيح أهمية إحتساب التكلفة لخدمة قرارات التسعير.
- تحديد تكلفة الإنتاج والمنتج باستخدام مداخل تحميل التكلفة الكلية والمتغيرة.
- التمييز بين المدخل الكلي والمدخل المتغير من حيث الأثر على إحتساب الدخل.
- شرح مفهوم مساهمة الربح ودوره في خدمة الإدارة في إتخاذ القرارات.

1. مقدمة

إن وجود مهارات مختلفة لدى محاسب التكاليف في قياس التكلفة وبتطرق علمية مختلفة يتيح مرونة أعلى لدى الإدارة في مجال إتخاذ القرارات وبالأخص قرارات التسعير. وبالتأكيد فإن عملية تسعير المنتجات والخدمات لا ترتبط فقط بالكلف الداخلية للإنتاج وبالتالي هناك العوامل الأخرى الخارجة عن سيطرة الإدارة مثل المنافسة في السوق أو التدخل الحكومي في أسعار بعض السلع والخدمات وهي عوامل هامة مؤثرة في عمليات التسعير. في هذا الفصل الدراسي نستعرض بعض العوامل المؤثرة في قضايا تسعير السلع والخدمات وأهمية إحتساب كلف الإنتاج بما يفيد في قضايا التسعير. إن من أهم العناصر المؤثرة في تسعير السلع والخدمات عنصر التكلفة للمنتج أو السلعة المقدمة وبالتالي فإن هذه الوحدة تستعرض أيضاً إحتساب كلف الإنتاج وفق مدخلين أو أسلوبيين هامين، المدخل المتغير والمدخل الكلي وتبرز أهمية إحتساب الكلف بالمدخل المتغير بشكل أوسع في الفصول الدراسية اللاحقة مثل فصل استخدام المعلومات المحاسبية في مجالات إتخاذ القرارات الإدارية.

2. التسعير وعوامل السوق والتكلفة

1. 2 التسعير

تعتبر عمليات التسعير للسلع والخدمات المقدمة من المؤسسات والشركات من أهم القرارات وأكثرها تكراراً أمام مديري هذه الشركات وعندما تتوفر المعلومة المناسبة للمدير قبل إتخاذ قرار التسعير ستأتي النتيجة إيجابية على شركاتهم وعندما تتخذ قرارات التسعير بشكل إعتباطي أو بوجود معلومات غير كافية أو غير مناسبة هناك إحتمال لتحمل الشركة نتائج سلبية لمثل هذه القرارات أو على الأقل فقدان فرص مناسبة كانت متاحة وذات نتائج إيجابية. وبالتالي نخلص إلى أن قرارات التسعير تحتاج إلى معلومات تتوفر للمدير فتساعده في عملية إتخاذ القرار الأنسب.

ومن أهم المعلومات التي تخدم قرارات التسعير معلومات عن السوق ومعلومات عن تكلفة الإنتاج. ونركز في هذا الفصل الدراسي على أن النوع الثاني من المعلومات يكون مرناً ومتغير القيمة حسب نوع قرار التسعير المتاح أمام المدير، فقرار التسعير لمنتج أو خدمة في سوق إعتيادي يحتاج إلى معلومات تختلف عن قرار التسعير لمنتج أو خدمة ضمن عرض خاص أو في سوق إضافي مثل قيام بعض الشركات بفتح أسواق إضافية لها في دول ذات دخل إقتصادي منخفض وتعرض منتجاتها في هذه الدول بأسعار مخفضة. نتناول في الجزء التالي وباختصار العلاقة بين السعر وطبيعة السوق والمنافسين ثم نتطرق إلى دور التكاليف في خدمة قرارات التسعير من خلال مداخل مختلفة لاحتساب التكلفة.

1. 1. 2 الأسعار المستهدفة

تُعرّف الأسعار المستهدفة على أنها الأسعار التقديرية للسلع والخدمات والتي يتوقع الحصول عليها من العملاء نظير حصولهم على هذه السلع والخدمات. وحتى تكون هذه الأسعار مقبولة فإنها يجب أن تغطي تكاليف المنشأة وتسمح لها بتحقيق معدل ربح مناسب على رأسمالها المستثمر. ويجب أن تساير القيم المتوقعة التي يعطيها العملاء للسلع والخدمات لأنه إذا كانت هذه الأسعار مرتفعة فإنهم قد يضطرون إلى تغيير المنشأة واللجوء إلى المنافسين.

ولهذا يجب أن لا تكون الأسعار مرتفعة لضمان مصالح المنشأة وعملائها وأيضاً يجب أن لا تكون منخفضة حتى لا تؤدي بالمنشأة إلى عدم تحقيق أرباح أو إلى تحقيق خسائر.

فعند تحديد الأسعار يجب أخذ عدد من العوامل بعين الاعتبار. فمثلاً إذا كان السعر مرتفعاً فذلك يشجع الزبائن على التحول إلى المنافسين فتزداد حصتهم السوقية على حساب الحصة السوقية للمنشأة. وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع السعر قد يشجع أطرافاً جديدة على الدخول إلى الصناعة وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى نقص الحصة السوقية للمنشأة والإضرار بمصالحها.

وبالنتيجة فإن الأسعار يجب أن لا تكون منخفضة حتى لا تؤدي إلى تخفيض معدل العائد على رأس المال وأن لا تكون مرتفعة حتى تستطيع أن تتنافس في السوق، وقد توصلت الأبحاث إلى ضرورة أن تزداد الأسعار في المدى الطويل عن التكاليف الكلية، ففي المدى الطويل يمكن أن تتغير المنتجات أو طرق تصنيعها أو طرق التوزيع والتسويق الخاصة بها. ولكن في المدى القصير تركز المنشأة على إسترداد التكاليف الكلية وقد يصل الأمر فيها في بعض الحالات إلى التركيز على إسترداد التكلفة المتغيرة فقط. وكل ما يزيد عن التكاليف المتغيرة يعتبر هامش إضافي يساهم في تغطية جزء من التكاليف الثابتة وإذا تم تغطية هذه التكاليف بعدها تتحقق الأرباح. وعموماً نجد أنه على الرغم من وجود قدرة محدودة للإدارة على رقابة السعر عن طريق رقابة تنوع المنتجات والخدمات وجودتها والحملات الإعلانية فإن لديها قدرة أكبر على رقابة التكاليف. ولذلك نرى في الوقت الحالي تركيزاً على موضوع التكاليف المستهدفة والتي تقوم على ضرورة أن تساير التكاليف المستوى الذي يمكن الإدارة من تحقيق مستوى الأرباح المناسب وإشباع رغبات المستهلكين مع المحافظة على وجود الأسعار المنافسة.

2. 1. 2 أثر التغير في السعر على كميات البيع

على إدارة المنشأة أن تدرس ما يسمى بالمرونة السعرية لمنتجاتها أي مدى تأثر الكميات المباعة في السوق بالتغير في الأسعار، وبالتالي هناك منتجات ذات مرونة سعرية عالية ومنتجات أخرى ذات مرونة سعرية متدنية. لذا عند قيام الإقتصاديين بدراسة الأسعار فإنهم يبدأون بتحديد منحنى أو دالة الطلب وهذه الدالة تبين العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر. وقد يتم تحديد هذه الدالة على مستوى الصناعة أو على مستوى المنشأة. ويمكن تعريف هذا المنحنى على أنه يمثل العلاقة بين الكمية المباعة وسعر بيع الوحدة. ويستند على إفتراض أنه حتى تتمكن المنشأة من بيع وحدات إنتاج إضافية فإن عليها أن تقوم بتخفيض أسعارها. ويمكن التعبير عن دالة الطلب بإستخدام المعادلة التالية:

$$K = A - B \text{ س} \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

ك: الكمية المطلوبة.

أ: مبلغ ثابت ويمثل تأثير العوامل السوقية على الكمية.

ب: ميل الدالة وإشارتها سالبة.

س: السعر.

ولتقدير هذا المنحنى تقوم المنشأة بإجراء دراسة سوقية لتحديد الكمية المتوقع بيعها عند كل سعر مقترح، وتكون البيانات المتوفرة من هذه الدراسات كما في الجدول التالي وذلك على سبيل المثال:

المحاسبة المالية والتكاليف

جدول بيانات الطلب السنوي للمنتج (أ) (الوحدات والإيرادات بالآلاف)

السعر بالدينار	8	7.5	7	6.5	6
كمية الوحدات المطلوبة	50	60	80	100	150
قيمة الإيرادات بالدينار	400	450	560	650	900

من الجدول السابق نجد أنه إذا كان السعر 8 دنانير فإن الكمية المباعة 50 ألف وحدة وأن إيراداتها الإجمالية 400 ألف دينار، وإذا تم تخفيض السعر إلى 6 دنانير للوحدة ترتفع الكمية إلى 150 وحدة. بالتالي يمكن من هذه البيانات إحتساب ما يسمى بمرونة الطلب التي تستخدم لقياس أثر التغير في الأسعار على التغير في كمية الوحدات المطلوبة وبذلك بقسمة نسبة التغير في الكميات على نسبة التغير في الأسعار. وفي مثالنا السابق سنقوم باحتساب مرونة الطلب عند تغير السعر من 7، إلى 6.5 دينار كالتالي:

$$\text{مرونة الطلب (م)} = \frac{80/(80 - 100)}{7/(7 - 6.5)}$$

$$= - 3.5 \text{ مرة}$$

وهذا يعني مثلاً أن تخفيض الأسعار بنسبة 7.14% سيقابله تقريباً زيادة في الكميات المباعة بنسبة 25% (3.5 X 7.14%). فإذا كان السعر 7 وتم تخفيضه إلى 6.5 أي بنسبة 7.14% فإن الكمية المباعة تزداد من 80 وحدة إلى 100 وحدة أي بنسبة 25% تقريباً.

2. 1. 3 قرارات التسعير والتكلفة

إن قرارات التسعير لا يمكن أن ترتبط فقط بعوامل السوق بل أيضاً بتكلفة الإنتاج والتي تمثل عوامل داخلية والتكلفة التي سنأخذها بعين الإعتبار ستختلف باختلاف حالة إتخاذ القرار فهل نسر على أساس التكلفة الكلية للإنتاج أم على أساس التكلفة المتغيرة فمثلاً في بعض الأحيان قد تتلقى المنشأة طلبية خاصة وهذه تحتاج إلى تسعير خاص، ويُقصد بالطلبات الخاصة الطلبات التي يتقدم بها العملاء إلى المنشأة والتي يطلبون فيها شراء كميات من الإنتاج بمواصفات خاصة بهم و/أو بأسعار مغايرة لأسعار السوق. وفي هذه الحالة يعتبر القرار الإداري الذي يجب إتخاذه من القرارات قصيرة الأجل لأنه بعد تنفيذ الطلبية قد لا تلتزم المنشأة بتنفيذ طلبية أخرى بنفس الشروط وخاصة إذا شعرت بأن القرار كان في غير صالحها.

لإتخاذ هذا النوع من القرارات يجب الإعتماد على التحليل التفاضلي للتكاليف والإيرادات أي مقدار الزيادة في الإيراد وما يناظرها من زيادة في التكلفة. وعندما تكون الإيرادات التفاضلية للطلبية أكبر من التكاليف التفاضلية يتم قبول العرض لأنه يؤدي إلى تحقيق هامش مساهمة موجب يعمل على تغطية التكاليف الثابتة وزيادة أرباح المنشأة. وبالتالي فإن التكاليف لها دوراً أساسياً في إتخاذ هذه القرارات وتتوقف التكلفة التفاضلية على حالة الطاقة المتاحة، فإذا كان لدى المنشأة طاقة عاطلة عن العمل فإن التكلفة التفاضلية تكون هي التكلفة المتغيرة وأن الحد الأدنى للسعر الذي يمكن قبوله هو التكلفة المتغيرة لإنتاج وتسليم الوحدات التي يتكون منها الطلب. وهنا يتم إهمال التكاليف الصناعية الثابتة. أما إذا لم يتوافر لدى المنشأة طاقة عاطلة عندها يجب إضافة تكلفة الفرص المضاعة إلى التكلفة المتغيرة، ففي هذه الحالة عند قبول الطلب الخاص سوف تضحي المنشأة بإستخدامات أخرى متاحة

المحاسبة المالية والتكاليف

لديها مما يفقدها الأرباح التي تنتجها وهذه الأرباح تعرف بتكلفة الفرصة البديلة ولتوضيح هذا الأمر سيتم الإعتماد على البيانات الواردة في المثال التالي:

مثال (1)

الآتي بيانات عن تكاليف الإنتاج وتكاليف التسويق والتكاليف الإدارية والتي حدّدت لمنتج في إحدى الشركات الصناعية:

البيان	التكلفة المتغيرة (متغيرة فقط)	التكلفة الكلية (ثابتة ومتغيرة)
مواد مباشرة	8	8
أجور مباشرة	10	10
تكلفة صناعية غير مباشرة - متغيرة	5	5
تكلفة صناعية غير مباشرة - ثابتة	--	5
مصروفات تسويقية وإدارية متغيرة	2	2
مصروفات تسويقية وإدارية ثابتة	--	7.5
المجموع	25	37.5

من دراسة هذه البيانات نجد أن:

- 1- التكلفة الصناعية المتغيرة تبلغ 23 دينار للوحدة (لأننا نستثني المصاريف التسويقية والإدارية).
- 2- التكلفة الإجمالية المتغيرة تبلغ 25 دينار للوحدة.
- 3- التكلفة الصناعية الكلية تبلغ 28 دينار للوحدة (نستثني المصاريف التسويقية والإدارية).
- 4- التكلفة الإجمالية الكلية 37.5 دينار للوحدة.

وبالتالي فإن الفرق بين التكلفة المتغيرة والكلية يمثل التكاليف الثابتة. وعند دراسة التكاليف السابقة الواردة في الجدول من المهم معرفة أي منها سيفيد أو يلائم إتخاذ قرار تسعيري معين فمثلاً نرى وجود مصروفات تسويقية متغيرة وهذه المصروفات يجب دراسة إمكانية إستبعادها من مجموع التكاليف المتغيرة لتسعير عرض معين إذا لم تكن هذه المصروفات مرتبطة بالطلب الخاص.

على فرض أن وحدة هذا المنتج تباع في السوق المحلية بسعر 40 دينار. وأن هناك أمام الإدارة عرض خاص لأحد الزبائن وبسعر 30 دينار فقط، فهل نقبل هذا العرض مع العلم أنه لا توجد طاقة عاطلة عن العمل في الشركة ولا يمكن اللجوء إلى العمل الإضافي فالسؤال الآن هو هل توافق على العرض أم لا؟

حل مثال (1)

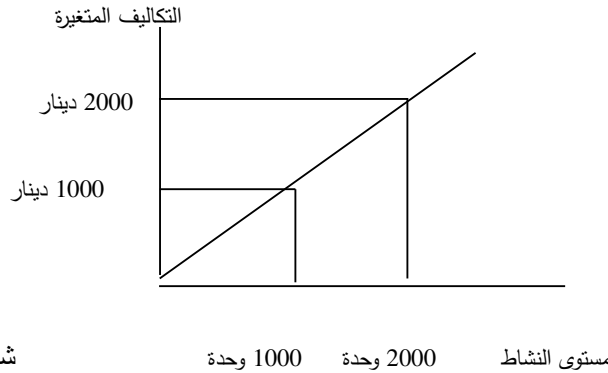
بدراسة الوضع الحالي نجد أن وحدة المنتج المباعة في السوق المحلية تحقق أرباح حيث أن السعر 40 دينار يفوق التكلفة الإجمالية للوحدة وهو 37.5 دينار . وبما أنه لا يوجد طاقة عاطلة لدى الشركة سوف ننصح الإدارة بعدم قبول العرض لأن قبول العرض سيفقد الشركة مبلغ 10 دنانير وهو فرق السعرين.

أما إذا كان لدى الشركة طاقة فائضة وغير مستغلة في الإنتاج فإن قبول العرض يحقق هامش مساهمة مقداره 5 دنانير (30-25) أي أن كل وحدة إضافية في الإنتاج ستكلف المنشأة تكلفة إضافية فقط 25 ديناراً وستحقق إيراد 30 ديناراً، إذن سوف نستفيد ربح إضافي 5 دنانير للوحدة.

3. مدخل التكلفة الكلية Absorption Costing Approach

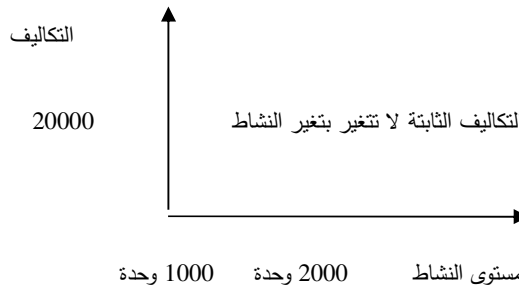
هذا المدخل في تحميل التكاليف يتطلب تحميل وحدات الإنتاج بجميع التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة، وفي الحقيقة قبل قيام المحاسب باحتساب التكلفة حسب هذا المدخل أو مدخل التكلفة المتغير الذي سنأتي على تفصيله لاحقاً لا بد أن يكون المحاسب قادراً على تصنيف التكاليف في المنشأة إلى نوعين تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة وقد تم تناول هذه التكاليف في الفصل السابق ونعرضها بشكل مختصر كما يلي:

أولاً: التكاليف المتغيرة: وهي التكاليف التي يتغير مجموعها طردياً مع التغير في حجم الإنتاج أو النشاط وأن نصيب وحدة الإنتاج منها ثابت. ويمكن تمثيلها بالشكل (1) التالي:



يلاحظ من الرسم البياني السابق أنه عند مستوى 1000 وحدة بلغت التكلفة المتغيرة 1000 دينار وعند ارتفاع مستوى النشاط إلى 2000 وحدة ارتفعت التكاليف إلى 2000 دينار، أي عندما تضاعف النشاط تضاعفت التكلفة المتغيرة، وفي حالة احتساب نصيب وحدة الإنتاج من التكلفة المتغيرة نجد أن القيمة ثابتة حيث تبلغ 1 دينار عند أي من المستويين.

ثانياً: التكاليف الثابتة: وهي التكاليف التي يبقى مجموعها ثابتاً بغض النظر عن التغير في حجم الإنتاج طالما بقيت تغيرات الإنتاج ضمن المدى الملائم للإنتاج ولذلك فإن نصيب الوحدة منها يتناسب عكسياً مع عدد وحدات النشاط. ويمكن تمثيلها بالشكل (2) التالي:



المحاسبة المالية والتكاليف

يلاحظ أيضاً من الرسم البياني السابق أنه عند مستوى 1000 وحدة بلغت التكلفة الثابتة 20000 دينار وعند إرتفاع مستوى النشاط إلى 2000 وحدة بقيت التكاليف الثابتة عند مستوى 20000 دينار أي عندما تضاعف النشاط لم تتغير التكلفة الثابتة، وفي حالة إحتساب نصيب وحدة الإنتاج من التكلفة الثابتة نجد أن القيمة متغيرة حيث أنها تتناقص كلما زاد حجم الإنتاج فعند مستوى النشاط الأول تبلغ الكلفة الثابتة للوحدة 20 دينار وعند مستوى النشاط الثاني انخفضت إلى 10 دنانير .

وبعد تصنيف التكاليف إلى تكاليف متغيرة وثابتة يتم قياس التكلفة للإنتاج بطريقتين أو مدخلين هما طريقة التكلفة المتغيرة وطريقة التكلفة الكلية. تقوم طريقة أو مدخل التكلفة المتغيرة بتحميل الإنتاج بالتكلفة الصناعية المتغيرة فقط ومن ثم تعتبر التكلفة الصناعية الثابتة تكاليف فترة وتُضاف إلى المصروفات التسويقية والإدارية الثابتة ويتم خصم مجموع هذه التكاليف من رقم هامش المساهمة قبل التوصل إلى رقم صافي الربح.

أما طريقة التكلفة الكلية فتعتبر المصروفات الصناعية غير المباشرة الثابتة جزء من تكاليف الإنتاج وتقوم بتحميلها على وحدات الإنتاج. وبعد تحديد التكلفة الكلية للإنتاج يضاف عليها علاوة الـ Mark up لتغطي المصروفات التسويقية والإدارية وهامش ربح مرغوب للشركة. ولإيضاح كيفية إستخدام التكاليف الكلية في التسعير سيتم الإعتماد على البيانات الآتية:

مثال (2)

توافرت المعلومات التقديرية التالية من سجلات إحدى الشركات التي تقوم بإنتاج أحد المنتجات وبيعه:

تكلفة الوحدة	إجمالي التكاليف	
8		مواد مباشرة
10		أجور مباشرة
5		تكلفة صناعية غير مباشرة - متغيرة
5	100000	تكلفة صناعية غير مباشرة - ثابتة
2		مصروفات تسويقية وإدارية متغيرة
7.5	150000	مصروفات تسويقية وإدارية ثابتة
37.5	250000	المجموع

ويقدر مستوى الطاقة العادية بـ 20000 وحدة ويتم إستخدام هذا المستوى في تحميل التكاليف الصناعية الثابتة على وحدات الإنتاج. وترغب الشركة في تحقيق أرباح مقدارها 62000 ديناراً.
المطلوب: تحديد السعر الذي يحقق الربح المخطط.

حل مثال (2)

السعر حسب هذا المدخل (المدخل الكلي) سوف يساوي التكلفة الكلية للإنتاج مضافاً إليه العلاوة وبالتالي قبل تحديد السعر يجب تحديد العلاوة أي الـ Mark up للوحدة ويتم التعبير عنها بإستخدام المعادلة التالية:

المحاسبة المالية والتكاليف

$$\frac{\text{المصروفات التسويقية والإدارية + الأرباح المخططة}}{\text{عدد وحدات الطاقة العادية}} = \text{العلاوة للوحدة}$$

إن المصروفات التسويقية المتغيرة = $20000 \times 2 = 40000$ ديناراً والمصروفات التسويقية والإدارية الثابتة تساوي 150000 ديناراً والأرباح المخططة تساوي 62000 دينار، وعليه تكون العلاوة كالتالي:

$$\frac{62000 + 40000 + 150000}{20000} = \text{العلاوة للوحدة}$$

$$12.6 = \text{العلاوة للوحدة}$$

وحسب طريقة التكلفة الكلية فإن تكلفة الوحدة تساوي تكلفة المواد المباشرة والأجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة والمتغيرة وهي تساوي $(8+10+5+5 = 28)$ ديناراً. وعليه فإن السعر يساوي التكلفة زائد العلاوة، ويساوي:

$$12.6 + 28 = 40.6 \text{ ديناراً}$$

ويمكن التحقق من صحة الإجابة بإعداد قائمة الدخل الآتية:

الإيرادات 40.6×20000	812000
التكلفة الصناعية 28×20000	560000
مجمّل الربح	252000
يطرح المصروفات التسويقية المتغيرة	40000
يطرح المصروفات الإدارية والتسويقية الثابتة	150000
صافي الربح	62000

مزايا طريقة التكلفة الكلية:

1. تعتبر هذه الطريقة سهلة نسبياً ويمكن إستخدامها في تسعير كل المنتجات وبعد تحديد النسبة يمكن تفويض تحديد الأسعار إلى رؤساء الأقسام ومدوبي المبيعات.
2. قد يؤدي إستخدامها إلى إستقرار التسعير في الصناعة، فإذا اعتبرت التكلفة الخاصة بإحدى الشركات تقديراً مناسباً لتكاليف الصناعة فإن أسعارها تعتبر تقديراً مناسباً للأسعار التي يجب أن تسود في الصناعة.

ومن عيوب هذه الطريقة الآتي:

1. إذا تم تحميل التكاليف الصناعية الفعلية على الوحدات المنتجة فإن نصيب الوحدة من هذه التكاليف سوف يتذبذب، وعند ثبات العلاوة فإن سعر البيع سوف يتذبذب هو الآخر، وهذا قد يؤدي إلى مواجهة مشكلة مرونة الطلب والعوامل التسويقية الأخرى، مما يفقد المنشأة جزءاً من حصتها السوقية.
2. إذا إستطاعت المنشأة فرض أسعارها على أساس تكاليفها الكلية، فإن ذلك يضعف من رغبتها في رقابة التكاليف.

4. مدخل التكلفة المتغيرة

وفق هذا المدخل فإن الاجراء المحاسبي هو فصل التكاليف المتغيرة عن التكاليف الثابتة لتحديد تكلفة الإنتاج وتكلفة المخزون على أساس التكاليف المتغيرة للإنتاج فقط، أما جميع التكاليف الثابتة فإنها تعتبر تكاليف فترة Period Cost تحمل لحساب الأرباح والخسائر في الفترة التي حدثت فيها. وتتضمن التكلفة المتغيرة للإنتاج كلاً من المواد المباشرة والأجور المباشرة والمصروفات الصناعية غير المباشرة المتغيرة وتساوي من معطيات المثال السابق (8+10+5 = 23 ديناراً).

التكاليف المتغيرة والتي يسميها البعض الحدية تستخدم في الفكر المحاسبي بطريقتين:

أولاً: تعتبر جميع التكاليف الثابتة تكاليف خاصة بالفترة المحاسبية، وتعالج تكاليف الإنتاج المتغيرة فقط كتكاليف خاصة بالإنتاج كما يقتصر تقويم مخزون الإنتاج التام على تكاليف الإنتاج المتغيرة.
ثانياً: يستهدف مدخل التكلفة المتغيرة إعداد التقارير الداخلية للإدارة بهدف التحليل وإتخاذ القرارات ولغرض التخطيط والرقابة أيضاً.

إن تبدأ مهارات المحاسب أو المدير المالي في هذا المدخل من خلال إمكانية فصل أو تصنيف التكاليف في المنشأة إلى مجموعتين هما:

أولاً: التكاليف المتغيرة: وهي التكاليف التي يتغير مجموعها طردياً مع التغير في حجم الإنتاج أو النشاط وأن نصيب وحدة الإنتاج منها ثابت.

ثانياً: التكاليف الثابتة: وهي التكاليف التي يبقى مجموعها ثابتاً بغض النظر عن التغير في حجم الإنتاج طالما بقيت تغيرات الإنتاج ضمن المدى الملائم للإنتاج ولذلك فإن نصيب الوحدة منها يتناسب عكسياً مع عدد وحدات النشاط.

مثال (3)

قدمت إليك البيانات التالية التي تخص شركة الخليل وذلك بتاريخ 2011/12/31 وهي كما يلي:

مواد مباشرة 27600 دينار، مصروفات صناعية مباشرة 3000، أجور مباشرة 18000، مصروفات صناعية غير مباشرة 1800، مواد صناعية غير مباشرة متغيرة 1800، تكلفة الإنتاج التام أول المدة المتغيرة 9000، تكلفة الإنتاج التام آخر المدة المتغيرة 6000، تكلفة الإنتاج تحت التشغيل أول المدة المتغيرة 9600، تكلفة الإنتاج تحت التشغيل آخر المدة المتغيرة 6000، إهلاك الآلات (قسط ثابت) 4800، إيجار المصنع 1200، أجور موظفي إدارة التسويق 1800، عمولة وكلاء البيع 4800، تكاليف إدارية 3900، إعلان مرتبط بحجم المبيعات 1200، أجور عمال صيانة آلات المصنع 1200.

المطلوب: تحضير قائمة التكاليف وفقاً للمدخل المتغير.

المحاسبة المالية والتكاليف

البيان		
المواد المباشرة	27600	
+ الأجور المباشرة	18000	
+ المصاريف المباشرة	<u>3000</u>	
كلفة الصنع المباشرة		48600
+ مصروفات صناعية غير مباشرة	1800	
+ مواد صناعية غير مباشرة	1800	
+ أجور عمال الصيانة	<u>1200</u>	
كلفة الصنع غير المباشرة المتغيرة		4800
+ الكلفة المتغيرة للإنتاج تحت التشغيل أول المدة		9600
(-) الكلفة المتغيرة للإنتاج تحت التشغيل آخر المدة		(6000)
		-
الكلفة المتغيرة للإنتاج التام		57000
+ الكلفة المتغيرة للإنتاج التام أول المدة		9000
(-) الكلفة المتغيرة للإنتاج التام آخر المدة		(6000)
		-
تكلفة البضاعة المباعة المتغيرة		60000

قائمة التكاليف وفق مدخل التكلفة المتغيرة

مدخل التكلفة المتغيرة ومفهوم هامش المساهمة

أن أهم ما يميز المدخل المتغير عن المدخل الكلي في إحتساب التكلفة هو إيجاد التكلفة المتغير للوحدة أو ما تسمى أحيانا بالتكلفة الحدية وأيضاً إيجاد ما يسمى بهامش المساهمة، ويُعرف هامش المساهمة على أنه الفرق بين سعر البيع والتكلفة المتغيرة للوحدة المباعة. وهو يمثل أيضاً الفرق بين الإيرادات والتكلفة المتغيرة للبضاعة المباعة. وإن هذه التكاليف تشتمل على التكاليف الصناعية المتغيرة والمصروفات التسويقية والإدارية المتغيرة. وبذلك فإنه يتم معاملة التكاليف الصناعية الثابتة والمصروفات التسويقية والإدارية الثابتة على أنها مصروفات فترة ويتم طرحها من رقم هامش المساهمة قبل التوصل إلى رقم صافي الربح. ويمكن أن تظهر قائمة الدخل المعدة حسب طريقة التكلفة المتغيرة كما في الشكل التالي:

الإيرادات	×
ناقص: التكلفة المتغيرة	
التكلفة الصناعية المتغيرة (مواد وأجور مباشرة والأعباء متغيرة)	(×)
المصروفات التسويقية والإدارية المتغيرة	(×)
هامش المساهمة	×
ناقص: المصروفات الثابتة	
الصناعية الثابتة	×

المحاسبة المالية والتكاليف

التسويقية الثابتة	×	
الإدارية الثابتة	×	
إجمالي المصروفات الثابتة		(×)
صافي الربح	×	

قائمة الدخل حسب طريقة التكلفة المتغيرة

من القائمة نجد أن هامش المساهمة يعمل على تغطية المصروفات الثابتة وما يزيد عن ذلك يسمى صافي الربح. وبالتالي لا تتحقق الأرباح إلا بعد تغطية التكاليف المتغيرة للبضاعة والمباة والتكاليف الثابتة. ويفيد هامش المساهمة في الكثير من القرارات الإدارية حيث تتطلب هذه القرارات أن تقوم الأنشطة المختلفة في المنشأة إلى توليد هامش مساهمة موجب حتى تتحسن أرباح المنشأة، وسيتم تغطية إستخدامات هامش المساهمة في إتخاذ القرارات في الوحدات الدراسية اللاحقة.

الفرق بين مدخل التكلفة المتغيرة ومدخل التكلفة الإجمالية أو الكلية.

ولتوضيح الفرق سيتم عرض المثال التالي:

مثال (4)

توفرت المعلومات الآتية من سجلات إحدى الشركات الصناعية:

الفترة الثانية	الفترة الأولى	
30000	20000	المبيعات
25000	25000	الإنتاج
15000	10000	مخزون أول المدة
10000	15000	مخزون آخر المدة

وتقدر الطاقة العادية للإنتاج في كل فترة 25000 وحدة كما تقدر الأعباء الإضافية الصناعية الثابتة بمبلغ 50000 ديناراً لكل فترة وأن التكاليف الثابتة التسويقية والإدارية الأخرى فتبلغ 10000 ديناراً. أما التكاليف الصناعية المتغيرة لوحدة الإنتاج فكانت تقديراتها كالتالي:

المبالغ بالدينانير	البند
3	مواد مباشرة
2	أجور مباشرة
1	أعباء إضافية متغيرة
6	إجمالي التكاليف الصناعية المتغيرة
2	أعباء إضافية ثابتة محملة
8	إجمالي التكلفة الصناعية للوحدة

المحاسبة المالية والتكاليف

وتبلغ تكلفة بضاعة أول المدة 80000 دينار منها 60000 ديناراً تكلفة صناعية متغيرة و 20000 ديناراً تكلفة صناعية ثابتة وأن سعر بيع الوحدة يبلغ 10 دنانير .

المطلوب: إعداد قائمة الدخل حسب طريقة التكلفة الإجمالية وحسب التكلفة المتغيرة.

حل مثال (4)

قبل بدء الحل يجب أن تعرف أن التكلفة الصناعية لإنتاج الوحدة حسب طريقة التكلفة الكلية هي 8 دنانير وأن نصيبها حسب طريقة التكلفة المتغيرة هي 6 دنانير فقط وللمقارنة بين هذه الطرق المحاسبية تم إعداد قائمة التكاليف وقائمة الدخل حسب مدخل التكلفة الكلية في الجدول (1) ومدخل التكلفة المتغيرة في الجدول (2).

جدول رقم (1): قائمة التكاليف والدخل حسب مدخل التكلفة المتغيرة (دينار)	
قائمة التكاليف	
	تكاليف الإنتاج التام:
75.000	مواد مباشرة 3 د
50.000	الأجور المباشرة 2 د
<u>25.000</u>	أعباء إضافية متغيرة 1 د
150.000	تكلفة الصنع
60.000	زائد: بضاعة أول المدة
<u>90.000</u>	ناقص : بضاعة آخر المدة
120.000	تكلفة البضاعة المباعة
قائمة الدخل	
	المبيعات:
200.000	يطرح تكلفة البضاعة المباعة:
120.000	هامش المساهمة
80.000	يطرح التكاليف الثابتة الصناعية
(50.000)	تكاليف الثابتة الأخرى
(10.000)	صافي الربح
20.000	
جدول رقم (2): قائمة التكاليف والدخل حسب مدخل التكلفة الكلية (دينار)	
قائمة تكلفة البضاعة المباعة	
	تكاليف الإنتاج التام:
75.000	مواد مباشرة 3 د
50.000	الأجور المباشرة 2 د
25.000	أعباء إضافية متغيرة 1 د
50.000	أعباء إضافية ثابتة
200.000	تكلفة الصنع
80.000	زائد: بضاعة أول المدة
<u>(120.000)</u>	ناقص: بضاعة آخر المدة
160.000	تكلفة البضاعة المباعة

المحاسبة المالية والتكاليف

الفترة الأولى	قائمة الدخل
200.000	المبيعات
160.000	يطرح تكلفة البضاعة المباعة:
40.000	مجمل الربح
(10.000)	يطرح المصروفات البيعية والإدارية الأخرى
30.000	صافي الربح

وبمقارنة هذين الجدولين نرى أن الأرباح في طريقة التكلفة الكلية أكبر من أرباح طريقة التكلفة المتغيرة بمبلغ 10.000 د (=30.000 د . 20.000 د) . والسبب في ذلك هو اختلاف عدد وحدات مخزون أول المدة عن وحدات مخزون آخر المدة . فقد كان عدد وحدات أول المدة 10.000 وحدة وبلغ مخزون آخر المدة 15.000 وحدة وهذا أدى إلى نقل جزء من الأعباء الثابتة من الفترة الأولى إلى الفترة الثانية لأنها حملت على وحدات آخر المدة وهذه التكاليف تساوي التغير في وحدات المخزون ضرب 2 دينار قيمة الأعباء الثابتة المحملة على الوحدة. لهذا فإن المصروفات التي خصمت من أرباح طريقة التكلفة الكلية أقل من المصروفات التي خصمت من أرباح طريقة التكلفة المتغيرة بمبلغ 10.000 (= 5000 وحدة × 2 دينار). بطبيعة الحال يتم خصم كل التكاليف الثابتة من رقم مجمل الربح في الفترة التي تحدث فيها في طريقة التكاليف المتغيرة لأنها تعتبرها أعباء فترة.

مثال (5)

أظهرت السجلات المحاسبية لإحدى الشركات البيانات الآتية:

عدد الوحدات المنتجة 30000 وحدة

عدد الوحدات المباعة 25000 وحدة

مخزون بداية المدة صفر

سعر البيع للوحدة 30 دينار

التكلفة المتغيرة للوحدة

تكلفة الصنع المتغيرة للوحدة 10 دينار

التكلفة البيعية والإدارية المتغيرة للوحدة 3 دينار

التكلفة الثابتة

التكلفة البيعية والإدارية الثابتة 100000 دينار

تكلفة الصنع (الإنتاج) الثابتة 150000 دينار

المطلوب:

إحتساب الدخل حسب نظرية التكاليف الكلية والمتغيرة وبيان الفرق بينهما.

المحاسبة المالية والتكاليف

حل مثال (5)

أولاً: تكلفة الوحدة الواحدة حسب نظرية التكاليف الكلية:

$$\text{تكلفة الصنع المتغيرة للوحدة 10 دينار} \\ + \text{تكلفة الصنع الثابتة للوحدة 5 دينار (30000} \div \text{150000)}$$

$$\text{تكلفة الصنع للوحدة تساوي 15 دينار}$$

ثانياً: تكلفة الوحدة الواحدة حسب نظرية التكاليف المتغيرة:

وتساوي تكلفة الصنع المتغيرة للوحدة وهي فقط 10 دينار

ثالثاً: الدخل وفقاً لنظرية التكاليف الكلية:

$$\begin{aligned} \text{المبيعات} &= 30 \times 25000 = 750000 \text{ دينار} \\ \text{ناقص: تكلفة البضاعة المباعة} &= 15 \times 25000 = 375000 \text{ دينار} \\ \text{ناقص: إجمالي التكلفة البيعية والإدارية} &= 100000 + 75000 = 175000 \text{ دينار} \\ \text{الدخل} &= 200000 \text{ دينار} \end{aligned}$$

رابعاً: الدخل وفقاً لنظرية التكاليف المتغيرة:

$$\begin{aligned} \text{المبيعات} &= 30 \times 25000 = 750000 \text{ دينار} \\ \text{ناقص: تكلفة البضاعة المباعة} &= 10 \times 25000 = 250000 \text{ دينار} \\ \text{ناقص: التكلفة البيعية والإدارية المتغيرة} &= 3 \times 25000 = 75000 \text{ دينار} \\ \text{ناقص: إجمالي التكلفة الثابتة} &= 100000 + 150000 = 250000 \text{ دينار} \\ \text{الدخل} &= 175000 \text{ دينار} \end{aligned}$$

خامساً: تسوية الفرق في صافي الدخل بين قائمة التكاليف الكلية والمتغيرة:

الفرق في صافي الدخل بين المدخل الكلي والمتغير يساوي 25000 دينار
ويبرر ذلك بسبب المخزون كما يلي:

أن مخزون آخر المدة حسب مدخل التكلفة الكلية يساوي 75000 دينار

أن مخزون آخر المدة حسب مدخل التكلفة المتغيرة يساوي 50000 دينار

نستنتج أن مخزون آخر المدة في قائمة الدخل حسب مدخل التكلفة الكلية قد حمل بنصيبه من تكلفة الصنع الثابتة 25000 دينار مما خفض من تكلفة المبيعات وبالتالي نتج عنه زيادة في الدخل بمبلغ 25000 دينار.

ويمكن لنا دائماً إذا أعطينا دخل إحد المداخل إيجاد دخل المدخل الآخر كما يلي:

فرق الربح يساوي: (مخزون آخر المدة عدداً - مخزون أول المدة عدداً) × نصيب الوحدة من التكلفة الثابتة

فرق الربح يساوي: (قيمة التكلفة الثابتة في مخزون آخر المدة - قيمة التكلفة الثابتة في مخزون أول المدة)

وبالتالي نستخلص مما سبق أن أثر استخدام التكاليف المتغيرة على صافي الربح يعتمد على حجم الإنتاج بالمقارنة مع حجم المبيعات:

- (أ) إذا تقارب حجم الإنتاج من حجم المبيعات فإن صافي الربح تحت أي من المدخلين سيكون متقارباً.
- (ب) إذا باعت المنشأة أكثر مما أنتجت (مستوى مخزون الإنتاج ينخفض) فإن صافي الربح يكون أكبر تحت مدخل التكاليف المتغيرة.
- (ج) إذا باعت المنشأة أقل مما أنتجت (مستوى مخزون الإنتاج يرتفع) فإن صافي الربح يكون أقل تحت مدخل التكاليف المتغيرة.

مزايا وعيوب مدخل التكلفة المتغيرة

من أهم المزايا ما يلي:

1. سهولة فهم التكاليف المتغيرة لأن تكلفة الوحدات المنتجة تقتصر على التكاليف الصناعية المتغيرة، ولا تقوم بتحميل التكاليف الصناعية الثابتة على هذه الوحدات وتخصمها من رقم هامش المساهمة في قائمة الدخل. هذه المعالجة تسهل فهم تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة المخزون، وتساعد في الرقابة على عناصر التكاليف الثابتة، لأن الأخيرة يتم رعايتها -في العادة- على أساس قيمتها الإجمالية وليس على أساس نصيب الوحدة المنتجة.
2. تساعد في تحليل علاقة التكلفة والحجم والأرباح: يعتبر تحليل علاقات هذه العوامل من الأمور الهامة في تخطيط الربحية، وللقيام بذلك لا بد من فصل التكاليف إلى متغيرة وثابتة وتحديد هامش مساهمة الوحدة أو نسبة هامش المساهمة، لذلك فإن إعداد قائمة الدخل حسب طريقة التكلفة المتغيرة يعتبر نقطة البداية في إجراء هذا التحليل.
3. تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية قصيرة الأجل: تشمل هذه المجموعة على العديد من القرارات مثل قرار: الإستمرار في إنتاج منتج أو إيقافه، الإنتاج الداخلي أو الشراء من مورد، قبول طلبات الشراء بأسعار خاصة. هذه القرارات تحتاج إلى تحديد ما يسمى بالتكاليف الملائمة، وهي التكاليف التي ترتبط بالقرار محل الإعتبار، أو هي التكاليف التي يمكن تجنبها أو توفيرها عند عدم اتخاذ القرار، وتشتمل هذه التكاليف على التكاليف المتغيرة وتكاليف الفرص البديلة والتكاليف الثابتة المضافة، وفي كثير من الأحوال تقتصر التكاليف المناسبة على التكاليف المتغيرة لعدم وجود تكلفة فرص بديلة للكثير من الأصول التي يتم استخدامها ولا تؤدي القرارات في كثير من الأحيان إلى إضافة تكلفة ثابتة جديدة.

ومن الإنتقادات أو الصعوبات التي تواجه مدخل التكلفة المتغيرة ما يلي:

1. أن أكثر مشكلة تواجه الشركات عند تطبيق مدخل التكلفة المتغيرة هي صعوبة تقسيم التكلفة إلى فئات متغيرة وفئات ثابتة. إذ أن التغير والثبات في التكلفة متعلق بالفترة الزمنية. ففي الفترة الزمنية الطويلة الأجل تصبح جميع بنود التكلفة متغيرة.

2. تتطلب المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أن يتم إعداد التقارير المالية الخارجية بالإعتماد على طريقة التكلفة الكلية، فمبدأً مقابلته الإيرادات والمصروفات يشترط لإجراء المقابلة أن يكون قد تم إستنفاد الخدمات المتوقعة في إنتاج الإيرادات، وفي حالة عدم توفر هذا الشرط يتم تأجيل الإعراف بالمصروف إلى المستقبل. فالآلات مثلاً تعتبر ضمن الأصول لأنه يتوقع أن يكون لها خدمات أو منافع مستقبلية، وتتناقص هذه الخدمات سنة بعد أخرى ويتم إستخدام هذا النقص محاسبياً بإستخدام الإهلاك، لذلك يجب إعتبره مصروفاً ويحمل على الوحدات المنتجة وبنفس المنطق يمكن تبرير معالجة بقية المصروفات الثابتة.

المحاسبة المالية والتكاليف

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (اختيار من متعدد):

المعلومات التالية تخص السؤال الأول والثاني:

شركة صناعية تنتج منتج واحد، قامت هذه الشركة بإعطاء المعلومات التالية عن نشاطها التشغيلي لأشهر سابقة:

0	مخزون أول المدة
7700	الوحدات المنتجة
7500	الوحدات المباعة
200	مخزون آخر المدة

	التكاليف المتغيرة لكل وحدة:
40	مواد مباشرة
34	أجور مباشرة
3	مصاريف تصنيع متغيرة
10	تكاليف متغيرة متعلقة بالبيع والإشراف

	التكاليف الثابتة:
14630	تكاليف تصنيع ثابتة
60000	تكاليف بيع وإشراف ثابتة

1. ما هي تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في الشهر باستخدام التكاليف المتغيرة:
أ- 79 دينار. ب- 87 دينار. ج- 96 دينار. د- 77 دينار.

2. ما هي تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في الشهر باستخدام التكاليف الكلية:
أ- 79 دينار. ب- 87 دينار. ج- 96 دينار. د- 77 دينار.

3. تنتج وتبيع إحدى الشركات سلعة وقد بلغت قيمة التكلفة المتغيرة لتلك السلعة 14 دينار للوحدة الواحدة وبلغت قيمة التكاليف الثابتة 60000 دينار سنوياً. فإذا زاد إنتاج الشركة من 40000 وحدة إلى 60000 وحدة، فما هو التغير الحاصل بتكلفة الوحدة الواحدة من تلك السلعة؟
أ. تكلفة الوحدة الواحدة سوف تنقص بمقدار 5 دنانير.

المحاسبة المالية والتكاليف

- ب. تكلفة الوحدة الواحدة سوف تزيد بمقدار 14 دينار.
ج. تكلفة الوحدة الواحدة سوف تنقص بمقدار 2.5 دينار.
د. ستبقى تكلفة الوحدة الواحدة كما هي.

4. شركة الإمارات هي شركة صناعية تنتج منتج واحد، قامت هذه الشركة بإعطاء المعلومات التالية عن نشاطها

التشغيلي لأشهر سابقة:

0	مخزون أول المدة
2900	الوحدات المنتجة
2500	الوحدات المباعة
40000	مخزون آخر المدة

التكاليف المتغيرة لكل وحدة:

27	مواد مباشرة
20	أجور مباشرة
6	مصاريف تصنيع متغيرة
4	تكاليف متغيرة متعلقة بالبيع والإشراف

التكاليف الثابتة:

72500	تكاليف تصنيع ثابتة
2500	تكاليف بيع وإشراف ثابتة

ما هي تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في الشهر باستخدام التكاليف المتغيرة؟

- أ. 57 دينار
ب. 53 دينار
ج. 78 دينار
د. 82 دينار

5. شركة صلالة هي شركة صناعية تنتج منتج واحد، قامت هذه الشركة بإعطاء المعلومات التالية عن نشاطها

التشغيلي لأشهر سابقة:

85	سعر البيع
0	مخزون أول المدة
5000	الوحدات المنتجة
4600	الوحدات المباعة
400	مخزون آخر المدة

المحاسبة المالية والتكاليف

التكاليف المتغيرة لكل وحدة:

19	مواد أولية
15	أيدي عاملة
2	مصاريف تصنيع متغيرة
10	تكاليف متغيرة متعلقة بالبيع والإشراف

التكاليف الثابتة:

110000	تكاليف تصنيع ثابتة
69000	تكاليف بيع وإشراف ثابتة

ما هي الكلفة الثابتة التي تحمل على قائمة الدخل كتكلفة فترة في الشهر باستخدام التكاليف المتغيرة (لا تحمل

على الإنتاج)؟

أ. 179000 دينار	ب. 110000 دينار
ج. 115000 دينار	د. 225000 دينار

6. شركة اليمن هي شركة صناعية تنتج منتجاً واحداً، قامت هذه الشركة بإعطاء المعلومات التالية عن نشاطها

التشغيلي لأشهر سابقة:

78	سعر البيع
0	مخزون أول المدة
5300	الوحدات المنتجة
4900	الوحدات المباعة
400	مخزون آخر المدة

التكاليف المتغيرة لكل وحدة:

31	مواد أولية
14	أيدي عاملة
2	مصاريف تصنيع متغيرة
5	تكاليف متغيرة متعلقة بالبيع والإشراف

التكاليف الثابتة

68900	تكاليف تصنيع ثابتة
58800	تكاليف بيع و إشراف ثابتة

ما هي الكلفة التي تحمل على قائمة الدخل كتكلفة فترة في الشهر باستخدام التكاليف الكلية؟

أ. 152200 دينار	ب. 83300 دينار
ج. 68900 دينار	د. 58800 دينار

المحاسبة المالية والتكاليف

7. شركة الرياض هي شركة صناعية تنتج منتجاً واحداً، قامت هذه الشركة بإعطاء المعلومات التالية عن نشاطها التشغيلي لأشهر سابقة:

100	سعر البيع
0	مخزون أول المدة
2400	الوحدات المنتجة
2100	الوحدات المباعة
300	مخزون آخر المدة

التكاليف المتغيرة لكل وحدة:

31	مواد أولية
14	أيدي عاملة
1	مصاريف تصنيع متغيرة
8	تكاليف متغيرة متعلقة بالبيع والإشراف

التكاليف الثابتة:

79200	تكاليف تصنيع ثابتة
8400	تكاليف بيع وإشراف ثابتة

ما هي الكلفة التي تحمل على قائمة الدخل كتكلفة فترة في الشهر باستخدام التكاليف الكلية؟

- أ. 79200 دينار
ب. 8400 دينار
ج. 104400 دينار
د. 25200 دينار

8. شركة دبي هي شركة صناعية تنتج منتجاً واحداً، قامت هذه الشركة بإعطاء المعلومات التالية عن نشاطها التشغيلي لأشهر سابقة:

0	مخزون أول المدة
20000	الوحدات المنتجة
19000	الوحدات المباعة
100	سعر البيع لكل وحدة

التكاليف المتغيرة لكل وحدة:

12	مواد أولية
25	أيدي عاملة
3	مصاريف تصنيع متغيرة
2	تكاليف متغيرة متعلقة بالبيع والإشراف

التكاليف الثابتة:

500000	تكاليف تصنيع ثابتة
--------	--------------------

تكاليف بيع وإشراف ثابتة 600000
ما هو صافي دخل الأنشطة التشغيلية من خلال طريقة التكلفة المتغيرة؟
أ. 12000 دينار
ب. 57000 دينار
ج. 2000 دينار
د. 27000 دينار

9. بلغ عدد وحدات مخزون آخر المدة لفترة زمنية معينة لإحدى الشركات الصناعية 2000 وحدة علماً أنه لا يوجد مخزون أول المدة فإذا كان متوسط التكلفة الثابتة المحملة على وحدة الإنتاج خلال هذه الفترة 2 دينار فإن صافي ربح مدخل التكلفة الكلية مقارنة بصافي ربح مدخل التكلفة المتغيرة:
أ. يقل بـ 4000 دينار.
ب. يزيد بـ 4000 دينار.
ج. يقل بـ 2 دينار.
د. يزيد بـ 2 دينار.

10. خلال عام 2011 حققت شركة حيفا صافي دخل مقداره 77000 ديناراً وذلك باستخدام طريقة التكلفة الكلية أو 70700 ديناراً وذلك باستخدام طريقة التكلفة المتغيرة. إن معدل تحميل التكاليف الثابتة الإضافية بلغ (3 دينار) لكل وحدة إنتاج للسنوات الثلاث الأخيرة. فإذا قامت الشركة بإنتاج (18000) وحدة خلال عام 2011 فما عدد الوحدات المباعة خلال عام 2011.
أ. (11700) وحدة
ب. (15900) وحدة
ج. (20100) وحدة
د. (24300) وحدة

استخدم البيانات التالية للإجابة على الأسئلة (11-13)
عدد الوحدات المنتجة 30000 وحدة، عدد الوحدات المباعة 25000 وحدة، لا يوجد مخزون في بداية المدة، مخزون نهاية المدة 5000 وحدة

تكلفة الصنع المتغيرة للوحدة 10 دينار، التكلفة البيعية والإدارية المتغيرة للوحدة 3 دينار، التكلفة البيعية والإدارية الثابتة 100000 دينار، تكلفة الصنع (الإنتاج) الثابتة 150000 دينار، سعر بيع الوحدة 30 دينار.

11. إن تكلفة الوحدة الإنتاجية حسب المدخل الكلي تساوي:
أ. 15 دينار.
ب. 10 دينار.
ج. 18 دينار.
د. 22 دينار.

12. إن تكلفة الوحدة الإنتاجية حسب المدخل المتغير تساوي:
أ. 15 دينار.
ب. 10 دينار.
ج. 18 دينار.
د. 22 دينار.

المحاسبة المالية والتكاليف

13. إن هامش مساهمة الوحدة يساوي:

- أ. 17 دينار. ب. 20 دينار. ج. 15 دينار. د. 8 دينار.

استخدم البيانات التالية للإجابة على الأسئلة (14-15)

المعلومات التقديرية التالية هي من سجلات إحدى الشركات التي تقوم بإنتاج أحد المنتجات وبيعه.

تكلفة الوحدة	
16	مواد مباشرة
20	أجور مباشرة
10	تكلفة صناعية غير مباشرة - متغيرة
10	تكلفة صناعية غير مباشرة - ثابتة
4	مصروفات تسويقية وإدارية متغيرة
15	مصروفات تسويقية وإدارية ثابتة
75	المجموع

ويقدر مستوى الطاقة العادية بـ 40000 وحدة ويتم استخدام هذا المستوى في تحميل التكاليف الصناعية الثابتة على وحدات الإنتاج. وترغب الشركة في تحقيق أرباح مقدارها 1000000 ديناراً.

14. إن سعر الوحدة المتوقع حسب المدخل الكلي يساوي:

- أ. 100 دينار. ب. 81 دينار. ج. 75 دينار. د. 110 دينار.

15. إن تكلفة الوحدة الإنتاجية المتوقعة حسب المدخل الكلي تساوي:

- أ. 56 دينار. ب. 75 دينار. ج. 60 دينار. د. 100 دينار.

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
ب	ب	ج	د	ب	أ	ب	أ	أ	د
					15	14	13	12	11
					أ	أ	أ	ب	أ

المحاسبة المالية والتكاليف

التمرين الثاني:

قامت شركة القاهرة بتجميع بيانات عن إنتاجها كالتالي:

الإجمالي	الوحدة	
	6	مواد مباشرة
	12	أجور مباشرة
	5	تكلفة صناعية غير مباشرة - متغيرة
200000	4	تكلفة صناعية غير مباشرة - ثابتة
-	2	مصروفات تسويقية متغيرة
150000	3	مصروفات إدارية وتسويقية ثابتة

وكان قد تم إعداد هذه التكاليف على أساس أن الطاقة العادية للإنتاج والبيع هي 50000 وحدة. وترغب الشركة في الحصول على علاوة مقدارها 50% بالنسبة للتكلفة الكلية.
المطلوب: ما السعر المتوقع في حالة استخدام طريقة التكلفة الكلية.

التمرين الثالث:

فيما يلي المعلومات المتعلقة بالمنتج الوحيد لدى شركة عمان في الشهر الأخير من عملياتها:

العنصر	المبلغ بالدينار
سعر بيع الوحدة	114 دينار
عدد الوحدات المنتجة	7300
عدد الوحدات المباعة	7200
عدد الوحدات في نهاية المدة	100

تكاليف متغيرة للوحدة:

العنصر	المبلغ بالدينار
مواد مباشرة	30 دينار
أجور مباشرة	53
تكاليف صناعية غير مباشرة متغيرة	3
تكاليف بيعية وإدارية متغيرة	8

تكاليف ثابتة:

العنصر	المبلغ بالدينار
تكاليف صناعية غير مباشرة ثابتة	73000 دينار
تكاليف بيعية وإدارية ثابتة	57600

المحاسبة المالية والتكاليف

المطلوب: تحديد تكلفة إنتاج الوحدة خلال الشهر طبقاً لطريقة التكلفة المتغيرة.

التمرين الرابع:

كانت التكلفة المتغيرة لإنتاج الوحدة 5 دنانير وسعر بيعها 8 دنانير وتحقق الشركة حالياً أرباحاً مقدارها 150000 ديناراً بعد خصم مبلغ 75000 ديناراً تكاليف ثابتة. ومن دراسات السوق تم التوصل إلى أنه يمكن إتباع إحدى الإستراتيجيات التالية بهدف إستغلال الطاقة العاطلة:

الإستراتيجية	تخفيض السعر	الزيادة في حجم المبيعات
1	%5	%10
2	%7	%20
3	%10	%25

إفترض بقاء هيكل التكاليف كما تم ذكره أعلاه.
المطلوب: تقييم هذه الاستراتيجيات واختيار أكثرها ربحية.

التمرين الخامس:

الآتي بيانات مستخرجة من دفاتر شركة القدس الصناعية وتتعلق بالمنتجين (أ)، (ب):-

المنتج ب	المنتج أ	الوحدات
19500 وحدة	18500 وحدة	الإنتاج
20000 وحدة	17500 وحدة	المبيعات
5000 وحدة	4500 وحدة	مخزون أول المدة
4500 وحدة	5500 وحدة	مخزون آخر المدة
		وكانت البيانات المالية للوحدة كالتالي:
14 دينار	16 دينار	سعر بيع الوحدة
4 دينار	5 دينار	تكلفة أولية
1 دينار	3 دينار	تكاليف صناعية غير مباشرة متغيرة
1.2 دينار	1.8 دينار	التكاليف الصناعية الثابتة (على أساس إنتاج 20000 وحدة من كل من (أ) و (ب))

وتدفع المنشأة عمولة مبيعات مقدارها 2% من قيمة مبيعات المنتجين وبلغت المصروفات التسويقية والإدارية الثابتة للشركة 70000 دينار وهذه يتم توزيعها على المنتجين بنسبة قيمة المبيعات.

المطلوب:

إعداد قائمة الدخل للمنتجين وللمنشأة حسب:

1. طريقة التكلفة المتغيرة.

2. طريقة التكلفة الكلية.

التمرين السادس:

لقد بدأت شركة الحصن أعمالها الإنتاجية في 2010/1/1 وحتى نهاية السنة أتمت الشركة إنتاج 98000 وحدة وباعت منها 90000 وحدة بسعر 20 دينار للوحدة، وبقي في حساب إنتاج تحت التشغيل 10000 وحدة وقد حصلت هذه الوحدات على 100% من المواد وحصلت على 50% من تكاليف التحويل وبلغت التكاليف المحملة على حساب إنتاج تحت التشغيل خلال السنة الآتي:

مواد مباشرة	540000 دينار
أجور مباشرة	360500 دينار
تكاليف صناعية أخرى متغيرة	257500 دينار
تكاليف صناعية ثابتة	515000 دينار

وبلغت المصروفات التسويقية المتغيرة 1 دينار للوحدة وبلغت المصروفات التسويقية الثابتة 85000 ديناراً وبلغت المصروفات الإدارية الثابتة 75000 ديناراً وتستخدم الشركة طريقة التكاليف المتغيرة.
المطلوب: إعداد قائمة الدخل للشركة.

محور محاسبة التكاليف

الفصل الثامن: نظام تكاليف الأوامر والمراحل والتكلفة على أساس النشاط

المحتويات

الصفحة	
225	أهداف الفصل التعليمية
226	مقدمة
227	نظام تكاليف الأوامر الإنتاجية
228	معرفة كيفية قياس التكلفة باستخدام نظام الأوامر
236	نظام تكاليف المراحل
236	تحديد تكلفة الإنتاج باستخدام تقرير المرحلة
237	معرفة كيفية قياس التكلفة باستخدام نظام المراحل
239	نظام التكلفة على أساس النشاط
240	خطوات تطبيق نظام ABC
242	دوافع تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط
243	مزايا وعيوب تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط
244	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا المحور يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمر التالية:

- تحديد متى يتم استخدام نظام التكاليف المناسب سواء الأوامر أو المراحل أو نظام التكلفة على أساس النشاط.
- معرفة كيفية قياس التكلفة باستخدام نظام الأوامر
- معرفة كيفية قياس التكلفة باستخدام نظام الأوامر.
- معرفة كيفية قياس التكلفة باستخدام نظام المراحل.
- تحديد تكلفة الإنتاج باستخدام تقرير المرحلة.
- استخدام طريقة المتوسط المرجح وطريقة الوارد أولاً صادر أولاً عند احتساب تكلفة الإنتاج.
- تحديد مفهوم نظام التكلفة على أساس النشاط ABC.
- احتساب التكلفة على أساس النشاط لوحدة الإنتاج.

1. مقدمة

تتعدد أنظمة قياس التكلفة من حيث مواعيتها لطبيعة الصناعة أو من حيث سهولتها وكلفة تطبيقها، فنظام تكاليف الأوامر يناسب الصناعات أو الخدمات التي تختلف منتجاتها أو خدماتها وفق إختلاف المواصفات التي يحددها العميل فمثلاً حصول المنشأة على طلبية لإنتاج منتج أو مجموعة منتجات بمواصفات معينة سوف تتطلب بالضرورة مسك بطاقات أو حسابات خاصة لكل طلبية إنتاج أو ما يسمى بالأمر الإنتاجي. بينما تقديم منتجات أو خدمات بمواصفات متماثلة أو عامة تتطلب استخدام نظام تكاليف المراحل. في هذا الفصل الدراسي سيتم إستعراض أنظمة تكاليف الأوامر التشغيلية ودورته المحاسبية وكذلك نظام تكاليف المراحل ونظام التكلفة على أساس النشاط.

إن استخدم نظام تكاليف الأوامر الإنتاجية في حالة كون إنتاج شركة ما يرتبط بأوامر معينة من العملاء (طلبات) وبالتالي تكون السلعة أو الخدمة المقدمة متميزة كوحدة إنتاج أو كمجموعة مستقلة من وحدات الإنتاج مما يؤدي إلى إختلاف في كمية المواد وكمية الأجور والمصروفات اللازمة للإنتاج وبالتالي تختلف التكاليف من أمر إلى آخر. ويتم استخدام هذه الطريقة في صناعة الكتب وأفلام السينما، وصناعة الآلات والأثاث. ففي صناعة الكتب مثلاً نجد أن كل كتاب يختلف عن الآخر في عدد صفحاته، وعدد الرسومات والجداول ونوع الغلاف وحجم الورق. ولحصر تكاليف كل أمر يجب فتح حساب خاص به وتحمله بما يصرف عليه من مواد مباشرة وأجور مباشرة ومصروفات غير مباشرة. ونظراً لوجود العديد من الأوامر فقد جرت العادة على إعتبار حسابات الأوامر حسابات أستاذ مساعد يتم ربطها في حساب أستاذ عام إسمه حساب إنتاج تحت التشغيل Work in process.

إن النظام المحاسبي الآخر لوحدة الإنتاج هو نظام تكاليف المراحل الإنتاجية. يستخدم هذا النظام في حالة كون إنتاج شركة ما يرتبط بتصميم نمطي معين وبالتالي فإن الإنتاج متشابه ويمر في مراحل إنتاجية معينة لذا يسمى بنظام المراحل. ويتم قياس التكلفة لكل مرحلة على حدى ثم يتم في نهاية الفترة المالية إعداد تقرير ومن خلاله تحدد تكلفة إنتاج الوحدة وتكلفة الوحدات التي أنتجت وتمت وتلك التي مازالت تحت التشغيل.

وأيضاً يمكن قياس التكلفة وفق نظام التكلفة على أساس النشاط وهذا النظام ركز على تحسين أسلوب قياس التكاليف غير المباشرة حيث أن نظم التكاليف الأخرى تبنى على أساس إيجاد معدل تحميل واحد للتكاليف غير المباشرة ووفق نظام التكلفة على أساس النشاط Activity Based Costing (ABC) هناك إهتمام وتركيز لإيجاد معدل تحميل خاص بكل مستوى من النشاط حيث يؤدي ذلك إلى دقة في تحديد عناصر التكلفة الخاصة بكل مركز أو بكل وحدة إنتاج. إن نظام التكلفة على أساس النشاط يبدأ بتحديد تكلفة كل نشاط من التكاليف غير المباشرة ثم يتم توزيع هذه التكاليف على المراكز أو وحدات الإنتاج في ضوء إستفادتها من هذا النشاط. وتالياً عرض مفصل لكل نظام من هذه الأنظمة:

2. نظام تكاليف الأوامر الإنتاجية

إن نقطة البداية لحصر عناصر التكلفة للأوامر التشغيلية هو فتح بطاقة الأمر الإنتاجي ويتم تصميم بطاقة الأمر الإنتاجي بعدة طرق منها الشكل رقم (1). وتحتوي هذه البطاقة على بيانات وصفية عن الأمر مثل رقمه وتاريخ بدء العمل عليه وتاريخ تسليمه المتوقع، وبشكل أساسي تستخدم هذه البطاقة لحصر تكاليف المواد المباشرة والأجور المباشرة والأعباء الإضافية.

بطاقة أمر إنتاجي								
			إسم العميل.....					
رقم الأمر:			تاريخ البدء / /					
تاريخ التسليم الفعلي / /			تاريخ التسليم المتوقع / /					
قسم التفصيل								
الأعباء الإضافية			الأجور المباشرة			مواد مباشرة		
القيمة	الرقم	التاريخ	القيمة	رقم الصرف	التاريخ	القيمة	رقم الصرف	التاريخ

شكل (1): بطاقة الأمر الإنتاجي

وفيما يلي توضيح لكيفية إثبات عناصر التكلفة في الدفاتر المحاسبية:

1/2 المواد المباشرة Direct Materials

وهي المواد التي تصرف خصيصاً للأمر الإنتاجي ويمكن تعقبها بطريقة إقتصادية وغير مكلفة أي سهلة التعقب. ويتم حصر المواد المصروفة لأمر إنتاجي معين من خلال سندات صرف المواد التي تحررها إدارة المستودعات بناءً على طلب إدارة الإنتاج ثم تحمل على بطاقة الأمر الإنتاجي الخاص به. أما أذونات الصرف التي لا تخص أمر إنتاجي معين فتعتبر مواداً غير مباشرة وتحمل تكاليفها على حساب مراقبة التكاليف الصناعية غير المباشرة للقسم الذي صرفت له. ويتم تسجيل سندات صرف المواد وفق قيد محاسبي ولتوضيح ذلك نفترض أنه خلال إحدى الفترات المالية صرفت مواد مباشرة إلى أوامر الإنتاج التالية:

الأمر	رقم	101	25.000	د
الأمر	رقم	102	30.000	د
الأمر	رقم	103	15.000	د

المحاسبة المالية والتكاليف

لذا يتم القيد المحاسبي لصرف هذه المواد كما يلي:

70000	د /إنتاج تحت التشغيل
25000	الأمر 101
30000	الأمر 102
15000	الأمر 103
70000	د /مراقبة المواد الخام

ويرحل القيد السابق إلى حساب الإنتاج تحت التشغيل وحساب مراقبة المواد الخام في دفتر الأستاذ العام كما يرحل إلى بطاقات الأوامر. وعلى أية حال للإختصار سوف نهمل المبالغ التفصيلية الخاصة بالأوامر الإنتاجية التي ظهرت في القيد السابق في قيود اليومية اللاحقة.

المواد غير المباشرة Indirect Materials

تُعرّف المواد غير المباشرة على أنها المواد التي يتم صرفها إلى الأقسام ولا تخص أمراً إنتاجياً معيناً مثل زيوت التزييت ومواد النظافة. وللمحاسبة عليها يتم تحميلها على حساب مراقبة التكاليف الصناعية غير المباشرة للقسم، فإذا افترضنا أنه خلال الفترة تم صرف مواد غير مباشرة من المخازن بمبلغ 5400 د إلى القسم فإنه يتم تسجيلها بقيد اليومية التالي:

5400	د/ مراقبة التكاليف الصناعية غير المباشرة - قسم ...
5400	د/ مراقبة المواد الخام

2/2 الأجر المباشرة Direct Labor

الأجر المباشرة هي أجور العمال الذين يعملون بصورة مباشرة على أوامر الإنتاج ويمكن تعقب تكلفتها بسهولة على هذه الأوامر، أما الأجر غير المباشرة فإنها تشمل أجور العمال الذين يشرفون على الإنتاج مثل أجور عمال الصيانة وأجور عمال التنظيف والحراسة. يتم تحديد الوقت الذي يقضيه العمال في المنشأة بعدة طرق منها: التوقيع على سجل الحضور والإنصراف أو استخدام ساعة الوقت أو بطاقات الدوام الإلكترونية. وبعد ذلك يحدد الوقت العادي والإضافي للعمال وتحدد أجورهم المستحقة وعلى افتراض أن إجمالي الأجر المستحقة للعمال 24000 دينار. فإنه يتم قيده في الدفاتر كالتالي:

24000	د/ مراقبة الأجر
24000	د/ النقدية أو د/ الأجر المستحقة

بطاقات وقت العمل Time Ticket

حتى يتم تقسيم الأجر الصناعية إلى مباشرة وغير مباشرة يتم حصر الوقت الذي يقضيه العمال في العمل على أوامر الإنتاج باستخدام بطاقة وقت العمل الواردة في الشكل (2). تعمل هذه البطاقة على حصر الوقت الذي يقضيه العامل على كل أمر من الأوامر التي عمل عليها خلال يوم عمله وفي نهاية كل يوم يتم اعتماد البطاقة

المحاسبة المالية والتكاليف

من مشرف القسم ثم يتم تفريغها في كشف العمل اليومي لعمال القسم. ويتم تحديد معدل أجر الساعة لكل عامل على حدة أو لمجموعة من العمال أو لجميع عمال القسم. ويؤدي استخدام الأسلوب الأول إلى زيادة دقة المعلومات لأن أجور العمال تتوقف على مهارتهم وخبراتهم وهذه تختلف من عامل إلى آخر واستخدام هذا المعدل يؤدي إلى تحميل كل أمر بتكلفة العمل حسب العامل الذي عمل عليه، ولكن يؤدي استخدام هذا الأسلوب إلى رفع تكاليف تشغيل نظام التكاليف لأنه سوف يتعامل مع تفاصيل كثيرة، وعلى الجانب الآخر، يؤدي استخدام معدل واحد لكل عمال القسم إلى تبسيط الإجراءات المحاسبية وتقليل تكاليف تشغيل نظام التكاليف.

وبتحديد ساعات العمل لكل أمر وضربها في معدل أجرة ساعة العمل تحدد تكلفة الأجور التي يجب تحميلها على الأمر. ولتوضيح ذلك افترض أن ساعات العمل المباشرة التي حصلت عليها أوامر إنتاج 101 و 102 و 103 هي 1400 ساعة و 2100 ساعة و 2700 ساعة على التوالي وأن معدل الأجر للقسم الإنتاجي هو 1.5 دينار/ساعة عمل مباشرة عندها ستكون تكلفة الأجور المباشرة (6200 ساعة × 1.5 دينار للساعة) = 9300 د. وتكون تكلفة الأجور غير المباشرة للقسم هي الفرق بين إجمالي أجور القسم والأجور المباشرة وتساوي (24000 - 9300 = 14700 دينار). ويتم إثبات تكاليف الأجور بالقيد التالي:

9300	د/ إنتاج تحت التشغيل
14700	د/ تكاليف صناعية غير مباشرة
24000	د/ مراقبة الأجور

وبعد ذلك يتم ترحيل الأجور المباشرة إلى بطاقات الأوامر وهي كالتالي:

أمر 101 =	1400	ساعة	×	1.5	=	2100
أمر 102 =	2100	ساعة	×	1.5	=	3150
أمر 103 =	2700	ساعة	×	1.5	=	4050
المجموع						9300 دينار

3/2 التكاليف الصناعية غير المباشرة Manufacturing Overhead

يتم تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة على أوامر الإنتاج باستخدام معدل محدد مقدماً Predetermined Overhead Rate لأنه من غير العملي الانتظار حتى تتحدد التكلفة الفعلية في نهاية فترة التكاليف. ويتم حساب المعدل كالتالي:

التكاليف الصناعية غير المباشرة المقدرة

= معدل التحميل

عدد وحدات النشاط المقدرة

يتم قياس عدد وحدات النشاط المقدرة بعدة مقاييس منها ساعات العمل المباشر أو ساعات دوران الآلات أو تكلفة الأجور المباشرة أو تكلفة المواد المباشرة أو غيرها.

وتتميز ساعات العمل المباشرة وساعات الدوران بأنها لا تتأثر بالتغير في المستوى العام للأسعار ويتم الحصول عليها من بطاقات العمال والآلات على التوالي، أما تكلفة الأجور المباشرة والمواد المباشرة والتكلفة الأولية فإنها عرضة لتقلبات الأسعار مما يؤدي إلى احتمال إختلاف معدل تحميل الأعباء الإضافية من فترة إلى أخرى نتيجة لتغير القوة الشرائية للنقود لذلك يفضل استخدام ساعات العمل المباشرة إذا كانت المنشأة تعتمد على الأيدي العاملة بصورة رئيسية في عملياتها الإنتاجية لأن أغلب التكاليف غير المباشرة سوف تكون مرتبطة بساعات العمل. أما إذا كانت المنشأة تعتمد بصورة رئيسية على الآلات فإنه يفضل استخدام ساعات دوران الآلات لأن أغلب عناصر التكاليف غير المباشرة ستكون مرتبطة بتشغيل الآلات. وعلى أية حال لقد أدى التقدم التكنولوجي الذي تشهده أيامنا الحالية إلى تزايد أهمية التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالتجهيزات الآلية على حساب التكاليف المرتبطة بالأيدي العاملة وهذا يفرض زيادة الإهتمام بساعات دوران الآلات.

إن استخدام الأساليب الثلاثة الأخيرة يؤدي إلى توفير في تكاليف التشغيل لأنها متوفرة في دفاتر وسجلات المنشأة. وقد تلائم أكثر من غيرها توزيع تكاليف رواتب وأجور المهندسين وتكاليف إدارة الإنتاج لأنها غير مرتبطة مع ساعات العمل المباشرة أو مع ساعات دوران الآلات. على أية حال يمكن للمنشأة استخدام عدة أسس لتوزيع التكاليف غير المباشرة على أساس ملاءمتها لتوزيع مجموعة من عناصر التكاليف. فعند إختيار هذه الأسس فإنه يجب مراعاة السبب والنتيجة والتكلفة والمنفعة قبل التوصل إلى قرار نهائي بهذا الخصوص.

ويتم إثبات تحميل ت. صناعية غير مباشرة بالقيد التالي:

××	د/ إنتاج تحت التشغيل
××	د/ ت. صناعية غير مباشرة (محملة)

نطاق معدل التحميل

يمكن أن يتم حساب معدل تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة على مستوى المنشأة أو لكل قسم على حدة. كما يؤدي استخدام المعدل على مستوى المنشأة إلى تسهيل تحميل التكاليف غير المباشرة على الأوامر وتخفيض تكاليف تشغيل نظام التكاليف ولكن يعاب عليه عدم عدالته أو دقته في تحميل التكاليف على الأوامر، لأن الأوامر الإنتاجية قد لا تستفيد من التسهيلات الصناعية بنفس الدرجة، ولتوضيح هذه المشكلة سيتم الإعتماد على البيانات التالية:

مثال (1)

أمر إنتاجي بلغت تكلفته من المواد (100 دينار) ومن الأجور (100 دينار) وهي عبارة عن 10 ساعات عمل مباشر وتحمل التكاليف الصناعية غير المباشرة على أساس (5 دنانير) لكل ساعة عمل مباشر، فما هي التكلفة النهائية للأمر مع إثبات القيود المحاسبية المتعلقة بعناصر التكلفة المحملة على بطاقة الأمر؟

حل مثال (1)

إن بطاقة الأمر الإنتاجي سوف تظهر التكاليف التالية:

مواد مباشرة	100 دينار
أجور مباشرة	100 دينار

المحاسبة المالية والتكاليف

- ت. صناعية غير مباشرة 50 دينار (10/100 = 10 ساعات × 5)
- تكلفة نهائية 250 دينار

وفق نظام محاسبة الأوامر فإن المواد المباشرة تحمل على الإنتاج محاسبياً بالقيد المحاسبي التالي:

100 من د/ إنتاج تحت التشغيل

100 إلى د/ مراقبة المواد

وقيد تحميل الأجر المباشرة هو:

100 من د/ إنتاج تحت التشغيل

100 إلى د/ مراقبة الأجر

وقيد تحميل التكلفة الصناعية غير المباشرة:

50 من د/ إنتاج تحت التشغيل

50 إلى د/ ت. صناعية غير مباشرة (محملة)

قيد التكاليف الصناعية غير المباشرة الفعلية:

يتم إثبات مستندات التكاليف غير المباشرة الفعلية وفق القيد المحاسبي التالي:

×× من د/ مراقبة التكاليف الصناعية غير المباشرة

×× إلى د/ مراقبة المواد أو إلى ح/ مراقبة الأجر

أو إلى ح/ التكاليف الصناعية الأخرى....

وفي نهاية الفترة المالية لا بد من المقارنة بين التكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة على الإنتاج والتكاليف غير المباشرة الفعلية ونتيجة المقارنة يكون التحميل بأكثر من اللازم إذا كانت التكاليف المحملة على بطاقات الأوامر أكبر من الفعلية أو تحميل بأقل من اللازم إذا كانت التكاليف المحملة على البطاقات أقل من الفعلية. وبالتالي قد نجد أن:

1. التكاليف المحملة على أوامر الإنتاج أكبر من التكاليف الفعلية ويسمى الفرق بينهما بالتكاليف المحملة بالزيادة Over Applied.

2. أن تكون التكاليف المحملة أقل من التكاليف الفعلية ويسمى الفرق بينهما بالتكاليف المحملة بالنقص Under Applied Cost.

تتوقف المعالجة المحاسبية للفرق المحمل بالزيادة أو النقص على مدى أهميته. فإذا كان الفرق غير جوهري يقل في حساب تكلفة البضاعة المباعة أما إذا وجد الفرق جوهرياً فيجب توزيعه على حسابات البضاعة التي تحتوي تكلفتها أعباء إضافية محملة وهي حساب الإنتاج تحت التشغيل آخر المدة، وحساب الإنتاج التام بالمخازن، وحساب تكلفة البضاعة المباعة، ويتم التوزيع أما على أساس أرصدها النهائية أو على أساس ما تحتويه أرصدها من تكاليف صناعية غير مباشرة ويعتبر الأسلوب الأخير أكثر دقة. ولتوضيح هذا الأمر سيتم الاعتماد على البيانات الآتية:

مثال (2)

إفترض أن أرصدة التكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة على الإنتاج هي 245000 دينار، والفعليّة 225000 دينار وأن أرصدة حسابات البضاعة كالتالي:

الرصيد بالدينار	اسم الحساب
20000	إنتاج تحت التشغيل
80000	إنتاج تام بالمخازن
300000	تكلفة البضاعة المباعة

المطلوب: معالجة الأعباء الإضافية المحملة بالزيادة على إعتبار أنه غير جوهري ثم على إعتبار أنه جوهري.

حل مثال (2)

بمقارنة الأعباء الإضافية المحملة والفعليّة نجد أن الأعباء الإضافية محملة بالزيادة بمبلغ 20000 دينار، أي أن الأعباء المحملة أكبر من الأعباء الفعليّة.

إعتبار الفرق غير مهم:

في حالة إعتبار الفرق غير مهم يتم إقفاله في حساب تكلفة البضاعة المباعة لأن رصيدها أكبر أرصدة البضاعة. ويتم ذلك بالقيد التالي:

2450000	من اعباء إضافية محملة
20000	إلى د/ تكلفة البضاعة المباعة
225000	د/ اعباء إضافية فعليّة

ويترحيل هذا القيد يتم إقفال حسابات الأعباء الإضافية المحملة والفعليّة لأنها حسابات إسمية وعند ترحيل الأعباء الإضافية المحملة بالزيادة إلى تكلفة البضاعة المباعة ينقص رصيد تكلفة البضاعة المباعة بمبلغ 20000 دينار. ويصبح رصيدها الذي سوف يظهر بقائمة الدخل 280000 دينار.

إعتبار الفرق مهماً:

في حالة إعتبار الفرق مهماً فإنه يجب توزيعه على أرصدة حسابات البضاعة الثلاث وهي إنتاج تحت التشغيل، وإنتاج تام، وتكلفة البضاعة المباعة بنسبة أرصدها والتي هي 20:80:300 ألف وتحدّد حصة كل حساب منها كالتالي:

$$\begin{aligned} & 20 \\ & \text{إنتاج تحت التشغيل } 20000 \times \frac{20}{400} = 1000 \text{ دينار} \\ & 80 \\ & \text{الإنتاج التام بالمخازن } 20000 \times \frac{80}{400} = 4000 \text{ دينار} \end{aligned}$$

300

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = \frac{15000}{400} \times 20000 = \text{دينار } 75000$$

إجمالي المبلغ الذي تم توزيعه 20000 دينار

ويتم إثبات نتيجة التوزيع بقيد اليومية التالي:

من ح/ أعباء إضافية محملة	245000
إلى ح/ تكلفة البضاعة المباعة	15000
ح/ إنتاج تحت التشغيل	1000
ح/ إنتاج تام بالمخازن	4000
ح/ أعباء إضافية فعلية	225000

إقفال حسابات الأعباء الإضافية المحملة بالزيادة

الأوامر المنتهية

عندما ينتهي تصنيع أي أمر إنتاجي يجب تحويل تكلفته من حساب الإنتاج تحت التشغيل إلى مخازن الإنتاج التام الصنع وقبل إقفال بطاقة الأمر الإنتاجي يجب التأكد من تحميله بكل عناصر التكاليف وخصوصاً التكاليف الصناعية غير المباشرة، ويكون قيد التحويل.

من ح/ الإنتاج التام بالمخازن	××
إلى ح/ إنتاج تحت التشغيل	××

قيد تكلفة الأوامر المباعة:

من ح/ تكلفة بضاعة مباعة	××
إلى ح/ الإنتاج التام بالمخازن	××

مثال (3)

في شركة النعمة يتم تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة للإنتاج تحت التشغيل بمعدل تحميل محدد مسبقاً، خلال شهر شباط 2007 تضمنت عمليات الشركة المعلومات التالية:

90000 دينار	المواد المباشرة التي تم إصدارها للإنتاج
8000 دينار	المواد غير المباشرة التي تم إصدارها للإنتاج
125000 دينار	التكاليف الصناعية غير المباشرة الفعلية
113000 دينار	التكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة
107000	الأجور المباشرة

المطلوب: ما هي تكلفة الأوامر الإنتاجية التامة خلال شهر شباط 2007، علماً أنه لا يوجد لحساب (الإنتاج تحت التشغيل) رصيد في أول المدة أو آخر المدة.

حل مثال (3)

90000 دينار	المواد المباشرة التي تم إصدارها للإنتاج
107000 دينار	الأجور المباشرة
113000 دينار	التكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة
310000 دينار	تكلفة الأوامر الإنتاجية التامة

ملاحظة: إن تكلفة الأوامر الإنتاجية التامة يجب أن تحتوي فقط على التكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة.

مثال شامل على نظام الأوامر

مثال (4)

تستخدم شركة يمان الصناعية طريقة محاسبة الأوامر الإنتاجية، وكانت أرصدة حسابات تكلفة البضاعة في دفاترها في أول شهر آذار كالتالي: 30400 دينار إنتاج تحت التشغيل ويمثل تكلفة الأمر رقم 221 60800 دينار إنتاج تام، 25400 دينار مواد خام. وخلال شهر آذار حدثت العمليات التالية:

تم شراء مواد خام بمبلغ 171000 دينار على الحساب.

تم صرف مواد خام إلى أوامر الإنتاج من المخازن، بيانها كالتالي:

أمر 221	36000 ديناراً	أمر 223	35000 ديناراً
أمر 222	32000 ديناراً	أمر 224	31000 ديناراً

بلغت رواتب وأجور موظفي عمال إدارة الإنتاج 50000 دينار وتبين من تحليل بطاقات العمل أن قيمة الأجور المباشرة التي تخص الأوامر السابقة هي كالتالي:

أمر 221	6000 ديناراً	أمر 223	9000 ديناراً
أمر 222	7000 ديناراً	أمر 224	10000 ديناراً

التكاليف الصناعية غير المباشرة (الأعباء الصناعية الإضافية) تتكون من 40000 دينار قيمة فواتير متنوعة على الحساب وأن الإستهلاك 12000 دينار.

يبلغ معدل تحميل الأعباء الإضافية 200% من الأجور المباشرة.

سلمت الأوامر 221، 223، 224 إلى العملاء.

تقوم الشركة بإقفال التكاليف المحملة بالزيادة أو بالنقص في حساب تكلفة البضاعة المباعة.

المحاسبة المالية والتكاليف

المطلوب: إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات الحقائق المالية السابقة وتصوير حسابات الإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام.

حل مثال (4)

قيود اليومية

	د/ المخازن - مواد خام	171000	171000
(1)	د/ الموردین		
	د/ إنتاج تحت التشغيل	134000	134000
(2)	د/ المخازن - مواد خام		
	د/ مراقبة الأجور	50000	50000
(3)	د/ الأجور المستحقة		
	د/ إنتاج تحت التشغيل	32000	32000
(4)	د/ مراقبة الأجور		
	د/ أعباء إضافية فعلية	18000	18000
(5)	د/ مراقبة الأجور		
	د/ أعباء إضافية فعلية	52000	52000
	د/ الموردین	40000	40000
(6)	د/ مجمع الإهلاك	12000	12000
	د/ إنتاج تحت التشغيل	64000	64000
(7)	د/ أعباء إضافية محملة		
	د/ مخزون إنتاج تام	207400	207400
(8)	د/ إنتاج تحت التشغيل		
	د/ تكلفة البضاعة المباعة	207400	207400
(9)	د/ مخزون الإنتاج التام		
	د/ أعباء إضافية محملة	64000	64000
	د/ تكلفة البضاعة المباعة	6000	6000
(11)	د/ أعباء إضافية فعلية	70000	70000

حسابات الأستاذ العام:

د/ إنتاج تحت التشغيل			
30400	رصيد	207400	(8)
134000	(2)		
32000	(4)		
64000	(7)		
53000	رصيد نهاية المدة		

د/ إنتاج تام بالمخازن			
60800	رصيد	207400	(9)
207400	(8)		
60800	رصيد نهاية المدة		

نظام تكاليف المراحل

إن نظام قياس تكلفة الإنتاج الثاني هو نظام تكاليف المراحل الإنتاجية ويستخدم هذا النظام في حالة كون إنتاج شركة ما يرتبط بتصميم نمطي معين وبالتالي فإن الإنتاج متشابه ويمر في مراحل إنتاجية محددة لذا يسمى بنظام المراحل. لذا يتم استخدام نظام محاسبة المراحل الإنتاجية Process Costing عندما تكون الوحدات المنتجة متماثلة والإنتاج مستمراً، وتكون وحدات الإنتاج نمطية وتستهلك نفس الحجم من المصادر. ويتم تحديد تكلفة الوحدة في هذه الطريقة بحصر التكاليف التي تحدث خلال فترة في سبيل إنتاج كمية من الوحدات في قسم ما أو مرحلة ما وقسمتها على عدد الوحدات. لذا ولتسهيل هذا الأمر يتم تقسيم المنشأة إلى أقسام أو مراحل أو مناطق عمل متخصصة بحيث تقوم كل مرحلة بالعمل بصورة مستمرة على وحدات إنتاج متجانسة، ففي مصانع الأسمنت مثلاً هناك مرحلة للطحن ومرحلة للتحميص ومرحلة للتعبئة، وفي صناعة تكرير البترول هناك مرحلة لتقطير البترول الخام لإنتاج المشتقات البترولية ومرحلة لتحسين البنزين وأخرى لإنتاج الزيوت المعدنية وهكذا.

تحديد واستخدام وحدات التكلفة المناسبة

قد يمر الإنتاج أثناء تشغيله في عدة مراحل إنتاجية متتالية حيث ينتقل الإنتاج من مرحلة إلى أخرى، فيبدأ في المرحلة الأولى ثم يحول إلى المرحلة الثانية ثم إلى المرحلة التي بعدها وهكذا حتى يصل الإنتاج إلى مخازن المنتجات التامة الصنع، وفي حالات أخرى قد يمر الإنتاج في مراحل متوازية أو عشوائية وبعدها يحول إلى مخازن المنتجات التامة الصنع. وعلى أية حال فإن نمط تدفق الإنتاج على تكاليف المنتجات لا يؤثر لأنه يجب إعتبار كل مرحلة وكأنها وحدة محاسبية مستقلة، وعند تحويل وحدات الإنتاج من مرحلة إلى مرحلة أخرى يتم تحويل تكلفتها معها إلى تلك المرحلة، وتعرف التكاليف التي تحول من مرحلة إلى أخرى بإسم التكاليف المستلمة أو التكاليف المحولة.

مما سبق نستنتج أن كل مرحلة إنتاجية (قسم إنتاجي) يجب أن تُعتبر وحدة محاسبية مستقلة ويخصص لها في الدفاتر حساب يُعرف بحساب الإنتاج تحت التشغيل ويتم تحميله بتكاليف المواد المباشرة والأجور المباشرة والمصروفات الصناعية غير المباشرة التي تصرف إلى المرحلة خلال فترة التكاليف، ويجعل دائماً بتكلفة الإنتاج التام الذي أنجزته (أتمته) المرحلة خلال تلك الفترة.

في كل مرحلة إنتاجية هناك عملية أساسية تتمثل بضرورة إيجاد التكاليف الخاصة بكل مرحلة من مواد مباشرة وأجور مباشرة وتكاليف غير مباشرة ثم عملية تحديد عدد وحدات الإنتاج أو وحدات الإنتاج المكافئة لكل مرحلة. عند تحديد الوحدات المكافئة لا بد أن نميز بين وحدات تحت التشغيل أول المدة ووحدات تحت التشغيل آخر المدة والمستويات التي تضاف عندها عناصر التكلفة. لذا فإن نظام تكاليف المراحل الإنتاجية قد يعالج بطريقتين:

أولاً: الوحدات المكافئة حسب المتوسط المرجح

لتحديد متوسط تكلفة الوحدة، يجب تحديد إجمالي عدد الوحدات التي سيتم قسمة التكاليف عليها، والمشكلة التي تواجهنا كما رأينا سابقاً فإن الوحدات التي تستفيد من التشغيل خلال الفترة الجارية تكون إما تامة الصنع أو تحت التشغيل آخر المدة وهذه تختلف عن بعضها من حيث درجة إستفادتها من عناصر التكاليف، لذلك يجب أن تحول الوحدات إلى وحدات مكافئة كالتالي:

$$\text{الإنتاج المكافئ} = \text{الإنتاج التام} \times 100\% + \text{وحدات آخر المدة} \times \text{نسبة إتمامها}$$

ولتحديد مستوى إتمام الوحدات يجب التعرف على طبيعة عناصر التكاليف وكيف يتم إضافتها في العملية الإنتاجية، وهنا قد نجد أنه يتم إضافة المواد المباشرة في بداية العملية الإنتاجية أو يتم إضافتها على مراحل بعد ذلك المستوى، وأما عناصر تكاليف التحويل فيتم إضافتها بانتظام Added Evenly.

ثانياً: الوحدات المكافئة حسب طريقة الوارد أولاً صادر أولاً

تعمل هذه الطريقة على الفصل بين أنشطة وتكاليف الفترة الجارية عن الفترة السابقة ولذلك لا تعمل على إضافة الوحدات المكافئة الموجودة في وحدات تحت التشغيل أول المدة إلى الوحدات المكافئة للفترة الجارية والشيء نفسه يتم بالنسبة لتكاليف الفترة الجارية والفترة السابقة. أي أن وحدات تحت التشغيل أول المدة والتي عددها 100 وحدة ومستوى إنجازها من عناصر التكاليف مثلاً عند مستوى 30% سيكون الإهتمام حسب طريقة الوارد أولاً صادر أولاً فقط بالإنجاز الذي تم خلال هذا الشهر على هذه الوحدات وهو مستوى الـ 70% وبالتالي فإن الوحدات المكافئة لها سيكون فقط 70 وحدة. ولتوضيح خطوات إعداد تقرير تكاليف المرحلة حسب الطريقتين سيتم الإعتماد على البيانات الآتية:

مثال (5)

شركة صناعية تستخدم نظام تكاليف المراحل ويوجد لديها وحدات تحت التشغيل أول المدة وكانت بيانات الإنتاج والتكاليف خلال شهر 6 ما يلي:

المحاسبة المالية والتكاليف

وحدات تحت التشغيل أول المدة 1000 وحدة بمستوى إتمام 40% وكانت تكلفتها من المواد 750 دينار ومن التشكيل أو التحويل 600 دينار، وحدات جديدة دخلت المرحلة 4000 وحدة، وحدات تامة محولة 4800 وحدة، وحدات تحت التشغيل آخر المدة 200 وحدة بمستوى إتمام 50% والتكاليف الجارية من المواد 2200 دينار، وتكاليف التحويل (التشكيل) 1409 دينار، مع العلم أن المواد تضاف في بداية المرحلة والتشكيل بانتظام. المطلوب: إعداد تقرير المرحلة بطريقتي المتوسط المرجح والوارد أولاً وصار أولاً.

حل مثال (5)

الطريقة الأولى: طريقة المتوسط المرجح WA

التحويل	المواد	الإجمالي	البيان
			الكميات
		1000 وحدة	وحدات تحت التشغيل أول المدة
		4000 وحدة	وحدات بدأت بها المرحلة
		5000 وحدة	مجموع المدخلات
4800	4800	4800	وحدات تامة محولة
100 (200 × 50%)	200	200 (50%)	وحدات تحت التشغيل آخر المدة
4900	5000	5000	عدد الوحدات المكافئة
			التكاليف
600	750	1350	تكاليف وحدات أول المدة
1409	2200	3609	تكاليف جارية (تكاليف خلال المدة)
2009	2950	4959	مجموع التكاليف
0.41 (4900 ÷ 2009)	0.59 (5000 ÷ 2950)	1	تكلفة الوحدة المكافئة
			ملخص التقرير (تكاليف المخرجات)
1968 (4800 × 0.41)	2832 (4800 × 0.59)	4800	تكاليف وحدات تامة محولة
41 (100 × 0.41)	118 (200 × 0.59)	159	تكاليف وحدات تحت التشغيل آخر المدة
2009	2950	4959	مجموع التكاليف

الطريقة الثانية: طريقة الوارد أولاً ينتج أولاً FIFO

التحويل	المواد	الإجمالي	البيان
			الكميات
		1000 وحدة	وحدات تحت التشغيل أول المدة
		4000 وحدة	وحدات بدأت بها المرحلة
		5000 وحدة	مجموع المدخلات
			وحدات تامة محولة
600 (60×1000%)	0	1000	وحدات تامة من أول المدة
3800	3800	3800	وحدات تامة بدأت بها
100 (200 × 50%)	200	200 (50%)	وحدات تحت التشغيل آخر المدة
4500	4000	5000	عدد الوحدات المكافئة
			التكاليف
600 (لا تجمع)	750 (لا تجمع)	1350	تكاليف وحدات تحت التشغيل أول المدة
1409	2200	3609	تكاليف جارية (تكاليف خلال المدة)
1409	2200	4959	مجموع التكاليف
0.131 (4500 ÷ 1409)	0.55 (4000 ÷ 2200)	0.863	تكلفة الوحدة المكافئة
			ملخص التقرير
		1350	رصيد وحدات أول المدة
187.7 (600 × 0.313)	0	187.7	تكاليف تامة من أول المدة
1189.40 (3800 × 0.313)	2090 (3800 × 0.55)	3279.4	تكاليف تامة بدأت بها
31.30 (100 × 0.313)	110 (200 × 0.55)	141.3	تكاليف وحدات تحت التشغيل آخر المدة
		4959	مجموع التكاليف

نظام التكلفة على أساس النشاط (ABC) Activity based costing

أدت التطورات الحديثة في بيئة التصنيع إلى ضرورة تطوير نظم التكاليف العادية أو التقليدية بما يتناسب مع ملامح بيئة التصنيع الحديثة. وكانت من نتيجة محاولات التطوير في نظم التكاليف تطوير نظام جديد لتخصيص التكاليف الصناعية على المنتجات على أساس مدى إستفادة كل منتج أو أمر إنتاج من أنشطة الخدمات الإنتاجية في الشركة وهو ما يطلق عليه نظام تكاليف الأنشطة. ويقوم هذا النظام على إفتراض أن الأنشطة هي التي تستهلك الموارد المتاحة في المنشأة

وبالتالي تسبب التكاليف، وأن المنتجات تحدث نتيجة ممارسة الأنشطة. إذن أسلوب القياس المستخدم وفق هذا النظام يتمثل بعلاقة السبب والنتيجة، وذلك بربط الأنشطة والموارد المستنفذة في المنشأة وهي النتيجة بالسبب وهو الإنتاج. إن هذا يسمح بتحديد أدق لتكاليف المنتجات ومعلومات تفصيلية حول الأنشطة والموارد اللازمة للإنتاج، وهذا بدوره يرشد قرارات الإدارة القصيرة والطويلة الأجل وخاصة في مجال ضبط الإنفاق ومجال التسعير. أيضاً فإن استخدام نظام تكاليف الأنشطة قد يؤدي إلى تحميل المنتج بجزء من التكلفة البيعية أو الإدارية وهذا الإجراء كان غير ممكن في ظل استخدام نظم التكاليف التقليدية مثل نظام تكاليف الأوامر ونظام تكاليف المراحل.

لذلك يقوم هذا النظام على مرحلتين لتخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة حيث يتم في المرحلة الأولى تخصيص التكاليف المباشرة ككل على الأنشطة المسببة لهذه التكاليف وذلك لتحديد كلفة كل نشاط، ثم يتم في المرحلة الثانية تخصيص الأنشطة على المنتجات بحسب درجة إستفادة كل منتج من النشاط المعين، بمعنى أنه إذا لم يستخدم المنتج أو أمر الإنتاج نشاطاً معيناً فلا يجب أن يتحمل بأي تكاليف مرتبطة بهذا النشاط. والنشاط هو عبارة عن جهد بشري أو آلي يتسبب في نشأة أو وجود تكاليف في النظام. ومن أمثلة الأنشطة المسببة لوجود التكاليف أو ما يسمى بمحركات التكلفة (Cost Drives) في الشركات الصناعية نشاط إعداد الآلات للتشغيل ونشاط التصميم ونشاط الفحص ونشاط الصيانة وغيرها. ويتوقف عدد الأنشطة في الشركة المعنية على درجة تعقيد العمليات الإنتاجية فكلما كانت عمليات التصنيع أكثر تعقيداً كلما زاد عدد الأنشطة المسببة لوجود التكاليف.

لذا الهدف الأساسي لنظام التكاليف على أساس الأنشطة هو الوصول إلى قياس أدق لإحتساب التكاليف، والتركيز في هذا النظام على قياس العنصر الثالث من عناصر قياس التكلفة وهو التكاليف غير المباشرة أو الأعباء الإضافية، وبالتالي مقارنة بأنظمة التكاليف التقليدية في إحتساب التكلفة فإن الميزة الأساسية لهذا النظام هو إيجاد أسلوب أكثر ملاءمة لتخصيص التكاليف غير المباشرة. تعتبر التكاليف غير المباشرة من التكاليف المهمة والتي تمثل جزءاً من التكلفة النهائية للمنتج وفي بعض المنظمات الصناعية تصل التكلفة غير المباشرة إلى نسبة مرتفعة من هيكل التكلفة الكلية للإنتاج وهذا يبرز أهمية قياسها بشكل دقيق.

إن نظام التكلفة على أساس الأنشطة تشكل كنظام قابل للتطبيق من قبل الباحثان Cooper and Kaplan وذلك عام 1987 كنظاماً جديداً لإحتساب التكاليف وسرعان ما طبقت العديد من المنشآت وبكافة أنواعها الصناعية والإدارية والخدمية والتجارية هذا النظام الجديد معلنة تلبية لاحتياجاتها المعلوماتية.

خطوات تطبيق نظام ABC

يتم تطبيق نظام تكاليف على أساس الأنشطة على ثلاثة مراحل متتالية وهي: تحليل جميع أنشطة المنظمة، ثم تحديد موجبات التكلفة لكل نشاط أو مجموعات متجانسة من الأنشطة، ثم ربط تكاليف الأنشطة المترابطة أو المجمعة في أوعية التكاليف بموضوع التكلفة الذي قد يكون منتجاً معيناً أو طلبية معينة.

تحليل الأنشطة:

يتم وضع مخطط تدفق للأنشطة المختلفة في المنشأة بحيث تحدد الأنشطة. وتساعد تقنية التخطيط الشبكي في إعداد خريطة تدفق للأنشطة لتوضيح ترابط الأنشطة سابقاً ولاحقاً ومرافقاً لإنجاز منتج معين أو تقديم خدمة لفئة معينة من العملاء. مثال أنشطة إعداد الآلات وبرمجة الإنتاج ومناولة المواد الأولية ومعالجتها في المراحل المختلفة وصيانة الآلات والتخزين... وغيرها. ويقترح Cooper أربعة مستويات للأنشطة عند تخصيص التكاليف غير المباشرة على المنتجات وذلك كما يلي:

1. أنشطة تؤدي على مستوى الوحدة Unit Level

وهي تمثل الأنشطة التي يتم إنجازها على مستوى وحدة المنتج، مثل العمل المباشر، والمواد المباشرة والقوى المحركة وغيرها.

2. أنشطة تؤدي على مستوى الدفعة Batch Level

وهي تلك الأنشطة التي يتم تأديتها وتتعلق بتشغيل كمية أو دفعة معينة من الإنتاج مثال ذلك عملية الإعداد والتجهيز وعملية الفحص ومناولة المواد.

3. أنشطة تؤدي على مستوى المنتج Product Level

وهذه الأنشطة يتم تأديتها لمساعدة ومعاونة الإنتاج مثال ذلك تحديد مواصفات المنتج وهندسة العمليات وشراء المواد وخدمات العملاء، أي أنها أنشطة تؤدي لخدمة منتج معين ككل، وليس وحدة واحدة أو كمية معينة من الإنتاج.

3. أنشطة تؤدي على مستوى المصنع Plant Level

وهي تلك الأنشطة التي يتم تأديتها لتسهيل وخدمة الطاقة الإنتاجية للمصنع ككل مثل إدارة المصنع والإضاءة والتدفئة.

تحديد موجبات التكلفة:

استناداً إلى دراسات ومشاركات القائمين على إنجاز الأنشطة المختلفة يتم تحديد مسبب أو أكثر لكل نشاط من الأنشطة، وذلك إنطلاقاً من علاقة السبب والنتيجة بين تغير موجه التكلفة وبين إحداث التكلفة نتيجة ذلك التغير. وغالباً ما تكون موجبات التكلفة مقاييس كمية عددية مثل عدد ساعات عمل الآلات، عدد مرات إعداد الآلات، عدد مرات شحن المواد، عدد مرات طلب المواد، عدد ساعات الفحص وغيرها.

ربط تكاليف الأنشطة:

إن تخصيص تكاليف الأنشطة على المنتجات أو فئات العملاء يتم استناداً إلى العلاقة السببية وفق مسببات التكلفة. وهذا يرتبط بدرجة إستفادة كل منتج من الأنشطة المحددة والتي تمارس داخل المنشأة. ولإيضاح مفهوم التكلفة على أساس النشاط نورد المثال التالي:

مثال (6)

شركة صناعية تستخدم نظام تكاليف الأوامر وخلال شهر (2) كان لديها الأمر الإنتاجي (xyz) وقد بلغت تكلفة المواد الخاصة بهذا الأمر 800 دينار وتكلفة الأجور المباشرة الخاصة بالأمر 150 دينار مع العلم بأن الشركة تتبع نظام التكلفة على أساس النشاط حيث أمكن تحديد ثلاثة أنشطة يمكن على أساسها تتبع التكاليف غير المباشرة، وقد إستفاد الأمر الإنتاجي من هذه الأنشطة كما يلي:

النشاط	أساس النشاط	معدل التحميل	عدد وحدات النشاط في إنتاج الأمر (xyz)
الفحص	ساعة	0.8 دينار لكل ساعة	100 ساعة
متابعة وتقييم	ساعة	0.25 دينار لكل ساعة	50 ساعة
الصيانة	الوحدة	9 دينار لكل وحدة	10 وحدات

المطلوب: تحديد تكلفة الأمر الإنتاجي (xyz) باستخدام نظام ABC.

حل مثال (6)

تكلفة الأمر الإنتاجي (xyz)	
800 دينار	- مواد مباشرة
150	- أجور مباشرة
	- ت. غير مباشرة:
80	- تكلفة فحص عام $100 \times 0.8 =$
12.5	- تكلفة متابعة وتحليل $50 \times 0.25 =$
90	- تكلفة صيانة أساسية $10 \times 9 =$
1132.5	المجموع

على الرغم من المنافع المتوقع تحقيقها بتطبيق نظام ABC فلا بدّ من الإشارة إلى بعض الإنتقادات التي تعرض لها النظام. إن أهم إنتقاد هو صعوبة التطبيق وإختيار مسببات التكلفة، الأمر الذي يتطلب الإستعانة بخبرات متخصصة وإعادة تدريب الكادر المحاسبي. كما أن تكلفة تطبيق هذا النظام مرتفعة عموماً، لذلك يجب الموازنة بين التكلفة والمنافع. ولكن في الأجل الطويل فإن النظام يحقق منافع جمة خصوصاً في مجال الرقابة التكاليفية وتحسين الأداء الإداري وفتح مجالات واسعة لتخفيض التكلفة.

دوافع تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط:

1. زيادة حدة المنافسة حيث تركز الشركات المنافسة على زيادة الربحية في ظل مستوى الأسعار الحالي بدلاً من تخفيض الأسعار فإنها تسعى إلى إتباع نظم أكثر دقة في حساب التكاليف.

2. تغير الأهمية النسبية لمكونات التكلفة نتيجة لتناقص أهمية عنصر العمل المباشر مقابل الزيادة غير العادية في التكاليف الصناعية غير المباشرة. ففي بيئة الأعمال الحديثة قد لا تشكل تكلفة العمل المباشر أكثر من 5% من تكلفة الإنتاج الإجمالية فلا يجوز توزيع تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي ربما تزيد عن 50% من تكلفة الإنتاج الإجمالية على أساس عنصر لا يمثل سوى أقل من 5% فقط من هذه التكلفة.
3. زيادة التنوع في المنتجات فلا شك أن تنوع المنتجات وزيادة الاختلافات فيما بينها من حيث الحجم والمواصفات ودرجة التعقيد في عملية التصنيع يؤدي إلى إختلاف أنواع الأنشطة ومستوى المجهود المطلوب لخدمة وإنتاج هذه المنتجات. لذلك فإن التركيز على العلاقات السببية بين التكاليف وبين الأنشطة المتسببة شيء مناسب ومقنع، فالأنشطة هي التي تستهلك الموارد المسببة للتكلفة، والمنتجات تستهلك الأنشطة. وبالتالي يجب تحديد الأنشطة لكي يتم تحديد التكلفة تحديداً دقيقاً.

مزايا تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط:

1. خفض التكاليف وذلك من خلال أول مراحل تطبيق النظام وهي تحديد أنشطة الوحدة وتصنيفها وفق منهج تحليل القيمة، وهنا بمجرد ظهور أنشطة لا تضيف قيمة للمنتج فيتم إلغاؤها أو تخفيضها قدر المستطاع.
2. يمكن خفض أزمدة تلك الأنشطة وذلك من خلال ملاحظة ورقابة الأزمنة اللازمة لتأدية الأنشطة.
3. عندما تفهم الإدارة إن التكاليف لا يتم فقط تحملها، بل هناك ما يسببها وحينما تتخذ قرار لخفض ما يسبب الأنشطة التي تستهلك الموارد فإن هذا الخفض سيكون مستمراً.

الانتقادات الموجهة لنظام التكلفة على أساس النشاط:

1. إن المعلومات التي يفرزها تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط يجب أن يتم تكامل بينها وبين المعلومات الأخرى المرتبطة بالإيرادات وبرامج تحسين التشغيل وإشباع رغبات العميل وما يخص الجودة الشاملة، حيث أن تطبيق النظام في ذاته لا يكفي.
2. استخدام تفاصيل كافة الأنشطة يشير إلى درجات أعلى من الدقة ولكنه مكلف لتجميع وتخزين وتشغيل البيانات، وهناك احتمال وقوع أخطاء في المراحل المتعددة فيما بين تجميع البيانات والتقارير عن التكاليف.
3. إذا لم يتم إختيار مسبب التكلفة بشكل صحيح يؤدي إلى تشوهات في التكلفة.

ولكن نستطيع أن نقول أن مزايا النظام تفوق عيوبه ولكن لا يمكن القول بإمكان تطبيقه بكافة الوحدات وذلك لإختلاف الظروف داخل هذه الوحدات وإختلاف المجتمع الضام لها وأن نجاح تطبيق النظام في بعض الشركات العملاقة في دول العالم المتقدمة لا يعني إمكانية التعميم.

لذلك يجب على كل وحدة إن تدرس إمكانية واقتصاديات التطبيق وفق ظروفها.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (اختيار من متعدد)

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. شركة صناعية تستخدم نظام تكاليف الأوامر وتحمل التكاليف الصناعية غير المباشرة على أساس 60% من تكلفة الأجور المباشرة، وقد أظهرت بطاقة التشغيل للأمر رقم 99 ب التكاليف التالية 5000 دينار تكلفة المواد المباشرة، 10000 دينار تكلفة الأجور المباشرة، فإذا تم صنع وبيع أمر التشغيل رقم 99 ب فإن تكلفة الوحدات المباعة لهذا الأمر تساوي:

- أ. 21000 دينار
ب. 15000 دينار
ج. 16000 دينار
د. 6000 دينار

2. شركة صناعية تستخدم نظام تكاليف الأوامر، خلال شهر نيسان حدثت التكاليف التالية لإتمام الأمر الإنتاجي رقم 133م: تكلفة المواد المباشرة 27400 دينار، تكلفة الأجور المباشرة 9600 دينار، يتم تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة بمعدل 25 دينار لكل ساعة دوران آلة، الأمر الإنتاجي 133 م يحتاج لـ 1600 ساعة دوران آلة، فإذا علمت أنه نتج عن هذا الأمر 7000 وحدة، فإن تكلفة الوحدة الواحدة هي:

- أ. 10 دينار
ب. 7.08 دينار
ج. 5.28 دينار
د. 11 دينار

3. شركة صناعية تحمل أوامرها التشغيلية بالتكاليف الصناعية غير المباشرة على أساس تكلفة الأجر المباشر، إذا علمت أن الأمر التشغيلي رقم 101 الذي تم البدء والإنتهاء منه خلال الفترة الجارية له بطاقة أمر تظهر تحميله ب 4000 دينار مواد مباشرة، 6400 دينار أجور مباشرة، 4800 دينار تكاليف صناعية غير مباشرة محملة، أما أمر التشغيل رقم 102، والذي ما زال تحت التشغيل في نهاية العام له بطاقة أمر تظهر 2000 دينار مواد مباشرة، 3000 دينار أجور مباشرة، إن قيمة التكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة على الأمر 102 حتى نهاية العام الجاري:

- أ. 2250 دينار
ب. 4000 دينار
ج. 4800 دينار
د. 2000 دينار

4. شركة نعمان الصناعية تتبع نظام تكاليف المراحل وخلال شهر أيلول لعام 2011 حدثت البيانات التالية المتعلقة بالمرحلة الإنتاجية (ب) علماً بأن المواد تضاف في بداية المرحلة:

- وحدات محولة من المرحلة (أ) 4000 وحدة وهي الوحدات الوحيدة في الإنتاج.
- وحدات تامة الصنع 3700 وحدة.

المحاسبة المالية والتكاليف

- وحدات تحت التشغيل آخر المدة 300 وحدة وهي تامة بالنسبة لعنصر المواد و60% تامة بالنسبة لتكاليف التشكيل. في ضوء المعلومات السابقة فإن الوحدات المكافئة لعنصر المواد وعنصر التحويل على التوالي تساوي:

أ. 4000 و3880 وحدة
ب. 3900 و3780 وحدة
ج. 3900 و3900 وحدة
د. 4000 و4000 وحدة

5. المعلومات التالية متعلقة بشركة الرياض لشهر نيسان من عام 2011:

عدد الوحدات	البيان
15000 (مستوى 60%)	إنتاج تحت التشغيل في 4/1
40000	وحدات بدأت في شهر 4
42500	وحدات تامة خلال شهر 4
12500 (مستوى 60%)	إنتاج تحت التشغيل في 4/30
إنتاج تحت التشغيل في 4/1 يتضمن تكلفة مواد مقدارها 5500 دينار ومبلغ تكلفة المواد المصروفة خلال شهر 4، 18000 دينار.	

مستخدماً طريقة المتوسط المرجح وإذا علمت ان جميع المواد تضاف في بداية العملية الإنتاجية فإن تكلفة الوحدة المكافئة من المواد تقريباً تساوي:

أ. 0.5 دينار ب. 0.55 دينار ج. 0.33 دينار د. 0.43 دينار

6. إن عدد الوحدات المكافئة في نظام المراحل في ظل استخدام طريقة المتوسط المرجح يساوي:

- أ. عدد الوحدات التي تم الإنتهاء من تصنيعها خلال الفترة الحالية.
ب. عدد الوحدات التي تم البدء بها وتم الإنتهاء من تصنيعها خلال الفترة مضافاً إليها عدد الوحدات المكافئة لمخزون إنتاج تحت التشغيل آخر المدة.
ج. عدد الوحدات التي تم الإنتهاء من تصنيعها خلال الفترة الحالية مطروحاً منها عدد الوحدات المكافئة لمخزون إنتاج تحت التشغيل أول المدة مضافاً إليها عدد الوحدات المكافئة لمخزون إنتاج تحت التشغيل آخر المدة.
د. عدد الوحدات التي تم الإنتهاء من تصنيعها خلال الفترة الحالية مضافاً إليها عدد الوحدات المكافئة لمخزون إنتاج تحت التشغيل آخر المدة.

7. أي من العبارات التالية غير صحيحة في ما يخص نظام المحاسبة على تكلفة أساس النشاط (ABC):

- أ. نظام المحاسبة على تكلفة أساس النشاط يؤدي إلى تصنيفات إضافية ومتعددة للتكاليف المباشرة مقارنة مع نظام التكاليف التقليدي.

المحاسبة المالية والتكاليف

ب. نظام المحاسبة على تكلفة أساس النشاط يؤدي إلى تحديد أدق لتكاليف الوحدات المنتجة مقارنة مع نظام التكاليف التقليدي.

ج. نظام المحاسبة على تكلفة أساس النشاط هو أكثر تعقيداً وأكثر كلفة مقارنة مع نظام التكاليف التقليدي

د. نظام المحاسبة على تكلفة أساس النشاط يمكن استخدامه في كل من المنشآت الصناعية وغير الصناعية

8. مؤسسة القدس تستخدم نظام تكاليف الأنشطة والبيانات التالية تتعلق بالأنشطة وتكاليف هذه الأنشطة و وحدات النشاط المقدرة عن احدى الفترات المالية:

الأنشطة	مجموع التكلفة	مجموع وحدات النشاط
نشاط التجميع	710770 دينار	37000 ساعة آلة تجميع
نشاط إعداد طلبات الإنتاج	39690 دينار	1800 طلب إنتاج
نشاط فحص وتجريب	119116 دينار	1940 ساعة فحص

والبيانات التالية تخص أحد منتجات الشركة وهو منتج 101

سعر البيع لكل وحدة	125.10 دينار
تكلفة المواد المباشرة لكل وحدة	34.94 دينار
تكلفة الأيدي العاملة المباشرة لكل وحدة	49.21 دينار
عدد الوحدات المنتجة والمباعة في السنة	460
ساعات العمل السنوي للماكينات	510 ساعة آلة
الطلبات السنوية	80 طلب
المعاينة السنوية	10 ساعة فحص

باستخدام نظام التكلفة على أساس النشاط فإن إجمالي التكاليف غير المباشرة لجميع لوحات المنتجة من المنتج 101 تساوي:

أ. 12175 دينار ب. 869576 دينار ج. 50884 دينار د. 8425 دينار

9. مؤسسة القدس تستخدم نظام تكاليف الأنشطة والبيانات التالية تتعلق بالأنشطة وتكاليف هذه الأنشطة و وحدات النشاط المقدرة عن احدى الفترات المالية:

الأنشطة	مجموع التكلفة	مجموع وحدات النشاط
نشاط التجميع	710770 دينار	37000 ساعة آلة تجميع
نشاط إعداد طلبات الإنتاج	39690 دينار	1800 طلب إنتاج
نشاط فحص وتجريب	119116 دينار	1940 ساعة فحص

المحاسبة المالية والتكاليف

والبيانات التالية تخص أحد منتجات الشركة وهو منتج 101

سعر البيع لكل وحدة	125.10	دينار
تكلفة المواد المباشرة لكل وحدة	34.94	دينار
تكلفة الأيدي العاملة المباشرة لكل وحدة	49.21	دينار
عدد الوحدات المنتجة والمباعة في السنة	460	
ساعات العمل السنوي للماكينات	510	ساعة آلة
الطلبات السنوية	80	طلب
المعاينة السنوية	10	ساعة فحص

باستخدام نظام التكلفة على أساس النشاط فإن تكلفة الوحدة من المنتج 101 تقريباً تساوي:

أ. 26 دينار ب. 110 دينار ج. 125 دينار د. 82 دينار

10. تستخدم شركة دمشق نظام التكاليف على أساس الأنشطة، ويوجد لدى الشركة منتجين هما (أ) و (ب) وفيما يلي التكاليف الخاصة بالأنشطة ومستوى إستفادة كل منتج من تلك الأنشطة:

اسم النشاط	التكلفة المقدره	مستوى النشاط المتوقع	
		منتج (أ)	منتج (ب) المجموع
نشاط 1	22000 دينار	400	100
نشاط 2	16240 دينار	380	200
نشاط 3	14600 دينار	500	250

إن معدل تحميل تكلفة النشاط رقم 3 حسب نظام التكاليف المبني على الأنشطة سيكون:

أ. 44.00 دينار ب. 28.00 دينار ج. 19.47 دينار د. 81.20 دينار

11. شركة تستخدم نظام الأوامر التشغيلية وقد عملت خلال شهر أيار 2012 على ثلاثة أوامر تشغيلية 101 و 102 و 103 وكانت التكاليف الخاصة بهذه الأوامر كما يلي:

- مواد مباشرة لأمر 101: 15000 ديناراً ولأمر 102: 10000 ديناراً ولأمر 103: 6000 ديناراً
- أجور مباشرة لأمر 101: 6000 ديناراً ولأمر 102: 4000 ديناراً ولأمر 103: 2000 ديناراً

معدل أجر ساعة العمل المباشر 10 دنانير لكل ساعة. تحمل التكاليف الصناعية غير المباشرة على أساس 5 دنانير لكل ساعة عمل مباشر، ما هو الطرف المدين في قيد صرف المواد المباشرة خلال شهر أيار 2012؟

- أ. 31000 ديناراً ح/بضاعة تحت التشغيل ب. 15000 ح/بضاعة تحت التشغيل
- ج. 31000 ح/تكاليف صناعية غير مباشرة د. 15000 ح/تكاليف صناعية غير مباشرة

المحاسبة المالية والتكاليف

12. شركة تونس تستخدم طريقة المتوسط المرجح في نظام المراحل والبيانات التشغيلية للمرحلة الأولى للقسم لشهر حزيران:

البيان	الوحدات	نسبة الإكمال
مخزون تحت التصنيع أول المدة	10000	90%
الوحدات التي بدئ بها الإنتاج	75000	
مخزون تحت التصنيع نهاية المدة	17000	40%

إن تكاليف مخزون تحت التشغيل بداية المدة تبلغ 77490 دينار تكاليف تشكيل وقد تم خلال المدة (شهر حزيران) إضافة تكاليف تشكيل بمبلغ 552062 دينار، ما هي تكلفة الوحدات المكافئة لعنصر تكلفة التشكيل خلال الشهر؟

- أ. 8.610
ب. 7.361
ج. 8.416
د. 8.146

13. تستخدم مؤسسة الزرقاء نظام تكاليف الأنشطة وتستند في نظام التكاليف لديها إلى ثلاثة أوعية لتحمل التكاليف غير المباشرة وقد قامت المؤسسة بتقديم البيانات التالية:

التكاليف	الرواتب والأجور	الإهلاك	منافع	المجموع
360000 ديناراً	140000 ديناراً	160000 ديناراً	660000 ديناراً	

توزيع الموارد المستهلكة

أوعية تحميل التكاليف غير المباشرة	تجميع	إعداد وتجهيز	أخرى	المجموع
الرواتب والأجور	10%	80%	10%	100%
الإهلاك	5%	50%	45%	100%
منافع	15%	60%	25%	100%

كم قيمة التكلفة غير المباشرة الإجمالية لنشاط الإعداد والتجهيز والتي سوف تستخدم ضمن وعاء هذا النشاط؟

- أ. 528000 ديناراً
ب. 454000 ديناراً
ج. 418000 ديناراً
د. 396000 ديناراً

المحاسبة المالية والتكاليف

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
ج	ب	أ	أ	د	د	أ	أ	د	أ
							13	12	11
							ب	ج	أ

التمرين الثاني:

تم الحصول على المعلومات الآتية من سجلات إحدى الشركات الصناعية والخاصة بأرصدة البضاعة في آخر المدة:

إجمالي	تكاليف غير مباشرة محملة	أجور	مواد	
150000	40000	60000	50000	إنتاج تحت التشغيل
400000	120000	170000	110000	إنتاج تام
<u>1650000</u>	<u>430000</u>	<u>680000</u>	<u>540000</u>	بضاعة مباعه
2200000	590000	910000	700000	الإجمالي

وكانت التكاليف الصناعية غير المباشرة محملة بالزيادة بمبلغ 33000 ديناراً.

المطلوب:

1. تحديد قيمة الأعباء الإضافية الفعلية وعمل قيد اليومية اللازم لإقفال الحسابات إذا إعتبر أن الفرق السابق غير جوهري.
2. توزيع الفرق السابق على أساس الرصيد النهائي لحسابات البضاعة وعمل قيد اليومية اللازم لإقفال الحسابات.
3. توزيع الفرق السابق على أساس رصيد التكاليف غير المباشرة المحملة وعمل قيد اليومية اللازم لإقفال الحسابات.

التمرين الثالث:

شركة طرابلس لديها تكاليف صناعية غير مباشرة محملة بأقل مما يجب بمبلغ (45000) دينار للسنة المنتهية في 2011/12/31، وقبل معالجة هذا الفرق تم تزويدك بالأرصدة التالية لبعض الحسابات كما هي في 2011/12/31.

المبيعات	1200000 دينار
تكلفة البضاعة المباعه	72000 دينار
المخزون	
مواد مباشرة	36000 دينار
إنتاج تحت التشغيل	54000 دينار
بضاعة تامة الصنع	20000 دينار

إذا علمت أن السياسة المحاسبية للشركة تقوم على أساس توزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة بالزيادة أو بالنقصان على أساس الرصيد النهائي لحسابات البضاعة.
المطلوب: ما هي تكلفة البضاعة المباعة التي يجب إظهارها في قائمة الدخل لعام 2011.

التمرين الرابع:

شركة تستخدم نظام الأوامر وكان لديها أول المدة الأوامر ذات الأرقام 221 و 321 وتكاليفها 21000 دينار و 23000 دينار على التوالي، وخلال فترة التكاليف الجارية تم بدء العمل على الأمر رقم 421، وبلغت التكاليف التي تم تحميلها على الأوامر الإنتاجية خلال الفترة الجارية كالتالي:

الأمر 421	الأمر 321	الأمر 221	
8000 دينار	10000 دينار	9000 دينار	المواد المباشرة
4200 دينار	6300 دينار	2800 دينار	أجور مباشرة (بواقع 2 دينار /ساعة)

إذا علمت ما يلي:

- كانت الشركة تقوم بتحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة على أساس 3 دينار/ساعة عمل مباشر وبلغت التكاليف غير المباشرة الفعلية للفترة الجارية 20000 دينار .
 - في نهاية المدة بقي الأمر 421 تحت التشغيل وانتهى إنتاج الأوامر الأخرى.
- المطلوب:

1. حدّد قيمة رصيد حساب الإنتاج تحت التشغيل وقيمة البضاعة التامة الصنع.
2. حدّد التكاليف غير المباشرة المحملة بالزيادة أو النقص على الأوامر جميعاً.

التمرين الخامس:

توفرت لديك البيانات التالية عن إحدى الشركات الصناعية لإحدى فتراتها المالية للمرحلة الإنتاجية (أ) والتي تحول وحداتها التامة للمرحلة الإنتاجية (ب):

1. الوحدات:

- وحدات بدئ في إنتاجها 4000 وحدة.
- وحدات تامة محولة 2400 وحدة
- وحدات تحت التشغيل آخر المدة 1600 وحدة عند مستوى إتمام 20%

علماً أنه يستخدم في الإنتاج مادتين (س)، (ص) وأن المادة (س) تضاف في بداية تشغيل المرحلة (أ) والمادة (ص) تضاف عند مستوى تشغيل إنتاجي 30% أما تكاليف التحويل فهي تضاف بانتظام خلال عملية الإنتاج.

المطلوب: إيجاد عدد الوحدات المكافئة (المعادلة) للمادة (س) والمادة (ص) وعنصر التحويل؟

التمرين السادس:

تعتمد إحدى الشركات الوعائين التكاليفيين التاليين للأنشطة الإنتاجية المساندة خلال شهر تشرين الأول 2005.

الوعاء التكاليفي (النشاط)	تكاليف النشاط	موجه التكلفة (أساس التحميل)	مستوى النشاط
نقل المواد	60000	عدد المرات	600 مرة
صيانة الآلات	180000	ساعات تشغيل الآلات	20000 ساعة

ولقد ظهرت المعلومات التالية المتعلقة بالطلبية /155ع/ إنتاج /2500/ وحدة خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول 2005.

مواد مباشرة	25000 دينار
أجور مباشرة	40000 دينار
نقل المواد	150 مرة
ساعات تشغيل الآلات	4000 ساعة

المطلوب: تحديد تكلفة إنتاج الطلبية /155ع/ وتحديد تكلفة الوحدة المنتجة.

التمرين السابع:

الآتي بيانات خاصة بتشغيل المرحلة الإنتاجية (أ) في إحدى الشركات الصناعية عن شهر آذار 2012.

10000	إنتاج تحت التشغيل أول المدة
25000	وحدات مضافة خلال الشهر
18000	وحدات تامة محولة
7000	وحدات تحت التشغيل آخر المدة

يستخدم في إنتاج هذه الوحدة مادتين هما (س)، (ص) حيث تضاف المادة (س) في بداية عملية التشغيل وتضاف المادة ص عند مستوى إتمام 70% بينما تضاف تكاليف التحويل بانتظام وقد كانت وحدات تحت التشغيل أول وآخر المدة عند مستوى إتمام 50%.

المطلوب: تحديد عدد الوحدات المكافئة للمرحلة (أ) باستخدام:

1. طريقة المتوسط المرجح.
2. طريقة الأول في الأول.

محور المحاسبة المالية الفصل التاسع: الرقابة الداخلية

المحتويات

الصفحة	
253	أهداف الفصل التعليمية
254	مقدمة
	الرقابة الداخلية
254	تعريف الرقابة الداخلية
255	أهداف نظام الرقابة الداخلية
255	تطور مفهوم الرقابة الداخلية
256	مكونات نظام الرقابة الداخلية
268	محددات أنظمة الرقابة الداخلية
268	لجنة التدقيق ودورها في فعالية أنظمة الرقابة الداخلية
273	أهداف ونطاق التدقيق الداخلي
273	صلاحيات ومسؤوليات المدققين الداخليين
274	أنواع التدقيق الداخلي
274	معايير التدقيق الداخلي
277	التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والخارجي
277	البيئة الرقابية في ظل استخدام الأنظمة الآلية
278	خصائص البيئة الرقابية في الأنظمة الآلية
281	بناء النظام الرقابي في بيئة العمل الآلي
	أمثلة على الإجراءات الرقابة الخاصة بالأنظمة الآلية
282	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- مفهوم وأهداف أنظمة الرقابة الداخلية.
- عناصر أنظمة الرقابة الداخلية وأهمية كل عنصر منها.
- تعريف المخاطر وكيفية إدارتها.
- ربط الإجراءات الرقابية بالمخاطر المقيمة.
- تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- دور لجنة التدقيق والمدقق الخارجي.
- مهام التدقيق الداخلي ودوره في تقييم وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية.
- البيئة الرقابية في ظل استخدام الأنظمة الآلية.

1. مقدمة

يحتاج تحقيق أي منشأة لأهدافها قصيرة وطويلة الأجل إلى سياسات وإجراءات عمل منظمة ترسم الطريق الذي يصل بالمنشأة إلى تحقيق أهدافها. ويتضمن ذلك تحديد الإحتياجات المالية والبشرية اللازمة، بحيث تتوفر في الموارد البشرية الخبرات والكفاءات المناسبة لإدارة الموارد المادية بفعالية مما يؤدي إلى الوصول إلى الأهداف المرجوة. إن هذا الطريق الذي يصل المنشأة بأهدافها هو نظام الرقابة الداخلية. ومن هنا تتبع أهمية تصميم وتنفيذ نظام رقابي كفؤ وفعال يبين للمنشأة ما إذا كانت تسير على الطريق الصحيح أم لا. وبالرغم من أن نظام الرقابة الداخلية لا يضمن أن أهداف المنشأة سوف تتحقق، إلا أنه يعطي إشارات تحذيرية لمجلس الإدارة والإدارة والمكلفين بالحوكمة بشكل عام عند الإنحراف عن هذا المسار. ويمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية يفيد في:

- رقابة الأصول: من حيث كفايتها وكفاءتها وكفاءة استخدامها وحمايتها...
- توفير معلومات صحيحة لإتخاذ القرار: بحيث يتم إيصال المعلومات اللازمة بشكل صحيح وفي الوقت المناسب لمتخذي القرار داخل المنشأة. حيث أن قرار خاطئ قد يقود المنشأة إلى الفشل أحياناً.
- تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي: إن حجم العمل ومقدار الجهد الذي يقدر المدقق الخارجي الحاجة له، والذي بناءً عليه تحدد أتعاب التدقيق يعتمد على تقييم المدقق لمدى متانة نظام الرقابة الداخلية في المنشأة، وبالتالي فإن النظام الرقابي الفعال يقلل من أتعاب التدقيق.

أما أسباب إنحراف المنشأة عن المسار المحدد فقد يعود لأسباب وعوامل داخلية أو خارجية، ويطلق عليها بالمخاطر. وتحتاج المنشأة إلى دراسة وتقييم المخاطر الممكنة لتصميم النظام الرقابي المناسب للتعامل مع هذه المخاطر. ولذلك تعتبر إدارة المخاطر من أهم الموضوعات التي تطغى على الساحة منذ بداية الألفية الثانية. ولذلك كان لزاماً على المنشآت منح الإهتمام الكافي لتصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية المبنية على المخاطر، بالإضافة إلى تكليف قسم التدقيق الداخلي (والذي يعتبر من مكونات نظام الرقابة الداخلية) بمتابعة فعالية هذا النظام.

وسيتم في هذا الفصل مناقشة وربط أنظمة الرقابة الداخلية بالمخاطر المحتملة ودور التدقيق الداخلي في هذه العلاقة.

2. الرقابة الداخلية

1.2 تعريف الرقابة الداخلية:

عرفت الرقابة الداخلية من العديد من الهيئات المهنية والخبراء في هذا المجال، فقد عرفت لجنة رعاية المنظمات المهنية (COSO) بأنها: وسيلة أو عملية يمارسها مجلس الإدارة والإدارة والموظفين تصمم للتزويد بتأكيد معقول بتحقيق الأهداف التالية:

1. فعالية وكفاءة العمليات: من خلال تقييم ومتابعة كفاءة الإدارة والمكلفين بالحوكمة في تحقيق:

- الأهداف المحددة وجودة الأداء.
- الربحية.
- حماية الأصول.

2. مصداقية البيانات المالية السنوية أو المرحلية.

3. الإلتزام بالقوانين والتعليمات النافذة.

كما عرفت لجنة إجراءات التدقيق (Committee on Auditing Procedures) المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها عبارة عن "الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الإعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية المصممة".

ويُلاحظ مدى التشابه في تعريفي نظام الرقابة الداخلية السابقين وهو ما أجمعت عليه بشكل أو بآخر معظم التعريفات الأخرى، لتشكل الرقابة الداخلية القلب النابض للمنشأة حيث أنها تشمل معظم وسائل أداء الأعمال فيها مثل: الهيكل التنظيمي واللجان والسياسات ودليل الحسابات والأنظمة المطبقة (كالنظام المالي والنظام الإداري) والموازنات والإجراءات والتعليمات والتقارير وقسم التدقيق الداخلي.

2.2 أهداف نظام الرقابة الداخلية:

كما أشرنا في المقدمة، فإن الهدف العام لنظام الرقابة الداخلية هو مساعدة المنشأة وخدمتها في تحقيق أهدافها، ويتحقق ذلك من خلال المساهمة في تحقيق الأهداف التالية:

1. تنظيم المشروع وتحديد السلطات والصلاحيات والمسؤوليات (ما يعكسه الهيكل والوصف الوظيفي).
2. حماية أصول المشروع من الإختلاس أو استخدامها في غير ما خصصت له.
3. تقييم المخاطر وتحديد مدى إدراك الإدارة لها وكفاءتها في إدارة هذه المخاطر.
4. التأكد من دقة المعلومات المحاسبية والمالية وتوقيتها حتى يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية.
5. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
6. تشجيع الإلتزام بالسياسات والتعليمات والقوانين الداخلية والخارجية.

3.2 تطور مفهوم الرقابة الداخلية:

تطور مفهوم وأهمية الرقابة الداخلية خلال العقود الماضية بشكل مستمر، وذلك بسبب الإهتمام المتزايد من قبل العديد من الأفراد والجهات ذات العلاقة بالمنشأة بضرورة توفر أنظمة رقابية فعالة لإدراكهم للدور المهم لهذه الأنظمة في المساهمة في نجاح المنشأة. ومن أهم هذه الجهات:

1. **المستثمرين:** فهم مهتمون بقدرة المنشأة على تحقيق أقصى ربح ممكن في ظل الإستغلال والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وهو ما تساعد أنظمة الرقابة الداخلية في تحقيقه إذا كانت فعالة.
2. **المدقق الخارجي:** يعتمد المدقق الخارجي على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في وضع خطة وبرنامج التدقيق، حيث أن الشركات التي تمتاز بأنظمة رقابية كفؤة وفعالة يقود إلى إجراءات وجهد أقل من قبل

المدقق، كما تقلل من مخاطر التدقيق بإحتمالية وجود تحريفات جوهرية في البيانات المالية، وبالتالي تمنحه نوع من الأمان والاطمئنان.

3. الهيئات التشريعية: تهتم الهيئات التشريعية على مستوى الدولة بتطبيق المنشآت للقوانين والأنظمة السارية لتحقيق هذه التشريعات أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ووجود أنظمة رقابة داخلية فعالة في المنشآت العاملة يساهم في تحسين مستوى الإلتزام بها. وتقوم العديد من الهيئات التشريعية بتشكيل فرق عمل للتفتيش على إلتزام المنشآت بهذه التشريعات، وتقوم هذه الفرق عادةً بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والتوصية بمعالجة نقاط الضعف فيها.

4. الإدارة: إن الإدارة الناجحة هي التي تهتم بأن تكون قراراتها التشغيلية والإدارية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، ولذلك تهتم بوجود أنظمة رقابية تساهم في دقة التقارير والمعلومات وسرعة إيصالها للمستويات الإدارية المختلفة. كما تهتم بمعرفة مدى النجاح في تحقيق الخطط والأهداف أولاً بأول على مستوى الشركة ككل من جهة وعلى مستوى كل قسم أو إدارة من جهة أخرى، للوقوف على الإنحرافات عن الخطط وأسبابها ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها وعدم تكررها.

5. العملاء: يهتم العملاء بقدرة الموردين على الوفاء بعقود التجارة معهم من حيث الكميات والجودة، وتبنى خططهم وموازناتهم في ضوء ذلك، ووجود أنظمة رقابية فعالة لدى الموردين تساهم في مراقبة عمليات الإنتاج وجودة الأداء لديها.

6. الموردين والمقرضين: إن وجود موازنات وخطط موضوعية بشكل صحيح لدى العملاء والمقرضين تساعد في تحديد شروط البيع الآجل من قبل الموردين وتواريخ إستحقاق الأقساط من قبل المقرضين، بحيث تكون مخاطر عدم التحصيل متدنية إذا كان نظام الرقابة الداخلي لدى الشركة المقترضة فعالاً ينتج موازنات وخطط موضوعية وقابلة للتحقق.

ولذلك أصبحت لعملية تصميم أنظمة الرقابة الداخلية أهمية كبيرة بحيث أصبح من متطلبات فعاليتها أن تكون الرقابة الداخلية جزء صريح أو ضمني في الوصف الوظيفي لأي موظف.

4.2 مكونات نظام الرقابة الداخلية:

يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة عناصر رئيسية، هي:

1. البيئة الرقابية: ويقصد بها البيئة الرقابية العامة لدى المنشأة، وتشمل عناصر البيئة الرقابية المؤثرة على نطاق وفعالية نظام الرقابة الداخلية ما يلي:

أ. تكامل القيم الأخلاقية للموظفين: كل منشأة يجب أن يكون لها نظام سلوكي يبين التصرفات الصحيحة ويحدّد حالات تضارب المصالح وكيفية التصرف عندها. وتؤثر البيئة الأخلاقية في تصميم وإدارة ومراقبة باقي مكونات نظام الرقابة الداخلية الأخرى.

ب. الإلتزام بالكفاءة: أن تضم المنشأة أشخاص أكفاء لضمان تحقيق المنشأة لأهدافها وهذا يتطلب وجود وصف وظيفي يحدد المهارات والمعرفة والخبرات اللازمة لمؤديها. وأن تلتزم المنشأة بهذه المتطلبات عند التعيين بدايةً ومن ثم متابعة التدريب والتطوير لمواردها البشرية.

ج. درجة الإهتمام والفعالية من مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق: حيث أن لهم دور رئيسي في تحقيق المنشأة لأهدافها، ولذلك يجب أن يقوموا بعقد إجتماعات دورية مع مسؤولي القسم المالي والمحاسبين والمدققين الداخليين والخارجيين واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند الحاجة ومتابعة تنفيذها.

د. فلسفة الإدارة ونظام التشغيل: حيث تتأثر البيئة الرقابية العامة للمنشأة بمنهجية الفكر الإداري من حيث: هل الإدارة قابلة للمخاطر أو متحفظة، هل تتبع الإتصال الرسمي أو غير الرسمي، هل تتبنى سياسات محاسبية متحفظة أو مفتوحة.

هـ. الهيكل التنظيمي: يبين الهيكل التنظيمي إطار التخطيط والتنفيذ ورقابة الأنشطة لدى المنشأة، حيث تتحدد خطوط السلطة والمسؤولية والإتصال. ويعتمد حجم وتعقيد هذا الهيكل على حجم المنشأة.

و. تحديد المسؤولية وتفويض الصلاحيات: ويعنى بها مدى منح جزء من صلاحيات إتخاذ القرارات للأشخاص المرتبطين بتنفيذ الأعمال وبما يخدم أهداف المنشأة في النهاية (هل عملية إتخاذ القرار مركزية أم لا).

ز. نظام وسياسات التعامل مع الموارد البشرية: تعكس تعليمات وسياسات العمل الخاصة بالموظفين التي تتبناها الإدارة مدى إهتمامها بالإلتزام بالأخلاقيات والكفاءة ومنح الحوافز. كما يؤثر سلوك الإدارة بخصوص الإلتزام بمتطلبات نظام الرقابة الداخلية ومحاسبة المقصرين والمتجاوزين في درجة الإلتزام الموظفين بالأنظمة والتعليمات.

2. **تقييم المخاطر:** هي عملية تحديد وتحليل وإدارة المخاطر التي قد تمنع المنشأة من تحقيق أهدافها. وتتضمن تحديد قيمة المعرض للخطر ونسبة حدوث الخطر. وتقع على الإدارة مسؤولية تقييم المخاطر وإدارتها، وأن تقوم بتحديد المخاطر المقبولة والمخاطر التي تحتاج إلى مراقبة ومتابعة مستمرة لوضع آلية مناسبة للتعامل معها -كما سيتم الشرح لاحقاً-.

وبما أن المخاطر قد تحرم المنشأة من تحقيق أهدافها، فلا بد لنجاح إدارة هذه المخاطر وتجنب آثارها أن تقوم الإدارة بوضع الأهداف على مستوى المنشأة ككل، ثم على مستوى النشاطات، وتحديد عناصر النجاح للوصول لتلك الأهداف كمرحلة سابقة لعملية تحديد وتقييم المخاطر المحتملة الواجب إدارتها. وتقسّم الأهداف بشكل عام إلى:

1- أهداف التشغيل (النشاط): وتتعلق بكفاءة وفعالية الأداء وتحقيق الربح المناسب. بالإضافة إلى حماية الأصول والموارد من الاستخدام غير المناسب أو الإختلاس.

2- أهداف إصدار التقرير المالي: وتتعلق بإعداد البيانات المالية المنشورة بحيث تكون عادلة وموثوقة

يمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين، وأن لا تحتوي على أخطاء وتحريفات قد تجعلها مضللة.

3- أهداف الالتزام: وتتعلق بالإلتزام للقوانين والتعليمات التي تخضع لها المنشأة وعدم مخالفتها. وذلك في كافة الأنشطة والعمليات كالتسعير والتغليف والتسويق وشؤون العمال وحقوقهم وأسس التعامل التجاري....، وتجنب التعرض للغرامات والعقوبات التي قد تضر بسمعة المنشأة أيضاً.

تحليل المخاطر: الخطر هو كل ما قد يؤثر على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها، ويعود لأسباب مختلفة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. وفي ضوء الأهداف السابقة، يجب على الإدارة تحديد وتقييم المخاطر وفقاً للمنهجية التالية:

1. تحديد المخاطر الممكنة: وتعتمد أنواع المخاطر الرئيسية على العديد من العوامل كطبيعة النشاط والانتشار الجغرافي ودرجة المنافسة. وفيما يلي بعض الأمثلة على المخاطر التي قد تؤخذ بعين الإعتبار:

- أ. خسارة للسمعة أو الشهرة.
- ب. إنقطاع أو توقف العمل.
- ج. قرارات إدارية خاطئة.
- د. الغش والإختلاس: وقد يكون الإحتيال من خلال التلاعب بالبيانات المالية لتعكس وضع مالي ونتيجة أعمال مغايرة للواقع الفعلي (وهو ما يسمى بغش الإدارة) أو من خلال إختلاس الأصول أو استخدامها لمنافع خاصة (وهو ما يسمى بغش الموظفين).
- هـ. عقوبات قانونية.
- و. زيادة تكاليف أو خسارة إيرادات.
- ز. وضع تنافسي غير ملائم.

2. تحديد تأثير الخطر (قيمة الخسارة المتوقعة): وعادةً ما تقاس المخاطر نوعياً (منخفض، متوسط، مرتفع).
3. تحديد احتمال حدوث الخطر، وعادةً ما يأخذ الإحتمالات التالية (منخفض، متوسط، مرتفع).
4. تحديد كيفية إدارة الخطر (الإجراءات الواجب اتخاذها): وعند اختيار هذه الإجراءات تؤخذ الإعتبارات التالية:

 - أ. تكلفة إجراء التعامل مع الخطر: بعض الإجراءات قد تمنع الخطر أو تلغي أثره كالتحوط والتأمين، وبعضها قد يحد من الخطر ولكن لا يلغيه، وبعضها قد تفوق كلفته المنفعة منه وعندها يعتبر الخطر مقبول.
 - ب. يجب وضع إجراءات تؤكد تطبيق خطط إدارة المخاطر (النشاطات الرقابية).

وفيما يلي بعض الأمثلة على أثر المخاطر التي قد تهدد تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه:

1. ضعف كميات الإنتاج أو إنخفاض جودته. وقد يعود ذلك لأي من الأسباب التالية:

 - أ. تعطل الآلات المتكرر.
 - ب. عدم توفير المواد الخام.
 - ج. تدني جودة المواد الخام.
 - د. قلة المهارة لدى العمال.

2. عدم القدرة على تحقيق الإيرادات المستهدفة: وقد يعود ذلك لأي من الأسباب التالية:
- أ. عدم فعالية سياسات البيع.
 - ب. فقدان العملاء، نتيجة:
 - تكرار ارتكاب الأخطاء الحسابية والمحاسبية معهم.
 - التأخر في التوريد.
 - ظهور العيوب في الخدمة أو السلعة المباعة.
 - ج. الإخلال بواجبات العمل من قبل العاملين.
 - د. عدم كفاءة وكفاية الإتصال فيما بين النقاط الإيرادية المختلفة للمنشأة.
3. مخاطر تطور وسائل التجارة الخارجية وشيوع التجارة الإلكترونية كالإحتيال الخارجي ومشاكل أمن الأنظمة الآلية المستخدمة.
4. إزدیاد حدة المنافسة في ظل إنتشار عمليات الدمج وظهور الشركات الكبيرة وقدرتها على تحقيق وفورات الحجم.
5. زيادة الإعتماد على الجهات الخارجية في القيام بأعمال داخلية.
6. استخدام أصول وموارد المنشأة في غير ما خصصت له، نتيجة عمليات الإحتيال والإختلاس.
7. مخالفة القوانين والأنظمة بشكل غير مقصود أو نتيجة عدم المعرفة، ومن الأمثلة على ذلك:
- أ. إفشاء معلومات سرية.
 - ب. المساهمة بعمليات غسل أموال.
 - ج. تقديم خدمات أو منتجات غير مسموح بها قانوناً أو مخالفة للشروط الصحية أو البيئية.
8. المخاطر الخارجية التي قد تلحق الضرر بأصول المنشأة كالكوارث الطبيعية والهزات الأرضية والحرائق والفيضانات والإختلاسات الخارجية وغيرها.
3. أنشطة الرقابة: هي السياسات التي تتناسب مع المخاطر المحددة، والإجراءات التي تؤكد قيام الإدارة بدورها الإشرافي. ويتم تصميم الإجراءات الرقابية المناسبة للتعامل مع المخاطر.

تصنيف الأنشطة الرقابية:

- أ. إجراءات وقائية: وهي الإجراءات التي تصمم لمنع حدوث الخطر، وأهمها:
 - فصل المهام المتعارضة: بحيث يتم فصل المهام التي قد تمكن حاملها من التلاعب والإحتيال، أو وقوع خطأ غير مقصود لا يمكن تجنبه. وبشكل عام يجب الفصل بين المهام التالية:
 - من لديه عهدة النقد المستلم غير من له صلاحية إعدام الديون.
 - من يقوم بإعداد طلبات شراء البضاعة غير من يقوم بالموافقة عليها.
 - من يصدر أمر الشراء غير المسؤول عن تسجيل استلام المخزون.
 - من يقوم باستلام وتداول النقد غير من يقوم بتسجيل العمليات النقدية في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

- من يقوم بتعديل أرصدة الذمم غير من يرسل الحركات لحسابات العملاء.
- من يقوم بالإيداع لدى البنك غير من يقوم بتسوية حساب البنك.

علماً بأن اتفاق موظفين اثنين على التلاعب كافي لتجاوز فصل المهام خاصة إذا ما كانا من مستويين إداريين مختلفين.

- التفويض المناسب للصلاحيات.
- الرقابة الثنائية: بحيث يتم تنفيذ مهمة ما من قبل شخصين معاً، ومثال ذلك:
 - الرقابة على النقد في الخزنة (القاصات) لدى المنشأة، بحيث لا يتم فتح خزنة النقد إلا بوجودهما معاً. وهذا ينطبق كذلك على الشيكات والإستثمارات المالية القابلة للتداول.
 - الرقابة على تعديل البرنامج الآلي، حيث عادةً ما تكون الكلمة السرية التي تسمح بتحرير البرنامج للسماح بإدخال التعديلات عليه مقسمة إلى جزأين، ويكون كل جزء بعهددة أحد المسؤولين.
 - الرقابة على السماح بتمرير تنفيذ عمليات إلكترونية، كالحوالات البنكية التي بمجرد إجازتها تصبح فاعلة ويلتزم البنك المصدر لها بقيمتها متحماً أي أخطاء في عمليات الإدخال والتنفيذ. ولإرتفاع قيمتها فإن عملية تفعيلها آلياً تمر بأكثر من مرحلة، ويجوز كل مرحلة أحد المسؤولين من خلال إدخال الكلمة السرية الخاصة به.
- التأكد من ملاءة العملاء قبل شحن البضاعة في البيع الآجل.
- الإجراءات الفعلية لحفظ الأصول.
- استخدام الكلمات السرية للوصول للمهام المسموح للموظف القيام بها.
- ب. إجراءات إكتشافية: وهي الإجراءات التي تصمم لاكتشاف الأخطاء والإحتيال، ومن أمثلتها:
 - مذكرة تسوية البنك.
 - الجرد الفعلي للنقد والمخزون والإستثمارات المالية.
 - فحص المستندات المفقودة من خلال تتبع التسلسل.
 - تقرير إنحراف الموازنة التقديرية مع النتائج الفعلية.
 - تقارير قياس الأداء عبر الفترات المختلفة ومع المنافسين.
- ج. النشاطات الموجهة (المباشرة): وهي النشاطات والإجراءات التي تهدف للتأكد من حدوث حدث مرغوب تسعى له المنشأة لإعطاء صورة مجتمعية إيجابية للشركة، مثل:
 - تعيين موظفين محليين في مشاريع محددة.
 - برامج الأنشطة الإجتماعية وخدمة المجتمع.
- د. الإجراءات التصحيحية: وهي الإجراءات والآليات التي تتبناها المنشأة لمعالجة المشاكل (المخاطر) المكتشفة: كخطوات تحديد أسباب وقوع الخطر وتصحيح نتائجه ومن ثم تعديل آلية العمل لتلافي تكرار الخطر/المشكلة.

هـ. الإجراءات التعويضية: وهي الإجراءات التي تصمم لتعوض ضعف إجراء رقابي في عملية ما. كإعداد مذكرة تسوية البنك التي قد تعوض عن ضعف إجراءات رقابية على عمليات التحصيل والدفع بشيكات. وسيتم استعراض العديد من الأمثلة على الإجراءات الرقابية بعد استكمال عناصر الرقابة الداخلية.

4. نظام المعلومات وإيصالها للموظفين المناسبين في الوقت المناسب

يتكون نظام المعلومات في المنشأة من كافة البيانات الممثلة لكافة النشاط فيها. فعلى سبيل المثال، فإن نظام المعلومات الخاص بأهداف إعداد التقارير المالية يتكون من الإجراءات والسجلات التي أنشئت لتسجيل ومعالجة وتقديم التقارير المالية للمنشأة، بما في ذلك ما يلي:

- أ. فئات العمليات المالية الهامة بالنسبة للمنشأة.
- ب. نظام الدورة المحاسبية التي يتم من خلالها تسجيل العمليات المالية وتلخيصها والإبلاغ عنها في البيانات المالية سواء في بيئة الأنظمة الآلية والأنظمة اليدوية.
- ج. السجلات المحاسبية ذات العلاقة، سواء كانت آلية أو يدوية.
- د. عملية إعداد التقارير المالية الدورية (سنوية أو مرحلية) للمنشأة.
- هـ. السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة.
- و. التقديرات المحاسبية الهامة.
- ز. الإجراءات المصممة لضمان أن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها خاصة ما يتعلق منها بالمعلومات النوعية الهامة قد تم الإبلاغ عنها بالشكل المناسب في البيانات المالية.

5. **المتابعة والمراقبة:** يجب على الإدارة متابعة ومراقبة النظام الرقابي بالكامل، وأن يتم ذلك بطريقة نظامية مستمرة من خلال:

- أ. المراقبة المستمرة لفعالية وكفاية الإجراءات الرقابية خلال تنفيذ العمليات العادية في المنشأة.
 - ب. التقييم المستقل من قبل الإدارة بمساعدة التدقيق الداخلي أو أي جهة متخصصة أخرى.
- وتعتبر المراقبة المستمرة هي الأهم حيث أنها تقلل من الاعتماد على التقييم المستقل إذا كانت تتم بصورة جيدة، حيث أن تقارير الاستثناءات مثلاً التي تظهر الأحداث أو النتائج التي تختلف عن النتائج المتوقعة سوف تكتشف وتعالج بسرعة.

5.2 النشاطات والإجراءات الرقابية على مستوى المنشأة ككل وعلى مستوى العمليات والأنشطة

سيتم استعراض أمثلة على أهم الإجراءات الرقابية التي تشكل الأنشطة الرقابية التي تم شرحها سابقاً، وذلك بهدف زيادة إدراك المشاركين لأهمية ومحتوى النظام الرقابي. علماً أن اعتماد الإجراءات الرقابية يجب أن يتم في ضوء المخاطر المقيمة، كما أوضحنا سابقاً.

1.5.2 الإجراءات الرقابية على مستوى البيئة الرقابية العامة

1. إجراءات رقابية عامة: ومن أمثلتها ما يلي:

- أ. التأمين على الممتلكات والأصول ضد السرقة والحريق وأي مخاطر أخرى قد تتعرض لها.
- ب. التأمين ضد خيانة الأمانة على الموظفين الذين بعهدتهم النقدية أو البضائع أو الأوراق المالية والتجارية القابلة للتداول.
- ج. توزيع الصلاحيات وفقاً لمستوى المسؤولية.
- د. تشكيل اللجان لإقرار أو القيام بالعمليات المادية، ك لجنة المناقصات والعطاءات للمشتريات التي تزيد عن حدود صلاحيات رئيس قسم المشتريات والمدير العام.
- هـ. تشكيل لجان الجرد المفاجئ للنقد والبضاعة ولجان الجرد الدوري كعمليات الجرد التي تتم للأصول في نهاية السنة مثلاً.
- و. تطبيق الرقابة الثنائية فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المنشأة كالعهد على الخزائن النقدية وصرف الشيكات وإنجاز المعاملات المهمة الأخرى.
- ز. إنشاء قسم للتدقيق الداخلي يتولى تقييم النظام الرقابي. وسيتم أفراد جزء خاص عن ذلك في هذا الفصل لاحقاً.

2. إجراءات رقابية إدارية: ومن أمثلتها ما يلي:

- أ. تحديد أهداف ومهام الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل بينها.
- ب. توزيع المسؤوليات والصلاحيات بين الموظفين بشكل واضح يساعد على تطبيق محاسبة المسؤولية.
- ج. توثيق الوصف الوظيفي لكافة المهام بمستوياتها الإدارية المختلفة داخل المنشأة. بحيث يدرك كل موظف ما هو مطلوب منه.
- د. فصل المهام بحيث لا ينفرد موظف بعملية ما من البداية للنهاية.
- هـ. أن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كإثبات لما قام به من عمل.
- و. استخراج المستندات من أصل وعدة صور لضمان حصول الأقسام ذات العلاقة على نسخة لتوثيق إجراءاتها.
- ز. إتباع سياسة تدوير الموظفين بما لا يتعارض مع مصلحة العمل.
- ح. ضرورة قيام كل موظف بإستغلال بالجزء الأكبر من إجازته السنوية دفعة واحدة، وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بالعمل في أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل.
- ط. مراقبة سلوكيات الموظفين والوقوف عند أي تغيرات فيها لتحديد أسبابها، كتغير مستوى الإنفاق بشكل ملموس لموظفين قد يقوموا بإستغلال مناصبهم وصلاحياتهم للكسب غير المشروع.

3. إجراءات محاسبية: ومن أمثلتها ما يلي:

- أ. تصميم دليل الحسابات بشكل مناسب يراعي الفصل بين المجموعات المحاسبية الأساسية (الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات).

- ب. تحديد إطار الإبلاغ المالي المناسب (كمعايير الإبلاغ المالي الدولية أو أي معايير أخرى).
- ج. أن يتم إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والإحتيال، ويوفر المعلومات اللازمة لإدارة المنشأة أولاً بأول.
- د. إصدار التعليمات بعدم تسجيل أي عملية مالية ما لم تكتمل مستندات الإثبات (كأمر الشراء وفاتورة المورد وسند الإستلام المخزني لإثبات عملية شراء البضاعة).
- هـ. عدم قبول أي مستند إثبات ما لم يكن معتمداً من الموظفين المسؤولين.
- و. عدم اشتراك أي موظف في مراجعة عمل قام به أو مطابقة وجرد عهدة هو مسؤول عنها، بل يجب أن يتم ذلك من موظفين آخرين.
- ز. استعمال الآلات الحاسبة للعمليات الرياضية مما يقلل من احتمالات الخطأ ويقود إلى سرعة إنجاز العمل.
- ح. استخدام وسائل التوازن المحاسبي مثل موازين المراجعة ومطابقة حسابات المراقبة الإجمالية في الأستاذ العام مع بيانات الدفاتر المساعدة.
- ط. إجراء مطابقات دورية لأرصدة الدفاتر والسجلات المحاسبية مع الكشوف الواردة من الخارج.
- ي. القيام بالجرد الفجائي للنقد والبضاعة والأوراق المالية والتجارية ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

2.5.2 الإجراءات الرقابية على مستوى بعض العمليات:

تقسم عمليات أي منشأة من ناحية الإرتباط الإداري والمالي والوظيفي عادةً في مجموعة من الدورات التشغيلية المالية المتكاملة (كدورة المشتريات والدائنون والمدفوعات ودورة المبيعات والمدينون والتحصيلات... وهكذا) بحيث تمثل الدورة مجموعة الخطوات اللازمة لاكتمال التبادل بين المنشأة وطرف آخر وتحويل أو استخدام الأصول داخل المنشأة. وفيما يلي بعض الإجراءات الرقابية الخاصة بهذه الدورات (على سبيل المثال لا الحصر):

أولاً: الإجراءات الرقابية لدورة المشتريات والدائنون والمدفوعات

تشتمل هذه الدورة على الإجراءات المتعلقة بشراء البضاعة والمواد الخام، والذمم الدائنة الناتجة عن العمليات الآجلة منها والتسديدات للعمليات النقدية ولحسابات الدائنين. وفيما يلي بعض الإجراءات الرقابية الخاصة بها:

1. أن يتم إعتقاد الموردين وفقاً لمعايير تحدها الإدارة.
2. أن يتم الشراء بناءً على طلبات شراء معتمدة من رئيس قسم المشتريات.
3. أن تتم عمليات الشراء وفقاً للصلاحيات الخاصة بالموظفين واللجان.
4. أن تحتوي أوامر الشراء لكل مورد، على نوع ووصف وكمية كل صنف والسعر وشروط التسليم.
5. أن تكون أوامر الشراء مرقمة مسبقاً بشكل متسلسل.

6. أن ترسل نسخة من أوامر الشراء لقسم المحاسبة.
7. أن تتم المحافظة على نماذج أوامر الشراء غير المستخدمة تحت الرقابة الثنائية لمنع سوء استخدامها.
8. أن لا تحتوي نسخة أمر الشراء المرسلة لقسم الاستلام أو المخازن على الكمية (الضمان صحة ودقة عملية العد) ولا على السعر.
9. أن يتم فحص البضاعة المستلمة ومطابقتها للمواصفات.
10. أن يتم الإبلاغ الفوري عن البضاعة التي ترد ناقصة أو تالفة.
11. أن يتم إعداد تقارير استلام على الفور لكل البضاعة والمواد المستلمة مع إرسال نسخة منه لقسم المحاسبة.
12. أن يتم تسليم فواتير الشراء لقسم المحاسبة.
13. أن يتم قيد عملية الشراء بعد مطابقة أمر الشراء وتقرير الاستلام وسند الإدخال المخزني وفاتورة المورد.
14. أن يتم ختم الفاتورة المسددة بعد الدفع بما يفيد سدادها، حتى لا تقدم للدفع مرة ثانية.
15. أن يتم الإستفادة من الخصم النقدي المتاح.
16. أن يطابق مجموع أرصدة الحسابات الفردية للموردين مع رصيد حساب المراقبة بالأستاذ العام دورياً.
17. أن تتم المدفوعات للموردين عن طريق الشيكات.

ثانياً: الإجراءات الرقابية لدورة المبيعات والمدينون والمقبوضات

تشتمل هذه الدورة على الإجراءات المتعلقة ببيع البضاعة، والذمم المدينة الناتجة عن العمليات الآجلة منها، والتحصيلات للعمليات النقدية ولحسابات الذمم المدينة. وفيما يلي بعض الإجراءات الرقابية الخاصة بها:

1. أن المبيعات تتم إلى عملاء معتمدين وضمن حدود التسهيلات الممنوحة.
2. أن تعتمد أسعار البيع وشروطه قبل إتمام البيع من رئيس قسم المبيعات إذا كانت وفقاً لجدول الأسعار المعتمد من الإدارة.
3. أن تعتمد أي أسعار تقل عن جدول الأسعار من قبل الإدارة.
4. أن يتم شحن البضاعة بناءً على عمليات بيع صحيحة فقط وفي الوقت المناسب.
5. أن يتم استخدام نظام الجرد المستمر.
6. أن يتم إعداد فواتير البيع للبضائع التي يتم شحنها فقط (بموجب سند الإخراج المخزني وتوقيع العميل على نسخة تقرير الاستلام).

7. أن يتم إجراء مطابقة بين مجموع أرصدة المدينين في الأستاذ المساعد للذمم مع رصيد حساب المراقبة في الأستاذ العام دورياً.
8. أن يتم تحديث بيانات العملاء المماطلين أو المتأخرين عن السداد ليتم متابعتهم لتحصيل المبالغ المستحقة عليهم وتعديل شروط التعامل الآجل معهم.
9. أن يتم حصر ومتابعة إرتباطات البيع غير المنفذة دورياً.
10. أن يتم تصميم وتبليغ حدود التسهيلات الإئتمانية للعملاء.
11. أن يتم التحقق من مسموعات وملاءة العميل قبل تحديد التسهيلات.
12. أن تخضع فواتير البيع للإجراءات الرقابية التالية:
 - أ. الترقيم المتسلسل المسبق.
 - ب. المطابقة مع أوامر البيع.
 - ج. المطابقة مع إشعارات ومستندات الشحن.
 - د. المقارنة مع قوائم الأسعار الحالية وشروط البيع.
 - هـ. التأكد من صحة العمليات الحسابية من قبل موظف آخر غير المعد.
13. تحتسب عمولة المبيعات وفقاً للمعدلات التي تقرها الإدارة.
14. أن ترسل كشوف حسابات معتمدة للعملاء على العناوين المسجلة شهرياً.
15. أن يتم إعداد جدول أعمار للذمم المدينة من قبل شخص مستقل عن مسؤوليات تحرير فواتير البيع أو المقبوضات.
16. أن تؤخذ موافقة مجلس الإدارة المسبقة على إعدام أية ديون على العملاء.

ثالثاً: الإجراءات الرقابية لدورة الرواتب والأجور

تشتمل هذه الدورة على الإجراءات المتعلقة بتعيين الموظفين، وسداد الرواتب والأجور. وفيما يلي بعض الإجراءات الرقابية الخاصة بها:

1. وجود أنظمة موثقة تبين إجراءات ما قبل التعيين والتعيين وما بعد التعيين، بحيث تشمل ما يلي:
 - أ. أن يتم الإعلان في الصحف اليومية عن وجود شواغر محددة.
 - ب. أن يحتوي الإعلان على المؤهلات المطلوبة لكل وظيفة (توفيراً للوقت والجهد).
 - ج. تحديد المسؤول عن استلام الطلبات وتحديد من تنطبق عليهم المواصفات من المتقدمين للوظيفة لإستكمال الإجراءات.
 - د. تحديد مراحل اختبار المرشحين للوظائف من امتحانات ومقابلات والوزن النسبي لكل مرحلة.
 - هـ. وضع أسس الاختيار وصلاحيات اللجنة واعتماد قرار التعيين من المستوى الإداري المناسب.

- و. أن يخضع الأفراد الذين تم تعيينهم للفحوصات الطبية اللازمة والشهادات السلوكية المطلوبة قبل مباشرة العمل.
- ز. وجود برنامج تأهيل وتدريب للموظفين الجدد.
2. أن يتم اعتماد الآتي وفقاً للصلاحيات التي حددتها الإدارة:
- أ. التعيين.
- ب. الترقية.
- ج. الكادر الوظيفي.
- د. المزايا الأخرى الممنوحة للموظفين.
3. أن يتم إدخال بيانات الموظفين الجدد بما فيها الرواتب والمزايا الأخرى من قبل أحد موظفي الموارد البشرية وأن يتم مراجعتها من قبل مسؤول عنه قبل تثبيتها.
4. أن يتم إدخال التعديلات المعتمدة على سجلات الرواتب والأجور المتعلقة بالمعلومات الأساسية عن الموظفين من قبل موظف غير مسؤول عن احتساب الرواتب الشهرية وأن يتم اعتمادها من مسؤول في القسم ذاته.
5. أن تسجل الرواتب والأجور حسب تصنيفها (ضمن تكاليف الإنتاج أو كمصاريف فترة).
6. وجود مجاميع رقابية مناسبة (سواء في بيئة العمل اليدوي أو الآلي) للأمر التالي:
- أ. عدد الموظفين أو العمال الفعلي مع الوارد في كشف الرواتب.
- ب. معدل الراتب أو الأجر الشهري.
- ج. الإستقطاعات.
- د. ساعات العمل المستخدمة لحساب الراتب أو الأجر.
7. أن يتم تزويد الموظفين المسؤولين عن إعداد الرواتب والأجور بإشعارات فورية لإبلاغهم بما يلي:
- أ. مقدار الرواتب أو الأجور للموظفين أو العمال المعينين حديثاً.
- ب. التعديلات والتغييرات في رواتب وأجور الموظفين والعمال القائمين.
- ج. التغييرات في الإستقطاعات والإعفاء من الإستقطاعات المعتمدة.
8. أن يتم مطابقة ساعات الإنتاج الكلية من واقع أوامر التشغيل وبطاقات العمل مع تلك المستخدمة لإحتساب الرواتب والأجور الفعلية.
9. أن تعتمد الرواتب والأجور من قبل موظفين مسؤولين قبل إصدار شيكات الرواتب والأجور أو تحويلها لحسابات الموظفين لدى البنوك، والتحويل أفضل رقابياً وأقل كلفة خاصة في الشركات الكبيرة.
10. بخصوص الرواتب والأجور التي تدفع بشيكات، أن تسحب الشيكات على حساب بنكي خاص بذلك، وأن تعادل الإيداعات في هذا الحساب صافي الرواتب والأجور.

11. أن يخضع إعداد شيكات الرواتب والأجور لنفس إجراءات الرقابة الداخلية التي تخضع لها الشيكات الأخرى بما في ذلك:
- أ. استخدام شيكات مرقمة مسبقاً، ومتابعة الأرقام غير المستخدمة.
 - ب. تقييد حرية الوصول إلى الشيكات غير المستخدمة.
 - ج. التوقيع على الشيكات حسب صلاحيات المفوضين بالتوقيع.

رابعاً: الإجراءات الرقابية للمخزون السلعي

- تشتمل هذه الفقرة على الأمور المتعلقة بالمخزون. وفيما يلي بعض الإجراءات الرقابية الخاصة بها:
1. أن المواد الموجودة في المستودعات في عهدة أمين خاص.
 2. توفر الحماية للمخزون السلعي مع الأخذ في الاعتبار قيمته وسهولة سرقة.
 3. أن يقوم أمين المستودع بإعلام قسم الحسابات بالإدخالات والإخراجات بموجب تقارير إستلام وصراف.
 4. أن تصرف المواد بالمخازن بناءً على أوامر صرف كتابية.
 5. أن تتبع المنشأة نظام الجرد المستمر بالنسبة للمواد والمهمات والبضائع تحت التشغيل وتامة الصنع.
 6. أن يحتفظ موظفون مستقلون بسجلات كمية للأصناف غير تلك الموجودة لدى أمناء المستودعات.
 7. أن يجري جرد فعلي فجائي دوري لمطابقة الموجود الفعلي بالمخازن مع الأرصدة الدفترية بحيث يشمل جميع أنواع البضائع.
 8. أن يقوم بالجرد الفعلي موظفون مستقلون عن أمناء المستودعات والذين بعهدتهم السجلات.
 9. أن يشتمل نظام المستودعات على تجهيز تقارير دورية تقدم لشخص مسؤول عن:
 - أ. مفردات البضاعة بطيئة الحركة.
 - ب. المفردات عديمة الحركة.
 - ج. المفردات التي تجاوزت الحد المعقول من حيث الكمية.
 10. أن هنالك رقابة محاسبية على:
 - أ. بضاعة الأمانة المرسلة للغير.
 - ب. بضاعة الأمانة التي بحوزتنا للغير.
 11. أن اختصاصات ومسؤوليات أمين المستودع محددة بوضوح بالتنظيم الداخلي للمنشأة.
 12. أن هنالك تأمين على أمناء المستودعات ضد خيانة الأمانة.
 13. أن يقتضي التنظيم الإداري للمنشأة إستقلال أمناء المستودعات عن قسم المشتريات وقسم المبيعات.
 14. أن هنالك تأمين على البضائع بالمخازن ضد الحريق أو السرقة أو التلف.

15. أن تعرض الفروق بين الموجود الفعلي والدفاتر على شخص مسؤول لاعتمادها وتسويتها.

16. أن يجري تقييم وتسعير البضاعة بالمخازن من قبل لجنة مستقلة.

نشاط: حاول أن تقابل كل إجراء رقابي للنشاطات المختارة أعلاه مع المخاطر التي صمم من أجلها، وهل يعتبر هذا الإجراء وقائي أم اكتشافي أم تصحيحي.

2.5.2 محددات أنظمة الرقابة الداخلية

بالرغم من أن عملية تصميم أنظمة الرقابة الداخلية تهدف إلى تجنب المخاطر التي قد تحرف المنشأة عن تحقيق أهدافها، إلا أن هناك بعض المحددات والمعوقات التي قد تمنع الأنظمة الرقابية من أداء دورها، وأهم هذه المحددات:

1. محدد التكلفة: سعي الإدارة لعدم تجاوز كلفة نظام الرقابة الداخلية المنافع المتوقعة من تطبيقه.
2. معظم الإجراءات الرقابية تصمم لمواجهة العمليات المتكررة، دون أن تأخذ بالإعتبار العمليات غير المتكررة.
3. احتمال الخطأ البشري في تصميم أو تنفيذ النظام الرقابي بسبب الإهمال أو الخطأ في تقدير وفهم التعليمات.
4. إمكانية الإلتفاف على الضوابط الداخلية من خلال تواطؤ موظف أو أكثر للقيام بعملية إحتيال مع أطراف من خارج أو من داخل المنشأة.
5. إمكانية قيام أحد الأشخاص المسؤولين عن ممارسة الرقابة الداخلية بإساءة استخدام هذه المسؤولية، وتجاهل الرقابة الداخلية.
6. التغييرات في الظروف دون تعديل الإجراءات الرقابية بما يتناسب مع هذه التغييرات.

3. لجنة التدقيق ودورها في فعالية أنظمة الرقابة الداخلية

لم تحقق جهود الجهات المعنية بتطوير وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية النجاح المطلوب لفترات طويلة رغم وجود العديد من المنبهات لنواحي الضعف الرقابية لدى العديد من الشركات، كالمدققين الداخليين والخارجيين ومراقبي الجهات الرسمية والمهنية المختلفة. ولكن عدم تجاوب مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية لدى هذه الشركات لملاحظات وتوصيات الجهات الرقابية المشار إليها، بسبب عدم إدراك أهمية هذه الجوانب الرقابية، أو بسبب وجود مصالح بقاء ثغرات معينة في النظام الرقابي، أو لأي أسباب أخرى، أوجب ضرورة وجود جهة مستقلة داخل المنشأة تهتم بذلك وتأخذ بالتحسينات المقترحة لضمان تحقيق الأنظمة الرقابية للدور المتوقع لها. ومن هنا نشأت فكرة تكوين لجنة التدقيق، وتطورت مسؤولياتها وصلاحياتها إلى أن أصبحت متطلب رئيسي في كافة الشركات المساهمة العامة والعديد من الشركات الأخرى.

1.3 متطلبات لجان التدقيق

تشكل لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويتم إدراجها في الهيكل التنظيمي في موقع يربط بين الإدارة ومجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي، وبالرغم من عدم وجود مواصفات وشروط محددة لأعضاء اللجنة،

إلا أن هناك بعض المؤسسات المهنية التي أشارت إلى ضرورة توافر الشروط التالية:

- 1- أن تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل.
- 2- مستقل، لا يتقاضى أتعاب عن خدمات إستشارية أو غيرها (إلا ما يتعلق بعضويته للجنة التدقيق ومجلس الإدارة) أو موظف لدى الشركة أو شركة تابعة لها.
- 3- أن يكون قد مضى خمس سنوات على تركه العمل مع الشركة كموظف أو كمدقق خارجي.
- 4- أن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة في المحاسبة أو الإدارة المالية، وبينت بعض الجهات التشريعية أنه إذا لم يتوفر هذا الشرط يجب الإفصاح عن ذلك. ويجوز في هذه الحالة أن تستعين اللجنة بخبير مالي كعضو في اللجنة.
- 5- أن يمتلك جميع الأعضاء ثقافة مالية مناسبة، أو أن يكتسبها خلال فترة معقولة من العضوية في لجنة التدقيق.

2.3 مسؤوليات لجان التدقيق

- 1- تعيين وتحديد أتعاب والإشراف على عمل أي مؤسسة محاسبية تعمل في المنشأة (كالمدقق الخارجي).
 - 2- مساعدة مجلس الإدارة في:
 - أ. إصدار بيانات مالية عادلة.
 - ب. إلتزام المنشأة بالمتطلبات القانونية والتشريعية.
 - ج. التحقق من مؤهلات وإستقلالية المدقق الخارجي بعد مراجعة تقريره حول البيانات المالية.
 - د. متابعة والإشراف على أداء التدقيق الداخلي والخارجي.
 - 3- عقد الإجتماعات الدورية مع كل من مجلس الإدارة والإدارة والتدقيق الداخلي والخارجي، لمناقشة ومتابعة الأمور والملاحظات الهامة.
 - 4- إعداد تقرير بنتائج أعمال اللجنة وأهم المعلومات الخاصة بالمنشأة التي قد تفيد المستخدمين، ويرفق بالتقرير المالي.
 - 5- وضع إجراءات للتعامل مع استلام وإبقاء ومعالجة الشكاوي الخاصة بالنواحي المحاسبية والإجراءات الرقابية ومسائل التدقيق، بما يضمن إتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذه الشكاوي أو المعضلات.
 - 6- استلام ومراجعة تقرير المدقق الخارجي عن أنظمة الرقابة الداخلية، وتحديد التحسينات اللازمة.
- بالرغم من الدور الأساسي للجنة التدقيق في العمل على وجود نظام رقابي فعّال، إلا أن الإدارة تبقى مسؤولة عن التأكد أنها طبقت رقابة كافية لمواجهة مخاطر وجود تحريف جوهري في البيانات المالية لا يمكن منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب.

3.3 علاقة لجنة التدقيق بالمدقق الخارجي وأثر ذلك على نظام الرقابة الداخلية

تهدف عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى عدالة البيانات المالية المنشورة. ويستفيد المدقق الخارجي من تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في تصميم خطة وبرنامج التدقيق وتحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات التدقيق المناسبة للوصول إلى رأي سليم. فإذا تبين للمدقق أن النظام الرقابي فعّال ومخاطره متدنية، فإنه يقوم بتقليل جهوده وإجراءاته لأن

إحتمال وجود الأخطاء والتحريفات المادية منخفضة. ويطلب من المدقق في هذه الحالة توثيق مبررات إعتبار مخاطر الرقابة أقل من عالية. أما إذا تم اعتبار مخاطر الرقابة بأنها مرتفعة، فإن إجراءات وجهود المدقق ستكون كثيفة لأن إحتمال وجود الأخطاء والتحريفات المادية مرتفع، ولا يطلب من المدقق في هذه الحالة توثيق مبررات إعتبار مخاطر الرقابة عالية. كما تفيد عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية في التركيز على المناطق الأكثر مخاطرة.

1.3.3 تقييم المدقق الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية

يعتبر إجراء "تتبع المسار (Walk Through)" بأخذ عملية من بدايتها إلى نهايتها من أهم أساليب فهم وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية. وعادة ما تضم إجراءات تقييم أنظمة الرقابة الداخلية من قبل المدقق ما يلي:

1. الإستفسار: بسؤال الموظفين والمدراء عن العديد من جوانب إجراءات سير العمل لدى المنشأة.
2. الملاحظة: بملاحظة المدقق من خلال المشاهدة الفعلية كيفية تنفيذ الموظفين للمهام المطلوبة منهم، وهل يتم ذلك وفقاً للسياسات والتعليمات النافذة.
3. الفحص المستندي: وذلك بفحص عينات من المستندات الداخلية المؤيدة لكافة أعمال المنشأة للتأكد من تنفيذها بشكل صحيح ووفقاً للصلاحيات، وموقعة من الموظف المعد للمستند والمسؤول عن مراجعة صحة هذا المستند.
4. إعادة تأدية الضوابط: ويقصد بها قيام المدقق بإعادة إنشاء مستندات وهمية لعمليات حقيقية لدى المنشأة، ومن ثم مطابقة نتائج إجراء المدقق مع المستندات الفعلية لدى المنشأة، بحيث يتحقق المدقق من دقة تنفيذ الموظفين لأعمالهم وفقاً للسياسات النافذة.

وتقوم لجنة التدقيق بمتابعة المدقق الخارجي من خلال الإجتماعات الدورية ومتابعة الحالات الخاصة التي تتضمن أمور وملاحظات مادية يقوم المدقق بإبصالها للمكلفين بالحوكمة لدى المنشأة، ومن هذه الأمور الهامة ما يلي:

1. اختيار أو تغيير السياسات والممارسات المحاسبية الهامة التي من الممكن أن يكون لها أثر مادي على البيانات المالية للمنشأة.
2. الأثر المحتمل على البيانات المالية لأية مخاطر تعتبر هامة مثل المقاضاة التي لم يتم الفصل فيها والتي يطلب الإفصاح عنها في البيانات المالية.
3. تعديلات التدقيق سواء سجلتها المنشأة أم لا والتي من الممكن أن يكون لها تأثير هام على البيانات المالية للمنشأة.
4. حالات عدم التأكد المادية المتعلقة بالأحداث والظروف التي قد تثير شكاً هاماً حول قدرة المنشأة على الإستمرار.
5. الخلافات مع الإدارة بشأن الأمور التي من الممكن بمجموعها أو أفرادها أن تكون هامة بالنسبة للبيانات المالية للمنشأة أو لتقرير المدقق، وما إذا تم أو لم يتم حل هذه الخلافات.
6. حالات الضعف المادية في الرقابة الداخلية.
7. أية ملاحظات خاصة بنزاهة الإدارة والإحتيال الذي للإدارة علاقة به.

2.3.3 تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الغش والإحتيال

تعتبر دراسة المدقق لمخاطر الغش والإحتيال جزء من عملية تقييم المخاطر على مستوى البيانات المالية. ولا يتحمل المدقق مسؤولية منع الإحتيال أو الخطأ للأسباب التالية:

1. لا يمكن للمدقق أن يحصل على تأكيد مطلق بأنه سيتم إكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية. وذلك بسبب:

- أ. استخدام الحكم المهني.
 - ب. الطبيعة الإختبارية لعملية التدقيق (استخدام العينات).
 - ج. محددات نظام الرقابة الداخلية.
 - د. أن العديد من أدلة الإثبات المتوفرة للمدقق هي مقنعة وليست قطعية.
2. إخفاء المعلومات في عمليات الإحتيال من قبل مرتكبيها.

وتتخصص مسؤولية المدقق بتصميم إجراءات مناسبة تأخذ بالإعتبار إمكانية إكتشاف حالات الإحتيال والخطأ. أما الإثباتات التي يسعى المدقق لتحديد مدى فعالية الإجراءات الرقابية للمخاطر المتعلقة بها فهي:

1. إثباتات بشأن فئات العمليات والأحداث للفترة التي يتم تدقيقها، وتشمل:

- أ. الحدوث: العمليات والأحداث التي تم تسجيلها وقعت وتخص المنشأة.
- ب. الاكتمال: جميع العمليات والأحداث التي كان يجب تسجيلها تم تسجيلها.
- ج. الدقة: المبالغ والبيانات الأخرى المتعلقة بالعمليات والأحداث المسجلة تم تسجيلها بشكل مناسب.
- د. القطع Cutoff: العمليات والأحداث تم تسجيلها في الفترة المحاسبية الصحيحة.
- هـ. التصنيف: العمليات والأحداث تم تصنيفها بشكل مناسب.

2. الإثباتات بشأن أرصدة الحسابات في نهاية الفترة وتشمل:

- أ. الوجود: الأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين موجودة.
- ب. الحقوق والإلتزامات: المنشأة تملك الحقوق في الأصول أو تسيطر عليها، والإلتزامات هي إلتزامات على المنشأة.
- ج. الاكتمال: كافة الأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين التي كان يجب تسجيلها تم تسجيلها.
- د. التقييم والتوزيع: الأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين مشمولة في البيانات المالية بالمبالغ المناسبة.

3. الإثباتات بشأن العرض والإفصاح وتشمل:

- أ. الحدوث: الأمور التي تم الإفصاح عنها وقعت.
 - ب. والحقوق والإلتزامات: الأمور التي تم الإفصاح عنها تخص المنشأة.
 - ج. الاكتمال: كافة الإفصاحات التي كان يجب إدخالها في البيانات المالية تم إدخالها.
 - د. التصنيف وإمكانية الفهم: المعلومات المالية معروضة ومبينة بشكل مناسب، والإفصاحات معبر عنها بوضوح.
 - هـ. الدقة والتقييم: المعلومات تم الإفصاح عنها بعدالة وبالمبالغ المناسبة.
- وعادةً ما يقيم المدقق مدى وجود ظروف أو أحداث قد تشير إلى إمكانية وجود الإحتيال أو الخطأ، ومن هذه الظروف

والمؤشرات ما يلي:

1. المؤشرات على مستوى البيانات المالية وتشمل:

- أ. خبرة ومعرفة الإدارة، والتغيرات الحاصلة في الإدارة خلال الفترة.
- ب. الضغوط غير الاعتيادية على المنشأة، التي قد تدفع الإدارة للتحريف في البيانات المالية، مثل تعدد حالات فشل الأعمال في القطاع، أو إحتياج المنشأة لتمويل كبير حتى تستمر بالتشغيل.
- ج. الطبيعة الخاصة لأعمال وظروف المنشأة، مثل إحتمال كون منتجات أو خدمات المنشأة ذات تقنية قديمة، أو تعقيد هيكلية رأس المال، أو توسع الإنتشار الجغرافي.

2. على مستوى رصيد الحساب وطائفة العمليات وتشمل:

- أ. ارتفاع درجة السيولة للبنود المالية.
- ب. حسابات البيانات المالية المحتمل أن تكون قابلة للتحريف، مثلاً الحسابات التي تتطلب إجراء تسويات في الفترة السابقة.
- ج. التعقيد في تسجيل العمليات، والتي قد تتطلب استخدام خبير.
- د. درجة الإجتهد والتخمين التي يتضمنها تحديد أرصدة الحسابات.
- هـ. إتمام عمليات غير إعتيادية ومعقدة في أو قرب نهاية الفترة المالية.

في حين يتحمل المكلفون بالتحكم المؤسسي في المنشأة وإدارتها المسؤولية الرئيسية لمنع وإكتشاف الخطأ والإحتيال، وذلك من خلال:

1. فعالية النظم المحاسبية وسلامة التقرير المالي للمنشأة، وأن الأنظمة الرقابية المناسبة قد صممت بشكل صحيح.
2. إنشاء بيئة رقابية تضمن تنفيذ النظم المحاسبية والرقابة الداخلية المصممة من أجل منع واكتشاف الخطأ والإحتيال.

4. التدقيق الداخلي

عرّف معهد المدققين الداخليين الأمريكي التدقيق الداخلي بأنه: "نشاط توكيدي إستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها. وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها من خلال إيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطرة والرقابة والحاكمة المؤسسية".

ومن التعريف السابق فإن التدقيق الداخلي يمثل نشاط خدمي:

- توكيدي: متمثلاً في عمليات الفحص الموضوعي لأدلة الإثبات بغرض التوصل إلى تقييم مستقل لإدارة المخاطر وفعالية نظام الرقابة والحاكمة المؤسسية.
- إستشاري: تقديم الخدمات الإستشارية لإضافة قيمة وتحسين فعالية الحاكمة المؤسسية وإدارة المخاطر.
- مستقل: وتعني الإستقلالية عدم وجود ظروف تهدد موضوعية المدقق الداخلي، ويتحقق ذلك من خلال إرتباطه

بجهة غير تنفيذية كلجنة التدقيق.

- موضوعي: تعتبر الموضوعية حالة ذهنية تسمح للمدقق الداخلي بأداء مهمة التدقيق بنزاهة، وتتطلب الموضوعية بأن يكون رأي وأحكام المدقق الداخلي غير خاضعة لتأثير الآخرين.

1.4 أهداف ونطاق التدقيق الداخلي

على نشاط التدقيق الداخلي تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية، وأنظمة العمليات والمعلومات ومساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها بتقديم الخدمات التالية لها:

1. تحديد كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة: تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن الأهداف والغايات سوف يتم تحقيقها، هناك تأثير معقول بأن الأهداف المنشودة سوف يتم تحقيقها ولذلك فإن جميع أنظمة وعمليات وأنشطة المنشأة خاضعة لتقييم التدقيق الداخلي.
2. قابلية المعلومات للإعتماد عليها: يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة وكاملة ومفيدة، وأن تكون قدمت في الوقت المناسب حتى تمكن الإدارة الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المناسبة. ولذلك فإن التدقيق الداخلي يقيم كفاية وفعالية الرقابة على السجلات والتقارير.
3. حماية الأصول: يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة تجنب الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المنشأة، وذلك بمنع سوء استخدام الأصول وحماية الأصول من المخاطر المحتملة بكفاية التأمين عليها ضد هذه المخاطر.
4. الإلتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية: يتحقق التدقيق الداخلي من أن موظفي المنشأة ملتزمون بالسياسات، والخطط، والإجراءات، والأنظمة، والتعليمات، وذلك بعد التحقق من سلامة تصميم وتنفيذ هذه السياسات والإجراءات.
5. تحقيق الأهداف والغايات: يقوم المدقق بالتأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.
6. الاستخدام الأمثل للموارد: وذلك بتقييم كفاءة أداء العمليات التشغيلية وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة.
7. تحديد عوامل الخطر: على المدقق الداخلي تحديد الأنشطة والعمليات والبيانات التي تتضمن مخاطر عالية وإعلام الإدارة عنها وتقييم كيفية التعامل معها وتقييمها.
8. منع واكتشاف الغش والإحتيال: تقع مسؤولية منع الغش والإحتيال على إدارة المنشأة وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوعهما.

2.4 صلاحيات ومسؤوليات المدققين الداخليين

- إن مسؤولية المدقق الداخلي هو خدمة المنشأة بطريقة تتفق مع المعايير المهنية، فهو يقوم بمراجعة وتقييم السياسات والإجراءات والخطط بهدف إعلام ونصح الإدارة.
- ليس من مسؤوليات المدقق الداخلي ولا من صلاحياته وضع أو المشاركة في وضع السياسات للأنشطة التشغيلية تحقيقاً للموضوعية التي يجب أن يتحلى بها، إذ لا يمكن للمدقق القيام بنقد سياسات أو إجراءات

شارك في وضعها.

- من صلاحيات المدقق الداخلي الدخول إلى كافة ممتلكات المنشأة وقيودها ووثائقها دون حدود وليس للمدقق أية صلاحيات تنفيذية. إذ يتوجب عليه التقرير عن أعماله وتقديم الإقتراحات والنصائح للإدارة العليا دون أن يكون له الحق في إصدار الأوامر للجهات الخاضعة للتدقيق بتنفيذ هذه الإقتراحات، حيث هذه المهمة من مسؤوليات الإدارة العليا، وهنا قد تلعب لجنة التدقيق دور محوري.

3.4 أنواع التدقيق الداخلي: هناك العديد من أقسام التدقيق الداخلي وفقاً للهدف منه، أهمها:

1. تدقيق مدى الإلتزام بالقوانين والتعليمات.
2. التدقيق التشغيلي. هو تدقيق لإختبار فيما إذا كانت الوظائف المختلفة داخل المنشأة فعالة في تحقيق أهدافها وتعمل بشكل كفؤ واقتصادي.
3. التدقيق المالي. لإختبار مدى موثوقية وتكامل وسلامة المعلومات المالية المعلنة والتحقق من أن أصول المنشأة محمية.
4. تدقيق أنظمة المعلومات. وهو تدقيق لإختبار وفحص أمن وسلامة أنظمة تشغيل البيانات.
5. تدقيق الأداء. ويشمل:
 - أ. تدقيق الكفاءة. وهو تدقيق لبرامج وأنشطة محددة لإختبار:
 - فيما إذا كانت المنشأة تستخدم مواردها الإقتصادية بصورة كفوة.
 - أسباب عدم الكفاءة.
 - مدى الإلتزام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بقضايا الكفاءة.
 - ب. تدقيق البرامج (النتائج/ الفعالية): وهو تدقيق لبرامج وأنشطة محددة لإختبار ما يلي:
 - مدى تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.
 - مدى فعالية البرامج والأنشطة في تحقيق الأهداف المرغوبة.
 - مدى الإلتزام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالبرامج والوظائف التي يتم التدقيق عليها.
6. التدقيق البيئي.

4.4 معايير التدقيق الداخلي

تضمنت معايير التدقيق الداخلي الركائز الأساسية للقيام بهذا الدور بنجاح، سواء ما يتعلق بالصفات الشخصية للمدققين أو دور مدير التدقيق أو كيفية أداء المهام بدءاً من مرحلة التخطيط وإنهاءً بإصدار التقرير ومتابعة التصويب. ومن أهم متطلبات معايير التدقيق الداخلي:

1. الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات: يجب تحديد أهداف، صلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تتسجم مع المعايير، وموافق عليها من مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.
2. الإستقلالية والموضوعية: على نشاط التدقيق الداخلي أن يكون مستقلاً، وعلى المدققين الداخليين أن يتسموا بالموضوعية أثناء تأدية أعمالهم.

3. الإستقلال التنظيمي: على مدير التدقيق الداخلي أن يتصل بمستوى إداري داخل الشركة يسمح لنشاط التدقيق الداخلي بالإضطلاع بمسؤولياته. وتكون أعلى درجات الإستقلالية عند إرتباط التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق.
4. على نشاط التدقيق الداخلي أن يكون بمنأى عن تدخل الآخرين في تحديد نطاق العمل، وتنفيذه، وإيصال النتائج.
5. موضوعية المدققين: على المدققين الداخليين تبني موقف نزيه، وغير متحيز، وتلاقي تضارب المصالح.
6. يجوز للمدققين الداخليين تقديم خدمات إستشارية متعلقة بأنشطة كانت من ضمن مسؤولياتهم.
7. البراعة وبذل العناية المهنية: يجب تنفيذ أعمال التدقيق ببراعة وبذل العناية المهنية.
8. الكفاءة المهنية: على المدققين الداخليين إمتلاك المعرفة، المهارات، والكفاءة المطلوبة للقيام بمسؤولياتهم الفردية. وعلى نشاط التدقيق الداخلي كمجموعة إمتلاك أو الحصول على المعرفة، والمهارات، والكفاءات الأخرى المطلوبة لأداء مسؤولياتهم.
9. على المدقق الداخلي إمتلاك المعرفة الكافية لتحديد مؤشرات أو علامات الغش إلا أنه لا يتوقع منه إمتلاك خبرة الشخص الذي مسؤوليته الرئيسية إكتشاف الغش.
10. على المدققين الداخليين إمتلاك المعرفة حول مخاطر أنظمة المعلومات وعناصر الرقابة وإمتلاك وسائل (تقنيات) التدقيق المبنية على المخاطر عند إنجاز مهام عملهم. ولا يطلب من المدقق الداخلي إمتلاك مهارات وخبرات المدقق المختص بتدقيق أنظمة المعلومات.
11. على المدقق الداخلي أن يراعي الأخلاق المهنية مع الأخذ بالإعتبار:
 - أ. مدى العمل المطلوب للوصول إلى أهداف المهمة.
 - ب. التعقيد، المادية، وأهمية الأمور التي يطبق عليها إجراءات التوكيد.
 - ج. كفاية وفعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والتوجيه (التحكم المؤسسي).
 - د. إحتمالية الأخطاء الجوهرية ومخالفات الأنظمة.
 - هـ. تكلفة أنشطة التوكيد بالمقارنة مع الفوائد المحتملة.
12. على المدقق الداخلي أن يحذر من المخاطر الجوهرية والتي من الممكن أن تؤثر على الأهداف والعمليات والموارد. على كل حال فإن إجراءات التوكيد لوحدها، حتى وإن نفذت بعناية مهنية، لا تضمن بأن جميع الأخطار الجوهرية سيتم إكتشافها.
13. التطوير المهني المستمر: على المدققين الداخليين تحسين معرفتهم، مهاراتهم، والكفاءات الأخرى من خلال التطوير المهني المستمر.
14. رقابة الجودة: على مدير التدقيق الداخلي أن يضع برنامجاً للرقابة النوعية للحفاظ على استمرار وجودة الخدمات المقدمة، والذي يغطي جميع أنشطة التدقيق الداخلي، ويراقب فعاليته بشكل مستمر. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج مراجعة وتقييم الجودة بشكل مستمر داخلياً وخارجياً، وإشراف داخلي مستمر. ويجب أن يصمم كل جزء من البرنامج لمساعدة نشاط التدقيق الداخلي لإضافة قيمة للمنشأة، وتحسين عملياتها، ويوفر التأكيد بأن نشاط التدقيق الداخلي منسجم مع المعايير، وأخلاقيات المهنة.

15. التخطيط: على مدير التدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، وبما ينسجم مع أهداف المنشأة.
16. يجب أن توضع خطة التدقيق الداخلي مبنية على أساس تقييم المخاطر، على الأقل مرة سنوياً، ويجب الأخذ بالإعتبار توجهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق في هذه العملية.
17. التقرير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية: على مدير التدقيق أن يقدم تقارير منتظمة للجنة التدقيق وللمجلس والإدارة التنفيذية عن أهداف، صلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي، ونسبة الإنجاز بالنسبة للخطة. ويجب أن يشمل التقرير مواقع المخاطرة الهامة ومواضيع الرقابة وأمور التوجيه العامة، وأية أمور أخرى تطلب من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
18. على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيّم المخاطر المتوقعة الخاصة بالحاكمة المؤسسية، والعمليات والمعلومات في المنشأة، فيما يتعلق بـ:
- أ. سلامة المعلومات المالية والتشغيلية وقابليتها للإعتماد عليها.
 - ب. فعالية وكفاءة العمليات.
 - ج. حماية الأصول.
 - د. الإلتزام بالقوانين، الأنظمة، والاتفاقيات.
19. الحاكمة المؤسسية: على نشاط التدقيق الداخلي تقييم وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين عملية الحاكمة المؤسسية عند السعي لتحقيق الأهداف التالية:
- أ. تعزيز وتشجيع القيم والأخلاقيات الحميدة داخل المنشأة.
 - ب. التأكد من فعالية إدارة الأداء التنظيمي والمحاسبية.
 - ج. التوصيل الفعال للمعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة للمناطق المناسبة في المنشأة.
 - د. التنسيق الفعال للأنشطة وعمليات الإتصال بين مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة.
20. اعتبارات التخطيط: أثناء التخطيط للمهمة على المدققين الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:
- أ. أهداف النشاط تحت التدقيق والوسائل التي يتم بواسطتها مراقبة النشاط لأدائه.
 - ب. المخاطر الهامة للنشاط ولأهدافه، ولموارده والعمليات والوسائل التي بواسطتها يتم الإبقاء على المستوى المقبول من أثر المخاطر المتوقعة.
 - ج. كفاية وفعالية أنظمة إدارة المخاطر للأنشطة والرقابة مقارنة مع إطار الرقابة الملائم.
 - د. فرص إجراء تحسينات جوهرية على أنظمة إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.
21. على مدير التدقيق الداخلي وضع سياسات للسيطرة على حيازة وإعادة مستندات المهمة وكذلك لتقديمها لجهات داخلية أو خارجية. يجب أن تتوافق هذه السياسات مع السياسة العامة للمنشأة وأية متطلبات قانونية أو أية متطلبات أخرى.
22. إيصال النتائج: على المدققين الداخليين إيصال نتائج المهمة للجهات ذات العلاقة.

5.4 التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والخارجي

لتحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاية والفعالية من الخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق تتجه إدارة الشركات والمنظمات المتوسطة والكبيرة الحجم بشكل خاص إلى ضرورة تبني مبدأ التنسيق والتعاون على أبعاد المستويات بين موظفيها لدى دائرة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، وعليه يتم استكمال كافة الترتيبات والإجراءات الضرورية بين إدارة دائرة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين حول توقيت ونطاق طبيعة الأمور والمهام التي سيتم التنسيق والتعاون فيها. ويفضل أن تستكمل هذه الترتيبات والإجراءات في مرحلة التخطيط لمهمة التدقيق في بداية السنة أو الفترة المالية قيد التدقيق.

يحقق التنسيق والتعاون بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين الكثير من الفوائد والمميزات، أهمها ما يلي:

1. توفير الوقت والجهد على الطرفين عن طريق تجنب القيام بإختبارات وإجراءات تدقيق متكررة أو متشابهة في مهمات التدقيق.
2. تبادل الخبرات والمهارات والمعرفة المهنية.
3. خلق روابط وعلاقات مهنية بين موظفي الطرفين تنمي من عمليات تبادل الآراء والأفكار حول معايير ومتطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق.

5. البيئة الرقابية في ظل استخدام الأنظمة الآلية

تستخدم الأنظمة الآلية في معظم المنشآت، ولكن تختلف درجة الإستخدام والطبيعة التقنية في هذه الأنظمة الآلية بشكل كبير من نظام إلى آخر. وهذه الإختلافات تتركز فيما يلي:

1. كيفية معالجة البيانات: فقد تكون معالجة البيانات مباشرة (Online) في وحدة المعالجة المركزية عند الإدخال، بحيث تحدث الملفات فوراً بنفس وقت الإدخال وتكون المخرجات متوفرة فوراً، وقد تكون معالجة البيانات على أساس مجموعات (متأخرة)، بحيث تحدث الملفات لاحقاً (في نهاية يوم العمل مثلاً) وتكون المخرجات متوفرة بعد ذلك.
2. أنظمة الإتصالات: هل تتمكن شبكة الإتصالات من ربط المستخدم في أي مكان بالنظام الآلي أم لا.
3. توزيع معالجة المعلومات: بحيث هل يمكن معالجة البيانات على أكثر من حاسوب، وربط هذه الحواسيب بواسطة أنظمة الإتصالات.

4. قاعدة المعلومات الإدارية: من خلال إتاحة حفظ المعلومة الواحدة في مكان واحد واستخدامها من قبل عدة برامج ، مثل: تخزين معلومة رقم الموظف واستخدامها في برامج المحاسبة، الرواتب، التكاليف، الصلاحياتإلخ.
5. درجة تطور أنظمة معالجة البيانات: بحيث تتيح معالجة أكثر من عملية بإستخدام وحدة المعالجة المركزية في وقت واحد.

وتحدث عملية تبني النظام الآلي مجموعة من التغيرات في بيئة العمل لدى المنشأة، منها ما هو مادي ومنها ما هو فني، فهي تتضمن:

1. تغيير في الأصول الثابتة: من خلال وجود أجهزة الحاسوب والبرامج الطبقة.
2. تغيير في الهيكل الوظيفي والموظفين: من خلال إنشاء دائرة خاصة للحاسوب، ووجود وظائف جديدة بأسماء جديدة.

3. مركزية المعلومات وفصل الوظائف.
4. طرق تنفيذ الموافقات الإدارية: من خلال التنفيذ والإجازة عبر النظام مباشرة دون توقيع مستندات.
5. تشابه عملية معالجة البيانات ذات الطبيعة المتشابهة.

1.5 خصائص البيئة الرقابية في الأنظمة الآلية

- إن تصميم وتنفيذ وعناصر أنظمة الرقابة الداخلية ومكوناتها الرئيسية لا تختلف في بيئة العمل اليدوي عن البيئة الآلية. ولكن الاختلاف يكمن في طبيعة المخاطر والإجراءات الرقابية المناسبة لها في ظل البيئة الآلية، وتتضمن هذه الاختلافات ما يلي:
1. فقدان آثار المعاملة: حيث أن بعض مراحل العمليات التي تتم باستخدام الأنظمة الآلية قد يختفي أثرها تبعاً للنظام المطبق. وبالتالي فإن الأخطاء فيها قد يصعب إكتشافها.
 2. المعالجة المتماثلة للمعاملات: تعالج المعاملات المتشابهة بنفس الطريقة في الأنظمة الآلية، لذا فإن الأخطاء الكتابية في المعالجات اليدوية ستكون محذوفة عملياً. وبالمقابل فإن أخطاء المعالجة الآلية ستؤدي إلى معالجة كافة المعاملات المماثلة بشكل خاطئ.
 3. فقدان الفصل بين الوظائف: قد تتجمع عدة إجراءات رقابية لدى مستخدم واحد في بيئة العمل الآلي. والتي تنجز عادةً في الأنظمة اليدوية بواسطة أشخاص متفرقين.
 4. احتمال الأخطاء والمخالفات: إن احتمال الخطأ البشري في تطوير وصيانة وتنفيذ الأنظمة الآلية، أكبر من احتمالها في الأنظمة اليدوية عادةً. وقد يعود ذلك إلى احتمال تمكن الأشخاص من الإطلاع غير المرخص على المعلومات أو تعديل البرامج إذا لم تتوفر بيئة رقابية مناسبة.
 5. إن قلة التدخل البشري في إدارة المعاملات المعالجة آلياً يقلل من احتمال ملاحظة الأخطاء والمخالفات عنها في البيئة اليدوية.
 6. تنفيذ بعض المعاملات المتكررة ذاتياً: إن بعض المعاملات تنفذ ذاتياً من قبل النظام الآلي، مما قد لا يؤدي إلى توثيقها بنفس الطريقة التي توثق بها في الأنظمة اليدوية.
 7. وجود إجراءات رقابية جديدة في بيئة العمل الآلي: يمكن إضافة إجراءات رقابية لا تتوفر في بيئة الرقابة اليدوية، كتقارير الاستثناءات التي تظهر أي عمليات أو أرصدة تخالف طبيعتها فور حدوثها وبشكل آلي وللجهة المختصة بذلك.
 8. تسهيل إجراءات التحقق من دقة العمليات الرياضية ومطابقات الأرقام والمجاميع الرقابية.

2.5 بناء النظام الرقابي في بيئة العمل الآلي: تصنف الإجراءات الرقابية في بيئة العمل الآلي، إلى ما يلي:

1. الإجراءات الرقابية العامة (General Controls): وهي الإجراءات المتعلقة بالبيئة العامة لأنظمة العمل الآلي.
2. الإجراءات الرقابية التطبيقية (Application Controls): وهي الإجراءات التي تصمم لمنع واكتشاف

وتصحيح الأخطاء والتحريرات خلال مراحل إدخال البيانات ومعالجتها ومراقبة المخرجات.

وسيتيم بيان هذه الإجراءات في الجزء التالي:

1.2.5 الإجراءات الرقابية العامة: تشمل الإجراءات الرقابية العامة ما يلي:

1. إجراءات إنشاء وتنظيم قسم الأنظمة الآلية: وتشمل:
 - أ. أن يتم فصل قسم الأنظمة الآلية في الهيكل التنظيمي للمنشأة بما يضمن تحديد صلاحيات ومسؤوليات هذا القسم وفصله عن باقي أقسام المنشأة.
 - ب. تحديد المؤهلات المطلوبة للعناصر البشرية في هذا القسم ووضع برامج التدريب والتطوير المناسب لهم.
 - ج. الفصل بين المهام بين وضمن نشاطات القسم المختلفة مثل: المحللين والمبرمجين وإدخال البيانات والرقابة على البيانات وتعديل وتطوير البرامج والصيانة وحفظ المعلومات (المكتبة).
2. إجراءات العمل للنظام الآلي: وتشمل:
 - أ. توثيق كافة إجراءات العمل على وخلال النظام.
 - ب. توثيق الوصف الوظيفي لكل عملية تتم على النظام، وبما يضمن معرفة كل موظف لمتطلبات المهام الموكلة له، والسماح بالتالي لإجراء عمليات تدوير الموظفين.
 - ج. توثيق آلية العمل عند تعطل بعض أو جميع الأنظمة الآلية عن عملها (خطط الطوارئ وتوقف العمل).
 - د. الحماية المادية لأجهزة الحاسوب والبرامج والملحقات الأخرى.
 - هـ. توثيق عمليات التعديل والتطوير التي تتم على البرامج للتمكن من التحقق من أن هذه العمليات قد تمت ضمن الأصول، بحيث تم أخذ الموافقات اللازمة لها وتم فحصها قبل تطبيقها.
3. إجراءات الرقابة على الأجهزة والمعدات: وتشمل:
 - أ. توثيق إجراءات حفظ النسخ الاحتياطية (Backup) للبيانات والعمليات التي حدثت بشكل يضمن المحافظة على المعلومات والرجوع إليها عند الحاجة.
 - ب. تتبع العمليات التي حدثت على النظام من خلال وجود سجل داخل النظام يقوم ببيان كافة العمليات المنفذة.
 - ج. وجود سجل يظهر ويحصي البيانات المدخلة والأخطاء المكتشفة لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وتجنب حدوثها لاحقاً.
 - د. وجود برامج الحماية المناسبة من الفيروسات وعمليات القرصنة.
 - هـ. ترميز البيانات والمعلومات الهامة، بحيث يتم تحويلها إلى رموز لا يستطيع تفسيرها وقراءتها إلا من لديه مفتاح حل هذه الرموز وفقاً للصلاحيات المحددة.

4. إجراءات الوصول للأجهزة والبيانات:

- أ. حفظ الأجهزة الرئيسية والمركزية في غرفة منفصلة ومغلقة ومراقبة بحيث لا يستطيع غير المخولين بالوصول إليها.
- ب. وجود كلمات سرية لدخول الموظفين للبرامج مع تحديد الصلاحيات المناسبة لكل موظف في ضوء المهام المطلوبة منه، وبما لا يتعارض مع مبدأ فصل المهام المتعارضة.

2.2.5 الإجراءات الرقابية التطبيقية: وتشمل الإجراءات الرقابية التطبيقية ما يلي:

1. الرقابة على المدخلات: وتشمل:

- أ. إعتاد البيانات قبل معالجتها على الكمبيوتر.
- ب. مراجعة وإجازة المدخلات من موظف آخر.
- ج. وجود نماذج مطبوعة مسبقاً تتناسب مع نوع وتسلسل إدخال البيانات.
- د. المجاميع الرقابية بعد الإدخال لاكتشاف أي بيانات مفقودة.
- هـ. وجود سجل آلي يبين من المدخل ومن أي جهاز تمت عملية الإدخال ووقت الإدخال.
- و. اختبارات إكمال البيانات وملاءمتها: مثل عدم السماح بإدخال أرقام في خلايا وصفية.
- ز. رفض الجهاز للعمليات الخاطئة (أو غير المكتملة) وأنه يتم تصحيحها وإعادة إدخالها على الجهاز في حينه.
- ح. اختبارات الحدود: مثل عدم تجاوز الرقم المدخل الخاص بعدد ساعات العمل العادي عن 8 ساعات.

2. الرقابة على المعالجة: وتشمل:

- أ. إجراءات التحقق من عدم التعديل في البيانات قبل معالجتها.
- ب. إجراءات التحقق من عدم تغير أو فقد البيانات عند انتقالها من مرحلة معالجة إلى أخرى.
- ج. أن معالجة البيانات قد تمت بشكل صحيح.
- د. عدم فقدان أو إضافة أو تكرار أو تغيير غير نظامي في البيانات أثناء التشغيل.

3. الرقابة على المخرجات: وتشمل:

- أ. إكمال وصحة المخرجات.
- ب. عدم السماح سوى للموظفين المخولين بالإطلاع على المخرجات.
- ج. تزويد الموظفين المفوضين بالمخرجات دون تأخير.
- د. الحفظ الأمين للمخرجات بعد استخدامها.

3.5 أمثلة على الإجراءات الرقابية الخاصة بالأنظمة الآلية:

تشتمل هذه الأمثلة على الإجراءات الرقابية المتعلقة باختيار وتطبيق وتعديل الأنظمة الآلية التي تستخدمها المنشأة:

1. أن يوجد إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لمهام الدائرة.
2. أن يتم توفير البيئة المناسبة للأجهزة الرئيسية.
3. أن يتم توثيق وتسجيل كافة الأخطاء والإستفسارات اليومية.
4. أن يوجد ملف خاص لمتابعة الدخول على أنظمة تشغيل الأنظمة الآلية.
5. أن هنالك عقود صيانة تغطي جميع الأجهزة والبرامج.
6. أن يوجد خطوط إتصال احتياطية.
7. أن يوجد ملف لتوثيق الإختراقات الأمنية.
8. حضور الموظفين لورشات التوعية الأمنية وخاصة الجدد منهم.
9. أن يتم متابعة تقارير الدخول للشبكة وتحديد غير المصرح منها.
10. وجود برنامج تدريبي خاص بالموظفين الجدد قبل البدء بالعمل.
11. أن يتم تدوير مواقع الموظفين في الدائرة لإكسابهم مهارات وخبرات جديدة.
12. أن يتم تغيير الكلمات السرية للموظفين باستمرار.
13. أن يوجد إجراءات مكتوبة للنسخ الاحتياطية.
14. أن يتم حفظ نسخ إحتياطية من البيانات في قاعات حديدية ضد الحريق في مكان خارج المؤسسة.
15. أن يوجد خطط طوارئ خاصة بالدائرة.
16. أن يتم إطلاع جميع الموظفين على خطة الطوارئ.
17. أن هناك برنامج للصيانة الدورية.
18. أن يتم متابعة صلاحيات الموظفين على الأنظمة الرئيسية بشكل دوري.
19. أن يوجد بطاقات تعريف خاصة بالدخول إلى دائرة الكمبيوتر.
20. أن تخضع القاعات الحديدية للرقابة الثنائية.
21. أن يوجد بطاقات تعريف خاصة بالزوار.
22. أن يوجد نماذج خاص لتعديل البرامج اللازمة وإعتمادها من قبل المفوضين.
23. أن يتم استخدام الماكينات الخاصة لإتلاف الكشوفات.
24. أن يوجد برامج مضادة للفيروسات على كافة الأجهزة.
25. أن هناك تحديث دوري للبرامج المضادة للفيروسات.
26. أن هنالك متابعة دورية لجميع الأجهزة للتأكد من عدم استخدام برامج غير مرخصة.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (اختيار من متعدد):

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. إن الهدف الرئيسي لأنظمة الرقابة الداخلية هو:

- أ. منع الخطأ والإحتيال
ب. حماية أصول المنشأة
ج. مساعدة المنشأة في تحقيق أهدافها
د. (أ + ب)

2. أي من التالية يعتبر من عناصر نظام الرقابة الداخلية:

- أ. الهيكل التنظيمي
ب. لجان الجرد
ج. الوصف الوظيفي
د. جميع ما ذكر

3. من عناصر البيئة الرقابية كإحدى مكونات نظام الرقابة الداخلية:

- أ. التكامل الأخلاقي في بيئة العمل
ب. الإجراءات والنشاطات الرقابية
ج. المخاطر
د. جميع ما ذكر

4. من تطبيقات مفهوم فلسفة الإدارة وأثرها على البيئة الرقابية:

- أ. تصميم الإجراءات الرقابية
ب. مستوى المخاطر المقبول
ج. أنظمة العمل
د. لا شيء مما ذكر

5. أي العبارات التالية تمثل التسلسل المنطقي في بناء أنظمة الرقابة:

- أ. يتم وضع الأهداف ثم يتم تحديد الإجراءات الرقابية المناسبة ثم يتم تقييم المخاطر.
ب. يتم وضع الأهداف ثم يتم تقييم المخاطر ثم يتم تحديد الإجراءات الرقابية المناسبة.
ج. يتم تحديد الإجراءات الرقابية المناسبة ثم يتم تقييم المخاطر ثم يتم وضع الأهداف.
د. يتم تقييم المخاطر ثم يتم وضع الأهداف ثم يتم تحديد الإجراءات الرقابية المناسبة.

6. أي من التالية ليست من مراحل إدارة الخطر:

- أ. تحديد المخاطر الممكنة
ب. إحتمال حدوث الخطر
ج. كيفية التعامل مع الخطر
د. لا شيء مما ذكر

7. الخطر المقبول هو:

- أ. الخطر المادي الذي تستطيع المنشأة الحد منه داخلياً.
ب. الخطر المادي الذي لا تستطيع المنشأة الحد منه داخلياً.

- ج. الخطر الذي تزيد تكلفته الحد منه عن آثاره السلبية.
د. لا شيء مما ذكر.

8. إن غش الموظفين هو:

- أ. استخدام الإدارة لأصول المنشأة في غير ما خصصت له.
ب. عدم تحديد الجزء المتقادم والتالف من المخزون عند تقييمه آخر السنة.
ج. قيام المدير المالي بتأجيل الإعتراف بمصاريف مادية لتحسين الأرباح.
د. جميع ما ذكر.

9. أي من الدوائر التالية سوف تكون في الأغلب مسؤولة عن اعتماد التعديلات لرواتب الموظفين فيها:

- أ. دائرة الرواتب والأجور.
ب. دائرة الموارد البشرية.
ج. الدائرة المالية.
د. قسم صرف الرواتب.

10. يتم تعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلي عندما يتم إلغاء ظهور الكمية التي تم طلبها من إحدى نسخ طلب الشراء

الذي سيرسل إلى:

- أ. المورد.
ب. قسم الإستلام.
ج. القسم المالي.
د. لا شيء مما ذكر.

11. إذا اكتشف المدقق خلال تنفيذ إجراءات التدقيق أنه قد اعتمد على نظام الرقابة الداخلية أكثر مما يجب، فهذا

يعني أن:

- أ. إجراءاته المنفذة كانت أقل مما يجب.
ب. إجراءاته المنفذة كانت كافية.
ج. إجراءاته المنفذة كانت أكثر مما يجب.
د. لا شيء مما ذكر.

12. أي من التالية من إجراءات الرقابة الوقائية:

- أ. الجرد المفاجئ.
ب. إعداد مذكرة تسوية البنك.
ج. استخدام الكلمات السرية.
د. تعديل الإجراءات الرقابية في ضوء الأخطاء المكتشفة.

13. أي من التالية من إجراءات الرقابة التصحيحية:

- أ. الجرد المفاجئ.
ب. إعداد مذكرة تسوية البنك.
ج. استخدام الكلمات السرية.
د. تعديل الإجراءات الرقابية في ضوء الأخطاء المكتشفة.

14. أي من التالية ليست من إجراءات الرقابة الإكتشافية:

- أ. المصادقات.
ب. إعداد مذكرة تسوية البنك.
ج. الرقابة الثنائية.
د. مقارنة مخرجات النظام الآلي مع النتائج المتوقعة.

15. يتطلب الإجراء الرقابي الصحيح أن يتم إثبات عملية الشراء الآجل من واقع:

- أ. فاتورة الشراء وسند الإخراج المخزني.
ب. فاتورة الشراء وسند الإخراج المخزني ونسخة أمر الشراء.
ج. فاتورة الشراء وسند الإدخال المخزني ونسخة أمر الشراء.
د. فاتورة الشراء وسند الإدخال المخزني.

16. عدم السماح سوى للموظفين المخولين بالإطلاع على تقارير ومخرجات النظام الآلي، يعتبر من إجراءات الرقابة على:

- أ. المدخلات.
ب. المعالجة.
ج. المخرجات.
د. لا شيء مما ذكر.

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

1	2	3	4	5	6	7	8
ج	د	أ	ب	ب	د	ج	أ
9	10	11	12	13	14	15	16
ب	ب	أ	ج	د	ج	ج	ج

التمرين الثاني:

فيما يلي مجموعة من الإجراءات الرقابية:

1. أن يتم اعتماد الموردين وفقاً لمعايير تحددتها الإدارة.
2. أن يتم إطلاع جميع الموظفين على خطة الطوارئ.
3. أن يتم متابعة صلاحيات الموظفين على الأنظمة الرئيسية بشكل دوري.
4. أن تكون أوامر الشراء مرقمة مسبقاً بشكل متسلسل.
5. أن يتم فحص البضاعة المستلمة ومطابقتها للمواصفات.
6. أن يتم حصر ومتابعة إرتباطات البيع غير المنفذة دورياً.
7. أن يتم تصميم وتبليغ حدود التسهيلات الإئتمانية للعملاء.

8. أن تصرف المواد بالمخازن بناءً على أوامر صرف كتابية.
 9. أن يتم تغيير الكلمات السرية للموظفين باستمرار.
 10. أن يتم التحقق من مسموعات وملاءة العميل قبل تحديد التسهيلات.
 11. ضرورة قيام كل موظف بالجزء الأكبر من إجازته السنوية دفعة واحدة.
 12. مراقبة سلوكيات الموظفين والوقوف عند أي تغييرات فيها لتحديد أسبابها.
 13. أن المواد الموجودة في المستودعات في عهدة أمين خاص.
 14. توفر الحماية للمخزون السلعي.
 15. أن ترسل نسخة من أوامر الشراء لقسم المحاسبة.
 16. أن يتم الشراء بناءً على طلبات شراء معتمدة من رئيس قسم المشتريات.
 17. أن تتم عمليات الشراء وفقاً للصلاحيات الخاصة بالموظفين واللجان.
 18. أن يتم تتم المحافظة على نماذج أوامر الشراء غير المستخدمة تحت الرقابة الثنائية.
 19. أن يوجد إجراءات مكتوبة للنسخ الاحتياطية.
 20. أن يوجد خطط طوارئ خاصة بالدائرة.
- المطلوب:** تصنيف هذه الإجراءات إلى إجراءات وقائية واكتشافية.

التمرين الثالث:

لا تختلف أهداف الإجراءات الرقابية في بيئة العمل اليدوي عن الآلي. ولكن تختلف طبيعة البيئة الرقابية بينهما.

المطلوب:

1. أذكر خمسة من هذه الاختلافات.
2. ما هي أقسام الإجراءات الرقابية التطبيقية، مع إعطاء ثلاثة إجراءات لكل سم منها.

التمرين الرابع:

أكمل العبارات التالية:

1. إن مسؤولية المدقق الداخلي فيما يتعلق بالخطأ والغش هي
2. إن أهداف التدقيق الخارجي على مستوى اختبارات العمليات هي: الحدوث والإكمال و..... و.....
3. أن يتم دفع رواتب الموظفين من خلال أفضل رقابياً من دفعها
4. يحقق التنسيق والتعاون بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين الكثير من الفوائد والمميزات، أهمها:
أ.
ب.
ج.
5. فيما يتعلق بالكفاءة المهنية على المدققين الداخليين إمتلاك للقيام بالمهام المطلوبة منهم.

6. يجب أن يأخذ كل موظف الجزء الأكبر من إجازته السنوية دفعة واحدة، وذلك بهدف
7. إعتبارات التخطيط: أثناء التخطيط للمهمة على المدققين الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:
- أ.
- ب.
- ج.
- د.
8. يعتبر إجراء "تتبع المسار (Walk Through)" بأخذ عملية من أهم أساليب
9. من مسؤوليات لجنة التدقيق عقد الاجتماعات الدورية مع كل من
لمناقشة ومتابعة
10. تعني الإستقلالية بالنسبة للمدقق الداخلي, ويتحقق ذلك من خلال إرتباطه

محور المحاسبة المالية الفصل العاشر: أخلاقيات المهنة

المحتويات

الصفحة	
288	أهداف الفصل التعليمية
289	مقدمة
289	أخلاقيات العمل
289	قواعد السلوك الأخلاقي
290	المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة وتهديدها لكافة المحاسبين المهنيين
290	المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة لكافة المحاسبين المهنيين
291	تهديدات المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة لكافة المحاسبين
292	قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب المهني (المدقق) والتهديدات والإجراءات الوقائية
292	الاستقلالية
292	التهديدات للمبادئ الأساسية للمدقق
293	الإجراءات الوقائية
295	حالات أخرى لقواعد السلوك المهني الأخلاقي
296	قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب المهني (المحاسب)
296	تهديدات الإلتزام بالمبادئ الأساسية لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب
297	الإجراءات الوقائية
	حالات خاصة لقواعد السلوك المهني الأخلاقي للمحاسبين
299	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- قواعد السلوك المهني والأخلاقيات الواجب الإلتزام بها من قبل المحاسب في بيئة العمل.
- تأثير البيئة الخارجية للمنشأة في أخلاقيات المهنة.
- تأثير البيئة الداخلية للمنشأة وفلسفة الإدارة في أخلاقيات المهنة.
- المواقف التي يحتاج فيها المحاسب إختيار السلوك المناسب.
- عوامل تحديد السلوك المناسب عند التعرض لهذه المواقف.
- مسؤولية المحاسب تجاه الآخرين عند التعرض لهذه المواقف.
- متى يتم اللجوء للإستشارة القانونية قبل تحديد السلوك المناسب.

1. مقدمة

يواجه المحاسب في بيئة العمل العديد من المواقف التي تتطلب منه إتباع سلوك غير مقبول. ويحتاج المحاسب هنا إلى قواعد ومعايير تبين ما هو السلوك المناسب في مثل هذه المواقف. وهذا يتطلب من المحاسب القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ فيما يطلب منه من إجراءات، ومن ثم تحديد السلوك الواجب إتباعه، آخذاً بعين الإعتبار تأثير هذا السلوك على الأطراف ذات العلاقة كالإدارة والمستخدمين للمعلومات المالية. بحيث لا يمثل سلوكه تحيزاً لأي فئة من جهة، ويعتبر قدوة لزملائه من المحاسبين من جهة أخرى.

2. أخلاقيات العمل

هناك إجماع حول معظم الأخلاقيات وقواعد السلوك المهني من قبل الهيئات المهنية والتشريعية، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض التفاوت في قبول سلوك ما أو رفضه أحياناً. فسلوك مقبول في بيئة ما قد يكون غير مقبول في بيئة أخرى. ويعتمد ذلك على مجموعة من العوامل، أهمها:

- على مستوى الفرد: ما اكتسبه الفرد من مبادئ وأطر سلوكية من أسرته ومن ثم تقييمه الشخصي لما هو مقبول منها في ظل تطور قدرته الفكرية إلى حين أن تثبت إلى حد كبير تصرفاته وردود فعله إزاء المواقف المعيشية المختلفة.

- على مستوى المنشأة: يتأثر سلوك الفرد بالممارسات السلوكية والقواعد الأخلاقية التي تحددها سياسات وأنظمة العمل في المنشأة التي يعمل بها.

- على المستوى الخارجي: يتأثر سلوك الفرد وأخلاقياته بالبيئة خارج نطاق الأسرة والعمل، فالبيئة الأخلاقية التي تسود المجتمع ومدى تأثيرها بالمجتمعات الأخرى في ظل تطور تقنيات الإتصال تؤثر كذلك في إمكانية وجود ممارسات وسلوكيات غير مقبولة.

ولوضع قواعد سلوكية مرجعية قامت العديد من الهيئات المهنية التي تعنى بالمحاسبين في مختلف قطاعات العمل بتبني مبادئ ومعايير أخلاقية تساهم في رفع جودة الخدمات التي يقدمونها. وسيتم مناقشة قواعد السلوك الأخلاقي التي أصدرها الإتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants, IFAC) في الجزء التالي لأنها تتعلق بكافة المحاسبين في مختلف الحقول.

3. قواعد السلوك الأخلاقي

أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين طالباً من المحاسبين مراعاتها عند أداء مهامهم ما لم يمنع القانون أو التشريعات المحلية الإمتثال لجزء من هذه القواعد. وقد قسمت هذه القواعد إلى ثلاثة أجزاء:

- جزء يوضح المبادئ الأساسية لقواعد السلوك الأخلاقي لكافة المحاسبين المهنيين في مختلف قطاعات العمل، والتهديدات التي قد تواجههم وكيفية التعامل معها.

- جزء آخر يقدم تفصيلات واعتبارات إضافية خاصة بالمحاسب المهني في القطاع العام (الذي يقدم خدمات التأكيد كالتدقيق وسيتم الإشارة إليه بـ "المدقق").

- الجزء الأخير يقدم تفصيلات وإعتبارات إضافية خاصة بالمحاسب المهني في قطاع الأعمال (الذي يقدم خدمات المحاسبة بمختلف فروعها كموظف لدى المنشأة. وسيتم الإشارة إليه بـ "المحاسب"). وسيتم استعراض أهم ملامح قواعد السلوك الأخلاقي في الملخص التالي مع بيان الأمثلة التوضيحية حيثما لزم ذلك.

1.3 المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة وتهديدها لكافة المحاسبين المهنيين

يجب أن يلعب المحاسبون المهنيون بمختلف نشاطاتهم دورهم في بناء المجتمع والعمل على خدمة المصلحة العامة، وذلك عن طريق تقديم أفضل أداء مهني للمحافظة على ثقة المجتمع، من خلال الإلتزام بالمبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة، والعمل على تجنب ما يهدد إلتزامهم بهذه المبادئ أو تقليص هذه التهديدات إلى مستوى مقبول لا يؤثر على موضوعيته وأداء المهام المطلوبة منه بشكل صحيح.

1.1.3 المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة لكافة المحاسبين المهنيين

1. النزاهة: يجب أن يكون المدقق أميناً وصادقاً في أداء خدماته المهنية والتجارية. ويتضمن ذلك ألا يرتبط إسم المحاسب المهني ببيانات مالية مضللة، أي تحتوي على معلومات خاطئة أو حذفت منها بيانات ومعلومات هامة للمستخدمين.
2. الموضوعية: يجب أن يكون المدقق عادلاً لا يسمح بالتحيز أو تعارض المصالح أو تأثير الآخرين لتجاوز حكمه المهني أو التجاري.
3. الكفاءة المهنية والعناية اللازمة: يجب أن يؤدي المحاسب الخدمات المهنية (كمحاسب أو كمدقق) بشكل مستمر بكل اجتهاد وعناية وكفاءة بشكل يضمن حصول صاحب العمل أو العميل على خدمات مهنية عالية الجودة، وهذا يتطلب تطبيق المعرفة والمهارة المهنية بشكل صحيح. وتقسّم الكفاءة المهنية إلى مرحلتين:
 - أ. الحصول على الكفاءة المهنية:
 - ب. المحافظة على الكفاءة المهنية:حيث أن بلوغ الكفاءة المهنية يتطلب مستوى عالي من الثقافة وتعليم أكاديمي ومهني متخصص في الموضوعات المتعلقة بالمهنة، ثم الخبرة العملية.
4. السرية: يجب أن يحترم المدقق سرية المعلومات التي تصله أثناء أداء واجباته المهنية، وأن لا يفصح عن أي من هذه المعلومات بدون تفويض محدد وصحيح إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها. ويتضمن ذلك أن لا يستخدمها لتحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة من خلال الإفصاح عنها للغير.

ويقوم المحاسب المهني بالتأكد أن العاملين تحت سلطته أو الذين يقدمون له المساعدة والمشورة ملتزمون بمبدأ السرية. ويستمر واجب السرية حتى بعد إنتهاء العلاقة بين المحاسب المهني والعميل أو صاحب العمل.

ولا يعتبر الإفصاح عن المعلومات إنتهاكاً للسرية في الحالات التالية:

أ- عندما يكون الإفصاح مطلوباً بموجب القانون: كتقديم وثائق ومستندات في سياق إجراءات قانونية معينة أو الإفصاح للسلطات الحكومية ذات الإختصاص عن مخالفات أو ممارسات غير قانونية ارتكبتها العميل أو صاحب العمل.

ب- عندما يوجد واجب أو حق مهني للإفصاح، كما في الحالات التالية:

- لتنفيذ عمليات مراجعة الجودة التي تقوم بها جهات مهنية.
- لحماية المصالح المهنية للمدقق أثناء الإجراءات القانونية
- للاستجابة لأي تحقيق أو إستفسار من قبل هيئة مهنية.
- للإلتزام بالمتطلبات المهنية والأخلاقية.

ج- إذا تم الإفصاح بموافقة العميل أو صاحب العمل المسبقة.

وعلى المحاسب المهني أن يدرك الحاجة لإستشارة قانونية أحياناً عند الإفصاح عن معلومات سرية. 5. السلوك المهني: يجب أن يلتزم المحاسب المهني بالقوانين والمتطلبات المهنية ذات الصلة ويمتنع عن أي سلوك قد يسيء إلى سمعة المهنة. فلا يجوز له مثلاً أن يروج لنفسه أو لأعماله بإبداء مواصفات ومؤهلات وقدرات غير صحيحة أو أن يسيء للزملاء الآخرين في المهنة.

2.1.3 تهديدات المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة لكافة المحاسبين

هنالك العديد من التهديدات التي قد تؤثر على قدرة المحاسب المهني على الإلتزام بالمبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة المبينة سابقاً، وتقسّم هذه التهديدات إلى ما يلي:

1. **تهديد المصلحة الشخصية:** ويقصد به أن تؤثر المصالح المالية أو المصالح الشخصية الأخرى على تقدير وسلوك المحاسب المهني.
2. **تهديد المراجعة الذاتية:** ويقصد به تأثير رأي وتقدير المحاسب المهني عند أداء خدمة جديدة للعميل أو صاحب العمل تعتمد على بيانات ناتجة عن خدمة أخرى كان المحاسب المهني نفسه أو زميل له في نفس الشركة قد أداها في السابق.
3. **تهديد التأييد:** ويقصد به دعم المحاسب المهني لموقف أو أداء العميل أو صاحب العمل وإمكانية تأثير ذلك على موضوعيته.
4. **تهديد التآلف:** ويقصد به إمكانية تأثير وجود علاقة وثيقة للمحاسب المهني بالعميل أو صاحب العمل نتيجة القرابة أو طول فترة التعامل على موضوعيته.
5. **تهديد المضايقة:** ويقصد به وجود ضغوطات فعلية أو متوقعة على المحاسب المهني للتأثير على تقديره وموضوعيته.

وسيتم شرح هذه التهديدات مع الأمثلة التوضيحية لها لكل من المدقق الخارجي والمحاسب عند التحدث عن قواعد السلوك الأخلاقي لكل منهما. مع بيان كيفية تعاملهما مع هذه التهديدات.

2.3 قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب المهني (المدقق) والتهديدات والإجراءات الوقائية

1.2.3 الاستقلالية

إن المبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه مهنة التدقيق (بما فيها خدمات التأكيد الأخرى كالمراجعة) هو **الاستقلالية**، وهذا لا يقلل من أهمية مبادئ السلوك الأخلاقي الأخرى التي تم بيانها في الجزء السابق. وتتبع أهمية الاستقلالية في أن الهدف من عملية التدقيق مثلاً هو إبداء الرأي حول عدالة وصحة البيانات المالية التي يعتمد عليها العديد من المستخدمين (خاصة المستثمرين والمقرضين) في إتخاذ قرارات مالية وإقتصادية. وبالتالي تهتم هذه الفئات بأن تكون البيانات المالية قد تم تدقيقها من جهة مستقلة عن المنشأة المسؤولة عن إعداد هذه البيانات والتي قد تحرف فيها لتحقيق مصالح شخصية كرفع سعر السهم السوقي أو الحصول على قرض بنكي.

وتعني الاستقلالية أن لا توجد أي مظاهر أو عوامل أو ظروف قد تؤثر على قدرة المدقق على استخدام حكمه الشخصي المهني في إبداء رأيه في ضوء الإستنتاجات التي حصل عليها من أدلة الإثبات، **وتتطلب الاستقلالية:**

- أ. استقلالية الفكر: ويقصد بها أن المدقق في داخله (حالته الذهنية) على ثقة بعدم وجود أي أسباب أو عوامل قد تؤثر على إبداءه للنتائج التي توصل لها دون أي تغيير.
- ب. استقلالية المظهر: ويقصد بها أن يتجنب المدقق الظروف التي قد يستنتج منها طرف ثالث أن الحكم المهني ورأي المدقق قد تأثر بهذه الظروف.

2.2.3 التهديدات للمبادئ الأساسية للمدقق

فيما يلي أمثلة على الظروف (التهديدات) التي قد تؤثر على إلتزام المدقق بالاستقلالية والمبادئ الأساسية الأخرى:

1. تهديد المصلحة الشخصية

- وجود مصلحة مالية مباشرة هامة للمدقق مع العميل.
- أن تشكل الإيرادات من العميل الجزء الأكبر من إيرادات شركة التدقيق.
- وجود علاقة تجارية وطيدة للمدقق مع العميل.
- وجود مخاوف لدى شركة التدقيق من فقدان عميل مهم.
- دخول المدقق في مفاوضات توظيف لدى العميل.
- أن تكون الرسوم (أتعاب عملية التدقيق) مشروطة بنتائج التدقيق.

2. تهديد المراجعة الذاتية

- أن يتم تدقيق بيانات مالية معدة من قبل شركة التدقيق نفسها.

- إصدار رأي حول فعالية نظام مالي شاركت شركة التدقيق في تصميمه أو تنفيذه.
- أن يكون أحد أعضاء فريق التدقيق حتى وقت قريب مديراً أو مسؤولاً لدى العميل.
- أن شركة التدقيق تقدم خدمات أخرى للعميل تؤثر بشكل مباشر في البيانات موضوع التدقيق.

3. تهديد التأييد

- تأييد شركة التدقيق عملية إصدار الأسهم للعميل.
- أن تعمل شركة التدقيق كمحامي للعميل في قضايا ونزاعات مع الغير.

4. تهديد التآلف

- يرتبط أحد أعضاء فريق التدقيق بعلاقة عائلية مباشرة أو وثيقة مع أحد المدراء أو المسؤولين لدى العميل.
- يرتبط أحد أعضاء فريق التدقيق بعلاقة عائلية مباشرة أو وثيقة مع موظف لدى العميل، يمارس تأثيراً هاماً -بحكم منصبه- على موضوع التدقيق.
- أن يكون أحد المدراء أو المسؤولين لدى العميل مسؤولاً في شركة التدقيق حتى وقت قريب.
- إرتباط طويل الأجل بين مدقق رئيسي في فريق التدقيق والعميل.
- قبول الهدايا المادية من العميل أو أي معاملة تفضيلية غير مبررة.

5. تهديد المضايقة

- تهديد شركة التدقيق بالطرده أو الفصل من عملية التدقيق.
- تهديد شركة التدقيق بعدم التجديد والإستبدال إذا عارضت سياسة محاسبية استخدمها العميل لعملية معينة.
- تهديد شركة التدقيق بالمقاضاة إذا أصدرت رأي معين.
- الضغط على المدقق لقبول ممارسة محاسبية ما من موظف لدى العميل بداعي الخبرة الأعلى لهذا الموظف.
- الضغط على المدقق لتقليل إجراءات التدقيق بصورة غير مناسبة بهدف تقليل الأتعاب.

3.2.3 الإجراءات الوقائية

يجب على المدقق تحديد إمكانية وجود أي من التهديدات السابقة قبل وخلال تنفيذ عملية التدقيق والعمل على تجنبها أو تقليلها لمستوى مقبول بحيث لا تؤثر على حكمه المهني، أو أن يقوم برفض المهمة أو إلغائها إذا لم يتمكن من ذلك. وتقسّم الإجراءات الوقائية للتعامل مع هذه التهديدات إلى ما يلي:

1. الإجراءات الوقائية التي تتضمنها المتطلبات المهنية أو التشريعية أو الأنظمة:
- متطلبات التعليم والتدريب والخبرة اللازمة لمزاولة مهنة التدقيق.

- متطلبات التطوير المهني المستمر للمحافظة على الكفاءة.
 - أنظمة الحوكمة.
 - المعايير المهنية لأداء المهمة.
 - آليات المراقبة والتأديب التي تتضمنها المهنة والأنظمة.
 - مراجعة طرف ثالث للإجراءات والنتائج التي يصل إليها المدقق.
2. الإجراءات الوقائية في بيئة العمل: وتقسم إلى:
- أ- الإجراءات الوقائية في بيئة وأنظمة عميل التدقيق: قد تتضمن بيئة العميل أحياناً إجراءات وقائية مساعدة للمدقق في تقليص التهديدات إلى مستوى مقبول، مثل:
- وجود موظفين أكفاء وبخبرات عالية.
 - متانة أنظمة وإجراءات العمل الداخلية التي تضمن جودة الأداء وفقاً لمعايير الأداء لدى القطاع وسلامة عملية إتخاذ القرارات.
- غير أنه لا يمكن للمدقق الإعتماد على هذه الإجراءات الوقائية فقط في تقليص التهديدات.
- ب- الإجراءات الوقائية على مستوى بيئة العمل في شركة التدقيق، وتتضمن:
- مدى تركيز إدارة شركة التدقيق على الإلتزام بالمبادئ الأساسية.
 - سياسات وإجراءات تطبيق ومراقبة جودة تنفيذ المهام وعمليات التدقيق.
 - وضع سياسات توضح كيفية تحديد التهديدات للمبادئ الأساسية ودرجتها والإجراءات الوقائية لتقليلها إلى حد مقبول أو رفض المهمة.
 - وجود سياسات وإجراءات داخلية تتطلب الإلتزام بالمبادئ الأساسية.
 - وجود سياسات وإجراءات تمكن من تحديد المصالح أو العلاقات بين شركة التدقيق أو أعضاء فريق التدقيق والعملاء.
 - سياسات وإجراءات لمراقبة وإدارة الإيرادات لتجنب الإعتماد على إيرادات من عميل واحد.
 - وجود فرق عمل للخدمات غير التدقيق مستقلة عن فرق عمل التدقيق للعملاء.
 - سياسات وإجراءات منع الآخرين من موظفي شركة التدقيق من التدخل أو التأثير غير المقبول على نتائج التدقيق.
 - ضمان إيصال سياسات وإجراءات الشركة لكافة الموظفين في الوقت المناسب، ومتابعة تدريبهم وتمكينهم منها.
 - وجود سياسات وإجراءات لتشجيع الموظفين على إيصال أية تهديدات لإدارة شركة التدقيق.
 - تحديد شخص مسؤول عن متابعة ومراقبة الإلتزام كافة الموظفين بنظام الجودة وسياسات العمل في شركة التدقيق.
 - وجود نظام عقوبات لضمان الإلتزام بالسياسات والإجراءات.

- ج- الإجراءات الوقائية في شركة التدقيق على مستوى عملية التدقيق، وتتضمن:
 - قيام مدقق ليس عضواً في فريق التدقيق بمراجعة العمل المنجز من فريق التدقيق.
 - إستشارة أطراف خارجية خبيرة مستقلة كالهيئات المهنية أو شركات تدقيق أخرى.
 - مناقشة المسائل الأخلاقية وطبيعة الخدمات المقدمة والأتعاب المتوقعة مع المكلفين بالحوكمة لدى العميل.
 - إشراك شركة تدقيق أخرى في إنجاز أو إعادة إنجاز جزء من عملية التدقيق.
 - التناوب والتدوير في أعضاء فريق التدقيق.

4.2.3 حالات أخرى لقواعد السلوك المهني الأخلاقي

1. تضارب المصالح:

- على المحاسب المهني في القطاع العام (المدقق) أن يتخذ خطوات معقولة لتحديد الظروف التي يمكن أن تخلق تضارباً في المصالح من خلال وجود علاقة تنافسية مع العميل بشكل مباشر أو مشروع مشترك مع منافس رئيسي للعميل، أو القيام بخدمات مشابهة لمنافس رئيسي للعميل المقترح في نفس مجال التنافس. وقد تؤدي هذه الظروف إلى نشوء تهديدات للإلتزام بالمبادئ الأساسية كالموضوعية والسرية. وعلى المدقق هنا القيام بالإجراءات الوقائية التالية:
 - أ- إعلام العميل بالمصلحة أو الأنشطة التجارية التي تمثل تضارب المصالح، والحصول على موافقته للتصرف في مثل هذه الظروف.
 - ب- إبلاغ جميع الأطراف بأنه يمثلهم بمسألة ما تكون فيها مصالحهم متضاربة والحصول على موافقتهم على ذلك.
 - ج- استخدام فرق عمل مختلفة لكل عميل.
 - د- منع وصول فرق العمل إلى معلومات بعضها البعض.
 - هـ- المراجعة المنتظمة لتطبيق الإجراءات الوقائية من قبل فرد رئيسي ليس له علاقة بعمليات العميل ذات الصلة.

2. الأتعاب والعمولات:

- الأتعاب هي ما تحصل عليه شركة التدقيق مقابل تقديم الخدمات المهنية، ويتم تحديدها بناءً على الجهد والوقت المتوقع بذله والخبرة المستخدمة. ولا يعتبر قبول أتعاب أقل من شركات تدقيق أخرى بأنه سلوك غير أخلاقي إذا كانت عملية تحديدها موضوعية وليست كنوع من المنافسة غير الشريفة. كما لا يسمح بأن تكون أتعاب عملية التدقيق **مشروطة** بنتائج معينة.
- أما العمولات مثل دفع عمولة للغير للحصول على عميل ما، أو قبض عمولات لتحويل عميل إلى طرف ثالث، أو إحالة خدمات لآخرين فهي عادةً ما تحدث تهديدات للمصلحة الشخصية

والموضوعية والكفاءة المهنية. فإذا وجدت فإنه يجب الإفصاح للعملاء عن هذه الحقيقة.

3.3 قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب المهني (المحاسب)

المحاسب المهني مسؤول بشكل منفرد أو مشترك عن إعداد المعلومات المالية وغيرها وتقديم تقارير بها ليستفيد منها أطراف مختلفة كأرباب العمل والمقرضين والمستثمرين... إلخ. كما يقومون بعمليات الإدارة المالية وتقديم النصح والمشورة في بيئة العمل. ولا ينبغي له المشاركة في أعمال أو نشاطات أو إعداد تقارير أو التزويد بمعلومات بشكل يسيء إلى سمعة المهنة عن معرفة وقصد بذلك. ويجب أن يلتزم بالمبادئ الأساسية لقواعد السلوك الأخلاقي (النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والسرية والسلوك المهني) كما تم بيانها في بداية الفصل. وقد يتعرض المحاسب إلى ظروف تهدد إلتزامه بهذه المبادئ، مما يتطلب وجود إجراءات وقائية للتعامل مع هذه التهديدات وتقليصها لمستوى مقبول.

1.3.3 تهديدات الإلتزام بالمبادئ الأساسية لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب

فيما يلي أمثلة على الظروف (التهديدات) التي قد تؤثر على إلتزام المحاسب بالمبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة:

1. تهديد المصلحة الشخصية

- امتلاك مصالح مالية أو الحصول على قروض أو كفالات من رب العمل.
- المشاركة في ترتيبات التعويض التحفيزية المقدمة من قبل رب العمل.
- الاستخدام الشخصي غير المناسب لأصول الشركة.
- القلق بشأن الأمان الوظيفي.
- الضغط التجاري الخارجي.

2. تهديد المراجعة الذاتية

- تحديد المعالجة المناسبة لإندماج أعمال تم بحث جدواه الإقتصادية.

3. تهديد التأييد

- الدعم والترويج لموقف صاحب العمل في الوضع المالي أو الضريبي مثلاً بشكل غير مدروس.

4. تهديد التآلف

- تحمل المحاسب لمسؤولية إعداد التقارير المالية، عندما يكون أحد أفراد عائلته المباشرين أو القريبين موظفاً في المنشأة ويتخذ قرارات تؤثر على إعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشأة.
- علاقة إرتباط طويلة الأمد مع المدراء والمسؤولين في الشركة أو الشركات التي تقدم لهم خدمة المحاسبة.
- قبول هدايا مادية أو الحصول على معاملة تفضيلية.

5. تهديد المضايقة

- التهديد بطرد أو استبدال المحاسب أو أحد أفراد عائلته المباشرين أو أحد الأقارب نتيجة

- الإختلاف مع رب العمل في مسألة مبدأ محاسبي معين أو الطريقة التي ينبغي بها إعداد التقارير حول المعلومات المالية.
- وجود مسؤول أو موظف متنفذ ذو شخصية مهيمنة تحاول التأثير على عملية إتخاذ القرار، كالإصرار على تطبيق مبدأ محاسبي معين.

2.3.3 الإجراءات الوقائية

يجب على المحاسب تحديد إمكانية وجود أي من التهديدات السابقة والعمل على تجنبها أو تقليلها لمستوى مقبول بحيث لا تؤثر على أداءه لمهامه بالشكل الصحيح ووفقاً لأخلاقيات المهنة، أو أن يقوم برفض الإرتباط بالبيانات والتقارير غير الصحيحة والتفكير بالإستقالة إذا لم يتمكن من ذلك. وتقسم الإجراءات الوقائية للتعامل مع هذه التهديدات إلى ما يلي:

1. الإجراءات الوقائية التي تتضمنها المتطلبات المهنية أو التشريعية أو الأنظمة:

- متطلبات التعليم والتدريب والخبرة اللازمة لمزاولة العمل كمحاسب.
- متطلبات التطوير المهني المستمر للمحافظة على الكفاءة.
- أنظمة الحوكمة.
- المعايير المهنية لأداء المهمة (كمتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تحدد المعالجات المحاسبية والسياسات المقبولة).
- آليات المراقبة والتأديب التي تتضمنها المهنة والأنظمة.
- مراجعة طرف ثالث للإجراءات والنتائج التي يصل إليها المحاسب.

2. الإجراءات الوقائية في بيئة العمل:

- الأنظمة الرقابية لدى الشركة أو غيرها من الهياكل الرقابية.
- الأخلاقيات والسلوكيات المحددة والمتبعة لدى الشركة.
- إجراءات التوظيف لدى الشركة التي تؤكد على أهمية تعيين موظفين أكفاء ذوي قدرات عالية.
- أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة.
- عمليات التأديب وأنظمة العقوبات المناسبة.
- القيادة التي تشدد على أهمية السلوك الأخلاقي والتوقع بأن يتصرف الموظفون بطريقة أخلاقية.
- سياسات وإجراءات رقابة جودة أداء الموظفين.
- إبلاغ سياسات وإجراءات الشركة لكافة الموظفين في الوقت المناسب، بما في ذلك التعديلات التي تطرأ عليها، مع التدريب والتعليم المناسب والمستمر على مثل هذه السياسات والإجراءات.
- سياسات وإجراءات تشجيع الموظفين على إبلاغ أية مسائل أخلاقية تقلقهم إلى

- المستويات العليا ضمن المؤسسة التابعين لها دون خوف من العقاب.
- إستشارة محاسب مهني آخر مناسب عند الحاجة (مع مراعاة مبدأ السرية).

3.3.3 حالات خاصة لقواعد السلوك المهني الأخلاقي للمحاسبين

1. التضاربات المحتملة: قد تتعارض أحياناً مسؤوليات المحاسب للإلتزام بالمتطلبات المهنية

مع مصالح الشركة التي يعمل لها وبالتالي قد يتعرض لضغط صريح أو ضمني من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو أي من المسؤولين في الشركة للقيام بما يلي:

- فعل مناقض للقانون أو الأنظمة.
- فعل مناقض للمعايير الفنية أو المهنية.
- تسهيل إستراتيجيات إدارة الأرباح غير الأخلاقية أو غير القانونية.
- تعتمد تضليل الآخرين كالمدقق الخارجي أو المقرضين (بما في ذلك التضليل عن طريق البقاء صامتاً) .
- إصدار أو الإرتباط بتقرير مالي أو غير مالي يشوه الحقائق بشكل مادي، بما في البيانات المتعلقة بما يلي على سبيل المثال:

- البيانات المالية.
- الإقرار الضريبي.
- الإلتزام القانوني.

▪ التقارير المطلوبة من قبل منظمي سوق الأوراق المالية.

في مثل هذه الحالة ينبغي تطبيق الإجراءات الوقائية اللازمة لتجنب التهديدات والضغوط أعلاه، وقد تشمل هذه الإجراءات الوقائية ما يلي:

- الحصول على المشورة حيثما كان مناسباً سواء من أشخاص من داخل الشركة أو من مستشار مهني مستقل أو هيئة مهنية ذات صلة.
- القيام بإجراءات رسمية لتسوية النزاعات داخل الشركة.

2. العمل وفق المعرفة والخبرة

- يجب على المحاسب مراعاة قبول المهام التي تتناسب مع معرفته وخبرته، وأن لا يبالغ في تحديد قدراته وتضليل رب العمل عمداً.
- يجب على المحاسب اللجوء إلى الإستشارة والمساعدة من قبل الخبراء في الحالات التي تستدعي ذلك.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (إختيار من متعدد):

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. إن المبدأ الأساسي لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب المهني في الممارسة العامة هو:
- أ. الكفاءة المهنية.
 - ب. الموضوعية.
 - ج. الاستقلالية.
 - د. جميعها لها نفس الأهمية.

2. قد تختلف بعض السلوكيات الأخلاقية للمحاسبين المهنيين من دولة لأخرى بسبب:
- أ. إختلاف المعايير المحاسبية.
 - ب. إختلاف السياسات المحاسبية.
 - ج. إختلاف الثقافات واللغات والقوانين
 - د. جميع ما ذكر

3. يقصد بالسلوك المهني:

- أ. الكفاءة المهنية.
- ب. الحفاظ على سرية المعلومات.
- ج. الأمانة عند القيام بالخدمات المهنية.
- د. العمل بطريقة تحافظ على سمعة المهنة وأخلاقياتها.

4. أي العبارات التالية صحيحة:

- أ. تطبيق نفس أخلاقيات المهنة على كل من المحاسب والمدقق.
- ب. لا تشترط الاستقلالية في عمل المحاسب.
- ج. لا تشترط الاستقلالية في عمل المدقق.
- د. جميع ما ذكر.

5. من الأمثلة على تهديدات التأييد:

- أ. وجود علاقة تجارية.
- ب. قبول هدايا مادية.
- ج. قبول هدايا غير مادية.
- د. لا شيء مما ذكر.

6. تقع مسؤولية محتويات الإقرار الضريبي بشكل أساسي على:

- أ. المحاسب المهني.
- ب. العميل.
- ج. المدقق.
- د. جميع ما ذكر.

7. يتم الحصول على الكفاءة المهنية عن طريق:

- أ. الشهادات العلمية.
- ب. الخبرة العملية.
- ج. الشهادات المهنية.
- د. جميع ما ذكر.

8. من الحالات التي قد تفقد المدقق إستقلاليته:
- التدقيق على شركة يمتلك فيها أسهم قيمتها متدنية.
 - التدقيق على شركة تماثل أنشطتها التجارية أنشطة شركة يشكل المدقق عضواً في مجلس إدارتها.
 - إعداد البيانات المالية لشركة تدقق من شركة تدقيق أخرى.
 - التدقيق على شركة لسنتين متتاليتين.

9. أي من التالية لا يعتبر من التهديدات للمبادئ الأساسية للمحاسب المهني:
- تهديد المصلحة الشخصية.
 - تهديد التأييد.
 - تهديد الموضوعية.
 - تهديد التآلف.

10. المحاسب المهني في قطاع الأعمال هو:
- المحاسب الذي يشارك في إعداد البيانات المالية.
 - المحاسب الذي يقوم بتدقيق البيانات المالية.
 - المحاسب الذي يقوم بتزويد الإدارة بالمعلومات المالية المفيدة لإتخاذ القرارات.
 - د. (أ + ج).

11. من الإجراءات الوقائية على مستوى بيئة العمل:
- متانة نظام الرقابة الداخلية.
 - المتطلبات المهنية في معايير التدقيق الدولية.
 - ما تسمح به التشريعات من ممارسات.
 - تدريب الموظفين في شركة التدقيق على سياسات أخلاقيات العمل.

12. يقصد بالموضوعية:
- العدالة وعدم التحيز.
 - العدالة والأمانة.
 - حسن أداء المهام.
 - جميع ما ذكر.

13. تهدف قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين إلى:
- زيادة ثقة المستخدمين لنتائج أعمال المحاسبين المهنيين.
 - فرض السلوكيات الواجب إتباعها من قبل المحاسبين المهنيين.
 - نشر أخلاقيات جيدة في المجتمع.
 - توثيق الأخلاقيات التي يسعى الإتحاد الدولي للمحاسبين لتثبيتها.

14. ما هو الإجراء الوقائي المناسب عند وجود ضغوطات من العميل لتخفيض إجراءات عمل المدقق من خلال تخفيض الأجر:

- أ. أن يقبل المدقق ذلك مع تقليل إجراءاته الأقل أهمية مقارنة مع باقي الإجراءات.
- ب. أن يقبل المدقق ذلك مع عدم تعديل الإجراءات اللازمة حتى لو كانت الأتعاب منخفضة جداً.
- ج. رفض القيام بمهمة التدقيق.
- د. زيادة قيمة الأتعاب لتخفيضها لاحقاً إلى المستوى المطلوب عند مساومة العميل.

15. أي من التالية ليست من الأمثلة على تهديدات المضايقة:

- أ. تهديد شركة التدقيق بالطرد أو الفصل من عملية التدقيق.
- ب. تهديد شركة التدقيق بعدم التجديد والإستبدال.
- ج. تهديد شركة التدقيق بالمقاضاة إذا أصدرت رأي معين.
- د. تهديد شركة التدقيق بعدم تزويدها ببيانات مطلوبة.

16. ينبغي على شركات التدقيق تجنب:

- أ. الأتعاب المشروطة.
- ب. قبول أتعاب أقل من الآخرين.
- ج. الأتعاب المحسوبة وفقاً للجهد.
- د. الأتعاب المحسوبة وفقاً لساعات العمل.

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

.8	.7	.6	.5	.4	.3	.2	.1
ب	د	ب	د	ب	د	ج	ج
.16	.15	.14	.13	.12	.11	.10	.9
أ	د	ج	أ	أ	أ	د	ج

التمرين الثاني:

فيما يلي بعض الحالات التي قد تشكل تهديداً لإلتزام المدقق بالمبادئ الأساسية:

1. أن تكون الرسوم (أتعاب عملية التدقيق) مشروطة بنتائج التدقيق.
2. أن يتم تدقيق بيانات مالية معدة من قبل شركة التدقيق نفسها.
3. إرتباط طويل الأجل بين مدقق رئيسي في فريق التدقيق والعميل.
4. أن يكون أحد أعضاء فريق التدقيق حتى وقت قريب مديراً أو مسؤولاً لدى العميل.
5. أن شركة التدقيق تقدم خدمات أخرى للعميل تؤثر بشكل مباشر في البيانات موضوع التدقيق.
6. وجود مخاوف لدى شركة التدقيق من فقدان عميل مهم.

7. أن يكون أحد المدراء أو المسؤولين لدى العميل مسؤولاً في شركة التدقيق حتى وقت قريب.
 8. تأييد شركة التدقيق عملية إصدار الأسهم للعميل.
 9. دخول المدقق في مفاوضات توظيف لدى العميل.
 10. أن تعمل شركة التدقيق كمحامي للعميل في قضايا ونزاعات مع الغير.
 11. يرتبط أحد أعضاء فريق التدقيق بعلاقة عائلية مباشرة أو وثيقة مع مسؤول لدى العميل.
 12. الضغط على المدقق لقبول ممارسة محاسبية ما من موظف لدى العميل بداعي الخبرة الأعلى.
- المطلوب:** بيان نوع التهديد الذي تشكله كل حالة.

التمرين الثالث:

قد يتعارض ولاء المحاسب للمنشأة التي يعمل بها مع إلتزامه بالمبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة، بحيث قد يتطلب حصول الشركة على قرض بنكي أن يتم تعديل البيانات المالية لتعكس مؤشرات أفضل.

المطلوب: أجب عن الفقرات التالية:

1. ما هو السلوك الواجب إتباعه في هذه الحالة؟
2. إذا أصرت الإدارة على التعديل، كيف يتصرف المحاسب؟
3. هل يفضل الحصول على إستشارة خارجية لقبول أو رفض طلب الإدارة في مثل هذه الحالة؟ لماذا؟

التمرين الرابع:

تم تكليف شركة تدقيق من قبل شركة مساهمة التدقيق على بياناتها المالية لأول مرة بدلاً من المدقق السابق. أجب عن الإستفسارات التالية:

1. ما نوع المعلومات التي يجب التحري عنها لتحديد وجود أي تهديدات تآلف؟
2. ما نوع المعلومات التي يجب التحري عنها لتحديد وجود أي تهديدات على الكفاءة المهنية؟
3. ما هي الإعتبارات الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار عند تحديد الأتعاب؟
4. إذا كانت هذه الشركة منافس رئيسي لعميل آخر وبينهما خلافات حول البيانات موضوع التدقيق، ما هو نوع التهديد الموجود؟ وما هي الإجراءات الوقائية الواجب إتباعها؟



1234567890



المجمع الدولي المحاسبي القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)



The International Arab Society of Certified Accountants

الجزء الثاني

طبعة ٢٠١٤

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

مؤهل

”محاسب إداري دولي عربي معتمد (IACMA)”

منهاج مُحاسب إداري دولي عربي مُعتمد

الجزء الثاني: المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

حقوق التأليف محفوظة © 2012 للمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين. جميع الحقوق محفوظة.

ينشر عن طريق المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين:

ص.ب: 922104، عمان 11192

هاتف: +962-6-5100900

فاكس: +962-6-5100901

عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 1403/4/2012

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز إعادة ترجمة أي جزء من المطبوعات التي يصدرها المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين أو إعادة طبعها أو نسخها أو استخدامها بأي شكل من الأشكال جميعها أو بعضها أو باستخدام أية وسائل إلكترونية أو ميكانيكية أو غيرها من الوسائل المعروفة في الوقت الراهن أو التي سيتم اختراعها فيما بعد، بما في ذلك التصوير والتسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات وإسترجاعها دون إذن خطي مسبق من المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

لا يتحمل المجمع والناشرون مسؤولية أية خسارة تحدث لأي من الأشخاص الذين يتصرفون أو يمتنعون عن التصرف بالإعتماد على المادة الواردة في هذا المنشور، سواءً كانت الخسارة ناجمة عن الإهمال أو خلاف ذلك.

إن النص المعتمد لمنهاج محاسب إداري دولي عربي معتمد، هو النص الذي نشره المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين باللغة العربية، ويمكن الحصول على نسخ منه مباشرة من المجمع. الرجاء إرسال المطبوعات والقضايا المتعلقة بحقوق التأليف إلى:-

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)



بريد إلكتروني: info@iascasociety.org

موقع إلكتروني: www.iascasociety.org

إلى زملاء المهنة العرب

بكل إعزاز أقدم منهاج المواد الدراسية لشهادة محاسب إداري دولي عربي معتمد والذي أعد وفق أعلى المعايير الدولية وذلك هدية إلى زملاء المهنة العرب من خريجي المحاسبة والمحاسبين الممارسين في القطاع العام والخاص.

لقد بذلت جهود مضيئة شارك فيها نخبة مختارة من الأساتذة المعروفين من عدد من الجامعات العربية والأجنبية، إلى أن تم إنجاز كتب المنهاج وتقييمها علمياً ووضعها بتصريف طلبية المجمع والجامعات العربية بما تحتويه من معلومات متطورة مواكبة للمستجدات في علم المحاسبة والإدارة والمراجعة والإقتصاد وتقنية المعلومات، وبذلك يكون المجمع الهيئة المهنية العربية الوحيدة التي تدرس وتؤهل وفق المنهاج الدولي.

أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من ساهم وعمل بجد وإخلاص لإعداد مواد المنهاج، وكل أمنيات الخير والنجاح للدارسين ولكل زميل وطالب علم يعمل جاهداً على تطوير قدراته المهنية والعلمية.

وختاماً أتقدم بخالص الشكر للزميلين الدكتور أسامة علي طيارة والدكتور عبد السلام كشادة على دعمهما للعلم والمهنة وعلى مساهمتهما المهنية والفنية في مسيرة المجمع.

عمّان في 30 إبريل 2012

طلال أبوغزاله

رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

الصفحات

36-1الفصل الأول: تحليل القوائم المالية.....
63-37الفصل الثاني طبيعة وأهداف الإدارة المالية.....
96-64الفصل الثالث: مصادر التمويل وهيكل رأس المال.....
130-97الفصل الرابع: إدارة رأس المال العامل.....
170-131الفصل الخامس: قرارات الإستثمار وموازنة رأس المال.....
201-171الفصل السادس: إدارة المخاطر.....
237-202الفصل السابع: إعداد الموازنات التقديرية.....
267-238الفصل الثامن: القرارات الإدارية قصيرة الأجل.....
292-268الفصل التاسع: الرقابة المالية.....
324-293الفصل العاشر: الحوكمة المؤسسية.....

محور المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

الفصل الأول: تحليل القوائم المالية

المحتويات

الصفحة	
2	أهداف الفصل التعليمية
3	مقدمة
3	التحليل الأفقي
6	التحليل الأفقي لقائمة الدخل
7	التحليل الأفقي للميزانية
8	التحليل العمودي
9	التحليل العمودي لقائمة الدخل
10	التحليل العمودي للميزانية
11	التحليل بالنسب
11	نسب السيولة أو القدرة على السداد في الأجل القصير
13	نسب الرفع أو العسر المالي "القدرة على السداد في الأجل الطويل"
16	نسب النشاط
21	نسب الربحية
30	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- طبيعة وفوائد التحليل الأفقي للقوائم المالية.
- طبيعة وفوائد التحليل العمودي للقوائم المالية.
- نسب السيولة أو القدرة على السداد في الأجل القصير.
- نسب الرفع أو العسر المالي "القدرة على السداد في الأجل الطويل".
- نسب الربحية.

1. مقدمة

تلجأ العديد من الأطراف التي لها مصالح وإهتمامات بأمور المنشأة إلى تحليل قوائمها المالية لتحديد نقاط القوة والضعف المالي لدى المنشأة. وتمثل القوائم المالية والتي هي مخرجات النظام المحاسبي مدخلاً لعملية التحليل المالي. فرغم أهمية البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية، إلا أن عملية الإستفادة منها في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية من قبل أصحاب العلاقة تتطلب تحليل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات يعتمد عليها متخذ القرار لترشيده قراره. وتقوم عملية التحليل المالي على إيجاد العلاقة بين بنود القوائم المالية وعرض ذلك على شكل نسب مالية ومن ثم تفسير هذه النسب بشكل يساعد ويرشد متخذ القرار في قراراته المختلفة المتعلقة بالمنشأة.

هناك العديد من أدوات التحليل المالي التي تستخدم في سبيل التعرف على نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمنشأة وربحيته وكفاءة وفاعلية الإدارة في إستغلال موارد المنشأة. ومن أكثر أدوات تحليل القوائم المالية إنتشاراً واستخداماً ما يلي:

1. التحليل الأفقي

2. التحليل العامودي

3. التحليل بالنسب

علماً أن كل أداة من الأدوات أعلاه تظهر جانب معين لنقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمنشأة، وبالتالي فإن إكتمال الفائدة من عملية التحليل المالي يتطلب القيام بتحليل القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل الثلاث مجتمعة.

2. التحليل الأفقي

يعتبر التحليل الأفقي من أدوات التحليل المالي الواسعة الانتشار في مجال تحليل القوائم المالية، حيث تقوم فكرة التحليل الأفقي على بيان مدى التغير الحاصل في بنود القوائم المالية، زيادة أو نقص، عبر الفترات المالية المتتالية بالدينار وكنسبة مئوية. ويستخدم التحليل الأفقي لتحليل الظواهر الأخرى في المجتمع مثل إتجاه مستوى التغير في أسعار الأسهم أو مستوى النمو في عدد السكان أو التغير في نسبة العاطلين عن العمل.

ويساعد التحليل الأفقي أصحاب العلاقة في التعرف على مدى التغير الحاصل في بنود القوائم المالية للمنشأة خلال الفترة الحالية مقارنة مع الفترة أو الفترات المالية السابقة وبالتالي الحكم على هذا التغير إن كان إيجابياً أم سلبياً في مجال ربحية المنشأة وسيولتها وكفاءة الإدارة. ويتم إستخراج التحليل الأفقي عن طريق إيجاد التغير الحاصل في كل بند في القوائم المالية والذي يمثل قيمة البند في السنة الحالية مطروحاً منه قيمة البند في السنة السابقة وقسمة الناتج على قيمة البند في سنة الأساس أي السنة السابقة. ولتوضيح هذا النوع من التحليل نعرض المثال التالي:

مثال (1)

فيما يلي قائمة الدخل والميزانية لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة للعامين 2009 و2010.

شركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة		
قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31 و2010		
البيان	2010	2009
صافي المبيعات	600000	540000
تكلفة المبيعات	(320000)	(290000)
مجمل الربح	280000	250000
المصاريف التشغيلية		
مصاريف البيع والتوزيع	(45000)	(40000)
المصاريف الإدارية	(52000)	(56000)
صافي الربح التشغيلي	183000	154000
الإيرادات والأرباح الأخرى	5000	400
المصاريف والخسائر الأخرى	(48000)	(60000)
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	140000	94400
ضريبة الدخل	(35000)	(23600)
صافي الربح بعد ضريبة الدخل	105000	70800
صافي الربح من النشاط غير المستمر بعد خصم ضريبة الدخل	6000	0
صافي الربح	111000	70800
يخصم حصص الأسهم الممتازة من الربح (100000 × 8%)	(8000)	(8000)
صافي الربح	103000	62800

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

شركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة		
قائمة المركز المالي كما هي في 2009/12/31 و 2010		
البيان	2010	2009
الأصول المتداولة		
النقدية والنقدية المكافئة	12000	4000
الإستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)	18000	18000
ذمم مدينة	120000	36000
بضاعة آخر المدة	240000	160000
مصاريف مدفوعة مقدماً	5000	9000
مجموع الأصول المتداولة	395000	227000
الأصول غير المتداولة		
الإستثمارات المالية طويلة الأجل	380000	405000
الممتلكات والمصانع والمعدات	380000	374000
عقارات إستثمارية	29000	29000
الأصول غير الملموسة	110000	110000
الأصول غير المتداولة الأخرى	20000	20000
مجموع الأصول غير المتداولة	919000	938000
مجموع الأصول	1314000	1165000
الإلتزامات وحقوق الملكية		
الإلتزامات المتداولة		
ذمم دائنة	80000	10000
مصاريف مستحقة الدفع	5000	3000
إيراد عقار غير مكتسب	2000	5000
ضرائب دخل مستحقة الدفع	25000	24000
الجزء المتداول من قرض طويل الأجل	30000	23000
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000	65000
الإلتزامات غير المتداولة	720000	735000
مجموع الإلتزامات للغير	862000	800000
حقوق الملكية		
رأس مال أسهم ممتازة 8%	100000	100000
رأس مال أسهم عادية	250000	225000
رأس المال الإضافي	30000	21000
أرباح محتجزة	68000	15000
فائض إعادة التقويم	29000	29000
يطرح أسهم خزينة	(25000)	(25000)
مجموع حقوق الملكية	452000	365000
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	1314000	1165000

المطلوب: إجراء التحليل الأفقي لقائمتي الدخل والميزانية مع التعليق على أهم ملامح التغيير لدى الشركة خلال العام 2010 مقارنة مع العام 2009.

حل مثال (1)

التحليل الأفقي لقائمة الدخل

يتم بداية إيجاد التغير المطلق الحاصل على كل بند من بنود قائمة الدخل، ثم يجري احتساب التغير النسبي عن طريق قسمة التغير المطلق على قيمة البند في سنة الأساس (2009). وفي ضوء ذلك يظهر التحليل الأفقي لقائمة الدخل على النحو التالي:

التحليل الأفقي لقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31 و 2010				
لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة				
البيان	2010	2009	التغير المطلق	التغير النسبي
صافي المبيعات	600000	540000	60000	%11.1
تكلفة المبيعات	(320000)	(290000)	30000	%10.3
مجمل الربح	280000	250000	30000	%12.0
المصاريف التشغيلية				
مصاريف البيع والتوزيع	(45000)	(40000)	5000	%12.5
المصاريف الإدارية	(52000)	(56000)	4000-	%7.1-
صافي الربح التشغيلي	183000	154000	29000	%18.8
الإيرادات والأرباح الأخرى	5000	400	4600	%1150.0
المصاريف والخسائر الأخرى	(48000)	(60000)	12000-	%20.0-
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	140000	94400	45600	%48.3
ضريبة الدخل	(35000)	(23600)	11400	%48.3
صافي الربح بعد ضريبة الدخل	105000	70800	34200	%48.3
صافي الربح من النشاط غير المستمر بعد خصم ضريبة الدخل	6000	0	6000	
صافي الربح	111000	70800	40200	%56.8
يخصم حصص الأسهم الممتازة من الربح (100000 × 8%)	(8000)	(8000)	0	%0.0
صافي الربح	103000	62800	40200	%64.0

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

التحليل الأفقي للميزانية

يظهر التحليل الأفقي للميزانية على النحو التالي:

التحليل الأفقي للميزانية في 2010 و 2009/12/31				
لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة				
البيان	2010	2009	التغير المطلق	التغير النسبي
الأصول المتداولة				
النقدية والنقدية المكافئة	12000	4000	8000	%200.0
الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)	18000	18000	0	%0.0
ذمم مدينة	120000	36000	84000	%233.3
بضاعة آخر المدة	240000	160000	80000	%50.0
مصاريف مدفوعة مقدماً	5000	9000	4000-	%44.4-
مجموع الأصول المتداولة	395000	227000	168000	%74.0
الأصول غير المتداولة				
الاستثمارات المالية طويلة الأجل	380000	405000	25000-	%6.2-
الممتلكات والمصانع والمعدات	380000	374000	6000	%1.6
عقارات استثمارية	29000	29000	0	%0.0
الأصول غير الملموسة	110000	110000	0	%0.0
الأصول غير المتداولة الأخرى	20000	20000	0	%0.0
مجموع الأصول غير المتداولة	919000	938000	19000-	%2.0-
مجموع الأصول	1314000	1165000	149000	%12.79
الإلتزامات وحقوق الملكية				
الإلتزامات المتداولة				
ذمم دائنة	80000	10000	70000	%700.0
مصاريف مستحقة الدفع	5000	3000	2000	%66.7
إيراد عقار غير مكتسب	2000	5000	3000-	%60.0-
ضرائب دخل مستحقة الدفع	25000	24000	1000	%4.17
الجزء المتداول من قرض طويل الأجل	30000	23000	7000	%30.4
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000	65000	77000	%118.46
الإلتزامات غير المتداولة	720000	735000	15000-	2.04-
مجموع الإلتزامات للغير	862000	800000	62000	%7.75
حقوق الملكية				
رأس مال أسهم ممتازة 8%	100000	100000	0	%0.00
رأس مال أسهم عادية	250000	225000	25000	%11.11
رأس المال الإضافي	30000	21000	9000	%42.86
أرباح محتجزة	68000	15000	53000	%353.33
فائض إعادة التقويم	29000	29000	0	%0.00
يطرح أسهم خزينة	(25000)	(25000)	0	%0.00
مجموع حقوق الملكية	452000	365000	87000	%23.84
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	1314000	1165000	149000	%12.79

أهم الملاحظات على التحليل الأفقي لقائمة الدخل:

- هناك تحسن بقيمة مبيعات العام 2010 مقارنة مع العام 2009 حيث زادت مبيعات العام 2010 بنسبة 11%.

- هناك إرتفاع واضح بصافي الربح التشغيلي بلغ 18.8% نتيجة زيادة المبيعات وإنخفاض المصاريف الإدارية.
- هناك زيادة كبيرة في صافي الربح للشركة بعد الضريبة للعام 2010 والذي إرتفع بنسبة عالية تجاوزت 50%.

أهم الملاحظات على التحليل الأفقي للميزانية:

- هناك إرتفاع كبير في قيمة كل من الذمم المدينة والبضاعة حيث زادت الذمم المدينة بنسبة 233% في العام 2010 مقارنة مع العام 2009، وهذا قد يكون مؤشر غير سليم إذا لم يكن هناك مبررات مقبولة لهذه الزيادة.
- كما زاد المخزون بنسبة 50% والذي قد يكون له آثار سلبية أيضاً في حالة عدم وجود مبرر مقنع لذلك.
- بالمقابل زادت الذمم الدائنة بنسبة عالية جداً بلغت 700%، كما زادت حقوق الملكية بنسبة 24.5%.

3. التحليل العامودي

يتم التحليل العامودي للقوائم المالية عن طريق نسبة كل بند ظاهر في كل قائمة إلى رقم رئيسي ومحوري في القائمة، وبالتالي إستخراج نسبة البنود المختلفة في القائمة إلى هذا البند الرئيسي. ففي قائمة الدخل يتم نسبة جميع البنود الظاهر في القائمة إلى صافي المبيعات وبالتالي إظهار نسبة كل بند من قيمة صافي المبيعات. فإذا كانت قيمة المبيعات 1000 دينار وبلغت قيمة تكلفة المبيعات 800 دينار ومجمل الربح 200 دينار، فإن نسبة تكلفة المبيعات تكون 80% من المبيعات $(800 \div 1000)$ ، ونسبة مجمل الربح 20% $(200 \div 1000)$ ، وهكذا بالنسبة لباقي بنود قائمة الدخل.

أما في الميزانية فيتم إعتداد مجموع الأصول كأساس ويتم إستخراج نسبة كل أصل ظاهر في الميزانية إلى مجموع الأصول، أما بنود الإلتزامات وحقوق الملكية فيتم نسبة كل بند فيها إلى مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية. فعلى سبيل المثال إذا كان مجموع الأصول 400 دينار وكانت قيمة النقدية 40 دينار فإن نسبة النقدية تكون 10% $(40 \div 400)$ أي أن الشركة توظف أو تستثمر 10% من مجموع أصولها في النقدية.

مثال (2)

استخدم قائمة الدخل والميزانية لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة للعامين 2009 و2010 الظاهرة في المثال (1) أعلاه لإجراء التحليل العامودي لقائمة الدخل والميزانية للعامين 2009 و2010.

حل مثال (2)

التحليل العامودي لقائمة الدخل

يظهر التحليل العامودي لقائمة الدخل للعامين 2009 و 2010 على النحو التالي:

التحليل العامودي لقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31 و 2010 لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة				
البيان	2010	2009	تحليل عامودي 2009	تحليل عامودي 2010
صافي المبيعات	600000	540000	%100.0	%100.0
تكلفة المبيعات	(320000)	(290000)	%53.7	%53.3
مجمل الربح	280000	250000	%46.3	%46.7
<u>المصاريف التشغيلية</u>				
مصاريف البيع والتوزيع	(45000)	(40000)	%7.4	%7.5
المصاريف الإدارية	(52000)	(56000)	%10.4	%8.7
صافي الربح التشغيلي	183000	154000	%28.5	%30.5
الإيرادات والأرباح الأخرى	5000	400	%0.1	%0.8
المصاريف والخسائر الأخرى	(48000)	(60000)	%11.1	%8.0
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	140000	94400	%17.5	%23.3
ضريبة الدخل	(35000)	(23600)	%4.4	%5.8
صافي الربح بعد ضريبة الدخل	105000	70800	%13.1	%17.5
صافي الربح من النشاط غير المستمر بعد خصم ضريبة الدخل	6000	0	%0.0	%1.0
صافي الربح	111000	70800	%13.1	%18.5
يخصم حصص الأسهم الممتازة من الربح (%8 × 100000)	(8000)	(8000)	%1.5	%1.3
صافي الربح	103000	62800	%11.6	%17.2

التحليل العمودي للميزانية

يظهر التحليل العمودي للميزانية للعامين 2009 و 2010 على النحو التالي:

التحليل العمودي للميزانية في 2009/12/31 و 2010				
لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة				
البيان	2010	2009	تحليل عامودي 2009	تحليل عامودي 2010
الأصول المتداولة				
النقدية والنقدية المكافئة	12000	4000	%0.34	%0.91
الاستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)	18000	18000	%1.55	%1.37
ذمم مدينة	120000	36000	%3.09	%9.13
بضاعة آخر المدة	240000	160000	%13.73	%18.26
مصاريف مدفوعة مقدماً	5000	9000	%0.77	%0.38
مجموع الأصول المتداولة	395000	227000	%19.48	%30.06
الأصول غير المتداولة				
الاستثمارات المالية طويلة الأجل	380000	405000	%34.76	%28.92
الممتلكات والمصانع والمعدات	380000	374000	%32.10	%28.92
عقارات استثمارية	29000	29000	%2.49	%2.21
الأصول غير الملموسة	110000	110000	%9.44	%8.37
الأصول غير المتداولة الأخرى	20000	20000	%1.72	%1.52
مجموع الأصول غير المتداولة	919000	938000	%80.52	%69.94
مجموع الأصول	1314000	1165000	%100.0	%100.0
الإلتزامات وحقوق الملكية				
الإلتزامات المتداولة				
ذمم دائنة	80000	10000	%0.86	%6.09
مصاريف مستحقة الدفع	5000	3000	%0.26	%0.38
إيراد عقار غير مكتسب	2000	5000	%0.43	%0.15
ضرائب دخل مستحقة الدفع	25000	24000	%2.06	%1.90
الجزء المتداول من قرض طويل الأجل	30000	23000	%1.97	%2.28
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000	65000	%5.58	%10.81
الإلتزامات غير المتداولة	720000	735000	%63.09	%54.79
مجموع الإلتزامات للغير	862000	800000	%68.67	%65.60
حقوق الملكية				
رأس مال أسهم ممتازة 8%	100000	100000	%8.58	%7.61
رأس مال أسهم عادية	250000	225000	%19.31	%19.03
رأس المال الإضافي	30000	21000	%1.80	%2.28
أرباح محتجزة	68000	15000	%1.29	%5.18
فائض إعادة التقويم	29000	29000	%2.49	%2.21
يطرح أسهم خزينة	(25000)	(25000)	%2.15-	%1.90-
مجموع حقوق الملكية	452000	365000	%31.33	%34.40
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	1314000	1165000	%100.0	%100.0

التحليل بالنسب

يستخدم التحليل بالنسب كأداة مكملة للتحليل الأفقي والتحليل العامودي وذلك في سبيل قياس وتقييم سيولة المنشأة وكفاءة نشاطها التشغيلي وربحياتها. وسيتم في هذا الجزء استعراض أهم النسب المالية مصنفة حسب الغاية من كل مجموعة من هذه النسب.

نسب السيولة أو القدرة على السداد في الأجل القصير

تمثل نسب السيولة مجموعة من النسب التي تستخدم لغايات تقييم سيولة المنشأة ومدى قدرتها على سداد إلتزاماتها المتداولة. وتعتمد نسب السيولة في إحتسابها على البيانات الظاهرة في الميزانية وبشكل أكثر تحديداً على الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة. حيث يتم من خلال نسب السيولة قياس مدى كفاية الأصول المتداولة المتوفرة لدى المنشأة في سداد إلتزاماتها المتداولة. وفيما يلي أهم النسب المستخدمة في قياس سيولة المنشأة وقدرتها على سداد إلتزاماتها في الأجل القصير.

1. **نسبة التداول:** يتم إستخراج نسبة التداول عن طريق قسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الإلتزامات المتداولة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الإلتزامات المتداولة}}$$

وتعتبر نسبة التداول من النسب الأساسية لقياس سيولة المنشأة ومدى قدرتها على سداد إلتزاماتها المتداولة. وبشكل عام، كلما زادت نسبة التداول كلما أعطى ذلك مؤشراً على إرتفاع سيولة المنشأة وقدرتها على سداد إلتزاماتها المتداولة. وبالمقابل فإن إرتفاع نسبة التداول بشكل غير مبرر قد يكون نتيجة عدم إستغلال المنشأة لأصولها بشكل فعال وبالتالي تضخيم أصولها المتداولة بشكل غير مبرر.

مثال (3)

فما يلي الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة كما هي في 2010/12/31:

الأصول المتداولة	
النقدية والنقدية المكافئة	12000
الإستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)	18000
ذمم مدينة	120000
بضاعة آخر المدة	240000
مصاريف مدفوعة مقدماً	5000
مجموع الأصول المتداولة	395000

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

الإلتزامات المتداولة	
ذمم دائنة	80000
مصاريف مستحقة الدفع	5000
إيراد عقار غير مكتسب	2000
ضرائب دخل مستحقة الدفع	25000
الجزء المتداول من قرض طويل الأجل	30000
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000

المطلوب: إحتساب نسبة التداول للعام 2010.

حل مثال (3)

$$\text{نسبة التداول للعام} = \frac{395000}{142000} = 2.78 \text{ مرة} = 2010$$

ويلاحظ أن نسبة التداول تبلغ 2.78 مرة، أي أن الأصول المتداولة لدى الشركة تغطي إلتزاماتها المتداولة 2.78 مرة.

2. رأس المال العامل: يمثل رأس المال العامل الفرق بين مجموع الأصول المتداولة ومجموع الإلتزامات المتداولة، أي قيمة الأصول المتداولة المتبقية بعد تسديد المنشأة لإلتزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة. وتظهر قيمة رأس المال العامل كقيمة مطلقة، ويشكل عام، كلما زادت قيمة رأس المال العامل كلما زادت سيولة المنشأة ومدى قدرتها على سداد إلتزاماتها المتداولة.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الإلتزامات المتداولة}$$

وباستخدام البيانات الواردة في المثال (3) أعلاه يتم إحتساب رأس المال العامل لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{رأس المال العامل للعام 2010} = 395000 - 142000 = 253000 \text{ دينار}$$

ويلاحظ أن هناك فائض (زيادة) في قيمة الأصول المتداولة بعد خصم قيمة الإلتزامات المتداولة يبلغ 253000 دينار.

3. نسبة السيولة السريعة: تعتبر نسبة السيولة السريعة من نسب السيولة الأكثر تحفظاً حيث يتم بموجبها إستثناء البضاعة والمصاريف المدفوعة مقدماً من الأصول المتداولة، ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية} + \text{الإستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)} + \text{صافي الذمم المدينة}}{\text{الإلتزامات المتداولة}}$$

وباستخدام البيانات الواردة في المثال (3) أعلاه يتم إحتساب نسبة السيولة السريعة لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة للعام 2010} = \frac{120000 + 18000 + 12000}{142000} = 1.06 \text{ مرة}$$

4. **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية:** وتقيس هذه النسبة مدى تغطية التدفقات النقدية التشغيلية الظاهرة بقائمة التدفقات النقدية للإلتزامات المتداولة، ويتم إحتسابها عن طريق قسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على الإلتزامات المتداولة.

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{5. \text{ صافي التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{الإلتزامات المتداولة}}$$

وباستخدام البيانات الواردة في المثال (3) أعلاه وعلى إفتراض أن صافي التدفقات النقدية التشغيلية لشركة الحرية للعام 2010 تبلغ 17000 دينار يتم إحتساب نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية 2010} = \frac{17000}{142000} = 0.12 \text{ مرة}$$

ويلاحظ تدني نسبة التدفقات النقدية التشغيلية والبالغة 0.12 مرة، وهذا يشير إلى أن التدفقات النقدية التشغيلية تكفي لعدد 12% فقط من الإلتزامات المتداولة المستحقة على الشركة.

نسب الرفع أو العسر المالي "القدرة على السداد في الأجل الطويل"

تقيس المجموعة الثانية من النسب المالية مدى قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها طويلة الأجل، وبالتالي مدى إحتماالية تعرض المنشأة إلى مشاكل في السيولة عند استحقاق الإلتزامات طويلة الأجل. وتقيس هذه المجموعة من النسب المخاطرة التمويلية لدى المنشأة، أي مدى المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها الدائنين والمقرضين نتيجة إحتماالية عدم قدرة المنشأة على سداد ديونها، حيث تزداد هذه المخاطرة في حالة زيادة الديون المستحقة على المنشأة مقارنة مع الأموال المقدمة من المالكين. وتتمثل نسب الرفع المالي بالآتي:

1. **نسبة الديون إلى الأصول:** وتمثل نسبة تمويل أصول المنشأة من الغير، ويتم قياس هذه النسبة عن طريق قسمة مجموع ديون المنشأة المتداولة وغير المتداولة على مجموع الأصول.

$$\text{نسبة الديون إلى الأصول} = \frac{\text{مجموع الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وبشكل عام، يفضل المقرضين والدائنين إنخفاض هذه النسبة، حيث أن إنخفاضها يعني زيادة حصة المالكين في تمويل أصول المنشأة مما يوفر غطاء وحماية أفضل لأصحاب الديون على المنشأة.

مثال (4)

فما يلي الميزانية المختصرة لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة كما في 2010/12/31:

البيان	2010
مجموع الأصول المتداولة	395000
مجموع الأصول غير المتداولة	919000
مجموع الأصول	1314000
<u>الإلتزامات وحقوق الملكية</u>	
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000
مجموع الإلتزامات غير المتداولة	720000
مجموع الإلتزامات للغير	862000
حقوق الملكية	452000
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	1314000

المطلوب: إحتساب نسبة الديون إلى الأصول للعام 2010.

حل مثال (4)

$$\text{نسبة الديون إلى الأصول للعام 2010} = \frac{862000}{1314000} = 65.6\%$$

ويلاحظ إرتفاع نسبة الديون إلى الأصول لدى شركة الحرية.

2. نسبة الديون إلى حقوق الملكية: وتمثل نسبة الديون المستحقة على المنشأة للغير إلى مجموع حقوق الملكية، ويتم قياس هذه النسبة عن طريق قسمة مجموع ديون المنشأة المتداولة وغير المتداولة على مجموع حقوق الملكية.

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

ويشكل مشابه لنسبة الديون إلى الأصول، يفضل المقرضين والدائنين إنخفاض هذه النسبة، حيث أن إنخفاضها يعني زيادة حصة المالكين في تمويل أصول المنشأة مما يوفر غطاء وحماية أفضل لأصحاب الديون على المنشأة.

وباستخدام البيانات الواردة في المثال (4) أعلاه، يتم إحتساب نسبة الديون إلى حقوق الملكية لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية للعام 2010} = \frac{862000}{452000} = 190.7\%$$

ويشكل مشابه لنتائج نسبة الديون إلى الأصول، يلاحظ إرتفاع نسبة الديون إلى حقوق الملكية لدى شركة الحرية.

3. نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية: وتمثل نسبة الديون طويلة الأجل المستحقة على المنشأة للغير إلى مجموع حقوق الملكية، ويتم قياس هذه النسبة عن طريق قسمة مجموع الإلتزامات غير المتداولة على مجموع حقوق الملكية.

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الإلتزامات غير المتداولة}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

وباستخدام البيانات الواردة في المثال (4) أعلاه، يتم إحتساب نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{720000}{452000} = 159.3\%$$

ويلاحظ أن الإلتزامات طويلة الأجل تشكل نسبة مرتفعة من حقوق الملكية حيث بلغت 159.3%.

4. عدد مرات تغطية الفوائد: وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على دفع مصروف الفائدة الناتج عن عمليات الإقتراض من الغير من خلال الأرباح التي تحققها المنشأة. ويتم إحتساب عدد مرات تغطية الفوائد عن طريق قسمة مجموع صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على مصروف الفائدة.

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مصروف الفائدة}}$$

ويلاحظ استخدام صافي الربح قبل الفوائد والضرائب لغايات إحتساب عدد مرات تغطية الفوائد، نظراً لأن أولوية دفع الفوائد تكون قبل عملية دفع الضرائب. كما يجب ملاحظة أن صافي الربح قبل الفوائد والضرائب يجب أن يتضمن الأرباح والإيرادات التي تتصف بالتكرار وبالتالي يستبعد من الربح بنود الإيرادات أو المصاريف غير المتكررة وأرباح أو خسائر النشاط غير المستمر وأثر التغيرات في السياسات المحاسبية. وبالمقابل يجب أن يتضمن مصروف الفائدة، الفائدة المتعلقة بعقود التأجير التمويلي.

مثال (5)

ظهرت البنود التالية في قائمة الدخل لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31:

صافي الربح التشغيلي	183000
الإيرادات والأرباح غير متكررة	5000
مصروف الفائدة	(48000)
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	140000

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

ضريبة الدخل	(35000)
صافي الربح بعد ضريبة الدخل	105000
صافي الربح من النشاط غير المستمر بعد خصم ضريبة الدخل	6000
صافي الربح	111000
يخصم حصص الأسهم الممتازة من الربح (100000 × 8%)	(8000)
صافي الربح	103000

المطلوب: إحتساب عدد مرات تغطية الفوائد للعام 2010.

حل مثال (5)

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد للعام 2010} = \frac{183000}{48000} = 3.8125 \text{ مرة}$$

وهذا يدل أن أرباح الشركة تغطي فوائدها بمعدل 3.8125 مرة.

نسب النشاط

تقيس نسب النشاط كفاءة وقدرة المنشأة في إستغلال الأصول المتاحة لديها، وبالتالي تعتبر نسب النشاط من النسب المستخدمة لقياس كفاءة وفاعلية الإدارة في إستغلال أصول المنشأة وتحقيق الأرباح. وأهم نسب النشاط يتمثل في الآتي:

1. **معدل دوران الأصول:** ويعتبر هذا المؤشر من مؤشرات النشاط الهامة حيث يقيس مقدار المبيعات التي تم تحقيقها من خلال كل دينار مستثمر في الأصول. يتم إستخراج معدل دوران الأصول عن طريق قسمة مجموع المبيعات على متوسط الأصول. ويتم إستخراج متوسط الأصول عن طريق إيجاد مجموع الأصول في بداية الفترة ومجموع الأصول في نهاية الفترة وقسمة الناتج على 2.

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{مجموع المبيعات}}{\text{متوسط الأصول}}$$

مثال (6)

فما يلي بعض البيانات الظاهرة في قائمة الدخل والميزانية لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة في 2009/12/31 و 2010/12/31 :

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 2010	
صافي المبيعات	600000
تكلفة المبيعات	(320000)
مجموع الربح	280000

شركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة		
قائمة المركز المالي كما هي في 2009/12/31 و 2010		
البيان	2010	2009
الأصول المتداولة		
النقدية والنقدية المكافئة	12000	4000
الإستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)	18000	18000
ذمم مدينة	120000	36000
بضاعة آخر المدة	240000	160000
مصاريف مدفوعة مقدماً	5000	9000
مجموع الأصول المتداولة	395000	227000
مجموع الأصول غير المتداولة	919000	938000
مجموع الأصول	1314000	1165000

المطلوب: إحتساب معدل دوران الأصول للعام 2010.

حل مثال (6)

$$\text{معدل دوران الأصول للعام 2010} = \frac{600000}{2 \div (1314000 + 1165000)} = 0.484 \text{ مرة}$$

ويلاحظ إنخفاض معدل دوران الأصول لدى شركة الحرية نظراً لأن كل دينار مستثمر من قبل الشركة في الأصول حقق مبيعات تبلغ 0.484 دينار فقط.

2. **معدل دوران المخزون:** ويقاس هذا المؤشر كفاءة وفعالية المنشأة في إدارة المخزون، حيث يظهر المؤشر عدد مرات بيع المخزون وإعادة شراء كمية جديدة خلال العام، مما قد يساعد في الكشف عن مدى وجود كميات راكدة من المخزون. كما قد يعطي معدل دوران المخزون مؤشراً عن مدى متابعة الإدارة لكميات المخزون لديها وعدم تخزين كميات فائضة عن الحد اللازم. يتم إستخراج معدل دوران المخزون عن طريق قسمة مجموع تكلفة المبيعات على متوسط المخزون. وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت التي تبيع سلع تتصف بموسمية الطلب قد يتغير لديها معدل دوران المخزون من موسم لآخر حيث يرتفع في المواسم التي يزداد فيها الطلب على سلع المنشأة والعكس صحيح.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

يتم إستخراج متوسط المخزون عن طريق إيجاد مجموع المخزون في بداية الفترة ومجموع المخزون في نهاية الفترة وقسمة الناتج على 2.

وباستخدام البيانات الواردة في المثال (6) أعلاه، يتم إحتساب معدل دوران المخزون للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{معدل دوران المخزون للعام 2010} = \frac{320000}{2 \div (240000 + 160000)} = 1.6 \text{ مرة}$$

ويلاحظ أن معدل دوران المخزون يبدو منخفضاً لدى شركة الحرية، حيث بلغ المعدل 1.6 مرة مما يعني أن الشركة تقوم بتجديد وشراء المخزون 1.6 مرة خلال العام.

3. **متوسط فترة التخزين:** يمثل متوسط فترة التخزين متوسط الفترة الزمنية التي يبقى المخزون لدى المنشأة من تاريخ شرائه وحتى تاريخ بيعه للغير. وبشكل عام كلما إنخفض متوسط فترة التخزين كلما أعطى مؤشر على كفاءة الإدارة في متابعة المخزون والحد من الاحتفاظ بكميات زائدة من المخزون أو غير متحركة وزيادة حركة المبيعات لدى المنشأة. ويتم إحتساب متوسط فترة التخزين عن طريق قسمة 360 على معدل دوران المخزون. ويمكن استخدام 365 يوم أو 300 يوم أو 250 يوم على إعتبار أن عدد أيام العمل الفعلي لدى بعض المنشآت هو 300 يوم أو 250 يوم في السنة.

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

باستخدام البيانات الواردة في المثال (6) أعلاه، يتم إحتساب متوسط فترة التخزين لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{متوسط فترة التخزين للعام 2010} = \frac{360}{1.6} = 225 \text{ يوم}$$

ويلاحظ إرتفاع متوسط فترة التخزين لشركة الحرية حيث يبلغ 225 يوم.

4. **معدل دوران الذمم المدينة:** ويقاس هذا المؤشر كفاءة وفاعلية المنشأة في إدارة الذمم المدينة، حيث يظهر المؤشر عدد مرات تحصيل كامل رصيد الذمم المدينة خلال العام، ويساعد هذا المؤشر في الكشف عن سياسة الإئتمان التي تتبعها المنشأة وكفاءة جهاز التحصيل، حيث أن إنخفاض معدل دوران الذمم المدينة قد يكون مؤشر لارتفاع فترة الإئتمان التي تمنحها المنشأة لعملائها أو مؤشر لمنح الإئتمان للعملاء دون دراسة مركزهم المالي بشكل جيد، أو لعدم كفاءة جهاز التحصيل لدى المنشأة في متابعة أمور تحصيل الديون على العملاء. يتم إستخراج معدل دوران الذمم المدينة عن طريق قسمة صافي المبيعات الآجلة على متوسط الذمم المدينة. يتم إستخراج متوسط الذمم المدينة عن طريق مجموع صافي الذمم المدينة في بداية الفترة ونهاية الفترة وقسمة الناتج على 2.

ويتضمن متوسط الذمم المدينة أوراق القبض الناتجة عن عمليات بيع بضاعة على الحساب.

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$$

وباستخدام البيانات الواردة في المثال (6) أعلاه، يتم احتساب معدل دوران الذمم المدينة لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي وبافتراض أن جميع مبيعات شركة الحرية آجلة:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة للعام 2010} = \frac{600000}{2 \div (120000 + 360000)} = 7.692 \text{ مرة}$$

ويلاحظ ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة لدى شركة الحرية، حيث بلغ المعدل 7.692 مرة مما يعني أن الشركة تقوم بمتابعة الذمم المدينة.

5. **متوسط فترة التحصيل:** يمثل متوسط فترة التحصيل متوسط الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ بيع البضاعة على الحساب وتاريخ تحصيل القيمة من العملاء نقداً. وبشكل عام كلما إنخفضت فترة التحصيل كلما أعطى ذلك مؤشراً على كفاءة الإدارة في اختيار العملاء ومتابعة عملية تحصيل الديون. ويتم احتساب متوسط فترة التحصيل عن طريق قسمة 360 على معدل دوران الذمم المدينة. ويمكن استخدام 365 يوم أو 300 يوم أو 250 يوم على اعتبار أن عدد أيام العمل الفعلي لدى بعض المنشآت هو 300 يوم أو 250 يوم في السنة.

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

باستخدام البيانات الواردة في المثال (6) أعلاه، يتم احتساب متوسط فترة التحصيل لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل للعام 2010} = \frac{360}{1.6} = 46.8 \text{ يوم}$$

يلاحظ، بشكل عام، انخفاض متوسط فترة التحصيل لشركة الحرية حيث يبلغ حوالي 47 يوم، مما يعطي إنطباع بكفاءة إدارة الإئتمان وجهاز التحصيل لدى الشركة.

6. **متوسط طول الدورة التشغيلية:** يمثل متوسط طول الدورة التشغيلية الفترة الزمنية التي تحتاجها المنشأة لشراء البضاعة ثم إعادة بيعها ثم تحصيل قيمتها نقداً. ويتم إيجاد متوسط طول الدورة التشغيلية عن طريق إيجاد مجموع متوسط فترة التخزين ومتوسط فترة التحصيل.

$$\text{متوسط طول الدورة التشغيلية} = \text{متوسط فترة التخزين} + \text{متوسط فترة التحصيل}$$

باستخدام البيانات الواردة في المثال (6) أعلاه، يتم احتساب متوسط طول الدورة التشغيلية لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{متوسط طول الدورة التشغيلية للعام 2010} = 225 + 46.8 = 271.8 \text{ يوم.}$$

ويلاحظ أن ارتفاع فترة التخزين لدى الشركة قد أدى إلى ارتفاع طول الدورة التشغيلية ليصل إلى حوالي سنة تشغيلية.

7. **معدل دوران الذمم الدائنة:** ويقاس هذا المؤشر كفاءة وفاعلية المنشأة في إدارة الذمم الدائنة، حيث يظهر المؤشر عدد مرات دفع كامل رصيد الذمم الدائنة خلال العام، ويساعد هذا المؤشر في الكشف عن مدى قدرة المنشأة في الحصول على فترة ائتمان من الموردين عند عملية شراء البضاعة. وإنخفاض معدل دوران الذمم الدائنة قد يكون مؤشر إيجابي أو سلبي، حيث يعتبر إيجابي إذا كان ناتجاً عن قدرة المنشأة في الحصول على فترة ائتمان عالي من الموردين، في حين قد يعتبر سلبي إذا كان ناتجاً عن عدم قدرة المنشأة على تسديد إلتزاماتها في الوقت المحدد مما يكون له أثر سلبي في هذه الحالة على سمعة المنشأة.

يتم استخراج معدل دوران الذمم الدائنة عن طريق قسمة صافي المشتريات الآجلة على متوسط الذمم الدائنة، ويستخرج متوسط الذمم الدائنة عن طريق مجموع رصيد الذمم الدائنة في بداية الفترة ونهاية الفترة وقسمة الناتج على 2. ولغايات احتساب متوسط الذمم الدائنة يتم تضمين أوراق الدفع الناتجة عن عمليات شراء بضاعة على الحساب.

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{صافي المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم الدائنة}}$$

مثال (7)

ظهر في قائمة الدخل والميزانية لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة في 2009/12/31 و2010/12/31 بعض البيانات التالية:

البيان	2010	2009
المشتريات (قائمة الدخل) 75% آجلة	400000	
ذمم دائنة	8000	10000

المطلوب: احتساب معدل دوران الذمم الدائنة للعام 2010.

حل مثال (7)

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة للعام 2010} = \frac{75\% \times 400000}{2 \div (8000 + 10000)} = 33.33 \text{ مرة}$$

ويلاحظ وجود إرتفاع واضح في معدل دوران الذمم الدائنة لدى شركة الحرية، حيث بلغ المعدل 33.33 مرة مما يعني إنخفاض فترة الإئتمان الخاصة بشراء البضاعة.

8. متوسط فترة الدفع: يمثل متوسط فترة الدفع متوسط الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ شراء البضاعة على الحساب وتاريخ تسديد قيمتها إلى الموردين نقداً. ويتم إحتساب متوسط فترة الدفع عن طريق قسمة 360 على معدل دوران الذمم الدائنة. ويمكن استخدام 365 يوم أو 300 يوم أو 250 يوم على إعتبار أن عدد أيام العمل الفعلي لدى بعض المنشآت هو 300 يوم أو 250 يوم في السنة.

$$\text{متوسط فترة الدفع} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

باستخدام البيانات الواردة في المثال (7) أعلاه، يتم إحتساب متوسط فترة الدفع لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{متوسط فترة الدفع للعام 2010} = \frac{360}{33.33} = 10.8 \text{ يوم}$$

ويلاحظ تدني فترة الدفع لدى الشركة مما يدل على عدم قدرة الشركة، أو رغبتها أحياناً، في الحصول على فترة إئتمان عالية عند شراء البضاعة.

يتم في العادة مقارنة متوسط فترة التحصيل مع متوسط فترة الدفع لمعرفة مدى قدرة الشركة على التنسيق بين فترة الدفع الممنوحة لها مع فترة التحصيل الممنوحة من قبلها للعملاء. وفي حالة شركة الحرية أعلاه يلاحظ وجود فجوة كبيرة بين متوسط فترة الدفع والبالغة 10.8 يوم ومتوسط فترة التحصيل البالغة 46.8 يوم (46.8 - 10.8 = 36 يوم).

نسب تحليل الربحية والإستثمار

تهتم هذه المجموعة من النسب بتحليل ربحية المنشأة ومدى قدرتها على توليد عائد مناسب، مما يساعد المستثمر في عملية إتخاذ القرار المناسب الخاص بشراء وبيع ما لديه من الإستثمارات في المنشأة. ومن أهم نسب الربحية والإستثمار ما يلي:

1. نسبة هامش الربح: وتستخرج هذه النسبة عن طريق قسمة مجمل الربح على صافي المبيعات، وبالتالي فإن النسبة تستخدم الربح المتبقي بعد طرح التكاليف والمصاريف المرتبطة بشكل مباشر بعملية شراء البضاعة أو تصنيعها في حالة المنشآت الصناعية. وقد تختلف نسبة هامش الربح حسب نوع القطاع الذي تعمل به المنشأة، حيث تميل هذه النسبة إلى الإرتفاع في حالة المنشآت التي تعمل في ظل منافسة متدنية وكما ترتفع في حالة المنشآت الصناعية التي تزيد لديها نسبة القيمة المضافة.

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

$$\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{نسبة هامش مجمل الربح}$$

ولتوضيح كيفية إحتساب هذه النسبة وبعض النسب التي تليها نورد المثال التالي:

حل مثال (8)

فيما يلي بعض البيانات الظاهرة في قائمة الدخل والميزانية لشركة الحرية التجارية المساهمة العامة المحدودة:

قائمة الدخل للعام 2010	
صافي المبيعات	600000
تكلفة المبيعات	(320000)
مجمّل الربح	280000
المصاريف التشغيلية	
مصاريف البيع والتوزيع	(45000)
المصاريف الإدارية	(52000)
صافي الربح التشغيلي	183000
الإيرادات والأرباح غير متكررة	5000
مصروف الفائدة	(48000)
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	140000
ضريبة الدخل (25%)	(35000)
صافي الربح بعد ضريبة الدخل	105000
صافي الربح من النشاط غير المستمر بعد خصم ضريبة الدخل	6000
صافي الربح	111000
يخصم حصص الأسهم الممتازة من الربح (8% × 100000)	(8000)
صافي الربح	103000

قائمة المركز المالي كما هي في 12/31	2010	2009
الأصول المتداولة		
النقدية والنقدية المكافئة	12000	4000
الإستثمارات المالية قصيرة الأجل (للمتاجرة)	18000	18000
ذمم مدينة	120000	36000
بضاعة آخر المدة	240000	160000
مصاريف مدفوعة مقدماً	5000	9000

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

مجموع الأصول المتداولة	395000	227000
<u>الأصول غير المتداولة</u>		
الإستثمارات المالية طويلة الأجل	380000	405000
الممتلكات والمصانع والمعدات	380000	374000
عقارات إستثمارية	29000	29000
الأصول غير الملموسة	110000	110000
الأصول غير المتداولة الأخرى	20000	20000
مجموع الأصول غير المتداولة	919000	938000
مجموع الأصول	1314000	1165000
<u>الإلتزامات وحقوق الملكية</u>		
<u>الإلتزامات المتداولة</u>		
ذمم دائنة	80000	10000
مصاريف مستحقة الدفع	5000	3000
إيراد عقار غير مكتسب	2000	5000
ضرائب دخل مستحقة الدفع	25000	24000
الجزء المتداول من قرض طويل الأجل	30000	23000
مجموع الإلتزامات المتداولة	142000	65000
<u>الإلتزامات غير المتداولة</u>	720000	735000
مجموع الإلتزامات للغير	862000	800000
<u>حقوق الملكية</u>		
رأس مال أسهم ممتازة 8%	100000	100000
رأس مال أسهم عادية	250000	225000
رأس المال الإضافي	30000	21000
أرباح محتجزة	68000	15000
فائض إعادة التقويم	29000	29000
يطرح أسهم خزينة	(25000)	(25000)
مجموع حقوق الملكية	452000	365000
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	1314000	1165000

المطلوب: إحتساب نسبة هامش الربح.

حل مثال (8)

$$\text{نسبة هامش مجمل الربح للعام 2010} = \frac{280000}{600000} = 46.67\%$$

2. نسبة العائد على الأصول (العائد على الإستثمار): تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول المتاحة لتحقيق الأرباح. ويتم إستخراج نسبة العائد على الأصول على النحو التالي:

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح} + [\text{مصرفو الفائد} \times (1 - \text{معدل ضريبة الدخل})]}{\text{متوسط مجموع الأصول}}$$

ويلاحظ أنه تم إضافة الفائدة المعدلة بأثر الضريبة لصافي الربح لسببين:

1. بسبب استخدام مجموع الأصول والتي تكون ممولة من قبل المالكين والمقرضين وبالتالي تم تضمين مجموع عائد المالكين (صافي الربح) وعائد المقرضين (مصروف الفائدة).
2. لتحييد أثر الإقتراض عند تقييم كفاءة الإدارة في تحقيق الربح.

وقد تم تعديل الفائدة بالأثر الضريبي نظراً لأن مصروف الفائدة المدفوع من قبل المنشأة ينزل أولاً ثم تحسب ضريبة الدخل مما يؤدي بالتالي إلى تخفيض الضريبة على المنشأة.

أما بالنسبة لمتوسط مجموع الأصول فيمثل مجموع الأصول في بداية الفترة ومجموع الأصول في نهاية الفترة وقسمة الناتج على 2.

وبالإعتماد على البيانات الواردة في المثال (8) أعلاه يتم إحتساب نسبة العائد على الأصول لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\%11.86 = \frac{(0.25 - 1) \times 48000 + 111000}{2 \div (1314000 + 1165000)} \quad \text{نسبة العائد على الأصول للعام 2010}$$

3. العائد على حقوق ملكية أصحاب الأسهم العادية: ويمثل العائد المتحقق لأصحاب الأسهم العادية ويتم قياسه حسب المعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي الربح - حصص الأسهم الممتازة من توزيعات الأرباح}}{\text{متوسط حقوق ملكية أصحاب الأسهم العادية}} = \text{العائد على حقوق ملكية أصحاب الأسهم العادية}$$

وبالإعتماد على البيانات الواردة في المثال (8) أعلاه يتم إحتساب العائد على حقوق ملكية أصحاب الأسهم العادية لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\%33.39 = \frac{8000 - 111000}{2 \div (352000 + 265000)} = \text{العائد على حقوق ملكية أصحاب الأسهم العادية للعام 2010}$$

ويلاحظ أنه تم طرح توزيعات الأرباح الخاصة بالأسهم الممتازة وبالتالي فإن الربح المتبقي يمثل نصيب الأسهم العادية من الأرباح. كما يلاحظ استخدام متوسط حقوق ملكية أصحاب الأسهم العادية والذي يمثل مجموع حقوق ملكية أصحاب الأسهم العادية في بداية الفترة ومجموع حقوق ملكية أصحاب الأسهم العادية في نهاية الفترة وقسمة الناتج على 2.

4. العائد على حقوق الملكية: ويمثل العائد المتوقع لجميع المالكين من حملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة، ويتم قياسه حسب المعادلة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

ولإحتساب العائد على حقوق الملكية يتم استخدام صافي الربح قبل طرح حصص الأسهم الممتازة من توزيعات الأرباح، كما يتم استخدام مجموع حقوق أصحاب الأسهم العادية والممتازة في بداية الفترة ونهاية الفترة وقسمة الناتج على 2.

وبالإعتماد على البيانات الواردة في المثال (8) أعلاه يتم إحتساب العائد على حقوق الملكية لشركة الحرية للعام 2010 على النحو التالي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية للعام 2010} = \frac{111000}{2 \div (452000 + 365000)} = 27.17\%$$

5. ربحية السهم (عائد السهم العادي): ويمثل حصة السهم العادي من الأرباح، ويتم استخراجها عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الربح - حصص الأسهم الممتازة من توزيعات الأرباح}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائم}}$$

ويتم إستخراج ربحية السهم للأسهم العادية فقط، وبالتالي فقد تم قسمة صافي الربح الباقي والعائد لأصحاب الأسهم العادية بعد تنزيل حصص الأسهم الممتازة من توزيعات الأرباح. وفي حالة حدوث تغيير على عدد الأسهم العادية خلال الفترة مثل زيادة رأس مال الأسهم العادية أو تجزئة السهم العادي يستخدم لإحتساب ربحية السهم المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، مع ملاحظة أن تجزئة السهم وتوزيع الأسهم المجانية يعاملان في حالة حدوثهما وكأنهما حدثا في بداية العام.

ويمثل حصة السهم العادي من الأرباح أحد المقاييس الهامة المستخدمة من قبل المستثمرين لتقييم ربحية المنشأة ومقارنة تلك الربحية مع المنشآت الأخرى. ونظراً لأهمية ربحية السهم فقد خصص له معيار خاص هو معيار المحاسبة الدولي رقم (33).

وفي حالة وجود أدوات مالية مصدرة من قبل المنشأة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية مثل سندات أو أسهم ممتازة أو خيارات، فيطلق على رأس مال الشركة في هذه الحالة برأس المال المركب أو المعقد، وفي هذه الحالة يتوجب، وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (33)، إحتساب ربحيتان للسهم هما:

- ربحية السهم الأساسية
- ربحية السهم المخفضة

وتمثل ربحية السهم الأساسية الربحية الفعلية للسهم العادي والتي يتم إستخراجها عن طريق قسمة صافي الربح بعد خصم حصص الأسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

أما ربحية السهم المخفضة فتمثل ربحية السهم الأساسية المعدلة وذلك بافتراض تحويل الأدوات المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، بمعنى كم تصبح ربحية السهم في حالة تحويل الأدوات المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية. علماً بأن معيار المحاسبة الدولي رقم (33) يتطلب نشر الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي أو تنوي طرح أسهمها للتداول ربحية السهم الأساسية، أما ربحية السهم المخفضة فيتم نشرها في حالة كونها أقل من ربحية السهم الأساسية.

ولتوضيح كيفية إحتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة وربحية السهم الأساسية والمخفضة، نورد الأمثلة التالية:

مثال (9) إحتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة

فيما يلي المعلومات الخاصة بحركة الأسهم العادية لشركة الإتفاق الصناعية خلال العام 2011:

التاريخ	التغير في عدد الأسهم	عدد الأسهم
1/1	الرصيد	1000000
4/1	زيادة رأس المال	200000
7/1	توزيع ربع سهم مجاني	؟
9/1	شراء أسهم خزينة	150000

فإذا علمت ما يلي:

- يوجد لدى الشركة أسهم ممتازة 9% قيمتها الإسمية 200000 دينار.
- بلغ صافي ربح الشركة للعام 2011 مبلغ 145000 دينار.

المطلوب:

1. إحتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية للعام 2011.
2. إحتساب ربحية السهم العادي للعام 2011.

حل مثال (9)

1. المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية للعام 2011.

التاريخ	عدد الأسهم	أثر الأسهم المجانية	الفترة	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية
1/1	1000000	1.25 ×	12 ÷ 3 ×	312500 سهم
4/1	1200000	1.25 ×	12 ÷ 5 ×	625000 سهم
9/1	1350000		12 ÷ 4 ×	450000 سهم
				1387500 سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام 2011				

2. ربحية السهم العادي للعام 2011 =

$$0.0915 \text{ دينار للسهم} = \frac{9\% \times 200000 - 145000}{1387500}$$

ويلاحظ من الحل أن أثر توزيع الأسهم المجانية قد اعتبر وكأنه حدث في بداية العام.

مثال (10) إحتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة

فيما يلي البيانات الخاصة بشركة الحامد الصناعية والمتعلقة بالعام 2011:

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية	1000000 سهم
أسهم ممتازة 10%، عددها 40000 سهم قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بمعدل كل 1 سهم ممتاز قابل للتحويل إلى 5 أسهم عادية.	400000 دينار
صافي الربح	280000 دينار

المطلوب:

1. إحتساب ربحية السهم الأساسية للعام 2011.

2. إحتساب ربحية السهم المخفضة للعام 2011.

حل مثال (10)

1. ربحية السهم الأساسية للعام 2011 =

$$0.24 \text{ دينار للسهم} = \frac{10\% \times 400000 - 280000}{1000000}$$

2. ربحية السهم المخفضة للعام 2011.

$$0.233 \text{ دينار للسهم} = \frac{280000}{5 \times 40000 + 1000000}$$

ويلاحظ أن ربحية السهم المخفضة هي أقل من ربحية السهم الأساسية مما يتطلب في هذه الحالة نشر كل من ربحية السهم الأساسية والمخفضة.

6. نسبة السعر السوقي للسهم إلى ربحية السهم: ويقاس هذا المؤشر فترة الإسترداد التي يتوقع المستثمر فيها إسترداد أمواله المستثمرة في ضوء عائد السهم الحالي. وهناك من يستخدم هذا المؤشر للحكم على إنخفاض أو إرتفاع السعر السوقي لسهم الشركة. ويتم إستخراج نسبة السعر السوقي للسهم إلى ربحية السهم عن طريق استخدام السعر السوقي للسهم في نهاية الفترة المالية وقسمة الناتج على ربحية السهم.

مثال (11)

فيما يلي البيانات الخاصة بشركة الحامد الصناعية والمتعلقة بالعام 2011:

1000000 سهم	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية
400000 دينار	أسهم ممتازة 10%، عددها 40000 سهم قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بمعدل كل 1 سهم ممتاز قابل للتحويل إلى 5 أسهم عادية.
280000 دينار	صافي الربح
3 دنانير	السعر السوقي للسهم العادي للشركة في 2011/12/31

المطلوب: إحتساب نسبة السعر السوقي للسهم إلى ربحية السهم للعام 2011.

حل مثال (11)

$$\text{ربحية السهم} = (10 \times 400000 - 280000) \div 1000000 = 0.24 \text{ دينار للسهم.}$$

نسبة السعر السوقي للسهم إلى ربحية السهم للعام 2011 = $0.24 \div 3 = 12.5$ سنة. وهذا يشير إلى أن المستثمر يحتاج إلى 12.5 سنة لإسترداد إستثماراته في حالة شراء السهم في 2011/12/31 بسعر 3 دنانير.

7. نسبة توزيعات الأرباح: يمثل هذا المؤشر نسبة توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح الذي حققته الشركة. وقد يكون إنخفاض نسبة التوزيعات مؤشر لوجود فرص إستثمارية مجدية لدى الشركة مما يدفع الإدارة إلى إعادة إستثمار الأرباح المتحققة، مما قد يشير إلى إدارة طموحة تقوم بإيجاد إستثمارات ومشاريع متجددة. يتم إحتساب نسبة توزيعات الأرباح على النحو التالي:

$$\text{نسبة توزيعات الأرباح} = \frac{\text{حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح النقدية}}{\text{ربحية السهم العادي}}$$

مثال (12)

فيما يلي البيانات الخاصة بشركة الحامد الصناعية والمتعلقة بالعام 2011:

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية	1000000 سهم
أسهم ممتازة 10%، عددها 40000 سهم قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بمعدل كل 1 سهم ممتاز قابل للتحويل إلى 5 أسهم عادية.	400000 دينار
صافي الربح	280000 دينار
توزيعات الأرباح النقدية على أصحاب الأسهم العادية	60000 دينار

المطلوب: إحتساب نسبة توزيعات الأرباح للعام 2011.

حل مثال (12)

ربحية السهم العادي = $(10 \times 400000 - 280000) \div 1000000 = 0.24$ دينار للسهم.

حصة السهم العادي من توزيعات الأرباح النقدية = $60000 \div 1000000 = 0.06$ دينار للسهم.

$$\text{نسبة توزيعات الأرباح للعام 2011} = \frac{0.06}{0.24} = 25\%$$

وهذا يشير إلى أن الشركة وزعت 25% من أرباحها على مالكي الأسهم العادية.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (اختيار من متعدد)

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. إذا بلغت نسبة تكلفة المبيعات في التحليل العمومي لقائمة دخل شركة الإخاء للعام 2010 ما يعادل 60%، وكانت تكلفة المبيعات للعام 2010 مبلغ 90000 دينار، فإن قيمة صافي مبيعات شركة الإخاء لسنة 2010 تبلغ:

أ- 36000 دينار ب- 54000 دينار ج- 144000 دينار د- 150000 دينار

2. في عملية التحليل الأفقي لبند تكلفة المبيعات في قائمة الدخل للشركة المتحدة للعامين 2010 و2009 ظهر هناك نقص بنسبة 25%. إذا كانت تكلفة المبيعات للعام 2010 مبلغ 60000 دينار، فإن مقدار تكلفة المبيعات للعام 2009 تبلغ:

أ- 45000 دينار ب- 40000 دينار ج- 75000 دينار د- 80000 دينار

3. إذا بلغت الأصول المتداولة لدى شركة عبر العالم 100000 دينار والإلتزامات المتداولة 40000 دينار، أي من العمليات التي ستؤدي إلى إنخفاض نسبة التداول لدى الشركة:

أ- بيع سيارات بقيمة 5000 دينار نقداً.
ب- الحصول على قرض بنك طويل الأجل بقيمة 20000 دينار.
ج- شراء بضاعة على الحساب بقيمة 20000 دينار.
د- تسديد ذمم دائنة نقداً قيمتها 10000 دينار.

4. بلغت نسبة التداول لدى شركة القمر 1.6 مرة وبلغت نسبة السيولة السريعة 0.75 مرة، وكان رصيد النقدية لدى الشركة 25000 دينار. إذا تم استخدام كامل النقدية لدى الشركة لتسديد جزء من الذمم الدائنة المستحقة على الشركة. ما أثر عملية التسديد على كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة:

	نسبة التداول	نسبة السيولة السريعة
أ-	زيادة	زيادة
ب-	زيادة	نقص
ج-	نقص	نقص
د-	نقص	زيادة

5. ما مدى فائدة استخدام النسب التالية في تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على السداد في الأجل القصير:

نسبة التداول	نسبة الديون إلى حقوق الملكية
أ- نعم	نعم
ب- نعم	لا
ج- لا	لا
د- لا	نعم

6. بلغت نسبة السيولة السريعة لشركة الصفاء التجارية 4 مرات وبلغت الأصول المتداولة 20000 دينار، والبضاعة 8000 دينار. تتكون الأصول المتداولة من نقدية وإستثمارات مالية قصيرة الأجل وذمم مدينة وبضاعة. إن مقدار الإلتزامات المتداولة تبلغ:

أ- 3000 دينار ب- 5000 دينار ج- 7000 دينار د- 12000 دينار.

7. قامت شركة السعادة بإعدام دين مستحق على أحد العملاء يبلغ 15000 دينار. إن أثر هذه العملية سيكون:

أ- زيادة نسبة السيولة السريعة
ب- زيادة نسبة التداول
ج- زيادة رأس المال العامل
د- تخفيض رأس المال العامل

8. في 2011/1/1 بلغ عدد الأسهم العادية لدى شركة السفير 200000 سهم، وفي 2011/10/1 وزعت الشركة 10% أسهم مجانية على المساهمين لديها. ما هو عدد الأسهم الواجب استخدامه لإحتساب ربحية السهم الأساسية للعام 2010:

أ- 200000 سهم ب- 202500 سهم ج- 2075000 سهم د- 210000 سهم

9. بلغت مجموع الديون المستحقة على شركة الآفاق الصناعية 420000 دينار، ومجموع حقوق الملكية 700000 دينار، تنوي الشركة إجراء توسيع في أعمالها وتمويل عملية التمويل عن طريق كل من الإقتراض وزيادة رأس المال، حيث تنوي الشركة زيادة رأس المال بمبلغ 300000 دينار وإقتراض مبلغ إضافي من البنك. يشترط البنك أن لا تزيد نسبة الديون إلى حقوق الملكية بعد الإقتراض عن 0.75. في ضوء ذلك، ما أقصى مبلغ يمكن للشركة إقتراضه من البنك:

أ- 225000 دينار ب- 330000 دينار
ج- 525000 دينار د- 750000 دينار

10. قامت شركة السوسنة بتحصيل 20000 دينار من أحد عملائها، أي من المؤشرات أو النسب التالية سوف تزيد نتيجة عملية التحصيل:

أ- معدل دوران المخزون
ب- معدل دوران الذمم المدينة
ج- نسبة التداول
د- نسبة السيولة السريعة

11. فيما يلي البيانات الخاصة بشركة الرمال للعامين 2010 و2011:

2011/12/31	2010/12/31	
100000 دينار	130000 دينار	ذمم مدينة
(20000)	(40000)	مخصص ديون مشكوك فيها
400000	200000	مبيعات (جميعها آجلة)
350000	170000	تكلفة المبيعات

ما مقدار معدل دوران الذمم المدينة للعام 2011:

أ- 0.6 مرة ب- 3.5 مرة ج- 4.7 مرة د- 5 مرات

12. إذا بلغ متوسط فترة التحصيل 45 يوم، ومتوسط رصيد الذمم المدينة خلال السنة 60000 دينار، ونسبة المبيعات الآجلة 60% فإن قيمة مبيعات الشركة خلال العام تبلغ:

أ- 800000 دينار ب- 480000 دينار ج- 400000 دينار د- لا شيء مما ذكر صحيح

13. إذا زادت نسبة مجموع الإلتزامات إلى حقوق المساهمين، فإن النسبة التي يجب أن تزيد أيضاً هي:

أ- عدد مرات تغطية الفائدة ب- العائد على حقوق المساهمين

ج- مجموع الإلتزامات إلى مجموع الأصول د- نسبة التداول

14. بلغت نسبة الديون إلى حقوق الملكية للشركة س 200%. إن قيام الشركة بشراء أرض وتمويل 50% عن طريق إصدار سندات وتمويل الباقي بزيادة رأس المال سيؤثر على نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

أ- بالنقص ب- بالزيادة

ج- لا تأثير د- لا يمكن تحديد أثر هذا النشاط من المعلومات المعطاة

15. تم تمويل التوسع لدى إحدى الشركات بالإقتراض بنسبة فائدة 12% وكان معدل ضريبة الدخل 10%، وكان معدل العائد على الأصول لعملية التوسع 8%. إن عملية الإقتراض والتوسع ستؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية:

أ- بالنقص ب- بالزيادة ج- لا أثر د- لا شيء مما ذكر صحيح

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

.8	.7	.6	.5	.4	.3	.2	.1
د	د	أ	ب	ب	ج	د	د
	.15	.14	.13	.12	.11	.10	.9
	أ	أ	ج	أ	ج	ب	ب

التمرين الثاني:

فيما يلي البيانات المالية الخاصة بشركة الحازم التجارية:

قائمة الدخل للعام 2010	
المبيعات (60% آجلة)	1000000
يطرح تكلفة المبيعات (تبلغ نسبة المشتريات الآجلة 75%)	(800000)
مجمّل الربح	200000
يطرح مصاريف إدارية وبيعية	(60000)
صافي الربح	140000
يطرح مصروف فوائد	(15000)
صافي الربح بعد الفوائد	125000
يطرح ضريبة دخل (معدل الضريبة 20%)	(25000)
صافي الربح بعد ضريبة الدخل	100000

الميزانية العمومية للعام 2009 و 2010					
	2009	2010		2009	2010
نم دائنة	50000	70000	نقدية	60000	80000
قروض بنوك	200000	220000	نم مدينة	70000	90000
			مخزون	50000	90000
حقوق الملكية	130000	190000	أصول ثابتة	200000	220000
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	380000	480000	مجموع الأصول	380000	480000

بناءً على المعلومات أعلاه، احسب النسب التالية للعام 2010:

1. نسبة هامش مجمل الربح
2. معدل دوران الذمم المدينة
3. متوسط فترة التحصيل
4. معدل دوران المخزون

5. متوسط فترة التخزين
6. متوسط طوال الدورة التشغيلية
7. معدل دوران الذمم الدائنة
8. متوسط فترة الدفع
9. معدل دوران الأصول

التمرين الثالث:

فيما يلي البيانات المالية الخاصة بشركة الإنتعاش الصناعية:

قائمة الدخل للعام 2010	
المبيعات	800000
يطرح تكلفة المبيعات	(500000)
مجمّل الربح	300000
يطرح مصاريف إدارية وبيعية (منها 10000 دينار إهلاك أصول ثابتة)	(100000)
صافي الربح	200000
يطرح مصروف فوائد	(40000)
صافي الربح بعد الفوائد	160000
يطرح ضريبة دخل (معدل الضريبة 25%)	(40000)
صافي الربح بعد ضريبة الدخل	120000

الميزانية العمومية للعام 2009 و 2010					
	2009	2010		2009	2010
الإلتزامات المتداولة	180000	200000	نقدية	15000	20000
الإلتزامات غير المتداولة	220000	300000	ذمم مدينة	195000	180000
			مخزون	320000	400000
حقوق الملكية (من ضمنها أسهم ممتازة 20000 دينار 10%)	270000	300000	أصول غير متداولة	140000	200000
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	670000	800000	مجموع الأصول	670000	800000

المطلوب: إحتساب النسب التالية لشركة الإنتعاش للعام 2010:

1. نسبة الديون إلى الأصول

2. نسبة الديون إلى حقوق الملكية
3. نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية
4. عدد مرات تغطية الفوائد
5. نسبة هامش مجمل الربح
6. نسبة العائد على الأصول
7. العائد على حقوق ملكية أصحاب الأسهم العادية
8. العائد على حقوق الملكية
9. نسبة التدفقات النقدية التشغيلية، علماً بأن صافي التدفقات النقدية التشغيلية لدى الشركة للعام 2010 تبلغ 150000 دينار

التمرين الرابع:

- الآتي البيانات المالية لشركة الآمال الصناعية المساهمة العامة في 2010/12/31:
1. صافي الربح بعد ضريبة الدخل 1250000 دينار.
 2. رأس المال الأسهم العادية:
 - في 2010/1/1 كان عدد الأسهم 4 مليون سهم.
 - في 2010/7/1 تم إصدارها 2 مليون سهم.
 - في 2010/10/1 تم شراء 500000 سهم كأسهم خزينة.
 3. مليون دينار أسهم ممتازة 10% عددها 10000 سهم منها 6000 سهم قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بمعدل تحويل 1 سهم ممتاز: 10 أسهم عادية.
 4. السعر السوقي للسهم العادي للشركة في 2010/12/31 يبلغ 4 دنانير.
 5. توزيعات الأرباح النقدية على أصحاب الأسهم العادية للعام 2010 تبلغ 500000 دينار.

المطلوب: إحتساب ما يلي للعام 2010:

1. ربحية السهم الأساسية
2. ربحية السهم المخفضة
3. نسبة السعر السوقي للسهم العادي إلى ربحية السهم للعام 2010
4. نسبة توزيعات الأرباح للعام 2010

التمرين الخامس:

- أجب عن الحالات التالية:
1. بلغ متوسط فترة التحصيل 60 يوم، ومتوسط رصيد الذمم المدينة خلال السنة 60000 دينار، ونسبة المبيعات الآجلة 60%.

- ما قيمة مبيعات الشركة خلال العام (عدد أيام السنة 360 يوم)؟
2. بلغ صافي الربح بعد الضرائب والفوائد لإحدى الشركات للعام 2010 مبلغ 75000 دينار، وبلغ عدد مرات تغطية الفوائد 6 مرات ومعدل الضريبة 25%.
- ما مقدار مصروف الفوائد؟
3. بلغ الزيادة في المصاريف الإدارية والبيعية للعام 2010 مقارنة مع العام 2009 ما نسبته 20% إذا بلغت المصاريف الإدارية والبيعية للعام 2010 مبلغ 72000 دينار.
- ما مقدار المصاريف الإدارية والبيعية للعام 2009؟
4. بتاريخ 2010/1/1 كان لدى الشركة المتحدة 100000 سهم عادي، وفي 2010/4/1 تم شراء 25000 سهم كأسهم خزينة، وفي 2010/7/1 تم تجزئة السهم إلى سهمين. في 2010/10/1 تم إعادة بيع 10000 سهم من أسهم الخزينة.
- ما مقدار المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام 2010؟

محور: المحاسبة الإدارية والإدارة المالية الفصل الثاني: طبيعة وأهداف الإدارة المالية

المحتويات

الصفحة	
38	أهداف الفصل التعليمية
39	مقدمة
39	مفهوم الإدارة المالية
40	المدير المالي
41	قرارات الإدارة المالية
42	أشكال منظمات الأعمال
46	هدف الإدارة المالية
47	نظرية الوكالة
48	مشكلة الوكالة
49	تكاليف الوكالة
49	آليات الموازنة بين أهداف الإدارة وأهداف المساهمين
50	الأسواق المالية والإدارة المالية في الشركات المساهمة
50	الأسواق المالية
51	تقسيمات الأسواق المالية
55	إصدار الأوراق المالية
59	أسئلة وتمارين الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- التعرف بمفهوم الإدارة المالية ومجالاته الرئيسية.
- بيان موقع المدير المالي في الهيكل التنظيمي للشركة.
- بيان أنواع القرارات المتخذة من قبل المدير المالي.
- التعرف بأنواع منظمات الأعمال وخصائص وعيوب كل نوع.
- توضيح الهدف الرئيسي للإدارة المالية.
- التعرف على نظرية الوكالة وفهم مشكلة الوكالة وتكاليفها وآليات الحد من هذه المشكلة.
- بيان مفهوم ودور الأسواق المالية وتقسيماتها المختلفة وأهم الأوراق المتداولة فيها، بالإضافة لتوضيح عملية إصدار الأوراق المالية.

1. مقدمة

تحتل الإدارة المالية موقعا متميزا في الهيكل التنظيمي للشركات نظرا لأهمية القرارات التي تتخذها وانعكاساتها الكبيرة والمباشرة على قيمة الشركة واستمراريتها. ويأتي هذا الفصل لتسليط الضوء على طبيعة وأهداف الإدارة المالية حيث تم استعراض مفهوم الإدارة المالية والقرارات الأساسية التي تتخذها الإدارة المالية بما فيها من قرارات الموازنة الرأسمالية وهيكل رأس المال وإدارة رأس المال العامل. كذلك يناقش هذا الفصل الأنواع الأساسية لمنظمات الأعمال والتي تم تقسيمها إلى شركات فردية وشركات أشخاص وشركات مساهمة. كما يستعرض الفصل الهدف الأساسي الذي تسعى الإدارة المالية لتحقيقه والمتمثل بزيادة قيمة السهم وبالتالي ثروة الملاك. ونظرا لوجود فصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة العامة فقد قام الفصل بالتطرق لنظرية الوكالة وتوضيح مشكلة الوكالة وتكاليفها وآليات التقليل من هذه المشكلة. وأخيراً تناول الفصل الأسواق المالية وتقسيماتها المختلفة وآلية إصدار الأوراق المالية، ودور البنوك الإستثمارية في عملية الإصدار، بالإضافة لتوضيح آلية تسعير الإصدارات.

2. مفهوم الإدارة المالية

هناك العديد من التعاريف التي تم صياغتها لتعريف الإدارة المالية في الشركات المساهمة العامة، حيث عرّفها البعض على أنها ذلك الجزء من العلم المالي الذي يتناول القرارات المالية التي تتخذها الشركات، كما يهتم بأدوات وأساليب التحليل الذي يتم إجراءها لإتخاذ تلك القرارات. وعرّفها بعض المالبين على أنها عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل، والقرارات التي ترتبط بإستثمار الأموال بكفاءة، بما يساهم في تعظيم القيمة السوقية للشركة وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الإدارة المالية تتعلق بالإجابة على مجموعة من الأسئلة أهمها الأسئلة الثلاثة التالية:

1. ما هي الإستثمارات طويلة الأجل التي على الشركة أن تستثمر بها؟ وهذا يعني تحديد نوع العمل الذي تمارسه الشركة، ونوعية المباني والآلات والمعدات التي تحتاجها الشركة.
2. من أين سيتم الحصول على التمويل طويل الأجل لتمويل إستثمارات الشركة؟ وهذا يتضمن إختيار مصدر التمويل سواء عن طريق الدين أو عن طريق الملكية.
3. كيف سيتم إدارة الأنشطة المالية اليومية للشركة بما في ذلك تحصيل الذمم وسداد الدائنون وإدارة النقدية وغيرها.

3. المدير المالي (Chief Financial Officer - CFO):

يعتبر المدير المالي الشخص المخول بممارسة وظائف الإدارة المالية في الشركة بما في ذلك إتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية. ونظراً لحيوية المهام التي يقوم بها المدير المالي وأهمية القرارات التي يتخذها وانعكاساتها الكبيرة على الشركة ككل، فإن المدير المالي يحتل موقعاً متقدماً في الهيكل التنظيمي للشركة، حيث يكون إرتباطه مباشرةً بالرئيس التنفيذي (Chief Executive Officer - CEO).

ونظراً لإختلاف الهيكل التنظيمي من شركة لأخرى تبعاً لحجم الشركة ونوعها، فقد يختلف موقع المدير المالي تبعاً لذلك. فمثلاً في المشروعات الفردية الصغيرة نجد أن صاحب المشروع يجمع بين الملكية والإدارة، وبالتالي فإنه يتولى مسؤولية الإنتاج والتسويق والتمويل بنفسه. أما في المشروعات متوسطة وكبيرة الحجم، فيوجد إدارة مستقلة على مستوى الإدارات الرئيسية الأخرى (مثل إدارة الإنتاج، إدارة التسويق، الموارد البشرية، ... الخ)، حيث يتولى المدير المالي مهام الإدارة المالية، والذي عادةً ما يكون مسؤول أمام المدير العام. والشكل رقم (1) والذي يبين موقع المدير المالي في هيكل تنظيمي إفتراضي لشركة من الشركات.

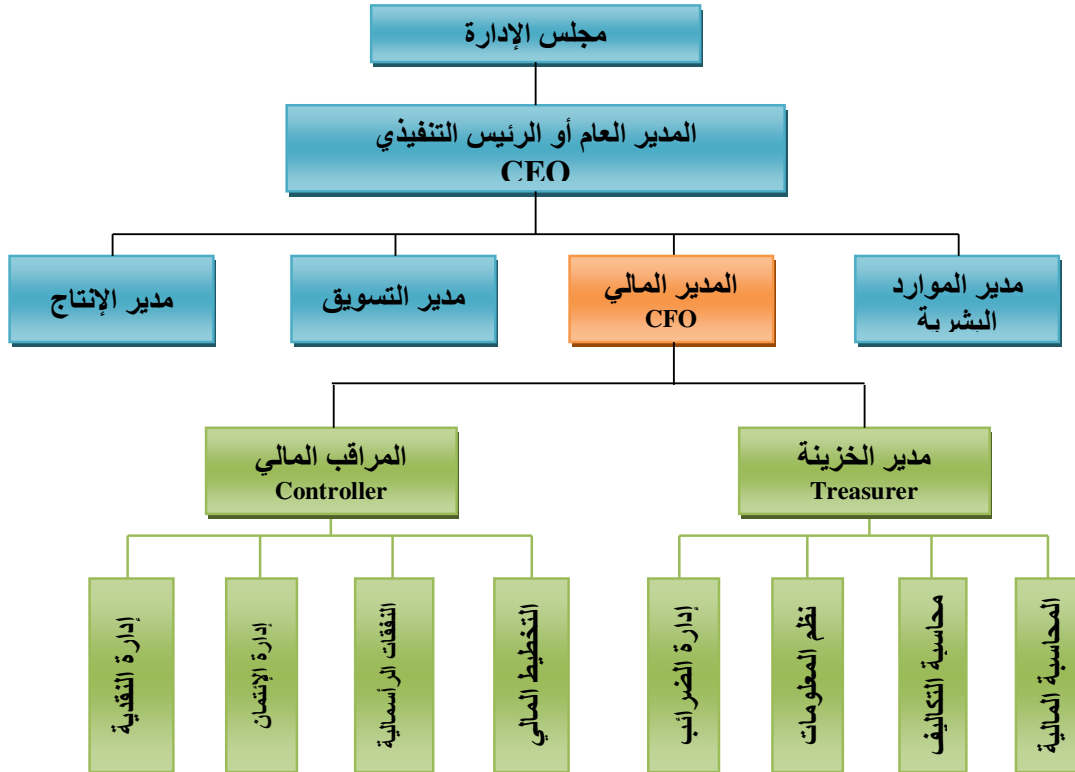
وفي حال كانت الشركة كبيرة جداً يكون هناك دائرتين فرعيتين تابعتين للمدير المالي: الأولى هي دائرة الخزينة والذي يرأسها مدير الخزينة (Treasurer)، والثانية هي دائرة الرقابة ويرأسها المراقب المالي (Controller).

◀ مدير الخزينة (Treasurer): وتتضمن وظيفة مدير الخزينة على النشاطات المالية للشركة بما في ذلك إدارة النقدية، إدارة الإئتمان، النفقات الرأسمالية، التخطيط المالي، وغيرها.

◀ المراقب المالي (Controller): تختص وظيفة المراقب المالي بالنواحي المحاسبية للشركة حيث يتولى المراقب المالي أمور محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية، إدارة الضرائب، وإدارة نظام المعلومات المالية.

شكل رقم (1)

موقع المدير المالي في الهيكل التنظيمي للشركة



4. قرارات الإدارة المالية

ترتبط وظيفة المدير المالي في الشركات المساهمة بأربعة أنواع رئيسية من القرارات. وتتضمن هذه القرارات على ما يلي:

1. موازنة رأس المال (**Capital Budgeting**): وهي عملية تخطيط وإدارة إستثمارات الشركة طويلة الأجل. حيث يقوم المدير المالي بتقييم وتحليل مختلف الفرص الإستثمارية المتاحة أمام الشركة لإختبار جدوى تلك الإستثمارات وإختيار البديل الأفضل الذي يغطي تكاليفه ويحقق للشركة عائد مقبول يساهم في زيادة القيمة السوقية للشركة. وتعتمد الفرص الإستثمارية التي يأخذها المدير المالي بعين الإعتبار على طبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة، فمثلاً قيام شركة لتصنيع المواد الغذائية ببحث جدوى إستثمارها في إنتاج مادة غذائية جديدة يعتبر موازنة رأسمالية. وبغض النظر عن طبيعة الفرص الإستثمارية التي تواجهها الشركة، فلا بد أن يستند تحليلها وتقييمها على ثلاثة مفاهيم أساسية هي حجم التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار، وتوقيت حدوث تلك التدفقات، بالإضافة إلى حجم المخاطرة التي ينطوي عليها الإستثمار.

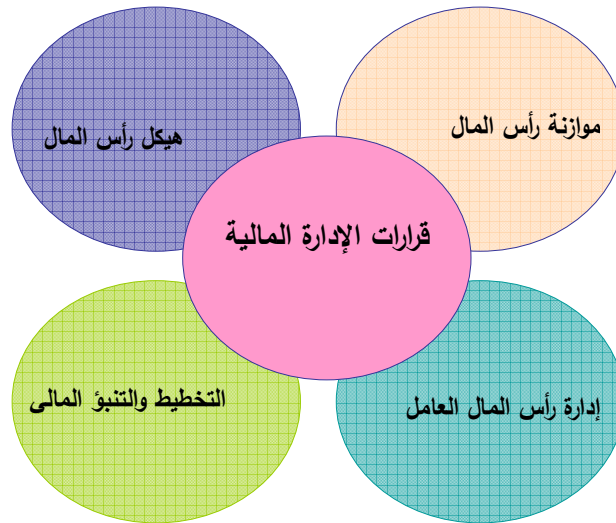
2. هيكل رأس المال (**Capital Structure**): يعبر هيكل رأس المال عن الطريقة التي تقوم من خلالها الشركة بالحصول على التمويل طويل الأجل، حيث يعكس هيكل رأس المال تركيبة الدين أو الملكية في هيكل تمويل الشركة. وفي هذا الصدد من المهم أن يقوم المدير المالي بإختيار المزيج المناسب من الدين والملكية بالشكل

الذي يحقق أقل تكلفة على الشركة ويحقق هيكل رأس المال الأمثل والذي من شأنه أن يعظم القيمة السوقية للشركة. كذلك على المدير المالي تحديد الوقت والآلية التي سيتم من خلالها الحصول على الأموال مثل قرض بنكي أو سندات أو أسهم أو غيرها.

3. إدارة رأس المال العامل (**Working Capital Management**): يشير رأس المال العامل إلى إستثمارات الشركة في الأصول المتداولة (قصيرة الأجل) مثل النقد، والأوراق المالية، والذمم المدينة والمخزون. بينما يشير مصطلح صافي رأس المال العامل إلى الفرق بين أصول الشركة المتداولة والتزاماتها المتداولة. وتتطلب إدارة رأس المال العامل تحديد حجم النقدية وحجم المخزون الذي على الشركة الإحتفاظ به، وإدارة الإئتمان التجاري (بيع البضائع على الحساب) بما في ذلك وضع شروط ومعايير الإئتمان، وكيفية الحصول على التمويل قصير الأجل، وهل تقوم الشركة بالشراء النقدي أم الآجل.

4. التخطيط والتنبؤ المالي (**Financial Planning and Forecasting**): تعتبر عملية التخطيط والتنبؤ المالي من الوظائف الأساسية التي يقوم بها المدير المالي، حيث يقوم المدير المالي بإعداد الخطط المالية للشركة وإعداد قوائم المالية التقديرية بما في ذلك قائمة الدخل التقديرية والميزانية العمومية التقديرية، إضافة إلى عمل الموازنات المختلفة مثل الموازنة النقدية والموازنات التشغيلية وغيرها. كذلك فإن على المدير المالي إعداد التنبؤات المختلفة التي تخص الشركة مثل تنبؤات الأرباح والتنبؤ بالفشل المالي وغيرها.

شكل رقم (2): قرارات الإدارة المالية



5. أشكال منظمات الأعمال

على الرغم من وجود العديد من الأنواع التي يمكن تصنيف الشركات بناءً عليها، إلا أن التصنيف الأكثر شيوعاً واستخداماً في الأدبيات المالية يركز على ثلاثة أنواع هي الشركات الفردية، وشركات الأشخاص، والشركات المساهمة.

(1) الشركات الفردية (Sole Proprietorships):

تعرف الشركات الفردية على أنها تلك الشركات التي يمتلكها شخص واحد فقط، وهي تعتبر من أكثر أنواع الشركات شيوعاً وانتشاراً. وتتميز الشركات الفردية بالعديد من المزايا والخصائص منها سهولة تأسيسها بسبب قلة الشروط والمتطلبات القانونية التي يجب على مؤسسها الإيفاء بها، فمثلاً في الأردن يكفي تسجيل هذه الشركات تحت اسم تجاري معين لدى وزارة الصناعة والتجارة والحصول على رخصة لممارسة أعمال الشركة لتبدء الشركة عملها. كذلك تتميز هذه الشركات بأن حجمها يكون صغيراً في الغالب وبالتالي فإنها لا تحتاج لرأس مال كبير.

ولا يوجد فصل بين الذمة المالية للشركة الفردية وبين الذمة المالية لمالكها، حيث يقوم مالك الشركة الفردية بالحصول على جميع أرباح الشركة، لكنه في نفس الوقت يتحمل مخاطرة عالية تتمثل بمسؤوليته غير المحدودة عن ديون الشركة والتزاماتها، وهذا يعني بأن الدائنين يستطيعون الرجوع على صاحب الشركة وجميع ممتلكاته الفردية (منزل، أرض، سيارة،.... إلخ) للحصول على أموالهم.

ومن حيث المعاملة الضريبية فتخضع الشركات الفردية في معظم الدول لنفس شريحة دخل الأفراد، وهي تعتبر ميزة لأن ضريبتها أقل من ضرائب الشركات الأخرى.

وتعتبر فترة حياة الشركات الفردية قصيرة غالباً وترتبط بحياة مالكها أو مؤسسها، حيث أن معظم تلك الشركات تنتهي بوفاة مالكها.

إن من أهم المشاكل التي تواجهها الشركات الفردية هو محدودية مصادر التمويل المتاحة أمامها وبالتالي من الصعوبة بمكان رفع رأس مال هذه الشركات. فمصادر تمويل هذه الشركة محصورة في ثروة مالكها والتي تعتبر محدودة في معظم الأحيان.

(2) شركات الأشخاص (Partnerships):

تعتبر شركات الأشخاص شبيهة جداً بشركات الأفراد إلا أنها تختلف عنها بأن عدد المالكين في هذا النوع يكون إثنان فأكثر. وتسمى هذه الشركات أيضاً بشركات التضامن.

وتتميز هذه الشركات بسهولة تأسيسها وبأن حجمها أكبر من الشركات الفردية ولكنه أقل من الشركات المساهمة العامة. كما ولا يوجد فصل بين الذمة المالية للشركة الفردية وبين الذمة المالية لمالكها، حيث يقوم الملاك (الشركاء) باقتسام أرباح الشركة بينهم بناءً على النسب المتفق عليها، لكنهم في نفس الوقت يتحملون مسؤولية غير محدودة عن ديون الشركة والتزاماتها. كذلك فإن هذه الشركات تخضع لنفس ضريبة دخل الأفراد.

وتعتبر فترة حياة شركات الأشخاص قصيرة أيضاً وترتبط بحياة المالكين، كما تتميز هذه الشركات بمحدودية مصادر التمويل المتاحة أمامها والمتمثلة بثروة الملاك الشخصية، وإن كان الوضع هنا أفضل بالمقارنة مع الشركات الفردية لتعدد الشركاء فيها. وتتميز أيضاً هذه الشركات بصعوبة خروج أحد الشركاء منها لأن هذا يتضمن البحث عن شريك بديل ليشتري حصته بالشركة وهو الأمر الذي يستغرق وقت وقد يعرض الشريك لخسارة عند بيع حصته.

وفي حال تعرض أحد الشركاء في شركات التضامن للوفاة فتنقل حصته للورثة الذين يستطيعون البقاء في الشركة أو بيع حصتهم للشركاء الآخرين أو لشريك جديد. وفي حال أن ملكية الحصة في الشركة انتقلت لوريث يقل عمره عن السن القانوني (18 عاماً)، فتصبح الشركة في هذه الحالة شركة توصية بسيطة. ويُقصد بشركة التوصية أن بعض الشركاء (الشركاء المتضامنون) فيها يتحملون مسؤولية غير محدودة عن ديون الشركة ويتولون شؤون وإدارتها، بينما يوجد هنالك شركاء موصون وهم الشركاء الذين تكون مسؤوليتهم محدودة في حصتهم برأس المال، وبالتالي فإن مسؤوليتهم محدودة عن ديون الشركة والتزامها، ولا يتدخلون في إدارة الشركة.

(3) الشركات المساهمة (Corporations):

تعتبر هذه الشركات من أكبر أنواع الشركات من حيث حجم الأصول ورأس المال، وتُعرف الشركات المساهمة على أنها شركات تتمتع بالشخصية الاعتبارية التي تعتبر منفصلة عن الشخصية الطبيعية للملاك. وتقوم هذه الشركات على أساس المساهمة بالأموال بغض النظر عن أشخاص المساهمين، ويتكون رأس مال تلك الشركات من أسهم متساوية يمكن بيعها وشراؤها من خلال السوق المالي.

إن فكرة الشركات المساهمة تقوم على مبدأ الفصل بين الشركة كشخصية اعتبارية لها وجود قانوني مستقل وبين شخصية الملاك وذمتهم المالية الخاصة. وهذا الفصل يعني بأن الملاك (يطلق عليهم المساهمين) يتميزون بالمسؤولية المحدودة، بمعنى أنهم مسؤولين عن ديون الشركة في حدود مساهمتهم في الشركة، ولا يمكن للدائنين الرجوع على أموال المساهمين الخاصة في حال عجز الشركة عن تسديد ديونها.

ويعتبر تأسيس الشركة المساهمة أصعب من تأسيس الشركات الفردية أو شركات الأشخاص، وذلك لوجود العديد من الشروط والمتطلبات القانونية التي على الشركة الإيفاء بها، حيث أن تأسيس الشركة المساهمة يقتضي حداً أدنى من رأس المال وفقاً لقانون الشركات المعمول به في الدولة. كما أن إدراجها على السوق المالي يتطلب العديد من الشروط والإجراءات والتي تعتبر معقدة بعض الشيء.

كما يستلزم تأسيس هذه الشركات وجود عقد تأسيس للشركة ونظام داخلي لها. حيث أن عقد التأسيس (**Articles of Incorporation**) يتضمن على العديد من الأمور من بينها إسم الشركة وعمرها

الإفتراضي (غالباً يكون للأبد)، وعدد الأسهم التي يمكن للشركة إصدارها. أما النظام الداخلي للشركة (Set of Bylaws) فيبين كيف ستقوم الشركة بتنظيم وجودها مثل كيفية إنتخاب مجلس الإدارة.

ونظراً لأن عدد المساهمين في الشركة يكون كبيراً جداً قد يتجاوز 100 ألف مساهم، فإن الشركات المساهمة تقوم على مبدأ الفصل بين المساهمين وبين إدارة الشركة، حيث أن المساهمين لا يديرون أعمال الشركة وإنما يتم تعيين إدارة متخصصة لتقوم بإدارة الشركة والإشراف عليها. ويتم تعيين الإدارة من قبل مجلس الإدارة والذي ينتخبه المساهمون.

إن الشركات المساهمة تتصف بمجموعة كبيرة من المزايا من أهمها المسؤولية المحدودة للمساهمين، سهولة نقل ملكية السهم من خلال بيعه في السوق المالي، بالإضافة إلى طول فترة حياة مثل هذا النوع من الشركات لعدم ارتباطها بحياة الملاك. كذلك تتميز هذه الشركات بسهولة الحصول على الأموال وذلك من خلال بيع أسهم جديدة في السوق المالي عند اللزوم.

وبالرغم من المزايا السابقة، فإن الشركات المساهمة تمتاز بعيب أساسي هو الإزدواج الضريبي، لأن الشركة تدفع ضريبة على أرباحها باعتبارها شخصية مستقلة، كما أن الأرباح التي يتم توزيعها على المساهمين تخضع لضريبة الدخل الفردي في بعض الدول، وبالتالي فإن أرباح الشركة تتعرض للضريبة مرتين.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن الشركات المساهمة تتضمن على الشركات المساهمة العامة والشركات المساهمة الخاصة. حيث أن الشركات المساهمة العامة هي التي تقوم بإصدار أسهمها وطرحها للإكتتاب العام بحيث يستطيع أي مستثمر شرائها. أما الشركات المساهمة الخاصة فهي الشركات التي تقوم ببيع أسهمها لفئات محددة بحيث يتم بيعها بشكل مباشر للمستثمرين المعنيين ولا يمكن لعامة المستثمرين شرائها.

مقارنة ميزات وعيوب أنواع الشركات			الميزات
الشركات المساهمة Corporations	شركات الأشخاص Partnerships	الشركات الفردية Sole Proprietorships	
<ul style="list-style-type: none"> مسؤولية المساهمين محدودة بحجم مساهمتهم فقط. سهولة نقل ملكية الأسهم. القدرة على الاستمرار لفترات طويلة. القدرة على رفع رأس مال الشركة. المسؤولية المحدودة للمساهمين. 	<ul style="list-style-type: none"> سهولة التأسيس. قدرة أفضل على جمع الأموال من الشركات الفردية. يتم اقتسام الأرباح والخسائر بين الشركاء. نشاط الشركة يخضع للضريبة الشخصية للمالكين. 	<ul style="list-style-type: none"> سهولة التأسيس. قلة الشروط والمتطلبات القانونية. المالك يأخذ كامل الربح ويتحمل كامل الخسارة. نشاط الشركة يخضع للضريبة الشخصية للمالك. 	

العيوب	مساءلة المالك غير محدودة.	مسؤولية المالكين غير محدودة.	الإزدواج الضريبي.
• قدرة الحصول على الأموال محدودة.	• قدرة الحصول على الأموال محدودة.	• صعوبة نقل ملكية حصة في الشركة.	• الشروط والمتطلبات القانونية لتأسيسها تعتبر صعبة ومعقدة.
• عمر الشركة يعتبر قصير لإرتباط وجود الشركة بحياة المالك.	• عمر الشركة يعتبر قصير لإرتباط وجود الشركة بحياة المالك.	• عمر الشركة يعتبر قصير لإرتباط وجود الشركة بحياة المالك.	

6. هدف الإدارة المالية

بالنسبة للشركات الهادفة للربح، فإن تحقيق الأرباح وزيادة ثروة الملاك يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى هذه الشركات لتحقيقها. لكن صياغة هدف الإدارة المالية على هذا الشكل يعتبر غير عملي لأن جميع الشركات تسعى في النهاية لتحقيق الربح، وتسعى لزيادة ثروة ملاكها. لذا لا بد من أن يتم صياغة هدف الإدارة المالية الرئيسي بشكل ينسجم مع طبيعة وأنواع القرارات المالية التي تتخذها.

وقبل الحديث عن الهدف الأساسي للإدارة المالية سنستعرض فيما يلي مجموعة من الأهداف المحتملة للإدارة المالية لنرى مدى إرتباطها بوظيفة المدير المالي:

- هدف البقاء والاستمرارية للشركة
- الإيفاء بالتزامات الشركة في مواعيدها
- تخفيض تكاليف التمويل
- زيادة العائد على إستثمارات الشركة
- تجنب العسر المالي والإفلاس
- تخفيض المخاطر وإدارتها
- التفوق على المنافسين
- تعزيز سيولة الشركة
- تعظيم المبيعات والقيمة السوقية
- تقليل التكاليف
- تعظيم الأرباح
- تحقيق نمو ثابت في الأرباح

إن جميع الأهداف السابقة تعتبر جزء من مجموعة أكبر من الأهداف المحتملة للإدارة المالية. ولكن على أي هدف ينبغي أن تركز الإدارة المالية؟

فمن خلال النظر للأهداف السابقة يمكن ملاحظة أنها تتضمن على قدر كبير من التعارض فيما بينها، فمثلاً هدف تعزيز سيولة الشركة يتعارض مع هدف الربحية، وهدف التفوق على المنافسين يستلزم تخفيض الأسعار وزيادة جودة المنتجات، وهذا يعني أرباح أقل وتكاليف أكبر. وتعظيم الربحية يعني زيادة أسعار الوحدات المباعة مما ينعكس سلباً على حجم المبيعات ويخفض الحصة السوقية للشركة. كذلك فإن الأهداف السابقة تتفاوت في آجالها حيث أن هدف تحقيق الربح يعتبر قصير الأجل بالمقارنة مع هدف البقاء والاستمرار والذي يعد طويل الأجل.

وبناءً على ما سبق فإن وضع هذه الأهداف أمام الإدارة المالية ودفعها لتحقيقها سيجعلها عاجزة في النهاية عن إتخاذ أي قرار لأن إتخاذ قرار في صالح هدف معين سيؤثر على هدف آخر. لذا لا بد أن يتم صياغة هدف واحد رئيسي للإدارة المالية بحيث يتم من خلاله تقييم القرارات المختلفة واتخاذها بما ينسجم مع ذلك الهدف.

وإستناداً على حقيقة أن الشركة المساهمة هي في النهاية ملك لمجموعة من المساهمين، وبما أن هدف هؤلاء المساهمين هو تعظيم ثروتهم، فيمكن بالإعتماد على وجهة نظر حملة الأسهم إشتقاق الهدف الرئيسي للإدارة المالية على أنه تعظيم ثروة المساهمين من خلال تعظيم القيمة السوقية للشركة من خلال أخذ القرارات التي من شأنها زيادة قيمة السهم في السوق.

الهدف الأساسي للإدارة المالية في الشركات المساهمة: تعظيم قيمة الشركة من خلال إتخاذ القرارات المالية التي تزيد من القيمة السوقية للسهم.	
--	--

7. نظرية الوكالة (Agency Theory)

سبق وأن ذكرنا بأن فكرة الشركات المساهمة العامة تقوم على الفصل بين الملكية والإدارة، بمعنى أن حملة الأسهم ليسوا أنفسهم المدراء بل أن هناك إدارة متخصصة يتم تعيينها لتولي أمور الشركة.

فحملة الأسهم في الشركات المساهمة العامة والذين يكون عددهم كبير نسبياً يقوموا خلال الجمعية العمومية بالتصويت لإنتخاب ممثلين عنهم والذي يطلق عليه اسم مجلس إدارة الشركة (Board of Directors). وبعد أن يتم إنتخاب مجلس الإدارة يقوم الأعضاء بالتصويت لإنتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة وأمين سر المجلس.

ويعتبر مجلس الإدارة مجلساً ممثلاً للمساهمين وبالتالي فهو يسعى لتحقيق مصالح حملة الأسهم، خاصة وأن أعضاء المجلس عادةً ما يكونوا من كبار مساهمي الشركة وبالتالي فإن لهم مصلحة كبيرة في حماية حقوق ومصالح حملة الأسهم في الشركة. ويقوم مجلس الإدارة بالعديد من الوظائف منها تعيين إدارة الشركة وفصلها، كما يختص مجلس الإدارة باتخاذ القرارات الإستراتيجية المهمة التي تخص الشركة مثل الإندماج والإستحواذ وغيرها. أما إدارة الشركة فهي التي تقوم بإدارة شؤون الشركة والإشراف عليها.

1-7 مشكلة الوكالة (Agency Problem)

نظراً للفصل بين الملكية والإدارة، فإن العلاقة بين المساهمين وبين إدارة الشركة يطلق عليها بعلاقة الوكالة لأنها تتضمن على قيام المساهمين بتوكيل الإدارة بإدارة شؤون الشركة. ومن هنا أصبح هناك مجالاً للتعارض في المصالح بين المساهمين وبين الإدارة، حيث أن مصالح المساهمين تقتضي تعظيم ثروتهم من خلال تعظيم قيمة السهم في السوق، بينما قد تكون مصالح الإدارة بالحصول على منافع خاصة من خلال الدخول في إستثمارات منخفضة المخاطر لضمان بقائها في منصبها، أو الإهتمام بالإستثمارات التي تكون مربحة في المدى القصير ولكنها تحقق خسائر على المدى الطويل. وقد أظهرت الأبحاث وجود أربع نواحي أساسية يظهر فيها تعارض المصالح وهي: النواحي الأخلاقية واحتجاز الأرباح وتجنب المخاطرة والأفق الزمني. وفيما يلي سنستعرض هذه المفاهيم بشيء من التفصيل:

1. النواحي الأخلاقية (**Moral Hazard**): تعتبر النواحي الأخلاقية المسبب الأول لظهور مشكلة الوكالة، حيث تتضمن هذه النواحي على وجود دوافع معنوية لدى الإدارة لتقوم بتغليب مصالحها الخاصة على مصلحة الشركة. فلو كان مدير الشركة هو نفسه المالك سيكون هدفه الأساسي البحث عن إستثمارات مجدية والسعي لتطوير الشركة وزيادة قيمتها السوقية. وكلما قلت حصة هذا المدير في الشركة كلما أصبح هدفه ممثل بالحصول على حوافز ومنافع شخصية بدلاً من البحث عن تحقيق مصالح الشركة. وقد أكدت بعض الدراسات بأن بعض الإدارات قد تلجأ أحياناً لإختيار الإستثمارات التي تتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم الشخصية، وهذا يزيد من قيمة هذه الإدارة للشركة وبالتالي يزيد من تكاليف إستبدالها، وبالتالي يمكنهم إستغلال الشركة والحصول على مكافآت كبيرة.
2. إحتجاز الأرباح (**Earnings Retention**): وجدت الدراسات التي أجريت على مكافآت الإدارة بأنها تتزايد مع ازدياد حجم الشركة ونموها، وهذا يعطي للإدارة حافز كبير للتركيز على تنمية حجم الشركة بدلاً من التركيز على تعظيم عوائد المساهمين، وهذا يتم من خلال اللجوء لإحتجاز الأرباح وإعادة إستثمارها لزيادة حجم الشركة. وهنا يظهر التعارض في أن الإدارة تسعى لإحتجاز الأرباح بينما يسعى المساهمون للحصول على أكبر قدر ممكن من التوزيعات، وخاصة عندما لا تكون الإستثمارات ذات جدوى كبيرة جداً. فالإدارة تستفيد من الأرباح المحتجزة في توسيع إستثمارات الشركة وزيادة حجمها، مما يعطيها هيبة وسلطة وسيطرة أكبر على مجلس الإدارة، بالإضافة إلى قدرتهم على منح أنفسهم مكافآت مرتفعة.
3. تجنب المخاطرة (**Risk Aversion**): إن تجنب المخاطرة يعتبر أحد الأسباب التي تؤدي لتعارض بين الإدارة وبين المساهمين وذلك لأن الإدارة تفضل الإستثمارات المضمونة منخفضة المخاطرة خوفاً من الفشل وبالتالي إنهاء عقدها أو إستبدالها. كما أن فشل الإستثمارات التي تقوم بها الإدارة سيلحق الأذى بسمعتها في السوق وبالتالي سيضر بفرصها الوظيفية مستقبلاً. ومن هنا فإن إدارة الشركة تسعى لتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن حفاظاً على مصالحها، بينما قد يكون في مصلحة المساهمين الدخول أحياناً في إستثمارات ذات مخاطرة أعلى لتحقيق عوائد أكبر.

4. الأفق الزمني (Time-Horizon): يظهر التعارض بين المساهمين وبين الإدارة على موضوع توقيت التدفقات النقدية. فالمساهم يهتم بجميع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة لأنها تدخل في معادلة تقييم السهم، بينما تهتم الإدارة بالتدفقات النقدية للشركة خلال فترة إدارتها. وهذا يدفع الإدارة للإهتمام بالعوائد قصيرة الأجل على حساب الإهتمام بالإستثمارات المجدية طويلة الأجل.

2-7 تكاليف الوكالة (Agency Costs)

تتضمن مشكلة الوكالة على تكاليف تسمى بتكلفة الوكالة (Agency Cost)، وهي عبارة عن التكاليف الناتجة عن التعارض بين مصالح المساهمين وبين مصالح الإدارة. وهذه التكاليف قد تكون تكاليف مباشرة أو تكاليف غير مباشرة:

1. التكاليف غير المباشرة: وهي عبارة عن الفرص المربحة التي فقدتها الشركة نتيجة إجماع الإدارة عن الإستثمار في مشاريع مربحة. فمثلاً قد ترفض الإدارة الدخول في إستثمار يحقق عوائد مرتفعة بسبب خوفها من تحمل المخاطر الناجمة عنه، وهذا يضع على المساهمين فرصة تحقيق هذه العوائد.
2. التكاليف المباشرة: وتتضمن هذه التكاليف على نوعين أساسيين هما:
 - أ. التكاليف التي تدفعها الشركة وتكون لمصلحة الإدارة وعلى حساب مصلحة المساهمين، ومن هذه التكاليف قيام إدارة الشركة الجديدة بتغيير مكاتبها وتجديد أثاثها والذي يعتبر نفقات تتكبدتها الشركة دون مقابل.
 - ب. النفقات الناتجة عن الحاجة لمراقبة الإدارة: ومن هذه النفقات أتعاب مدققي الحسابات ووتكاليف الرقابة المالية في الشركة وغيرها.

3-7 آليات الموازنة بين أهداف الإدارة وأهداف المساهمين

من خلال مناقشتنا السابقة لمشكلة الوكالة والتكاليف التي تترتب عليها، ونظراً لأبعاد هذه المشكلة وانعكاساتها الكبيرة على الشركات، فقد تم صياغة مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها إرغام الإدارة على تحقيق أهداف المساهمين. وتتضمن هذه الآليات على مكافآت الإدارة والرقابة على الشركة.

1. مكافآت الإدارة (Managerial Compensation): يمكن جعل الإدارة تسعى لتحقيق أهداف

المساهمين والمتمثلة بزيادة القيمة السوقية للأسهم من خلال:

- أ. ربط مكافآت الإدارة بالأداء المالي للشركة بشكل عام، وسعر السهم على وجه الخصوص. حيث أن ذلك من شأنه أن يدفع الإدارة لتحسين مؤشرات الأداء والسعي لتعظيم قيمة السهم لأنه سيصب في النهاية في مصالحهم الخاصة ويحقق لهم مكافآت أكبر. ومن الممكن أن يتم جعل المكافأة السنوية للإدارة على شكل أسهم بدلاً من المكافآت النقدية مما يقرب بين مصالح الإدارة والمساهمين.
- ب. النواحي الوظيفية وترقيات الإدارة: حيث أن ربط أداء الإدارة بالنواحي الوظيفية لها مثل الترقية وتجديد عقدها مع الشركة سيدفع الإدارة للسعي نحو تحسين أدائها.

2. يمتلك المساهمين قدرة كبيرة للرقابة على الإدارة ومن عدة نواحي. فالمساهمين هم الذين ينتخبون مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتعيين الإدارة والرقابة عليها. كذلك فيمكن لصغار المساهمين تجميع أصواتهم مع بعضهم البعض من خلال توكيلهم لوكيل يقوم بالتصويت نيابةً عنهم، وهو ما يسمى بصراع الوكيل (**Proxy Fight**)، حيث أن الوكيل يصوت بالنيابة عن عدد كبير من المساهمين وبالتالي فإن صوته من شأنه أن يؤثر بشكل كبير، وفي هذا الحال فإن خشية الإدارة من القوة التصويتية للوكيل وما يمثله من مساهمين ستدفعها لتحسين أدائها. وهناك أيضاً خشية الإدارة من مخاطر الإجتياح والتي تتم في حال كان أداء الشركة ضعيفاً وأسعار أسهمها منخفضة، حينها قد تقوم شركة أخرى بشراء عدد كبير من أسهم الشركة بسعرٍ زهيد، وهذا قد يمنح تلك الشركة قوة تصويتية كبيرة قد توصلها لمنصب رئاسة مجلس الإدارة، وحينها من الممكن أن يتم الإستغناء عن خدمات إدارة الشركة الحالية وإحلالها بإدارة جديدة كفؤة.

8. الأسواق المالية والإدارة المالية في الشركات المساهمة

سبق وأن ذكرنا بأن القرارات التي تتخذها الإدارة المالية في الشركة تتعلق بنوعيين من القرارات هي قرارات الإستثمار وقرارات التمويل. ولما كان السوق المالي وسيلة تمويل للشركات المساهمة حيث تستطيع من خلاله إصدار أدوات الدين أو الملكية للحصول على الأموال اللازمة، وبما أن السوق المالي يعتبر خياراً إستثمارياً لدى العديد من الشركات التي تقوم بتوظيف جزء من سيولتها بالإستثمار في الأوراق المالية، فإن فهم المدير المالي لأنواع وخصائص الأسواق المالية وتقسيماتها المختلفة يعتبر جزءاً أساسياً من عمل المدير المالي.

8-1 الأسواق المالية (Financial Markets):

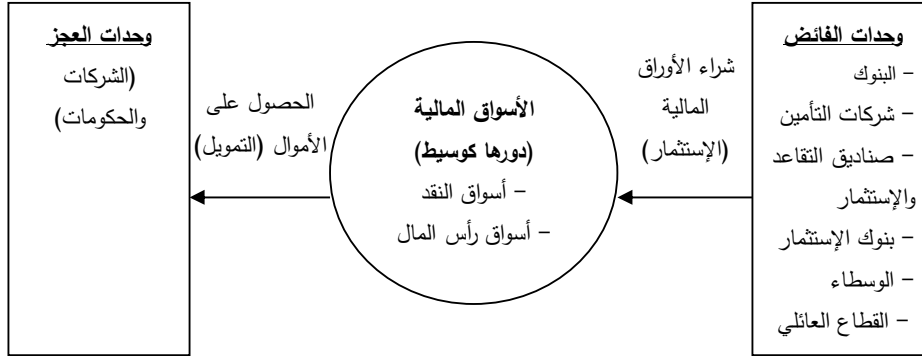
يمكن تعريف الأسواق المالية على أنها أسواق تسهل عملية انتقال الأموال من الأطراف التي تمتلك فوائض (الأفراد بالدرجة الأولى) للأطراف التي تعاني من عجز (الشركات أو الحكومات)، كما أنها تسهل عملية انتقال الأوراق المالية بين المستثمرين.

وتأتي أهمية الأسواق المالية من كونها وسيلة ناجعة للإستثمار والتمويل، حيث أنها تساهم في انتقال الأموال من الوحدات الإقتصادية ذات الفوائض المالية (إستثمار) إلى الوحدات الإقتصادية ذات العجز المالي (تمويل). وتعتبر الأسواق المالية مهمة للشركات للأسباب التالية:

1. أنها تسهل انتقال الأموال.
2. أنها تساعد الشركات التي تمتلك فوائض نقدية مؤقتة على إستثمار تلك الفوائض.
3. أنها تساعد الشركات التي لديها نقص في الأموال بالحصول عليها من خلال بيع الأوراق المالية.
4. أنها تساعد الشركات التي تستثمر جزء من سيولتها في شراء الأوراق المالية على تسهيل (بيع) تلك الإستثمارات عند الحاجة للأموال.

شكل رقم (3)

دور الأسواق المالية كوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز



8-2 تقسيمات الأسواق المالية (Types of Financial Markets):

يمكن تقسيم السوق المالي من حيث الإصدارات إلى قسمين أساسيين هما السوق الأولي والسوق الثانوي. كما يمكن تقسيم السوق المالي من حيث الأوراق المالية المتداولة فيه إلى السوق النقدي وسوق رأس المال وسوق الأوراق المالية المشتقة. كذلك يمكن تقسيم السوق المالي من حيث مكان الإنعقاد إلى سوق منظم وسوق غير منظم. وفيما يلي سنستعرض تفصيلات هذه التقسيمات:

تقسيم السوق المالي من حيث الإصدارات:

- أولاً: السوق الأولي (Primary Market): وهو السوق الذي يتم فيه إصدار الأوراق المالية لأول مرة، حيث يتم بيعها من الشركة المصدرة إلى المستثمرين.
- ثانياً السوق الثانوي (Secondary Market): وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء (تداول) الأوراق المالية المصدرة مسبقاً بين المستثمرين، ولا تكون الشركة طرفاً في المعاملات التي تتم في هذا السوق.

تقسيم السوق المالي من حيث الأوراق المالية المتداولة فيه:

- أولاً: السوق النقدي (Money Market): هو السوق الذي يسهل عملية انتقال التمويل قصير الأجل، بمعنى أنه السوق الذي يتم فيه بيع وشراء الأوراق المالية التي تكون إستحقاقاتها أقل من سنة. ومن أهم خصائص الأوراق المالية التي يتم متاجرتها في السوق النقدي:

1. السيولة العالية: ويشير مفهوم السيولة إلى السهولة والسرعة التي يتم من خلالها تحويل الورقة المالية إلى نقد وبدون خسائر كبيرة.
2. المخاطرة المنخفضة.
3. الأجل القصير.

ومن أهم الأوراق المالية التي يتم متاجرتها في السوق النقدي:

أ. أذونات الخزينة (**Treasury Bills**): وهي عبارة عن أوراق مالية قصيرة الأجل تصدر من قبل الحكومة (وزارة المالية) كأداة تمويلية وتمثل علاقة مديونية تدين بها الحكومة لمشتري الورقة. وتباع عادةً بخصم عن القيمة الإسمية التي تصدر بها، وهكذا يكون ربح المستثمر الفرق بين سعر الشراء وبين القيمة الإسمية للإذن.

ب. الأوراق التجارية (**Commercial Papers**): تعتبر الأوراق التجارية أدوات دين غير مضمونة (**Unsecured**) قصيرة الأجل تصدر من قبل الشركات الكبيرة والمعروفة والتي تمتاز بالقوة المالية، لذا يمكننا إعتبار هذه الوسيلة من الوسائل غير التقليدية للتمويل لأنها تقتصر على الشركات القوية مالياً. وتستخدم الأوراق التجارية عادةً كبديل عن القروض البنكية قصيرة الأجل. لا يوجد سوق ثانوي للأوراق التجارية لذا تعتبر سيولتها منخفضة وأقل من سيولة أذونات الخزينة كما أن مخاطرتها أعلى، لذا فإن عائدها يجب أن يكون أعلى من العائد على أذونات الخزينة، وتباع عادةً بخصم عن القيمة الإسمية.

ج. شهادات الإيداع (**Negotiable CDs**): هي عبارة عن أوراق دين تصدرها البنوك التجارية الكبيرة والمؤسسات المالية التي تقبل الودائع للحصول على التمويل قصير الأجل وتشير إلى أن حاملها له وديعة لدى البنك أو المؤسسة المالية، ويتم إصدارها بقيم إسمية كبيرة لذا عادةً ما تقوم الشركات بالإستثمار في هذه الأداة وليس الأفراد نظراً للمبلغ الكبير الذي يترتب على شراءها، وتتراوح فترة إستحقاقها من أسبوعين إلى سنة. وتمتاز شهادات الإيداع بأن سيولتها أقل من أذونات الخزينة ومخاطرتها أعلى وبالتالي عائدها يجب أن يكون أعلى من عائد أذونات الخزينة.

د. القبولات المصرفية (**Bankers Acceptances**): هي عبارة عن إستثمارات إئتمانية قصيرة الأجل يتم إنشائها من قبل مؤسسات غير مالية وتكون مضمونة من قبل بنك لسداد الدفعات. وهذه القبولات يتم تداولها بخصم عن القيمة الإسمية في السوق الثانوي أو يتم خصمها لدى البنك المركزي لغايات التسييل. وتستخدم القبولات المصرفية لتشجيع التجارة الخارجية، حيث تتضمن على تعهد البنك بالدفع نيابة عن العميل في تاريخ محدد. فعندما يقوم تاجر محلي (مصدر) بتوريد بضاعة لتاجر أجنبي (مستورد) قد لا يعرف مدى إئتمانيته أو درجة مخاطرته، لذا فإنه يفضل وجود بنك ضامن لهذا المستورد الأجنبي حتى يضمن سداد أثمان البضاعة المصدرة. فإذا قام أحد البنوك بقبول ضمان السداد حينها يقوم بختم كلمة مقبول (**Accepted**) على كمبيالات سداد التاجر المستورد والتي ترسل إلى التاجر المحلي (المصدر)، ومن هنا جاءت تسميتها بالقبولات المصرفية.

• ثانياً: سوق رأس المال (**Capital Market**):

هو السوق الذي يسهل عملية انتقال التمويل طويل الأجل، بمعنى أنه السوق الذي يتم فيه بيع وشراء الأوراق المالية التي تكون إستحقاقاتها أكثر من سنة. وتتميز الأوراق المالية المتاجر بها في هذا السوق بأنها عالية

المخاطرة وطويلة الأجل وسيولتها أقل من سيولة أوراق السوق النقدي، أما عوائدها فهي مرتفعة مقارنةً مع عوائد أوراق السوق النقدي.

وأهم الأدوات التي يتم متاجرتها في سوق رأس المال هي:

أ. السندات (Bonds): وهي عبارة عن أوراق دين طويلة الأجل تصدر من قبل الشركات والحكومات للحصول على التمويل طويل الأجل. ويتم تسجيلها في ميزانية الجهات المصدرة في جانب الإلتزامات (المطلوبات).

ب. الأسهم (Stocks): هي شهادة تثبت ملكية حاملها لجزء من شركة ما، وتمنحه بالمقابل العديد من المزايا والخصائص التي لا يتمتع بها حاملي الأوراق المالية الأخرى للشركة. وتقسّم الأسهم إلى أسهم عادية وأسهم ممتازة والتي تتضمن على خصائص أخرى مأخوذة من السندات.

• ثالثاً: سوق الأوراق المشتقة (Derivatives Securities Market):

تعرف الأوراق المالية المشتقة على أنها أوراق مالية تشتق قيمتها من قيمة الأصول المكتوبة عليها، فهي ليست أوراق أصلية وإنما هي عقود وإتفاقيات وخيارات على الأوراق الأصلية. ويوفر سوق الأوراق المالية المشتقة للمتعاملين الأمان والحماية التي يرغبون بها حيث أن أهم استخدامات هذه الأوراق هو تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن من خلال معرفة مقدار الإلتزام المستقبلي مقدماً. هناك عدة أنواع من الأوراق المالية المشتقة أهمها:

(أ) الخيارات (Options): تمنح الخيارات حاملها الحق وليس الإلزام في شراء أو بيع أصول مالية في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد مسبقاً، وتاريخ التنفيذ هنا يعني أنه يمكن تنفيذ الخيار منذ شراؤه ولغاية تاريخ إستحقاقه. ويتم شراء الخيار بقيمة معينة تسمى بالقسط (Premium) من أحد بيوت الوساطة أو البنوك الإستثمارية، وتعتمد قيمة الخيار على العديد من الأمور المرتبطة بالأصل المالي المكتوبة عليه ومنها المخاطرة والقيمة السوقية للأصل المالي وعدد الأوراق المالية التي يتضمن عليها الخيار وتاريخ التنفيذ. ويمكن تقسيم الخيارات إلى نوعين أساسيين هما خيار الشراء (Call Option) وخيار البيع (Put Option).

1. خيار الشراء (Call Option) : يمنح حامله الحق وليس الإلزام في شراء عدد معين من الأصول المالية في تاريخ مستقبلي وبسعر متفق عليه من الآن. وتستخدم خيارات الشراء عادةً في حال توقع ارتفاع سعر الأصل في المستقبل، حيث يمكن من خلال الخيار تحقيق مكاسب غير محدودة إذا صحت التوقعات، وتبقى الخسارة محدودة لو إنخفض السعر.

2. خيار البيع (Put Option) : يمنح حامله الحق وليس الإلزام في بيع عدد معين من الأصول المالية في تاريخ مستقبلي وبسعر متفق عليه من الآن. وتستخدم خيارات البيع عادةً في حال توقع انخفاض سعر الأصل في المستقبل، حيث يمكن من خلال الخيار تحقيق حماية ضد مخاطرة انخفاض السعر، وتبقى الخسارة محدودة لو ارتفع السعر.

(ب) العقود المستقبلية (**Future Contracts**): وهي عبارة عن عقود لشراء أو بيع أصول مالية في تاريخ محدد وبسعر متفق عليه منذ الآن، كما يمكن تحويلها بين الأطراف المختلفة. ولعل الإختلاف الأبرز بين الخيارات والعقود المستقبلية هو أن حامل الخيار له الخيار في التنفيذ أو عدمه، بمعنى أنه إذا رأى من مصلحته التنفيذ نفذ وإلا فلا. أما العقود المستقبلية فهي عقود تتخذ صيغة الإلزام حيث يجب تنفيذها مهما كانت الظروف وسواء كان ذلك في مصلحة حاملها أم لا.

(ج) العقود الآجلة (**Forward Contracts**): وهي عبارة عن عقود لشراء أو بيع أصول مالية في تاريخ محدد وبسعر متفق عليه منذ الآن. وتختلف العقود الآجلة عن العقود المستقبلية في أن العقود الآجلة تتم صياغة شروطها من حيث تاريخ الإستحقاق والقيمة والأصل المكتوبة عليه بناءً على الإتفاق بين الطرفين، في حين أن العقود المستقبلية تكون نمطية وجاهزة ولا يمكن تغيير شروطها المحددة من قبل البائع.

تقسيم السوق المالي من حيث مكان الإنعقاد:

1. البورصات المنظمة (**Organized Exchanges**): وهي عبارة عن الأسواق التي لها وجود فعلي ومكان تتواجد فيه أرضية للتداول، مثل بورصة عمان وبورصة نيويورك والبورصة الأمريكية.
2. البورصات غير المنظمة (**Unorganized Exchanges**): وهي الأسواق التي ليس لها وجود فعلي أو مكان تتواجد فيه، وتسمى عادةً بـ (**OTC Market**) وهي إختصاراً لـ (**Over The Counter Market**)، ويتم التداول في هذه البورصات من خلال التجار (**Dealers**) وذلك من خلال عمليات حاسوبية مأتمة وشبكة إتصال مباشرة يوفرها النظام. ومن أهم الأمثلة على هذا النوع بورصة ناسداك (**NASDAQ**) في الولايات المتحدة الأمريكية.

ملخص لتصنيفات الأسواق المالية

التقسيمات		معيار التصنيف
السوق الثانوي وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء (تداول) الأوراق المالية المصدرة مسبقاً بين المستثمرين	السوق الأولي وهو السوق الذي يتم فيه إصدار الأوراق المالية لأول مرة	من حيث إصدارات الأوراق المالية

<p>سوق رأس المال</p> <p>وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل (التي تقل تواريخ إستحقاقها عن سنة)</p>	<p>سوق الأوراق المالية المشتقة</p> <p>وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء الأوراق المالية المشتقة الهادفة لتقليل المخاطر.</p>	<p>السوق النقدي</p> <p>وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل (التي تقل تواريخ إستحقاقها عن سنة)</p>	<p>من حيث آجال الأوراق المالية المتداولة في السوق</p>
<p>السوق غير المنظم</p> <p>وهي الأسواق التي ليس لها وجود فعلي أو مكان تتواجد فيه</p>	<p>السوق المنظم</p> <p>وهي الأسواق التي لها وجود فعلي ومكان تتواجد فيه أرضية للتداول</p>		<p>من حيث مكان الإنعقاد</p>

3-8 إصدار الأوراق المالية (Securities Issuing):

يمكن أن تقوم الشركات بإصدار الأوراق المالية من خلال السوق الأولية، حيث أن السوق المالي (Primary Market) هي السوق الذي يتم فيها إصدار الأوراق المالية لأول مرة (أوراق مالية جديدة لم تكن موجودة مسبقاً). ويعتبر السوق الأولي السوق الوحيد الذي يكون فيه مصدر الورقة المالية طرفاً من أطراف العملية (البيع مباشرة من الشركة للمستثمر). ومن الممكن أن تقوم الشركات بإصدار الأوراق المالية وبيعها في السوق الأولية إما من خلال الطرح العام أو من خلال الطرح الخاص.

1. الطرح العام (Public Offering): وهو أن تقوم الشركة بطرح أوراقها المالية (عادةً بالتعاون مع بنك إستثماري) لعامة الناس، بحيث يستطيع أي مستثمر أن يشتري هذه الأوراق، وتعتبر تكاليف الإصدار هنا عالية بسبب وجود البنوك الإستثمارية التي تتقاضى أتعاباً مقابل خدماتها.
2. الطرح الخاص (Private Placement): وهو أن تقوم الشركة بطرح أوراقها المالية (عادةً بدون وساطة البنوك الإستثمارية) لفئة إستثمارية معينة، مثل الصناديق الإستثمارية وصناديق التقاعد والشركات الإستثمارية المختلفة، ويتم الإتفاق عادةً بين الشركة والمستثمر مباشرة بدون وساطة البنوك الإستثمارية مما يسهم في تخفيض تكاليف الإصدار.

ويمكننا تقسيم نشاطات السوق الأولي إلى نوعين:

1. الإصدار الأولي المبدئي العام (Initial Public Offering – IPO): وهو عبارة عن أول طرح لأسهم الشركة في السوق المالي، ويكون عادةً عند تحول الشركة من شركة خاصة (Privately Owned) إلى شركة مساهمة عامة (Publicly Owned). و يتم الإصدار في هذا السوق بمساعدة الوسطاء الماليين مثل البنوك الإستثمارية وشركات الأوراق المتخصصة. وتكون الشركة المصدرة طرفاً من أطراف العملية لأن الأموال التي يتم تحصيلها من المستثمرين تذهب للشركة.

2. الإصدار التالي (Secondary Offering): يطلق هذا المصطلح على أي طرح للأوراق المالية يأتي بعد الإصدار الأولي (IPO)، فإذا زادت إحدى الشركات رأسمالها بإصدار أسهم جديدة يسمى هذا الإصدار بالإصدار التالي، وهكذا. وهنا أيضاً نلاحظ وجود الشركة المصدرة كطرف من أطراف العملية بحيث أنها تحصل على الأموال التي تتبع بها الأسهم.

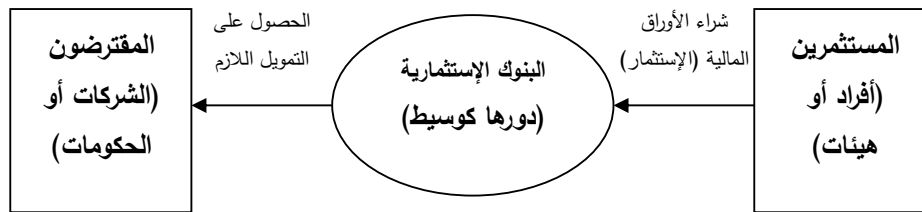
8-3-1 البنوك الإستثمارية أو مدراء الإستثمار (Investment Banks):

عند الحديث عن إصدار الأوراق المالية، لا بد لنا من الحديث عن البنوك الإستثمارية وعن الدور الذي تضطلع به هذه البنوك في عملية الإصدار والتسعير والتسويق للأوراق المالية الجديدة بالإضافة إلى الأدوار الأخرى التي يقوم بها البنك الإستثماري.

ويمكننا تعريف البنوك الإستثمارية على أنها مؤسسات مالية متخصصة في بيع الأوراق المالية الجديدة التي تصدرها الشركات والهيئات المختلفة للمستثمرين سواء كانوا أفراد أم مؤسسات، بالإضافة لدورها في مساعدة المستثمرين في عملية بيع وشراء الأوراق المالية فيما بينهم. وبالتالي فإن البنوك الإستثمارية تلعب دوراً مهماً في السوق الأولي والثانوي على حدٍ سواء.

شكل رقم (4)

دور البنوك الإستثمارية



كما تقوم هذه البنوك بتقديم العديد من الخدمات للشركات منها:

1. خدمات النصح والإرشاد وتشتمل على مساعدة الشركة في إختيار نوع الورقة المالية المصدرة وكمية الإصدار ووقت الإصدار الأفضل.
2. خدمات إدارة الإصدار وتشتمل على التعامل مع عمليات الإكتتاب والتنسيق مع هيئات الأوراق المالية المختصة وإصدار نشرة الإصدار (Prospectus) وغيرها من المهام القانونية والإجرائية.

3. خدمات البيع للأوراق المالية المصدرة، و يتم هذا حسب إتفاقيين هما:
- إتفاقية بذل أفضل الجهود (**Best Efforts Agreement**): وبموجب هذه الإتفاقية يتعهد البنك الإستثماري بأن يبذل قصارى جهوده لبيع الإصدار مقابل عمولة معينة، والأوراق غير المباعة ستعاد للشركة المصدرة، وبهذا تتحمل الشركة مخاطرة الإكتتاب بالكامل.
 - إتفاقية الإكتتاب الملزمة (**Firm Commitment Agreement**): حسب هذه الإتفاقية يقوم البنك بشراء الأوراق المالية المصدرة بالكامل ومن ثم يبيعها هو بسعر أعلى محققاً دخله من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء. و يتحمل البنك الإستثماري هنا كافة مخاطر الإكتتاب.
4. تحقيق استقرار سعر الأوراق المالية المباعة في السوق المالي وذلك عن طريق دخول البنك كمشتري لتلك الأوراق في حال إنخفاض السعر.

8-3-2 تسعير الإصدارات (Issues Pricing):

لعل من أصعب الأمور التي تواجه البنك الإستثماري والشركة هو عملية تسعير الإصدارات، وفيما يلي سنتناول بعض الإرشادات المستخدمة في حال تسعير أسهم جديدة لشركات قائمة أو لشركات جديدة.

أ. تسعير إصدارات شركة قائمة:

يتم تسعير الإصدارات الجديدة للشركات القائمة بالتنسيق بين الشركة والبنك الإستثماري وبالإعتماد على أسعار الأسهم الموجودة مسبقاً في السوق المالي. حيث تكون القيمة السوقية للأسهم الجديدة قريبة من السعر السوقي للأسهم القديمة، وهناك العديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الإعتبار هنا:

1. توقيت الإصدار بحيث يتم في حال إرتفاع السعر السوقي لأسهم الشركة.
2. توقعات المستثمرين حول مستقبل الشركة ونموها وقدرتها على تحقيق الأرباح تعتبر من العوامل الرئيسية التي تؤثر على قيمة السهم السوقي.
3. حجم التداول على الأسهم القديمة للشركة (تقدير مستوى الطلب).
4. حجم الإصدار وبالتالي آليات العرض والطلب.
5. مستوى مخاطرة الشركة.

ب. تسعير إصدارات شركة جديدة:

عندما تصدر الشركات أسهمها لأول مرة (شركة جديدة) تكون عملية تسعير أسهمها من أصعب الأمور، وتتم عملية التسعير بالتعاون مع البنك الإستثماري، ومن الأمور التي تؤخذ بعين الإعتبار عند تسعير أسهم الشركة الجديدة ما يلي:

1. مستوى المخاطرة للشركة والذي يتحدد من خلال مستوى الدين والملكية وحجم الشركة الكلي.
2. متوسط أسعار أسهم الشركات الأخرى القائمة والمشابهة للشركة من حيث الحجم والصناعة.
3. القيمة الدفترية للسهم.

4. توقعات المستثمرين حول مستقبل الشركة.
5. من الأمور التي قد تؤدي لبيع السهم بأسعار مرتفعة هو قدرة البنك الإستثماري على القيام بحملات ترويجية جيدة تضيف سمعة جيدة عن الشركة.
6. مستوى السيولة المتوفرة في السوق.
7. حجم الإصدار وبالتالي آليات العرض والطلب.

على أية حال، و بالرغم مما سبق ذكره، فقد درجت العادة في معظم الأسواق المالية النامية ومنها العربية على تسعير الأسهم الجديدة بقيمة مقررة قانوناً تسمى بالقيمة الإسمية للسهم، فمثلاً تبلغ القيمة الإسمية للأسهم المصدرة في بورصة عمان دينار واحد فقط. وفي حال تم بيع الأسهم بأعلى من القيمة الإسمية يتم تسمية الفرق بعلاوة الإصدار، إما إذا تم بيع الأسهم بأقل من القيمة الإسمية فيسمى الفرق بخصم الإصدار.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (إختيار من متعدد):

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. يمكن تعريف الإدارة المالية في الشركات المساهمة على أنها:

(I) ذلك الجزء من العلم المالي الذي يتناول القرارات المالية التي تتخذها الشركات، كما يهتم بأدوات وأساليب التحليل الذي يتم إجراؤها لإتخاذ تلك القرارات.

(II) عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل، والقرارات التي ترتبط بإستثمار الأموال بكفاءة، بما يساهم في تعظيم القيمة السوقية للشركة وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين.

أ. الجملة (I) فقط

ب. الجملة (II) فقط

ج. (I) و (II) صحيحتين

د. (I) و (II) غير صحيحتين

2. تستند موازنة رأس المال على:

أ. حجم التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع.

ب. المخاطرة التي يتضمن عليها الإستثمار ومدى التأكد من التدفقات النقدية.

ج. توقيت التدفقات النقدية المتوقعة.

د. أ و ج فقط.

هـ. جميع ما ذكر.

3. يمكن تعريف الإدارة المالية في الشركات المساهمة على أنها:

(I) يقوم مدير الخزينة بالنشاطات المالية للشركة بما في ذلك إدارة النقدية، إدارة الإئتمان، النفقات الرأسمالية، وغيرها.

(II) يهتم المراقب المالي بالنواحي المحاسبية للشركة حيث يتولى أمور محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية، والتخطيط المالي.

أ. الجملة (I) فقط

ب. الجملة (II) فقط

ج. (I) و (II) صحيحتين

د. (I) و (II) غير صحيحتين

4. يعبر هيكل رأس المال عن:

- أ. الطريقة التي يتم من خلالها توزيع رأس المال على الأصول.
- ب. مزيج الدين والملكية في الشركة.
- ج. توزيع الخصوم قصيرة الأجل وطويلة الأجل.
- د. جميع ما ذكر

5. يعرف رأس المال العامل:

- أ. إجمالي الأصول المتداولة.
- ب. الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
- ج. مجموع الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
- د. نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة.

6. من أهم خصائص الشركات الفردية:

- أ. سهولة تأسيسها لقلّة المتطلبات والقيود القانونية عليها.
- ب. حياتها ترتبط بحياة المالك.
- ج. المسؤولية غير المحدودة.
- د. جميع ما ذكر.

7. من أهم خصائص شركات الأشخاص:

- أ. صعوبة تأسيسها لقلّة المتطلبات والقيود القانونية عليها.
- ب. سهولة رفع رأس المال.
- ج. تخضع لضريبة الدخل الشخصية.
- د. المسؤولية المحدودة.
- هـ. جميع ما ذكر.

8. من خصائص شركات التوصية البسيطة:

- أ. أنها تعتبر شكل من أشكال شركات الأشخاص.
- ب. تتضمن على نوعين من الشركاء هم المتضامنين والموصين.
- ج. تعتبر مسؤولية الشريك الموصي محدودة في حدود مساهمته في الشركة.
- د. جميع ما ذكر.

8. أي من العبارات التالية غير صحيح فيما يتعلق بالشركات المساهمة:

- أ. تقوم على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة.
- ب. تتمتع بشخصية إعتبارية مستقلة.
- ج. المسؤولية غير المحدودة للمساهمين.
- د. الإزدواج الضريبي.
- هـ. لا شيء مما ذكر.

9. أي من العبارات التالية صحيح:

- (I) عقد التأسيس للشركات المساهمة يتضمن على العديد من الأمور مثل اسم الشركة وعمرها الافتراضي (غالباً للأبد)، وعدد الأسهم التي يمكن إصدارها.
- (II) النظام الداخلي للشركة يعبر عن الأنظمة واللوائح والقوانين التي تحكم عمل الشركة والتي يتم ترخيصها وفقاً لها.

- أ. الجملة (I) فقط
- ب. الجملة (II) فقط
- ج. (I) و (II) صحيحتين
- د. (I) و (II) غير صحيحتين

10. الهدف الأساسي للإدارة المالية هو:

- أ. تحقيق البقاء والاستمرارية للشركة.
- ب. تعظيم الأرباح.
- ج. تعظيم قيمة السهم.
- د. تخفيض المخاطر وإدارتها.
- هـ. جميع ما ذكر.

11. أي من العبارات التالية صحيح فيما يتعلق بمشكلة الوكالة:

- (I) تنشأ مشكلة الوكالة نتيجة قيام الإدارة باتخاذ القرارات التي تخص الشركة دون الرجوع لمجلس الإدارة أو المساهمين.

(II) تعبر مشكلة الوكالة عن التعارض الذي قد يظهر بين مصالح المساهمين وبين المصالح الخاصة للإدارة.

- أ. الجملة (I) فقط
- ب. الجملة (II) فقط
- ج. (I) و (II) صحيحتين
- د. (I) و (II) غير صحيحتين

12. النواحي التي يظهر فيها تعارض المصالح بين المساهمين وبين الإدارة هي:

- أ. وجود ميل معنوي لدى الإدارة لتغليب مصالحها على مصالح المساهمين.
- ب. التركيز على التدفقات النقدية قصيرة الأجل.
- ج. تفضيل إحتجاز الأرباح لغايات زيادة حجم الشركة.
- د. تجنب المخاطرة.
- هـ. جميع ما ذكر.

13. تتضمن تكاليف الوكالة على:

- أ. التكاليف المباشرة الناتجة عن نفقات مراقبة الإدارة مثل أتعاب مدققي الحسابات.
- ب. التكاليف المباشرة والمتمثلة بالفرصة الضائعة.
- ج. التكاليف غير المباشرة التي تدفعها الشركة لمصلحة الإدارة.
- د. جميع ما ذكر.

14. يمكن تخفيض التعارض بين مصالح الإدارة وبين مصالح المساهمين من خلال:

- أ. ربط مكافآت الإدارة بالأداء المالي للشركة.
- ب. جعل المكافأة السنوية للإدارة على شكل أسهم بدلاً من المكافآت النقدية.
- ج. مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتعيين الإدارة والرقابة عليها.
- د. جميع ما ذكر.

15. تعتبر الأسواق المالية مهمة للشركات للأسباب التالية:

- أ. تساعد الشركات على إستثمار الفوائض المالية التي لديها.
- ب. أنها تسهل انتقال الأموال بين المستثمرين.
- ج. تساعد الشركات بالحصول على التمويل اللازم من خلال الإقتراض بضمانة الأوراق المالية.
- د. جميع ما ذكر.

16. من أهم خصائص سوق رأس المال:

- أ. السيولة العالية.
- ب. المخاطرة المنخفضة.
- ج. الأجل الطويل.
- د. جميع ما ذكر.

17. أي من العبارات التالية صحيح:

- أي شركة قد يكون لها أكثر من إصدار مبدئي عام (IPO) بينما لا يمكن أن يكون لها إلا إصدار تالي واحد.
- أي شركة قد يكون لها أكثر من إصدار تالي وأكثر من إصدار مبدئي عام (IPO).
- أي شركة قد يكون لها أكثر من إصدار تالي بينما لا يمكن أن يكون لها إلا إصدار مبدئي عام (IPO) واحد.
- لا شيء مما ذكر.

18. ما هي العوامل التي يجب الأخذ بها عند تسعير إصدارات شركة قائمة:

- توقيت الإصدار بحيث يتم في حال إرتفاع السعر السوقي لأسهم الشركة.
- متوسط أسعار أسهم الشركات الأخرى القائمة والمشابهة للشركة من حيث الحجم والصناعة.
- القيمة الدفترية للسهم.
- جميع ما ذكر.

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

السؤال	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الإجابة	ج	هـ	أ	ب	أ	د	ج	د	ج	أ
السؤال	11	12	13	14	15	16	17	18	19	
الإجابة	ج	ب	هـ	أ	د	أ	ج	ج	أ	

أسئلة للمناقشة:

- وضح الهدف الرئيسي للإدارة المالية.
- عرّف الإدارة المالية وبيّن أهم الأسئلة التي يجب الإجابة عليها من قبل المدير المالي ووضح أهم أنواع قرارات المدير المالي.
- قارن بين مزايا وعيوب كل نوع من أنواع الشركات.
- بيّن مع الشرح أهم فئات المساهمين في الشركات المساهمة العامة.
- أذكر أهم تقسيمات وتصنيفات الأسواق المالية.

محور الإدارة المالية وقرارات الإستثمار

الفصل الثالث: مصادر التمويل وهيكل رأس المال

المحتويات

الصفحة	
65	أهداف الفصل التعليمية
66	مقدمة
66	قرار التمويل
67	مصادر التمويل
68	التمويل بالدين
68	السندات
73	القروض البنكية
76	التمويل بالملكية
76	الأسهم العادية
83	الأسهم الممتازة
86	الأرباح المحتجزة
87	هيكل رأس المال
89	تكلفة رأس المال
92	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمر التالية:

- التعرف على طبيعة قرار التمويل وأهميته للشركة.
- توضيح مصادر التمويل المختلفة المتاحة أمام الشركة وبيان طريقة إحتساب تكلفة كل مصدر من هذه المصادر.
- توضيح مفهوم هيكل رأس المال والتعرف على النظريات التي يمكن الإعتماد عليها لتحقيق رأس المال الأمثل للشركة.
- التعرف على طريقة إحتساب تكلفة رأس مال الشركة باستخدام نموذج المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال.

1. مقدمة

إن الناظر للميزانية العمومية لإحدى الشركات يلاحظ أنها تتضمن على جانبين بحيث يتضمن الجانب الأيمن على الأصول بمختلف أنواعها، والتي تعتبر استخدامات أموال الشركة، بينما يتضمن الجانب الأيسر على الخصوم وحقوق الملكية والتي تعتبر مصادر أموال الشركة.

ويمكن للشركة الحصول على التمويل اللازم من خلال زيادة الخصوم وهو ما يعرف بالتمويل عن طريق الدين (Debt Financing)، أو أن تقوم الشركة بزيادة حقوق الملكية وهو ما يسمى بالتمويل عن طريق الملكية (Equity Financing). وقد تقوم الشركة باستخدام وسيلتي التمويل معاً من خلال تمويل إحتياجاتها عن طرق إقتراض جزء وزيادة حقوق الملكية بالجزء الباقي.

وتختلف نسبة اعتماد الشركات على مصدري التمويل حسب طبيعة الصناعة التي تعمل بها وحسب طبيعة تدفقاتها النقدية وتكاليف التمويل المصاحبة لكل نوع من أنواع التمويل، إضافة لحجم الشركة وغيرها من العوامل.

إن مزيج الدين والملكية يشكل الملامح الرئيسية لهيكل رأس مال الشركة وهيكل تكاليف رأس مالها وبالتالي فإن عملية المفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة لا بد أن يتم في ضوء تحديد تكلفة كل مصدر تمويلي ومخاطره التي يتضمنها.

ومن هنا يأتي هذا الفصل لبحث في قرار التمويل وأهميته، والمصادر التي تتوفر أمام الشركة للحصول على التمويل سواء عن طريق الدين أو عن طريق الملكية. كما يبحث هذا الفصل في أهم النظريات التي تناولت هيكل رأس المال للشركات، بالإضافة لمناقشة كيفية إحتساب تكلفة رأس المال للشركة بالإعتماد على نموذج المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال.

2. قرار التمويل (Financing Decision)

سبق وأن ذكرنا في الفصل الأول بأن الهدف الرئيسي للإدارة المالية هو تعظيم القيمة السوقية للشركة وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين. وذكرنا أن الإدارة المالية تسعى لتحقيق هدفها السابق بالإعتماد على ثلاثة أنواع من القرارات يرتبط أولها بموازنة رأس المال (Capital Budgeting)، ويرتبط الثاني بهيكل رأس المال (Capital Structure)، في حين يرتبط الثالث برأس المال العامل (Working Capital Management). ويعتبر قرار التمويل المدخل الأساسي في تحديد هيكل رأس المال وبالتالي فإن لهذا القرار أبعاده المهمة على هيكل رأس المال وعلى تحقيق الهدف الرئيسي للإدارة المالية بشكل عام.

ويمكن تعريف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير الشركة، أو أن إمداد الشركة بالأموال اللازمة عند الحاجة إليها.

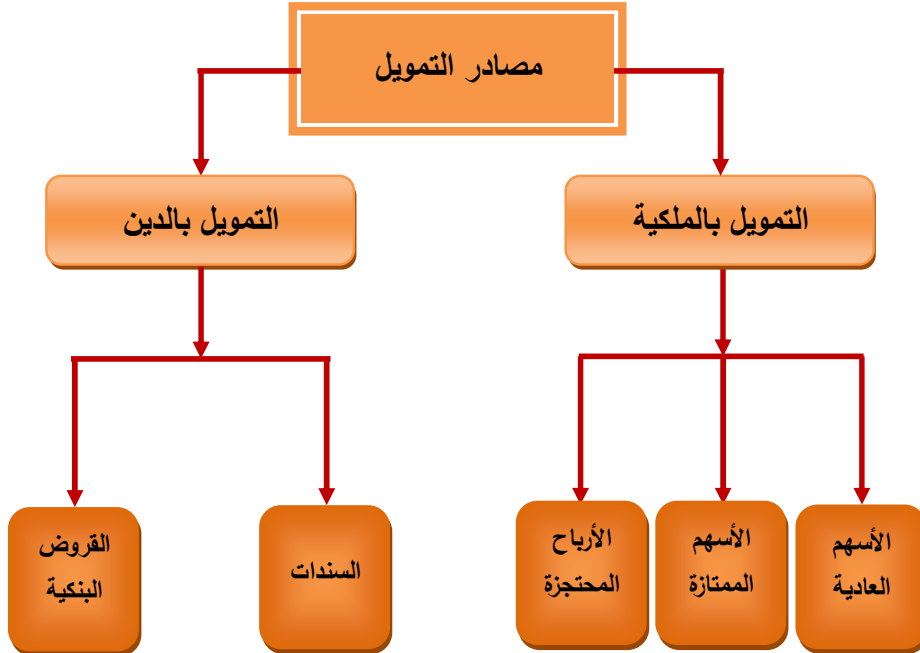
ويتضمن قرار التمويل على اختيار التوليفة المناسبة من مصادر التمويل بما فيها الدين والملكية، وصولاً لتحقيق هيكل رأس المال الأمثل للشركة (Optimal Capital Structure) والذي من شأنه أن يعظم القيمة السوقية للشركة.

وبما أن إدارة الخصوم قصيرة الأجل ترتبط بإدارة رأس المال العامل وهي النوع الثالث من القرارات المالية، فيمكن القول بأن هيكل رأس المال يرتبط بالدرجة الأولى بتوليفة الملكية والديون طويل الأجل التي تستخدمها الشركة للحصول على التمويل.

3. مصادر التمويل (Financing Sources)

يمكن للشركة أن تحصل على التمويل اللازم من خلال مصدرين أساسيين هما الحصول على التمويل من خلال الملكية أو الحصول على التمويل من خلال الدين. وكما يبين الشكل رقم (1)، فإن التمويل بالملكية يتضمن على التمويل من خلال الأسهم العادية، أو من خلال الأسهم الممتازة، أو من خلال الأرباح المحتجزة. أما التمويل بالدين فيتضمن على التمويل من خلال السندات، أو من خلال القروض البنكية. وفيما يلي سنتناول هذه المصادر بالشرح والتفصيل.

شكل رقم (1) مصادر التمويل ومكوناتها المختلفة



4. التمويل بالدين (Debt Financing)

يمكن أن تحصل الشركة على التمويل اللازم من خلال الإقتراض إما من خلال إصدار السندات أو من خلال الإقتراض المباشر من المصارف.

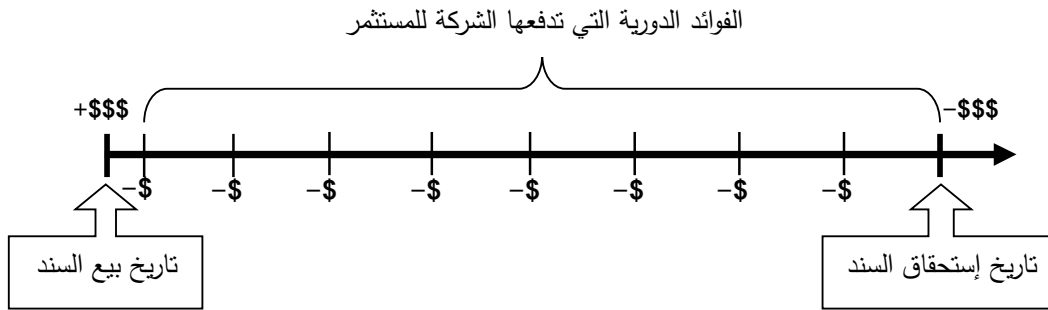
1-4 السندات (Bonds)

يمكن تعريف السندات بشكلٍ عام على أنها أوراق دين طويلة الأجل تصدر من قبل الشركات أو الحكومات للحصول على التمويل طويل الأجل. أما سندات الشركات (Corporate Bonds) فتعرف على أنها صكوك دين تدل على أن الشركة اقترضت مبلغ معين من المال من مشتري السند، وتتعهد فيها الشركة بأن تعيد المبلغ المقترض في تاريخ إستحقاق محدد بالإضافة إلى تعهدها بدفع الفوائد الدورية المترتبة على هذا القرض. ويتم تسجيل السندات في ميزانية الشركة في جانب الإلتزامات (المطلوبات) لأنها تمثل ديناً على الشركة يجب تسديده خلال فترة محددة مع الفوائد المستحقة.

وتتضمن فكرة السندات على قيام الشركة ببيع سندات تستحق بعد 10 سنوات على سبيل المثال بمبلغ محدد مثل 1000 دينار للسند، مقابل أن تتعهد الشركة بدفع الفوائد المستحقة على السند بشكل دوري (سنوي أو نصف سنوي) لحامل السند، وفي نهاية عمر السند (بعد 10 سنوات) تقوم الشركة بإسترجاع السند من المستثمر وتعيد له قيمة السند التي دفعها (1000 دينار). ويمكن لحامل السند في حال حاجته للسيولة أن يقوم ببيع السند في السوق المالية لمستثمر آخر. والشكل رقم (2) يوضح آلية إصدار السندات والتدفقات النقدية الداخلة للشركة والخارجة منها.

شكل رقم (2)

آلية إصدار السندات والتدفقات النقدية الداخلة للشركة والخارجة منها



مفاهيم خاصة بالسندات (Bonds Concepts)

من المهم أن يتم التعرف على المفاهيم الخاصة بالسندات والتي تعتبر مفاهيم أساسية في هذا المجال، ومن هذه المفاهيم:

- القيمة الإسمية للسند (Par Value): وهي القيمة التي تكون مكتوبة على السند، وتدفع الفائدة بناءً على نسبة من هذه القيمة. وهي تعبر عن القيمة التي سيستلمها المستثمر من مصدر السند في تاريخ الإستحقاق.

- **القيمة السوقية للسند (Market Value):** وهي القيمة التي يمكن أن يباع ويشترى بها السند في السوق الثانوي، وهي تعتمد أساساً على القيمة الإسمية ومعدل العائد المطلوب والفائدة على السند والفترة لتاريخ الإستحقاق.
- **الفائدة على السند (Coupon Rate):** وهي عبارة عن معدل الفائدة الذي يجب على المصدر أن يدفعه لحامل السند. ويكون معدل الفائدة مكتوباً على السند وذلك كنسبة مئوية من القيمة الإسمية للسند.
- **تاريخ إستحقاق السند (Maturity):** وهو تاريخ إنتهاء عمر السند ورد القيمة الإسمية لحامل السند، ويكون تاريخ الإستحقاق مكتوباً على السند.
- **العائد لفترة الإستحقاق (Yield To Maturity - YTM):** وهو معدل الخصم الذي يجعل القيمة السوقية للسند تساوي القيمة الحالية للفوائد والقيمة الإسمية مخصومين بهذا المعدل. وبمعنى أبسط يمكن إعتبار على أنه العائد الذي سيحققه المستثمر لو اشترى السند بالسعر السوقي السائد حالياً واحتفظ به لتاريخ الإستحقاق.

تقييم السندات (Bonds Valuation)

تقوم الشركات بإصدار السندات وبيعها بقيمة إسمية محددة مثل 1000 دينار للسند، وتقوم خلال عمر السند بدفع فوائد دورية لحامل السند، وفي نهاية عمر السند تقوم الشركة بإعادة القيمة الإسمية (1000 دينار) للمستثمر.

لكن قيمة السند في السوق ليس بالضرورة أن تتساوى مع القيمة الإسمية لأن الفائدة على السند ثابتة ولا تتغير مع مرور الزمن، أما العائد الذي يطلبه المستثمر فإنه يتغير وفقاً لتحركات أسعار الفائدة في السوق، وهذا ما يدفع سعر السند في السوق للإرتفاع والإنخفاض بناءً على العلاقة بين سعر الفائدة على السند وبين سعر الفائدة السائد في السوق. وفي هذا الصدد من المهم توضيح المفاهيم الخاصة بقيمة السند وذلك كما يلي:

- الفائدة على السند: وتكون كنسبة من القيمة الإسمية، ويتم دفعها بشكل دوري خلال حياة السنة.
- القيمة الإسمية: وهي القيمة التي سيدفعها المصدر لحامل السند، وذلك في نهاية عمر السند.
- معدل العائد المطلوب (**K**): والذي يعكس نسبة الفائدة السائدة في السوق على أدوات الدين المشابهة.

فمثلاً إذا كانت الفائدة على السنة أعلى من الفائدة الموجودة في السوق سيكون السند أكثر جاذبية للمستثمرين وبالتالي يكونون على استعداد لدفع علاوة على القيمة الإسمية للحصول عليه. أما إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق أعلى من الفائدة على السند فلن يقوم المستثمرين بشراء السند إلا إذا تم بيعه بخصم عن القيمة الإسمية. وفي حال كانت الفائدة في السوق تساوي الفائدة على السند فسيكون سعر السند مساوي للقيمة الإسمية. ويمكن تخيص العلاقة بين فائدة السند وبين معدل العائد المطلوب (أو سعر الفائدة في السوق) بما يلي:

- إذا كانت نسبة الفائدة على السند (**i**) تساوي معدل العائد المطلوب (**K**)، فإن القيمة السوقية للسند تساوي القيمة الإسمية (أي أن السند يباع بالقيمة الإسمية).
- إذا كانت نسبة الفائدة على السند (**i**) أقل من معدل العائد المطلوب (**K**)، فإن القيمة السوقية للسند تكون أقل من القيمة الإسمية، أي أن السند يباع بخصم (**Sold at Discount**).

- إذا كانت نسبة الفائدة على السند (i) أعلى من معدل العائد المطلوب (K)، فإن القيمة السوقية للسند تكون أعلى من القيمة الإسمية، أي أن السند يباع بعلاوة (Sold at Premium).

ولحساب قيمة السند في السوق يمكن إحتساب القيمة الحالية للسند من خلال خصم التدفقات النقدية المتوقع منه بمعدل العائد المطلوب، حيث تتضمن التدفقات النقدية المتوقعة من السند بمبلغ الفائدة الذي يتم دفعه دورياً لحملة السندات والقيمة الإسمية للسند التي يتم دفعها في نهاية عمر السند. وبناءً على ذلك يمكننا القول بأن قيمة السند تتحدد من خلال المعادلة التالية:

$$B_0 = CPMT * \left[\frac{1 - \frac{1}{(1+K)^n}}{K} \right] + \frac{PARV_n}{(1+k)^n}$$

حيث أن:

B_0 = قيمة السند في السوق (القيمة الحالية للسند).

CPMT = مدفوعات الفائدة والتي هي عبارة عن سعر الفائدة على السند مضروبة في القيمة الإسمية له.

PARV = القيمة الإسمية للسند.

K = معدل العائد المطلوب أو سعر الفائدة السائد في السوق.

مثال (1)

اشترى أحد المستثمرين سند لإحدى الشركات، وكانت الفائدة السنوية على السند 7% وعمر السند 15 سنة والقيمة الإسمية 1000 دينار، فإذا كان سعر الفائدة السائد في السوق 10%، احسب القيمة السوقية للسند وحدد ما إذا كان يباع بعلاوة أو خصم أو بالقيمة الإسمية.

حل مثال (1)

مبدئياً يمكننا القول بأن السند سيباع بخصم وذلك لأن الفائدة عليه أقل من الفائدة في السوق وهذا الإحتجاج يتأكد من خلال إحتساب القيمة السوقية:

$$B_0 = 70 * \left[\frac{1 - \frac{1}{(1+10\%)^{15}}}{10\%} \right] + \frac{1000}{(1+10\%)^{15}} = \$771.822$$

كما نلاحظ فإن هذا السند يباع بخصم مقداره 228 دينار تقريباً عن القيمة الإسمية، والسبب في ذلك يعود إلى أن المستثمر الذي يشتري السند يجب أن يحصل على عائد مساوي للعائد السائد في السوق، فإذا اشترى السند بالقيمة الإسمية سيكسب 7% فقط إما إذا اشتراه بالقيمة المحتسبة فإنه سيكسب 7% بالإضافة إلى الخصم والذي يعادل 3% وبالتالي سيحصل على 10%.

مثال (2)

اشترى أحد المستثمرين سند لإحدى الشركات، وكانت الفائدة السنوية على السند 10% وعمر السند 15 سنة والقيمة الإسمية 1000 دينار، فإذا كان سعر الفائدة السائد في السوق 7%، احسب القيمة السوقية للسند وحدد ما إذا كان يباع بعلاوة أو خصم أو بالقيمة الإسمية.

حل مثال (2)

مبدئياً يمكننا القول بأن السند سيباع بعلاوة وذلك لأن الفائدة عليه أعلى من الفائدة في السوق وهذا الإستنتاج يتأكد من خلال إحتساب القيمة السوقية:

$$B_0 = 100 * \left[\frac{1 - \frac{1}{(1 + 7\%)^{15}}}{7\%} \right] + \frac{1000}{(1 + 7\%)^{15}} = \$1273.24$$

كما نلاحظ فإن هذا السند يباع بعلاوة مقداره 273 دينار تقريباً عن القيمة الإسمية، والسبب في ذلك يعود إلى أن المستثمر الذي يشتري السند يجب أن يحصل على عائد مساوي للعائد السائد في السوق، فإذا اشترى السند بالقيمة الإسمية سيكسب 10% وهو أعلى من عائد السوق، أما إذا اشتراه بالقيمة المحتسبة فإنه سيكسب 10% وسيخسر العلاوة الذي دفعها والتي تعادل 3% وبالتالي سيحصل على 10% - 3% = 7%.

مثال (3)

اشترى أحد المستثمرين سند لإحدى الشركات، وكانت الفائدة السنوية على السند 10% وعمر السند 15 سنة والقيمة الإسمية 1000 دينار، فإذا كان سعر الفائدة السائد في السوق 10%، احسب القيمة السوقية للسند وحدد ما إذا كان يباع بعلاوة أو خصم أو بالقيمة الإسمية.

حل مثال (3)

مبدئياً يمكننا القول بأن السند سيباع بالقيمة الإسمية وذلك لأن الفائدة عليه متساوية مع الفائدة في السوق وهذا الإستنتاج يتأكد من خلال إحتساب القيمة السوقية:

$$B_0 = 100 * \left[\frac{1 - \frac{1}{(1 + 10\%)^{15}}}{10\%} \right] + \frac{1000}{(1 + 10\%)^{15}} = \$1000$$

كما نلاحظ فإن هذا السند يباع بالقيمة الإسمية، أي أن القيمة السوقية تساوي القيمة الإسمية، والسبب في ذلك يعود إلى أن المستثمر الذي يشتري السند يجب أن يحصل على عائد مساوي للعائد السائد في السوق، فإذا اشترى السند بالقيمة الإسمية سيكسب 10% وعائد السوق 10%، لذا يجب أن يشتري السند بنفس القيمة الإسمية.

← تكلفة السندات على الشركة (Bonds Valuation)

في حال تساوت القيمة السوقية للسند بالقيمة الإسمية له تكون تكلفة السند على الشركة هي نفس سعر الفائدة على السند. أما في حال كانت القيمة السوقية للسند تختلف عن القيمة الإسمية فيمكن احتساب تكلفة السندات من خلال اشتقاقها من معادلة تقييم السندات.

$$B_0 = CPMT * \left[\frac{1 - \frac{1}{(1+K)^n}}{K} \right] + \frac{PARV_n}{(1+k)^n}$$

وتكون بنود المعادلة أعلاه B_0 و $CPMT$ و $PARV$ معروفة في هذه الحالة ويكون المجهول هو K والذي يعبر عن تكلفة السند على الشركة قبل الضريبة. حيث أن تكلفة التمويل بالسندات هي عبارة عن معدل الخصم (K) الذي تجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ممثلةً بالفائدة والقيمة الإسمية للسند عند الإستحقاق مساوية لسعر السند اليوم.

ويمكن إيجاد تكلفة السند باستخدام طريقة المعدل الداخلي والتي تعتبر طريقة تقريبية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{القيمة الإسمية للسند} - \text{متحصلات بيع السند}}{\text{عمر السند}} + \text{مبلغ فائدة السند السنوية} = \text{تكلفة السند}$$

$$= \frac{(\text{القيمة الإسمية للسند} + \text{متحصلات بيع السند}) \div 2}{\text{عمر السند}}$$

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن مدفوعات الفوائد من قبل الشركة تخفف من الضريبة التي تدفعها، وذلك لأن الفوائد تخصم من الربح قبل الضريبة وبالتالي فإن الفوائد المدفوعة على السند ستقل ضريبة الشركة. وإذا ما أخذنا التوفير في الضريبة بعين الاعتبار فإن تكلفة الفوائد ستقل بمقدار الوفر الضريبي، حيث أن تكلفة السندات بعد الضريبة يمكن احتسابها كما يلي:

$$\text{تكلفة السند بعد الضريبة} = \text{تكلفة السند} \times (1 - \text{معدل الضريبة})$$

مثال (4)

أصدرت شركة ما سنداً بقيمة إسمية تبلغ 1000 دينار وبسعر فائدة 7% ولمدة 15 سنة، وقد حصلت الشركة على مبلغ 771.8 ديناراً من بيع هذا السند. احسب تكلفة السند على الشركة، وبين كم تبلغ تكلفة السند بعد الضريبة إذا كان معدل الضريبة 30%.

حل مثال (4)

إن تحليل المعطيات أعلاه يبين لنا أن الشركة باعت السند بقيمة 771.8 بينما ستدفع بالمقابل فائدة سنوية 7% أو 70 دينار بالإضافة إلى سداد القيمة الإسمية للسند والبالغة 1000 دينار في نهاية عمر السند. وبالتالي ستكون

تكلفة السند على الشركة 7% سنوياً مضافاً إليها الفرق بين سعر بيع السند وبين القيمة الإسمية.

ويمكن إحتساب تكلفة السند حسب طريقة معدل العائد الداخلي كما يلي:

$$\text{تكلفة السند} = \frac{[15 \div (771.8 - 1000)] + 70}{2 \div (771.8 + 1000)} = 9.6\%$$

ويمكن إحتساب تكلفة السند حسب طريقة معدل العائد الداخلي كما يلي:

$$\text{تكلفة السند بعد الضريبة} = (9.6\% - 1) \times 30\% = 6.72\%$$

مزايا وعيوب السندات

من وجهة نظر الشركة المصدرة للسندات، فهناك العديد من المزايا التي تمتاز بها السندات باعتبارها وسيلة للتمويل، كما أن هنالك عدداً من العيوب التي تتضمن عليها. وفيما يلي سنستعرض أهم المزايا والعيوب للسندات:

(1) مزايا السندات:

- تعتبر السندات وسيلة تمويل ذات تكلفة ثابتة على الشركة تتمثل بنسبة الفائدة التي لا تتغير طوال حياة السند.
- يتم تنزيل الفوائد المدفوعة على السندات من الربح الخاضع للضريبة وبالتالي فإنها ستحقق للشركة درع ضريبي يساهم في تخفيض العبء الضريبي للشركة.
- استخدام السندات في التمويل يحافظ على هيكل الملكية وحقوق التصويت في الشركة لأنه لا ينتج عنه دخول مساهمين جدد للشركة يقاسمون المساهمين في حقوقهم.

(2) عيوب السندات:

- تشكل السندات وفوائدها إلزاماً على الشركة واجب الدفع عند الإستحقاق، وبالتالي فإن عدم قدرة الشركة على تسديد فوائد السندات أو دفع قيمتها في تاريخ إستحقاقها يؤدي إلى تصفية الشركة.
- زيادة الإعتماد على السندات باعتبارها أدوات دين ستزيد من الرفع المالي وبالتالي ستزيد من مخاطر الشركة.
- استخدام السندات سيفرض قيوداً على الشركة وسيحد من قدرتها على إتخاذ بعض القرارات المالية خاصة القرارات المرتبطة بتوزيع الأرباح.
- قد تواجه الشركة مخاطر مرتبطة بتحركات أسعار الفوائد بحيث أن الفائدة في السوق قد تنخفض إلى ما دون مستوى الفائدة على السند وبالتالي تصبح فوائد السند أعلى على الشركة مقارنة بتكاليف التمويل السائدة في السوق.

2-4 الفروض البنكية (Bank Loans)

تعتبر البنوك أحد مصادر التمويل الهامة بالنسبة للشركات، حيث تستطيع الشركات الحصول على التمويل اللازم لعملياتها من خلال الإقتراض البنكي المباشر. وعلى الرغم من تعدد أشكال الإئتمان المصرفي الذي يمكن منحه

للشركات مثل الجاري مدين والكمبيالات المخصومة والإ اعتمادات المستندية والكفالات وقروض رأس المال العامل وغيرها، إلا أن القروض البنكية طويلة الأجل تعتبر الأكثر تأثيراً على هيكل التمويل في المنشأة لأنها عادةً ما تكون بمبالغ كبيرة وتستمر لفترة طويلة من الزمن.

وتأتي عملية الإقتراض البنكي طويل الأجل بعد عددٍ من الخطوات التقديمية منها اختيار البنك الذي سيتم الإقتراض منه في ضوء تحليل عدة متغيرات مثل مدة القرض الذي يمنحها البنك والضمانات المطلوبة وشروط التسديد وسعر الفائدة وغيرها. كذلك قد يتم عقد عدة إجتماعات بين المعنيين في الشركة وبين البنك للتفاوض على شروط القرض وسعر الفائدة وغيرها من الأمور.

وبعد أن يتم التوصل لإتفاق بين الشركة والبنك على جميع شروط القرض، تقوم الشركة بتقديم الضمانات اللازمة ومن ثم تحصل على الأموال.

ويتشابه الإقتراض البنكي مع إصدار السندات بالعديد من الأمور منها أن كلاهما يعتبر إلتزاماً على الشركة وأنها يتضمنان على فائدة وأن لهما تواريخ إستحقاق محددة يجب أن يتم التسديد فيها. لكن قد يكون أهم أوجه الإختلاف بين الإقتراض البنكي وبين إصدار السندات آليات التسديد المتبعة في كلٍ منهما. حيث أن السندات عادةً ما يتم تسديد الفوائد المستحقة عليها بشكل سنوي أو نصف سنوي خلال عمر السند، ويتم إعادة المبلغ الأصلي (القيمة الإسمية) في تاريخ إستحقاق السند عند نهاية عمره. أما الإقتراض المصرفي فيتم في الغالب تسديده من خلال أقساط دورية تتضمن على سداد الفائدة وجزء من أصل المبلغ. بمعنى أنه يتم تسديد أصل القرض على شكل مجموعة من الدفعات الدورية المتساوية والتي تنتهي في نهاية عمر القرض، وليس أن يتم تسديد أصل المبلغ دفعةً واحد في تاريخ الإستحقاق.

← تكلفة القرض البنكي على الشركة

يقوم البنك بإحتساب قسط القرض (PMT) من خلال الإ اعتماد على مفهوم القيمة الزمنية للنقد وذلك بقسمة قيمة القرض (Loan) على معامل القيمة الحالية للدفعة الدورية عند سعر فائد (K) وعدد فترات (n). ويكون القسط الناتج هو المبلغ الدوري الذي على الشركة دفعه (شهري، ربع سنوي،.... إلخ) لتسديد المبلغ المقرض وفوائده. والمعادلة التالية توضح كيفية إحتساب قسط القرض.

$$PMT = \frac{Loan}{\left[\frac{1 - \frac{1}{(1 + K)^n}}{K} \right]}$$

وفي حال رغبة الشركة بإحتساب تكلفة القرض فعليها أن تقوم بإحتساب سعر الفائدة الذي يجعل المعادلة السابقة صحيحة. أي على الشركة في حال معرفتها لقيمة القرض وقيمة القسط ومدة القرض أن تقوم بحل المعادلة السابقة لمعرفة قيمة (K) والذي يعبر عن تكلفة القرض. ويمكن في هذا الصدد استخدام طريقة التجربة والخطأ للوصول

إلى التكلفة التي تجعل المعادلة صحيحة. لكن نظراً لأن هذه الطريقة طويلة فيمكن استخدام المعادلة التقريبية التالية لإحتساب تكلفة القرض.

$$\text{تكلفة القرض} = \frac{2 \times \text{عدد الأقساط في السنة} \times \text{إجمالي الفائدة على القرض}}{\text{قيمة القرض الممنوح} \times (\text{إجمالي أقساط القرض} + 1)}$$

حيث أن:

$$\text{إجمالي الفائدة على القرض} = \text{قيمة القرض} \times \text{سعر الفائدة السنوي} \times \text{عدد سنوات القرض}$$

مثال (5)

قامت شركة النسر للطيران بالحصول على قرض بنكي قيمته 50 ألف دينار، وكانت مدة القرض 5 سنوات وسعر الفائدة السنوي على القرض 8%. وقد تم الإتفاق بين الشركة والبنك على أن يتم دفع أقساط القرض بشكل ربع سنوي. احسب تكلفة هذا القرض على الشركة، واحسب تكلفته بعد الضريبة إذا كانت نسبة الضريبة 30%.

حل مثال (5)

من المهم أن نقوم بترتيب المعطيات لتسهيل تطبيق المعادلة وذلك كما يلي:

- مدة القرض 5 سنوات
- عدد الأقساط في السنة = 4 أقساط (لأن القسط ربع سنوي)
- إجمالي أقساط القرض = 20 قسط (5 سنوات × 4 أقساط في السنة)
- إجمالي الفائدة على القرض = 50000 × 8% × 5 = 20000 دينار

$$\text{تكلفة القرض} = \frac{20000 \times 4 \times 2}{(1 + 20) \times 50000} = 15.2\%$$

$$\text{تكلفة القرض بعد الضريبة} = (1 - 30\%) \times 15.2\% = 10.6\%$$

◀ مزايا وعيوب القروض البنكية

تتشابه مزايا وعيوب القروض البنكية بمزايا وعيوب السندات إذا أن كلاهما يعتبر وسيلة دين. إلا أن القروض البنكية قد تتضمن على عيب إضافي يتمثل في الشروط لوقائية (Protective Covenants) التي قد يفرضها البنك على الشركة مثل شرط عدم توزيع أرباح طيلة عمر القرض، أو شرط عدم الإقتراض من أي جهة طيلة فترة القرض إلا بموافقة خطية من البنك، وغيرها.

5. التمويل بالملكية (Equity Financing)

يمكن أن يتم التمويل بالملكية من خلال إصدار الشركة للأسهم العادية، أو من خلال إصدار الأسهم الممتازة، أو من خلال لجوء الشركة لاستخدام الأرباح المحتجزة. وفي السياق التالي سنناقش هذه الأنواع.

1-5 الأسهم العادية (Common Stocks)

يمكن تعريف الأسهم العادية على أنها شهادات أو صكوك ملكية تثبت ملكية حاملها لجزء من شركة ما، وتمنحه بالمقابل العديد من المزايا والخصائص التي لا يتمتع بها حاملي الأوراق المالية الأخرى للشركة. وتقوم الشركة بالحصول على التمويل من خلال بيع هذه الشهادات للمستثمرين في السوق المالي وتحصيل أثمان هذه الشهادات. وتتضمن الأسهم العادية على قيمة إسمية وقيمة سوقية وقيمة دفترية. حيث أن القيمة الإسمية هي القيمة التي أصدر بها السهم وعادةً ينص عليها عقد التأسيس للمنشأة، وتبلغ قيمتها دينار واحد للسهم في الأردن، أما القيمة الدفترية فهي عبارة عن ناتج قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم العادية، وأخيراً تعرف القيمة السوقية على أنها القيمة التي يباع بها السهم في السوق.

← عوائد الأسهم العادية

يحصل المستثمرين على أرباح لقاء شرائهم لسهم الشركة يتمثل في شكلين هما الأرباح الموزعة والأرباح الرأسمالية.

(أ) الأرباح الموزعة (Dividends): وهي عبارة عن الأرباح التي تقوم الشركة بتوزيعها على المساهمين لقاء مساهمتهم في الشركة، وتقتطع التوزيعات عادةً من صافي الربح السنوي للشركة. ويمكن احتساب معدل العائد الذي يحققه المساهم من الأرباح الموزعة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد من الأرباح الموزعة} = (\text{الأرباح الموزعة بالدينار} \div \text{سعر شراء السهم}) \times 100\%$$

مثال (6)

قام أحد المستثمرين بشراء أسهم بقيمة 10 آلاف دينار، وحصل في نهاية العام على توزيعات بمقدار 600 دينار، احسب معدل العائد الذي حصل عليه المستثمر من الأرباح الموزعة.

$$\text{معدل العائد من الأرباح الموزعة} = (10000 \div 600) \times 100\% = 6\%$$

وقد تكون الأرباح الموزعة نقدية أو قد تلجأ الشركة إلى توزيع أسهم مجانية على المساهمين، وفيما يلي سنستعرض هذه المفاهيم.

1. التوزيعات النقدية (Cash Dividends): يصبح للمستثمر في شركة ما أحقية في التوزيع النقدي اعتباراً

من اليوم الذي يتم فيه اجتماع الهيئة العامة للشركة و قرار مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح النقدية، ويعني التوزيع النقدي حصول المستثمر على حصته من أرباح الشركة بشكل نقدي.

مثال (7)

قامت إحدى الشركات بتحقيق صافي ربح خلال العام الماضي يبلغ 720 ألف دينار، وكان عدد أسهم لتلك الشركة 1.5 مليون سهم، وبقيمة إسمية مقدارها دينار واحد وسوقية مقدارها 7.5 دينار، وقد قرر مجلس إدارة الشركة توزيع أرباح بنسبة 30% من القيمة الإسمية، أي أن الشركة ستوزع $1.5 \times 30\% = 450$ ألف دينار.

كذلك يمكن إحتساب نسبة التوزيع (Dividends Payout Ratio) كما يلي:

نسبة التوزيع = الأرباح الموزعة ÷ صافي الربح

$$\text{نسبة التوزيع} = 450.000 \div 720.000 = 60\%$$

2. توزيع الأسهم المجانية (Stock Dividends):

يقرر توزيع الأسهم المجانية في إجتماع الهيئة العامة، بحيث يتم توزيع أسهم بدون مقابل (مجانية) على المساهمين المسجلين لدى الشركة، وبالتالي يكون ربح المستثمر هو قيمة السهم الجديد الذي حصل عليه.

مثال (8)

قرر مجلس إدارة إحدى الشركات توزيع أسهم مجانية على المساهمين بمقدار 1 : 10، وكان عدد أسهم الشركة 1.5 مليون سهم، وبقيمة إسمية مقدارها دينار واحد وسوقية مقدارها 7.5 دينار، أي أن الشركة ستوزع سهم لكل عشرة أسهم وبهذا سيكون عدد الأسهم الموزعة 150 ألف سهم ($1.500.000 \div 10$). كذلك يمكن القول بأن نسبة التوزيع هنا 10% حيث سيحصل كل مستثمر يملك 10 أسهم على سهم إضافي.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن السعر السوقي للسهم سوف يتأثر بتوزيعات الأسهم المجانية، بحيث أن توزيع الأسهم المجانية على المساهمين سيؤدي إلى إرتفاع عدد الأسهم المعروضة في السوق وبالتالي إحداث ضغط على أسعار الأسهم مما يدفعها للإخفاض. فمثلاً لو إفترضنا أن رأس مال شركة يبلغ 5 ملايين دينار، وكان سعر السهم السوقي 4 دنانير، وأعلنت الشركة عن توزيع أسهم مجانية بنسبة 40% من رأس المال المدفوع للشركة. حينها يمكن إحتساب السعر السوقي الجديد للسهم وفقاً للمعادلة التالية:

السعر السوقي الجديد = سعر السهم السوقي القديم ÷ (1 + نسبة التوزيع المجاني)

$$\text{السعر السوقي الجديد} = 4 \div (1 + 0.40) = 2.86 \text{ دينار تقريباً}$$

(ب) الأرباح أو الخسائر الرأسمالية (Capital Gains or Losses): الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية

هي عبارة الربح (الخسارة) الذي يحققه المستثمر نتيجة إرتفاع (إنخفاض) قيمة الأصول المستثمر بها. فمثلاً، إذا قام أحد المستثمرين بشراء سهم بسعر 20 دينار، وبعد سنة أصبحت القيمة السوقية لنفس السهم 22 دينار، هنا يكون المستثمر قد حقق ربحاً رأسمالياً مقداره ديناران، أما لو إنخفضت القيمة السوقية للسهم إلى 19 دينار فهنا يكون السهم قد حقق خسارة رأسمالية مقدارها دينار. وتسمى هذه الأرباح أو الخسائر بالرأسمالية لأنها نتجت عن تغيير قيمة الأصل (رأس المال) نفسه.

ويمكننا إحتساب معدل العائد على الإستثمار من الأرباح الرأسمالية باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{العائد من الربح (الخسارة) الرأسمالية} = (\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء}) \div \text{سعر الشراء} \times 100\%$$

مثال (9)

قام أحد المستثمرين بشراء أسهم بقيمة 10 آلاف دينار ومن ثم أصبحت قيمة الأسهم 11 ألف دينار، احسب معدل العائد من الأرباح (الخسائر) الرأسمالية.

$$\text{العائد من الأرباح الرأسمالية} = [10000 \div (10000 - 11000)] \times 100\% = 10\%$$

(ج) **معدل العائد العام على السهم (Rate of Return):** عادةً يهتم المستثمر بإحتساب العائد العام

للسهم سواء كان هذا العائد من الأرباح الموزعة أو من الأرباح الرأسمالية، لأن الذي يهتم المستثمر في الغالب هو معرفة العائد الكلي على إستثماره بغض النظر عن مصدر العائد. ومن خلال قانون معدل العائد على السهم يمكننا حساب العائد السنوي للسهم وذلك كنسبة مئوية من سعر الشراء. ويمكننا تعريف معدل العائد على السهم بأنه نسبة الأرباح أو الخسائر الرأسمالية - والتي تنتج عن تغير سعر السهم في السوق - مضافاً إليها نصيب السهم من الأرباح الموزعة إلى سعر الشراء، وعادةً ما يطلق على هذا العائد بالعائد على فترة الإحتفاظ (**Holding Period Return**).

$$\text{معدل العائد على السهم} = [(\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء}) + \text{الأرباح الموزعة}] \div \text{سعر الشراء}$$

مثال (10)

قام أحد المستثمرين بشراء سهم بسعر 12.8 دينار، وبعد مرور سنة قام المستثمر ببيع السهم بسعر 13.1 دينار، فإذا علمت أن المستثمر استلم 0.75 دينار أرباح موزعة خلال الفترة، احسب معدل العائد على السهم.

$$\text{معدل العائد السهم} = [0.75 + (12.8 - 13.1)] \div 12.8 = 8.2\%$$

الحقوق التي يتمتع بها مالك السهم العادي (Ownership Rights)

يخول السهم العادي حامله بالعديد من الحقوق، والحقوق الرئيسية هي حق التصويت وحق السهم في أرباح الشركة والحق في الباقي من الشركة عند التصفية.

1. **حق التصويت (Right of Voting):** تخول الأسهم العادية مالكيها الحق في حضور إجتماعات مجلس

المساهمين (ويسمى بالجمعية العمومية) والتصويت على جميع الموضوعات الهامة التي تؤثر على المساهمين مثل التغيرات في النظام الأساسي والدمج وإعادة هيكلة رأس المال وإعادة التنظيم المالي للشركة وانتخاب مجلس إدارة الشركة. ويتم التصويت لإختيار أعضاء مجلس الإدارة بأحد الطرق التالية:

• **التصويت النظامي (Regulatory or Statutory Voting):** يكون هنا صوت واحد لكل

- سهم لكل منصب في مجلس الإدارة. فمثلاً إذا كان هناك خمسة مناصب يتم شغلها في مجلس الإدارة فإن المساهم الذي لديه 100 سهم يجوز له الإقتراع بمئة صوت لكل مرشح من المرشحين الخمسة المختلفين. وطبقاً لهذا النظام، فإن أغلبية المساهمين يمكنهم تحديد تكوين مجلس الإدارة.
- **التصويت التراكمي (Cumulative Voting):** يتحكم كل سهم في الكثير من الأصوات المتعلقة بانتخاب مجلس الإدارة، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك خمسة مناصب مطلوب شغلها فإن المساهم الذي يمتلك 100 سهم يكون له الحق بمنح الإقتراع والتصويت بـ 500 صوت ويمكنه إعطائها جميعاً لعضو مجلس إدارة واحد إذا رغب في ذلك. وطريقه التصويت هذه تسمح للأقلية بالحصول على تمثيل لها في مجلس الإدارة عن طريق الأصوات التراكمية لمرشح واحد.
 - **التصويت بالوكالة (Proxies Voting):** ويتم من خلال لجوء مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى توكيل شخص أو جهة ما لتقوم بحضور الاجتماعات والتصويت بالنيابة عنهم، وفي هذه الحالة يمكن لصغار المستثمرين تجميع أصواتهم من خلال تمثيلهم بوكيل واحد وبالتالي إعطائهم قوة أكبر في التصويت.

2. **الحق في التوزيعات/حصص الأرباح (Right of Dividends):** تشكل التوزيعات جانب رئيسي من العائد الكلي للسهم، وهي المكافأة المالية الأساسية لتملك سهم عادي بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية. وتدفع التوزيعات للمساهمين العاديين بقرار من مجلس إدارة الشركة، ويتم دفعها بعد دفع جميع الضرائب والفوائد المترتبة على الشركة وبعد دفع توزيعات الأسهم الممتازة. وقد تكون التوزيعات من أرباح السنة الحالية أو من الأرباح المحتجزة من سنوات سابقة.

3. **الحق في التصفية أو الفسخ (Right in Liquidation or Dissolution)** عند تصفيه أو فسخ الشركة فإن للمساهمين الحق في أصول الشركة الباقية بعد تسديد إلتزامات الشركة تجاه الحكومة (الضرائب) والدائنين وحملة الأسهم الممتازة.

4. **حق الشفعة (Preemptive Right)** يشير حق الشفعة إلى حق المساهم في الحفاظ على نسبة ملكيته في الشركة دون تأثر بعملية إصدار وبيع الأسهم الجديدة. ويتم ذلك من خلال إعطاء الأولوية للمساهمين القدامى بشراء عدد معين من الأسهم الجديدة بما يحافظ لهم على نسبة تملكهم في الشركة.

مثال (11)

الشخص الذي يمتلك 10% من أسهم شركة ما، سيكون له الحق في شراء 10% من أية إصدارات أسهم جديدة. فإذا تم إصدار 1000 سهم جديد مثلاً فإن هذا الشخص سيكون له الحق في شراء 10% من هذه الأسهم أي 100 سهم، وبالتالي يحافظ على نسبة ملكيته في الشركة.

5. تقسيم السهم (Stock Splits)

أحياناً تعلن الشركة عن تقسيم الأسهم، ويُقصد بذلك تقسيم السهم القديم إلى عدد من أكبر الأسهم الجديدة. و ينتج عن هذا التقسيم إختلاف القيمة الإسمية والسوقية للسهم وإختلاف عدد الأسهم ولكن مع بقاء القيمة الكلية للشركة بدون تغيير. وعادةً ما تلجأ الشركات لتقسيم الأسهم عندما تصبح القيمة السوقية للسهم كبيرة جداً مما يؤثر على حجم تداوله وسيولته.

مثال (12)

يبلغ عدد الأسهم المصدرة لشركة ما مليون سهم، و قد كانت القيمة الإسمية للسهم دينار والقيمة السوقية 20 دينار، وقد تقرر تقسيم الأسهم بنسبة 1 : 2 أي أن كل سهم سيقسم إلى قسمين، عندها سيصبح عدد الأسهم مليونين سهم والقيمة الإسمية للسهم نصف دينار والسوقية عشرة دنانير.

6. التقسيم العكسي (Reverse Splits)

التقسيم العكسي هو عكس تقسيم السهم بمعنى أنه يتم هنا تجميع عدد من الأسهم ليشكلوا سهماً واحداً.

مثال (13)

يبلغ عدد الأسهم المصدرة لشركة ما مليون ونصف سهم، وقد كانت القيمة الإسمية للسهم دينار والقيمة السوقية 5 دنانير، وقد تقرر التقسيم العكسي للأسهم بنسبة 3 : 1 أي أن كل ثلاثة أسهم سيصبحون سهماً واحداً. عندها سيصبح عدد الأسهم نصف مليون سهم والقيمة الإسمية للسهم ثلاثة دنانير والسوقية 15 دينار.

كلفة الأسهم العادية (The Cost of Common Stocks) <

إن تكلفة الأسهم العادية على الشركة ترتبط أساساً بمعدل العائد الذي يطلبه المستثمرون (حملة الأسهم) لقاء احتفاظهم بسهم الشركة، والذي يعتمد على مخاطرة الشركة بالدرجة الأولى.

ويمكن إحتساب تكلفة الأسهم العادية على الشركة بالإعتماد على نموذج نصيب السهم من الأرباح الموزعة المخصومة أو من خلال الإعتماد على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM).

(1) نموذج نصيب السهم من الأرباح الموزعة المخصومة (The Dividend Valuation Model):

إن قيمة السهم ترتبط بالتدفقات النقدية المتوقعة منه (التوزيعات)، وبناءً على ذلك، فإن قيمة السهم الآن (القيمة الحالية) تعتمد على التوزيعات المتوقعة منه والتي من المفترض أن تستمر للأبد. وقد تكون توزيعات السهم ثابتة، أو قد تنمو سنوياً بمعدل ثابت، أو قد تكون متغيرة، وفيما يلي سنبين إحتساب تكلفة السهم في حالة كانت توزيعاته ثابتة أو تنمو بمعدل ثابت.

أ. إذا كانت الأرباح الموزعة ثابتة (Zero Growth Rate Dividends): يفترض هذا النموذج بأن نصيب السهم من الأرباح الموزعة ثابت، ولن يختلف طوال عمر السهم. وبناءً على فرضية الإحتفاظ بالسهم مدى الحياة، فإننا نقوم بإحتساب قيمة السهم وفقاً لقانون القيمة الحالية للأبدية وذلك كما يلي:

$$\text{سعر السهم} = \text{الأرباح الموزعة السنوية} \div \text{معدل العائد المطلوب}$$

وكما ذكرنا مسبقاً فإن تكلفة السهم على الشركة تساوي معدل العائد المطلوب، وبالتالي يمكن من خلال المعادلة السابقة إيجاد تكلفة السهم العادي من خلال إعادة ترتيب مكوناتها كما يلي:

$$\text{تكلفة السهم العادي} = \text{الأرباح الموزعة السنوية} \div \text{سعر السهم}$$

مثال (14)

إذا كان سهم شركة الملاحة الجوية يباع في السوق بسعر 30 دينار، وكانت الشركة تتبع سياسة توزيع أرباح ثابتة بحيث تبلغ توزيعات السهم الواحد 2.40 دينار سنوياً، احسب تكلفة السهم العادي على الشركة.

حل مثال (14)

$$\text{تكلفة السهم العادي} = 2.40 \div 30 = 8\%$$

ب. معدل نمو الأرباح الموزعة ثابت (Constant Growth Rate Dividends): حيث يفترض هذا النموذج أن نصيب السهم من الأرباح الموزعة ينمو بمعدل ثابت، ولحساب سعر السهم وفقاً لهذا النموذج نقوم بتطبيق قانون الأبدية بمعدل نمو وذلك كما يلي:

$$\text{سعر السهم} = \text{الأرباح الموزعة السنوية} \div (\text{معدل العائد المطلوب} - \text{معدل نمو التوزيعات})$$

ومن خلال المعادلة السابقة يمكن إيجاد تكلفة السهم العادي من خلال إعادة ترتيب مكوناتها كما يلي:

$$\text{تكلفة السهم العادي} = (\text{الأرباح الموزعة السنوية} \div \text{سعر السهم}) + \text{معدل نمو التوزيعات}$$

مثال (15)

كان سهم البنك الوطني يباع في السوق بسعر 25 دينار، وكانت البنك يتبع سياسة توزيع أرباح تنمو سنوياً بمعدل 5%، فإذا بلغت توزيعات السهم الواحد 1.50 دينار في السنة الأخيرة، احسب تكلفة السهم العادي على الشركة.

حل مثال (15)

$$\text{تكلفة السهم العادي} = 1.50 \div 25 + 5\% = 11\%$$

(2) نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (Capital Asset Pricing Model)

يعتبر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية أحد أهم النماذج التي قامت بربط عائد السهم بمخاطره، مع أخذه بعين الاعتبار لمفهوم التنويع والمحفظة الإستثمارية في النموذج. ويمكن صياغة معادلة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) كما يلي:

عائد (تكلفة) السهم = العائد الخالي من المخاطرة + بيتا (عائد السوق - العائد الخالي من المخاطرة)

$$E(R) = R_F + \beta \times (R_M - R_F)$$

حيث أن:

$E(R)$ هي العائد الذي يحصل عليه المستثمر لشراؤه السهم، والذي يعتبر تكلفة السهم على الشركة.
 R_F هي العائد الخالي من المخاطرة (العائد على أدوات الخزينة).
 β هي معامل بيتا لسهم الشركة، وهو يعبر عن المخاطرة النظامية الذي يتحملها المستثمر في سهم الشركة.
 R_M هي العائد على مؤشر السوق، أي العائد على المحفظة المكونة من أسهم جميع الشركات المدرجة في السوق.

ونظراً لأن عائد السوق والعائد الخالي من المخاطرة تعتبر ثابتة لأسهم جميع الشركات المدرجة في السوق المالي، فإن عائد السهم يعتمد على المخاطرة التي يتضمن عليها السهم ممثلةً بمعامل بيتا.

مثال (16)

إذا كان العائد على مؤشر السوق 14%، وكان العائد على أدوات الخزينة 7%، وكان معامل بيتا لسهم شركة النماذج المعمارية يساوي 1,5، احسب تكلفة السهم على الشركة.

حل مثال (16)

$$\text{تكلفة السهم (أو عائد السهم)} = 7\% + 1.5 \times (14\% - 7\%) = 17.5\%$$

مزايا وعيوب الأسهم العادية

يشتمل التمويل بالأسهم العادية على العديد من المزايا، كما أن له عدداً من العيوب، وفي السياق التالي سنستعرض أهم مزايا وعيوب الأسهم العادية من وجهة نظر الشركة المصدرة لها.

مزايا التمويل بالأسهم العادية

- لا تشكل الأسهم العادية التزاماً واجب السداد على الشركة حيث لا يوجد لها تاريخ إستحقاق محدد.
- لا تستلزم الأسهم العادية دفعات وأرباح ثابتة، حيث أن قرار توزيع الأرباح يتخذ من قبل إدارة الشركة

- وليس من الضروري أن تقوم الشركة بتوزيع أرباح في حال كانت أرباحها منخفضة، كما قد تقوم الشركة بتوزيع جزء من الأرباح واحتجاز الباقي، إضافةً لأن الأرباح الموزعة تختلف من سنة لأخرى.
- إصدار الأسهم العادية سيساهم في زيادة حقوق الملكية للشركة وبالتالي تقوية المركز المالي لها وتقليل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة الشركة على الإيفاء بديونها.
- تعتبر حقوق الملكية وبالتالي الأسهم عامل أمان للدائنين بحيث أن إرتفاعها يزيد من قدرة الشركة على الحصول على الدين.
- يمكن للمنشأة الناجحة بيع أسهم جديدة والحصول على (علاوة الإصدار) وهي القيمة الزائدة عن القيمة الإسمية.
- يمكن أن تقوم الشركة ببيع الأسهم العادية للمستثمرين بشكل أسهل وأسرع من عملية بيع السندات.

عيوب التمويل بالأسهم العادية

- تغيير هيكل ملكية الشركة وإدخال مساهمين جدد لهم حق التصويت، وهذا قد يسبب فقدان السيطرة على إدارة الشركة.
- تكلفة الأسهم العادية على الشركة من حيث العوائد التي تدفعها للمساهمين عادةً ما تكون أكبر من تكلفة وسائل التمويل بالدين ومن تكلفة الأسهم الممتازة.
- تكلفة إصدار وتسويق وبيع الأسهم العادية أعلى من تكلفة إصدار الأسهم الممتازة أو السندات.
- زيادة عدد الأسهم العادية يترافق غالباً مع انخفاض أسعارها السوقية.
- لا تحقق الأسهم العادية للشركة أية وفر في الضريبة لأن التوزيعات لا تعتبر من المصروفات التي تقتطع من الربح قبل الضريبة بل يتم إقتطاعها من صافي الربح النهائي.

2-5 الأسهم الممتازة (Preferred Stocks)

يمكن تعريف الأسهم الممتازة على أنها أوراق مالية تصنف ضمن حقوق الملكية في الميزانية، إلا أن خصائصها تختلف عن الأسهم العادية. وتعتبر الأسهم الممتازة من الأوراق المالية المهجنة (Hybrid Securities) وذلك لأنها تحمل صفات من الأسهم العادية والسندات. وفيما يتعلق بالخصائص المأخوذة من السندات فإنها تشمل ما يلي:

1. الدخل الثابت: حيث توفر الأسهم الممتازة لحاملها دخلاً دورياً مثل السندات. ويحسب هذا الدخل بضرب معدل التوزيع المكتوب على السهم الممتاز في القيمة الإسمية للسهم.
2. يوجد لها قيمة إسمية: يمتاز السهم الممتاز بوجود قيمة إسمية مثل السند، وتقيد القيمة الإسمية للسهم الممتاز في أمرين رئيسيين هما:
 - تمثل القيمة الإسمية القيمة التي على الشركة دفعها لحملة الأسهم الممتازة عند التصفية.
 - تستخدم لتحديد التوزيعات والتي تكون كنسبة مئوية من القيمة الإسمية.
3. تدفع التوزيعات كنسبة من القيمة الإسمية: حيث أن الآلية هنا مشابهة تماماً لآلية إحتساب الفائدة على السند،

فحامل السهم الممتاز سيحصل على التوزيعات المساوية لحاصل ضرب النسبة في القيمة الإسمية. فمثلاً إذا كان هناك سهم ممتاز بقيمة إسمية 100 دينار وبمعدل توزيعات 12%، فإن حامل هذا السهم سيحصل على 12 دينار ($100 \times 12\%$) سنوياً.

4. لها الأولوية على الأسهم العادية: وهنا تكون الأولوية في الأرباح وعند التصفية. فعندما تحقق الشركة أرباحها السنوية تقوم بسداد الدائنين أولاً ومن ثم تسدد توزيعات الأسهم الممتازة وذلك قبل توزيع أرباح الأسهم العادية. أما عند تصفية الشركة فيتم سداد الدائنين ومن ثم المساهمين الممتازين وفي النهاية يسدد حملة الأسهم العادية.
5. مخاطرتها أقل من الأسهم العادية: طالما أن الأسهم الممتازة تتميز بعائد أكيد ولها الأولوية على الأسهم العادية فإن مخاطرتها أقل من الأسهم العادية وفي نفس الوقت أعلى من مخاطرة السندات.

أما خصائص الأسهم الممتازة المأخوذة من الأسهم العادية فتشمل ما يلي:

1. تصنف ضمن حقوق الملكية في الميزانية: حيث أنها تعتبر من حقوق الميزانية لذا تعامل محاسبياً مثل الأسهم العادية وتظهر في الميزانية تحت بند حقوق الملكية.
2. ليس لها تاريخ إستحقاق: ليس للأسهم الممتازة تاريخ إستحقاق مثل الأسهم العادية. إلا أنه في الفترات الأخيرة أصبح هناك جيل جديد من الأسهم الممتازة والتي لها تاريخ إستحقاق بالإضافة إلى العديد من الموصفات الخاصة.
3. مخاطرتها أعلى من السندات: تمتاز الأسهم الممتازة بأن مخاطرتها أعلى من السندات وذلك لأن للسندات الأولوية عليها.
4. عوائدها أكيدة ولكن لا يمكن تجميعها لعدة سنوات دون دفعها: بالرغم من حق المساهم الممتاز في الحصول على التوزيعات السنوية له. إلا أن الشركة تستطيع في حال عدم تحقيقها لأرباح مثلاً أو في حال رغبتها بإحتجاز أرباح سنة ما أن تقوم بتأجيل دفع هذه الأرباح لعدة سنوات بحيث يتم تجميعها مع أرباح السنوات التالية. ولا يمكن دفع أية توزيعات لحملة الأسهم العادية إلا بعد تسديد كامل حقوق المساهمين الممتازين.
5. يمكن أن تحصل على توزيعات مثل الأسهم العادية: يمكن أن تكون الأسهم الممتازة مشاركة في الربح مع الأسهم العادية بحيث أنهم يأخذون نسبتهم الإعتيادية من الأرباح والباقي من الربح يتم تقسيمه بين المساهمين العاديين والممتازين حسب نسبة حقوقهم.

هذا ويمكن أن تتمتع الأسهم الممتازة بالعديد من الخصائص الإضافية والتي تحدد في شهادة السهم الممتاز، ومن أهم هذه الخصائص:

1. قابلية التحويل (Convertibility): وتعني هذه الخاصية بأنه يمكن تحويل السهم الممتاز إلى سهم عادي بناءً على رغبة المساهم الممتاز. ويتم التحويل هنا بنسبة محددة مسبقاً فمثلاً إذا كانت نسبة التحويل (Conversion Ratio) 1 : 5 فيتم هنا تحويل كل سهم ممتاز إلى خمسة أسهم عادية.

2. الحق في التصويت (Voting Right): فبالرغم من أن المساهم الممتاز لا يحق له التصويت إلا أنه يمكن إعطائه هذا الحق من خلال إضافة هذه الخاصية.
3. المشاركة (Participating): وتعني أن الأسهم الممتازة لن تأخذ التوزيعات المخصصة لها فقط، بل ستشارك الأسهم العادية في باقي الربح.
4. خاصية الإستدعاء (Call Provision): وتعني أن للشركة الحق في إستدعاء الأسهم الممتازة وسداد حاملها وبالتالي التخلص من هذه الأسهم. وعادةً ما يتم إستدعاءها بقيمة أكبر من القيمة الإسمية وهذا ما يسمى بعلاوة الإستدعاء (Call Premium).
5. الإستحقاق (Maturity): كما ذكرنا مسبقاً فإن الأسهم الممتازة في الغالب لا يوجد لها تاريخ إستحقاق، إلا أنه يمكن إصدار أسهم متارة لها تاريخ إستحقاق كما في حال السندات من خلال إضافة هذه الخاصية على السهم.

← تكلفة الأسهم الممتازة (The Cost of Preferred Stocks)

كما ذكرنا مسبقاً فإن الأسهم الممتازة تعطي لحاملها نسبة أرباح موزعة ثابتة ولا تتغير مع مرور الزمن. وبالتالي يمكن إحتساب تكلفة السهم الممتاز باستخدام نموذج الأرباح الموزعة الثابتة والذي استخدمناه عند نقاشنا لتكلفة الأسهم العادية.

$$\text{تكلفة السهم الممتاز} = \text{نصيب السهم الممتاز من الأرباح الموزعة} \div \text{متحصلات بيع السهم الممتاز}$$

حيث أن متحصلات بيع الأسهم الممتازة تساوي القيمة الإسمية للسهم الممتاز مطروحاً منها التكاليف التي تحملتها الشركة لإصدار وتسويق وبيع السهم.

مثال (17)

أصدرت شركة الضمان الأمثل أسهماً ممتازة تحمل ربحاً سنوياً مقداره 9%، وكانت القيمة الإسمية للسهم الممتاز 100 دينار. فإذا كانت المنشأة قد تكبدت مصاريف إصدار وتسويق وبيع بلغت قيمتها للسهم الواحد (7) دنانير، احسب تكلفة السهم الممتاز على الشركة.

حل مثال (17)

- نصيب السهم الممتاز من الأرباح الموزعة = 9% × 100 = 9 دنانير
- متحصلات بيع السهم الممتاز = 100 دينار - 7 دنانير = 93 دينار للسهم الممتاز الواحد
- تكلفة السهم الممتاز = نصيب السهم الممتاز من الأرباح الموزعة ÷ متحصلات بيع السهم الممتاز
تكلفة السهم الممتاز = 9 دنانير ÷ 93 دينار = 9.7%

◀ مزايا وعيوب الأسهم الممتازة:

كأي ورقة مالية أخرى تتميز الأسهم الممتازة بالعديد من المزايا والعيوب، وهنا سنقوم بمناقشة هذه المزايا والعيوب من وجهة نظر الشركة المصدرة للسهم الممتاز.

مزايا الأسهم الممتازة:

- تعتبر الأسهم الممتازة وسيلة تمويل ذات تكلفة ثابتة مثل السندات.
- لا تعرض الأسهم الممتازة الشركة لمخاطر الإفلاس لأن الشركة تستطيع تأجيل دفع توزيعات الأسهم الممتازة في حال عدم كفاية الأرباح لسنوات تالية.
- تمكن الأسهم الممتازة الشركة من الحفاظ على هيكل الملكية والتصويت بدون تغيير.

عيوب الأسهم الممتازة:

- العيب الأساسي لاستخدام الأسهم الممتازة في التمويل هو أن توزيعاتها غير معفاة من الضريبة كما هو الحال بالنسبة لفوائد السندات. حيث يتم إقطاع فوائد السندات من الدخل الخاضع للضريبة مما يعمل على تقليل الضريبة المدفوعة، أما توزيعات الأسهم الممتازة فتكون بعد دفع الضريبة.
- تكلفة الأسهم الممتازة أعلى من تكلفة السندات على الشركة.

3-5 الأرباح المحتجزة (Retained Earnings)

تمتلك إدارة الشركة عدة خيارات للتصرف بصافي الربح المحقق في سنة من السنوات، حيث يمكن للشركة أن تقوم بتوزيعه بالكامل على المساهمين، ومن الممكن أن تحتجزه الشركة وتحتفظ به لديها بعد تسجيله في حقوق المساهمين، وقد تقوم الشركة بتوزيع جزء من صافي الربح وإحتجاز الجزء الباقي. ويمكن تعريف الأرباح المحتجزة على أنها ذلك الجزء من أرباح الشركة الذي لم يتم توزيعه على المساهمين بحيث يتم تسجيله ضمن حقوق المساهمين في الميزانية العمومية للشركة، وسبب تسجيله في حقوق المساهمين يعود إلى أن أرباح الشركة من حق الملاك (المساهمين)، وبالتالي في حال عدم توزيعه نقدياً عليهم يفترض أن يتم تقييده لحسابهم وهو ما يؤدي لإرتفاع القيمة الدفترية للسهم.

وعادةً ما تقوم الشركة بإحتجاز الأرباح في حال رغبتها بالتوسع أو الإستثمار وبالتالي فإنها من الممكن أن تستخدم الأرباح المحتجزة لديها لتمويل إحتياجاتها المالية. وتتمتع الأرباح المحتجزة بخصوصية كبيرة بالمقارنة مع غيرها من مصادر التمويل، حيث أنها تعتبر مصدر داخلي للتمويل وليس مصدر خارجي كبقية المصادر.

◀ تكلفة الأرباح المحتجزة (Cost of Retained Earning)

عادةً ما يفضل المستثمر استلام أرباحه نقداً بدلاً من أن تحتجزها الشركة، وبالتالي فإن على الشركة في حال رغبتها لإحتجاز الأرباح أن تحقق للمستثمر على الأقل عائداً مساوياً للعائد الذي يحققه المستثمر لو حصل على توزيعات الأسهم العادية التي يمتلكها. ومن هنا يمكن القول أن العائد المطلوب على الأسهم العادية هو نفس العائد المطلوب على الأرباح المحتجزة.

ومن وجهة نظر الشركة، فإن تكلفة التمويل من الأرباح المحتجزة هي نفس تكلفة الأسهم العادية لها، أو قد تكون حتى أقل من ذلك لأن إحتجاز الأرباح لا يتضمن على أية كلف إضافية قد تتحملها الشركة مثل كلف إصدار وتسويق وبيع الأسهم عند إصدار أسهم جديدة. ويمكن حساب تكلفة الأرباح المحتجزة على الشركة بنفس طريقة حساب تكلفة الأسهم العادية وبالتالي يمكن استخدام الطرق السابق ذكرها في احتساب تكلفة الأسهم العادية.

تكلفة الأرباح المحتجزة = تكلفة الأسهم العادية

◀ مزايا وعيوب الأرباح المحتجزة

يمكن تلخيص أهم مزايا وعيوب الأرباح المحتجزة من وجهة نظر الشركة على النحو التالي:

مزايا الأرباح المحتجزة:

- تعتبر تكلفة استخدام هذه الأرباح قليلة نسبياً وتعادل تكلفة الفرصة البديلة لإستثمار هذه الأموال في مجالات أخرى.
- لا يتطلب الحصول على هذه الأرباح معاملات وتكاليف كثيرة بالمقارنة مع تكاليف إصدار الأسهم والسندات.
- لا يترتب على إستعمال هذه الأرباح إضافة أي حقوق على الشركة بما فيها حقوق ملكية أو حقوق دين، كما لا يترتب عليها أي ضمان أو رهن لأصول الشركة.

عيوب الأرباح المحتجزة:

- لا تعتبر الأرباح المحتجزة خياراً متوفراً أمام الشركة في العديد من الحالات، خاصة إذا كانت الشركة ناشئة وفي بداية حياتها.
- قد يترتب على إحتجاز الأرباح واستخدامها قيام الشركة بتعويض المساهمين من خلال إصدار أسهم مجانية وتوزيعها على المساهمين.
- لا تستطيع الشركة استخدام الأرباح المحتجزة بشكل متكرر. كما أن إرتفاع حجم التمويل المطلوب يجعل من كفاية تلك الأرباح موضوع تساؤل.
- لا تحقق الأرباح المحتجزة أي وفورات ضريبية.

6. هيكل رأس المال (Capital Structure)

يشير مفهوم هيكل رأس المال إلى تركيبة مصادر تمويل الشركة من حيث مدى إعتتمادها على الدين أو الملكية في هيكلها المالي. ولا بد أن يكون هدف الشركة عند إختيارها لتركيبية الدين والملكية إختيار المزيج المناسب منهما بالشكل الذي يحقق أقل تكلفة على الشركة وبالتالي تحقيق هيكل رأس المال الأمثل والذي من شأنه أن يعظم القيمة السوقية للشركة. وقد قام الباحثين بصياغة العديد من النظريات التي يمكن إعتتمادها لتحديد هيكل رأس المال الأمثل، ومن أهم هذه النظريات:

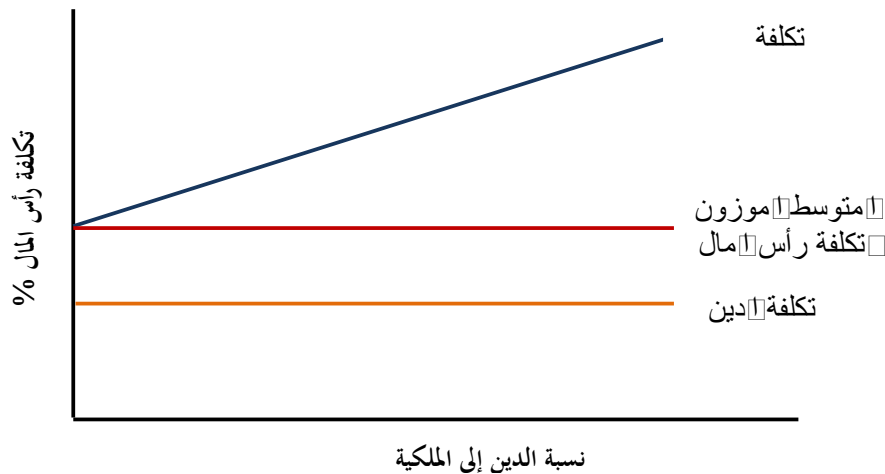
(1) **النظرية التقليدية (The Traditional Theory):** بينت هذه النظرية أن الشركات تستطيع الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل من خلال الإقتراض المعقول الذي يحافظ على التوازن بين مخاطر الدين وبين المزايا الناتجة عنه، وذلك لأن ارتفاع الدين بشكل كبير سيزيد من مخاطر الشركة وقد يعرضها لمخاطر الإفلاس عند عدم قدرتها على الإيفاء بديونها.

(2) **نظرية موديجلياني وميلر (M&M Theory):** تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تناولت هيكل رأس المال، حيث قامت النظرية بنفي وجود أي علاقة بين هيكل رأس المال وبين القيمة السوقية للشركة، مما يعني بأن قرار التمويل لا يؤدي لإرتفاع أو إنخفاض قيمة الشركة السوقية. وتم تقديم هذه النظرية من خلال الباحثين موديجلياني وميلر على شكل مقترحين تم نشر المقترح الأول عام 1952 بينما ظهر الثاني عام 1963. وقد قام المقترح الأول على مجموعة من الإفتراضات منها:

- وجود سوق يتمتع بالمنافسة الكاملة ومتعاملين عقلانيين.
- تماثل المعلومات بين المتعاملين في السوق ومعرفتهم لكل الأوضاع في السوق.
- عدم وجود ضرائب على أرباح التعاملات في السوق.
- عدم وجود تكاليف على الصفقات التي تتم في السوق.
- تجانس توقعات المتعاملين في السوق.

وقد توصل المقترح الأول إلى إستنتاج أساسي وهو أن الشركات التي تتشابه من جميع النواحي ولكنها تختلف في هياكلها التمويلية، تكون قيمتها السوقية متساوية، وبالتالي فإن قرار التمويل وهيكل رأس المال لا يؤثر على القيمة السوقية للشركة. لكن المقترح الثاني للنظرية في عام ١٩٦٣ أخذ الضرائب بعين الإعتبار حيث أكد هذا المقترح أن الإقتراض يحقق للشركة درع أو وفر ضريبي وهو ما لا يتوفر في حال الإعتماد على التمويل بالملكية، وبالتالي فإن القيمة السوقية للشركة المقترضة تفوق القيمة السوقية للشركات التي تعتمد على التمويل الملكية. ومن هنا فقد أشار المقترح إلى أن أعلى قيمة سوقية للشركة تتحقق عندما يقتصر تمويل الشركة على أدوات الإقتراض فقط.

شكل رقم (3) رسم توضيحي للمقترح الثاني من نظرية موديجلياني وميلر



(3) نظرية التدفقات النقدية الحرة (Free Cash Flow Theory): قام الباحث جنسن Jensen في عام 1986 بالبحث في مفهوم تكاليف الوكالة وعلاقتها بهيكل رأس مال الشركات. وتُعرف تكاليف الوكالة على أنها التكاليف الناتجة عن قيام أصحاب الشركة (المساهمين) بتعيين إدارة للشركة وتوكيلها للقيام بأعمال الشركة نيابة عنهم. وقد بحث جنسن في تكاليف سوء استخدام إدارة الشركة للنقدية الفائضة في حال توفرها بالشكل الذي يخدم مصالحها الخاصة على حساب مصالح المساهمين وهو ما أسماه بنظرية التدفقات النقدية الحرة (Free Cash Flow Theory). وحسب هذه النظرية فإن الإقتراض سيفرض قيود على إدارة الشركة ولن يمنحها حرية في التصرف بالأموال أو إساءة استخدام النقدية الفائضة لديها. كذلك فقد إفتترضت النظرية أن الإقتراض سيشكل تهديداً بالغاً للشركة بالفشل المالي أو التعثر أو عدم القدرة على السداد مما سيدفع الإدارة للعمل بكفاءة أكبر لتجنب تلك التهديدات وهو ما سيخفض بالنهاية من تكاليف الوكالة.

(4) نظرية تسلسل إختيار مصادر التمويل (Pecking – Order Theory): قدم مايرز Myers هذه النظرية في عام 1984، حيث بينت النظرية أن ترتيب التمويل طويل الأجل حسب أفضليته للشركات يكون على النحو التالي:

- أ. التمويل الداخلي والمتمثل بالأرباح المحتجزة والإحتياطيات.
- ب. في حالة وجود حاجة للتمويل الخارجي فعلى الشركة أن تقوم بإصدار سندات دين.
- ج. في حال تعذر التمويل من خلال السندات تلجأ الشركة لإصدار الأوراق المالية التي تحمل خصائص مشتركة (مهجنة) مثل السندات القابلة للتحويل أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل.
- د. يعتبر إصدار الأسهم العادية الملاذ الأخير للتمويل.

(5) نظرية الإشارات (Signaling Theory): تقوم هذه النظرية على المحتوى الإعلامي لإختيار مصدر التمويل وما يتضمن عليه من إشارات للمستثمرين من قبل إدارة الشركة. وقد بيّنت النظرية أن استخدام الملكية للحصول على التمويل يعطي إشارة سلبية للمستثمرين لأن إصدار الأسهم يتضمن على رسالة للسوق مفادها أن أسعار أسهم هذه الشركة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية. أما إستخدام الدين لتمويل الشركة فيعطي إشارات إيجابية. وعليه فمصدر التمويل الخارجي بالإقتراض له أفضلية على التمويل بالملكية.

7. تكلفة رأس المال (Cost of Capital)

نظراً لتعدد مصادر التمويل المتاحة أمام الشركة وإختلاف تكلفة كل مصدر من هذه المصادر، أصبح هناك حاجة لإيجاد نموذج متكامل يمكن من خلاله إحتساب التكلفة الكلية لرأس مال الشركة وبغض النظر عن مصدر هذه الأموال. حيث تمثل تكلفة رأس المال نقطة إنطلاق الشركة لإتخاذ قراراتها التمويلية والإستثمارية في ظل مقارنة تكاليف الأموال بالعوائد الناتجة عن إستثمار هذه الأموال، فإذا كانت العوائد أكبر فهذا من شأنه زيادة قيمة الشركة

في السوق وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الأساسي للإدارة المالية. ومن الجدير بالذكر هنا أن التكلفة الكلية لرأس المال يتم استخدامها كمعامل خصم التدفقات النقدية عند تقييم أي مشروع أو استثمار للشركة.

إن احتساب تكلفة رأس المال الكلية للشركة تتم عادةً من خلال احتساب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل واحتساب نسبة هذا المصدر إلى نسبته في هيكل التمويل، ومن ثم يتم ضرب تكلفة كل مصدر بنسبته وتجميع الناتج، وهذا ما يعرف باسم المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال (- Weighted Average Cost of Capital (WACC)). ويمكن احتساب المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال من خلال المعادلة التالية:

$$\text{المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال WACC} =$$

$$(\text{تكلفة الملكية} \times \text{نسبة الملكية}) + (\text{تكلفة الدين} \times \text{نسبة الدين} \times (1 - \text{معدل الضريبة}))$$

ومن الممكن توسيع المعادلة السابقة لتتضمن على جميع مصادر التمويل سواء بالملكية أو الدين وذلك كما يلي:

$$\text{المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال WACC} =$$

$$(\text{تكلفة الأسهم العادية} \times \text{نسبة الأسهم العادية}) + (\text{تكلفة الأرباح المحتجزة} \times \text{نسبة الأرباح المحتجزة}) + \text{تكلفة}$$

$$\text{الأسهم الممتازة} \times \text{نسبة الممتازة}) + (\text{تكلفة السندات} \times \text{نسبة السندات} \times (1 - \text{معدل الضريبة})) + \text{تكلفة القرض}$$

$$\text{البنكي} \times \text{نسبة القرض البنكي} \times (1 - \text{معدل الضريبة}))$$

مثال (18)

إذا أعطيت المعلومات التالية عن هيكل تمويل الشركة العصرية للأثاث، احسب المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال علماً بأن نسبة الضريبة المفروضة على الشركة 25%.

المصدر	المبلغ (ألف دينار)	الوزن النسبي لكل مصدر	التكلفة *
أسهم عادية	500	41.7%	13%
أرباح محتجزة	100	8.3%	13%
أسهم ممتازة	150	12.5%	11%
سندات	250	20.8%	9%
قرض بنكية	200	16.7%	10%
المجموع	1200	100%	

* تم احتساب تكلفة كل مصدر باستخدام المعادلات التي سبق وتم مناقشتها في الفصل.

** تكلفة مصادر الدين (السندات والقروض البنكية) قبل الضريبة

حل مثال (18)

$$\begin{aligned} &= \text{المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال WACC} \\ &+ (\%12.5 \times \%11) + (\%8.3 \times \%13) + (\%41.7 \times \%13) \\ &+ ((\%25 - 1) \times \%16.7 \times \%10) + ((\%25 - 1) \times \%20.8 \times \%9) \end{aligned}$$

المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال WACC = %10.5

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (اختيار من متعدد)

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. يجب أن يتم أخذ الضريبة بعين الاعتبار عند احتساب:

- أ. تكلفة السندات.
- ب. تكلفة الأسهم الممتازة.
- ج. تكلفة الأسهم العادية.
- د. تكلفة الأرباح المحتجزة.

2. أي من الجمل التالية صحيح:

(I) قرار التمويل هو إختيار التوليفة المناسبة من مصادر التمويل بما فيها الدين والملكية، وصولاً لتحقيق هيكل رأس المال الأمثل للشركة.

(II) يمكن للشركة أن تحصل على التمويل اللازم من خلال التمويل بالملكية أو التمويل بالدين.

- أ. الجملة (I) فقط
- ب. الجملة (II) فقط
- ج. (I) و (II) صحيحتين
- د. (I) و (II) غير صحيحتين

3. أي العبارات التالية صحيحة:

أ. القيمة الإسمية للسند هي القيمة التي تكون مكتوبة على السند، وتدفع الفائدة بناءً على نسبة من هذه القيمة. وهي تعبر عن سعر بيع وشراء السند في السوق.

ب. الفائدة على السند هي معدل الفائدة الذي يجب على الشركة دفعه لحامل السند، ويتم تحديدها كنسبة مئوية من القيمة الإسمية للسند.

ج. العائد لفترة الإستحقاق هو معدل الخصم الذي يجعل القيمة السوقية للسند تساوي القيمة الإسمية له.

د. تاريخ إستحقاق السند هو تاريخ انتهاء عمر السند ورد القيمة السوقية لحامل السند، ويكون تاريخ الإستحقاق مكتوباً على السند.

4. يباع السند بعلاوة عن قيمته الإسمية في حال:

- أ. كانت قيمة أسهم الشركة أعلى من قيمة الديون التي عليها.
- ب. كانت نسبة الفائدة على السند (i) تساوي معدل العائد المطلوب (K).
- ج. إذا كانت نسبة الفائدة على السند (i) أقل من معدل العائد المطلوب (K).
- د. إذا كانت نسبة الفائدة على السند (i) أعلى من معدل العائد المطلوب (K).

5. اشترى أحد المستثمرين سند لإحدى الشركات تبلغ الفائدة السنوية عليه 7% وعمره 10 سنوات والقيمة الإسمية 1000 دينار. فإذا كان سعر الفائدة في السوق 8%، احسب القيمة السوقية للسند.

أ. 1031.5 دينار.

ب. 1067.1 دينار.

ج. 932.9 دينار.

د. 968.7 دينار.

6. أصدرت إحدى الشركات سنداً بقيمة إسمية 1000 دينار وسعر فائدة 8% ولمدة 10 سنوات، وقد حصلت الشركة على مبلغ 870 ديناراً من بيع هذا السند. احسب تكلفة السند على الشركة، وبين كم تبلغ تكلفة السند بعد الضريبة إذا كان معدل الضريبة 35%.

أ. 8.8%

ب. 6.5%

ج. 9.9%

د. 5.7%

7. قامت شركة المنتجات الزراعية بالحصول على قرض بنكي قيمته 100 ألف دينار، وكانت مدة القرض 7 سنوات وسعر الفائدة السنوي 8%. وتم الإتفاق بين الشركة والبنك أن يتم تسديد القرض على شكل أقساط نصف سنوية. فما تكلفة هذا القرض على الشركة بعد الضريبة إذا كانت نسبة الضريبة 35%.

أ. 14.9%

ب. 12.5%

ج. 10.2%

د. 9.1%

8. قام أحد المستثمرين بشراء سهم بسعر 25 دينار، وبعد مرور سنة قام المستثمر ببيع السهم بسعر 23.5 دينار، فإذا علمت أن المستثمر استلم 2.7 دينار أرباح موزعة خلال الفترة، احسب معدل العائد على السهم.

أ. 16.8%

ب. 17.9%

ج. 5.1%

د. 4.8%

9. أي من الجمل التالية صحيح:

- (I) تتضمن عوائد الأسهم على الأرباح الموزعة والأرباح أو الخسائر الرأسمالية.
(II) لا يتأثر السعر السوقي للسهم بتوزيعات الأسهم المجانية لأنها شكل من أشكال الأرباح التي يتم توزيعها على المساهمين.
- أ. الجملة (I) فقط
ب. الجملة (II) فقط
ج. (I) و (II) صحيحتين
د. (I) و (II) غير صحيحتين

10. أي من الجمل التالية غير صحيحة:

- أ. حق التصويت لمالك الأسهم العادية يمنحه الحق في حضور إجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على جميع الموضوعات الهامة التي تؤثر على المساهمين.
ب. التصويت بالوكالة هو لجوء مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى توكيل شخص أو جهة ما لتقوم بحضور الإجتماعات والتصويت بالنيابة عنهم.
ج. تقسيم السهم لعدد أكبر من الأسهم ينتج عنه إختلاف القيمة الإسمية والسوقية وعدد الأسهم، وعادةً تلجأ الشركات لتقسيم الأسهم عند إنخفاض القيمة السوقية للسهم للحصول على الأموال.
د. يشير حق الشفعة إلى حق المساهم في الحفاظ على نسبة ملكيته في الشركة من خلال إعطائه الأولوية بشراء عدد معين من الأسهم الجديدة بما يحافظ لهم على نسبة تملكهم في الشركة.

11. إذا كان سهم شركة المطابع العالمية يباع بسعر 25 دينار، وكانت الشركة تتبع سياسة توزيع أرباح ثابتة بحيث تبلغ توزيعات السهم الواحد 2.2 دينار سنوياً، احسب تكلفة السهم العادي على الشركة.

- أ. 9.6%
ب. 11.4%
ج. 13.7%
د. 14.5%

12. إذا كان العائد على مؤشر السوق 13%، وكان العائد على أدونات الخزينة 5%، وكان معامل بيتا لسهم شركة النماذج المعمارية يساوي 2، احسب تكلفة السهم على الشركة.

- أ. 18%
ب. 19%
ج. 23%
د. 21%

13. ما هي خصائص الأسهم الممتازة المأخوذة من السندات:

أ. الدخل الثابت.

ب. أنها تصنف ضمن حقوق الملكية في الميزانية.

ج. ليس لها تاريخ إستحقاق.

د. أن عوائدها معفاة من الضريبة.

14. أصدرت شركة المعدات الصناعية أسهماً ممتازة بقيمة إسمية 100 دينار للسهم وتحمل ربحاً سنوياً مقداره

11%. فإذا كانت الشركة قد تكبدت مصاريف إصدار وتسويق وبيع بلغت قيمتها للسهم الواحد (9) دنانير،

احسب تكلفة السهم الممتاز على الشركة.

أ. 11%

ب. 9.9%

ج. 12.1%

د. 10.5%

15. أي من العبارات التالية صحيح فيما يتعلق بنظريات هيكل رأس المال الأمثل:

أ. تنص نظرية تسلسل إختيار مصادر التمويل على أن ترتيب التمويل طويل الأجل حسب أفضليته يكون التمويل الداخلي ثم السندات ثم الأوراق المهجنة وأخيراً الأسهم العادية.

ب. تتضمن نظرية الإشارات على أن استخدام الملكية للحصول على التمويل يعطي إشارة إيجابية أما استخدام الدين لتمويل الشركة فيعطي إشارات سلبية.

ج. تقوم نظرية التدفقات النقدية الحرة على فكرة أن الإقتراض سيفرض قيود على إدارة الشركة ولن يمنحها حرية في التصرف بالأموال أو إساءة استخدام النقدية الفائضة لديها.

د. تنص النظرية التقليدية أن الشركات تستطيع الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل من خلال الموازنة بين مخاطر الدين وبين المزايا الناتجة عنه.

16. كان هيكل تمويل شركة الأنظمة الحاسوبية يتضمن على (60%) أسهم عادية و(40%) سندات. وقد كانت

تكلفة الأسهم العادية على الشركة 13% بينما بلغت تكلفة الدين 10% قبل الضريبة. احسب المتوسط الموزون

لتكلفة رأس المال علماً بأن نسبة الضريبة على الشركة 30%.

أ. 10.6%

ب. 11.2%

ج. 11.8%

د. 12.7%

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

8	7	6	5	4	3	2	1	السؤال
د	أ	ب	ج	د	ب	ج	أ	الإجابة
16	15	14	13	12	11	10	9	السؤال
أ	ب	ج	أ	د	ب	ج	أ	الإجابة

أسئلة للمناقشة:

1. وضح مفهوم هيكل رأس المال وعرف النظريات التي يمكن الإعتماد عليها لتحقيق رأس المال الأمثل للشركة.
2. ما المقصود بمصادر التمويل عن طريق الدين، وما هي أهم هذه المصادر؟
3. أصدرت الشركة العربية أسهماً ممتازة تحمل ربحاً سنوياً مقداره 7%، وكانت القيمة الاسمية للسهم الممتاز 10 دينار. فإذا كانت المنشأة قد تكبدت مصاريف إصدار وتسويق وبيع بلغت قيمتها للسهم الواحد (1) دينار، أحسب تكلفة السهم الممتاز على الشركة.
4. كان سهم شركة الأمان للاستثمار يباع بسعر 15 دينار في السوق، وستوزع الشركة أرباح تبلغ 1.20 دينار في نهاية السنة، علماً بأن معدل نمو الأرباح الموزعة 3%. فإذا كانت تكلفة إصدار السهم الواحد على الشركة 1 دينار، فما هي تكلفة السهم العادي على الشركة.
5. إذا كان هيكل رأس مال شركة الصناعات الدوائية مكون من 40% أسهم عادية، و 30% أسهم ممتازة، والباقي سندات، وكانت تكلفة الأسهم العادية 10%، وتكلفة الأسهم الممتازة 19%، وتكلفة السندات 7%، فما هي تكلفة رأس مال الشركة إذا كانت نسبة الضريبة عليها 20%.

محور الإدارة المالية وقرارات الإستثمار

الفصل الرابع: إدارة رأس المال العامل

المحتويات

الصفحة	
98	أهداف الفصل التعليمية
99	مقدمة
99	إدارة رأس المال العامل
103	إدارة النقدية
108	إدارة الذمم المدينة
116	إدارة المخزون السلعي
120	إدارة الذمم الدائنة
123	إدارة الإستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية
125	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- وصف طبيعة رأس المال العامل والتعريف بعناصره ومكوناته الرئيسية.
- التعريف بأهداف إدارة رأس المال العامل في ضوء مفهوم الربحية ومفهوم السيولة والتعارض ما بين هذين المفهومين.
- توضيح مفهوم دورة تحويل النقدية وأهميتها وعناصرها وطريقة تقييمها.
- التعرف على أساليب إدارة الذمم المدينة والمخزون والذمم الدائنة والإستثمارات قصيرة الأجل.

1. مقدمة

تزودنا الميزانية العمومية للشركة بمعلومات مهمة عن هيكل إستثمارات الشركة من جهة، وعن هيكل مصادر التمويل فيها من جهة أخرى. ويتضمن هذا التقسيم على مستوى إستثمار الشركة في أصولها المتداولة ومدى تمويل تلك الأصول من خلال الخصوم المتداولة. وهذا يجعل من موضوع الإدارة المالية قصيرة الأجل (إدارة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة) أحد أهم الوظائف المناطة بالإدارة المالية في الشركة.

وتهدف الإدارة المالية قصيرة الأجل إلى إدارة كل بند من بنود الأصول المتداولة (بما في ذلك النقدية، الذمم المدينة، المخزون، والإستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية) وإدارة كل بند من بنود الخصوم المتداولة (بما فيها الذمم الدائنة، المستحقات قصيرة الأجل، وأوراق القبض) وذلك لتحقيق الموازنة بين الربحية والمخاطرة بشكلٍ يساهم إيجابياً في تعظيم قيمة الشركة.

إن هذا المحور يوفر فرصة التعرف على طبيعة عملية إدارة رأس المال العامل وأهمية هذه العملية لدى كافة الشركات وبغض النظر عن أنواعها. بالإضافة إلى معرفة العناصر الرئيسية لهذه العملية في ظل سعي الشركات إلى الموازنة ما بين تحقيق أعلى مستوى للربحية والإحتفاظ بمستوى جيد من السيولة. وبسبب أهمية هذه العملية يجب التعرف على المكونات الرئيسية التي تؤثر على رأس المال العامل وهي النقدية ودورة تحويل النقدية، والذمم المدينة، والمخزون، ، والذمم الدائنة، والإستثمارات قصيرة الأجل.

2. إدارة رأس المال العامل

يشير مصطلح رأس المال العامل إلى إستثمارات الشركة في الأصول المتداولة (قصيرة الأجل) مثل النقد، الأوراق المالية، الذمم المدينة والمخزون. بينما يشير مصطلح صافي رأس المال العامل إلى الفرق بين أصول الشركة المتداولة وإلتزاماتها المتداولة. وعندما تكون قيمة الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة ينتج عن ذلك صافي رأس مال موجب، أما عندما تكون قيمة الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة فإن ذلك يعني صافي رأس مال عامل سالب.

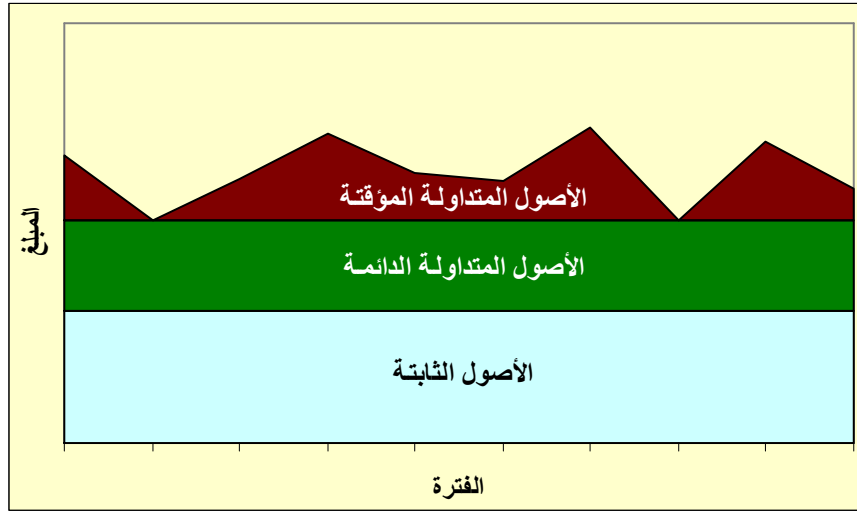
إن عملية إدارة رأس المال العامل تتطلب إدارة كل من الأصول قصيرة الأجل والإلتزامات المالية قصيرة الأجل بحيث تتم عملية الموازنة ما بين إستحقاقات الموجودات والمطلوبات بهدف إبقاء التكاليف في أدنى حد ممكن وبما يسمح بالسيطرة على المخاطر بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية.

ومن هنا، فإن إدارة رأس المال العامل تتضمن على الموازنة بين الربحية والمخاطرة. حيث أن إرتفاع صافي رأس المال العامل بشكلٍ كبير يعني إرتفاع أصول الشركة المتداولة والتي تكون سيولتها مرتفعة. ونظراً لأن الأصول السائلة أقل ربحية وعائداً فإن هذا سيعمل على تخفيض ربحية الشركة. أما إنخفاض صافي رأس المال العامل فقد يعرض الشركة لمخاطر عدم القدرة على الإيفاء بإلتزاماتها المتداولة وبالتالي يحمل الشركة مخاطر كبيرة.

بشكل عام، إن عملية إدارة رأس المال العامل تهدف إلى زيادة قدرة الشركة على الموائمة ما بين مصادر تمويل الشركة مع حياة أصولها. وبما أن الشركة تنمو على مر الزمن ومع هذا النمو تستمر عملية مراكمة أصولها المتداولة وذلك لتمويل عملياتها المختلفة سواء التشغيلية، الإستثمارية أو التمويلية منها يمكن تقسيم أصولها إلى ثلاث فئات رئيسية هي: الأصول الثابتة Fixed Assets الأصول المتداولة الدائمة Permanent Current Assets والأصول المتداولة المتذبذبة أو المؤقتة Temporary Current Asset.

شكل رقم (1)

رسم توضيحي يبين فئات الأصول المتداولة والثابتة



- **الأصول الثابتة:** وهي أصول الشركة طويلة الأجل والتي يتم شرائها بهدف الاحتفاظ بها لفترة تتجاوز السنة مثل الآلات والمعدات والمباني والسيارات وغيرها. وغالباً ما يكون إمتلاك هذه الأصول بهدف استخدامها في النواحي التشغيلية للشركة. ومن المفترض أن يتم تمويل الموجودات الثابتة من مصادر التمويل طويل الأجل، سواء الأسهم أو الديون طويلة الأجل، وذلك يندرج ضمن إطار عملية الموائمة ما بين إستحقاقات الأصول والمطلوبات.
- **الأصول المتداولة الدائمة:** تشير إلى الحد الأدنى من الأصول المتداولة التي تحتاجها الشركة في أي وقت من الأوقات وذلك لضمان استمرارية أعمالها وقدرتها على تسديد إلتزاماتها التي تستحق عليها. حيث تحتاج الشركة دائماً إلى وجود حد أدنى من المواد الخام والمواد تحت التصنيع وتامة الصنع كما لا بد من وجود حد أدنى كرسيد في البنك أو الصندوق. ويسمى هذا الحد الأدنى من الأصول المتداولة بجوهر رأس المال العامل (Core Working Capital). ويختلف مستوى الأصول المتداولة الدائمة حسب نشاط الشركة وإتجاه أعمالها، ففي الشركات النامية يكون مستوى الأصول المتداولة الدائمة متزايداً، بينما يتناقص في الشركات التي تشهد تراجعاً، وتكون ثابتة تقريباً للشركات المستقرة. وبما أن هذا الجزء من الأصول المتداولة سيكون موجوداً في جميع الأوقات تقريباً، فمن الأفضل أن يتم تمويلها من خلال مصادر طويلة الأجل.

- الأصول المتداولة المؤقتة: وهي عبارة عن الزيادة التي تطرأ على الأصول المتداولة بشكلٍ موسمي أو مؤقت قد يكون ناتجاً عن الدورات التجارية والإرتفاع المؤقت في مبيعات الشركة، حيث ينعكس ذلك على إرتفاع النقدية أو الذمم المدينة أو المخزون لفترة مؤقتة، ثم تنخفض أحجام هذه الحسابات إلى مستوياتها الاعتيادية مع نهاية الدورة التجارية. ويفضل أن يتم تمويل هذه الأصول من مصادر قصيرة الأجل وذلك بسبب طبيعتها قصيرة الأجل.

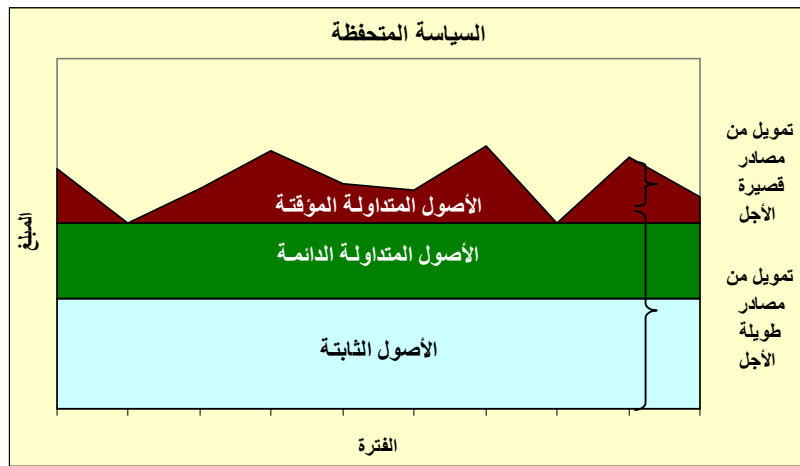
1-2 سياسات الإستثمار في رأس المال العامل

إن فهمنا السابق لمفهوم رأس المال العامل وتقسيمات أصول الشركة تمكن من تطوير مجموعة من السياسات الخاصة بالإستثمار في رأس المال العامل. ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

(1) **السياسة المتحفظة (Conservative Policy):** وتقوم هذه السياسة على تمويل الأصول الثابتة والأصول المتداولة الدائمة وأكبر جزء من الأصول المتداولة المؤقتة من خلال مصادر تمويل طويلة الأجل، بينما يتم تمويل جزء بسيط من الأصول المتداولة المؤقتة عن طريق مصادر تمويل قصيرة الأجل.

وتتضمن هذه السياسة على تكلفة أكبر على الشركة لأن مصادر التمويل طويلة الأجل تكون أكثر تكلفة من مصادر التمويل قصير الأجل. لكن تعتبر المخاطرة هنا متدنية جداً لأن الشركة تملك وقتاً كبيراً لسداد إلتزاماتها طويلة الأجل.

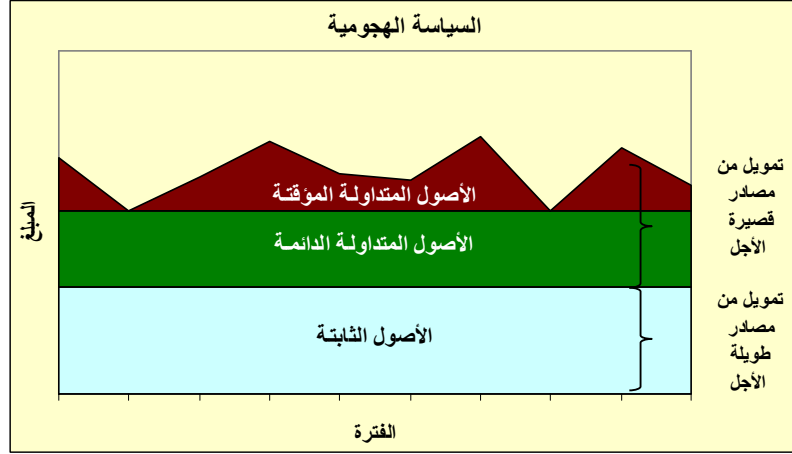
شكل رقم (2): السياسة المتحفظة للإستثمار في رأس المال العامل



(2) **السياسة الهجومية (Aggressive Policy):** هذه السياسة هي عكس السياسة السابقة حيث تقوم على تمويل جزء من الأصول المتداولة الدائمة (أو جميعها) بالإضافة للأصول المتداولة المؤقتة من خلال مصادر التمويل قصير الأجل، بينما يتم تمويل باقي الأصول من خلال مصادر التمويل طويل الأجل.

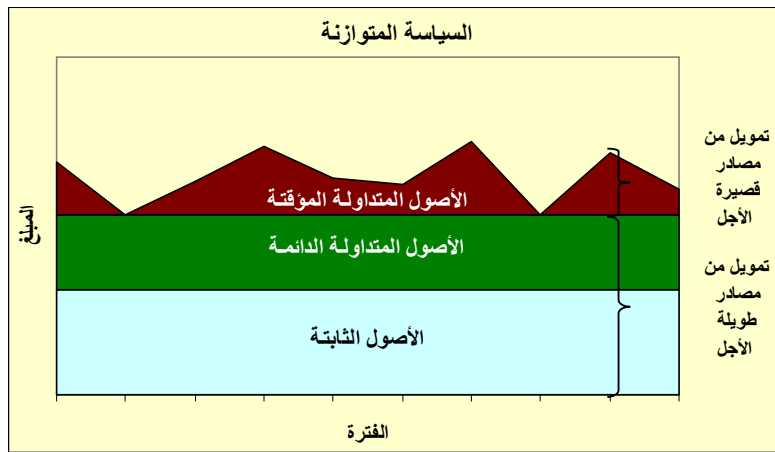
ونظراً لأنه يتم الإعتماد بشكل كبير على التمويل قصير الأجل بشكل كبير فإن هذه السياسة ستحمل الشركة تكاليف أقل لأن مصادر التمويل قصير الأجل أقل تكلفة من مصادر التمويل طويل الأجل. لكن تعتبر المخاطرة هنا مرتفعة جداً لأن لدى الشركة ديون كثيرة قصيرة الأجل وستستحق خلال فترة قصيرة (أقل من سنة) مما قد يعرضها لمشاكل العسر المالي الفني أو حتى الحقيقي.

شكل رقم (3): السياسة الهجومية للاستثمار في رأس المال العامل



(3) **السياسة المتوازنة (Moderate Policy):** تعتبر هذه السياسة بين السياسة المتحفظة وبين السياسة الهجومية، حيث أنها تقوم على تمويل الأصول الثابتة والأصول المتداولة الدائمة عن طريق مصادر التمويل طويل الأجل، بينما تقوم بتمويل الأصول المتداولة المؤقتة من خلال مصادر التمويل قصير الأجل. وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق لأنها تقوم على فكرة الموازنة بين الإستحقاقات وبالتالي فإنها تحقق الموازنة بين التكاليف وبين المخاطر.

شكل رقم (4): السياسة المتوازنة للاستثمار في رأس المال العامل



3. إدارة النقدية (Cash Management)

تتكون نقدية الشركة من الأرصدة النقدية الجاهزة التي تحتفظ بها الشركة في الصندوق ومن الأرصدة النقدية الموجودة في البنك على شكل حسابات جارية أو تحت الطلب.

وتختلف قيمة النقدية الواجب الاحتفاظ بها من شركة إلى أخرى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها وآليات الدفع السائدة في الصناعة. وعادةً ما تحتفظ الشركة بأرصدة نقدية للأسباب التالية:

◀ لمواجهة المصاريف اليومية التي تتكبدها الشركة أثناء ممارسة أعمالها التشغيلية الإعتيادية، مثل سداد الموردين ودفع الرواتب والأجور.

◀ لدوافع الاحتياط والطوارئ، بحيث تحتفظ الشركة بأرصدة نقدية لغايات مواجهة أية حالات غير متوقعة وخارجة عن إرادة الشركة.

◀ لدوافع المضاربة، حيث أن احتفاظ الشركة بأرصدة نقدية جاهزة يمكنها من إستغلال أي فرصة قد تسنح لها مثل شراء مواد خام قد تتوفر في الأسواق بسعرٍ رخيص.

وفضلاً عن أن النقدية تعتبر بمثابة الشريان المغذي للشركة، فإن لها أيضاً انعكاسات كبيرة على مستويات السيولة والربحية. فارتفاع مستوى النقدية يزيد من سيولة الشركة ويقلل من مخاطر قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها، لكن هذا يسهم في إيجاد أرصدة نقدية معطلة لدى الشركة وبالتالي فإن ربحيتها تكون أقل من مستوياتها فيما لو تم تشغيل تلك الأرصدة. ومن هنا فيجب على الشركة العمل على الموازنة بين متطلبات السيولة وبين مؤشرات الربحية بحيث تكون النقدية التي تحتفظ بها كافية لسداد الإلتزامات التي تستحق عليها وبنفس الوقت أن لا تكون النقدية مرتفعة جداً لأنها تعتبر أرصدة معطلة لا تحقق أية عوائد للشركة. وعلى الرغم من أن الموازنة بين هدفي السيولة والربحية تعتبر أمراً صعباً إلى حدٍ ما بسبب التعارض الواضح بين هذين الهدفين، إلا أنه من الممكن أن تسترشد الشركة بتدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة لمعرفة الحجم الأمثل للنقدية الواجب الاحتفاظ به بشكلٍ عام.

3-1 دورة التحول النقدي (Cash Conversion Cycle)

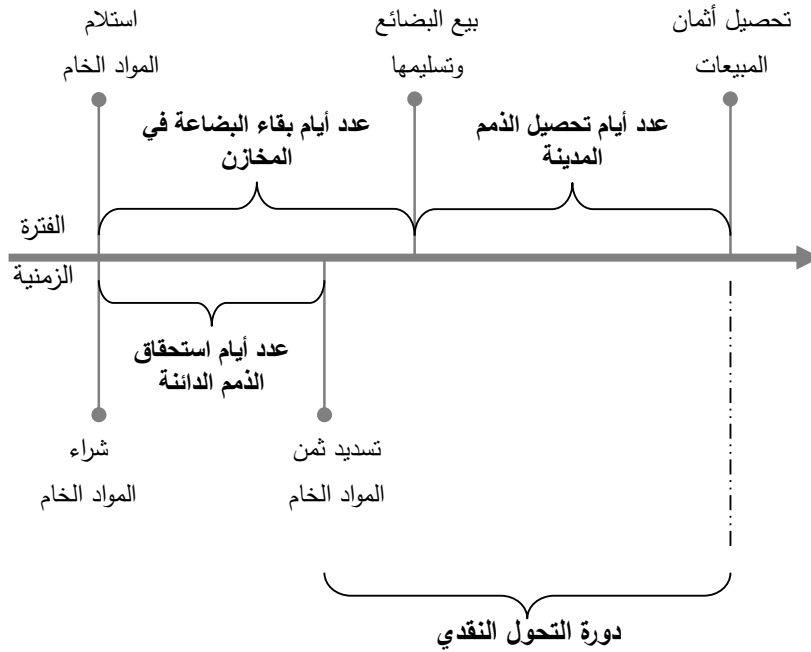
تشير دورة التحول النقدي (وتسمى إختصاراً دورة النقدية) إلى عدد الأيام التي تستغرقها الشركة من تسديد أثمان مشترياتها من المواد الخام إلى تحصيل أثمان مبيعاتها. فالشركة تقوم في بداية الأمر بشراء المواد الخام وتدفع أثمانها إما نقداً أو بعد أجلٍ معين، ومن تاريخ دفع أثمان المشتريات تكون الشركة قد فقدت جزءاً من النقدية التي تمتلكها، ولاسترداد هذه النقدية فإن على الشركة تصنيع المواد الخام التي اشترتها ومن ثم نقلها للمخازن لحين التمكن من بيعها، وعند بيعها قد يكون البيع بالأجل مما يحول المخزون إلى مدينين، وبقيام المدينون بتسديد المستحقات التي عليهم تسترجع الشركة النقدية التي دفعتها وتكون دورة النقدية قد اكتملت.

ومن المهم هنا التركيز على تاريخ الدفع الفعلي لثمن المشتريات وعلى تاريخ التحصيل الفعلي لأثمان المبيعات لأن حدوث واقعة البيع والشراء في حال البيع الأجل والشراء الأجل يتم إثباتها محاسبياً بغض النظر عن المبادلة

النقدية وفقاً لأساس الإستحقاق، وبالتالي فمن المهم عند إحتساب دورة التحول النقدي التركيز على تواريخ الدفع والقبض وليس تواريخ البيع والشراء.

شكل رقم (5)

مخطط زمني لدورة التحول النقدي



ومن خلال الشكل السابق يمكننا ملاحظة أن دورة التحول النقدي تتضمن على ثلاثة فترات أساسية هي:

- ◀ فترة سداد الذمم الدائنة (أو متوسط فترة السداد): وهي الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ شراء المواد الخام على الحساب إلى تاريخ سداد أثمان تلك المشتريات. فمثلاً إذا اشترت شركة ما مواد خام على الحساب بتاريخ 5/20، وقامت الشركة بسداد بتاريخ 7/4 فإن فترة السداد تكون 45 يوماً.
- ◀ فترة بقاء البضاعة في المخازن: وهي الفترة الممتدة من تاريخ شراء المواد الخام ودخولها إلى المخازن إلى تاريخ بيع البضائع وخروجها من المخازن على شكل مبيعات. فمثلاً إذا دخلت المواد الخام إلى مخازن الشركة بتاريخ 5/20 وتم بيع تلك البضائع بتاريخ 7/24 فإن فترة بقاء البضاعة بالمخازن 65 يوماً.
- ◀ فترة تحصيل الذمم المدينة (أو متوسط فترة التحصيل): وهي الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ بيع البضاعة إلى تاريخ تحصيل أثمان المبيعات. فمثلاً لو أن الشركة باعت بضائعها على الحساب بتاريخ 7/24 وقامت بتحصيل ثمن المبيعات بتاريخ 8/29 فتكون فترة التحصيل 35 يوماً.

ومن الجدير بالذكر هنا أن فترة بقاء البضاعة في المخازن مضافاً إليها فترة تحصيل الذمم المدينة تسمى بالدورة التشغيلية، وهي عبارة عن الفترة التي تستغرقها الشركة منذ شراء البضائع وحتى تحصيل أثمان المبيعات.

الدورة التشغيلية = فترة بقاء البضاعة في المخازن + فترة تحصيل الذمم المدينة

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

وبالإعتماد على ما سبق، يمكن صياغة معادلة إحتساب دورة التحول النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{دورة التحول النقدي} = \text{البضاعة في المخازن} + \text{تحصيل الذمم المدينة} - \text{سداد الذمم الدائنة}$$

أو دورة التحول النقدي = الدورة التشغيلية - فترة سداد الذمم الدائنة

قاعدة الحكم: كلما كانت دورة التحول النقدي أقصر كلما دل ذلك على إرتفاع سيولة الشركة، وكلما كانت دورة النقدية أطول كلما دل ذلك على تراجع سيولة الشركة. وقصر دورة التحول النقدي يمكن الشركة من تقليل الرصيد النقدي الواجب الإحتفاظ به.

كذلك يمكن إحتساب معدل دوران النقدية خلال العام وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران النقدية} = 365 \div \text{دورة التحول النقدي}$$

قاعدة الحكم: كلما كان معدل دوران النقدية أعلى كلما دل ذلك على إرتفاع سيولة الشركة وقدرتها على إستثمار النقدية المتاحة لها بشكلٍ أكثر فاعلية. وارتفاع معدل دوران النقدية يمكن الشركة من تقليل الرصيد النقدي الواجب الإحتفاظ به.

ولمثالنا السابق فقد بلغت دورة النقدية 55 يوماً (65 يوم + 35 يوم - 45 يوم)، أي أن الشركة تستغرق 55 يوماً لإسترجاع النقدية التي دفعتها على المشتريات.

أما معدل دوران النقدية فقد بلغ 6.6 مرة تقريباً (365 يوم ÷ 55 يوم) مما يعني بأن الشركة تقوم بتدوير النقدية لديها حوالي 6.6 مرة بالسنة مما يعطيها سيولة مرتفعة نسبياً وقدرة أكبر على تشغيل النقد المتوفر لها عدة مرات خلال السنة.

لكن السؤال المطروح هنا، كيف يمكن إحتساب دورة النقدية للشركات بالإستناد على قوائمها المالية؟ إن هذا السؤال يمكن الإجابة عليه بالإعتماد على النسب المالية التي يمكن من خلالها إحتساب كل بند من بنود معادلة دورة النقدية وذلك كما يلي:

- ◀ متوسط فترة السداد = الذمم الدائنة ÷ متوسط المشتريات اليومية (1)
- ◀ فترة بقاء البضاعة في المخازن = المخزون ÷ المتوسط اليومي لتكلفة البضاعة المباعة (2)
- ◀ متوسط فترة التحصيل = الذمم المدينة ÷ متوسط المبيعات اليومية (3)

(1) متوسط المشتريات اليومية = المشتريات السنوية ÷ 365 يوم

(2) المتوسط اليومي لتكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المباعة السنوية ÷ 365 يوم

(3) متوسط المبيعات اليومية = المبيعات السنوية ÷ 365 يوم

مثال (1)

فيما يلي نعرض الميزانية العمومية لشركة الصناعات الكيماوية الأردنية المساهمة العامة وذلك لعامي 2009 و 2010. علماً بأن صافي مبيعات الشركة في عام 2009 كان 4,480,958 دينار وفي عام 2010 بلغ 3,861,059 دينار. أما تكلفة البضاعة المباعة فقد بلغت في عام 2009 مبلغ 3,037,200 دينار وفي عام 2010 بلغت 2,685,476 دينار. وقد بلغت مشتريات الشركة 2,275,612 دينار في عام 2009، وبلغت 1,907,941 دينار في عام 2010.

المطلوبات وحقوق الملكية	2010	2009	الموجودات	2010	2009
بنوك دائنة	1,067,527	787,299	النقد وما في حكمه	257,714	2,445
أوراق دفع	87,026	330,068	شيكات برسم التحصيل	428,975	707,751
شيكات آجلة الدفع	-	1,200	صافي الذمم المدينة	1,062,952	991,282
ذمم دائنة تجارية	744,824	387,159	بضاعة وقطع غيار	1,732,641	1,653,492
مخصص ضريبة الدخل	68,181	95,306	إعتمادات مستندية	49	-
أمانات مساهمين مستحقة	157,380	140,556	مصاريف مدفوعة مقدماً	3,841	31,865
أرصدة دائنة أخرى	100,317	115,915	أرصدة مدينة أخرى	13,795	7,906
مجموع المطلوبات المتداولة	2,225,255	1,857,503	مجموع الموجودات المتداولة	3,499,967	3,394,741
مجموع حقوق الملكية	3,279,407	3,364,733	مشاريع تحت التنفيذ	155,050	-
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	5,504,662	5,222,236	موجودات مالية متوفرة للبيع	888,813	913,134
			ممتلكات ومعدات (بالصافي)	960,832	914,361
			مجموع الموجودات غير المتداولة	2,004,695	1,827,495
			مجموع الموجودات	5,504,662	5,222,236

$$\leftarrow \text{متوسط فترة السداد 2010} = 744824 \div (365 \div 1907941)$$

$$= 142,5 \text{ يوم}$$

$$\leftarrow \text{فترة بقاء البضاعة بالمخازن 2010} = 1732641 \div (365 \div 2685476)$$

$$= 235.5 \text{ يوم}$$

$$\leftarrow \text{متوسط فترة التحصيل 2010} = 1062952 \div (365 \div 3861059)$$

$$= 100.5 \text{ يوم}$$

$$\text{الدورة التشغيلية 2010} = 235.5 \text{ يوم} + 100.5 \text{ يوم} = 336 \text{ يوم}$$

$$\text{دورة التحول النقدي 2010} = 235.5 \text{ يوم} + 100.5 \text{ يوم} - 142.5 \text{ يوم} = 193.5 \text{ يوم (6.5 شهر تقريباً)}$$

$$\text{معدل دوران النقدية} = 365 \text{ يوم} \div 193.5 \text{ يوم} = 1.9 \text{ مرة}$$

تمرين:

من خلال معطيات المثال السابق، المطلوب:

أ. إحتساب الدورة التشغيلية لشركة الصناعات الكيماوية الأردنية لعام 2009.

ب. إحتساب دورة تحويل النقدية لشركة الصناعات الكيماوية الأردنية لعام 2009.

- ج. إحتساب معدل دوران النقدية لشركة الصناعات الكيماوية الأردنية لعام 2009.
د. مقارنة النتائج التي حصلت عليها في البنود (أ) و (ب) و (ج) مع نتائج الشركة لعام 2010.
هـ. ما هو رأيك بشأن وضع السيولة في الشركة، هل تحسن في عام 2010 أم لا.

3-2 أساليب تقليل دورة التحول النقدي

إن عملية تقصير دورة التحول النقدي تتضمن بعداً مهماً جداً في إدارة النقدية وهو أن تقصير دورة النقدية يوفر سيولة أكبر للشركة مما يجعلها قادرة على تخفيض الحد الأدنى من الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها. فإذا افترضنا أن متوسط النقد الذي تحتاجه الشركة في السنة هو 200 ألف دينار، وإذا علمنا أن معدل دوران النقدية هو 1.9 مرة، فإن الشركة تستطيع أن تحتفظ بمبلغ 105 آلاف دينار فقط (200 ألف ÷ 1.9 مرة) بدلاً من أن تحتفظ بمبلغ 200 ألف نقداً. ولو افترضنا بأن الشركة تستطيع تشغيل الأموال بعائد 8% فعندها يمكن أن تستثمر الشركة المبلغ الذي تم توفيره (95000) بعائد يبلغ 7600 دينار (95000 × 8%).

ومن الأساليب المتبعة في تقليل دورة النقدية:

1. إطالة فترة سداد الذمم الدائنة (أو متوسط فترة السداد) إلى أقصى حد ممكن دون أن يؤثر ذلك على سمعة الشركة والتزامها بالسداد: أي أن تقوم الشركة بسداد ثمن مشترياتها بوقت متأخر وبدون الإساءة إلى سمعتها المالية. فمثلاً لو قامت الشركة في مثالنا السابق بتأخير سداد الدائنين إلى 180 يوم بدلاً من 142.5 يوم، فإن هذا سيقصر من دورة النقدية بحوالي 37.5 يوم لتصل إلى 156 يوم (235.5 + 100.5 - 180)، وسيصبح معدل دوران النقدية 2.3 مرة تقريباً (156 ÷ 68) بدلاً من 1.9 مرة. وهذا سيقال من المبلغ الذي على الشركة الإحتفاظ به من 105 ألف دينار إلى 87 ألف دينار (200 ألف ÷ 2,3) وبالتالي يرتفع العائد الممكن تحقيقه إلى 9040 دينار بدلاً من 7600 دينار.
2. تقصير فترة التحصيل من دون التأثير على حجم المبيعات، حيث يمكن لشركة أن تقدم مجموعة من الحوافز (مثل الخصم النقدي) للعملاء الذين يدفعون نقداً أو بشكل مبكر، أو قد تقوم الشركة بتقليل فترة الإئتمان الممنوحة لعملائها ولكن بشكل معقول بحيث لا يتسبب ذلك في فقدان العملاء وتحولهم للمنافسين، كما على الشركة أن تتبع أساليب تحصيل وتسوية سريعة بحيث يتم إيداع الشيكات فوراً في حساب الشركة. ولتوضيح أثر تقصير فترة التحصيل لنفترض في مثالنا أن الشركة استطاعت أن تخفض فترة التحصيل من 100.5 يوم إلى 80 يوم، عندها فإن دورة تحويل النقدية ستتناقص من 193.5 يوم إلى 173 يوم، وسيصبح معدل دوران النقدية 2.1 مرة بدلاً من 1.9 مرة، وبالتالي فإن الحد الأدنى للنقدية سينخفض من 105 ألف دينار إلى 95 ألف دينار.
3. تقصير فترة بقاء البضاعة بالمخازن، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى أن تعاني الشركة من نفاذ المخزون. ويتم ذلك من خلال إدارة المخزون بشكل فعال كما سنناقش في أجزاء لاحقة من هذا الفصل.

ويمكن للشركة الجمع بين الأساليب السابقة لتحقيق أكبر تخفيض ممكن لدورة تحويل النقدية مما سينعكس إيجاباً على سيولتها وربحياتها.

4. إدارة الذمم المدينة (Managing Accounts Receivable)

تعتمد الكثير من الشركات على البيع الآجل بسبب تعذر البيع النقدي (والذي يعتبر الأفضل) لمجموعة من الأسباب من ضمنها طبيعة الصناعة وصنف المنتج وظروف السوق ومدى توفر السيولة. وتزداد عمليات البيع الآجل في الشركات التي تقوم ببيع منتجاتها للوسطاء والوكلاء التجاريين (مثل تجار الجملة والتجزئة)، حيث أن مثل تلك الفئات لا تدفع نقداً مقابل مشترياتها وإنما تحتاج لفترة من الوقت ريثما تقوم ببيع البضائع ومن ثم تحصيل أموالها.

واستخدام البيع الآجل يسبب في ظهور ذمم غير مسددة للشركة تقوم بتسجيلها محاسبياً تحت بند أوراق القبض أو الذمم المدينة. فلو افترضنا بأن المبيعات الآجلة للشركة في اليوم الواحد تبلغ 5000 دينار، فإن رصيد الذمم الآجلة يكون في اليوم 5000 دينار، وفي اليوم الثاني 10000 دينار، وفي الثالث 15000 دينار وهكذا، ويستمر الرصيد بالإرتفاع بمقدار 5000 دينار يومياً حتى يحين موعد سداد ذمم اليوم الأول، حينها يصبح رصيد الذمم المدينة ثابتاً لأنها ستزداد بقيمة 5000 دينار يومياً وستخف بمقدار 5000 دينار سداد الذمم السابقة. فلو كانت فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء 5 أيام فسيبلغ رصيد الذمم الآجلة 25000 دينار (5000 دينار في اليوم × 5 أيام)، بعد ذلك ستزيد بمقدار 5000 دينار في اليوم السادس لكنها ستخف بنفس الوقت بمقدار 5000 دينار وهي تسديدات اليوم الأول، وفي اليوم السابع ستزداد بمقدار 5000 وتتنخفض بتسديدات اليوم الثاني، وبالتالي فإن الرصيد الذي سيظهر للذمم المدينة سيكون 25000 دينار.

ويمكن إحتساب رصيد الذمم المدينة بشكل عام من خلال المعادلة التالية:

رصيد الذمم المدينة = المبيعات الآجلة في اليوم × متوسط فترة التحصيل

مثال (2)

إذا كانت إحدى الشركات تتبع بضائعها على الحساب، وكان متوسط فترة التحصيل 30 يوماً، بينما بلغ حجم مبيعاتها الآجلة السنوية 1.5 مليون دينار. **المطلوب:** إحتساب رصيد الذمم المدينة.

حل مثال (2)

رصيد الذمم المدينة = المبيعات الآجلة في اليوم × متوسط فترة التحصيل
رصيد الذمم المدينة = (1500000 ÷ 365) × 30 = 123287.7 دينار

ونظراً لوجود الذمم المدينة ضمن بنود الأصول المتداولة، وبما أنها ترتبط بفترة التحصيل التي تحدثنا عنها في دورة تحويل النقدية، فمن المهم التعرف على التقنيات الخاصة بإدارة هذا البند والرقابة عليه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إتخاذ الشركة لقرار البيع بالآجل يتضمن على قرار بالإستثمار في بند الذمم المدينة، وبالتالي تظهر الحاجة لإدارة هذا الإستثمار الذي يعتبر محكوماً بعنصري التكلفة والإيراد، حيث أن الإستثمار

في الذمم المدينة قد يؤدي لزيادة المبيعات (الإيرادات)، لكنه يتضمن بنفس الوقت على تكاليف لرأس المال المستثمر في هذه الذمم (التكاليف) لأن الشركة لو لم تبيع بالأجل لتمكنت من استغلال هذه الأرصدة وتحقيق عوائد.

ويمكن القول بأن الهدف العام لإدارة الذمم المدينة يكمن في تحصيل الذمم المدينة بأسرع وقت ممكن دون التأثير على حجم المبيعات. ومن هنا يمكن صياغة الأهداف الفرعية التالية:

- 1- تحديد سياسة الإئتمان والتحصيل في الشركة.
- 2- التأكد من عدم تجاوز الذمم لمستوياتها المحددة.
- 3- تحديد الحجم الأمثل للإستثمار في الذمم وإبقاء حجم الحسابات المدينة ضمن المستوى المرغوب.
- 4- تقييم العملاء للتأكد من إمتلاكهم للشروط المناسبة للبيع الآجل.
- 5- إدارة تحصيل الذمم المدينة.

1-4 سياسة منح الإئتمان

عادةً ما تقوم الشركات بوضع سياسة إئتمانية تتضمن على العناصر التالية:

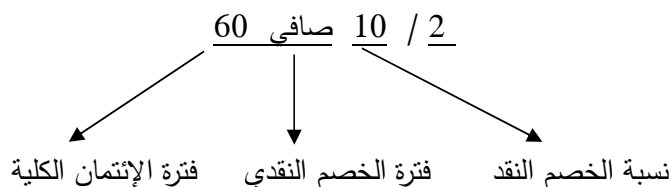
1. شروط الإئتمان: وتشمل نسبة الخصم النقدي، والفترة التي يعتبر التسديد فيها تسديداً نقدياً، وفترة الإئتمان الكلية الممنوحة للعملاء.
2. تحليل الإئتمان: وتتعلق بتحليل قدرة العميل على سداد الإلتزامات التي عليه للشركة في وقتها وبدون تأخير.
3. سياسة التحصيل المتبعة من قبل الشركة: وتتضمن على الطرق التي تستخدمها الشركة لتحصيل أموالها من العملاء.

2-4 شروط الإئتمان (Credit Terms)

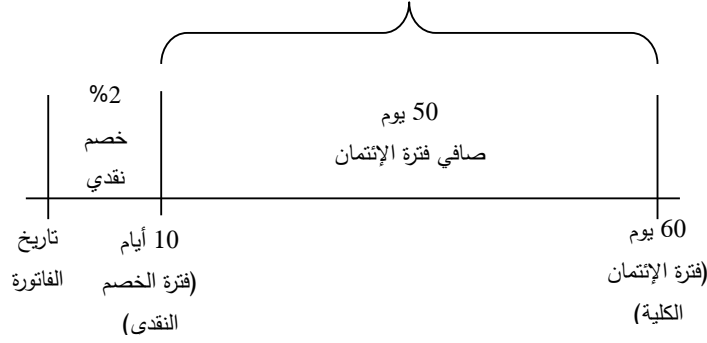
كما ذكرنا مسبقاً فإن شروط الإئتمان تتضمن على:

- نسبة الخصم النقدي: وهو مقدار الخصم السعري الذي تمنحه الشركة لعملائها الذين يسددون نقداً، مثل 2% من قيمة البضاعة. ويهدف الخصم النقدي إلى تشجيع العملاء على السداد المبكر لقيمة مشترياتهم من الشركة.
- فترة الخصم النقدي: وهي الفترة التي يعتبر التسديد فيها تسديداً نقدياً (مثل أول 10 أيام بعد البيع).
- فترة الإئتمان الكلية: وهي الفترة الكلية الممنوحة لعملاء الشركة ليقوموا بتسديد مستحقاتهم.

وعادةً ما يتم كتابة صياغة شروط الإئتمان كما في المثال التالي:



حيث أن الرقم الأول يشير إلى نسبة الخصم النقدي (ويعادل 2% في مثالنا)، والرقم الثاني يشير إلى فترة الخصم النقدي وهي الفترة التي يعتبر تسديد العميل فيها تسديداً نقدياً (10 أيام في مثالنا)، أما صافي 60 فإنها تعني بأن على العميل تسديد ذممه المستحقة خلال 60 يوم (بما في ذلك فترة الخصم النقدي).



3-4 حساب أثر تغيير السياسة الائتمانية للشركة

إن قيام الشركة بتغيير شروط سياستها الائتمانية يؤدي إلى مجموعة من الأبعاد التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار لإتخاذ القرار بتغيير السياسة من عدمه. فمثلاً تخفيض فترة الإئتمان تؤدي إلى تخفيض المبيعات، أما زيادة فترة الإئتمان فقد تزيد المبيعات ولكنها تزيد من تكلفة المدينة نظراً لزيادة الوقت اللازم لتحصيلها. وهكذا فإن هذا القرار لا بد أن يستند على نتائج تحليل التكلفة والإيراد للسياسة الجديدة.

ولحساب تكلفة الإستثمار في الذم المدينة يمكن استخدام المعادلة التالية:

تكلفة الإستثمار (أو الإحتفاظ) بالذم المدينة =

الإستثمار في الذم المدينة × نسبة التكاليف المتغيرة × تكلفة رأس المال للشركة
حيث أن:

- الإستثمار في الذم المدينة = المبيعات الآجلة في اليوم × متوسط فترة التحصيل
- نسبة التكاليف المتغيرة: هي عبارة التكلفة المتغيرة للبضاعة المباعة كنسبة من سعر البيع، وتكمن أهمية هذه النسبة في أنها تعطينا المقدار الحقيقي لإستثمار الشركة في الذم المدينة والتي تكون أقل من قيمة المبيعات الآجلة لأنها لا تتضمن الربح، فمثلاً لو بلغت مبيعات الشركة 40 ألف دينار وكانت نسبة تكاليفها المتغيرة 75%، فعندها تكون الشركة قد إستثمرت فعلياً في الذم المدينة 30 ألف دينار وليس 40 ألف دينار.
- تكلفة رأس مال الشركة: وهي نسبة مئوية تعبر عن التكلفة التي تتحملها الشركة نتيجة إستثمار أموالها في الذم المدينة، حيث أن أموال الشركة ليست بدون تكلفة وإنما لها تكاليف تتمثل في العائد الذي تدفعه للمساهمين والفوائد التي تدفعها للمقرضين.

ومن خلال تطبيق المعادلة السابقة على السياسة الائتمانية الحالية للشركة وعلى السياسة المقترحة يمكننا أن نتوصل لإتخاذ القرار المناسب وذلك من خلال وجود قيم عن تكاليف السياسة الائتمانية للشركة. على

الجانِب الآخر، فإن تغيير السياسة الإئتمانية للشركة سيتضمن على تأثير على حجم المبيعات، ومن خلال احتساب هامش الربح للسياسة الحالية وللسياسة المقترحة يمكن معرفة تأثير التغيير على إيرادات الشركة وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{هامش الربح} = (100\% - \text{نسبة التكاليف المتغيرة}) \times \text{المبيعات}$$

كما يمكن احتساب الأثر النهائي لتغيير السياسة الإئتمانية كما يلي:
صافي الإيراد أو التكلفة = هامش الربح - تكلفة الاحتفاظ بالذمم المدينة

قاعدة الحكم: عند المفاضلة بين سياسة الإئتمان الحالية والمقترحة، فإننا نختار السياسة الإئتمانية التي تتضمن على صافي الإيراد الأعلى أو على صافي التكلفة الأقل.

مثال (3)

تقوم إحدى الشركات بإتباع سياسة إئتمانية 10/2 صافي 50، وتبلغ مبيعات الشركة الحالية 3 مليون دينار (جميعها آجلة). وتعتمد الشركة تغيير سياستها الإئتمانية لتقليل فترة الإئتمان الممنوحة بحيث تصبح 10/2 صافي 40، ويتوقع إثر ذلك أن تنخفض مبيعات الشركة إلى 2.800 مليون دينار. فإذا علمت أن نسبة التكاليف المتغيرة للشركة 70%، وبأن تكلفة رأس مال الشركة 10%، فهل تنصح الشركة بتغيير سياستها الإئتمانية أم لا، وما هو مقدار التكلفة أو الوفر الإضافي في حال تم إتباع السياسة الجديدة.

حل مثال (3)

(1) نحسب مقدار الإستثمار في الذمم المدينة:

$$\text{الإستثمار في الذمم المدينة} = \text{المبيعات الآجلة في اليوم} \times \text{متوسط فترة التحصيل}$$

$$\text{الإستثمار في الذمم المدينة (الحالي)} = (365 \div 3000000) \times 50 = 410958.9 \text{ دينار}$$

$$\text{الإستثمار في الذمم المدينة (المقترح)} = (365 \div 2800000) \times 40 = 306849.3 \text{ دينار}$$

(2) نحسب تكلفة الإستثمار بالذمم المدينة:

$$\text{تكلفة الإستثمار بالذمم المدينة} = \text{الإستثمار في الذمم المدينة} \times \text{نسبة التكاليف}$$

$$\text{المتغيرة} \times \text{تكلفة رأس المال للشركة}$$

$$\text{تكلفة الإستثمار بالذمم المدينة (الحالي)} = 410958.9 \times 70\% \times 10\% =$$

$$= 28767.1 \text{ دينار}$$

$$\text{تكلفة الإستثمار بالذمم المدينة (المقترح)} = 306849.3 \times 70\% \times 10\% =$$

$$= 21479.5 \text{ دينار}$$

(3) إحتساب هامش الربح:

$$\text{هامش الربح} = (100\% - \text{نسبة التكاليف المتغيرة}) \times \text{المبيعات}$$

$$\text{هامش الربح (الحالي)} = 3000000 \times (100\% - 70\%) = 900000 \text{ دينار}$$

$$\text{هامش الربح (المقترح)} = 2800000 \times (100\% - 70\%) = 840000 \text{ دينار}$$

(4) إحتساب صافي الإيراد أو التكلفة:

$$\text{صافي الإيراد أو التكلفة} = \text{هامش الربح} - \text{تكلفة الإحتفاظ بالذمم المدينة}$$

$$\text{صافي الإيراد (الحالي)} = 900000 - 28767.1 = 871232.9 \text{ دينار}$$

$$\text{صافي الإيراد (المقترح)} = 800000 - 21479.5 = 818520.5 \text{ دينار}$$

ملخص للحل

السياسة المقترحة	السياسة الحالية	
10/2 صافي 40	10/2 صافي 50	شروط الإئتمان
2800000	3000000	المبيعات
840000	900000	هامش الربح
21479.5	28767.1	تكلفة الإستثمار في الذمم المدينة
818520.5	871232.9	الفرق بين هامش الربح والتكلفة

بناءً على ما سبق يمكن القول بأنه من الأفضل للشركة أن لا تغير سياستها الإئتمانية لأن السياسة الحالية تحقق للشركة صافي إيراد أعلى بالمقارنة مع السياسة المقترحة.

ومن المهم عند قيام الشركة بتحليل أثر تغيير سياساتها الإئتمانية أن تأخذ بعين الإعتبار الأثر على الديون المعدومة لأن التساهل في منح الإئتمان يصاحبه إرتفاع نسبة الديون المعدومة نتيجة عدم سداد بعض المدينين.

4-4 معايير الإئتمان

تتضمن معايير الإئتمان على الأساليب المستخدمة في تحديد العملاء الذين يستحقون منح الإئتمان (أي بيعهم بالذمم أو بالأجل). وتتضمن هذه العملية على إجراءات تقييم طلبات الحصول على الإئتمان (الشراء الأجل لمنتجات الشركة) بما فيها الحصول على معلومات عن العميل، ومن ثم تحليل المعلومات للتأكد من قدرة العميل ورغبته في السداد، وأخيراً إتخاذ القرار النهائي بشأن منح الإئتمان من عدمه. ويتم تقييم العملاء من حيث أهليتهم وجدارتهم بالإئتمان ومدى موافاتهم للشروط التي تحددها الشركة من خلال عددٍ من أساليب التقييم

- وأكثرها شيوعاً طريقة تحليل (Five C's of Credit) والتي تعتمد كما يوضح الإسم على خمسة معايير يمكن من خلالها تقييم العميل وذلك كما يلي:
- الشخصية (Character): وتتضمن على تحليل تعاملات العميل الماضية ومدى إلتزامه السابق بسداد المستحقات التي عليه في وقتها.
 - القدرة (Capacity): وهي تقييم مدى قدرة العميل على سداد إلتزاماته في وقتها، وهذا يعتمد على تحليل القوائم المالية للعميل ومدى توفر تدفقات نقدية كافية للسداد.
 - رأس المال (Capital): وتتضمن على تحليل المركز المالي للعميل للتأكد من مدى وجود رأس مال كافي لديه بالإضافة لتحليل نسب المديونية له.
 - الضمانات (Collateral): وهي أية أصول يمتلكها العميل ويمكن رهنها لمصلحة الشركة لضمان إلتزام العميل بالسداد. وتعتبر هذه الضمانات هي مصدر السداد للشركة في حال عدم تسديد العميل.
 - الظروف (Conditions): وهي تحليل الوضع العام للصناعة التي يعمل بها العميل وظروف المنافسة فيها، بالإضافة إلى تحليل البيئة الإقتصادية الكلية في الدولة وذلك لمعرفة إحتتمالات تأثيرها على سداد العميل لإلتزاماته.

5-4 الرقابة على الذمم المدينة

إن عملية إدارة الذمم المدينة لا تنتهي بإتخاذ القرار بمنح الإئتمان للعميل، بل يجب أن تشمل على خطوات لاحقة تهدف لمتابعة المدينين وقياس مدى إلتزامهم بتسديد الإلتزامات التي عليهم في المواعيد المحددة، وعلى الشركة إتخاذ الخطوات اللازمة في حال تأخر المدينون عن الإيفاء بإلتزاماتهم تجاهها.

وفي الشركات الكبرى التي تتعامل مع عدد كبير من المدينين يصبح من الصعب بمكان متابعة كل عميل بشكل منفرد، لذا تهتم الشركة بقياس المتوسط العام لإلتزام المدينين بالدفع في المواعيد المحددة بدون تأخير، وفي حال كان هناك تجاوزاً للفترة المحددة من قبل الشركة فلا بد حينها أن يتم تتبع أسباب هذا الإنحراف ومعالجة أسبابه.

وبشكل عام، يمكن تقييم مدى التزام العملاء بفترة الإئتمان المحددة من قبل الشركة بطريقتين هما:

(1) **طريقة متوسط فترة التحصيل:** إن إحتساب متوسط فترة التحصيل يعتبر وسيلة رقابية يمكن من خلالها

معرفة مدى إلتزام العملاء بفترة الإئتمان التي حددتها الشركة. فلو كان المتوسط لفترة التحصيل أعلى (أو

أقل) بكثير من الفترة المحددة من قبل الشركة عندها لا بد للشركة من إتخاذ الإجراءات المناسبة.

متوسط فترة التحصيل = الذمم المدينة ÷ متوسط المبيعات اليومية

مثال (4)

كانت إحدى الشركات تتبع سياسة إئتمانية 6/1 صافي 45، وقد أظهرت الميزانية العمومية للشركة في نهاية عام 2011 بأن رصيد الذمم المدينة بلغ 225 ألف دينار، بينما بلغت مبيعات الشركة خلال نفس

العام حسب قائمة الدخل 1.5 مليون دينار. والمطلوب تقييم مدى إلتزام عملاء الشركة بفترة الإئتمان المحددة.

حل مثال (4)

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 225000 \div (365 \div 1500000) = 55 \text{ يوم تقريباً}$$

الإنحراف عن الفترة الإئتمانية المحددة من الشركة 10 أيام (55 - 45) وهو يشكل إنحرافاً بحدود 22.2% عن الفترة المحددة، وهذا يستلزم أن تقوم الشركة بإتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تجاوز العملاء لفترة الإئتمان وذلك من خلال تشديد إجراءات التحصيل أو تقليل حجم الإئتمان الممنوح للعملاء المتأخرين.

(2) طريقة جدول أعمار الذمم المدينة:

يعتبر جدول أعمار الذمم المدينة أحد الطرق المستخدمة في الرقابة على الذمم المدينة وتقييم مدى إلتزام العملاء بفترة الإئتمان الممنوحة من قبل الشركة. وتقوم فكرة جدول أعمار الديون على تقسيم الذمم المدينة إلى فئات حسب فترة التسديد مثل شهر، شهرين، ثلاثة وهكذا، ومن ثم إستخراج متوسط فترة التسديد لكل فئة. بعدها نقوم بحساب نسبة الذمم المدينة لكل فئة إلى إجمالي الذمم المدينة لدى الشركة. وأخيراً نقوم بضرب متوسط أيام السداد لكل فئة بنسبة الذمم المدينة الخاصة بها ونجمعها لينتج عن ذلك متوسط فترة التحصيل.

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن إحتساب متوسط فترة التحصيل من خلال جدول أعمار الذمم المدينة وبالتالي فإن طريقة الجدول تعتبر أكثر شمولية من طريقة متوسط فترة التحصيل لأنها تعطينا معلومات عن فترة التحصيل بالإضافة لمعلومات تفصيلية عن نسبة العملاء الذين يتأخرون في سداد إلتزاماتهم.

مثال (5)

كانت إحدى الشركات تتبع سياسة إئتمانية 6/1 صافي 45، ويبين الجدول التالي أعمار الذمم المدينة لدى الشركة. والمطلوب تقييم مدى إلتزام عملاء الشركة بفترة الإئتمان المحددة حسب طريقة أعمار الديون.

الفترة	(1) متوسط أيام السداد	(2) الذمم المدينة
0 - 10 أيام	9	22000
من 11 إلى 30 يوم	27	20000
من 31 إلى 45 يوم	44	91000
من 46 إلى 60 يوم	58	22000
أكثر من 60 يوم	90	70000
	المجموع	225000

حل مثال (5)

باستخدام الجدول السابق نقوم بإضافة عمودين جديدين هما:

- العمود (3) والذي هو عبارة عن ناتج قسمة الذمم المدينة لكل فئة على إجمالي الذمم المدينة للشركة.
- العمود (4) وهو عبارة عن ناتج ضرب نسبة الذمم المدينة لكل فئة بمتوسط أيام السداد. بعدها نقوم بجمع الناتج في العمود (4).

(4) متوسط فترة التحصيل (3) × (2)	(3) النسبة لإجمالي الذمم	(2) الذمم المدينة	(1) متوسط أيام السداد	الفترة
0.88	%9.8	22000	9	0 - 10 أيام
2.40	%8.9	20000	27	من 11 إلى 30 يوم
17.80	%40.4	91000	44	من 31 إلى 45 يوم
5.67	%9.8	22000	58	من 46 إلى 60 يوم
28.00	%31.1	70000	90	أكثر من 60 يوم
54.75	%100	225000	المجموع	

ومن خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة ما يلي:

- حوالي 10% من عملاء الشركة يسددون مستحقاتهم خلال فترة الخصم النقدي.
- حوالي 59% من عملاء الشركة يسددون خلال فترة الإئتمان الكلية الممنوحة من قبل الشركة والبالغة 45 يوم (9.8% + 8.9% + 40.4%). وهذا يعني بأن نسبة 59% من عملاء الشركة فقط يلتزمون بالفترة المحددة، بينما لا يلتزم بهذه الفترة ويتجاوزها ما نسبته 41% من العملاء.
- حوالي 10% من عملاء الشركة يسددون إلتزاماتهم خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإنهاء فترة الإئتمان المقررة من الشركة. ويبلغ متوسط أيام التسديد حوالي لهذه الفئة 58 يوماً أي بتأخير مقداره 13 يوماً عن الفترة المحددة.
- بلغت نسبة العملاء الذين يتأخرون في سداد إلتزاماتهم لأكثر من ستين يوماً حوالي 31%، وهم يسددون بالمتوسط بعد 90 يوماً من الشراء، أي بزيادة مقدارها 45 يوماً (الضعف) عن فترة الإئتمان المقررة.
- يمكن من خلال جدول أعمار الدين (العمود 4) ملاحظة أن متوسط فترة التحصيل بلغ 54.75 يوماً والتي تعادل تقريباً 55 يوم، وهي نفس الفترة التي حصلنا عليها في المثال السابق. وهذا يعني بأن عملاء الشركة بشكل عام يتأخرون في المتوسط حوالي 10 أيام في سداد إلتزاماتهم.

5. إدارة المخزون السلعي (Managing Inventory)

يُعرف المخزون السلعي على أنه المنتجات تامة الصنع التي تحتفظ بها الشركة بغرض بيعها، أو المواد الخام والمواد تحت التصنيع التي تحتفظ بها الشركة بهدف تصنيعها وبيعها. ومن هنا فيعتبر المخزون أحد أصول الشركة المتداولة والذي من المتوقع أن يتم بيعه خلال دورة أعمال الشركة.

ومن خلال التعريف السابق يمكن ملاحظة أن المخزون يتكون من العناصر التالية:

- المواد الخام.
- المواد تحت التصنيع أو غير التامة الصنع.
- المنتجات تامة الصنع.

ويتميز المخزون عن غيره من بنود الأصول المتداولة بمجموعة من الخصائص أهمها أن المخزون يعتبر من أقل الأصول المتداولة سيولةً. حيث أن السيولة تشير إلى السهولة والسرعة في تحويل الأصل إلى نقدية وبدون خسائر كبيرة، وهذا لا ينطبق في حال المخزون كونه لا يمكن تحويله لنقدية بسرعة وبدون خسائر.

وعادةً ما يتشكل المخزون (أو جزء منه على الأقل) كنتيجة لظروف السوق والعرض والطلب، أو نتيجة تأثره بوضع الإقتصاد العام، حيث تتكدس البضائع لدى الشركة بشكل غير مقصود ويتراكم لديها المخزون ليصل إلى قيم كبيرة. ويصعب التخلص من المخزون بسهولة في هذه الحالة لأنه لو أمكن للشركة أن تبيع المخزون لباعته مسبقاً ولم يتكدس لديها في المخازن.

كما نذكر هنا أنه من المهم أن تحتفظ الشركة بمخزون من المنتجات التامة الصنع لمواجهة طلب العملاء من منتجات الشركة، كما من المهم أن يتضمن المخزون على المواد الخام وتحت التصنيع وذلك لضمان عدم تعطل الدورة التشغيلية للشركة. لكن يجب عدم المغالاة في كمية المخزون الذي تحتفظ به الشركة لأن المخزون يتضمن على تكاليف تتحملها الشركة منها تكاليف تعطيل الأموال وتكاليف التخزين، وكلما ارتفع حجم المخزون كلما زادت هذه التكاليف.

مما سبق يتبين أن إدارة المخزون تستهدف الموازنة بين هدفين متعارضين هما:

- (1) تخفيض تكلفة الاحتفاظ بالمخزون، وهذا يستلزم تقليص حجم المخزون.
- (2) عدم المعاناة من نفاذ المخزون (بمختلف أنواعه) لضمان قدرة الشركة على تلبية طلب العملاء من السلع ولضمان استمرارية العملية التشغيلية للشركة. وهذا يستلزم زيادة حجم المخزون لمواجهة عمليات الإنتاج وطلبات العملاء الغير متوقعة.

ويتم الموازنة بين الهدفين السابقين من خلال تحديد الحجم الأمثل للمخزون من خلال المبادلة بين العوائد والتكاليف الناتجة عن عملية الاحتفاظ بهذا الحجم من المخزون.

1-5 تكاليف المخزون

يتضمن المخزون على نوعين من التكاليف نوردتها فيما يلي:

(1) **تكاليف الإحتفاظ بالمخزون (Inventory Carrying Costs):** وهي عبارة عن التكاليف المتغيرة التي تتحملها الشركة نتيجة إحتفاظها بكميات من البضائع في المخازن لمدة معينة. ومن الأمثلة على هذه التكاليف تكلفة التخزين وتكلفة التأمين على البضائع وتكلفة البضائع التي تتعرض للدمار والتلف وتكاليف الفرصة البديلة الناجمة عن تعطيل أموال الشركة على شكل بضائع مكدسة في المخازن بدلاً من إستثمارها في مجالات مربحة، إضافة لتكلفة تقادم المخزون وخاصة في السلع التكنولوجية. وتزداد تكاليف الإحتفاظ بالمخزون بازدياد عدد الوحدات المخزنة، حيث أن تكاليف تخزين 100 وحدة تكون ضعف تخزين 50 وحدة. ومن المهم هنا معرفة أن الشركة تدفع التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة خلال فترة تخزينها فقط، فمثلاً إذا قامت الشركة بشراء 300 وحدة لوضعها في المخازن فإنها ستقوم بسحب كميات من هذه البضائع المخزنة حتى تنفذ، وبالتالي فإن الشركة لا تدفع تكلفة إحتفاظ بكمية 300 وحدة كاملة خلال فترة التخزين لأن هذه الوحدات تتناقص حتى تصل إلى الصفر، وبالتالي فإن إجمالي التكاليف المتغيرة تتناقص أيضاً، وهكذا فإن الشركة تدفع تكلفة الإحتفاظ بمتوسط الوحدات المخزنة والبالغة 150 وحدة. ويمكن كتابة المعادلة الخاصة بحساب تكلفة الإحتفاظ بالمخزون كما يلي:

$$\text{تكلفة الإحتفاظ بالمخزون} = \text{ح} \times (\text{ك} \div 2)$$

حيث أن:

ح: هي تكلفة الإحتفاظ بالوحدة الواحدة من المخزون.

ك: هي كمية الوحدات المطلوبة في المرة الواحدة والتي سيتم وضعها في المخازن.

(ك ÷ 2): ناتجة عن جمع كمية البضاعة في المخازن أول المدة (300 وحدة) وكمية البضاعة آخر المدة (وتكون صفر بسبب نفاذ المخزون) ومن ثم تقسيم الحصيلة على 2.

(2) **تكاليف الطلبات (Order Costs):** وهي التكاليف التي تتحملها الشركة عند قيامها بطلب شحنة من البضائع، مثل تكاليف الإتصال بالموردين وإرسال طلب الشراء وتكاليف البريد والبرق وغيرها. وتعتبر هذه التكاليف ثابتة للطلبية الواحدة بغض النظر عن الكمية، حيث أن الشركة تتحملها بغض النظر عن عدد الوحدات المطلوبة. وكلما زاد عدد مرات طلب البضائع خلال الفترة (مثل سنة) كلما ارتفعت تكاليف الطلبات.

$$\text{تكلفة الطلبية} = \text{ط} \times (\text{س} \div \text{ك})$$

حيث أن:

ط: هي تكلفة الطلبية الواحدة.

س: هي حاجة الشركة الكلية من البضائع خلال الفترة (مثل سنة).

ك: هي كمية الوحدات المطلوبة في المرة الواحدة.

(ك ÷ س): هي عبارة عن عدد الطلبات خلال الفترة، فمثلاً لو كانت حاجة الشركة السنوية 5000 وحدة وكانت تطلب في كل مرة 500 وحدة، فإن الشركة ستقوم بالطلب 10 مرات خلال العام.

بناءً على ما سبق، يمكن كتابة معادلة عامة لإحتساب تكلفة المخزون بحيث تتضمن على تكاليف الإحتفاظ بالمخزون وتكاليف الطلبات وذلك كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{إجمالي تكاليف المخزون} &= \text{تكاليف الإحتفاظ بالمخزون} + \text{تكاليف الطلبات} \\ \text{إجمالي تكاليف المخزون} &= \text{ح} \times (\text{ك} \div 2) + \text{ط} \times (\text{س} \div \text{ك}) \end{aligned}$$

ومن خلال حل المعادلة السابقة لإيجاد قيمة (ك)، فيمكن الحصول على حجم الطلبية الأمثل (والتي يشار له ك*) والذي يوازن بين تكلفة الإحتفاظ بالمخزون وتكلفة الطلبات ويجعل إجمالي تكاليف المخزون في حدها الأدنى كما يلي:

$$\text{ك}^* = \sqrt{\frac{\text{ط} \times \text{س} \times 2}{\text{ح}}}$$

حيث أن:

ك*: هو حجم الطلبية الأمثل وعنده تكون تكلفة المخزون الكلية في حدها الأدنى.

س: هي حاجة الشركة الكلية من البضائع خلال الفترة (مثل سنة).

ط: هي تكلفة الطلبية الواحدة.

ح: هي تكلفة الإحتفاظ بالوحدة الواحدة من المخزون.

مثال (6)

تحتاج شركة الأناقة لتصنيع الأثاث لحوالي 50000 لوحاً من الخشب سنوياً (س) وذلك لتصنيع مختلف أنواع الأثاث. وقد كانت التكلفة المتغيرة (ح) للإحتفاظ بالوحدة (لوح الخشب) نصف دينار، بينما تبلغ تكلفة الطلبية الواحدة (ط) 125 ديناراً.

1. ما هو حجم الطلبية الأمثل لشركة الأناقة والذي تكون عنده تكلفة المخزون في أدنى حد ممكن.

2. احسب إجمالي تكلفة المخزون إذا طلبت الشركة 5000 آلاف وحدة في المرة الواحدة.

3. احسب إجمالي تكلفة المخزون إذا طلبت الشركة 10000 وحدة في المرة الواحدة.

حل مثال (6)

$$1. \text{حجم الطلبية الأمثل} = \text{ك}^* = \sqrt{\frac{\text{ط} \times \text{س} \times 2}{\text{ح}}}$$

$$\text{حجم الطلبية الأمثل} = \text{ك}^* = \sqrt{\frac{125 \times 50000 \times 2}{0.5}} = 5000 \text{ وحدة}$$

حجم الطلبية (ك)	عدد الطلبيات في السنة (س ÷ ك)	تكلفة الإحتفاظ بالمخزون (ح × ك/2)	تكلفة الطلبيات (ط × س ÷ ك)	إجمالي تكلفة المخزون
2500	20	625	2500	3125
5000	10	1250	1250	2500
10000	5	2500	625	3125

2-5 متى يجب أن تقوم الشركة بإصدار طلب شراء للمواد الخام

ذكرنا مسبقاً أن أحد أسباب إحتفاظ الشركة بالمخزون هو ضمان عدم تعطل دورتها الإنتاجية والتشغيلية. حيث أن تشغيل الآلات والعمال في الشركة يعتمد على توفر المواد الخام اللازمة للإنتاج، وفي حال نفذت المواد الخام من المخازن فسيوقف العمل حتى وصول طلبية المواد الجديدة.

ولما كانت عملية طلب البضائع وشحنها وحتى وصولها للمخازن تحتاج لوقت يتفاوت من أيام إلى أشهر (في حال كانت المواد الخام مستوردة من خارج الدولة)، فلا بد أن تقوم الشركة بإصدار أمر الشراء قبل نفاذ المخزون بالكامل، بحيث يكون مخزون الشركة القديم كافي لتشغيلها لحين وصول البضائع الجديدة. وإلحساب توقيت طلب المواد الخام الأمثل فيمكن إتباع الخطوات التالية:

$$\text{حاجة الشركة اليومية من المواد الخام} = \text{حاجة الشركة خلال الفترة} \div 360$$

فإذا كانت المدة التي تستغرقها المواد الخام من يوم طلبها إلى يوم وصولها للمخازن تعادل عدداً من الأيام، فحينها لا بد أن تصدر الشركة أمر الشراء عند بلوغ المخزون لكمية تكفي لتشغيل المصنع حتى وصول المواد الخام الجديدة.

$$\text{كمية المخزون الذي يجب الطلب عندها} =$$

$$\text{حاجة الشركة اليومية من المواد الخام} \times \text{عدد الأيام التي تستغرقها للوصول للمخازن}$$

مثال (7)

لو علمت شركة الأناقة لتصنيع الأثاث (المثال السابق) تستغرق حوالي 20 يوم للوصول إلى مخازن الشركة، فما هي كمية المخزون التي يجب إصدار طلب البضاعة عندها.

حل مثال (7)

$$\text{حاجة الشركة اليومية من المواد الخام} = 50000 \div 365 \text{ يوم} = 137 \text{ وحدة}$$

$$\text{كمية المخزون الذي يجب الطلب عندها} = 137 \text{ وحدة} \times 20 \text{ يوم} = 2740 \text{ وحدة}$$

أي عند وصول المواد في المخازن إلى 2740 وحدة يجب على الشركة إصدار أمر الشراء، وحين وصول المواد الخام الجديدة للمخازن تكون الشركة قد استنفدت المواد القديمة دون أن تتعطل دورتها التشغيلية أو أن تزيد تكلفة المخزون.

6. إدارة الذمم الدائنة (Managing Accounts Payable)

تعتبر الذمم الدائنة في الشركة أحد أنواع الإئتمان التجاري الممنوح لها من قبل الموردين. حيث يتضمن هذا على شراء الشركة لبضائعها على الحساب ومن ثم تسديد أثمان مشترياتها بعد فترة من الزمن.

وكما ذكرنا مسبقاً فإن دورة تحويل النقدية تقتضي بأن تقوم الشركة بمماطلة سداد مستحققاتها إلى أطول فترة ممكنة دون أن يؤثر ذلك على سمعتها وموقفها الإئتماني. وهذا يعني أن على الشركة أن تقوم بسداد إلتزاماتها في آخر يوم من فترة الإئتمان الممنوحة لها. فمثلاً لو كانت الشركة تشتري من أحد الموردين الذين يتبعون سياسة إئتمانية 15/2 صافي 50، فهذا يعني بأن على الشركة السداد في اليوم 50 وذلك حتى تستغل كامل فترة الإئتمان الممنوحة لها.

لكن القرار لا يكون بهذه السهولة دائماً، وذلك بسبب وجود عوامل قد تؤثر على قرار الشركة بشأن تأخير السداد حتى اليوم 50. ولعل أهم هذه العوامل هو الخصم النقدي الذي ستحصل عليه الشركة إذا ما قامت بالسداد المبكر خلال أول 15 يوم. حيث أن سداد الشركة خلال هذه الفترة سيمنحها خصماً مقداره 2% من قيمة البضاعة المشتراة، ومع ذلك في حالة قررت الشركة أن تحصل على الخصم النقدي فمن المفروض أن تتأخر في السداد حتى آخر يوم من فترة الخصم النقدي وهو اليوم 15.

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو هل من الأفضل أن تدفع الشركة مبكراً خلال فترة الخصم لتحصل على الخصم النقدي، أم أن الأفضل أن تضحي بالخصم في سبيل إطالة فترة السداد إلى أقصى حد ممكن؟

إن الإجابة على هذا السؤال مرهونة بمقارنة تكلفة أموال الشركة بمقدار الوفر الناتج عن الخصم النقدي. فإذا كانت تكلفة أموال الشركة أكبر من الوفر الناتج من الخصم النقدي عندها من الأفضل للشركة أن لا تسدد مبكراً وأن تنتظر لآخر فترة الإئتمان الممنوحة لها. أما لو كان الوفر أكبر من التكلفة فعلى الشركة السداد خلال فترة الخصم.

إن قيام الشركة بالتسديد خلال فترة الخصم (15 يوم في مثالنا) سيخفض ثمن البضائع بنسبة 2%، لكن فعلياً فإن هذا لا يعتبر خصم وإنما يعتبر غرامة تأخير. حيث أن قيمة البضاعة المشتراة الفعلية تكون 98 دينار مثلاً إذا ما تم السداد خلال أول 15 يوم، أما في حال التأخير عن الفترة الممنوحة فعلى الشركة أن تدفع علاوة مقدارها 2 دينار لتأخرها في السداد لخمس وثلثين يوماً بعد فترة الخصم (50 يوم الفترة الكلية - 15 يوم فترة

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

الخصم). وهذا يعني بأن نسبة الخصم فعلياً تساوي 2.041% (2 دينار ÷ 98 دينار) وليس 2% كما تنص سياسة المورد الإئتمانية.

وبما أن هذه النسبة (2,041%) تخسرها الشركة إن تأخرت في الدفع لمدة 35 يوم إضافي بعد فترة الخصم، فعند تحويل هذه النسبة إلى نسبة سنوية فلا بد من ضربها بعدد المرات في السنة والتي تبلغ 10.43 مرة في السنة (365 يوم ÷ 35 يوم). أي:

نسبة الخصم الذي ستخسره الشركة بالسنة = 2.041% × 10,43 = 21.3% سنوياً
ويمكن تلخيص جميع الشرح السابق من خلال استخدام معادلة بسيطة ومباشرة لإحتساب التكلفة السنوية للخصم الذي ستخسره الشركة عند تأخرها في السداد وذلك كما يلي:

$$\text{نسبة الخصم الذي ستخسره الشركة سنوياً} = 1 - \text{نسبة الخصم} \times \left(\frac{365 \text{ يوم}}{\text{فترة الإئتمان} - \text{فترة الخصم}} \right) \times \text{نسبة الخصم}$$

وبتطبيق هذه المعادلة على مثالنا السابق تكون النتيجة:-

$$\text{نسبة الخصم الذي ستخسره الشركة سنوياً} = \frac{2\%}{98\%} \times \frac{365 \text{ يوم}}{15 - 50} = 21.3\%$$

وهذه هي التكلفة الإسمية السنوية للخصم الذي تخسره الشركة. وهنا إذا كانت الشركة تستطيع الحصول على تمويل بتكلفة أقل من 21.3% فعليها أن تدفع خلال فترة الخصم، أما إذا كانت التكلفة أكبر فعليها تجاهل الخصم النقدي.

أما الخصم الفعلي الذي تخسره الشركة فيمكن إحتسابه من خلال استخدام قانون سعر الفائدة الفعلي (EAR) لتصبح المعادلة كما يلي:

$$\text{نسبة الخصم الفعلي السنوي} = (1 + \text{ف})^{\text{م}} - 1$$

حيث أن:

$$\text{ف} = \frac{\text{نسبة الخصم}}{1 - \text{نسبة الخصم}}$$

$$\text{م} = \frac{365 \text{ يوم}}{\text{فترة الإئتمان} - \text{فترة الخصم}} \times \text{الكلية}$$

قاعدة الحكم: عند الإختيار بين الدفع خلال فترة الخصم أو التأخر لنهاية فترة الإئتمان الكلية، على الشركة أن تقارن نسبة الخصم السنوي الذي ستخسره مع تكلفة أموالها، فإذا كانت نسبة الخصم أكبر فعليها إقتراض الأموال والدفع نقداً، أما إذا كانت تكلفة الإقتراض أقل فعليها أن تقترض وتسدد في فترة الخصم النقدي.

مثال (8)

تشتري شركة الصناعات الهندسية بضائعها من أحد الموردين الذين يتبعون سياسة إئتمانية 15/1 صافي 45، وكانت تكاليف إقتراض الشركة من البنك 14% سنوياً (الإسمي).

المطلوب:

1. هل يجب على الشركة الحصول على الخصم والدفع مبكراً أم يجب عليها تجاهل الخصم والدفع في نهاية فترة الإئتمان.
2. إذا كانت تكلفة الإقتراض للشركة 11% فهل يختلف القرار.
3. احسب النسبة الفعلية للخصم المفقود.

حل مثال (8)

1. نحسب نسبة الخصم الذي ستخسره الشركة سنوياً:

$$\text{نسبة الخصم الذي ستخسره الشركة سنوياً} = \frac{\text{نسبة الخصم}}{1 - \text{نسبة الخصم}} \times \frac{\text{فترة الإئتمان} - \text{فترة الخصم}}{365 \text{ يوم}}$$

$$\text{نسبة الخصم الذي ستخسره الشركة سنوياً} = \frac{1\%}{99\%} \times \frac{365 \text{ يوم}}{15 - 45} = 12.3\%$$

بما أن فقدان الخصم أوفر من الإقتراض بتكلفة 14% فعلى الشركة تجاهل أمر الدفع المبكر خلال فترة الخصم وأخذ قرار بتأخير الدفع حتى آخر يوم ممكن (اليوم 45) من فترة الإئتمان الممنوحة لها.

2. إذا كانت تكلفة الإقتراض 11% فمن الأفضل أن تقوم الشركة بالإقتراض وأن تدفع مبكراً خلال فترة الخصم لأن خسارة 11% على شكل فائدة القرض أوفر من خسارة 12.3% على شكل خصم مفقود.

3. نسبة الخصم الفعلي السنوي:

$$\text{نسبة الخصم الفعلي السنوي} = (1 + \text{ف})^n - 1$$

$$= (1 + 1\%)^{365/30} - 1 = 13\% \text{ تقريباً}$$

7. إدارة الإستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية

تعتبر الإستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية أحد أكثر الأصول المتداولة سيولةً بعد النقدية، حتى أنه يطلق عليها في بعض الأحيان بالأصول شبه النقدية (Semi Cash) وذلك لما تتميز به من سيولة عالية تقترب من النقدية الحقيقية.

وهذه الإستثمارات هي عبارة عن إستثمارات الشركة بالأوراق المالية بمختلف أنواعها مثل أنونات الخزينة والأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها، والتي توظف من خلالها الشركة أموالها لحين الحاجة لها. وتتضمن الإستثمارات قصيرة الأجل على مجموعة متميزة الخصائص لا تتوفر في معظم الأصول المتداولة الأخرى منها:

1. السيولة المرتفعة: حيث أنه يمكن للشركة بيع الأوراق المالية التي تمتلكها عند حاجتها للسيولة بسرعة ويسر ودون أن تتحمل خسائر تذكر في أغلب الحالات وذلك عن طريق السوق المالي.
 2. العائد: تتميز الإستثمارات قصيرة الأجل بتحقيقها لبعض العوائد على العكس من النقدية التي تعتبر أرصدة معطلة لا تنتج أية عوائد. وبالتالي فإن الإستثمارات قصيرة الأجل تجمع بين صفات النقدية من حيث السيولة، مع تحقيقها لعوائد بسيطة مما ينفي عنها صفة تعطيل الأموال.
 3. يمكن أن تحتفظ الشركة بالإستثمارات قصيرة الأجل بدافع المضاربة، بحيث أنها تستطيع بيعها في حال ارتفعت أسعار الأوراق المالية لتحقيق الأرباح، كما يمكن تسهيل هذه الإستثمارات بسرعة لإستغلال أية فرصة قد تسنح للشركة.
- إن إدارة الإستثمارات قصيرة الأجل تتطلب من الشركة أن تختار التوليفة التي تناسبها من أنواع الإستثمارات المتاحة أمامها وذلك في ضوء المفاضلة بينها على أساس العائد والمخاطرة.

1-7 المخاطر

- تتضمن الإستثمارات في الأوراق المالية على مجموعة من المخاطر التي تتفاوت حسب نوع الورقة المستثمر بها. وبشكل عام يمكن تلخيص أهم مخاطر الإستثمارات قصيرة الأجل بما يلي:
1. مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تنتج عن تحركات الأسعار السوقية للأوراق المالية التي تمتلكها الشركة. حيث أن التحركات الكبيرة لأسعار بعض الأوراق المالية تولد حالة من عدم التأكد وبالتالي تزيد من مخاطر الإستثمار فيها.
 2. مخاطر الإفلاس: وهي المخاطر التي تنتج عن فشل مصدر الأوراق المالية في سداد أصل الإستثمار أو الفوائد التي تستحق للشركة في تاريخ إستحقاقها، فمثلاً لو اشترت الشركة سندات لشركة أخرى فمن المحتمل أن تفلس الشركة البائعة للسندات وبالتالي تخسر الشركة المشتري إستثماراتها والفوائد على إستثماراتها.
 3. مخاطر أسعار الفائدة: وهي المخاطر الناجمة عن تغير أسعار الفوائد السائدة في السوق وذلك بسبب تأثيرها على أسعار الأوراق المالية. فمثلاً إذا ارتفعت أسعار الفوائد في السوق فمن الطبيعي أن تنخفض

أسعار السندات وبالتالي فإن الشركة ستعاني من خسارة جزء من إستثماراتها في حالة إمتلاكها لجزء من هذه السندات.

4. مخاطر السيولة: وهي السهولة والسرعة في تحويل الإستثمارات في الأوراق المالية إلى نقدية جاهزة وبدون أن تتحمل الشركة خسائر كبيرة. فإذا طالت فترة بيع الإستثمارات أو إذا كان بيعها الفوري سيتضمن على خسائر كبيرة، فهذا يعني تدني سيولة هذه الإستثمارات.

7-2 العوائد

تعتمد عوائد الإستثمار في الأوراق المالية على حجم المخاطرة التي تتضمن عليها تلك الأوراق، لأن العلاقة بين العوائد وبين المخاطر هي علاقة طردية بحيث أن المستثمر يطلب عائداً أعلى كلما ازدادت المخاطرة وذلك كتعويض عن المخاطر الإضافية.

وبما أن الهدف الأساسي من الإستثمارات قصيرة الأجل هو تعزيز سيولة الشركة بالدرجة الأولى، وتحقيق بعض العوائد بالدرجة الثانية، فإن الأولوية هنا بأن يتم التركيز على الإستثمارات ذات المخاطرة الأقل والتي ستوفر عائداً متدنياً بعض الشيء.

وعند تقييم البدائل الإستثمارية المتاحة أمام الشركة فمن الضروري إختيار الإستثمارات ذات العائد الأكبر في حال تساوي مخاطرها، أما في حال كانت العوائد متساوية فيجب إختيار الإستثمارات الأقل مخاطرة.

قاعدة الحكم: عند الإختيار بين البدائل الإستثمارية المتاحة أمام الشركة يتم إختيار الإستثمارات ذات العائد الأكبر في حال تساوي المخاطر، أو يتم إختيار الإستثمارات الأقل مخاطرة عند تساوي العوائد.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (اختيار من متعدد)

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. صافي رأس المال العامل هو:

- مجموع الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
- الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة
- الأصول المتداولة مطروحاً منها المخزون
- لا شيء مما ذكر

2. أي من الجمل التالية صحيح:

- تتضمن السياسة المتحفظة لرأس المال العامل على تمويل جزء بسيط من الأصول المتداولة المؤقتة عن طريق مصادر قصيرة الأجل، وهذا ينطوي على تكلفة أكبر ومخاطرة أقل.
- تقوم السياسة الهجومية على تمويل معظم الأصول المتداولة (الدائمة والمؤقتة) من خلال مصادر قصيرة الأجل وفقاً لمفهوم الموائمة بين الاستحقاقات وبالتالي الموازنة بين التكاليف والمخاطر.

- الجملة (I) فقط
- الجملة (II) فقط
- (I) و (II) صحيحتين
- (I) و (II) غير صحيحتين

3. أي من الجمل التالية صحيح:

- على الشركة الموازنة بين متطلبات السيولة والربحية بحيث تكون النقدية التي تحتفظ بها كافية لسداد الالتزامات التي تستحق عليها وبنفس الوقت أن لا تكون النقدية مرتفعة جداً لأنها تعتبر أرصدة معطلة لا تحقق أية عوائد للشركة.
- يشير مفهوم دورة تحويل النقدية إلى عدد الأيام التي تستغرقها الشركة من تسديد أثمان مشترياتها من المواد الخام إلى تحصيل أثمان مبيعاتها.

- الجملة (I) فقط
- الجملة (II) فقط
- (I) و (II) صحيحتين
- (I) و (II) غير صحيحتين

(بلغ صافي المبيعات السنوية لإحدى الشركات 550 ألف دينار، وكانت تكلفة البضاعة المباعة 350 ألف دينار، وقيمة مشتريات الشركة خلال العام 220 ألف دينار. فإذا كان رصيد الذمم المدينة 85 ألف دينار، والذمم الدائنة 58 ألف دينار، وكان رصيد المخزون 125 ألف دينار)

بناءً على هذه المعطيات أجب عن الأسئلة الخمسة التالية (4-8):

4. يبلغ متوسط فترة التحصيل للشركة:

- أ. 96.1 يوم
- ب. 47.5 يوم
- ج. 56.4 يوم
- د. لا شيء مما ذكر

5. تبلغ فترة بقاء البضاعة بالمخازن:

- أ. 139.5 يوم
- ب. 130.3 يوم
- ج. 107.9 يوم
- د. لا شيء مما ذكر

6. يبلغ متوسط فترة السداد للشركة:

- أ. 105.4 يوم
- ب. 95.2 يوم
- ج. 75.8 يوم
- د. لا شيء مما ذكر

7. دورة تحويل النقدية ومعدل دوران النقدية للشركة يساوي:

- أ. دورة تحويل النقدية 90.5 يوم، ومعدل دوران النقدية 4 مرات
- ب. دورة تحويل النقدية 150.6 يوم، ومعدل دوران النقدية 2.4 مرة
- ج. دورة تحويل النقدية 50.5 يوم، ومعدل دوران النقدية 7.2 مرة
- د. لا شيء مما ذكر

8. إذا شددت الشركة سياستها الإئتمانية ونتج عن ذلك إنخفاض متوسط فترة التحصيل بمقدار 20 يوماً، وإذا علمت بأن الحد الأدنى من النقدية التي يجب على الشركة الإحتفاظ بها 200 ألف دينار، وبأن العائد على أموال الشركة المستثمرة هو 10%، فما مقدار العائد الذي تستطيع الشركة تحقيقه من التوفير في النقدية:

أ. 10959 دينار

ب. 1096 دينار

ج. 12843.8 دينار

د. لا شيء مما ذكر

(تقوم إحدى الشركات بإتباع سياسة إئتمانية 15/1 صافي 60، وتبلغ مبيعات الشركة الحالية 2.5 مليون دينار (جميعها آجلة). وتعتمد الشركة تغيير سياستها الإئتمانية لتقليل فترة الإئتمان الممنوحة بحيث تصبح 10/2 صافي 50، ويتوقع إثر ذلك أن تنخفض مبيعات الشركة إلى 2.3 مليون دينار. فإذا علمت أن نسبة التكاليف المتغيرة للشركة 75%، وبأن تكلفة رأس مال الشركة 15%) بناءً على هذه المعطيات أجب عن الأسئلة الخمسة التالية (9-11):

9. تكلفة الإستثمار بالذمم المدينة حسب السياسة الحالية:

أ. 46232.9 دينار

ب. 33904.1 دينار

ج. 49278.8 دينار

د. 36265.2 دينار

10. تكلفة الإستثمار بالذمم المدينة حسب السياسة الحالية:

أ. 46232.9 دينار

ب. 33904.1 دينار

ج. 49278.8 دينار

د. 36265.2 دينار

11. ما هو القرار النهائي للشركة هل تعتمد السياسة الجديدة أم تبقى على السياسة القديمة، ولماذا:

أ. السياسة الجديدة أفضل، لأنها تتضمن على توفير مقداره 12328.8 دينار في التكاليف.

ب. السياسة القديمة أفضل، لأنها تتضمن على هامش ربح أكبر بمقدار 75000 دينار.

ج. السياسة الجديدة أفضل، لأنها تزيد صافي الإيراد بمقدار 62671.2 دينار.

د. السياسة القديمة أفضل، لأنها تحقق صافي إيراد أكبر 62671.2 دينار.

12. أي من الجمل التالية صحيح فيما يتعلق بمعايير الإئتمان:

(I) تحليل شخصية العميل يشير إلى تحليل تعاملات العميل الماضية ومدى إلتزامه السابق بسداد المستحقات التي عليه في وقتها.

(II) تحليل رأس المال يتضمن على تحليل المركز المالي للعميل للتأكد من مدى وجود رأس مال كافي لديه بالإضافة لتحليل نسب المديونية له.

أ. الجملة (I) فقط

ب. الجملة (II) فقط

ج. (I) و (II) صحيحتين

د. (I) و (II) غير صحيحتين

13. كانت إحدى الشركات تتبع سياسة إئتمانية 10/2 صافي 70، وقد أظهرت بيانات الشركة بأن رصيد الذمم المدينة 700 ألف دينار، بينما بلغت مبيعات الشركة 3 مليون دينار. فما مدى إلتزام عملاء الشركة بفترة الإئتمان المحددة متوسط فترة التحصيل.

أ. يسدد العملاء على الموعد لأن فترة الإئتمان الممنوحة 70 يوم تقريباً.

ب. يتأخر العملاء في السداد بمتوسط 15 يوم إضافي لأن متوسط فترة التحصيل 85 يوم تقريباً.

ج. يسدد العملاء قبل نهاية فترة الإئتمان لأن متوسط فترة التحصيل 55 يوم تقريباً.

د. لا يمكن تقييم التزام العملاء في ظل المعلومات المتوفرة.

14. تحتاج شركة المصنوعات البلاستيكية لحوالي 9 آلاف طن من البلاستيك سنوياً (س) وذلك لتصنيع مختلف أنواع المصنوعات البلاستيكية. وقد كانت التكلفة المتغيرة للإحتفاظ بالوحدة (طن البلاستيك) 40 دينار، بينما تبلغ تكلفة الطلبية الواحدة 600 دينار. فما هو حجم الطلبية الأمثل لشركة المصنوعات البلاستيكية.

أ. 580 طن

ب. 520 طن

ج. 490 طن

د. 445 طن

15. إذا كانت شركة المصنوعات البلاستيكية في السؤال السابق تستغرق حوالي 6 أيام للوصول إلى مخازن الشركة، فما هي كمية المخزون التي يجب إصدار طلب البضاعة عندها:

أ. 93 طن

ب. 110 طن

ج. 104 طن

د. 122 طن

16. تشتري مؤسسة الدهانات من أحد الموردين الذين يتبعون سياسة إئتمانية 10/2 صافي 70، وكانت تكاليف إقتراض الشركة من البنك 11% سنوياً (الإسمي). فهل يجب على الشركة التسديد خلال فترة الخصم أم يجب عليها التأخر حتى اليوم الأخير من فترة الإئتمان الممنوحة.
- أ. يجب على الشركة إهمال الخصم والتسديد في اليوم الأخير (70) لأن تكلفة خسارة الخصم 12.4% وهي أقل من تكلفة الحصول على قرض بسعر 11%.
- ب. يجب على الشركة التسديد خلال فترة الخصم لأن الشركة تحقق وفراً نتيجة حصولها على الخصم مقداره 12.4% والذي يعتبر أكبر من تكلفة الحصول على قرض بسعر 11%.
- ج. يجب على الشركة إهمال الخصم والتسديد في اليوم الأخير (70) لأن هذا يمنحها فترة أطول للتسديد وبالتالي فإنها تقلل دورة تحويل النقدية.
- د. يجب أن تسدد الشركة في فترة الخصم لأن هذا يوفر في تكلفة البضائع المشتراة ويمنح الشركة ربحية أكبر.

17. أي من الجمل التالية صحيح:

- (I) يمكن للشركة بيع الأوراق المالية التي تمتلكها عند حاجتها للسيولة لكن مع تحملها لبعض لخسائر الناجمة عن الخروج من المحفظة وتحركات الأسعار في السوق المالي وتكاليف السيولة وغيرها.
- (II) يمكن أن تحتفظ الشركة بالإستثمارات قصيرة الأجل بدافع المضاربة لأنها تستطيع بيعها في حال إرتفعت أسعار الأوراق المالية لتحقيق الأرباح، كما يمكن تسييل هذه الإستثمارات بسرعة لإستغلال أية فرصة قد تسنح للشركة.
- أ. الجملة (I) فقط
- ب. الجملة (II) فقط
- ج. (I) و (II) صحيحتين
- د. (I) و (II) غير صحيحتين

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

السؤال	1	2	3	4	5	6	7	8	9
الإجابة	ب	أ	ج	ج	ب	د	أ	ب	أ
السؤال	10	11	12	13	14	15	16	17	
الإجابة	ب	د	ج	ب	ب	ج	ب	ج	

أسئلة للمناقشة:

1. عرّف رأس المال العامل، وأذكر أهدافه وأبعاده على السيولة والربحية.
2. بيّن سياسات الإستثمار في رأس المال العامل وانعكاساتها على التكلفة والمخاطرة.
3. بيّن مع الشرح الأساليب المستخدمة لتقليل دورة تحويل النقدية.
4. ما هي عناصر سياسة الإئتمان التجاري التي تمنحه الشركات لعملائها؟
5. بيّن مع الشرح الطرق المستخدمة في الرقابة على الإئتمان.
6. أذكر أنواع التكاليف التي يتضمن عليها المخزون مع بيان طريقة إحتساب التكلفة الكلية للمخزون.
7. أذكر أهم أنواع المخاطر التي تتضمن عليها الإستثمارات قصيرة الأجل.

محور الإدارة المالية وقرارات الإستثمار الفصل الخامس: قرارات الإستثمار وموازنة رأس المال

المحتويات

الصفحة	
132	أهداف الفصل التعليمية
133	مقدمة
133	قرارات الإستثمار
134	مفاهيم أساسية
135	عملية إتخاذ القرارات المالية
136	مراحل العملية الإستثمارية
137	مفهوم التدفقات النقدية
140	طرق وأساليب الموازنة الرأسمالية
158	موازنة رأس المال في ظل حالة عدم التأكد
163	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- التعريف بمفهوم الإستثمار وطبيعة القرارات الإستثمارية.
- وموازنة رأس المال.
- توضيح الأساليب المختلفة المستخدمة في موازنة رأس المال وطرق إحتسابها وتقييمها وإتخاذ القرار الإستثماري في ظل نتائج التقييم.
- بيان طرق موازنة رأس المال في ظل حالة عدم التأكد بالإعتماد على تحليل الحساسية وتحليل التعادل.

1. مقدمة

من الضروري أن تقوم الشركة بتقييم وتحليل مختلف البدائل الإستثمارية المتاحة أمامها بهدف إختبار جدواها واختيار البديل الأفضل للإستثمار فيه والذي يحقق أعلى عائد متوقع ويساهم في زيادة القيمة السوقية للشركة. وتعتبر عملية تقييم المشاريع الإستثمارية وتحليل جدواها، أو ما يعرف بموازنة رأس المال من وجهة نظر الفكر المالي، أحد أهم القرارات التي تتخذها الإدارة المالية في الشركة لما لها من انعكاسات كبيرة ومباشرة على الشركة ومؤشراتها المالية بشكل عام.

وفي ضوء ذلك يأتي هذا الفصل بهدف التعريف بقرار الإستثمار والمفاهيم المرتبطة به، وعملية إتخاذ القرارات المالية ومراحل العملية الإستثمارية. كذلك يناقش هذا الفصل جميع الأساليب المستخدمة في موازنات رأس المال مع توضيح كيفية إحتسابها وتقييمها والحكم عليها، بالإضافة إلى مناقشة كيفية إعداد موازنة رأس المال في ظل حالة عدم التأكد.

2. قرارات الإستثمار

تعتبر قرارات الإستثمار أحد أهم القرارات التي تتخذها الشركة وذلك نظراً لإنعكاساتها المباشرة على القيمة السوقية للأسهم وبالتالي قيمة الشركة ككل. كما أن قرار الإستثمار يعتبر المحدد الأساسي لطبيعة العمل الذي تمارسه الشركة حيث يتم من خلاله تحديد المشاريع والأصول التي تمتلكها الشركة.

وعلى الرغم من تعدد التعاريف التي اقترحها الباحثين لمفهوم الإستثمار، إلا أنها تتفق جميعها من حيث الجوهر على أن الإستثمار يتضمن على إيجاد قيمة مضافة على الأموال الحالية لخلق قيمة مستقبلية أكبر للأموال. حيث عرّف البعض الإستثمار على أنه الإمتناع عن الإستهلاك الحالي من أجل الحصول على إستهلاك أكبر في المستقبل، كما عرفه بعض الباحثين على أنه الإمتناع عن استخدام أموال في الوقت الحالي وتأجيل ذلك لفترة زمنية معينة من أجل الحصول على تدفقات نقدية أكبر في المستقبل تكون كافية لتعويض المستثمر عن الوقت والتكلفة والمخاطرة التي تحملها بالإضافة لإعطائه عائد مرضي على أمواله المستثمرة.

ويمكن تقسيم الإستثمار حسب نوع الأصول التي تستهدفها العملية الإستثمارية إلى نوعين أساسيين هما الإستثمار الإقتصادي والإستثمار المالي. حيث يشير مفهوم الإستثمار الإقتصادي إلى ذلك الإستثمار الذي يستهدف خلق طاقة إنتاجية جديدة أو زيادة الطاقة الإنتاجية الموجودة في المجتمع، ويكون موجهاً للإستثمار في الأصول الحقيقية مثل المصانع والمكائن والمعدات وغيرها، وهذا ما دفع البعض لتسمية هذا النوع بالإستثمار الحقيقي.

أما الإستثمار المالي فإنه يشير إلى عملية الإستثمار في شراء وبيع الأدوات المالية ممثلة بالأوراق المالية مثل الأسهم العادية والممتازة والسندات وغيرها بهدف تحقيق عوائد. ويعتبر هذا النوع من الإستثمار غير حقيقي لأنه لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، حيث يتضمن الإستثمار المالي على تحويل ملكية طاقة قائمة من طرف

إلى آخر دون أن يتسبب ذلك في زيادة الإنتاجية. بناءً على ما سبق، يمكن القول أن عملية الإستثمار التي سيتم التركيز عليها في هذا الفصل هي الإستثمار بالمعنى الإقتصادي (الحقيقي)، ولا يندرج تحته الإستثمار المالي والذي يعتبر إستثماراً غير حقيقي.

3. مفاهيم أساسية (General Concepts)

في هذا الجزء سنقوم باستعراض المفاهيم الأساسية ذات العلاقة بموازنة رأس المال:

- ◀ **موازنة رأس المال (Capital Budgeting):** يمكن تعريف موازنة رأس المال على أنها عملية تخطيط وتقييم وتحليل جدوى الإستثمارات التي تواجهها الشركة من خلال تحليل العوائد والمخاطر التي تتضمن عليها وصولاً لإتخاذ القرار المناسب.
- ◀ **المشروع (The Project):** يمكننا تعريف المشروع على أنه إستثمار حقيقي يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية أو خلق طاقة إنتاجية جديدة في المجتمع، و يمكن أن تكون الزيادة في الطاقة الإنتاجية إما على شكل زيادة في إنتاج السلع أو الخدمات.
- ◀ **تقييم المشروع (Project Valuation):** يعبر هذا المفهوم عن العمليات الخاصة بدراسة وتقييم وتحليل المشروع لمعرفة جدوى الإستثمار فيه بهدف إتخاذ قرار بشأن تنفيذ أو عدم تنفيذ المشروع. وتقوم الشركات بتقييم المشاريع الإستثمارية التي تواجهها لإتخاذ قرارها الإستثماري، كما قد تقوم عدة أطراف جهات بعملية التقييم مثل المستثمرين أو الجهات الممولة (مثل البنوك).

مثال (1)

قام أحد المستثمرين بإعداد دراسة جدوى لمشروع ما وقدمها إلى أحد البنوك ليقوم بتمويل المشروع، وقد أظهرت دراسة الجدوى بأن معدل العائد المتوقع على هذا المشروع 20%، إلا أن دراسات المقيمين والخبراء في البنك أظهرت بأن معدل العائد المتوقع على هذا المشروع لن يتجاوز 10% في أحسن الظروف. بناءً على هذا يقوم البنك بإتخاذ قراره برفض تمويل المشروع نظراً لإنخفاض الجدوى المتوقعة منه.

- ◀ **التكلفة المبدئية للإستثمار (Initial Investment):** هي عبارة عن تكلفة الدخول في إستثمار معين أو تكلفة شراء ذلك الإستثمار. حيث أن أي إستثمار يتطلب في العادة دفع تكاليف معينة قبل البدء به مثل دفع قيمة المصنع أو شراء خط إنتاجي أو تكلفة تأسيس مشروع أو شراء الآلات والمعدات وغيرها.

4. عملية إتخاذ القرارات المالية (The Financial Decisions Process)

تقوم نظرية القرارات المالية على أساس قاعدة التقييم المنبثقة عن النظام الرأسمالي وفكرة إقتصاد الأسواق الحرة. حيث يتم إخضاع الحدث المراد إتخاذ القرار بشأنه للدراسة والتقييم باستخدام طرق التقييم المختلفة وصولاً لإتخاذ القرار المناسب بناءً على نتائج التقييم.

مثال (2)

لو افترضنا أننا بصدد تقييم ثلاثة مشاريع لها نفس المخاطرة ولكن عوائدها متباينة، حيث كان العائد للمشروع الأول 7% وللثاني 13% وللثالث 9%، فإن قرارنا المبني على قاعدة التقييم سيكون بالإستثمار بالمشروع الثاني لأنه يحقق أعلى عائد تحت نفس المستوى من المخاطرة. ويشير هذا المثال إلى جوهر وطبيعة القرارات المالية المنبثقة عن قاعدة التقييم.

وتتضمن عملية إتخاذ القرار على الإجابة عن السؤال "كيف نصنع القرار؟"، والإجابة على هذا السؤال تكمن في توفر الشروط اللازمة لصنع القرار وهي:

- وجود أهداف (The Existence Of Objectives): إن وجود الهدف هو السبب الأساسي لإتخاذ القرار، حيث تكون عملية إتخاذ القرار عملية هدر للوقت والجهد إذا لم تؤدي إلى إتخاذ قرار يحقق هدف معين، ومنتخذ القرار العقلاني لا يقوم بعملية دراسة وإتخاذ القرار ما لم تكن النتائج المتوقعة من إختيار أحد البدائل متماشية مع هدف محدد، لأن عدم وجود هدف واضح أمام منتخذ القرار، سيجعل عملية إتخاذ القرار عملية عشوائية تهدر الوقت والجهد دون أن يكون لها أي مردود.
- توفر البدائل (The Existence Of Alternatives): يعتبر هذا الشرط مهم لأنه بدون توفر بدائل أمام منتخذ القرار لا يوجد هناك حاجة لإتخاذ قرار، والبدائل هنا قد تكون عدة خيارات يختار من بينها صانع القرار.
- تقييم البدائل بناءً على الهدف من إتخاذ القرار (Valuation Based on the Decision Objective): بعد أن يتوافر الشرطان السابقان، لا بد من القيام بإعطاء قيم للبدائل المتوفرة، ومن المهم هنا أن يكون الأساس الذي يتم بناءً عليه إعطاء قيم للبدائل متفقاً مع الأهداف المرجوة من إتخاذ القرار، بمعنى أنه يجب استخدام أسلوب للتقييم بشكل يعبر عن الهدف.

مثال (3)

إذا كنا نريد تقييم عدة وسائل نقل بهدف إختيار وسيلة النقل الأسرع التي تصل بين المكان "أ" والمكان "ب"، فمن المهم هنا إختيار طريقة لتقييم البدائل تتناسب مع المعيار المستهدف وهو السرعة. فلو قارنا البدائل المختلفة المقيّمة بالسرعة لأمكننا إتخاذ قرار وإختيار البديل الأسرع، أما لو كان أحد البدائل مقيماً بالسرعة وآخر بالحجم وآخر بالسعر لما أمكننا إتخاذ قرار وذلك لعدم تناسب معيار التقييم مع الأهداف المرجوة وهي إختيار البديل الأسرع. كذلك لو كانت هذه البدائل جميعها مقيّمة بالسعر لما أمكننا أيضاً إتخاذ قرار - مع أنه بإمكاننا المقارنة بينها بناءً

على السعر - لأن الهدف هو إختيار البديل الأسرع، والتضارب بين الأهداف المرغوبة وأسلوب التقييم يحول دون إتخاذ قرار.

5. مراحل العملية الإستثمارية (Investment Process Stages)

تنطوي العملية الإستثمارية فعلياً على المراحل التالية:

1. تحديد الأهداف (Specifying Objectives): يجب على المستثمر تحديد الأهداف التي يسعى إليها من إستثماره، وعلى رأس هذه الأهداف تحديد معدل العائد المطلوب، وحجم المخاطرة التي يسعى المستثمر لتحملها، فمثلاً يجب أن نحدد حساسية المستثمر للمخاطرة لمعرفة ما إذا كان مستعداً لتحمل المخاطرة (Risk Tolerance) أو كان كاره لتحمل المخاطرة (Risk Aversion). وفي ضوء تحديد المخاطرة يتم تقدير حجم العائد المتوقع.
2. تحديد قيود الإستثمار (Specifying Constrains): ونعني هنا بالقيود الأمور التي تؤثر على إختيار نوع الإستثمار، فمثلاً قد تغير الشركة قرارها الإستثماري من المشروع "أ" إلى المشروع "ب" وذلك لأن معدل الضريبة أقل على المشروع "ب". ويمكننا عموماً تقسيم المحددات إلى خمسة أنواع:
 - السيولة (Liquidity): حيث يجب على الشركة تحديد نسبة السيولة التي ترغب بها وبناءً على هذه النسبة يتم إختيار نوع الإستثمار.
 - الأفق الإستثماري (Investment Horizon): ويُقصد به تاريخ التسييل المتوقع للإستثمار، فإذا كانت فترة الإستثمار المرغوبة قصيرة يتم إختيار الإستثمارات قصيرة الأجل.
 - الأنظمة والقوانين (Regulations): قد تشكل الأنظمة والقوانين السائدة في بلد ما قيود على نوع الإستثمار المرغوب، فمثلاً قد يحظر قانون الدولة الإستثمارات التي تضر بالبيئة أو قد يفرض عليها غرامات مرتفعة.
 - الإعبارات الضريبية (Tax Considerations): قد تتفاوت نسبة الضريبة من إستثمار لآخر تبعاً للقطاع الإقتصادي، فمثلاً قد تكون الإستثمارات الزراعية معفاة من الضريبة أو تكون الضريبة عليها منخفضة، بينما الإستثمارات في قطاع الخدمات وبخاصة الخدمات المالية عادةً ما تكون ضريبيتها مرتفعة.
 - الحاجات الخاصة (Unique Needs): وهي التي ترتبط بالشركة نفسها مثل حجم الشركة وطبيعة الصناعة التي تعمل بها وإستراتيجية الشركة الإستثمارية وغيرها.
3. تشكيل السياسة الإستثمارية (Formulating Policy): حيث يتم هنا وضع السياسة الإستثمارية المرغوبة مثل سياسة التوسع للشركة، أو سياسة التنوع ضمن نفس الصناعة، أو سياسة التنوع لشمول صناعات جديدة مختلفة.
4. القيام بإعداد موزانات رأس المال (Capital Budgeting): حيث يتم هنا تحليل وتقييم جدوى المشاريع الإستثمارية والمفاضلة بينها وصولاً لإختيار البديل الأفضل.

5. تحديد حجم التمويل المطلوب وكيفية الحصول عليه (Financing): حيث يتم هنا تقدير كمية الأموال المرغوب إستثمارها وكيفية الحصول على التمويل من مصادره المختلفة.
6. مراقبة وتعديل الإستثمار (Monitoring and Updating The Investment): هنا يتم تقييم نتائج الإستثمار الفعلية ومقارنتها مع النتائج المتوقعة من الإستثمار لمعرفة ما إذا كان هناك فرق بين المحقق والمخطط له، و يجب تصحيح الإنحرافات في وجودها بشكل دوري ومستمر.

6. التدفقات النقدية (Cash Flows)

1-6 مفهوم التدفقات النقدية

يستند الفكر المحاسبي على أساس الإستحقاق بحيث يتم تسجيل العمليات والأحداث الإقتصادية المختلفة التي تحدث داخل الشركة وفقاً لإستحقاقاتها وبغض النظر عن إذا تم تحصيلها أم لا، بينما يقوم الفكر المالي بالإعتماد على الأساس النقدي والذي يهتم بالعمليات التي ينجم عنها تدفقات نقدية داخلية أو خارجية. فحسب أساس الإستحقاق لو باعت الشركة بضاعة بقيمة 100 ألف دينار على الحساب لقامت بالإعتراف بهذا الإيراد في القوائم المالية ولتم إحتساب الأرباح الناتجة عن هذه المبيعات (ولنفترض أنها 20 ألف دينار) وإضافتها لصافي أرباح الشركة في قائمة الدخل. لكن في الواقع فإن هذه المبيعات كانت على الحساب ولم يتم استلام أي مبالغ لقاء بيعها بعد، وبالتالي فإن الأرباح البالغة 20 ألف دينار لم تتحقق بعد وهذا يجعل رقم صافي الربح الذي تم تضخيمه بقيمة هذه الأرباح غير حقيقي ولا يعكس الواقع الفعلي للشركة.

مثال (4)

قامت شركة فورد موتورز الأمريكية بنشر قوائمها المالية والتي أظهرت من خلالها قائمة الدخل الخاصة بالشركة بأن صافي الخسائر المحاسبية بلغت 793 مليون دولار أمريكي عن الربع الرابع من العام 2003.

إن هذه الخسارة المعلنة تعتبر من أسوأ الأمور التي قد تحدث لأي شركة لأنها قد تحمل في ثناياها مدلولات سلبية قد تؤثر على استقرار الشركة وعلى ثقة المساهمين بها مما قد يدفع قيمة الشركة للتدهور السريع.

على أية حال، أظهرت قائمة التدفقات النقدية لنفس الفترة بأن صافي التدفق النقدي بلغ 1.6 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي يعني بأن التدفقات النقدية الداخلة للشركة (المقبوضة) تجاوزت التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعة) بحوالي 1.6 مليار دولار.

وهنا بين التحليل بأن الفرق الكبير بين خسائر الشركة المعلنة وبين صافي التدفق النقدي يعود إلى البنود غير النقدية التي تم إدراجها في قائمة الدخل والتي نتج عنها تلك الخسائر المحاسبية، والتي كانت تعود في معظمها إلى الإقتطاعات غير النقدية المرتبطة بإعادة هيكلة عمليات الشركة والإستهلاكات وغيرها.

بناءً على ما سبق، أصبح من الضروري عند تقييم الإستثمارات المختلفة تركيز الاهتمام على التدفقات النقدية الناجمة عن تلك الإستثمارات والتي تعكس ما تم قبضه أو دفعه فعلاً بدلاً من التركيز على الإيرادات والمصاريف المحاسبية والتي تتضمن في معظم الحالات على بنود غير نقدية.

ويمكن التمييز هنا بين نوعين أساسيين من التدفق النقدي هما التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج. حيث أن التدفق النقدي الداخل (Cash Inflow) هو عبارة عن المبالغ المالية التي إستلمتها الشركة نقداً في الشركة خلال فترة معينة. أما التدفق النقدي الخارج (Cash Outflow) فهو عبارة عن المبالغ المالية التي تم دفعها نقداً من قبل الشركة خلال فترة معينة.

إن موازنة رأس المال لا تعتمد فقط على حجم التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار، بل أنها تأخذ بعين الإعتبار توقيت حدوث تلك التدفقات، وحجم المخاطرة التي ينطوي عليها الإستثمار. ويتم الربط بين هذه المفاهيم من خلال أساليب الموازنة الرأسمالية التي سنستعرضها في السياق التالي.

2-6 إحتساب التدفقات النقدية

نظراً لأهمية التدفقات النقدية ودورها الكبير في إتخاذ القرارات، فمن المهم معرفة كيفية إحتساب التدفقات النقدية بالإعتماد على قائمة الدخل والميزانية العمومية. ويمكن إحتساب التدفقات النقدية من خلال المعادلة التالية:

صافي التدفق النقدي = التدفق النقدي التشغيلي - الإنفاق الرأسمالي - التغير في صافي رأس المال العامل

(1) التدفق النقدي التشغيلي (Operating Cash Flow)

وهو عبارة عن التدفقات النقدية التي يتم تحصيلها من الأنشطة الإعتيادية للشركة، ويمكن إحتسابها من خلال المعادلة التالية:

التدفق النقدي التشغيلي = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب + الإستهلاك - الضرائب

(2) صافي الإنفاق الرأسمالي (Net Capital Spending)

وهو عبارة عن المبالغ التي تم إنفاقها لشراء الأصول الثابتة مطروحاً منها المبالغ المحصلة نتيجة بيع الأصول الثابتة. ويمكن إحتساب صافي الإنفاق الرأسمالي من خلال المعادلة التالية:

صافي الإنفاق الرأسمالي = صافي الأصول الثابتة في نهاية الفترة - صافي الأصول الثابتة أول الفترة + الإستهلاك

(3) التغير في صافي رأس المال العامل (Change in Net Working Capital)

وهو عبارة عن الفرق بين صافي رأس المال العامل آخر الفترة ورصيد رأس المال العامل أول الفترة. ويمكن إحتساب التغير في صافي رأس المال العامل من خلال المعادلة التالية:

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

التغير في صافي رأس المال العامل = صافي رأس المال العامل آخر الفترة - صافي رأس المال العامل أول الفترة

مثال (5)

بناءً على المعلومات المبينة في الجدول التالي والتي تخص شركة صناعة أنابيب الري، احسب صافي التدفق النقدي للشركة في عام 2011.

البند / الفترة	2010/12/31	2011/12/31
صافي رأس المال العامل	86500	95400
صافي الأصول الثابتة	198300	172800
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	118000	123000
الإستهلاك	23400	21500
الضرائب	24000	26500

حل مثال (5)

$$(1) \text{ التدفق النقدي التشغيلي} = \text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب} + \text{الإستهلاك} - \text{الضرائب}$$

$$= 12300 + 118000 - 21500 = 118000 \text{ دينار}$$

$$(2) \text{ صافي الإنفاق الرأسمالي} = \text{صافي الأصول الثابتة في نهاية الفترة} - \text{صافي الأصول الثابتة أول الفترة} + \text{الإستهلاك}$$

$$\text{صافي الإنفاق الرأسمالي} = 172800 - 198300 + 21500 = -4000 \text{ دينار}$$

$$(3) \text{ التغير في صافي رأس المال العامل} = \text{صافي رأس المال العامل آخر الفترة} -$$

$$\text{صافي رأس المال العامل أول الفترة}$$

$$\text{التغير في صافي رأس المال العامل} = 86500 - 95400 = -8900 \text{ دينار}$$

$$\text{صافي التدفق النقدي} = \text{التدفق النقدي التشغيلي} - \text{الإنفاق الرأسمالي} - \text{التغير في صافي رأس المال العامل}$$

$$\text{صافي التدفق النقدي} = 118000 - (-4000) - (-8900) = 113100 \text{ دينار}$$

7. طرق وأساليب الموازنة الرأسمالية (Capital Budgeting Techniques)

تتضمن موازنة رأس المال على العديد من الطرق والأساليب التي تستخدم لتقييم الإستثمارات والمفاضلة بين البدائل الإستثمارية نستعرضها في السياق التالي:

(1) صافي القيمة الحالية (Net Present Value)

تعتبر طريقة صافي القيمة الحالية من أكثر طرق موازنة رأس المال استخداماً وشيوعاً بالمقارنة مع الطرق الأخرى، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها أنها تأخذ بعين الاعتبار حجم التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار وتوقيتها بالإضافة لعامل المخاطرة وهو الأمر الذي يقع في عمق التفكير التمويلي الحديث.

ويعرّف صافي القيمة الحالية على أنه مقدار الفرق بين التكاليف المبدئية للإستثمار والمتمثلة بالتدفقات النقدية الخارجة التي يتطلبها هذا الإستثمار، وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من الإستثمار بعد خصمها بمعدل تكلفة رأس المال. ويمكن التعبير عن صافي القيمة الحالية بشكل رياضي حسب المعادلة التالية:

صافي القيمة الحالية = - التكلفة المبدئية + القيمة الحالية للتدفقات النقدية

$$NPV = -\text{Initial Investment} + PV(\text{Cash Inflows})$$

حيث أن:

- التكلفة المبدئية: هي التكلفة أو التدفق النقدي الخارج الذي لا بد من أن تدفعه الشركة لغايات الإستثمار، مثل شراء مصنع أو مشروع قائم أو شراء آلات ومعدات وغيرها.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية: هي عبارة عن خصم كل تدفق نقدي متوقع من المشروع بمعدل تكلفة رأس مال الشركة.

ولغايات إحتساب القيمة الحالية لأي تدفق نقدي يمكن استخدام المعادلة التالية:

$$PV(\text{Cash Inflows}) = \frac{CF_1}{(1+K)^1} + \frac{CF_2}{(1+K)^2} + \dots + \frac{CF_n}{(1+K)^n}$$

حيث أن:

- PV(Cash Inflows) هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من الإستثمار.
- CF1, CF2, ... CFn هي التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع حسب توقيت حدوثها بعد سنة أو سنتين أو n من السنوات.
- K هي تكلفة رأس مال الشركة والتي تعكس المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال التي تم مناقشتها في الفصل الثالث.
- n هي عدد الفترات أو السنوات التي سيتم تحصيل التدفق النقدي فيها.

قاعدة إتخاذ القرار
<ul style="list-style-type: none"> • إذا كان صافي القيمة الحالية للمشروع أكبر من صفر نقوم بقبول المشروع. • إذا كان صافي القيمة الحالية للمشروع أقل من صفر نقوم برفض المشروع . • في حال المفاضلة بين عدة مشاريع نقوم باختيار المشروع الذي يحقق أعلى صافي قيمة حالية موجبة.

مثال (6)

ترغب إحدى الشركات بالمفاضلة بين بدليين إستثماريين لإختيار أحدهما، وقد كانت التكلفة المبدئية المقدرة لكل منهما 100 ألف دينار، كما كانت تكلفة رأس مال الشركة 10%، أما التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من كل مشروع فقد كانت كما يلي:

التدفقات النقدية المتوقعة		السنة	التدفقات النقدية
المشروع "ب"	المشروع "أ"		
(100.000)	(100.000)	0	التكلفة المبدئية
10,000	60,000	1	التدفقات النقدية الداخلة
20,000	50,000	2	
30,000	40,000	3	
40,000	30,000	4	
50,000	20,000	5	
60,000	10,000	6	

المطلوب: المفاضلة بين هذين الإستثمارين باستخدام طريقة صافي القيمة الحالية.

حل مثال (6)

1. صافي القيمة الحالية للإستثمار "أ"

- التكلفة المبدئية = 100.000 دينار
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع = 164.474 دينار

$$PV = \frac{60000}{(1+0.10)^1} + \frac{50000}{(1+0.10)^2} + \frac{40000}{(1+0.10)^3} + \frac{30000}{(1+0.10)^4} + \frac{20000}{(1+0.10)^5} + \frac{10000}{(1+0.10)^6} = 164474$$

- صافي القيمة الحالية للإستثمار "أ" = 164.474 + 100.000 - = 64.474 دينار
- هذا يعني بأن التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار الأول ستغطي تكلفته المبدئية البالغة 100 ألف دينار وستزيد عنها بمقدار 64.474 دينار.

2. صافي القيمة الحالية للإستثمار "ب"

• التكلفة المبدئية = 100.000 دينار

• القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع = 140.394 دينار

$$PV = \frac{10000}{(1+0.10)^1} + \frac{20000}{(1+0.10)^2} + \frac{30000}{(1+0.10)^3} + \frac{40000}{(1+0.10)^4} + \frac{50000}{(1+0.10)^5} + \frac{60000}{(1+0.10)^6} = 140394$$

• صافي القيمة الحالية للإستثمار "ب" = 140.394 + 100.000 - = 40.394 دينار

• هذا يعني بأن التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار الثاني ستغطي تكلفته المبدئية البالغة 100 ألف دينار وستزيد عنها بمقدار 40.394 دينار.

3. على الرغم من أن الإستثمارين يعتبران مقبولان حسب طريقة صافي القيمة الحالية لأن كلاهما يحقق صافي قيمة حالية موجبة، إلا أننا بصدد إختيار إستثمار واحد من بينهما لذلك نقوم باختيار الإستثمار الذي يحقق صافي القيمة الحالية الأكبر وهو المشروع "أ" في مثالنا.

مثال (7)

يوجد لدى شركة ثلاثة مشاريع إستثمارية "أ" و "ب" و "ج"، وتريد المفاضلة بينهم، ويتطلب كلاً من هذه المشاريع إستثماراً مبدئياً مقداره 120,000 دينار، وتقدر تكلفة رأس المال لهذه الشركة (معدل الخصم) بنسبة 11%، وقد كانت التدفقات النقدية المتوقعة من هذه المشاريع كما يلي:

التدفق النقدي المتوقع			السنة
المشروع "ج"	المشروع "ب"	المشروع "أ"	
32,000	16,000	22,000	1
29,000	22,000	28,000	2
27,000	23,000	30,500	3
25,000	25,000	24,000	4
20,000	30,000	23,000	5
15,000	40,000	18,000	6

والمطلوب:

أ- إحتساب صافي القيمة الحالية لكل مشروع.

ب- المفاضلة بين هذه المشاريع.

حل مثال (7)
أ. صافي القيمة الحالية:

صافي القيمة الحالية للمشروع "أ"

السنة	التدفق النقدي للمشروع "أ"	صافي القيمة الحالية
0	120000-	120000-
1	22000	19819.82
2	28000	22725.43
3	30500	22301.34
4	24000	15809.54
5	23000	13649.38
6	18000	9623.54
	المجموع	103929

صافي القيمة الحالية للمشروع "ب"

السنة	التدفق النقدي للمشروع "ب"	صافي القيمة الحالية
0	120,000-	120,000-
1	16,000	14414.41
2	22,000	17855.69
3	23,000	16817.4
4	25,000	16468.27
5	30,000	17803.54
6	40,000	21385.63
	المجموع	104,745

صافي القيمة الحالية للمشروع "ج"

السنة	التدفق النقدي للمشروع "ج"	صافي القيمة الحالية
0	120,000-	120,000-
1	32,000	28828.829
2	29,000	23537.05
3	27,000	19742.17
4	25,000	16468.27
5	20,000	11869.03
6	15,000	8019.61
	المجموع	108,465

ب. المفاضلة بين المشاريع:

بما أن المشروع الثالث "ج" يحقق أعلى صافي قيمة حالية فإننا نقوم باختيار هذا المشروع.

(2) طريقة معدل العائد الداخلي (Internal Rate of Return)

يمكن تعريف معدل العائد على أنه معدل الخصم الذي تتساوى عنده التكلفة المبدئية للإستثمار مع التدفقات النقدية الداخلة، وبالتالي فإن صافي القيمة الحالية عند معدل الخصم هذا تكون صفر. ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً باستخدام نفس معادلات صافي القيمة الحالية كما يلي:

$$NPV = -\text{Initial Investment} + \left(\frac{CF_1}{(1+IRR)^1} + \frac{CF_2}{(1+IRR)^2} + \dots + \frac{CF_n}{(1+IRR)^n} \right) = 0$$

حيث يصبح السؤال هنا ما هو معدل الخصم والذي نسمية هنا معدل العائد الداخلي (IRR) الذي يجب استخدامه في المعادلة السابقة ليعطينا صافي قيمة حالية تبلغ صفر.

ويمكن المنطق من استخدام طريقة معدل العائد الداخلي من حقيقة أن أي إستثمار ناجح لا بد أن يكون قادراً على أقل تقدير على تسديد التكاليف المصاحبة والتي تتضمن على تكلفة الإستثمار المبدئية وعلى تكاليف رأس المال. فإذا كان الإستثمار قادراً على ذلك فقط فستكون صافي القيمة الحالية للإستثمار صفر بمعنى أن المشروع قادراً على تسديد تكلفته المبدئية وتكلفة أموال الشركة لكن دون تحقيق عوائد. أما لو كان صافي القيمة الحالية موجباً فسيكون عندها الإستثمار قادراً على تغطية تكاليفه بالإضافة لتوفير عوائد على الإستثمار.

ويمكن أن نلخص كل ذلك من خلال مقارنة معدل العائد الداخلي بتكلفة رأس مال الشركة بشكل مباشر، فإذا كان معدل العائد الداخلي 15% مثلاً، فهذا يعني بأننا لو خصمنا التدفقات النقدية للمشروع بمعدل 15% سيكون المشروع قادراً على تسديد تكاليفه لكن دون تحقيق أية أرباح. وإذا كانت تكلفة رأس المال أقل من 15% ولنفترض أنها 12% فهذا يعني أن المشروع سيغطي تكاليف تمويله البالغة 12% ويحقق لنا عائد يبلغ 3%.

قاعدة إتخاذ القرار:

- إذا كان معدل العائد الداخلي (IRR) أكبر من معدل الخصم والمتمثلة بتكلفة رأس المال، نقوم بقبول المشروع.
- إذا كان معدل العائد الداخلي (IRR) أصغر من تكلفة رأس المال نقوم برفض المشروع.

- إذا تساوى معدل العائد الداخلي (IRR) مع تكلفة رأس المال فإن هذا يعني أن المشروع سيسدد تكاليفه ولكن لن يحقق أي ربحية للشركة، وبالتالي فإن قبول هذا الإستثمار لن يؤثر على الشركة سلباً أو إيجاباً.
- في حالة المفاضلة بين عدة مشاريع نقوم باختيار المشروع الذي يحقق أعلى معدل عائد داخلي.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه لا يوجد صيغة معينة لحساب معدل العائد الداخلي، حيث يتم إحتسابه باستخدام أسلوب التجربة والخطأ. وذلك بتجريب عدة معاملات خصم حتى نصل لمعامل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية تاوي صفر.

مثال (8)

يحتاج مشروع إستثماري لتكلفة مبدئية تبلغ 20.000 دينار، وعمره الإنتاجي 4 سنوات، وكانت التدفقات النقدية المتوقعة من هذا الإستثمار 4.500 في السنة الأولى، و 6.000 دينار في السنة الثانية، و 6.500 دينار في السنة الثالثة، و 7.000 دينار في السنة الرابعة. فإذا كانت تكلفة رأس مال الشركة 10%، احسب معدل العائد الداخلي لهذا المشروع. وبيّن هل نقبل أم نرفض الإستثمار فيه.

حل مثال (8)

أولاً: نفترض أن معدل العائد الداخلي = 5%، عندها سيكون صافي القيمة الحالية 1101,75 دينار

$$NPV = -20000 + \left[\frac{4000}{(1+0.05)^1} + \frac{6000}{(1+0.05)^2} + \frac{6500}{(1+0.05)^3} + \frac{7000}{(1+0.05)^4} \right] = 1101.75$$

بما أن هذا المعدل حقق قيمة موجبة فيجب خصم التدفقات النقدية بمعدل عائد داخلي أعلى.

ثانياً: نفترض أن معدل العائد الداخلي = 10%، عندها ستكون صافي القيمة الحالية - 285.77 دينار

$$NPV = -20000 + \left[\frac{4000}{(1+0.10)^1} + \frac{6000}{(1+0.10)^2} + \frac{6500}{(1+0.10)^3} + \frac{7000}{(1+0.10)^4} \right] = -285.77$$

ثالثاً: بما أن صافي القيمة الحالية عندما IRR = 5% أكبر من صفر، وصافي القيمة الحالية عندما IRR = 10% أصغر من صفر، فإننا نستدل على أن معدل العائد الداخلي الذي يجعل صافي القيمة الحالية تساوي صفر هو محصور بين 5% و 10%.

1101.75	←	5%
صفر	←	IRR
-1285.77	←	10%

ويمكن ترتيب العلاقة السابقة على النحو التالي:

$$\frac{0 - 1101.75}{1285.77 - 0} = \frac{IRR - \%5}{\%10 - IRR}$$

أو:

$$\frac{1101.75}{1285.77} = \frac{IRR - \%5}{\%10 - IRR}$$

وباستخدام الضرب التبادلي نجد أن:

$$1285.77 - (IRR) + 64.29 = 110.18 - + (IRR) 1101.75$$

ومنها نجد أن:

$$\%7.19 = (IRR) \text{ معدل العائد الداخل}$$

وبما أن معدل العائد الداخلي للمشروع (7.2%) أقل من تكلفة رأس مال الشركة (10%)، إذن نرفض المشروع لأنه غير مجدي ولن يكون قادراً حتى على سداد تكلفة التمويل.

مثال (9)

مشروع استثماري يحتاج إلى تكلفة مبدئية مقدارها 100000 دينار، وعمره الإنتاجي 6 سنوات، وكانت التدفقات النقدية السنوية المتوقعة منه 23000، 25000، 22000، 19000، 16000، و15000 على التوالي. فإذا كان معدل الخصم 7%، فما هو معدل العائد الداخلي لهذا المشروع.

حل مثال (9)

نفترض أولاً أن معدل العائد الداخلي = 5%، حينها فإن:

$$\text{صافي القيمة الحالية} = - 100000 + 102945,9 = 2945,9 \text{ دينار}$$

وبما أن هذا المعدل حقق قيمة موجبة، فإننا نختار معدل عائد داخلي أعلى مثل 10%، حينها فإن:

$$\text{صافي القيمة الحالية} = - 100000 + 89478,3 = -10521,7 \text{ دينار}$$

بما أن NPV عندما تكون IRR 5% أكبر من صفر و NPV عندما تكون IRR 10% أصغر من صفر، فإننا نستدل على أن معدل العائد الداخلي الذي يجعل صافي القيمة الحالية تساوي صفر هو محصور بين 5% و 10%.

2945.92 %5

0 IRR

10521.72- %10

ومن خلال العلاقة السابقة نجد أن معدل العائد الداخلي IRR يساوي 6%.

(3) طريقة فترة الإسترداد (The Payback Method)

تكتسب هذه الطريقة شهرتها من سهولة استخدامها لتقييم الإستثمارات التي تواجه الشركة. وكما يشير الإسم فإن فترة الإسترداد تعني عدد السنوات التي يحتاجها الإستثمار لإسترداد التكاليف المبدئية التي تم دفعها عليه. وبمعنى آخر فإن فترة الإسترداد هي الفترة الزمنية اللازمة لتساوي عندها التدفقات النقدية الخارجة مع التدفقات النقدية الداخلة.

وفي حال كانت التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من المشروع ثابتة ومتساوية من سنة لأخرى، يمكن إحتساب فترة الإسترداد من خلال القانون التالي:

فترة الإسترداد = قيمة الإستثمار المبدئي ÷ التدفقات النقدية السنوية المتوقعة من المشروع

أما في حال كانت التدفقات النقدية الداخلة من المشروع تختلف من سنة لأخرى، فيمكن إحتساب فترة الإسترداد من جمع التدفقات النقدية للسنة الأولى والثانية والثالثة وهكذا حتى نصل لقيمة تساوي التكلفة المبدئية، وحينها تكون فترة الإسترداد هي عدد السنوات التي توقفتنا عندها. وإذا كان إسترداد المشروع يكتمل في عدة سنوات وجزء من السنة الأخيرة فيمكن إحتساب هذا الجزء من خلال قسمة التدفق النقدي الذي نحتاجه من السنة الأخيرة على التدفق النقدي للسنة الأخيرة كاملاً ونضيف النسبة الناتجة لعدد السنوات السابقة.

ومن الممكن استخدام طريقة فترة الإسترداد في تقييم المشاريع الإستثمارية التي تواجه الشركة وخاصة في حالتين هما:

- عندما تكون فترة الإستثمار محددة مسبقاً من قبل إدارة الشركة، حيث يمكن استخدام هذه الطريقة لتقييم مدى توافق مدة الإستثمار مع معيار الإدارة، فإذا كانت فترة الإسترداد المحتسبة أقل من الفترة المحددة نقوم بقبول المشروع، أما إذا كانت فترة الإسترداد أكبر من الفترة المحددة نقوم برفض المشروع.
- يمكن استخدام هذه الطريقة عند المفاضلة بين مشاريع متبادلة بحيث أن على الشركة المفاضلة بينهم وإختيار مشروع واحد فقط من بينها، وفي هذه الحالة يتم إختيار المشروع الذي يحقق فترة الإسترداد الأقل.

قاعدة إتخاذ القرار

- يتم قبول المشاريع التي تكون فترة إستردادها أقل من الفترة المحددة من قبل الإدارة، ونرفض المشاريع التي تكون فترة إستردادها أكبر من الفترة المحددة من قبل الإدارة.
- في حالة المفاضلة بين عدة مشاريع يتم إختيار المشروع الإستثماري الذي يكون ذو أقل فترة إسترداد.

مثال (10)

يحتاج أحد الإستثمارات تكلفة مبدئية تبلغ 80000 دينار، وكانت التدفقات النقدية السنوية المتوقعة لهذا المشروع 25000 دينار، فإذا كانت إدارة الشركة قد حددت مدة الإستثمار بأربع سنوات كحد أقصى، احسب فترة الإسترداد لهذا الإستثمار وبيّن القرار الذي على الشركة إتخاذه.

حل مثال (10)

$$\text{فترة الإسترداد} = \text{قيمة الإستثمار المبدئي} \div \text{التدفقات النقدية السنوية المتوقعة من المشروع}$$

$$\text{فترة الإسترداد} = 80000 \div 25000 = 3.2 \text{ سنة}$$

أي أن الإستثمار يحتاج إلى ثلاث سنوات و20% من السنة (حوالي 72 يوم) لإسترداد تكلفته المبدئية والبالغة 80000 دينار.

وبما أن فترة الإسترداد للإستثمار (3.2 سنة) كانت أقل من الفترة المحددة من إدارة الشركة (4 سنوات) فهذا يعني أن على الشركة قبول هذا الإستثمار لأنه مجدي.

مثال (11)

يتطلب أحد المشاريع إستثمار مبدئي مقداره 40.000 دينار. فإذا كانت التدفقات النقدية السنوية المتوقعة لهذا المشروع كما هي في الجدول المبين أدناه، أحسب فترة الإسترداد.

السنة	التدفق النقدي المتوقع
1	12.000
2	13.000
3	9.000
4	12.000

حل مثال (11)

بما أن التدفقات النقدية السنوية للإستثمار غير ثابتة ومتباينة، فيمكن حساب فترة الإسترداد بجمع التدفقات النقدية خلال السنوات حتى تتساوى قيمتها مع التكلفة المبدئية للإستثمار.

وبما أن الإستثمار المبدئي = 40.000 دينار، فإننا نقوم بجمع التدفقات النقدية حتى تتساوى مع هذه القيمة أي:

السنة	التدفق النقدي المتوقع	المجموع التراكمي
1	12.000	12.000
2	13.000	25.000
3	9.000	34.000
4	12.000	46.000

ونلاحظ من خلال العمود الأخير في الجدول بأن التكلفة المبدئية للمشروع (40.000) يتم بلوغها بين السنة الثالثة والرابعة. حيث بلغ الإجمالي المتراكم للتدفقات النقدية 34.000 في السنة الثالثة، وهذا يعني أننا بحاجة إلى جزء من التدفقات النقدية للسنة الرابعة، وهذا الجزء يبلغ 6000 دينار.

$$12000 \text{ في السنة (1) + } 13000 \text{ في السنة (2) + } 9000 \text{ في السنة (3) + } 6000 \text{ في السنة (4)}$$

ومن هنا تكون فترة الإسترداد للمشروع هي:

$$\text{فترة الإسترداد} = 3 \text{ سنوات} + (12.000 \div 6.000) = 3 \text{ سنوات} + 0.5 \text{ سنة} = 3.5 \text{ سنة}$$

مميزات طريقة فترة الإسترداد:

- سهولة الطريقة وسرعة فهمها وتطبيقها.
- سهولة الاتفاق على القرار من قبل الإدارات المختلفة في حالة المشاريع المتبادلة.

أما عيوب هذه الطريقة فتتمثل في:

- تجاهل توقيت حدوث التدفقات النقدية خلال فترة الإسترداد، حيث أن هذا المفهوم لا يعطي أي إهتمام لمفهوم القيمة الزمنية للنقود.
- تجاهل التدفقات النقدية بعد فترة الإسترداد والتي قد تكون كبيرة ومهمة، ولذلك فإنها تعتبر طريقة غير ملائمة لقياس ربحية أي مشروع إستثماري قد يحتاج لفترة طويلة لإسترداد الإستثمار الإبتدائي.
- عشوائية المعيار الذي قد تضعه الإدارة لقبول الإستثمار، بحيث لا يوجد هناك أي معيار إستدلالي حد ما يمكننا من الحكم على جدوى أو عدم جدوى فترة الإسترداد.

مثال (12)

يواجه أحد المستثمرين ثلاثة بدائل إستثمارية، تكلفة الإستثمار المبدئي لكل مشروع من هذه المشاريع 10.000 دينار. أما التدفقات النقدية لهذه المشاريع فقد كانت كما يلي:

السنة	التدفق النقدي للمشروع (أ)	التدفق النقدي للمشروع (ب)	التدفق النقدي للمشروع (ج)
1	25.000	40.000	10.000
2	25.000	30.000	20.000
3	25.000	20.000	30.000
4	25.000	10.000	40.000
5	25.000	80.000	0

والمطلوب المفاضلة بين هذه المشاريع المتبادلة باستخدام طريقة فترة الإسترداد، وإتخاذ قرار بالإستثمار في المشروع الأفضل.

حل مثال (12)

أ. فترة الإسترداد للمشروع (أ) = $100.000 \div 25.000 = 4$ سنوات.

ب. فترة الإسترداد للمشروع (ب) = من خلال جمع التدفقات النقدية نجد أنها تبلغ 100.000 دينار بعد 4 سنوات.

ج. فترة الإسترداد للمشروع (ج) = من خلال جمع التدفقات النقدية نجد أنها تبلغ 100.000 دينار بعد 4 سنوات.

د. بناءً على ما سبق، ونظراً لتساوي فترة الإسترداد للمشاريع الثلاثة فيمكن القول بأن الشركة تستطيع إختيار أي منها لأن لها نفس فترة الإسترداد. ومن المهم هنا أن نلاحظ أن التدفقات النقدية للمشاريع وسلوكها عبر الزمن أو التدفقات النقدية بعد السنة الرابعة لم تؤثر على فترة الإسترداد وهو الأمر الذي يعكس عيوب هذه الطريقة بشكل واضح.

مثال (13)

تواجه الشركة العربية للبرمجيات مشروعين للمفاضلة بينهما لإختيار البديل الأفضل، وقد كانت المعلومات المتوفرة أمام الشركة كما يلي:

السنة	التدفق النقدي للمشروع (أ)	التدفق النقدي للمشروع (ب)
0	7,000 -	5,000 -

2,500	4,000	1
1,500	4,000	2
3,000	1,500	3

والمطلوب:

- أ. إحتساب فترة الإسترداد لكل مشروع و تحديد أي المشروعين أفضل.
 ب. إذا علمت بأن الشركة تتبع سياسة إختيار المشاريع التي لا تزيد فترة إستردادها عن سنة، فماذا سيكون قرار الشركة.

حل مثال (13)

أ. فترة الإسترداد لكل مشروع:

- فترة الإسترداد للمشروع (أ) = سنة + (4000 ÷ 3000) سنة = 1.75 سنة
- فترة الإسترداد للمشروع (ب) = سنة + سنة + (3000 ÷ 1000) سنة = 2.33 سنة
- يعتبر المشروع الأول أفضل وفقاً لطريقة فترة الإسترداد لأن فترة إسترداده أقل.

ب. إذا كانت الشركة تتبع سياسة إختيار المشاريع التي لا تزيد فترة إستردادها عن سنة، فسيكون قرار الشركة في هذه الحالة رفض الإستثمار في المشروعين لأنهما يحتاجان لفترة استرداد أكبر من سنة.

(4) طريقة فترة الإسترداد المخصومة (The Discounted Payback Method)

كما سبق وذكرنا فإن أهم الإنتقادات التي وجهت لطريقة فترة الإسترداد تتضمن على تجاهلها للقيمة الزمنية للنقود. ومن هنا تم تطوير طريقة فترة الإسترداد لتأخذ بعين الإعتبار القيمة الزمنية للنقود من خلال خصم تلك التدفقات بتكلفة رأس مال الشركة، وهذا ما نتج عنه طريقة فترة الإسترداد المخصومة.

ويمكن تعريف فترة الإسترداد المخصومة على أنها الفترة الزمنية اللازمة لتتساوى عندها تكلفة الإستثمار المبدئية مع التدفقات النقدية الداخلة المخصومة. ولا تختلف طريقة تحليل فترة الإسترداد المخصومة عن طريقة فترة الإسترداد العادية إلا بإعتمادها على التدفقات النقدية المخصومة بدلاً من التدفقات النقدية العادية.

ولغايات إحتساب فترة الإسترداد المخصومة لا بد أن يتم تحويل التدفقات النقدية المتوقعة من شكلها العادي إلى تدفقات نقدية مخصومة من خلال إحتساب القيمة الحالية لكل تدفق نقدي وذلك حسب المعادلة التالية:

$$PV \text{ or Discounted Cashflow} = \frac{CF_n}{(1 + K)^n}$$

حيث أن:

PV or Discounted Cash flow هي القيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقعة من الإستثمار.
 CF_n هو التدفق النقدي المتوقعة من المشروع في السنة n.
 K هي تكلفة رأس مال الشركة (المتوسط الموزون لتكلفة رأس المال).
 n هي السنة التي سيتم تحصيل التدفق النقدي فيها.

قاعدة إتخاذ القرار:

- يتم قبول المشاريع عندما تكون فترة الإسترداد المخصصة أقل من الفترة المحددة من قبل الإدارة، ونرفض المشاريع عندما تكون فترة الإسترداد المخصصة أكبر من الفترة المحددة من قبل الإدارة.
- في حالة المفاضلة بين عدة مشاريع يتم إختيار المشروع الإستثماري الذي يكون ذو أقل فترة إسترداد مخصصة.

مثال (14)

يتطلب أحد المشاريع إستثمار مبدئي مقداره 40.000 دينار. فإذا كانت التدفقات النقدية السنوية المتوقعة لهذا المشروع كما هي في الجدول المبين أدناه، أحسب فترة الإسترداد المخصصة علماً بأن تكلفة رأس مال الشركة 10%.

السنة	التدفق النقدي المتوقع
1	12.000
2	13.000
3	9.000
4	12.000

حل مثال (14)

أولاً نقوم بتحويل التدفقات النقدية العادية إلى تدفقات نقدية مخصصة من خلال إحتساب القيمة الحالية لكل تدفق نقدي.

السنة	التدفق النقدي المتوقع	القيمة الحالية	التدفقات النقدية المخصصة
1	12.000	$\frac{12000}{1(0.1+1)}$	10909.1 =
2	13.000	$\frac{13000}{2(0.1+1)}$	10743.8 =

6761.8 =	$\frac{9000}{(0.1+1)^3}$	9.000	3
8196.2 =	$\frac{12000}{(0.1+1)^4}$	12.000	4

وبما أن الإستثمار المبدئي = 40.000 دينار، فإننا نقوم بجمع التدفقات النقدية المخصومة حتى تتساوى مع هذه القيمة أي:

السنة	التدفقات النقدية المخصومة	المجموع التراكمي
1	10909.1	10909.1
2	10743.8	21652.9
3	6761.8	28414.7
4	8196.2	36610.9

ونلاحظ من خلال العامود الأخير في الجدول بأن التكلفة المبدئية للمشروع (40.000) لا يمكن بلوغها في ظل التدفقات النقدية المتوقعة للشركة. حيث بلغ الإجمالي المتراكم للتدفقات النقدية 36610 في نهاية السنة الرابعة وهو ما لا يغطي تكلفة الإستثمار المبدئية، وبالتالي فإن على الإدارة رفض هذا الإستثمار.

(5) طريقة العائد على الإستثمار (The Return on Investment):

تسمى هذه الطريقة أيضاً بالطريقة المحاسبية (The Accounting Method) وبطريقة العائد على رأس المال (Return on Capital Employed)، كذلك تسمى بمتوسط معدل العائد (The Average Rate Of Return).

وتقوم هذه الطريقة على أساس المقاضلة بين الإستثمارات في ضوء الربحية التي تحققها وذلك من خلال قسمة متوسط عائد المشروع (الربح بعد الضرائب) على متوسط تكلفة الإستثمار المبدئية. ويمكننا إحتساب العائد على الإستثمار من خلال القانون التالي:

العائد على الإستثمار = متوسط صافي الربح بعد الضريبة ÷ متوسط التكلفة المبدئية

$$ROI = \frac{\text{Average net profit}}{\text{average Initial Investment}}$$

حيث أن:

• متوسط الربح بعد الضريبة = مجموع الربح بعد الضريبة للمشروع ÷ عدد سنوات عمر المشروع

$$\text{Average Net Profit} = \frac{\text{Total net Profit}}{\text{Economic life of Project}}$$

- متوسط التكلفة المبدئية للمشروع = (التكلفة المبدئية للمشروع - قيمة الخردة للمشروع) ÷ 2

$$\text{Average Initial Investment} = \frac{\text{Initial Investment} - \text{Salvage Value}}{2}$$

<p>قاعدة إتخاذ القرار:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يتم قبول المشاريع التي تحقق أعلى معدل عائد على الإستثمار لأنها تعتبر الأكثر ربحية للشركة. 	
---	--

وعلى الرغم من المزايا التي تتضمن عليها هذه الطريقة من حيث السهولة والسرعة في تطبيقها، إلا أنها بمجموعة من العيوب منها:

- تجاهل للقيمة الزمنية للنقود مثل طريقة فترة الإسترداد.
- إعتماؤها على المدخلات المحاسبية وتجاهلها للتدفقات النقدية.
- بحيث لا يوجد هناك أي معيار إستدلالي -إلى حد ما- يمكننا من الحكم على جدوى أو عدم جدوى العائد على الإستثمار.
- إن استخدام هذه الطريقة للمفاضلة بين مشروعين ستؤدي لقبول المشروع الأعلى ربحية، علماً بأن كلا المشروعين قد يكونا غير مجديين للشركة لأن عوائدهما أقل بكثير من تكاليف أموال الشركة.

مثال (15)

تبحث إحدى الشركات بالإستثمار في شراء خط إنتاجي جديد تصل تكلفته شراءه إلى 500 ألف دينار، وقدر خبراء الشركة العمر الإفتراضي لهذا الخط بعشر سنوات بينما قدروا قيمته كخردة في نهاية عمره الإفتراضي بمبلغ 100 ألف دينار، علماً بأن الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في إحتساب الإستهلاك.

وفيما يلي العوائد المتوقعة من المشروع على مدار عمره الإنتاجي (نسبة الضريبة على أرباح الشركة 30%):

السنة	صافي الربح قبل الضريبة و الإستهلاك
1	85.000
2	83.000
3	76.000
4	70.000
5	68.000
6	66.000
7	59.000
8	53.000

46.000	9
42.000	10

حل مثال (15)

حتى تتوفر جميع المدخلات اللازمة لإحتساب معادلة العائد على الإستثمار لابد من المرور بسلسلة من الخطوات وذلك كما يلي:

- إحتساب قسط الإهلاك السنوي حسب طريقة القسط الثابت:

$$\text{قسط الإهلاك السنوي} = (\text{قيمة الأصل المبدئية} - \text{الخردة}) \div \text{سنوات العمر الإنتاجي للأصل}$$

$$\text{قسط الإهلاك السنوي} = (500.000 - 100.000) \div 10 = 40.000 \text{ دينار سنوياً}$$
- إحتساب الربح السنوي بعد الإستهلاك وقبل الضرائب، وذلك بطرح قسط الإهلاك السنوي من الربح السنوي قبل الإستهلاك والضرائب (انظر الجدول التالي).
- إحتساب صافي الربح السنوي بعد الضريبة وذلك بطرح الضريبة السنوية من الربح السنوي بعد الإستهلاك وقبل الضريبة (انظر الجدول التالي).
- متوسط الربح بعد الضريبة = مجموع الربح بعد الضريبة للمشروع ÷ عمر المشروع

$$\text{متوسط الربح بعد الضريبة} = 173.600 \div 10 = 17.360 \text{ دينار}$$
- متوسط التكلفة المبدئية للمشروع = (التكلفة المبدئية للمشروع - قيمة الخردة للمشروع) ÷ 2

$$\text{متوسط التكلفة المبدئية للمشروع} = (500.000 - 100.000) \div 2 = 200.000 \text{ دينار}$$
- العائد على الإستثمار = متوسط صافي الربح بعد الضريبة ÷ متوسط التكلفة المبدئية

السنة	الربح قبل الضريبة والإستهلاك	الإهلاك	الربح قبل الضريبة	الضريبة %30	صافي الربح بعد الضريبة
1	85.000	40.000	45.000	13.500	31.500
2	83.000	40.000	43.000	12.900	30.100
3	76.000	40.000	36.000	10.800	25.200
4	70.000	40.000	30.000	9.000	21.000
5	68.000	40.000	28.000	8.400	19.600
6	66.000	40.000	26.000	7.800	18.200
7	59.000	40.000	19.000	5.700	13.300
8	53.000	40.000	13.000	3.900	9.100
9	46.000	40.000	6.000	1.800	4.200
10	42.000	40.000	2.000	600	1.400
	المجموع				173.600

العائد على الإستثمار = $200.000 \div 17.360 = 8.68\%$

مثال (16)

تبحث إحدى الشركات في أخذ إقتراحين متمانعين لشراء آلة، ويتطلب الإقتراح الأول إستثماراً مبدئياً مقداره 20,000 دينار، ويتطلب الإقتراح الثاني إستثماراً مبدئياً قدره 28,000 دينار، ويبلغ العمر الإفتراضي للآلة 4 سنوات لكلا الإقتراحين، ويحتسب الإهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت وليس هناك قيمة للخردة، وقد كان صافي الربح المتوقع بعد الضريبة لكلا المشروعين كما يلي:

السنة	الإقتراح الأول	الإقتراح الثاني
1	2,000	1,000
2	2,000	1,500
3	2,000	3,000
4	2,000	5,000
المجموع	8,000	10,500

والمطلوب حساب معدل العائد على الإستثمار لكل إقتراح والمفاضلة بينهما.

حل مثال (16)

العائد على الإستثمار للمشروع الأول

- متوسط صافي الربح بعد الضريبة للمشروع الأول = $8000 \div 4 = 2,000$ دينار
- متوسط التكلفة المبدئية للمشروع الأول = $20,000 \div 2 = 10,000$ دينار
- العائد على الإستثمار للمشروع الأول = $2000 \div 10,000 = 20\%$

العائد على الإستثمار للمشروع الثاني

- متوسط صافي الربح بعد الضريبة للمشروع الثاني = $10,500 \div 4 = 2,625$ دينار
- متوسط التكلفة المبدئية للمشروع الثاني = $28,000 \div 2 = 14,000$ دينار
- العائد على الإستثمار للمشروع الثاني = $2625 \div 14,000 = 18.75\%$

القرار: بما أن معدل العائد للمشروع الأول (20%) أعلى من معدل العائد للمشروع الثاني (18.75%) فعلى الشركة أن تقوم بإختيار المشروع الأول.

(6) طريقة مؤشر الربحية (Profitability Index)

تعتبر هذه الطريقة شبيهة جداً بطريقة صافي القيمة الحالية، حيث أنها تعتمد على مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية بالتكلفة المبدئية. وتقوم طريقة مؤشر الربحية على قسمة التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع على تكلفة الإستثمار المبدئي. ويكون المشروع مقبولاً في حالة كانت قيمة مؤشر الربحية أكبر من الواحد، والعكس صحيح. كما يمكن استخدام طريقة مؤشر الربحية للمفاضلة بين الإستثمارات وذلك من خلال إختيار الإستثمار الذي يحقق أعلى مؤشر ربحية.

مؤشر الربحية (PI) = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة ÷ التكلفة المبدئية للإستثمار

$$PI = \frac{PV(\text{Cash Inflows})}{\text{Initial Investment}}$$

ويمكن الفرق بين هذه الطريقة وبين طريقة صافي القيمة الحالية أنها تعطينا نسبة التدفقات المتوقعة إلى الإستثمار المبدئي، وبالتالي من الممكن معرفة نسبة العائد (أو الربحية) الناتجة عن الإستثمار. أما طريقة صافي القيمة الحالية فتقوم على إحتساب الفرق بالدينار بين تكلفة الإستثمار المبدئي وبين القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة.

قاعدة إتخاذ القرار
<ul style="list-style-type: none"> • يتم قبول المشاريع التي يكون فيها مؤشر الربحية أكبر من الواحد صحيح، ونرفض الإستثمارات التي يكون فيها مؤشر الربحية أقل من الواحد صحيح. • عند المفاضلة بين عدة إستثمارات، يتم إختيار الإستثمار الذي يحقق أعلى مؤشر ربحية.

مثال (17)

ترغب إحدى الشركات بالمفاضلة بين بديلين إستثماريين لإختيار أحدهما، وقد كانت التكلفة المبدئية المقدرّة لكل منهما 100 ألف دينار، كما كانت تكلفة رأس مال الشركة 10%، أما التدفقات الداخلة المتوقعة من كل مشروع فيبينها الجدول التالي.

التدفقات النقدية المتوقعة		السنة	التدفقات النقدية
المشروع "ب"	المشروع "أ"		
(100.000)	(100.000)	0	التكلفة المبدئية
10.000	60.000	1	التدفقات النقدية الداخلة
20.000	50.000	2	
30.000	40.000	3	
40.000	30.000	4	
50.000	20.000	5	
60.000	10.000	6	

المطلوب: المفاضلة بين هذين الإستثمارين باستخدام طريقة مؤشر الربحية.

حل مثال (17)

1. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع "أ" = 164.474 دينار

$$PV = \frac{60000}{(1+0.10)^1} + \frac{50000}{(1+0.10)^2} + \frac{40000}{(1+0.10)^3} + \frac{30000}{(1+0.10)^4} + \frac{20000}{(1+0.10)^5} + \frac{10000}{(1+0.10)^6} = 164474$$

- مؤشر الربحية للمشروع "أ" = $100.000 \div 164.474 = 1.645$ أو 164.5%
- هذا يعني بأن التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار الأول قادرة على تغطية تكلفته المبدئية وتحقيق عائد مقداره 64.5% دينار.

2. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع "ب" = 140.394 دينار

$$PV = \frac{10000}{(1+0.10)^1} + \frac{20000}{(1+0.10)^2} + \frac{30000}{(1+0.10)^3} + \frac{40000}{(1+0.10)^4} + \frac{50000}{(1+0.10)^5} + \frac{60000}{(1+0.10)^6} = 140394$$

- مؤشر الربحية للمشروع "ب" = $100.000 \div 140.394 = 1.404$ أو 140.4%
- هذا يعني بأن التدفقات النقدية المتوقعة من الإستثمار الثاني ستغطي تكلفته المبدئية بالإضافة لتحقيق نسبة ربح مقدارها 40.4%.

3. على الرغم من أن الإستثمارين يعتبران مقبولان حسب طريقة مؤشر الربحية لأن مؤشر ربحية كان أكبر من الواحد لكليهما، إلا أننا نقوم باختيار الإستثمار الذي يحقق أعلى مؤشر ربحية وهو المشروع "أ" في مثالنا.

8. موازنة رأس المال في ظل حالة عدم التأكد

سبق وتحدثنا عن الأساليب المتبعة في موازنات رأس المال وطريقة تقييم ومفاضلة الإستثمارات المتاحة أمام الشركة. وقد قامت جميع تلك الطرق على إفتراض أن التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع أكيدة الحدوث ولا يوجد إحتمال لأن تختلف التدفقات النقدية الحقيقية عن التدفقات النقدية المتوقعة، وهذا ما يسمى بموازنة رأس المال في حالة التأكد.

لكن هناك العديد من الحالات التي لا تتوفر فيها معلومات أكيدة عن حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع، وبذلك وفي ظل عدم التأكد هذه فلا يمكن استخدام طرق التقييم السابقة لأنها تعتمد بشكل أساسي على حجم التدفقات النقدية وتوقيتها. وهنا يصبح لا بد من استخدام طرق موازنة رأس المال في ظل عدم التأكد.

1-8 تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis)

يقوم تحليل الحساسية على إفتراض وجود عدة إحتتمالات للتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي فإن التدفق النقدي المتوقع من الإستثمار لا بد أن يعكس جميع تلك الإحتتمالات. ويتم عادةً صياغة ثلاثة إحتتمالات

للتدفق النقدي بحيث تعبر عن مقدار التدفق المحتمل في أسوأ الظروف وفي أفضل الظروف وفي الوضع الطبيعي.

- أفضل الحالات ويطلق عليها حالة التفاؤل (Optimistic)، بحيث يتم هنا تحديد أعلى تدفق نقدي ممكن من المشروع.
- الحالة الطبيعية أو العادية وتسمى بالحالة المتوسطة (Expected)، ويتم فيها تحديد التدفق النقدي المتوقع في الظروف العادية أو الطبيعية.
- أسوأ الحالات وتسمى بحالة التشاؤم (Pessimistic) وهي عبارة عن أدنى تدفق نقدي متوقع من المشروع.

وبعد ذلك يتم إعطاء إجمال حدوث لكل حالة من الحالات السابقة، وذلك بالإجابة على الأسئلة التالية:

- (1) ما هي إجمالية أن يتم تحقيق أفضل تدفق نقدي (حالة التفاؤل)؟
- (2) ما هي إجمالية أن يتم تحقيق التدفق النقدي العادي (الحالة المتوسطة)؟
- (3) ما هي إجمالية أن يتم تحقيق أسوأ تدفق نقدي (حالة التشاؤم)؟

مع التأكيد على أن مجموع الإجمالات السابقة لا بد أن يكون 100%. ويتم الإجابة على التساؤلات السابقة بناءً على التوقعات المستقبلية للإقتصاد ككل ولظروف الصناعة ولتوقعات أداء الإستثمار، وبناءً أيضاً على الخبرة والتحكيم الشخصي والحدس. فمثلاً إذا توقعنا أن يكون الأداء الإقتصادي جيداً وأن تزدهر الصناعة ويكون الإستثمار ناجحاً يمكن أن نعطي إجمالية أكبر لحالة التفاؤل مثل 60%، بينما نعطي للحالة العادية 30%، ونعطي لحالة التشاؤم 10%.

وبعد أن نقوم بتحديد من الحالات المتوقعة للتدفق النقدي وإجمال حدوث كل حالة، يمكننا إجمال التدفق النقدي المتوقع في ظل عدم التأكد عن طريق دمج الإجمالات والتدفقات النقدية من خلال الصيغة التالية:

$$\text{التدفق النقدي المتوقع} = (\text{التدفق في حالة التفاؤل} \times \text{الإجمال}) + (\text{التدفق في حالة التشاؤم} \times \text{الإجمال}) + (\text{التدفق في حالة التشاؤم} \times \text{الإجمال})$$

مثال (18)

إذا أعطيت الحالات التالية وإجمالاتها عن التدفقات النقدية للشركة الهندسية خلال السنة القادمة، احسب التدفق النقدي المتوقع في ظل عدم التأكد.

العائد	الإجمال	الحالة
12.000	30%	تفاؤل
9.000	40%	متوسط
5.000	30%	تشاؤم

حل مثال (18)

$$\text{التدفق النقدي المتوقع} = (12.000 \times 30\%) + (9.000 \times 40\%) + (5.000 \times 30\%) \\ = 3600 + 3600 + 1500 = 8.700 \text{ دينار}$$

2-8 تحليل التعادل (Break-even Analysis)

يعتبر تحليل التعادل أحد المدخلات الأساسية في تقييم المشاريع في حالات عدم التأكد. حيث أن تحليل التعادل يبين لنا حجم المبيعات الذي تتساوى أو تتعادل عنده الإيرادات بالتكاليف، وبالتالي عند هذا المستوى من المبيعات تكون أرباح الشركة صفر. ويمكن باستخدام تحليل التعادل تحديد الحد الأدنى من المبيعات أو الإيرادات التي ينبغي للمشروع تحقيقها حتى يستطيع تسديد تكاليفه وتحقيق هامش مناسب من الربح.

ولابد لنا عند مناقشتنا لتحليل التعادل التعرف على أنواع التكاليف التي تتحملها الشركة في سبيل الإنتاج والبيع، حيث يمكن تصنيف التكاليف من حيث علاقتها بحجم الإنتاج إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة.

$$\text{التكاليف الكلية (Total Costs)} = \text{التكاليف الثابتة} + \text{التكاليف المتغيرة}$$

1. **التكاليف الثابتة (Fixed Costs):** وهي التكاليف التي لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج، والتكلفة الثابتة للوحدة الواحدة متغيرة بحيث أنها تنخفض مع زيادة حجم الإنتاج. ومن الأمثلة على التكاليف الثابتة: مصاريف الإهلاك، إيجارات المباني، إيجارات المعدات، المصاريف الإدارية... الخ.
2. **التكاليف المتغيرة (Variable Costs):** وهي التكاليف التي تتغير مع تغير حجم الإنتاج حيث أنها تزداد مع زيادة عدد الوحدات المنتجة، والتكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة ثابتة. ومن الأمثلة على التكاليف المتغيرة: تكلفة المواد الخام، أجور العمال... الخ.

نقطة التعادل (Break-even Point)

يمكن تعريف نقطة التعادل بأنها حجم المبيعات الذي تكون عنده الأرباح تساوي صفر. كذلك يمكن تعريفها على أنها النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية، وبناءً على ذلك يمكن صياغة معادلة نقطة التعادل كما يلي:

$$\text{الإيرادات الكلية (Total Revenues)} = \text{التكاليف الكلية (Total Costs)}$$

ولو أمعنا في تحليل المعادلة السابقة لوجدنا أن الإيرادات الكلية للشركة عبارة عن سعر بيع الوحدة مضروباً في عدد الوحدات المباعة. أما التكاليف الكلية عبارة عن إجمالي التكاليف الثابتة مضافاً إليها إجمالي التكاليف المتغيرة (إجمالي التكاليف المتغيرة هي عبارة عن التكلفة المتغيرة للوحدة مضروبة في عدد الوحدات المباعة). وهكذا يمكننا إعادة كتابة المعادلة كما يلي:

$$س \times ع = ع \times ث + (م \times ع)$$

حيث أن:

س: سعر بيع الوحدة (Price Per Unit).

ع: عدد الوحدات المباعة (Number of Sold Units).

ث: التكاليف الثابتة (Fixed Costs).

م: التكلفة المتغيرة للوحدة (Variable Cost Per Unit).

وبترتيب المعادلة أعلاه يمكننا الوصول إلى معادلة نقطة التعادل (بالوحدات) وهي:

$$ع * ث = (س - م)$$

ومن المعروف أن سعر بيع الوحدة - التكلفة المتغيرة للوحدة (س - م) يعرف بهامش المساهمة (Contribution Margin)، والذي هو مقدار مساهمة الوحدة الواحدة في تغطية التكاليف الثابتة. بمعنى أنه مساهمة المبلغ الباقي من إيراد بيع الوحدة بعد دفع التكلفة المتغيرة في تغطية التكاليف الثابتة. ولحساب نقطة التعادل بالدنانير نقوم بضرب عدد وحدات التعادل (ع*) بسعر بيع الوحدة.

مثال (19)

تقوم شركة التقنية المتطورة بتصنيع الأجهزة الهاتفية، وكانت قائمة الدخل لها لعام 2010 بالإضافة إلى معلومات أخرى كما هو موضح في الجدول التالي، والمطلوب: إحتساب نقطة التعادل وهامش المساهمة.

شركة التقنية المتطورة	
2010	البيان / السنة
600000	المبيعات
130000	- التكاليف الثابتة
350000	- التكاليف المتغيرة
120000	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب
55000	- الفوائد
65000	الربح قبل الضرائب
26000	- الضرائب 40%
39000	صافي الربح
19000	التوزيعات الممتازة
20000	الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية
5000	عدد الأسهم
25000	عدد الوحدات المباعة

24	سعر الوحدة
14	التكلفة المتغيرة للوحدة

حل مثال (19)

$$ع^* = (س - م) \div ث$$

$$ع^* = 130000 \div (14 - 24) = 13000 \text{ وحدة}$$

$$\text{نقطة التعادل بالدينار} = ع^* \times س$$

$$\text{نقطة التعادل بالدينار} = 13000 \times 24 = 312000 \text{ دينار}$$

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (إختيار من متعدد)

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. يمكن تعريف موازنة رأس المال على أنها:
 - أ. عملية تقييم وتحليل جدوى الإستثمارات التي تواجهها الشركة من خلال تحليل العوائد والمخاطر التي تتضمن عليها وصولاً لإتخاذ القرار المناسب.
 - ب. إستثمار حقيقي يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية أو خلق طاقة إنتاجية جديدة في المجتمع.
 - ج. عملية الموازنة بين المخاطرة التي ينطوي عليها الإستثمار وبين العوائد التي يحققها.
 - د. الموازنة بين مصادر الأموال المتاحة أمام الشركة.
2. يمكن تقسيم الإستثمار حسب نوع الأصول التي تستهدفها العملية الإستثمارية إلى:
 - (I) الإستثمار الإقتصادي الذي يستهدف خلق طاقة إنتاجية جديدة أو زيادة الطاقة الإنتاجية الموجودة في المجتمع.
 - (II) الإستثمار المالي والذي يهدف للإستثمار في شراء وبيع الأدوات المالية ممثلة بالأوراق المالية مثل الأسهم العادية والممتازة والسندات وغيرها بهدف تحقيق عوائد.
 - أ. الجملة (I) فقط
 - ب. الجملة (II) فقط
 - ج. (I) و (II) صحيحتين
 - د. (I) و (II) غير صحيحتين
3. تتضمن الشروط اللازمة لصنع القرار على:
 - أ. وجود أهداف.
 - ب. توفر البدائل.
 - ج. تقييم البدائل بناءً على الهدف من إتخاذ القرار.
 - د. جميع ما ذكر.
4. تشتمل العملية الإستثمارية على المراحل التالية:
 - أ. تشكيل السياسة الإستثمارية.
 - ب. تحديد قيود الإستثمار.
 - ج. تشكيل السياسة الإستثمارية.
 - د. إعداد موازنات رأس المال.
 - هـ. جميع ما ذكر.

5. يحاسب التدفق النقدي وفقاً:

(I) لأساس الإستحقاق الذي ينص على تسجيل العمليات والأحداث الإقتصادية المختلفة التي تحدث داخل الشركة وفقاً لإستحقاقاتها وبغض النظر عن إذا تم تحصيلها أم لا.

(II) للأساس النقدي الذي يهتم بالعمليات التي ينجم عنها تدفقات نقدية داخلية أو خارجية.

أ. الجملة (I) فقط

ب. الجملة (II) فقط

ج. (I) و (II) صحيحتين

د. (I) و (II) غير صحيحتين

6. يتم قبول الإستثمارات حسب طريقة صافي القيمة الحالية:

أ. إذا كان صافي القيمة الحالية للمشروع موجباً.

ب. إذا كان صافي القيمة الحالية للمشروع سالباً.

ج. إذا كانت التدفقات النقدية الداخلة للمشروع أكبر من التدفقات النقدية الخارجة.

د. أ و ج فقط.

7. ترغب إحدى الشركات بالمفاضلة بين بديلين إستراتيجيين، وقد كانت التكلفة المبدئية لكل منهما 200 ألف دينار،

كما كانت تكلفة رأس مال الشركة 9%. والمطلوب تحديد المشروع الأفضل حسب طريقة صافي القيمة الحالية،

علماً بأن التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من كل إستثمار فقد كانت كما يلي:

التدفقات النقدية الداخلة		السنة
المشروع "ب"	المشروع "أ"	
50000	50000	1
70000	60000	2
70000	80000	3
60000	60000	4

أ. المشروع "أ" أفضل لأنه يحقق صافي قيمة حالية 652.6 دينار .

ب. المشروع "ب" أفضل لأنه يحقق صافي قيمة حالية 1347.5 دينار .

ج. المشروع "أ" أفضل لأنه يحقق صافي قيمة حالية 1347.5 دينار .

د. كلا المشروعين يحققان صافي قيمة حالية مقدارها 35421.3 دينار .

8. بناءً على المعطيات الواردة في السؤال السابق (سؤال رقم 7)، ما هو المشروع الأفضل حسب طريقة مؤشر الربحية:

- المشروع "أ" أفضل لأن مؤشر الربحية له 7.8%.
- المشروع "ب" أفضل لأن مؤشر الربحية له 7.8%.
- المشروع "أ" أفضل لأن مؤشر الربحية له 1.3%.
- المشروع "ب" أفضل لأن مؤشر الربحية له 2.7%.

9. يتم قبول الإستثمارات حسب طريقة معدل العائد الداخلي:

- إذا كان معدل العائد الداخلي (IRR) أكبر من معدل الخصم.
- إذا كان معدل العائد الداخلي (IRR) أصغر من معدل الخصم.
- إذا تساوى معدل العائد الداخلي (IRR) مع تكلفة رأس المال.
- عند المفاضلة بين عدة مشاريع نقوم باختيار المشروع الذي يحقق أقل معدل عائد داخلي.

10. يوجد لدى شركة مشروع وتريد تقييم جدوى الإستثمار فيه علماً بأنه يتطلب إستثماراً مبدئياً مقداره 1100 دينار، فإذا كانت تكلفة رأس مال الشركة (معدل الخصم) 12%، فهل على الشركة قبول أم رفض المشروع، علماً بأن التدفقات النقدية المتوقعة من هذا المشروع كما يلي:

السنة	التدفق النقدي للمشروع
1	500
2	400
3	300
4	100
5	-
6	-

- يجب رفض المشروع لأن معدل العائد الداخلي له 11.3% وهو أقل من معدل الخصم.
- يجب رفض المشروع لأن معدل العائد الداخلي له 14.5% وهو أكبر من معدل الخصم.
- يجب قبول المشروع لأن معدل العائد الداخلي له 11.3% وهو أقل من معدل الخصم.
- يجب قبول المشروع لأن معدل العائد الداخلي له 14.5% وهو أكبر من معدل الخصم.

11. يتم قبول الإستثمارات حسب طريقة فترة الإسترداد:

- إذا كانت فترة الإسترداد للمشروع أكبر من الفترة المحددة من قبل الإدارة.
- إذا كانت فترة الإسترداد للمشروع تساوي الفترة المحددة من قبل الإدارة.
- إذا كانت فترة الإسترداد للمشروع أقل من الفترة المحددة من قبل الإدارة.
- عند المفاضلة بين عدة مشاريع يتم إختيار المشروع الذي له أكبر فترة استرداد.

12. ترغب شركة الإستثمارات الزراعية في شراء حصادة، وكانت العروض المقدمة للشركة تتضمن حصادات كبيرة وصغيرة، وفيما يلي التكاليف والعوائد المتوقعة لكل حصادة، علماً بأن العمر الإنتاجي لهما 10 سنوات، والمطلوب المفاضلة بين المشروعين باستخدام طريقة فترة الإسترداد.

الحصادة الصغيرة	الحصادة الكبيرة	السنة
72000 -	118000 -	0
12500	19000	1
11500	20000	2
10000	18000	3
9700	17000	4
9300	16500	5
8500	14000	6
8000	12000	7
7000	9000	8
6000	8000	9
5000	5000	10

- الحصادة الصغيرة أفضل لأن فترة الإسترداد لها 7.2 سنة.
- الحصادة الكبيرة أفضل لأن فترة الإسترداد لها 7.4 سنة.
- الحصادة الصغيرة أفضل لأن فترة الإسترداد لها 7.4 سنة.
- الحصادة الكبيرة أفضل لأن فترة الإسترداد لها 7.2 سنة.

13. من أهم عيوب فترة الإسترداد:

- سهولة الإتفاق على القرار من قبل الإدارات المختلفة في حالة المشاريع المتبادلة.
- تجاهل توقيت حدوث التدفقات النقدية خلال فترة الإسترداد، حيث أن هذا المفهوم لا يعطي أي إهتمام لمفهوم القيمة الزمنية للنقود.

- الجملة (I) فقط
- الجملة (II) فقط
- (I) و (II) صحيحتين
- (I) و (II) غير صحيحتين

14. يتم قبول الإستثمارات حسب طريقة فترة الإسترداد:

- إذا كانت فترة الإسترداد المخصصة للمشروع أكبر من الفترة المحددة من قبل الإدارة.
- إذا كانت فترة الإسترداد المخصصة للمشروع تساوي الفترة المحددة من قبل الإدارة.
- إذا كانت فترة الإسترداد المخصصة للمشروع أقل من الفترة المحددة من قبل الإدارة.
- عند المفاضلة بين عدة مشاريع يتم إختيار المشروع الذي له أكبر فترة إسترداد مخصصة.

15. يتطلب أحد المشاريع إستثمار مبدئي مقداره 40000 دينار. فإذا كانت التدفقات النقدية السنوية المتوقعة لهذا المشروع كما هي في الجدول المبين أدناه، فإذا حددت الإدارة فترة 4 سنوات كحد أعلى لقبول أي مشروع، فهل يتم قبول المشروع حسب طريقة فترة الإسترداد المخصصة علماً بأن تكلفة رأس مال الشركة 10%.

السنة	التدفق النقدي المتوقع
1	12000
2	13000
3	9000
4	12000
5	12000

- لا يجب قبول المشروع لأن فترة الإسترداد المخصصة له أكثر من أربعة سنوات.
- يجب قبول المشروع لأن فترة الإسترداد المخصصة له أقل من أربعة سنوات.
- يجب قبول المشروع لأن فترة الإسترداد المخصصة له أكثر من أربعة سنوات.
- لا يجب قبول المشروع لأن فترة الإسترداد المخصصة له أقل من أربعة سنوات.

16. تبحث أحد الشركات في بديلين لشراء آلة، حيث تتطلب الآلة الأولى إستثماراً مبدئياً 30000 دينار، وتتطلب الآلة الثانية إستثماراً مبدئياً 38000 دينار، ويبلغ العمر الافتراض للآلتين 3 سنوات، وليس هناك قيمة للخردة، وقد كان صافي الربح المتوقع بعد الضريبة لكلا المشروعين كما يلي، فما معدل العائد على الإستثمار لكل آلة ومن هي الآلة الأفضل.

السنة	الآلة الأولى	الآلة الثانية
1	3000	3400
2	3500	3500
3	3400	4500
المجموع	9900	11400

- الآلة الأولى أفضل لأنها تحقق عائد على الإستثمار مقداره 20%.
- الآلة الثانية أفضل لأنها تحقق عائد على الإستثمار مقداره 22%.

- ج. الآلة الأولى أفضل لأنها تحقق عائد على الإستثمار مقداره 22%.
- د. الآلة الثانية أفضل لأنها تحقق عائد على الإستثمار مقداره 20%.

17. أي من العبارات التالية صحيح فيما يتعلق بمؤشر الربحية:

- (I) يحتسب مؤشر الربحية بقسمة التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع على تكلفة الإستثمار المبدئي.
- (II) تعتبر طريقة مؤشر الربحية شبيهة جداً بطريقة العائد على الإستثمار.

- أ. الجملة (I) فقط
- ب. الجملة (II) فقط
- ج. (I) و (II) صحيحتين
- د. (I) و (II) غير صحيحتين

18. إذا أعطيت الحالات التالية وإحتمالاتها عن التدفقات النقدية لشركة المنتجات الزراعية خلال السنة القادمة، أحسب التدفق النقدي المتوقع في ظل عدم التأكد.

العائد	الإحتمال	الحالة
6000	30%	تفاؤل
3000	40%	متوسط
1000-	30%	تشاؤم

- أ. 3300 دينار.
- ب. 2700 دينار.
- ج. 3333.3 دينار.
- د. 2500 دينار.

19. كانت شركة التكييف العالمية تبيع المكيف الواحد بسعر 800 دينار، وكان إجمالي التكاليف الثابتة للشركة 70 ألف دينار سنوياً، بينما تبلغ التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة 450 دينار، فكم عدد الوحدات التي يجب أن تبيعها الشركة لتصل إلى نقطة التعادل:

- أ. 156 وحدة
- ب. 88 وحدة
- ج. 200 وحدة
- د. 184 وحدة

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

السؤال	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الإجابة	أ	ج	د	هـ	ب	أ	ب	د	أ	د
السؤال	11	12	13	14	15	16	17	18	19	
الإجابة	ج	د	ب	ج	أ	ج	أ	ب	ج	

التمرين الثاني:

1. ما هي أهم العيوب التي تتضمن عليها طريقة طريقة فترة الإسترداد لتقييم المشاريع الإستثمارية؟
2. أذكر مراحل العملية الإستثمارية؟

التمرين الثالث:

ترغب إحدى الشركات بالمفاضلة بين بديلين إستثماريين لاختيار أحدهما، وقد كانت التكلفة المبدئية المقدّرة لكل منهما 80 ألف دينار، كما كانت تكلفة رأس مال الشركة 6%، أما التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من كل مشروع فقد كانت كما يلي:

التدفقات النقدية المتوقعة		السنة	التدفقات النقدية
المشروع "ب"	المشروع "أ"		
(80,000)	(80,000)	0	التكلفة المبدئية
10,000	60,000	1	التدفقات النقدية الداخلة
20,000	50,000	2	
30,000	40,000	3	
40,000	30,000	4	
50,000	20,000	5	
60,000	10,000	6	

المطلوب: المفاضلة بين هذين الإستثمارين باستخدام طريقة صافي القيمة الحالية.

التمرين الرابع:

يحتاج أحد الإستثمارات تكلفة مبدئية تبلغ 70000 دينار، وكانت التدفقات النقدية السنوية المتوقعة لهذا المشروع 20000 دينار، فإذا كانت إدارة الشركة قد حددت مدة الإستثمار بأربع سنوات كحد أقصى، احسب فترة الإسترداد لهذا الإستثمار وبين القرار الذي على الشركة اتخاذه.

التمرين الخامس:

يتطلب أحد المشاريع إستثمار مبدئي مقداره 30.000 دينار. فإذا كانت التدفقات النقدية السنوية المتوقعة لهذا المشروع كما هي في الجدول المبين أدناه، أحسب فترة الإسترداد المخصوصة علماً بأن تكلفة رأس مال الشركة 8%.

السنة	التدفق النقدي المتوقع
1	12.000
2	13.000
3	9.000
4	12.000

محور تحليل القرارات وإدارة المخاطر

الفصل السادس: إدارة المخاطر

المحتويات

الصفحة	
172	أهداف الفصل التعليمية
173	مقدمة
173	مفهوم المخاطرة
174	علاقة المخاطرة بالإدارة المالية
176	أهم أنواع المخاطر التي تواجه الشركات
180	المبادلة بين العائد والمخاطرة
181	طرق قياس المخاطر المالية
190	الرفع التشغيلي والمالي
193	إدارة المخاطر
196	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- التعريف بمفهوم المخاطرة وعلاقتها بوظيفة الإدارة المالية.
- توضيح أهم أنواع المخاطر المالية التي تواجهها الشركات وكيفية المبادلة بين العوائد والمخاطر.
- بيان أهم الأساليب المستخدمة في قياس المخاطر المالية، مع الإشارة إلى دور الرفع المالي والتشغيلي وانعكاساته على مخاطرة الشركة.
- التعريف بمفهوم إدارة المخاطر والأسس التي تقوم عليها.

1. مقدمة

تواجه منشآت الأعمال عدداً كبيراً من المخاطر التي قد تكون ناتجة عن عوامل تتعلق بالشركة أو بالصناعة أو بالإقتصاد الكلي للدولة.

وتتطوي القرارات المالية التي تتخذها الشركة سواءً كانت تتعلق برأس المال العامل أو بهيكل رأس المال أو بموازنة رأس المال على مجموعة من المخاطر التي ينبغي أن تتعامل معها الإدارة المالية في الشركة بطريقة علمية ومنهجية بحيث تتمكن من إتخاذ قراراتها في ظل الموازنة بين العوائد والمخاطر بشكلٍ يساهم إيجابياً في تعظيم قيمة الشركة.

وفي هذا الفصل سنستعرض مفهوم المخاطرة وعلاقتها بالإدارة المالية في الشركة، كما سيتم توضيح أهم أنواع المخاطر التي تواجه الشركات. وناقش هذا الفصل مفهوم المبادلة بين العوائد والمخاطر، وطرق قياس المخاطر المالية، ومخاطر الرفع التشغيلي والرفع المالي. وأخيراً يوضح الجزء الأخير من الفصل مفهوم إدارة المخاطر والأسس التي يقوم عليها.

2. مفهوم المخاطرة

على الرغم من تعدد التعاريف التي تناولت المخاطرة أو الخطر، إلا أن التعريف الأبرز للمخاطرة والذي لقي إستحساناً بين معظم الباحثين ينص على أن المخاطرة هي حالة عدم التأكد التي قد تحيط بحدث ما في المستقبل، أو أنها التقلب المحتمل في النواتج، والذي يمكن أن يترتب عليه مكاسب أو خسائر مستقبلية غير مؤكدة ولا يمكن التنبؤ بها. وكلما زادت حالة عدم التأكد كلما أدى ذلك لإرتفاع درجة المخاطرة.

ومن الضروري جداً في هذا المقام أن نفرق بين مفهوم المخاطرة وبين مفهوم الخسارة. فالمخاطرة مفهوم واسع يرتبط بعدم التأكد من حدوث شيء ما في المستقبل، بينما الخسارة تعني فقدان جزء من الثروة أو القيمة. ومن هنا فإن الخسارة التي يعتبر حدوثها أكيداً لا تحمل مخاطرة بحد ذاتها، لأن الشركة في حال تأكدها من حدوث الخسارة ستعمل من الآن على إتخاذ الاجراءات المناسبة لتخفيف آثار تلك الخسارة عند وقوعها. أما المخاطرة فقد تتعلق بأي شيء غير مؤكد سواء كان خسارة غير أكيدة أو عائد غير أكيد، وهذا يعني أن عدم التأكد من قيمة وتوقيت حدوث التدفقات النقدية أو العوائد أو المصاريف أو الخسائر أو الأرباح أو المبيعات أو أي شيء آخر يحمل في ثناياه مخاطرة على الشركة.

كما أن هناك مجموعة من التعاريف الأخرى التي تم صياغتها لتعريف المخاطرة والتي تدور ضمن مفهوم عدم التأكد السابق ذكره، منها تعريف المخاطرة المالية على أنها مقياس لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً. أو أن الخطر المالي هو فرصة حدوث خسارة مالية، أو أن الخطر يعني التغيير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين، أو أنه التغيير غير المرغوب في قيمة حدث مالي.

ومن خلال ما سبق، يمكن أن نحدد الملامح الأساسية للمخاطرة بما يلي:

1. مفهوم المخاطرة يرتبط بالمستقبل وليس بالماضي، لأن الماضي قد تأكد حدوثه أما المستقبل فلا زال عدم التأكد يحيط به.
2. المخاطرة ترتبط بعدم التأكد، وهي قد تتعلق بأي شيء ربحاً كان أم خسارة.

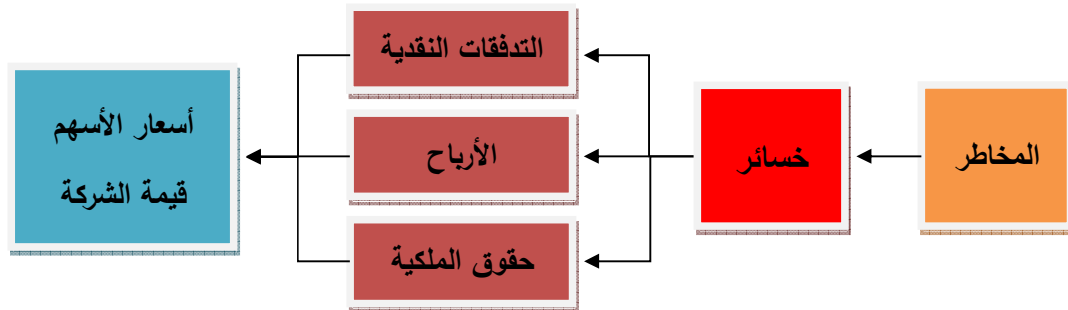
3. علاقة المخاطرة بالإدارة المالية

سبق وأن ذكرنا بأن الهدف الأساسي للإدارة المالية هو تعظيم ثروة ملاك الشركة من خلال تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتقوم الإدارة المالية بتحقيق هذا الهدف من خلال قرارات الإستثمار والتمويل التي تتخذها.

وفي هذا الصدد فقد قام بعض الباحثين بتعريف المخاطرة المالية إنطلاقاً من إرتباطها بقرارات التمويل والإستثمار التي تتخذها الإدارة المالية للشركة. حيث عرف البعض المخاطرة المالية في إطار قرارات التمويل بأنها ترتبط بإحتمالية عدم قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها المالية للدائنين، أو عدم قدرتها على تحقيق عوائد ثابتة على أموال المساهمين. ومن وجهة نظر قرارات الإستثمار تم تعريف المخاطرة المالية على أنها فرصة حدوث تغير غير مرغوب في عوائد وأرباح الإستثمارات التي قامت بها الشركة.

ونظراً لأن المخاطرة المالية التي تتعرض لها الشركة من المحتمل أن تؤثر على هدف الإدارة المالية بتعظيم ثروة المساهمين، فإن المخاطرة المالية الكلية للمنشأة يمكن تعريفها على أنها إحتمالية الخسارة الجزئية أو الكلية في ثروة المساهمين بالشركة.

شكل رقم (1) العلاقة بين المخاطر وبين قيمة الشركة



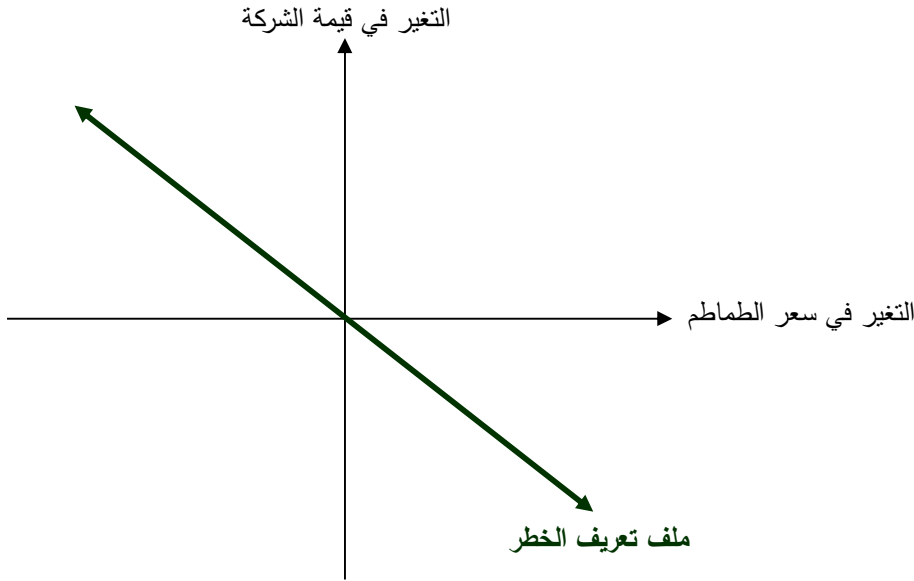
وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الإدارة المالية لا تستطيع أن تمارس عملها بعيداً عن المخاطر وعدم التأكد، بل أن إدارة المخاطر يأتي في صلب عملها ويتطلب منها السعي لتخفيف هذه المخاطر بشتى الوسائل حتى تستطيع تحقيق أهدافها والوصول لتعظيم ثروة المساهمين.

ومن الممكن استخدام طريقة ملف تعريف الخطر (Risk Profile) لغايات تحديد أثر مختلف أنواع المتغيرات على قيمة الشركة. وملف تعريف المخاطر هو عبارة عن رسم بياني يوضح كيف تتأثر قيمة الشركة بالتغير في أحد المتغيرات مثل الأسعار. ومن خلال هذا الرسم يمكن معرفة العلاقة بين قيمة الشركة وبين تحركات المتغير المالي بالشكل الذي يمكن من فهم هذه العلاقة ومعرفة توجهاتها في المستقبل. فمثلاً لو كان هناك شركة لإنتاج معجون

الطماطم فإن الطماطم يشكل مدخلاً أساسياً لمنتجات هذه الشركة. وأي تغير في سعر الطماطم سيؤثر على هيكل تكاليف الشركة وعلى ربحيتها، وسينعكس بالنهاية على قيمة الشركة. وتستطيع الشركة في هذه الحالة عمل ملف تعريف لخطر أسعار الطماطم وذلك كما في الشكل التالي:

شكل رقم (2)

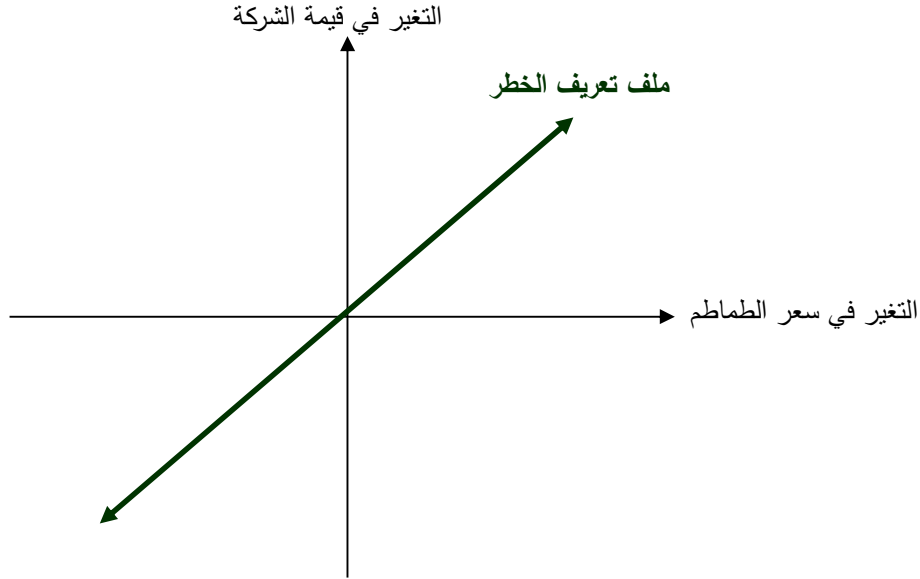
رسم توضيحي لملف تعريف الخطر الذي يواجهه شركة إنتاج معجون الطماطم



حيث يبين الشكل بأن الإنخفاض في سعر الطماطم سيزيد من قيمة الشركة، بينما سيؤدي إرتفاع سعر الطماطم لتخفيض قيمة الشركة. ونظراً لأن العلاقة عكسية هنا فيمكن القول بوجود علاقة عكسية بين سعر الطماطم وبين قيمة الشركة.

ولو أردنا أن نرسم ملف تعريف الخطر من وجهة نظر الشركة الزراعية التي تزرع الطماطم وتبيعه للشركة، لكان شكل العلاقة مختلف تماماً وذلك كما في الشكل التالي. حيث أن إرتفاع أسعار الطماطم تزيد من قيمة الشركة الزراعية، الأمر الذي يشير لوجود علاقة موجبة بين سعر الطماطم وبين قيمة الشركة الزراعية.

شكل رقم (3) رسم توضيحي لملف تعريف الخطر الذي يواجهه شركة زراعة الطماطم



4. أهم أنواع المخاطر التي تواجه الشركات

بما أن الهدف الأساسي لإدارة أي شركة هو تعظيم ثروة حملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، فلا بد أن تقوم الإدارة بالموازنة بين العوائد والمخاطر التي تتحملها الشركة.

ومن المهم هنا أن نشير لوجود إختلاف كبير بين مفهوم تعظيم الربحية وبين مفهوم تعظيم الثروة، لأن زيادة الربحية تقتضي الإستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العوائد، وهذا بدوره يتطلب تحمل المزيد من المخاطرة. أما تعظيم الثروة فيتطلب أن تقوم إدارة الشركة بالموازنة بين العوائد من جهة وبين المخاطر المتعلقة بها من جهة أخرى.

1- مخاطر الإئتمان:

تقوم العديد من الشركات ببيع بضائعها على الحساب من خلال منح عملائها فترة من الزمن لتسديد أثمان مشترياتهم للشركة، وهو ما ينتج عنه ظهور ذمم مدينة في ميزانية الشركة تعكس وجود مبيعات لم يتم تحصيل أثمانها بعد.

إن قيام الشركة بمنح عملائها فترة من الزمن لتسديد أثمان المبيعات يعتبر عملية إئتمانية محضة لأن الأصل أن يتم التبادل مقابل النقد، لكن في هذه الحالة فإن الشركة تقوم بتسليم البضائع وإئتمان العميل على ثمنها ليتم السداد في وقت لاحق متفق عليه. ويطلق على هذا النوع من الإئتمان بالإئتمان التجاري، كما تخضع عملية منح الإئتمان التجاري لعددٍ من المتطلبات والشروط يتم تحديدها من خلال ما يسمى بالسياسة الإئتمانية للشركة.

ويعرض الإئتمان التجاري الشركة لمخاطر كبيرة تعرف بمخاطر الإئتمان، وهي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة العميل (المقترض) على سداد قيمة البضائع في الوقت المحدد. وقد يكون عدم القدرة على السداد متعلقاً بأوضاع العميل، أو أحوال الصناعة، أو بالظروف الإقتصادية العامة في الدولة. لهذا لا بد أن تقوم الشركات بإجراء تقييم وتحليل إئتماني شامل للعميل قبل منحه الإئتمان لتحديد مدى قدرته على السداد.

2- مخاطر الإفلاس:

تتولد هذه المخاطر عن عدم قدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها المستحقة في موعدها وذلك نتيجة عدم توفر السيولة الكافية لدى الشركة.

وترتبط مخاطر الإفلاس بثلاثة متغيرات رئيسية هي:

- قدرة الشركة على إدارة موجوداتها ومطلوباتها بشكلٍ يمكنها من الموازنة بين إستحقاقات الأصول والخصوم لتجنب وجود فجوة في الإستحقاقات.
- قدرة الشركة على إدارة رأس مالها العامل (قصير الأجل) والذي يؤثر بشكل مباشر على سيولتها.
- قدرة الشركة على توفير السيولة اللازمة في حال الحاجة لها من خلال سهولة وصولها لمصادر التمويل المختلفة.

إن التزامات الشركة تجاه الدائنين تعتبر نهائية وغير قابلة للتفاوض لأن الدين يتضمن على تواريخ إستحقاق ثابتة ومحددة لا تستطيع الشركة تجاوزها. وفي حال عدم قدرة الشركة على توفير السيولة الكافية لسداد تلك الإلتزامات في مواعيدها، فلا بد أن تلجأ للبحث عن مصدر تمويلي سريع لتحصل من خلاله على الأموال اللازمة. وهنا قد يكون من الصعب الحصول على قرض بنكي قصير الأجل في وقت سريع إلا ضمن شروط صارمة وسعر فائدة مرتفع، وفي حال تعذر الحصول على قرض بالسرعة اللازمة فقد تضطر الشركة لبيع جزء من أصولها بأسعار زهيدة لتلبية إحتياجات السيولة، وهو الأمر الذي يعتبر خياراً صعباً للشركة لأنه في جوهره عبارة عن تصفية فعلية لأصول الشركة.

3- مخاطر سعر الفائدة:

إن تعامل الشركات بأدوات الدين المختلفة يعرضها لمخاطر التقلبات في أسعار الفائدة. فالشركة قد تقوم بالحصول على قرض بنكي أو قد تقوم بإصدار سندات للحصول على الأموال، وفي حال كانت الفائدة على القرض أو على السندات ثابتة، فقد تتعرض الشركة لمخاطر سعر الفائدة إذا ما إنخفضت أسعار الفوائد في السوق لمستويات أقل من تلك التي على القرض أو السند. فمثلاً لو أصدرت الشركة سندات بسعر فائدة 10% لمدة 10 سنوات، فإنها ملزمة بدفع هذه الفائدة على السند طيلة عمر السند، وفي حال إنخفضت أسعار الفوائد في السوق وبلغت فائدة السندات المشابهة 7% مثلاً، فإن الشركة لا تستطيع تخفيض فائدة السندات ولا بد أن تدفع 10%. وهكذا فإن الشركة تدفع فائدة أكبر بنسبة 3% عن الفائدة الممكن دفعها الآن، وهذا ما يعرض الشركة لمخاطر سعر الفائدة.

كذلك فإن إقتراض الشركة من البنك على أساس فائدة متغيرة قد يحمل الشركة مخاطر كبيرة في حال إرتفعت الفائدة في السوق لأن هذا سيؤدي لرفع فائدة القرض على الشركة.

4- مخاطر سعر الصرف:

تواجه الشركات التي لها تعاملات مالية مع عدة دول مجموعة من المخاطر المتعلقة بسعر الصرف، خاصة في حال كانت التعاملات غير نقدية وتتضمن على تسويات مستقبلية. وتعرف مخاطر سعر الصرف على أنها تلك المخاطر الناتجة عن تقلب سعر صرف العملة الأجنبية مقابل سعر صرف العملة المحلية. وتنشأ مخاطر سعر الصرف إذا كانت الشركة ستقوم بالسداد بالعملة الأجنبية في المستقبل، فإذا إرتفع سعر صرف العملة الأجنبية مقابل المحلية حينها ستكون الشركة بحاجة لمبلغ أكبر من العملة المحلية للحصول على نفس كمية العملة الأجنبية المطلوبة.

مثال (1)

قامت شركة الصناعات الكهربائية باستيراد 10 طن من الأسلاك النحاسية ذات سماكة 5 ملم من اليابان. وقد كانت تكلفة هذه البضاعة 3203173.6 ين ياباني وهي ما يعادل 30000 دينار أردني بأسعار اليوم (1 دينار = 106.77 ين). وقد تم الإتفاق بين الشركة الأردنية وبين المورد الياباني على أن يتم الدفع بعد 60 يوم من الاستلام.

بعد مرور 60 يوم إرتفع سعر صرف الين مقابل الدينار ليصل إلى 1 دينار = 101.5 ين. وبالتالي فإن الشركة الأردنية بحاجة إلى مبلغ أكبر وهو 31558.4 دينار لسداد قيمة البضاعة، أي بارتفاع مقداره 1558 دينار تقريباً عن السعر السابق. وهذه الخسارة البالغة 1558 دينار تعتبر تكلفة إضافية على الشركة تحملتها بسبب تأجيل الدفع لمدة 60 يوماً، ولو قامت الشركة بالسداد النقدي لما تعرضت لمثل هذه الخسارة. كما تنشأ مخاطر سعر الصرف إذا كانت الشركة ستقوم باستلام مبالغ معينة بالعملة الأجنبية في المستقبل، فإذا إنخفض سعر صرف العملة الأجنبية مقابل المحلية حينها ستكون القيمة المستلمة أقل عند تحويلها للعملة المحلية.

مثال (2)

باعت شركة الصناعات الكهربائية 10 طن من الأسلاك النحاسية ذات سماكة 5 ملم لشركة أمريكية. وقد كانت سعر هذه البضاعة مقوماً بالدولار الأمريكي وبلغ 45 ألف دولار، وهو ما يقدر بأسعار اليوم بمبلغ 32142.9 دينار (1 دينار = 1.40 دولار أمريكي). وقد تم الإتفاق بين الشركة الأردنية وبين الشركة الأمريكية على أن يتم الدفع بعد 60 يوم من الاستلام. بعد مرور 60 يوم إنخفض سعر صرف الدولار مقابل الدينار ليصل إلى 1 دينار = 1.43 دولار. وبالتالي فإن الشركة الأردنية ستستلم مبلغ 45000 دولار أمريكي والتي تعادل مبلغ 31690.1 دينار. وهذا المبلغ أقل من المبلغ السابق بحوالي 452.8 دينار.

ومن الممكن التعامل مع مخاطر سعر الصرف من خلال العقود المستقبلية والتي هي عبارة عن عقد لشراء أو بيع كمية معينة من العملة الأجنبية في تاريخ مستقبلي محدد بسعر صرف متفق عليه من الآن. ويتم شراء هذه العقود من البنوك العالمية التي تمارس أعمال الصرف مقابل ثمن معين يسمى بالقسط (Premium). ومن خلال هذه العقود يمكن للشركة التخلص من التقلب في أسعار الصرف لأن المبادلة ستتم وفقاً لسعر معروف ومحدد من الآن.

5- المخاطر التشغيلية:

تعتبر المخاطر التشغيلية المخاطر التي تتعلق بالعملية الإنتاجية والتشغيلية للشركة بما في ذلك العاملين، والآلات والمكائن والمعدات والأنظمة الحاسوبية وغيرها. وتشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة تختلف عما هو متوقع، مما يتسبب في انخفاض أرباح الشركة والتأثير على قيمتها. ومن هذه المخاطر حوادث العمل التي تصيب العاملين، والخلل الغير إعتيادي الذي قد يصيب الآلات والذي يؤدي لتوقف خط الإنتاج في الشركة. كذلك فإن تعطل الأنظمة الحاسوبية للشركة أو تعرضها للإختراق قد يلحق ضرراً بالغاً بالشركة ويعرضها لخسائر مادية كبيرة.

6- المخاطر التشريعية والقانونية:

تنشأ المخاطر القانونية من البيئة التشريعية والقانونية التي تعمل بها الشركة والتي من الممكن أن تنعكس بشكل سلبي عليها. فمثلاً التشريعات الخاصة بسوق رأس المال تؤثر بشكل مباشر على أسعار أسهم الشركة، كما أن قوانين الإستثمار في الدولة قد تؤثر على الفرص المتاحة أمام الشركة، وتغيير القوانين المتعلقة بالضريبة الدخل لها آثاراً كبيرة على الشركة خاصة عند زيادة نسبة الضريبة. كما أن قوانين العمل السائدة في الدولة قد تضر بالشركة في حال رفع الحد الأدنى من الأجور.

7- مخاطر السوق أو الأسعار:

تعتبر مخاطر الأسعار عن المخاطر الناتجة عن التقلب في أسعار السلع أو الأوراق المالية بشكلٍ يتسبب في خسائر للشركة. فمثلاً إرتفاع أسعار المواد الخام سيتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج على الشركة وهذا سيؤدي لتقليل هامش الربح، وفي حال قامت الشركة بزيادة سعر منتجاتها لتغطية التكاليف الإضافية، فسينعكس هذا على حجم المبيعات نظراً لوجود علاقة سلبية بين السعر وبين حجم الطلب. ومن ناحية إستثمارات الشركة قصيرة الأجل في الأوراق المالية، فإن التحركات في الأسعار السوقية للأوراق المالية ستؤثر على قيمة محفظة الشركة وقد ينجم عن هذه التحركات خسائر رأسمالية.

8- مخاطر أخرى:

تتعرض الشركات المساهمة العامة إلى مجموعة أخرى من المخاطر التي لا بد من أن تقوم الإدارة بالتعامل معها، ومن هذه المخاطر المخاطر الإقتصادية والتي ترتبط بتراجع الوضع الإقتصادي العام في الدولة مثل الركود الإقتصادي والأزمات الإقتصادية والمالية. كذلك هناك المخاطر السياسية التي ترتبط بعدم الاستقرار

السياسي والنزاعات المسلحة والثورات الشعبية والحروب وغيرها. وتتعرض الشركات التي تمارس أنشطتها في عدة دول إلى مخاطر البلد والتي تتضمن على أية أفعال قد تقوم بها الدولة المضيفة من شأنها الإضرار بمصالح الشركة مثل المصادرة والتأميم وفرض قيود على حركة رؤوس الأموال وغيرها.

5. المبادلة بين العائد والمخاطرة (Trade off Between Risk and Return)

عادةً ما تقترن القرارات المالية التي تتخذها الإدارة بمستويات مختلفة من المخاطر، بالإضافة إلى تحقيقها لعوائد مختلفة. فمثلاً الإستثمارات المتاحة أمام الشركة تختلف في مخاطرتها عن بعضها البعض، وكذلك فإن العوائد والأرباح التي تحققها للشركة تكون متباينة وليست متساوية. ومن هنا فإن على الإدارة المالية الموازنة بين العوائد وبين المخاطر بحيث يتم إختيار الإستثمار الذي يحقق المخاطرة الأدنى أو العائد الأكبر.

وتختلف درجة تقبل المخاطرة من قبل الشركات أو المستثمرين حيث هنالك الشركات التي تفضل الدخول في إستثمارات ذات مخاطرة كبيرة لتحقيق عائد أكبر، وهناك الشركات التي تفضل تجنب الإستثمارات عالية المخاطرة والقبول بإستثمارات مخاطرها منخفضة وعائد مرضي. وفي هذا الصدد يمكن تقسيم درجة تقبل المخاطرة إلى الأنواع التالية:

- أ. كره المخاطرة (Risk Aversion): وتشكل الفئة الأكبر من الشركات والمستثمرين وهي الفئة الأكثر عقلانية. وتتضمن هذه الفئة على كارهي تحمل المخاطرة، بمعنى أنهم لن يتقبلوا أية مخاطرة إضافية إلا إذا تم تعويضهم بعائد إضافي، بمعنى أنهم يقومون بربط العائد بالمخاطرة لإتخاذ قراراتهم الإستثمارية.
- ب. الإقبال على تحمل المخاطرة (Risk Tolerance): وتتضمن هذه الشريحة على المضاربين بشكل أساسي حيث لا يستندون في قراراتهم على ربط العائد بالمخاطرة، بل يقومون بإتخاذ قراراتهم من خلال البحث عن الأصول عالية المخاطرة والتي يتوقع أن تكون عوائدها كبيرة.
- ج. اللامبالاة تجاه المخاطرة (Risk Indifference): وهم المستثمرين الذين يقومون بإتخاذ قراراتهم إعتياداً على توقعاتهم حول الأسعار وإتجاهاتها في المستقبل ويقومون بالإستثمار بناءً على هذه التوقعات وبغض النظر عن المخاطر التي تنطوي عليها عمليات الإستثمار هذه.

لكن العقلانية تفترض أن الإدارة المالية لا بد أن تبني قراراتها بإعتبارها كارهة للمخاطرة وبالتالي عليها أن تختار القرار الذي يعظم لها العائد عند تساوي المخاطر، أو الذي يقلل لها المخاطر عن تساوي العوائد.

مثال (3)

تواجه إحدى الشركات صعوبة في اختيار إستثمار واحد من بين ثلاثة إستثمارات، وقد كانت المعلومات التالية متوفرة حول الإستثمارات الثلاثة، والمطلوب تحليل الإستثمارات الثلاثة وتحديد البديل الأفضل.

الإستثمار (أ)	الإستثمار (ب)	الإستثمار (ج)	
%10	%10	%10	العائد المتوقع (الوسط الحسابي)
%3.78	%6.50	%9.00	المخاطرة (الإنحراف المعياري)

حل مثال (3)

هنا من المنطقي أن تقوم الشركة بإختيار الإستثمار الأول لأنه يحقق نفس عوائد الإستثمارات الأخرى لكن بمخاطرة أقل.

مثال (4)

تواجه إحدى الشركات صعوبة في إختيار إستثمار واحد من بين ثلاثة إستثمارات، وقد كانت المعلومات التالية متوفرة حول الإستثمارات الثلاثة، والمطلوب تحليل الإستثمارات الثلاثة وتحديد البديل الأفضل.

الإستثمار (أ)	الإستثمار (ب)	الإستثمار (ج)	
%10	%12	%14	العائد المتوقع (الوسط الحسابي)
%4.65	%4.65	%4.65	المخاطرة (الإنحراف المعياري)

حل مثال (4)

هنا من المنطقي أن تقوم الشركة بإختيار الإستثمار الثالث لأنه يحقق أعلى عائد ممكن عند نفس مستوى المخاطرة للإستثمارات الأخرى.

6. طرق قياس المخاطر المالية

يمكن قياس المخاطر التي تتعرض لها الشركة بشكل كمي باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب. وبشكلٍ عام يمكن قياس المخاطر باستخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية والتي تقوم المقاييس الإحصائية للمخاطر المالية بقياس مدى انتشار وتذبذب النتائج المتوقعة أو المحتملة، بحيث أن إرتفاع تشتت وتذبذب تلك النتائج يشير لإرتفاع مخاطرها. ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في قياس المخاطرة ما يلي:

(1) المدى (Range):

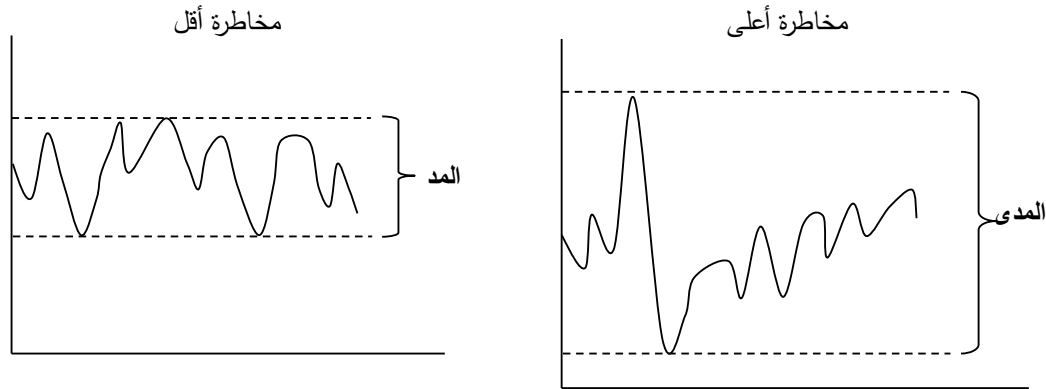
يُعرّف المدى على أنه الفرق بين أعلى قيمة محتملة للمتغير المالي وبين أدنى قيمة محتملة له، حيث أن إرتفاع المدى يشير لانتشار إحتمالي كبير وبالتالي إرتفاع المخاطر المرافقة لهذا المتغير.

$$\text{المدى} = \text{أعلى قيمة} - \text{أدنى قيمة}$$

ويعود المنطق خلف استخدام المدى لقياس المخاطرة إلى حقيقة أن انتشار قيم المتغير المالي على نطاق واسع (مدى أكبر) تزيد من الإحتمالات التي يمكن أن تتخذها قيم المتغير في المستقبل، وهذا بدوره يزيد من حالة عدم التأكد وبالتالي تزيد المخاطرة.

ومن أهم العيوب التي يعاني منها المدى كقياس للمخاطرة أنه يتأثر بالقيم الشاذة بشكل واضح، حيث أنه يعتمد على أعلى قيمة وأدنى قيمة فقط، وبالتالي لو حدث أن إنخفضت قيمة المتغير المالي في إحدى السنوات بشكل كبير جداً، أو أنها إرتفعت لسبب إستثنائي في سنة معينة، حينها ستكون قيمة المدى كبيرة لتعكس مخاطرة أكبر للمتغير المالي، وهذا الشيء قد يكون بعيداً في بعض الأحيان عن الحقيقة.

شكل رقم (4) انتشار المدى على نطاق أكبر يشير لإرتفاع المخاطرة



مثال (5)

تسعى شركة المنتجات الزراعية لإختيار مشروع إستثماري من بين مشروعين إستثماريين. وفيما يلي بيانات عن العوائد المتوقعة لهذين المشروعين. والمطلوب تقييم مخاطرة كلا المشروعين باستخدام المدى، وتحديد أي المشروعين أفضل.

المشروع "ب"	المشروع "أ"	الحالة المتوقعة
16%	20%	تفاؤل
15%	15%	متوسط
14%	10%	تشاؤم
15%	15%	العائد المتوسط

حل مثال (5)

$$\text{المدى للمشروع "أ"} = 20\% - 10\% = 10\%$$

$$\text{المدى للمشروع "ب"} = 16\% - 14\% = 2\%$$

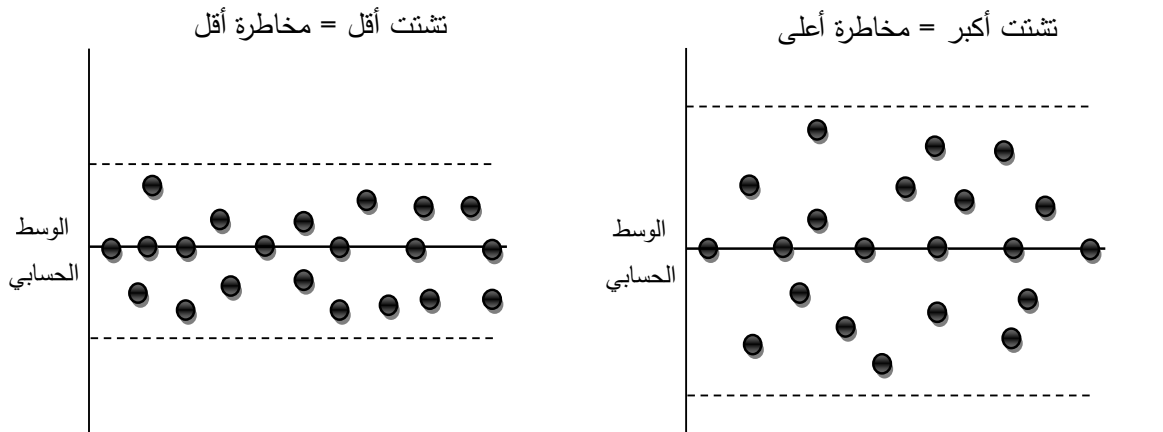
بما أن المشروعين يحققان نفس العائد، وبما أن المشروع الثاني يعتبر الأقل مخاطرة لأن المدى لعوائده كان 2% فقط، وهي أقل من مدى المشروع الثاني، فيمكن القول بأن المشروع الثاني يعتبر أفضل للشركة لأنه يعطي نفس العائد بمخاطرة أقل.

(2) الإنحراف المعياري والتباين (Standard Deviation and Variance)

يعتبر الإنحراف المعياري أحد أكثر المقاييس الإحصائية شيوعاً واستخداماً لقياس المخاطرة المتعلقة بالمتغيرات المالية. ويعتبر الإنحراف المعياري أحد مقاييس التشتت التي تقيس تشتت البيانات وابتعادها عن وسطها الحسابي، حيث يُعرّف الإنحراف المعياري على أنه إنحراف القيم عن وسطها الحسابي. ويختلف الإنحراف المعياري عن المدى في أن المدى يستخدم للحصول على وصف عام للمخاطرة من حيث انتشارها بين حدها الأعلى وحدها الأدنى، وهو بالتالي يتأثر بالقيم الشاذة أو المتطرفة، أما الإنحراف المعياري فيعتبر أداة قادرة على قياس المخاطرة بشكل دقيق من خلال اعتمادها على درجة تشتت قيم المتغير المالي حول المتوسط الحسابي لها، وبالتالي لا يبدي تأثراً بالقيم الشاذة.

وبما أن الإنحراف المعياري يقيس مدى تشتت قيم المتغير المالي وإنحرافها عن الوسط الحسابي، فإن ارتفاع قيمة الإنحراف المعياري تعني ارتفاع مستوى المخاطرة.

شكل رقم (5) زيادة تشتت البيانات يشير لارتفاع المخاطرة



وتختلف طريقة حساب الإنحراف المعياري حسب طبيعة البيانات المتوفرة، حيث أن هناك معادلة خاصة بالإنحراف المعياري في حال البيانات التاريخية، وهناك معادلة أخرى تستخدم في حال توفر معلومات احتمالية عن المتغير المالي وليس بيانات تاريخية. وفي السياق التالي سنوضح كيفية احتساب الإنحراف المعياري في حال توفر بيانات تاريخية وفي حال توفر بيانات احتمالية.

أولاً: الإنحراف المعياري لبيانات تاريخية (Standard Deviation for Historical Data):

البيانات التاريخية هي بيانات المتغير المالي في الماضي والتي يمكن الحصول عليها من التقارير المالية وسجلات الشركة. وفي حال توفر بيانات تاريخية عن قيم المتغير المالي، فيمكن احتساب الإنحراف المعياري لهذا المتغير والتي تعبر عن مستوى مخاطرته من خلال تطبيق قانون الإنحراف المعياري وذلك كما يلي:

$$\frac{\text{مجموع (قيمة المتغير - الوسط الحسابي للقيم)}^2}{\text{عدد السنوات} - 1} = \text{الإنحراف المعياري}$$

$$\text{Standard Deviation } (\sigma) = \sqrt{\frac{\sum (\text{Value} - \text{Average Values})^2}{n - 1}}$$

$$\frac{\text{مجموع قيم المتغير}}{\text{عدد القيم}} = \text{حيث أن الوسط الحسابي لقيم المتغير المالي}$$

وهناك أيضاً مفهوم التباين (Variance) والذي هو مربع الإنحراف المعياري والذي يقيس يعتبر مقياس بديل للإنحراف المعياري، بحيث كلما ارتفع التباين كلما دل على ارتفاع المخاطرة.

$$\frac{\text{قيمة المتغير - الوسط الحسابي للقيم}}{\text{عدد السنوات} - 1} = \text{التباين (Variance)} = (\text{الإنحراف المعياري})^2$$

$$\text{VARIANCE} = (\sigma)^2 = \frac{\sum (\text{Value} - \text{Average Values})^2}{n - 1}$$

مثال (6)

تنوي الشركة العربية للأدوية شراء مشروع استثماري قائم وهو عبارة عن معمل لصناعة الأعشاب الطبية، وقد كانت العوائد السنوية للمشروع خلال العشر سنوات الماضية كما يلي:

السنة	عوائد معمل صناعة الأعشاب الطبية
2002	18.18%
2003	4.17%
2004	13.64%
2005	17.39%
2006	16.00%
2007	14.81%
2008	23.81%
2009	16.67%

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

%0.00	2010
%12.50	2011

بناءً على المعلومات السابقة، المطلوب:

- أ. احسب الإنحراف المعياري والتباين لعوائد المشروع.
- ب. إذا كان الحد الأعلى للمخاطرة المقبولة من قبل الشركة العربية للأدوية محسوبة على أساس الإنحراف المعياري 12%، فهل تقوم الشركة بقبول المشروع أم لا.

حل مثال (6)

- أ. حتى نتمكن من إحتساب الإنحراف المعياري لا بد أن نقوم بحساب مكونات المعادلة وذلك كما يلي:
 - الوسط الحسابي لقيم المتغير المالي = $99.21\% \div 10 = 9.92\%$
 - نقوم بإضافة عمود جديد للجدول السابق بحيث يتم فيه حساب قيمة المتغير المالي مطروحاً منه الوسط الحسابي (9.92%).
 - نضيف عمود آخر للجدول لنحسب من خلاله مربع العمود السابق.
 - وبعد عمل الخطوات السابقة يتكون لدينا الجدول التالي:

السنة	عوائد معمل صناعة الأعشاب الطبية	(قيمة المتغير - الوسط الحسابي)	(قيمة المتغير - الوسط الحسابي) ²
2002	%18.18	%8.26	%0.68
2003	%4.17-	%14.09-	%1.99
2004	%13.64	%3.72	%0.14
2005	%17.39	%7.47	%0.56
2006	%16.00	%6.08	%0.37
2007	%14.81-	%24.73-	%6.12
2008	%23.81	%13.89	%1.93
2009	%16.67	%6.75	%0.46
2010	%0.00	%9.92-	%0.98
2011	%12.50	%2.58	%0.07
المجموع	%99.21	%0.00	%13.28

الآن وبعد حساب جميع المكونات، نطبق معادلة الانحراف المعياري وذلك كما يلي:

$$\frac{\text{مجموع (قيمة المتغير - الوسط الحسابي للقيم)}^2}{\text{عدد السنوات} - 1} = \text{الانحراف المعياري}$$

$$\%12.15 = \frac{\%13.28}{1 - 10} = \text{الانحراف المعياري}$$

$$\text{التباين (Variance)} = (\text{الانحراف المعياري})^2 = (\%12.15)^2 = \%1.48$$

ب. بما أن الانحراف المعياري للمشروع أكبر من الحد الأعلى المقبول من قبل الشركة (12%)، فعلى الشركة رفض المشروع لأن مخاطرته أعلى من المخاطرة المقبولة.

ثانياً: الانحراف المعياري لبيانات احتمالية (Standard Deviation For Expected Data)

عند عدم توفر معلومات تاريخية عن قيم المتغير المالي في الماضي، فيمكن احتساب الانحراف المعياري (المخاطرة) والتباين باستخدام القيم الاحتمالية والمتوقعة للمتغير في المستقبل وذلك بتطبيق العلاقة التالية:

$$\text{الانحراف المعياري } (\sigma) = \sqrt{\text{مجموع (قيمة المتغير - الوسط الحسابي للقيم)}^2 \times \text{الإحتمال}}$$

$$\text{Standard Deviation } (\sigma) = \sqrt{\sum (\text{Values} - \text{Average Values})^2 * \text{Prob.}}$$

حيث أن الوسط الحسابي لقيم المتغير المالي = مجموع (القيمة × إحتمالها)

$$\text{التباين (Variance)} = \sigma^2 = \text{مجموع (قيمة المتغير - الوسط الحسابي للقيم)}^2 \times \text{الإحتمال}$$

$$\text{Variance } (\sigma^2) = \sum (\text{Actual Return} - \text{Expected Return})^2 * \text{Prob.}$$

مثال (7)

ترغب شركة المطاعم العالمية بتأسيس مطعم جديد لها في منطقة جديدة، وقد وضعت الشركة مجموعة من التوقعات بخصوص عوائد المطعم الجديد والتي يبينها الجدول التالي، والمطلوب حساب الانحراف المعياري والتباين لعوائد المطعم الجديد.

الحالة	العائد المحتمل	إحتمالية الحدوث
تشاؤم	-5%	25%
الحالة العادية	4%	35%
تفاؤل	9%	40%

حل مثال (7)

في البداية نقوم بحساب الوسط الحسابي للقيم وذلك كما يلي:

الوسط الحسابي لقيم المتغير المالي = مجموع (القيمة × إحصائياتها)

$$\text{الوسط الحسابي لقيم المتغير المالي} = (-5\% \times 25\%) + (4\% \times 35\%) + (9\% \times 40\%) = 3.75\%$$

الآن نضيف ثلاثة أعمدة جديدة للجدول السابق بحيث يكون الأول هو القيمة مطروحاً منها المتوسط، والعمود الثاني هو مربع العمود الأول، والعمود الثالث هو القيمة في العمود الثاني مضروبة في الإحصائيات.

الحالة الإقتصادية	العائد المحتمل	إحصائيات الحدوث	(القيمة - الوسط)	(القيمة - الوسط) ²	(القيمة - الوسط) ² × الإحصائيات
ركود	-5%	25%	-8.75%	0.77%	0.19%
نمو	4%	35%	0.25%	0.00%	0.00%
إزدهار	9%	40%	5.25%	0.28%	0.11%
المجموع					0.30%

$$\text{الانحراف المعياري } (\sigma) = \sqrt{0.30\%} = 5.49\%$$

$$\text{التباين} = (5.49\%)^2 = 0.30\%$$

(3) معامل الاختلاف (Coefficient of Variation)

يعتبر معامل الاختلاف مقياس نسبي (أو معياري) للمخاطرة لأنه يربط بين نسبة مخاطرة المتغير المالي (الانحراف المعياري) وبين متوسط قيم المتغير المالي (الوسط الحسابي). ولذلك فإن معامل الاختلاف يأخذ بعين الاعتبار نسبة المخاطرة التي يتضمن عليها المتغير المالي وبالتالي فإنه يصلح للمقارنة بين عدة متغيرات أو أصول مالية تختلف فيما بينها من حيث المخاطر والمتوسطات. وكلما ارتفعت قيمة معامل الاختلاف كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى مخاطرة الأصل المالي.

ويتم احتساب معامل الاختلاف من خلال قسمة الانحراف المعياري على المتوسط الحسابي للقيم، وذلك حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الاختلاف (CV)} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{الوسط الحسابي}}$$

$$\text{Coefficient of Variation (CV)} = \frac{\text{Standard Deviation}}{\text{Average Values}}$$

مثال (8)

تواجه إحدى الشركات صعوبة في إختيار إستثمار واحد من بين ثلاثة إستثمارات، وقد كانت المعلومات التالية متوفرة حول الإستثمارات الثلاثة، والمطلوب تحليل الإستثمارات الثلاثة وتحديد البديل الأفضل.

الإستثمار (ج)	الإستثمار (ب)	الإستثمار (أ)	
%14	%12	%10	العائد المتوقع (الوسط الحسابي)
%8.75	%6.48	%4.65	المخاطرة (الإنحراف المعياري)

حل مثال (8)

نظراً لإختلاف العوائد والمخاطر المتوقعة من الإستثمارات الثلاثة، فمن الصعب الحكم أي الإستثمارات أفضل، لذا لا بد من استخدام مقياس يمكننا من المفاضلة بين تلك الإستثمارات في ضوء العوائد والمخاطر، وهذا المقياس هو معامل الإختلاف.

$$\text{معامل الإختلاف للإستثمار (أ)} = 10\% \div 4.65\% = 46.5\%$$

$$\text{معامل الإختلاف للإستثمار (ب)} = 12\% \div 6.48\% = 54.0\%$$

$$\text{معامل الإختلاف للإستثمار (ج)} = 14\% \div 8.75\% = 62.5\%$$

ومن خلال معامل الإختلاف يمكننا ملاحظة أن الإستثمار الأول (أ) يحقق أدنى نسبة مخاطرة من بين الإستثمارات الثلاثة، بينما يحقق الإستثمار الأخير (ج) أعلى نسبة مخاطرة. وبالتالي فإن الإستثمار (أ) يعتبر الإستثمار الأفضل للشركة.

(4) معامل بيتا (Beta Coefficient)

يمكن تعريف معامل بيتا على أنه مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، فمثلاً معامل بيتا للسهم يعبر عن مدى حساسية عائد السهم للتحركات في عائد السوق. وكلما ارتفع معامل بيتا دل ذلك على ارتفاع حساسية المتغير المالي وبالتالي ارتفاع مخاطرته.

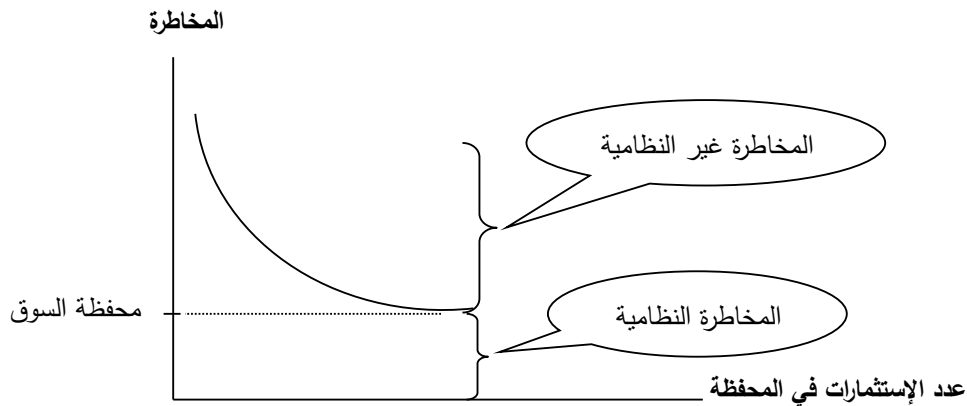
إن استخدام معامل بيتا لقياس المخاطرة ينبثق عن نظريات المحافظ الإستثمارية الحديثة في الفكر المالي، حيث قسمت نظريات المحافظ الإستثمارية المخاطر التي تتعرض لها الشركات إلى قسمين رئيسيين هما المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية. وبينت تلك النظريات أن التنوع الجيد للمحفظة من الممكن أن يقلل المخاطر الغير نظامية.

1. المخاطر النظامية أو العامة (Systematic or Public Risks): وهي المخاطر التي يطال أثرها جميع الشركات في السوق، حيث أنها مخاطر عامة ولا يمكن تجنبها عن طريق تنوع المحفظة لأنها تطال السوق بأكمله. ومن الأمثلة على المخاطر النظامية الأزمات المالية والإقتصادية، التضخم، عدم الاستقرار السياسي... إلخ.

2. المخاطر غير النظامية أو الخاصة (Unsystematic or Particular Risks): وتعتبر عن المخاطر التي ينطوي أثرها على شركة معينة، بحيث تكون هذه المخاطر خاصة بشركة دون الأخرى، وهنا تكمن فائدة التنويع والذي يؤدي إلى جعل مخاطرة المحفظة منخفضة، حيث أن التنويع الجيد الذي يشمل عدد كبير من الإستثمارات يخفف بشكل كبير من تركيز المخاطر وبالتالي يقلل من المخاطر الغير نظامية للمحفظة. ومن الأمثلة على هذه المخاطر إنخفاض مبيعات مشروع من المشاريع، أو إنخفاض الأداء المالي،... إلخ.

وبناءً على هذا التصنيف القول بأنه كلما تنوعت الإستثمارات في محفظة الشركة كلما إنخفضت مخاطرة المحفظة الإستثمارية ككل، وذلك حتى تصبح المخاطرة التي تتعرض لها المحفظة مقصورة على المخاطرة النظامية وذلك في المحافظ ذات التنويع الجيد (وتسمى هذه المحفظة محفظة السوق Market Portfolio). والشكل التالي يوضح العلاقة بين مخاطرة المحفظة وعدد الإستثمارات فيها.

شكل رقم (6) المخاطرة النظامية وغير النظامية وعلاقتها بالتنويع



وكما يبين الشكل، من الممكن السيطرة على المخاطر الغير منتظمة من خلال التنويع الجيد للمحفظة، إلا أنه لا بد من تحمل المخاطر النظامية. وبناءً على هذا الإستنتاج، فمن الضروري قياس المخاطرة النظامية وذلك باستخدام معامل بيتا لقياس المخاطرة النظامية. ويتم إحساب معامل بيتا (للسهم مثلاً) من خلال المعادلة التالية:

$$\beta_i = \frac{Cov(R_i, R_m)}{\delta^2(R_m)}$$

حيث أن:

β_i = بيتا السهم i.

$Cov(R_i, R_m)$ = التغاير بين عائد السهم i وبين عائد محفظة السوق.

$\delta^2(R_m)$ = مربع الإنحراف المعياري لعوائد محفظة السوق.

فمثلاً إذا كان معامل بيتا لسهم شركة ما يساوي + 1.7، فإن إرتفاع العائد على مؤشر السوق بنسبة 5%، سوف يؤدي لإرتفاع العائد على سهم الشركة بمقدار 8.5% ($1.7 \times 5\%$).

7. الرفع التشغيلي والمالي (Operating and Financial Leverage)

يعتبر استخدام الرفع التشغيلي والرفع المالي من الأمور التي تزيد من مخاطر الشركة لأنها تزيد من درجة حساسية الأرباح للتغير في المبيعات أو نسبة المديونية. وفي السياق التالي سنتناول موضوع الرفع التشغيلي والرفع المالي والرفع الكلي.

أولاً: الرفع التشغيلي (Operating Leverage)

تستند فكرة الرفع التشغيلي على هيكل التكاليف في الشركة وتقسيماتها إلى تكاليف ثابتة ومنغيرة. حيث تعرف التكاليف الثابتة (Fixed Costs) على أنها التكاليف التي لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج مثل إيجارات المباني. أما التكاليف المتغيرة (Variable Costs) فهي التكاليف التي تزداد مع ازدياد حجم الإنتاج مثل تكلفة المواد الخام.

ويتضمن الرفع التشغيلي الإعتماد على التكاليف الثابتة بشكل أكبر من الإعتماد على التكاليف المتغيرة، وذلك لأن التكلفة الثابتة للوحدة الواحدة تتناقص مع إرتفاع حجم الإنتاج، لأنها تتوزع على عدد أكبر من الوحدات وبالتالي يقل نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة.

$$\text{متوسط التكلفة الثابتة للوحدة الواحدة} = \text{إجمالي التكاليف الثابتة} \div \text{عدد الوحدات المنتجة}$$

أما التكاليف المتغيرة فإنها تعتبر ثابتة للوحدة الواحدة، وبالتالي فإن مجموع التكاليف المتغيرة يزيد بازدياد حجم الإنتاج.

$$\text{إجمالي التكاليف المتغيرة} = \text{التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة} \times \text{عدد الوحدات المنتجة}$$

بناءً على ما سبق، كلما زادت نسبة التكاليف الثابتة في هيكل تكاليف الشركة، كلما أدى ذلك لزيادة حساسية الأرباح للتغير في المبيعات. حيث أن إرتفاع المبيعات سيزيد الأرباح بشكل أكبر، أما إنخفاض المبيعات فسيقل الأرباح بشكل أكبر. وبالتالي فإن استخدام الرفع التشغيلي سيزيد من مخاطر الشركة لأن من شأنه تضخيم أثر التغير في المبيعات على الأرباح.

ويمكن قياس درجة الرفع التشغيلي من خلال قسمة نسبة التغير في الربح التشغيلي (قبل الفوائد والضرائب) على نسبة التغير في المبيعات.

$$\text{درجة الرفع التشغيلية} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الربح التشغيلي}}{\text{النسبة المئوية للتغير في المبيعات}}$$

وكلما كانت درجة الرافعة التشغيلية أكبر كلما أشار ذلك لإرتفاع مخاطرة الشركة لأن أرباحها ستتأثر بدرجة كبيرة بالتغير في المبيعات.

مثال (9)

إذا علمت أن مبيعات شركة التعليب المعدنية إرتفعت خلال عام 2010 بنسبة 20% عن مستواها في نهاية عام 2009. وقد أدى الإرتفاع في المبيعات إلى زيادة الربح التشغيلي للشركة بنسبة بلغت 50%. فما هي درجة الرافعة التشغيلية للشركة؟

حل مثال (9)

درجة الرافعة التشغيلية = $\frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الربح التشغيلي}}{\text{النسبة المئوية للتغير في المبيعات}}$

النسبة المئوية للتغير في المبيعات

$$\text{درجة الرافعة التشغيلية} = \frac{50\%}{20\%} = 2.5 \text{ مرة}$$

وهذا يعني أن زيادة مبيعات الشركة بنسبة 1%، ستؤدي لزيادة الأرباح بنسبة 2.5%، وفي حال إنخفضت مبيعات الشركة بنسبة 1%، فستنخفض أرباح الشركة بنسبة 2.5%.

ثانياً: الرفع المالي (Financial Leverage)

سبق وأن ناقشنا في الفصل الثالث موضوع مصادر التمويل المتاحة أمام الشركة، وموضوع هيكل رأس المال وكيفية إحتساب المتوسط الموزن لرأس مال الشركة. وقد تعرضنا خلال ذلك الفصل إلى أن تكاليف مصادر الدين تعتبر ثابتة ومحدودة بينما التمويل عن طريق الملكية سيتضمن على تكاليف أكبر بكثير.

إن مفهوم الرفع المالي يشير إلى مدى إعتداد الشركة على الدين في هيكل تمويلها على حساب مصادر التمويل بالملكية. وتعرف درجة الرافعة المالية على أنها مدى التغير في أرباح الشركة قبل الفوائد والضرائب للتغير نتيجة التغير في نسبة الدين. وكلما زادت درجة الرفع المالي كلما زادت حساسية أرباح الشركة قبل الفوائد والضرائب للتغير في نسبة الدين.

وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها الشركة عند استخدام الرفع المالي، إلا أن الرفع المالي يعتبر فرصة لتحسين الربحية من خلال الإقتراض بكلفة ثابتة منخفضة بالمقارنة مع تكلفة الملكية.

حيث أن أهم المخاطر التي يتسبب بها الرفع المالي مخاطر الإفلاس والعسر المالي والتي تتعلق بعدم قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، ومخاطر سيطرة الدائنين على الشركة.

أما فيما يتعلق بالمرود فإن استخدام الرفع المالي يساهم في تحسين العائد على حقوق المساهمين، ويحافظ على هيكل الملكية في الشركة، ولا ينتج عنه إدخال شركاء في صافي الأرباح، فضلاً عن أهمية فوائد الدين في تخفيض الضريبة.

ويمكن إحتساب درجة الرافعة المالية من خلال قسمة صافي الريح قبل الفوائد والضرائب على صافي الريح بعد الفوائد وقبل الضرائب.

$$\text{درجة الرافعة المالية} = \frac{\text{صافي الريح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي الريح قبل الفوائد والضرائب} - \text{الفوائد}}$$

مثال (10)

إذا علمت أن صافي الريح قبل الفوائد والضرائب لشركة الإستثمارات الهندسية بلغ 240 ألف دينار. وقد بلغت الفوائد المترتبة على الشركة 80 ألف دينار، فما هي درجة الرافعة المالية للشركة؟

حل مثال (10)

$$\text{درجة الرافعة المالية} = \frac{240000}{80000 - 240000} = 1.5 \text{ مرة}$$

وهذا يعني بأن زيادة نسبة الدين بنسبة 1%، ستؤدي لزيادة صافي الريح قبل الفوائد والضرائب بنسبة 1.5%، والعكس صحيح.

ثالثاً: الرفع الكلي أو المشترك (Combined Leverage)

إن استخدام الرفع التشغيلي يؤدي لزيادة حساسية الأرباح للتغير في المبيعات، كما أن استخدام الرفع المالي يؤدي لزيادة حساسية الأرباح للتغير في نسبة الدين. وبالتالي فإن الرفع الكلي أو المشترك يشير إلى استخدام الشركة للرفع المالي والرفع التشغيلي في نفس الوقت، الأمر الذي يزيد من حساسية الأرباح للتغير في المبيعات وفي نسبة الدين. فالزيادة في المبيعات ستؤدي إلى زيادة أكبر في الريح قبل الفوائد والضرائب، وإذا ما اقترن وجود الرفع التشغيلي بوجود الرفع المالي فإن الزيادة الحاصلة في الريح قبل الفائدة والضريبة ستكون أكبر.

ويمكن إحتساب درجة الرفع الكلي من خلال ضرب درجة الرفع المالية بدرجة الرفع التشغيلي وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{درجة الرافعة الكلية} = \text{درجة الرافعة المالية} \times \text{درجة الرافعة التشغيلية}$$

مثال (11)

كانت درجة الرافعة التشغيلية لشركة الصناعات الإنشائية 2.75، وكانت الرافعة المالية لها 1.80، فما هي درجة الرافعة الكلية؟

حل مثال (11)

$$\text{درجة الرافعة الكلية} = 1.8 \times 2.75 = 4.95$$

وهذا يعني أن زيادة مبيعات الشركة بنسبة 1%، ستؤدي لزيادة الربح قبل الفوائد والضرائب بنسبة 4.95%، وذلك في ظل مستوى الرفع المالي الحالي (المديونية).

8. إدارة المخاطر (Risk Management)

تتضمن عملية إدارة المخاطر على تعريف وتقييم ومراقبة المخاطر التي تواجه الشركة بهدف محاولة التخلص منها أو تقليل الآثار الناتجة عنها إلى أدنى حد ممكن.

ومن خلال التعريف السابق يمكن ملاحظة أن إدارة المخاطر تتضمن أساساً على:

(1) تعريف وتحديد المخاطر التي تواجه الشركة (Risk Identification): حيث يتم في هذه المرحلة حصر جميع المخاطر التي قد تواجهها الشركة بإختلاف مصادرها. ويمكن إعداد قائمة بهذه المخاطر بالإعتماد على المخاطر التاريخية التي تعرضت لها الشركة في الماضي، أو التي تعرضت لها الشركات العاملة في نفس الصناعة، كما يمكن التعرف على المخاطر من خلال النظر لعمليات الشركة والنواحي التشغيلية فيها، ومن خلال تحليل التقارير والبيانات المالية للشركة وغيرها من الوسائل.

(2) تقييم المخاطر وآثارها على الشركة (Risk Assessment): بعد أن يتم تحديد وحصر المخاطر التي من الممكن أن تواجه الشركة، تأتي مرحلة تقييم كل خطر من هذه المخاطر بهدف التعبير عنه بشكل كمي. ويتم ذلك من خلال تحليل إحصائية حدوث الخطر والذي يحتسب بناءً على عدد مرات حدوثه (Frequency)، ومن خلال تحليل حجم الخسارة التي من الممكن أن تنتج عن ذلك الخطر (Severity). وفي حال تمكنت الشركة من تحديد فرصة حدوث الخطر وحجمه، يمكنها أن تحسب قيمة الخطر المتوقع بدقة.

$$\text{إحتمالية حدوث الخطر} = \text{عدد مرات وقوع الخطر} \div \text{عدد الوحدات المعرضة للخطر}$$

$$\text{حجم الخسارة (للوحدة)} = \text{إجمالي الخسائر الناتجة عن الخطر} \div \text{عدد مرات وقوع الخطر}$$

$$\text{حجم المخاطرة المتوقعة} = \text{إحتمالية حدوث الخطر} \times \text{عدد الوحدات المعرضة للخطر} \times \text{حجم الخسارة}$$

مثال (12)

قامت شركة الصناعات المعدنية بإنتاج 100 ألف وحدة من الأعمدة الكهربائية خلال العام الماضي. وقد بلغ عدد الوحدات التي كان بها عيوب مصنعية 500 وحدة. وقد بلغت الخسارة الإجمالية التي تحملتها الشركة نتيجة عيوب هذه الأعمدة 60 ألف دينار. والمطلوب حساب حجم المخاطرة المتوقع أن تواجهها الشركة إذا كانت تنوي إنتاج 150 ألف عمود خلال العام الحالي.

حل مثال (12)

$$\leftarrow \text{إحتمالية حدوث الخطر} = 100000 \div 500 = 0.5\%$$

$$\leftarrow \text{حجم الخسارة للوحدة} = 60000 \div 500 = 120 \text{ دينار}$$

$$\leftarrow \text{حجم المخاطرة المتوقعة} = 0.5\% \times 150000 \times 120 = 90 \text{ ألف دينار}$$

(3) مراقبة المخاطر (Risk Monitoring): لا بد من متابعة المخاطر ومراقبتها للكشف عن أية إنحرافات قد تحدث بين المخاطر المتوقعة والمخاطر الفعلية. حيث قد يزيد عدد المخاطر التي تواجهها الشركة نتيجة ظرف معين، أو قد تظهر مخاطر جديدة لم تكن متوقعة. كما أن التكاليف التي قد تتجم عن وقوع المخاطر قد تكون أكبر من تلك التي تم توقعها.

(4) إستراتيجيات إدارة المخاطر: تتضمن إستراتيجيات إدارة المخاطر على تجنب المخاطرة ونقل المخاطرة والإحتفاظ بالمخاطرة. وفيما يلي تفصيل هذه الإستراتيجيات.

أ. تجنب المخاطرة (Risk Avoidance): وتقوم هذه الإستراتيجية على فكرة تجنب الدخول في المجالات التي تتضمن على مخاطرة مرتفعة. فمثلاً يمكن للشركة في حال إرتفاع مخاطر السوق المالي تجنب الإستثمار في الأوراق المالية، وبهذا فإنها تتجنب المخاطر الناجمة عن التقلب في أسعار الأسهم والسندات. كذلك يمكن أن تتجنب الشركة المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي في دولة ما من خلال عدم فتح فروع لها في تلك الدولة. ويعتبر أسلوب تجنب المخاطرة من الإستراتيجيات السلبية في التعامل مع المخاطر لأنها لا تقوم بإدارة الخطر وإنما بالإبتعاد عنه من الأساس. وهي لا تصلح في العديد من الأحوال خاصة إذا ما كانت المخاطر تتعلق بعمل الشركة الأساسي. فمثلاً شركة صناعة المواد المعدنية لا تستطيع تجنب إرتفاع أسعار المواد الخام المعدنية من خلال التجنب لأن هذا يعني توقف عمل الشركة الأساسي.

ب. نقل المخاطرة (Risk Shifting): يتضمن نقل المخاطرة على تحويل المخاطرة التي تتعرض لها الشركة إلى طرف آخر من خلال أدوات معينة كالتأمين والعقود المستقبلية والخيارات وغيرها. فمثلاً يمكن أن تستخدم الشركة عقود تأمين الحريق والسرقة والحوادث وإصابات العمل للتأمين على المباني والآلات والبضائع والعمال. وفي هذه الحالة فإن على الشركة دفع مبلغ من المال لشركة التأمين يسمى بقسط التأمين، وفي مقابل هذا القسط تتعهد شركة التأمين بتعويض الشركة عن الخسائر التي تتعرض لها عند وقوع المخاطر المؤمن عليها. وهنا فإن الشركة تتخلص من المخاطر التي تواجهها من خلال نقلها لشركة التأمين. كذلك يمكن نقل المخاطر باستخدام المشتقات المالية مثل العقود المستقبلية أو الخيارات. فمثلاً من الممكن أن تقوم شركة تصنيع معجون الطماطم بالتخلص من مخاطر التقلب في أسعار الطماطم من خلال شراء عقد مستقبلي لشراء كمية محددة من الطماطم في تاريخ محدد في المستقبل (مثل 3 شهور) وبسعر متفق عليه من الآن. وبالتالي فإن الشركة ستضمن الحصول على كمية الطماطم التي تحتاجها في المستقبل بسعر معروف من الآن، دون أن يكون عليها القلق من التقلب في أسعار الطماطم في السوق. كما يمكن استخدام العقود المستقبلية لشراء

العملات في المستقبل بسعر محدد من الآن والتخلص من مخاطر سعر الصرف. وتتضمن العقود المستقبلية على مبلغ من المال تدفعه الشركة الآن ثمناً للعقد يسمى بقسط العقد المستقبلي. وعلى الرغم من أهمية ونجاح إستراتيجية نقل المخاطرة في تخليص الشركة من المخاطر التي تتعرض لها، إلا أنه لا يمكن استخدامها في كل الأحوال لأن هنالك مخاطر لا يمكن نقلها ولا يوجد عليها تأمين أو عقود مستقبلية مثل مخاطر تراجع حجم المبيعات.

ج. الإحتفاظ بالمخاطرة (Risk Retention): يسمى أيضاً بالتأمين الذاتي ويستخدم في حال عدم قدرة الشركات على تجنب المخاطر أو نقلها، ويتم الإحتفاظ بالمخاطرة داخلياً من خلال تحمل الشركة لخسائر المخاطر التي تواجهها بنفسها. وتتبع هذه الإستراتيجية مع المخاطر التي لا يمكن التعامل معها بطريقة أخرى مثل مخاطر تراجع مبيعات الشركة أو مخاطر المنافسة وغيرها. ففي هذه الحالة على الشركة تحمل الخسائر الناتجة عن تراجع مبيعاتها أو حصتها السوقية، ويمكن أن تقوم الشركة بعمل صندوق لمواجهة مثل هذه المخاطر بحيث تقطع جزء من أرباحها السنوية وتحتفظ به لغايات مواجهة المخاطر في حال حدوثها.

(5) تخفيض المخاطرة (Risk Reduction): تتضمن هذه الطريقة على الأساليب التي من شأنها تقليل فرصة حدوث الخسارة، أو تقليل حجم الخسارة في حال وقوعها. فمثلاً يمكن التقليل من إحصائية حدوث إصابات العمل من خلال حملات توعية العاملين عن مخاطر العمل، ويمكن التقليل من حجم الخسارة المرتبطة بإصابات العاملين من خلال تزويدهم بأدوات السلامة المناسبة. وبالنسبة لمخاطر الحريق من الممكن تقليل فرصة حدوثها من خلال عزل المواد القابلة للاشتعال في الشركة وعمل صيانة لنظام التوصيلات الكهربائية التي من الممكن أن تؤدي لتماس كهربائي، ويمكن تقليل خسائر الحريق من خلال توفير أجهزة إطفاء الحريق وتركيب حساسات للحريق وغيرها.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (اختيار من متعدد)

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. يمكن تعريف المخاطرة على أنها:

- أ. حالة التأكد التي قد تحيط بحدث ما في المستقبل.
- ب. التقلب المحتمل في النواتج.
- ج. فقدان جزء من الثروة أو القيمة.
- د. أ و ب فقط.
- هـ. جميع ما ذكر.

2. أي من العبارات التالية صحيح فيما يتعلق بالملاح الأساسية للمخاطرة:

(I) أنها ترتبط بالمستقبل وليس بالماضي، لأن الماضي قد تأكد حدوثه أما المستقبل فلا زال عدم التأكد يحيط به.

(II) المخاطرة ترتبط بعدم التأكد، وهي قد تتعلق بأي شيء ربحاً كان أم خسارة.

- أ. الجملة (I) فقط.
- ب. الجملة (II) فقط.
- ج. (I) و (II) صحيحتين.
- د. (I) و (II) غير صحيحتين.

3. طريقة ملف تعريف الخطر (Risk Profile) هي:

- أ. طريقة لقياس المخاطرة.
- ب. طريقة لتحديد أثر أحد المخاطر أو المتغيرات على قيمة الشركة.
- ج. طريقة لإدارة المخاطر.
- د. جميع ما ذكر.

4. تتضمن مخاطر الائتمان على احتمالية:

(I) عدم قدرة العميل (المقترض) على سداد قيمة البضائع في الوقت المحدد.

(II) عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين.

- أ. الجملة (I) فقط.
- ب. الجملة (II) فقط.
- ج. (I) و (II) صحيحتين.
- د. (I) و (II) غير صحيحتين.

5. تعرف مخاطر الإفلاس على أنها:

- أ. عدم قدرة العميل (المقترض) على سداد قيمة البضائع في الوقت المحدد.
- ب. عدم قدرة الشركة على سداد ديونها والتزاماتها المستحقة في موعدها لعدم توفر السيولة الكافية.
- ج. عدم كفاية حقوق الملكية في الشركة لسداد الدائنين.
- د. جميع ما ذكر.

6. مخاطر سعر الصرف تعبر عن التقلبات في سعر صرف العملة محلية مقابل العملة الأجنبية، ويمكن تخفيض هذه

المخاطر عن طريق:

- أ. العقود المستقبلية.
- ب. الخيارات.
- ج. عقود المقايضة.
- د. لا شيء مما ذكر.

7. أي من الجمل التالية صحيح:

(I) تعبر المخاطر التشغيلية المخاطر التي تتعلق بالعملية الإنتاجية والتشغيلية للشركة بما في ذلك العاملين، والآلات والمكائن والمعدات والأنظمة الحاسوبية وغيرها.

(II) تنشأ المخاطر القانونية من البيئة التشريعية والقانونية التي تعمل بها الشركة والتي من الممكن أن تنعكس بشكل سلبي عليها.

- أ. الجملة (I) فقط
- ب. الجملة (II) فقط
- ج. (I) و (II) صحيحتين
- د. (I) و (II) غير صحيحتين

8. تتضمن درجة تقبل المخاطرة على:

- أ. كره المخاطرة بحيث لا يتم قبول الإستثمارات ذات المخاطر المرتفعة.
- ب. الإقبال على تحمل المخاطرة مما يعني الإقبال على نشاطات المضاربة.
- ج. اللامبالاة تجاه لمخاطرة والتي تعكس استعداد المستثمر لقبول المخاطرة إذا تم تعويضه بعائد إضافي.
- د. جميع ما ذكر.

9. أي من الجمل التالية صحيح:

- (I) تشير مخاطر البلد إلى أية أفعال قد تقوم بها الدولة المضيفة من شأنها الإضرار بمصالح الشركة مثل المصادرة والتأميم وفرض قيود على حركة رؤوس الأموال.
- (II) ترتبط المخاطر السياسية بعدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة والثورات الشعبية والحروب وغيرها.
- أ. الجملة (I) فقط
- ب. الجملة (II) فقط
- ج. (I) و (II) صحيحتين
- د. (I) و (II) غير صحيحتين

10. إذا أعطيت المعلومات التالية عن ثلاثة إستثمارات تتوفر أما إحدى الشركات، فما هو البديل الأفضل الذي يجب إختياره.

الإستثمار (ج)	الإستثمار (ب)	الإستثمار (أ)	
12%	6%	15%	العائد المتوقع (الوسط الحسابي)
9%	5%	12%	المخاطرة (الإنحراف المعياري)

- أ. الإستثمار "ب" أفضل لأنه يتضمن على أقل مخاطرة.
- ب. الإستثمار "ج" أفضل لأنه يحقق أقل معامل إختلاف.
- ج. الإستثمار "أ" أفضل لأنه يحقق أعلى معامل إختلاف.
- د. تعتبر الإستثمارات ذات مخاطرة نسبية متساوية.

11. إذا علمت البيانات التالية عن الإستثمارات المتاحة أمام الشركة الصناعية، احسب المدى وبين أي المشروعين أفضل.

المشروع "ب"	المشروع "أ"	الحالة المتوقعة
6%	5%	تفاؤل
3%	2%	متوسط
3%-	5%-	تشاؤم

- أ. الإستثمار "أ" أفضل لأن المدى له يعتبر أقل.
- ب. الإستثمار "ب" أفضل لأن المدى له يعتبر أقل.
- ج. الإستثمار أ و ب يحققان نفس العائد المتوسط ويحملان نفس المخاطرة.
- د. تعتبر الإستثمارات ذات مخاطرة متساوية.

12. ترغب شركة سياحية بتأسيس فرع لها في الإمارات، وقد وضعت الشركة مجموعة من التوقعات بخصوص عوائد الفرع الجديد والتي يبينها الجدول التالي، فما هو الإنحراف المعياري لعوائد الفرع الجديد.

الحالة	العائد المحتمل	إحتمالية الحدوث
تشاؤم	4%	30%
الحالة العادية	8%	35%
تفاؤل	12%	35%

أ. 3.22%

ب. 8.20%

ج. 10.36%

د. 7,52%

13. معامل بيتا هو مقياس للمخاطرة يعكس:

أ. المخاطرة النظامية.

ب. المخاطرة غير النظامية.

ج. المخاطر العامة.

د. أ و ج فقط.

هـ. جميع ما ذكر.

14. إذا علمت أن مبيعات شركة المنتجات البلاستيكية ارتفعت بنسبة 25%، وأدى هذا الارتفاع في المبيعات إلى زيادة الربح التشغيلي للشركة بنسبة بلغت 60%. فما هي درجة الرافعة التشغيلية للشركة؟

أ. 2.4 مرة.

ب. 4.2 مرة.

ج. 1.8 مرة.

د. 3.5 مرة.

15. إذا كان صافي الربح قبل الفوائد والضرائب لشركة الإنشاءات 220 ألف دينار. وقد بلغت الفوائد المترتبة على الشركة 55 ألف دينار، فما هي درجة الرافعة المالية للشركة؟

أ. 4 مرة.

ب. 1.3 مرة.

ج. 2.2 مرة.

د. 3.7 مرة.

16. إذا كانت درجة الرافعة التشغيلية للشركة الزراعية 2.3 مرة، وكانت الرافعة المالية لها 2.2 مرة، فما هي درجة

الرافعة الكلية؟

أ. 4.5 مرة.

ب. 2.25 مرة.

ج. 5.06 مرة.

د. 3.91 مرة.

17. أي من الجمل التالية صحيح:

(I) يتضمن تقييم المخاطرة على إحتساب إحتماالية حدوث الخطر وحجم الخسارة المتوقعة.

(II) حجم المخاطرة المتوقعة هو حاصل ضرب إحتماالية حدوث الخطر بالخسارة المتوقعة.

أ. الجملة (I) فقط.

ب. الجملة (II) فقط.

ج. (I) و (II) صحيحتين.

د. (I) و (II) غير صحيحتين.

18. إذا كانت إحتماالية حدوث الخطر 5%، وكان حجم الخسارة المتوقع للوحدة الواحدة 270 دينار، فما حجم

المخاطرة الكلي المتوقع أن تتعرض له الشركة إذا كان عدد الوحدات المعرضة للخطر 3000 وحدة.

أ. 1350 دينار.

ب. 15000 دينار.

ج. 24300 دينار.

د. 40500 دينار.

19. أي من الجمل التالية صحيح:

(I) نقل المخاطرة يتضمن على تحويل المخاطرة التي تتعرض لها الشركة إلى طرف آخر من خلال أدوات معينة

كالتأمين والعقود المستقبلية والخيارات وغيرها.

(II) الإحتفاظ بالمخاطرة يعني تحمل الشركة لخسائر المخاطر التي تواجهها بنفسها.

أ. الجملة (I) فقط.

ب. الجملة (II) فقط.

ج. (I) و (II) صحيحتين.

د. (I) و (II) غير صحيحتين.

20. كره المخاطرة كمفهوم يعبر عن أن المستثمر:

- أ. يفضل العائد الأعلى عند أعلى مستوى مخاطرة.
- ب. يفضل العائد الأقل عند مستوى المخاطرة الأقل.
- ج. يفضل الإستثمار في الأصول التي لا تتضمن مخاطرة كبيرة.
- د. يفضل العائد الأعلى عند أدنى مستوى مخاطرة.

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	السؤال
ب	ج	ب	ج	أ	ب	أ	ب	ج	د	الإجابة
20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	السؤال
د	ج	د	أ	ج	ب	أ	د	أ	ب	الإجابة

محور الموازنات

الفصل السابع: إعداد الموازنات التقديرية

المحتويات

الصفحة	
203	أهداف الفصل التعليمية
204	مقدمة
204	أهمية الموازنة التقديرية كوسيلة تخطيطية وكمقياس للأداء
205	بيان آلية البدء بعملية التخطيط وإعداد الموازنات
207	الموازنة الشاملة
228	أسئلة الفصل

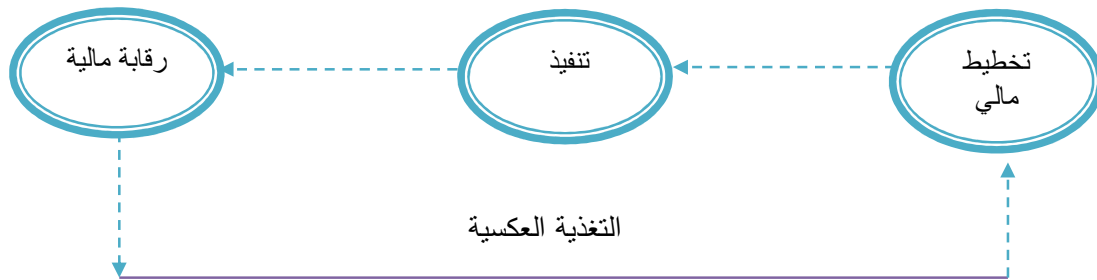
أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا المحور يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمر التالية:

- بيان أهمية التخطيط المالي في المنشآت.
- بيان أهمية الموازنة التقديرية كوسيلة تخطيطية وكمقياس للأداء.
- بيان آلية البدء بعملية التخطيط وإعداد الموازنات.
- بيان عملية إعداد الموازنة الشاملة.
- إعداد الموازنات التشغيلية والنقدية والمالية المختلفة.

1. مقدمة

إن الموازنة التقديرية هي خطة أداء مالية لفترة مالية قادمة وتستخدم في المنشآت لغايات ضبط النفقة وتحسين الأرباح وهي وسيلة للتعبير عن الأهداف الإدارية بلغة مالية، وترتبط أهمية التخطيط المالي بوجود الرقابة المالية فالخطة تنشأ أولاً ويبدأ بعد ذلك التنفيذ والذي يفترض أن يكون ضمن إطار الخطة ثم يلي ذلك الرقابة لعمل مقارنة بين الخطة الموضوعة مسبقاً والأداء المنفذ فعلاً مما يفيد في توفير تغذية عكسية فيحسن في الأداء ويحسن في التخطيط للفترات المالية اللاحقة ويمكن توضيح العلاقة بين التخطيط المالي والرقابة المالية كما في الشكل رقم (1) التالي:



شكل رقم (1) العلاقة بين التخطيط والرقابة المالية

إذن وفق ماسبق فإن التخطيط هو ترجمة لأهداف المنشأة على شكل أرقام مالية مخططة أو ما يسمى بالموازنات أما الرقابة فهي مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط للوقوف على الإنحرافات وتحديد أسبابها سواء كانت إيجابية لتعزيزها أو سلبية لتحسين الأداء. والموازنات التقديرية لها آلية معينة في إعدادها حيث أنها تترجم أهداف المنشأة بشكل كمي ومالي، وعادةً يشارك في إعدادها لجان متعددة ومتخصصة في مجالات تقدير بنود النفقات أو الإيرادات فمثلاً تقدير مبيعات فترة قادمة لمنشأة تجارية يتطلب جهود مشتركة من الإدارة المالية وإدارة المبيعات ممثلة بإدارة البيع ورجال البيع أيضاً. كما يستخدم في التنبؤ بالقيم المالية المستقبلية أساليب وتقنيات تنبؤية مختلفة منها السهلة والتي يستخدم فيها الأرقام التاريخية كأساس ونسب نمو متوقعة للفترات القادمة ومنها المتقدمة والتي يستخدم فيها أساليب إحصائية مثل السلاسل الزمنية ومعادلات الإنحدار وغيرها. وفي هذا الفصل الدراسي سيتم التركيز على مهارات أساسية يجب أن يتقنها المدير المالي وهي كيفية إعداد الموازنات التقديرية في ضوء التنبؤات المختلفة التي وضعتها لجان التخطيط إذن التركيز هنا سوف ينصب على إعداد الموازنات التقديرية.

2. أهمية الموازنة التقديرية كوسيلة تخطيطية وكمقياس للأداء

مما سبق نجد أن للموازنة أغراض متعددة منها المساعدة في التخطيط ومزاولة الرقابة وإتخاذ القرارات وهذه الأغراض يمكن تلخيصها كالتالي:

1. تنمية مهارات التخطيط

إن خلق عادة التخطيط لدى الإدارة يجعلها تنظر إلى المستقبل باستمرار مما يؤدي إلى تقليل عدد المفاجآت، والتفكير المسبق يساعد عادةً الإدارة على تغيير الأحوال والظروف نحو الأفضل، فمثلاً إذا توقعت الإدارة

حدوث عجز في النقدية خلال فترة الموازنة فإنه يمكنها ترتيب التمويل قبل الحاجة إليه بفترة طويلة، وإذا كان ذلك ناتجاً عن توسعات رأسمالية فإن التخطيط يساعد الإدارة على جدولة هذه التوسعات لتخفيف الضغط على النقدية.

2. تنسيق جهود الإدارات والأقسام المختلفة في المنشأة

عند معرفة حجم المبيعات المتوقع يتم الطلب من إدارة الإنتاج وضع برامج الإنتاج التي تلبي إحتياجات المبيعات وهكذا بالنسبة للإدارات والأقسام المختلفة وهذا يؤدي إلى التنسيق بين الأقسام المختلفة في المنشأة. مما يجعلها تعمل معاً في نفس الإتجاه.

3. خدمة وظيفة الرقابة

تساعد الموازنة في خدمة وتسهيل وظيفة الرقابة فهي تحتوي على أرقام التكاليف والإيرادات التي يتوقع حدوثها خلال فترة الموازنة، والخاصة بكل إدارة أو قسم في المنشأة، وتتم الرقابة عن طريق مقارنة الأرقام الفعلية مع الأرقام الواردة في الموازنة لتحديد الإنحرافات بينها وتحليل أسبابها والتقرير عن ذلك، ولأن الموازنة تحدد لكل إدارة أو قسم فإن الرقابة تصل إلى كل الوحدات الإدارية، وهذا يؤدي إلى زيادة الوعي بأهمية الأرباح وتخفيض التكاليف ومن ثم تعظيم قيمة المنشأة من قبل جميع أقسام المنشأة.

4. توجيه الإستثمارات المالية:

تساعد الموازنة في توجيه الإستثمارات المالية بصورة سليمة لأنه باستخدام الموازنة تعلم الإدارة ما هي الوحدات الإدارية التي يجب دعمها من حيث الموارد وما هي الوحدات التي ليست بحاجة إلى ذلك.

وللموازنات التقديرية فوائد متعددة بحيث تنعكس على أداء المنشأة الكلي ويمكن تلخيصها بما يلي:

1. أنها تتطلب التخطيط للمستقبل من قبل جميع المستويات الإدارية وبشكل دوري.
2. تسهل عملية إيصال ونشر أهداف المنشأة وخططها إلى جميع أقسامها.
3. تحدد الموازنات أهداف معينة تستخدم كمرجعية للقيام بعملية الرقابة أي قياس وتقييم الأداء.
4. توفر نظام إنذار مبكر للمشاكل المحتملة الحصول، وعندما تحصل الإدارة على مثل هذا الإنذار المبكر يسهل عليها إيجاد حلول مناسبة في فترة مبكرة تحول دون خروج الأمور عن السيطرة.
5. تسهل عملية التنسيق بين الأقسام المختلفة عن طريق دمج الخطط المستقلة للأقسام وصولاً إلى خطة موحدة للمنشأة ككل.
6. تعمل على تحفيز الموظفين في جميع أجزاء المنشأة لتحقيق الأهداف المخطط لها.

3. بيان آلية البدء بعملية التخطيط وإعداد الموازنات

تستخدم الموازنة كأداة للتخطيط وللرقابة وحتى تحقق أهدافها لابد من قبولها من قبل الأشخاص الذين سوف يتأثرون بها. وقد أشارت الدراسات النظرية في هذا المجال أن الأشخاص الذين يشاركون في إعداد الموازنة يلتزمون بها ويحققون نتائج أفضل من الأشخاص الذين لا يشاركون في إعدادها. وحتى تؤدي المشاركة العوامل

المرجوة منها يجب أن تكون الأهداف المرسومة في الموازنة أهدافاً واقعية يحتاج تحقيقها إلى بذل المجهود الممكن وليس المستحيل، وإذا زاد الهدف عن الحد الممكن تصبح الموازنة أداة لإحباط العاملين وليس لحفزهم.

إذا كانت الموازنة تحتوي على أهداف واقعية واستخدمت في قياس أداء الوحدات الإدارية فإن رؤساء تلك الوحدات سوف يقبلون نتائج التقييم لأنه سبق لهم وشاركوا في إعدادها. أما إذا لم يشاركوا في وضع الموازنة أو أن الموازنة قد فرضت عليهم أهدافاً يصعب عليهم تحقيقها فإنهم سوف ينشغلون في إيجاد المبررات لمهاجمة نظام الموازنة والنتائج المترتبة عليه.

لذا فإن البدء بعملية التخطيط يتطلب إجراءات معينة من أهمها تشكيل اللجان الفنية المسؤولة عن التخطيط فمثلاً إعداد الخطة الإستراتيجية للمنشأة تتطلب مشاركة القيادة العليا في الإدارة لتساهم في تحديد رؤية المنشأة ومهمتها بالإضافة للغايات الأساسية التي تسعى المنشأة لتحقيقها على المدى البعيد والمتوسط. بعد ذلك يتم البدء بإنشاء الخطط قصيرة الأجل والتي يحدد فيها بشكل أكثر وضوحاً أهداف المنشأة التي يجب أن تكون قابلة للقياس حتى نستطيع أن نمارس الرقابة فيما بعد. وعند البدء بإعداد الموازنات الفرعية المنبثقة عن الخطة الإستراتيجية والخطة المتوسطة الأجل يتم البدء ببناء المعايير اللازمة لوضع الموازنات التقديرية السنوية وبمشاركة الأطراف ذات العلاقة، فمثلاً لبناء موازنة المبيعات يلزم تحديد كمية المبيعات المتوقعة وسعر البيع وبالتالي فإن معيار كمية البيع ومعيار سعر البيع هما مقاييس كمية يجب أن تنشأ بمشاركة مدراء المبيعات وموظفي المبيعات بالإضافة إلى المسؤول عن إعداد الموازنة في الدائرة المالية. وأيضاً تحديد حاجة الإنتاج من المواد الخام هو أيضاً معيار يتم قياسه بمشاركة مدراء الإنتاج ومهندسي الإنتاج ومعيار سعر شراء المادة الخام هو مقياس نقدي يجب أن ينشأ بمشاركة إدارة المشتريات. وبالنتيجة نخلص إلى أن إعداد الموازنات يتطلب إنشاء اللجان الملائمة التي ستساهم في إنشاء معايير القياس التي من خلالها يتم بناء الموازنات. ويمكن تلخيص خطوات إعداد الموازنة فيما يلي:

1. تكوين لجنة الموازنات

يتم تكوين لجنة الموازنة للإشراف على إعداد وتنسيق تقديرات الموازنة، وعادةً ما تعد الموازنة لمدة سنة أو أقل، وغالباً تكون هذه اللجنة برئاسة مدير المؤسسة وعضوية المدير المالي والإداري وبعض الأفراد الآخرين على حسب الحاجة، وقد تكون هذه اللجنة دائمة بإحدى إدارات الشؤون المالية. وتقوم اللجنة بوضع الخطوط الرئيسية للموازنة في شكل منشور عام للجهات التنفيذية لتحديد المقترحات والبدائل المختلفة لتنفيذ هذه المقترحات.

2. مرحلة الدراسة

تقوم اللجنة بتجميع كل المقترحات الخاصة بالإدارات التنفيذية وتعرض على الإدارة العليا للمناقشة في ضوء السياسة العامة والإحتياجات الفعلية والأهمية النسبية وأفضل عائد متوقع.

3. مرحلة الإقرار

يتم صياغة المقترحات المقبولة ووضعها في الشكل النهائي ليتم عرضها ومناقشتها مع المستويات المسؤولة عن إقرارها واعتمادها.

4. مرحلة التنفيذ

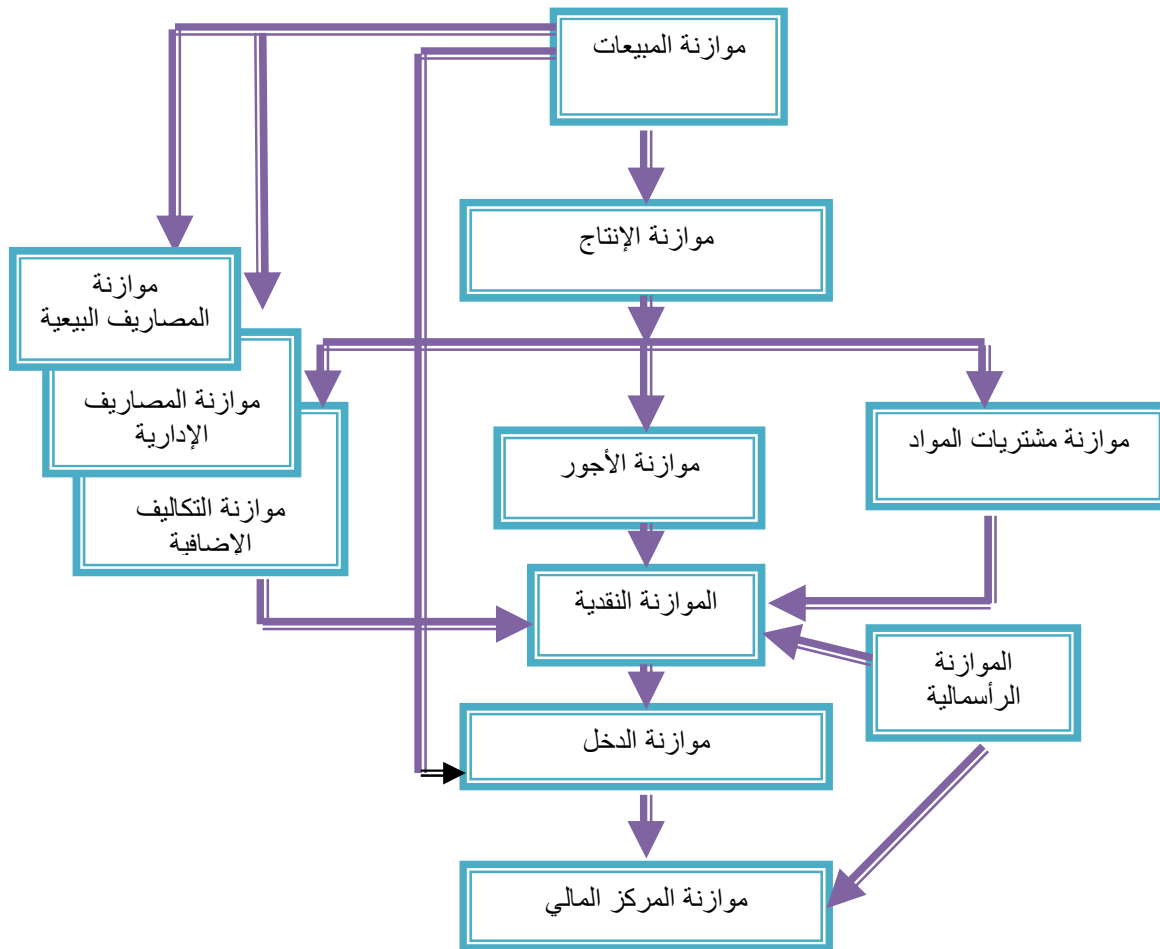
بعد موافقة وإعتماد مجلس الإدارة / المؤسسة ترسل الخطة إلى المسؤولين عن التنفيذ ويجب التأكد من فهم العاملين للخطة وأهدافها حتى يسهم كل منهم عن إقتناع في أداء دوره التنفيذي.

5. مرحلة المتابعة

يجب على لجنة الموازنة متابعة تنفيذ الخطة حتى تتمكن من التنسيق بين الخطط الفرعية وتحديد الإنحرافات أو المعوقات وتحديد المسؤولية حتى يمكن إجراء التصحيح اللازم في الوقت المناسب.

4. الموازنة الشاملة

إن الموازنة الشاملة Master budget هي مجموعة الموازنات التي تشكل معاً الخطة المالية للمنشأة وهي تعتبر ملخصاً لكل أوجه نشاط الشركة المستقبلية وتشمل تقدير المبيعات وكلف الإنتاج التقديرية وإعداد الموازنة النقدية التقديرية وجوانب التمويل فيها وذلك إنتهاء بقائمة الدخل التقديرية المخططة والميزانية التقديرية ويمكن توضيح تسلسل إعداد الموازنة الشاملة في الشكل رقم (2) التالي:



الشكل رقم (2) الموازنة الشاملة

إذن وفق ماهو موضح في الشكل السابق لإعداد الموازنة الشاملة في منشأة ما نبدأ أولاً بإعداد موازنة المبيعات وهي الأساس التي نبنى عليها جميع الموازنات اللاحقة، وتعد موازنة المبيعات في ضوء تقديرات رجال البيع وقسم المبيعات لما يتوقع بيعه خلال الفترات المالية القادمة. والموازنات بشكل عام قد تعد عن فترات أو فترة مالية قادمة وذلك في بداية هذه الفترات فتسمى في هذه الحالة بالموازنة الثابتة أو الساكنة Static Budget أو قد تعدل الموازنة الثابتة خلال الفترة أو الفترات المالية في ضوء بعض النتائج المتوقعة أو الفعلية فتسمى في هذه الحالة بالموازنة المرنة Flexible Budget. من الشكل السابق يلاحظ أن الموازنات التي يجب أن يكون المدير المالي على معرفة بكيفية إعدادها هي:

- 1 موازنة الإنتاج.
 - 2 موازنة شراء المواد اللازمة للإنتاج.
 - 3 موازنة الأجور.
 - 4 موازنات المصاريف الصناعية والبيعية والإدارية.
 - 5 الموازنة الرأسمالية (الموازنة المتعلقة بالإستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل).
 - 6 الموازنة النقدية.
 - 7 القوائم الختامية التقديرية مثل قائمة الدخل التقديرية والميزانية التقديرية.
- وفيما يلي توضيح لكيفية إعداد هذه الموازنات وسيقتصر التوضيح على نشاط منشأة صناعية:

1.5 موازنة المبيعات

مما لا شك فيه إن موازنة المبيعات هي أساس إعداد الموازنات الأخرى، حيث أن جميع الموازنات الأخرى تعتمد عليها بشكل مباشر أو غير مباشر وصولاً إلى قائمة الدخل والميزانية التقديريتين. ويتطلب إعداد موازنة المبيعات أمرين إثنين:

(أ) عدد الوحدات المتوقع بيعها وتوقيت حدوثها خلال الفترة المالية حيث أن بعض الصناعات لها خصوصية الموسمية في الإنتاج والبيع.

(ب) سعر بيع الوحدة.

ونستخدم مبيعات الفترة السابقة لتقدير عدد الوحدات المتوقع بيعها مستقبلاً مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة الشركة في تسعير منتجاتها والمنافسة المتوقعة وكذلك الوضع الإقتصادي وأي عوامل أخرى قد تؤثر في زيادة أو خفض عدد الوحدات المتوقع بيعها.

ويتم إيجاد إجمالي المبيعات المتوقعة بحاصل ضرب عدد الوحدات المتوقع بيعها خلال الفترة في سعر بيع الوحدة الواحدة.

مثال (1)

تقوم شركة الأنوار بإنتاج وبيع أحد المنتجات. وكانت التقديرات التي تخص مبيعات الشركة المتوقعة للعام 2011 تتمثل ببيع 10000 وحدة موزعة ربعياً كما يلي:

الربع الأول	3000 وحدة
الربع الثاني	4000 وحدة
الربع الثالث	2000 وحدة
الربع الرابع	1000 وحدة

على فرض أن سعر البيع الذي سوف تعتمد عليه الشركة هو 20 دينار للوحدة.

المطلوب: إعداد موازنة المبيعات للعام 2011

حل مثال (1)

موازنة المبيعات عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31					
البيان	الربع الأول	الثاني	الثالث	الرابع	السنة
عدد الوحدات المتوقع بيعها	3000	4000	2000	1000	10000
سعر بيع الوحدة	20	20	20	20	20
إجمالي قيمة المبيعات	*600000	80000	40000	20000	**200000

* إجمالي مبيعات الربع الأول = عدد الوحدات المتوقع بيعها × سعر بيع الوحدة

$$60000 = 3000 \times 20$$

** إجمالي مبيعات السنة = مجموع مبيعات جميع الأرباع

$$200000 = 60000 + 80000 + 40000 + 20000$$

أو إذا كان سعر البيع ثابتاً طوال السنة فهي تساوي عدد الوحدات المتوقع بيعها (للسنة كاملة) × سعر بيع الوحدة (20 × 10000 = 200000).

2.5 موازنة الإنتاج

تحضر موازنة الإنتاج بعد موازنة المبيعات وتوضح موازنة الإنتاج عدد الوحدات الواجب إنتاجها خلال فترة زمنية معينة، وهذه الموازنة مهمة جداً لإدارة الإنتاج للتخطيط مسبقاً للكمية الواجب إنتاجها. وفي حالة سوء تقدير الإنتاج فإن ذلك بالتأكيد سيؤثر بشكل عكسي على الدخل حيث أن الزيادة في الإنتاج عن الحاجة قد تؤدي إلى فائض في المخزون وهذا الفائض هو عبارة عن موارد معلقة لا يمكن استخدامها، وأيضاً إذا لم تتمكن الإدارة من بيع المخزون قد تضطر إلى خفض أسعارها للتخلص منه. عكس ذلك هو أن يكون الإنتاج أقل من المطلوب مما يؤدي إلى خسارة ناتجة عن فقدان فرص بيعية معينة وبالتالي انخفاض إيرادات المبيعات.

ويجب أن تتوفر البيانات التالية عند إعداد موازنة الإنتاج:

1. كمية المبيعات المتوقعة لكل فترة (من موازنة المبيعات).
2. كمية مخزون أول المدة.
3. كمية مخزون آخر المدة.

وبذلك يكون عدد الوحدات الواجب إنتاجها خلال فترة معينة يساوي عدد الوحدات المتوقع بيعها + مخزون آخر المدة - مخزون أول المدة.

مثال (2)

على فرض أنه إضافة إلى معلومات المثال الأول الخاص بموازنة المبيعات أن الشركة تخطط للإحتفاظ بمخزون بضاعة مصنعة نهاية كل ربع يعادل 10% من المبيعات المتوقعة للربع التالي:

إذا علمت أن مخزون البضاعة المصنعة للربع الأخير من العام 2010 هو 300 وحدة وأن المبيعات المتوقعة للربع الأول من العام القادم 2012 هي 4000 وحدة.

المطلوب: إعداد موازنة الإنتاج للعام 2011.

حل مثال (2)

موازنة الإنتاج عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31					البيان
السنة	الربع	الثالث	الثاني	الربع الأول	
10000	1000	2000	4000	3000	عدد الوحدات المتوقع بيعها
**400	400	100	200	*400	+مخزون آخر المدة
***300	100	200	400	300	-مخزون أول المدة
10100	1300	1900	3800	3100	عدد الوحدات الواجب إنتاجها

لقد تم إحتساب عدد الوحدات الواجب إنتاجها لكل ربع عن طريق جمع عدد الوحدات المتوقع بيعها والتي تم إيجادها سابقاً في موازنة المبيعات إلى مخزون آخر المدة ومن ثم طرح مخزون أول المدة.

* مخزون آخر المدة للربع الأول = 10% من مبيعات الربع الثاني.

$$4000 \times 10\% = 400$$

** مخزون آخر المدة للسنة = مخزون آخر المدة للربع الأخير من السنة.

مخزون آخر المدة للربع الأخير من السنة = 10% من مبيعات الربع الأول لعام 2012

$$4000 \times 10\% = 400$$

*** مخزون أول المدة للسنة = مخزون أول المدة للربع الأول من السنة وهو 300 وحدة حسب معطيات السؤال.

3.5 موازنة المواد الخام المباشرة

يتم تحضيرها بعد الإنتهاء من إعداد موازنة الإنتاج حيث أن الهدف من إعداد هذه الموازنة هو تحديد كمية المواد الخام التي تحتاجها المنشأة وكذلك الكمية الواجب شراؤها وقيمتها.

ونحتاج لإعداد هذه الموازنة ما يلي:

- كمية المواد الخام اللازمة لتصنيع الوحدة.

- سعر شراء الوحدة من المواد الخام.
- كمية الإنتاج المتوقعة.
- مخزون المواد الخام أول الفترة.
- مخزون المواد الخام آخر الفترة.

مثال (3)

بناءً على بيانات المثال السابق وعلى فرض توفر المعلومات التالية:

المواد الخام اللازمة لتصنيع الوحدة 2 كيلو غرام.
سعر الكيلو غرام الواحد من المواد الخام 2 دينار.
مخزون المواد الخام الموجود بداية الربع الأول للفترة من العام 2011، 1500 كيلو غرام.
مخزون المواد الخام الواجب الاحتفاظ به يعادل 20 % من إحتياجات الربع التالي.
عدد الوحدات المتوقع إنتاجها في الربع الأول من العام 2012، 3500 وحدة.

المطلوب: إعداد موازنة المواد الخام المباشرة للعام 2011.

حل مثال (3)

موازنة المواد الخام المباشرة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31					
السنة	الربع	الثالث	الثاني	الربع الأول	البيان
10100	1300	1900	3800	3100	عدد الوحدات الواجب إنتاجها
2	2	2	2	2	كمية المواد الخام للوحدة
20200	2600	3800	7600	6200	إجمالي المواد الخام اللازمة للإنتاج
* 1400	1400	520	760	1520	+مخزون آخر المدة
** 1500	520	760	1520	1500	-مخزون أول المدة
20100	3480	3560	6840	6220	كمية المواد الخام الواجب شرائها
2	2	2	2	2	سعر شراء المتر
40200	6960	7120	13680	12440	قيمة المشتريات بالدينار

- يتم تحضير هذه الموازنة على ثلاثة مراحل:

الأولى: إيجاد إجمالي المواد الخام اللازمة للإنتاج.

ويتم إيجادها عن طريق ضرب عدد الوحدات الواجب إنتاجها (موازنة الإنتاج) في كمية المواد الخام اللازمة لإنتاج وحدة واحدة.

الثانية: إيجاد كمية المواد الخام الواجب شرائها.

ويتم إيجادها بجمع مخزون آخر المدة التي ترغب الإدارة الإحتفاظ به من المواد الخام إلى إجمالي المواد الخام اللازمة للإنتاج ومن ثم طرح مخزون أول المدة.

* مخزون آخر المدة للسنة = مخزون آخر المدة للربع الأخير من السنة.

مخزون آخر المدة للربع الأخير من السنة = 20% من إحتياجات الربع الأول لعام 2012

$$1400 = 20\% \times (3500 \text{ وحدة} \times 2 \text{ كغم للوحدة})$$

** مخزون أول المدة للسنة = مخزون أول المدة للربع الأول من السنة.

الثالثة: إيجاد قيمة المشتريات.

يتم إيجادها عن طريق ضرب كمية المواد الخام الواجب شرائها في سعر الوحدة الواحدة من المواد الخام (المتر في هذه الحالة).

4.5 موازنة العمل المباشر

إن الهدف من إعداد هذه الموازنة بيان عدد ساعات العمل الإجمالية التي تحتاجها المنشأة من أجل إنجاز العمل خلال فترة مستقبلية وكذلك تكلفة هذه الساعات الإجمالية أي تكلفة العمل المباشر. ويجب على الإدارة إعداد هذه الموازنة بحذر لكي تتمكن من التحكم بقوة العمل وتعديلها بما يناسب كل فترة حتى لا تضطر إلى توظيف عمالة جديدة عند زيادة الإنتاج أو إلى تسريح العمال عند انخفاض الإنتاج. ويتطلب إعداد هذه الموازنة ما يلي:

- عدد الساعات اللازمة لتصنيع وحدة الإنتاج الواحدة.
- معدل أجر الساعة الواحدة.
- كمية الإنتاج المتوقعة.

مثال (4)

على فرض في المثال السابق إن تصنيع الوحدة يحتاج إلى 3 ساعات عمل مباشر وأن أجر الساعة الواحدة 2 دنانير.

المطلوب: إعداد موازنة العمل المباشر.

حل مثال (4)

موازنة العمل المباشر عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31					
البيان	الربع الأول	الثاني	الثالث	الربع	السنة
عدد الوحدات الواجب إنتاجها	3100	3800	1900	1300	10100
الساعات اللازمة لتصنيع الوحدة	3	3	3	3	3
إجمالي عدد الساعات اللازمة للإنتاج	9300	11400	5700	3900	30300

2	2	2	2	2	معدل أجر الساعة بالدينار
60600	7800	1140	22800	18600	تكلفة العمل المباشر بالدينار
		0			

- يتم تحضير هذه الموازنة على مرحلتين:
الأولى: إيجاد إجمالي عدد الساعات اللازمة للإنتاج.
نعود إلى موازنة الإنتاج مرة أخرى، ويتم ضرب عدد الوحدات الواجب إنتاجها بعدد الساعات اللازمة لتصنيع الوحدة الواحدة.
الثانية: إيجاد تكلفة العمل المباشر بالدينار.
وذلك بضرب إجمالي عدد الساعات اللازمة للإنتاج في معدل أجر الساعة الواحدة.

5.5 موازنة تكاليف التصنيع غير المباشرة

عند إعداد موازنات المصاريف فمن المفضل دائماً فصل موازنة المصاريف إلى نوعين وهما المصاريف المتغيرة والتي تتغير وفق نشاط معين مثل نشاط البيع أو الإنتاج والمصاريف الثابتة والتي لا ترتبط بتغير النشاط وبالتالي عند إعداد موازنة المصاريف أو التكاليف الصناعية غير المباشرة فيتم التصنيف كما يلي:

(أ) تكاليف صناعية غير مباشرة متغيرة

(ب) تكاليف صناعية غير مباشرة ثابتة

بالنسبة للتكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة تتغير إما بالزيادة أو النقص مع التغير في حجم الإنتاج ومن أمثلتها العمل غير المباشر، المواد غير المباشرة إما التكاليف الثابتة فتبقى ثابتة على الرغم من التغير في حجم النشاط ومن أمثلتها إيجار المصنع، والتأمين على المصنع، وإهلاك الآلات والمعدات.

فلو كانت تقديرات الإدارة للعمل غير المباشر على سبيل المثال 2 دينار لكل وحدة من وحدات الإنتاج بالتالي فإن تقدير تكاليف العمل غير المباشر يكون مرتبطاً بنشاط الإنتاج فكما زاد نشاط الإنتاج كلما زادت تكاليف العمل غير المباشر. وهذا الأسلوب أيضاً ينسحب على عناصر التكاليف الأخرى حيث يتم احتسابها بنفس الأسلوب والمجموع النهائي يشكل موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة. أما بالنسبة للتكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة فتكون ثابتة، مثلاً إذا كان إيجار المصنع 3000 دينار لكل ربع فيتم إدراج 3000 دينار لكل ربع ضمن الموازنة الخاصة بالتكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة وكذلك التأمين على المصنع أو إهلاك الآلات والمعدات. ويتم تجميع جميع عناصر التكاليف الثابتة ومن ثم إضافتها للتكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة لتشكيل لنا موازنة المصاريف بشكلها النهائي.

مثال (5)

بناءً على بيانات المثال السابق وعلى فرض أن التقديرات لتكلفة العمل غير المباشر هي 2 دينار للوحدة وأن تكاليف العمل غير المباشرة الثابتة هي 3000 دينار لكل ربع.

المطلوب: إعداد موازنة تكاليف التصنيع غير المباشرة للعام 2011.

حل مثال (5)

موازنة تكاليف التصنيع غير المباشرة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31					
البيان	الربع الأول	الثاني	الثالث	الرابع	السنة
حجم الإنتاج	3100	3800	1900	1300	10100
× تكلفة العمل غير المباشر للوحدة	2	2	2	2	2
تكلفة العمل غير المباشر المتغيرة	6200	7600	3800	2600	20200
+ تكاليف العمل غير المباشر الثابتة	3000	3000	3000	3000	*12000
إجمالي تكاليف العمل غير المباشر	9200	10600	6800	5600	32200

- يتم تحضير هذه الموازنة على مرحلتين:

الأولى: إيجاد تكلفة العمل غير المباشر المتغيرة.

يتم إيجادها بضرب حجم الإنتاج في تكلفة العمل غير المباشر للوحدة.

الثانية: إيجاد إجمالي تكاليف العمل غير المباشر.

وهي مجموع تكلفة العمل غير المباشر المتغيرة و تكاليف العمل غير المباشر الثابتة للفترة.

* تكاليف العمل غير المباشر الثابتة للسنة = مجموع تكاليف العمل غير المباشر لكل ربع.

$$12000 = 3000 + 3000 + 3000 + 3000 =$$

6.5 موازنة المصاريف الإدارية والبيعية

إن عملية إعداد موازنة المصاريف البيعية والإدارية لا تختلف عن طريقة إعداد موازنة المصاريف الصناعية وبالتالي فإن المصاريف الإدارية والبيعية أيضاً تقسم إلى قسمين:

أ - مصاريف متغيرة وفي الغالب تكون هذه المصاريف مرتبطة بالمبيعات. ومن الأمثلة على ذلك عمولة المبيعات كان تكون 3% من المبيعات. وإعداد هذا الجزء في الموازنة لا يحتاج سوى أن يتم في كل ربع ضرب النسبة في رقم المبيعات ومن ثم تجميع كل العناصر المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة.

ب - مصاريف ثابتة: وهي ثابتة إلى حد ما مثل الرواتب وإيجار مكاتب الإدارة وإهلاك الموجودات الثابتة الخاصة بالإدارة ويتم إعداد هذا الجزء في موازنة المصاريف الإدارية والبيعية عن طريق إدراج كل ما يخص الربع من مصاريف ومن ثم تجميعها وبالتالي إضافتها إلى المصاريف المتغيرة لنحصل على مجموع المصاريف الإدارية والبيعية التي تخص الفترة.

مثال (6)

بناءً على بيانات المثال السابق وعلى فرض أن المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة تساوي 3% من المبيعات، وأن المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة تساوي 2000 دينار لكل ربع.

المطلوب: إعداد موازنة المصاريف الإدارية والبيعية للعام 2011.

حل مثال (6)

موازنة المصاريف الإدارية والبيعية عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31

السنة	الرابع	الثالث	الثاني	الربع الأول	البيان
200000	20000	40000	80000	60000	إجمالي قيمة المبيعات
%3	%3	%3	%3	%3	× نسبة المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة
6000	600	1200	2400	1800	المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة
*8000	2000	2000	2000	2000	+ المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة
14000	2600	3200	4400	3800	إجمالي المصاريف الإدارية والبيعية

الأولى: إيجاد إجمالي المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة.

يتم إيجادها بضرب إجمالي قيمة المبيعات (بالرجوع إلى موازنة المبيعات) في نسبة المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة.

الثانية: إيجاد إجمالي المصاريف الإدارية والبيعية.

وهي مجموع إجمالي المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة وإجمالي المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة للفترة.

* المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة للسنة = مجموع المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة لكل ربع.

وفي ضوء البيانات السابقة يمكن تلخيص بنود الإيرادات والمصاريف المتوقعة خلال الفترة كما يلي:

الإيرادات والمصاريف المتوقعة خلال الفترة بالدينار					البيان
السنة	الرابع	الثالث	الثاني	الربع الأول	
200000	20000	40000	80000	60000	إجمالي قيمة المبيعات
40200	6960	7120	13680	12440	قيمة المشتريات للمواد
60600	7800	11400	22800	18600	تكلفة العمل المباشر
32200	5600	6800	10600	9200	إجمالي تكاليف العمل غير المباشر
14000	2600	3200	4400	3800	إجمالي المصاريف الإدارية والبيعية

7.5 الموازنة النقدية

تعتبر الموازنات النقدية من الموازنات الهامة التي تعطي الإدارة مجالاً لتخطيط حركة النقدية التي ستندفق على المنشأة، وتلك التي ستدفع خلال فترة مالية قادمة وبالتالي مقدار النقدية التي ستتوفر للمنشأة في نهاية كل فترة مالية والموازنة النقدية تتضمن أجزاء رئيسية وهي:

- المقبوضات النقدية
- المدفوعات النقدية
- العجز أو الزيادة في النقدية
- الجزء الخاص بالتمويل

وبذلك يكون شكل موازنة النقد كما يلي:

الموازنة النقدية					البيان
السنة	الرابع	الثالث	الثاني	الربع الأول	
xx	xx	xx	xx	xx	رصيد النقدية أول المدة
xx	xx	xx	xx	xx	+ المتحصلات النقدية
xx	xx	xx	xx	xx	النقدية المتاحة
					- المدفوعات النقدية
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مدفوعات الذمم عن الفترة السابقة
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مواد مباشرة
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	أجور مباشرة
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	ت.ص.غ.م
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	م. بيعيه وإدارية
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مشتريات أصول ثابتة
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	مجموع المدفوعات النقدية
xx	xx	xx	xx	xx	الفائض أو العجز في النقدية
xx	xx	xx	xx	xx	الإقتراض
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	سداد القرض
(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	(xx)	سداد الفائدة
xx	xx	xx	xx	xx	رصيد النقدية آخر المدة

مثال (7)

بلغ رصيد النقدية لإحدى المنشآت في بداية شهر أيلول 2011 مبلغ 15000 دينار وتتوقع المنشأة النفقات والإيرادات التالية خلال شهر أيلول:

الإيرادات (80% منها سيقبض نقداً)	68750 دينار
النفقات (جميعها نقداً)	44000
الإهلاكات الخاصة بأصول المنشأة	3500

مع العلم أن الحد الأدنى للنقدية الذي تطلبه المنشأة في نهاية شهر أيلول يبلغ 20000 دينار .
المطلوب: إعداد الموازنة النقدية لشهر أيلول.

حل مثال (7)

البيان	شهر أيلول
رصيد النقدية أول المدة	15000
+ المتحصلات النقدية	55000
النقدية المتاحة	70000
- المدفوعات النقدية	(44000)
الفائض أو العجز في النقدية	26000
الإقتراض	0
سداد القرض	(0)
سداد الفائدة	(0)
رصيد النقدية آخر المدة	26000

يلاحظ أن الإهلاكات لم تسجل ضمن الموازنة النقدية لأنها لا تمثل تدفق نقدي وأيضاً يلاحظ أن رصيد النقدية آخر المدة قد تجاوز الحد الأدنى المسموح به للنقدية لذا لم يكن هناك أية حاجة للإقتراض.

1.6 أمثلة توضيحية:

مثال (1)

إذا كان عدد الوحدات المخطط بيعها للربع الثاني من السنة كما يلي:

الشهر	نيسان	أيار	حزيران	مجموع الربع
عدد الوحدات	40000	100000	60000	200000

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

وكان سعر بيع الوحدة 10 دنانير .

المطلوب :

1. إعداد موازنة المبيعات للربع الثاني .
2. إعداد جدول المتحصلات النقدية إذا علمت أن سياسة البيع في الشركة تنص على تحصيل 70% من المبيعات في نفس الشهر و 25% في الشهر التالي و 50% لا تحصل وكان رصيد الذمم المدينة أول المدة (3/31) مبلغ 60000 دينار قابلة للتحصيل .
3. أوجد رصيد المدينون في نهاية الربع الثاني .

حل مثال (1)

1. موازنة المبيعات

الشهر	شهر 4	شهر 5	شهر 6	مجموع الربع
عدد الوحدات	40000	100000	60000	200000
سعر بيع الوحدة	10	10	10	10
مجموع المبيعات	400000	1000000	600000	2000000

2. التدفقات النقدية من المبيعات

البيان	شهر 4	شهر 5	شهر 6
رصيد أول المدة	60000		
تحصيل المبيعات	280000	700000	240000
		100000	250000
التدفقات النقدية من المبيعات	340000	800000	670000

- الديون غير المحصلة في شهر 4 يفترض أن تعدم $20000 = 5\% \times 400000$
- الديون غير المحصلة في شهر 5 يفترض أن تعدم $50000 = 5\% \times 1000000$
- الديون غير المحصلة في شهر 6 يفترض أن تعدم $30000 = 5\% \times 600000$

3. رصيد المدينون

البيان		
مبيعات ستحصل في شهر 7	150000	$25\% \times 600000$
مبيعات لن تحصل	30000	$5\% \times 600000$
الذمم المدينة	180000	

مثال (2)

شركة الرجاء تقوم بتحضير موازنتها الشاملة لعام 2012. توفرت لديك المعلومات التالية:

- أ- المبيعات: المبيعات المتوقعة لعام 2012 هي: 240000 وحدة. وكانت المبيعات الربع سنوية مقسمة كالتالي: 20%، 25%، 30%، 25% على الترتيب. سعر بيع الوحدة الواحدة يساوي 40 دينار لأول ثلاثة أرباع من السنة و50 دينار للربع الأخير. يتوقع أن تكون مبيعات الربع الأول من عام 2013 أكبر من مبيعات الربع الأول من 2012 ب 25%.
- ب- الإنتاج: الشركة تخطط للإحتفاظ بمخزون بضاعة مصنعة نهاية كل ربع يعادل 15% من المبيعات المتوقعة للربع التالي.
- ج- لدى الشركة 35000 كغم من المواد الخام في نهاية كانون أول 2011. كل وحدة تحتاج إلى 5 كيلو غرام من المواد الخام وسعر الكغم الواحد يساوي 4 دنانير. 54000 هو عدد الوحدات الواجب إنتاجها في الربع الأول من عام 2013. وسياسة الشركة توجب عليها الإحتفاظ بمخزون مواد خام نهاية المدة يساوي 10% من إحتياجات الربع التالي.
- د- كل وحدة تحتاج إلى ربع ساعة عمل وأجر الساعة الواحدة للربع الأول والثاني هو 8 دنانير و 10 دنانير للربعين الثالث والرابع.
- هـ- كانت تكاليف التصنيع غير المباشرة المتغيرة لكل ساعة عمل مقسمة كالتالي:
- مواد غير مباشرة: 10 دينار.
 - عمل غير مباشر: 5 دينار.
 - صيانة: 3 دينار.
- وتكاليف التصنيع غير المباشر الثابتة لكل ربع هي:
- رواتب مراقبين عمال: 15000 دينار.
 - تأمين مصنع: 1800 دينار.
- و- المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة:
- عمولة مبيعات تساوي 2% من المبيعات.
 - مصاريف توصيل 3% من المبيعات.
- المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة:
- رواتب 20000 لكل ربع
 - إيجار المكتب 1200 لكل ربع.
- ز- إذا علمت أن الشركة تبيع نصف مبيعاتها نقداً والنصف الآخر على الحساب. وأن سياسة البيع في الشركة تنص على تحصيل 30% من المبيعات في شهر البيع و65% في الشهر التالي لعملية

البيع و5% لا تحصل وتعدم مباشرة. الذم المدينة في 31-12-2011 هي 40000 قابلة للتحويل.

ح- رصيد النقدية في 1-1-2012 هو 294900 دينار وترغب الإدارة في إنفاق 550000 على شراء معدات كالتالي: 100000 خلال الربع الأول و350000 في الربع الثاني و100000 خلال الربع الثالث.

- وافق مجلس الإدارة على توزيعات أرباح تبلغ 600000 في الربع الثالث.

- ترغب الإدارة بالإحتفاظ برصيد نقدي نهاية كل ربع 40000.

- هناك إتفاق بين الشركة وبنك محلي يسمح للشركة الإقتراض لسقف 90000 دينار كل بداية شهر بسعر فائدة 12%، وتقوم الشركة بسداد القرض مضافاً إليه الفائدة في نهاية العام.

المطلوب: إعداد الموازنات التالية:

1. موازنة المبيعات لعام 2012.
2. موازنة الإنتاج.
3. موازنة المواد المباشرة.
4. موازنة العمل المباشر.
5. موازنة تكاليف التصنيع غير المباشرة.
6. موازنة المصاريف الإدارية والبيعية.
7. جدول التحصيلات النقدية وبيان الديون المعدمة.
8. إعداد الموازنة النقدية.

حل مثال (2)

1- موازنة المبيعات

المبيعات الكلية لعام 2012 هي 240000 وحدة موزعة كالتالي:

الوحدات	الربع
48000 وحدة	الربع الأول (20% من المبيعات الكلية)
60000 وحدة	الربع الثاني (25% من المبيعات الكلية)
72000 وحدة	الربع الثالث (30% من المبيعات الكلية)
60000 وحدة	الربع الرابع (25% من المبيعات الكلية)
240000 وحدة	إجمالي السنة 2012

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

ثم يتم إعداد موازنة المبيعات كما يلي:

موازنة المبيعات عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31					
السنة	الرابع	الثالث	الثاني	الربع الأول	البيان
240000	60000	72000	60000	48000	عدد الوحدات المتوقع بيعها
-	50	40	40	40	سعر بيع الوحدة
* 10200000	3000000	2880000	2400000	1920000	إجمالي قيمة المبيعات (دينار)

* إجمالي قيمة المبيعات للسنة = مجموع المبيعات في كل ربع من السنة بسبب تغير سعر البيع.

2- موازنة الإنتاج

موازنة الإنتاج عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31					
السنة	الرابع	الثالث	الثاني	الربع الأول	البيان
240000	60000	72000	60000	48000	عدد الوحدات المتوقع بيعها
9000	* 9000	9000	10800	9000	+مخزون آخر المدة
7200	9000	10800	9000	7200	-مخزون أول المدة
241800	60000	70200	61800	49800	عدد الوحدات الواجب إنتاجها

* مخزون آخر المدة للربع الأخير يحسب كالتالي:

$$- مبيعات الربع الأول من 2013 = 48000 + (25\% \times 48000) = 60000$$

$$- مخزون آخر المدة للربع الأخير = 15\% من مبيعات الربع الأول لعام 2013$$

$$= 9000 = 15\% \times 60000$$

3- موازنة المواد الخام المباشرة:

موازنة المواد الخام المباشرة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31					
السنة	الرابع	الثالث	الثاني	الربع الأول	البيان
241800	60000	70200	61800	49800	عدد الوحدات الواجب إنتاجها
5	5	5	5	5	كمية المواد الخام للوحدة
1209000	300000	351000	309000	249000	إجمالي المواد الخام اللازمة للإنتاج

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

27000	*27000	30000	35000	30900	+ مخزون آخر المدة
35000	30000	35100	30900	35000	- مخزون أول المدة
1201000	297000	345900	313200	244900	كمية المواد الخام الواجب شرائها
4	4	4	4	4	سعر شراء الكغم
4804000	1188000	1383600	1252800	979600	قيمة المشتريات

* مخزون آخر المدة للربع الأخير يحسب كالتالي:

- إحتياجات الربع الأول من عام 2013 = 54000 وحدة × 5 كغم = 270000 كغم
- مخزون آخر المدة للربع الأخير من عام 2012 = 270000 × 10% = 27000 كغم

4- موازنة العمل المباشر

موازنة العمل المباشر عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31					
السنة	الربع	الثالث	الثاني	الربع الأول	البيان
241800	60000	70200	61800	49800	عدد الوحدات الواجب إنتاجها
0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	الساعات اللازمة لتصنيع الوحدة
60450	15000	17550	15450	12450	إجمالي عدد الساعات اللازمة للإنتاج
-	10	10	8	8	معدل أجر الساعة بالدينار
*548700	150000	175500	123600	99600	تكلفة العمل المباشر بالدينار

* تكلفة العمل المباشر للسنة = مجموع تكلفة العمل المباشر لكل ربع بسبب تغير أجر العمل المباشر.

5- موازنة تكاليف التصنيع غير المباشرة

موازنة تكاليف التصنيع غير المباشرة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31					
السنة	الربع	الثالث	الثاني	الربع الأول	البيان
60450	15000	17550	15450	12450	إجمالي عدد الساعات اللازمة للإنتاج
تكاليف التصنيع غير المباشرة المتغيرة:					
60450	15000	17550	15450	12450	تكلفة مواد غير مباشرة *
30225	7500	8775	7725	6225	+تكلفة عمل غير مباشر **
18135	4500	5265	4635	3735	+تكاليف صيانة***
108810	27000	31590	27810	22410	=إجمالي تكاليف التصنيع غير المباشرة المتغيرة

تكاليف التصنيع غير المباشرة الثابتة:

60000	15000	15000	15000	15000	رواتب مراقبين عمال
7200	1800	1800	1800	1800	+ تأمين مصنع
67200	16800	16800	16800	16800	= إجمالي تكاليف التصنيع غير المباشرة الثابتة
1155300	286800	332700	294900	240900	إجمالي تكاليف التصنيع غير المباشر

* تكلفة مواد غير مباشرة = عدد الساعات اللازمة للإنتاج × 10 دينار

** تكلفة عمل غير مباشر = عدد الساعات اللازمة للإنتاج × 5 دينار

*** تكاليف صيانة = عدد الساعات اللازمة للإنتاج × 3 دينار

6- موازنة المصاريف الإدارية والبيعية

موازنة المصاريف الإدارية والبيعية عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31					
السنة	الرابع	الثالث	الثاني	الربع الأول	البيان
10200000	3000000	2880000	2400000	1920000	المبيعات
					المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة:
204000	60000	57600	48000	38400	عمولة مبيعات *
306000	90000	86400	72000	57600	+ مصاريف توصيل **
510000	150000	144000	120000	96000	= إجمالي المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة
					المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة:
80000	20000	20000	20000	20000	رواتب
4800	1200	1200	1200	1200	+ إيجار المكتب
84800	21200	21200	21200	21200	= إجمالي المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة
594800	171200	165200	141200	117200	إجمالي المصاريف الإدارية والبيعية

* عمولة مبيعات = 2% من مبيعات كل ربع.

** مصاريف توصيل = 3% من مبيعات كل ربع.

7- التدفقات النقدية من المبيعات لعام 2012

السنة	الرابع	الثالث	الثاني	الربع الأول	البيان
5100000	1500000	1440000	1200000	960000	المبيعات النقدية خلال الربع
40000			× 960000	* 40000	المتحصلات النقدية:
912000			=%65	960000	مبيعات الربع الأول
			624000	=%30 ×	
				288000	
1140000		1200000	1200000		مبيعات الربع الثاني
		=%65 ×	=%30 ×		
		780000	360000		
1368000	1440000	1440000			مبيعات الربع الثالث
	=%65×	=%30×			
	936000	432000			
450000	1500000				مبيعات الربع الأخير
	= %30 ×				
	450000				
9010000	2886000	2652000	2184000	1288000	مجموع التدفقات النقدية

* الذمم المدينة التي تم تحصيلها.

- الديون غير المحصلة في الربع الأول يفترض أن تعدم $(960000 \times \%5) = 48000$
- الديون غير المحصلة في الربع الثاني يفترض أن تعدم $(1200000 \times \%5) = 60000$
- الديون غير المحصلة في الربع الثالث يفترض أن تعدم $(1440000 \times \%5) = 72000$
- الديون غير المحصلة في الربع الرابع يفترض أن تعدم $(1500000 \times \%5) = 75000$

** الذمم المدينة نهاية السنة = 975000

975000 = 1500000 × %65

8- الموازنة النقدية

الموازنة النقدية				
الرابع	الثالث	الثاني	الربع الأول	البيان
40000	67100	45600	294900	رصيد النقدية أول المدة
2886000	2652000	2184000	1288000	+ المتحصلات النقدية
2926000	2719100	2229600	1582900	النقدية المتاحة

- المدفوعات النقدية				
1188000	1383600	1252800	979600	مواد مباشرة
150000	175500	123600	99600	أجور مباشرة
286800	332700	294900	240900	ت.ص.غ.م
171200	165200	141200	117200	م. بيعية وإدارية
-	100000	350000	100000	مشتريات أصول ثابتة
-	600000	-	-	توزيعات أرباح
1796000	2757000	2162500	1537300	مجموع المدفوعات النقدية
1130000	(37900)	67100	45600	الفائض أو العجز في النقدية
-	*77900	-	-	الإقتراض
** (77900)	-	-	-	سداد القرض
*** (4674)	-	-	-	سداد الفائدة
1047426	40000	67100	45600	رصيد النقدية آخر المدة

* تم إقتراض 77900 = 37900 العجز + 40000 رصيد آخر المدة.

** سداد القرض.

*** الفائدة = 77900 × 12% × (4\2) = 4674

مثال (3)

كانت خطة إحدى الشركات لشهر آذار كالتالي:

المبيعات المتوقعة خلال الشهر 500000 دينار وكل هذه المبيعات على الحساب ويتوقع تحصيلها على شهرين حيث يحصل منها 60% في شهر البيع وهو شهر آذار، 40% في الشهر الثاني وهو شهر نيسان. وكان رصيد المدينين أول المدة 150000 دينار وهو يمثل المبيعات الآجلة لشهر شباط.

ويبلغ مخزون البضاعة في أول المدة 50000 دينار وتخطط الشركة زيادته بمبلغ 20000 دينار في نهاية شهر آذار. ويتم شراء هذه البضاعة من السوق المحلية وتبلغ تكلفة الوحدة المشتراة 70% من سعر بيعها. وتبلغ المصروفات الإدارية والتسويقية المختلفة لشهر آذار 50000 دينار ومن سياسة الشركة أنها تقوم بدفع تكلفة المشتريات والمصروفات الإدارية والتسويقية في شهر حدوثها. ويبلغ مصروف الإستهلاك لشهر آذار 30000 دينار.

المطلوب:

1. تحديد المقيوضات والمدفوعات النقدية عن شهر آذار.

2. إعداد قائمة الدخل لشهر آذار.

حل المثال (3)

موازنة المقبوضات النقدية عن شهر آذار

300000	مقبوضات من مبيعات شهر آذار $500000 \times 60\%$
<u>150000</u>	مقبوضات من الذمم
450000	إجمالي المقبوضات النقدية

موازنة المشتريات

350000	تكلفة البضاعة المباعة $500000 \times 70\%$
70000	زائد بضاعة تامة آخر المدة
<u>(50000)</u>	ناقص بضاعة أول المدة
370000	تكلفة المشتريات

موازنة المدفوعات النقدية

370000	- تكلفة المشتريات
20000	- مصروفات إدارية وتسويقية

قائمة الدخل

المبيعات	500000
تكلفة المبيعات $50000 \times 70\%$	<u>350000</u>
مجمّل الربح	150000
مصروفات إدارية وتسويقية	20000
إستهلاك	<u>30000</u>
صافي الربح	100000

مثال (4)

إذا كان عدد الوحدات المخطط بيعها للربع الثاني من السنة كما يلي:

الشهر	نيسان	أيار	حزيران	مجموع الربع
عدد الوحدات	20000	50000	30000	100000

وكان سعر بيع الوحدة 10 دنانير.

المطلوب:

- إعداد جدول المتحصلات النقدية إذا علمت أن سياسة البيع في الشركة تنص على تحصيل 70% من المبيعات في نفس الشهر 25% في الشهر التالي و5% لا تحصل وكان رصيد الذمم المدينة أول المدة (3/31) مبلغ 30000 دينار قابلة للتحويل.
- أوجد رصيد المدينون.

حل مثال (4)

1. موازنة المبيعات

الشهر	نيسان	أيار	حزيران	مجموع الربع
عدد الوحدات	20000	50000	30000	100000
سعر بيع الوحدة	10	10	10	10
مجموع المبيعات	200000	500000	300000	1000000

2. التدفقات النقدية من المبيعات

البيان	نيسان	أيار	حزيران
رصيد أول المدة	30000		
تحصيل المبيعات	140000	350000	210000
%70			
%25		50000	125000
التدفقات النقدية من المبيعات	170000	400000	335000

$$10000 = 5\% \times 200000$$

$$25000 = 5\% \times 500000$$

$$15000 = 5\% \times 300000$$

الديون غير المحصلة في شهر 4 يفترض أن تعدم

الديون غير المحصلة في شهر 5 يفترض أن تعدم

الديون غير المحصلة في شهر 6 يفترض أن تعدم

3. رصيد المدينون

البيان	
مبيعات ستحصل في شهر 7	75000
مبيعات لن تحصل	15000
الذمم المدينة	90000

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (إختيار من متعدد)

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. البيانات التالية تخص إنتاج السلعة (أ):

لشركة صناعية معينة بلغت موازنة العمل المباشر لشهر نيسان 201600 دينار، مع العلم أن إنتاج الوحدة الواحدة يتطلب 1.4 ساعة عمل وأن معدل أجر الساعة 9.6 دينار. وفق هذه المعلومات فإن الإنتاج المخطط له

من السلعة (أ) لشهر نيسان سيكون:

أ- 21000 وحدة ب- 29400 وحدة

ج- 18273 وحدة د- 15000 وحدة

2. تنتج شركة الإخلاص وتبيع منتج × وتصنيع الوحدة يحتاج 1.5 ساعة عمل ومعدل أجر الساعة 3.7 دينار للساعة. إذا كانت موازنة العمل المباشر لشهر أيار 141525 دينار بناءً على ذلك تكون عدد الوحدات الواجب إنتاجها خلال شهر أيار هو:

أ- 25500 وحدة ب- 94350 وحدة

ج- 38250 وحدة د- 25000 وحدة

3. توفرت لديك المعلومات التالية عن إحدى الشركات التي تعد ربعياً موازنتها التقديرية وتالياً تقدير مبيعاتها بالوحدات للفترة من كانون ثاني وحتى أيار:

أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون ثاني	المبيعات المتوقعة بالوحدات لسنة 2012
4600	7200	5400	6800	3800	

ومن الخبرة السابقة فإن مخزون آخر المدة لكل شهر يساوي 10% من مبيعات الشهر التالي وأن مخزون 2011/12/31 كان 400 وحدة وترغب الشركة بإعداد موازنة الإنتاج للربع الأول لسنة 2012، إن عدد الوحدات

المتوقع إنتاجها لشهر نيسان هو:

أ- 6120 وحدة ب- 6940 وحدة

ج- 7200 وحدة د- 5940 وحدة

4. من المعلومات السابقة فإن المخزون الذي ترغب الشركة الإحتفاظ به لشهر شباط هو:

أ- 460 وحدة ب- 540 وحدة

ج- 720 وحدة د- 680 وحدة

5. أظهرت موازنة المبيعات التقديرية لمؤسسة دبي للعام 2012 البيانات التالية:

عدد الوحدات المقدر بيعها	
20000 وحدة	الربع الأول
16000 وحدة	الربع الثاني
24000 وحدة	الربع الثالث
28000 وحدة	الربع الرابع
88000 وحدة	الإجمالي

تقوم سياسة الشركة على الإحتفاظ بمخزون بضاعة تامة الصنع في نهاية كل ربع تعادل 20% من المبيعات المتوقعة للربع التالي. إن موازنة الإنتاج للربع الثاني للعام 2012 ستكون:

أ- 144000 وحدة	ب- 16000 وحدة
ج- 17600 وحدة	د- 16800 وحدة

6. أظهرت موازنة الإنتاج التقديرية لمؤسسة البهاء للعام 2012 البيانات التالية:

عدد الوحدات المقدر إنتاجها	
120000 وحدة	الربع الأول
160000 وحدة	الربع الثاني
180000 وحدة	الربع الثالث
140000 وحدة	الربع الرابع
600000 وحدة	الإجمالي

يستخدم في إنتاج الوحدة مادة خام (س) وتقوم سياسة الشركة على الإحتفاظ بمخزون من المادة الخام (س) في نهاية كل ربع يعادل 25% من الإحتياجات المتوقعة للربع التالي. ويحتاج إنتاج الوحدة الواحدة إلى 2 كغم من المادة الخام (س) وكان لدى الشركة 60000 كغم من المادة الخام (س) في بداية الربع الأول من العام 2012. إن موازنة كمية مشتريات المادة الخام (س) للربع الثاني للعام 2012 ستكون:

أ- 165000 كغم	ب- 330000 كغم
ج- 400000 كغم	د- 410000 كغم

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

7. توفرت لديك المعلومات التالية عن موازنة المبيعات للفترة من نيسان إلى تموز من سنة 2011 (المبالغ بالدينار):

الإجمالي	تموز	حزيران	أيار	نيسان	
2740000	800000	700000	600000	640000	مبيعات آجلة
620000	140000	180000	160000	140000	مبيعات نقدية
3360000	940000	880000	760000	780000	إجمالي المبيعات

ويتم تحصيل 30% من الثمن في نفس شهر البيع و60% في الشهر الأول بعد شهر البيع والباقي في الشهر الثاني لشهر البيع. بناءً على ذلك فإن المتحصلات النقدية لشهر تموز ستكون:

- أ - 800000 دينار
ب - 860000 دينار
ج - 870000 دينار
د - 780000 دينار

8. توفرت لديك المعلومات التالية من المبيعات المتوقعة لإحدى الشركات الصناعية للفترة من كانون ثاني إلى نيسان من سنة 2011 (المبالغ بالدينار):

الإجمالي	نيسان	آذار	شباط	كانون ثاني	
2740000	640000	600000	700000	800000	مبيعات آجلة
620000	140000	160000	180000	140000	مبيعات نقدية (بالدينار)
3360000	780000	760000	880000	940000	إجمالي المبيعات

سياسة الشركة تقوم على أساس تحصيل 40% من المبيعات الآجلة في نفس شهر البيع، 50% في الشهر التالي و10% في الشهر الذي يليه. بناءً على ذلك فإن المتحصلات النقدية لشهر نيسان هي:-

- أ - 700000 دينار
ب - 640000 دينار
ج - 626000 دينار
د - 766000 دينار

9. بناءً على معلومات السؤال السابق فإن رصيد الذمم المدينة نهاية شهر شباط هو:

- أ - 500000 دينار
ب - 420000 دينار
ج - 350000 دينار
د - 430000 دينار

10. بناءً على معلومات السؤال السابق أيضاً فإن رصيد الذمم المدينة نهاية شهر نيسان هو:

- أ- 500000 دينار
ب- 420000 دينار
ج- 444000 دينار
د- 430000 دينار

11. تخطط شركة القدس لبيع 400000 وحدة من الوحدات التامة الصنع خلال شباط وتتوقع زيادة نسبة المبيعات

5% شهرياً والمخزون المرغوب الاحتفاظ به يعادل 80% من المبيعات المقدرة للشهر التالي وفي 1/31 كان

المخزون من الوحدات المنتجة يساوي 300000 وحدة. بناءً على ذلك فإن الوحدات المطلوب إنتاجها للثلاثة

شهور القادمة والمنتھية في 4/30 هي:

- أ- 1424050 وحدة
ب- 1328000 وحدة
ج- 1261000 وحدة
د- 1331440 وحدة

12. تستخدم شركة الوفاء المعادلة التالية لإعداد الموازنة المرنة لمصاريف الصيانة الشهرية:

إجمالي التكاليف = 9400 د + 0.50 دينار لكل ساعة صيانة

قدرت موازنة الشهر المقبل وجود 30000 ساعة صيانة

إن مقدار مصاريف الصيانة التي ستظهر في موازنة الشهر المقبل تبلغ:

- أ- 20600
ب- 9400
ج- 20500
د- 24400

13. ترغب شركة الإلهام بالاحتفاظ بمخزون من المواد الخام نهاية الفترة يساوي 2200 كيلوغرام، وإحتياجاتها من

المواد الخام لتلبية الإنتاج هي 9500 كيلوغرام، ولديها مخزون بداية فترة يساوي 1000 كيلوغرام. فإن

إحتياجات الشركة لشراء مواد خام خلال الفترة يساوي:

- أ- 9400 كغم
ب- 9500 كغم
ج- 9700 كغم
د- 10700 كغم

14. المشتريات المتوقعة من المواد الخام المباشرة لشركة الوفاء 70000 دينار للربع الأول و90000 دينار للربع

الثاني. 40% من المشتريات تدفع عند الشراء مباشرة والرصيد المتبقي يدفع في الربع التالي لعملية الشراء.

المدفوعات النقدية المتوقعة لعمليات شراء المواد المباشرة للربع الثاني هي:

- أ- 96000 دينار
ب- 90000 دينار
ج- 78000 دينار
د- 72000 دينار

15. بناءً على معطيات السؤال (14) ما هو رصيد الدائون نهاية الربع الثاني:

- أ- 5400 دينار
ب- 60000 دينار
ج- 52000 دينار
د- 45000 دينار

16. شركة جمال تقوم بتحضير الموازنة النقدية لعام 2011. إذا علمت أن الموازنة النقدية للشركة أظهرت عجزاً بقيمة 30000 دينار في الربع الثاني، وكانت سياسة الشركة تنص على الاحتفاظ بمبلغ 20000 دينار رصيد نهاية المدة. لسداد العجز الشركة تقوم بالإقتراض من بنك محلي بنسبة فائدة 5% وذلك في نهاية الربع. ما المبلغ الذي ستقترضه الشركة:

- أ- 30000 دينار
ب- 31500 دينار
ج- 50000 دينار
د- 20000 دينار

17. بالرجوع إلى السؤال السابق مع إفتراض عدم وجود أية إفتراضات جديدة حتى نهاية السنة وأن الشركة قامت بتسديد القرض في نهاية الربع الأخير من السنة. إحسب قيمة الفائدة.

- أ- 1000
ب- 1250
ج- 1875
د- 1020

18. لديك البيانات التالية لشركة أحمد لشهرين:

شباط	كانون ثاني	البيان
250000	200000	تحصيلات نقدية
100000	90000	تكلفة مواد مباشرة
90000	80000	تكلفة عمل مباشر
40000	30000	ت.ص.غ.م
10000	20000	مصاريف إدارية وبيعية

أوجد مقدار الفائض أو العجز لشهر كانون ثاني:

- أ- 2200 فائض
ب- 20000 فائض
ج- 22000 عجز
د- 20000 عجز

19. بالرجوع إلى السؤال السابق. ما هو مقدار الفائض أو العجز لشهر شباط:

- أ- 11000 عجز
ب- 10000 فائض
ج- 11000 فائض
د- 10000 عجز

20. شركة الفلاح تريد تحضير موازنتها من المصاريف الإدارية والبيعية لعام 2011. إذا علمت أن إجمالي المصاريف الإدارية والبيعية هو 16000 دينار. نسبة المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة 4% من المبيعات و 10000 دينار المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة. احسب قيمة المبيعات بالدينار للسنة.

- أ- 250000 دينار
ب- 160000 دينار
ج- 100000 دينار
د- 150000 دينار

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
ج	أ	د	ب	ب	ج	ب	ب	أ	د
20	19	18	17	16	15	14	13	12	11
د	ب	د	ب	ج	أ	ج	د	د	د

التمرين الثاني:

بين الإجابة الصحيحة لكل من الاسئلة التالية:

- 1- شركة مهارات لديها 8000 وحدة مصنعة مخزون بداية المدة، والمبيعات المتوقعة 160000 وحدة وترغب الشركة بالإحتفاظ بمخزون نهاية المدة يساوي 20000 وحدة. ما عدد الوحدات الواجب إنتاجها؟
- 2- شركة أداء ترغب بتحضير موازنة المواد الخام المباشرة. قدرت الشركة كمية المواد الخام الواجب شرائها بـ 25000 وحدة لإنتاج 60000 وحدة. وكان لديها 5000 وحدة مخزون بداية المدة. ما هي كمية المواد الخام التي ترغب الشركة بالإحتفاظ بها في نهاية المدة.
- 3- شركة الفرقد تخطط لإنتاج 50000 وحدة خلال الربع الأول من السنة، 60000 وحدة في الربع الثاني، 45000 في الربع الثالث و 55000 في الربع الأخير. إذا علمت أن كل وحدة تحتاج إلى 15 دقيقة من العمل المباشر وأن أجر ساعة العمل الواحدة 3 دنانير. أوجد تكلفة العمل المباشر الإجمالية للسنة.
- 4- شركة الصباح ترغب بتحضير موازنة تكاليف التصنيع غير المباشرة. إذا علمت أن الشركة تخطط لإنتاج 90000 وحدة خلال السنة وأن الوحدة الواحدة تحتاج إلى 4 ساعات عمل. وأن تكاليف التصنيع غير المباشرة المتغيرة هي دينار لكل ساعة عمل وتكاليف التصنيع غير المباشرة الثابتة هي 20000 دينار للسنة. أوجد إجمالي التكاليف غير المباشرة الكلية.
- 5- ترغب شركة ببيع 250000 وحدة بسعر 10 دنانير للوحدة. وكانت المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة تساوي 2% من المبيعات المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة هي 120000 دينار للسنة. أوجد المصاريف الإدارية والبيعية للربع الأول.

التمرين الثالث:

1- شركة تواصل تقوم بإنتاج وبيع الهواتف الذكية وكانت تقديرات الإدارة لمبيعات الشركة للنصف الأول من عام 2012 كالتالي:

الشهر	عدد الوحدات المتوقع بيعها
كانون الثاني	500
شباط	400
آذار	600
نيسان	800
أيار	700
حزيران	600

وأن سعر البيع المعتمد سوف يكون 200 دينار للهاتف.
المطلوب: إعداد موازنة المبيعات للنصف الأول من السنة.

2- على فرض أنه بالإضافة لمعلومات السؤال السابق علمت أن الشركة تحصل 30% من المبيعات في شهر البيع و 40% في الشهر الثاني و 25% في الثالث و أن 5% لا يتم تحصيلها أبداً.
المطلوب: أ- إعداد جدول المتحصلات النقدية وبيّن الديون المعدّمة في كل شهر.
ب- أوجد رصيد المدينون نهاية شهر حزيران.

3- شركة العدل تصنع وتبيع نوعين من المنتجات، (أ) و (ب).
وكانت موازنة المبيعات للشركة كالتالي:

الربع	مبيعات (أ)	مبيعات (ب)
الأول	7000	12000
الثاني	9000	15000
الثالث	10000	17000
الرابع	12000	20000

رصيديا-1-2011 من المنتج (أ) و (ب) يساوي: 4500 وحدة، و 9500 وحدة على الترتيب. إذا علمت أن الإدارة ترغب بالإحتفاظ بمخزون نهاية المدة من البضاعة المصنعة مساوي لـ 20% من مبيعات الربع القادم وتقديرات الإدارة لمبيعات الربع الأول من عام 2012 من المنتجين (أ) و (ب) هي 10000 و 18000.
المطلوب: إعداد موازنة الإنتاج لعام 2011.

4- شركة الإزدهار تنتج وتبيع نوعين من السلع (X) و (Y). إذا علمت أن الشركة ترغب بمبيعات سنوية تقدر ب 50000 وحدة من المنتج (X) موزعة على أربعة أرباع السنة كالتالي: 20%، 25%، 25%، 30%. والمبيعات السنوية تقدر ب 35000 من المنتج (Y) موزعة كالتالي: 20%، 30%، 20%، 30%. وتقوم الشركة ببيع المنتج (X) بدينارين والمنتج (Y) بثلاثة دنانير.
المطلوب: إعداد موازنة المبيعات للسنة.

5- شركة الإخلاص لديها 1200 متر من المواد الخام في مخزون نهاية المدة في 31-12-2010. كل وحدة منتجة تحتاج 1.5 متر من المواد الخام وتكلفة المتر الواحد هي 2 دينار. ترغب الشركة بالإحتفاظ بمخزون نهاية مدة مساوي ل 10% من إحتياجات الشهر القادم.
الإنتاج المخطط له للأشهر الأربعة الأولى من السنة كالتالي:

الشهر	الإنتاج المخطط
كانون ثاني	4000
شباط	5000
آذار	7000
نيسان	8000
أيار	6000

المطلوب: إعداد موازنة المواد الخام المباشرة لأول أربعة أشهر من عام 2011.

6- إضافة إلى المعلومات المعطاة في السؤال (5) إذا علمت أن إنتاج الوحدة الواحدة يحتاج إلى 1.6 ساعة وأن أجر الساعة الواحدة 5 دنانير.
المطلوب: إعداد موازنة العمل المباشر لأول أربعة أشهر من عام 2011.

7- شركة سيف تقوم بتحضير موازنتها لتكاليف التصنيع غير المباشرة لعام 2012. وتوفرت لديك المعلومات التالية:

- عدد الوحدات التي يتوقع إنتاجها لكل ربع على الترتيب: 10000، 12000، 14000، 16000
- العمل المباشر: 1.5 ساعة لكل وحدة.
- تكاليف التصنيع غير مباشرة متغيرة لكل ساعة عمل: مواد غير مباشرة 0.70 دينار
عمل غير مباشر 1.20 دينار
- تكاليف تصنيع غير مباشرة ثابتة لكل ربع : رواتب عمال 35000 دينار
إهلاك 1200 دينار
صيانة 900 دينار

المطلوب: إعداد موازنة التكاليف غير المباشرة لعام 2012.

8- موازنة المبيعات لشركة العلاء لعام 2012 هي كالتالي:

السنة	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	البيان
1000000	250000	250000	300000	200000	المبيعات (دينار)

وكانت المصاريف الإدارية والبيعية موزعة كالتالي:

- المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة: 2% من المبيعات عمولة مبيعات

3% مصاريف توصيل

- المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة لكل ربع: رواتب موظفين 20000

إيجار المكتب 1000

إهلاك 1200

المطلوب: إعداد موازنة المصاريف الإدارية والبيعية.

9- المعلومات التالية خاصة بشهر تموز 2012 لشركة خالد:

90000	دينار	- رصيد النقدية في 2012/7/1
24000		- توزيعات أرباح يفصح عنها في 2012/7/15 (تدفع بعد شهر من تاريخ الإفصاح)
73600		- نفقات نقدية تدفع في شهر 7 لتغطية مصاريف تشغيلية
9000		- مصاريف أهلاك لشهر 7
178000		- تحصيلات نقدية تقبض في شهر 7
112400		- مشتريات بضاعة تدفع نقداً في شهر 7
41000		- مشتريات آلات نقداً ستم في شهر 7
50000	دينار	- إن النقدية التي سيتم الاحتفاظ بها كحد أدنى تعادل

المطلوب: إعداد الموازنة النقدية لشهر تموز (7) 2012.

10- إليك بيانات شركة الثقة لربع الثاني من عام معين:

البيان	نيسان (4)	أيار (5)	حزيران (6)
المبيعات (على الحساب)	220000 دينار	256000 دينار	356000 دينار
مشتريات	170000 دينار	186000 دينار	208000 دينار
مصروفات إدارية	98000 دينار	98000 دينار	98000 دينار

- تحصل 40% من المبيعات في شهر البيع، 55% في الشهر التالي، 5% لا تُحصّل.
 - تسدد المشتريات كاملة في الشهر التالي لشهر الشراء.
 - تتضمن المصروفات الإدارية 16000 دينار إهلاك، وتسدد المصروفات الإدارية الأخرى حال نشوء الإلتزام.
 - أدنى رصيد مسموح به للنقدية 30000 دينار، يقترض عجز السيولة بنهاية كل شهر من البنك.
- المطلوب:** عد موازنة تقديرية للنقدية لشهر أيار، علماً بأن رصيد النقدية في بداية أيار 44000 دينار.

محور المحاسبة الإدارية والإدارة المالية الفصل الثامن: القرارات الإدارية قصيرة الأجل

المحتويات

الصفحة	
239	أهداف الفصل التعليمية
240	مقدمة
240	إجراءات إتخاذ القرار
241	التكاليف الملائمة لإتخاذ القرار
242	التكاليف الثابتة والمتغيرة وملائمتها للقرارات قصيرة الأجل
244	التكاليف التي يمكن تجنبها
245	القرارات الإدارية قصيرة الأجل
245	قرار الشراء أو التصنيع الداخلي
247	قرارات العروض الخاصة
247	
249	العروض الإضافية في حالة وجود طاقة غير مستغلة
250	العروض الإضافية في حالة عدم وجود طاقة غير مستغلة
254	
257	القرارات الخاصة بالموارد المحدودة
	القرارات المتعلقة بالمنتجات المشتركة وقرار التصنيع الإضافي
	القرار الخاص بإلغاء تصنيع سلعة أو إغلاق قسم لدى المنشأة
260	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- إجراءات إتخاذ القرار
- التكاليف الملائمة لإتخاذ القرار
- التكاليف الثابتة والمتغيرة وملائمتها للقرارات قصيرة الأجل
- التكاليف التي يمكن تجنبها
- القرارات الإدارية قصيرة الأجل
 - قرار الشراء أو التصنيع الداخلي
 - قرارات العروض الخاصة
 - العروض الإضافية في حالة وجود طاقة غير مستغلة
 - العروض الإضافية في حالة عدم وجود طاقة غير مستغلة
 - القرارات الخاصة بالموارد المحدودة
 - القرارات المتعلقة بالمنتجات المشتركة وقرار التصنيع الإضافي
 - القرار الخاص بإلغاء تصنيع سلعة أو إغلاق قسم لدى المنشأة

1. مقدمة

تقوم الإدارة بالعديد من المهام والوظائف مثل التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه وإتخاذ القرارات. وتعتبر عملية إتخاذ القرارات من الوظائف الهامة والأساسية للإدارة نظراً لما لها من أثر على نجاح المنشأة. تقسم القرارات من حيث الفترة الزمنية التي يغطيها القرار إلى ثلاث أنواع هي:

1. القرارات قصيرة الأجل، وهي القرارات التي يمتد أثرها لمدة لا تتجاوز سنة، مثل قرار قبول عرض من أحد الزبائن لبيعه كمية من البضاعة بسعر أقل من السعر العادي.

2. القرارات متوسطة الأجل، وهي القرارات التي يمتد أثرها لمدة تزيد عن سنة وتمتد لغاية خمس سنوات، ومن الأمثلة عليها القرار الخاص ببعض حملات الدعاية والإعلان.

3. القرارات طويلة الأجل، وهي القرارات التي يمتد أثرها لمدة تزيد في الغالب عن خمس سنوات، ومن الأمثلة عليها القرار الخاص بشراء خط إنتاجي جديد، أو بطرح منتج جديد، أو بفتح فرع جديد للمنشأة. فعملية طرح منتج جديد يمتد أثره من حيث الإستثمار والإيرادات والمصاريف الخاصة به لسنوات عديدة.

ومن الإختلافات الأخرى المهمة بين القرارات قصيرة الأجل والقرارات طويلة الأجل أن القرارات قصيرة الأجل لا يترتب عليها تغيير في الطاقة الإنتاجية للمنشأة، بينما يترتب في الغالب على القرارات طويلة الأجل تغيير في الطاقة الإنتاجية. فعملية شراء خط إنتاجي جديد يوفر للمنشأة طاقة إنتاجية إضافية، في حين قبول عرض لبيع كمية لعميل بسعر يختلف عن السعر العادي لا يؤثر بأي حال من الأحوال على الطاقة الإنتاجية للمنشأة.

بالإضافة إلى ذلك فإن القيمة الزمنية للنقود تكون عامل مهم في القرارات طويلة الأجل، في حين يتم في الغالب تجاهلها في القرارات قصيرة الأجل نظراً لعدم التأثير الهام لها على القرار لقصر الفترة الزمنية. ومن الأمور الأخرى التي تميز القرارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، أن جميع التكاليف المتغيرة والثابتة تكون في الغالب ملائمة للقرارات طويلة الأجل، في حين تكون التكاليف المتغيرة هي الأساس والعامل المهم في إتخاذ القرارات قصيرة الأجل.

سيتم في هذا الفصل عرض لحالات مختلفة تتطلب من الإدارة إتخاذ قرار بشأنها، وسيكون التركيز على القرارات قصيرة الأجل، علماً بأنه تم تغطية القرارات طويلة الأجل في الفصل الخامس من الكتاب.

2. إجراءات إتخاذ القرار

أن السمة الأساسية لعملية إتخاذ أي قرار هو وجود أكثر من بديل يتوجب على متخذ القرار الإختيار من بينها. ففي الحالات التي لا يكون أمام الإدارة سوى بديل واحد وعليها الإلتزام به، فإن هذه الحالة تخرج عن كونها عملية إتخاذ قرار.

وتتطوي عملية إتخاذ القرار على الخطوات والإجراءات التالية (أبو نصار، 2012)¹:

1. تحديد موضوع القرار أو الجانب الذي تنوي المنشأة إتخاذ قرار بشأنه.
2. تحديد البدائل المتاحة وتقدير تكاليفها.
3. إختيار أحد البدائل المتاحة.
4. إتخاذ القرار وتنفيذه.
5. تحليل وتقييم القرار.

وتتطلب عملية إتخاذ القرار توفير المعلومات الملائمة والكافية عن البدائل المتاحة للقرار ليتمكن متخذ القرار من بناء قراره على أسس سليمة وصحيحة. وتقسّم المعلومات المتعلقة ببدائل القرار إلى نوعين هما:

1. معلومات مالية: إن غالبية القرارات تتطوي على أثر مالي على المنشأة، ففي معظم الحالات يكون هناك تكلفة تتحملها المنشأة نتيجة إتخاذ البديل المناسب، مما يتطلب توفير بيانات التكلفة المناسبة لكل بديل لإتاحة الفرصة أمام متخذ القرار لإختيار أفضلها. فمن القرارات التي قد تواجهها الإدارة التصنيع الداخلي لقطعة أو سلعة معينة تحتاجها المنشأة أو شرائها من الخارج، مما يتطلب توفير بيانات ملائمة لتكلفة البديل الخاص بالتصنيع الداخلي وبيانات تتعلق بتكلفة الشراء من خارج المنشأة. بالإضافة إلى البيانات الخاصة بتكاليف البدائل يتطلب بعض القرارات بيانات خاصة بالإيرادات المتعلقة بالبدائل، ففي حالة وجود مساحة غير مستغلة لدى المنشأة فقد تكون الخيارات أمام المنشأة إما تاجيرها للغير أو إستغلالها من قبل نفس المنشأة بنشاط جديد، مما يتطلب توفير البيانات المتعلقة بالإيراد المتعلق بكل بديل ليتم إختيار الأفضل منها.
2. معلومات غير مالية: تتطوي عملية إتخاذ القرارات على جوانب غير مالية قد لا تقل أهميتها وأثرها على المنشأة عن الجانب المالي. ففي حالة القرار الخاص بالتصنيع الداخلي أو الشراء من الخارج فقد يتم إختيار بديل التصنيع الداخلي رغم إرتفاع تكلفة هذا البديل على البديل الخاص بالشراء من الخارج وذلك نظراً لأن التصنيع الداخلي يمتاز على الشراء من الخارج بإتاحة الفرصة للمنشأة لضمان الجودة المطلوبة في المنتج وضمان التسليم في الوقت المناسب والحفاظ على السرية في تركيبة بعض المنتجات مثل الأدوية.

3. التكاليف الملائمة لإتخاذ القرار

كما أسلفنا في الجزء السابق من هذا المحور، تتطوي معظم القرارات على توفير البيانات الملائمة لتكاليف البدائل المتاحة المتعلقة بإتخاذ القرار. ففي غالبية القرارات تكون هناك تكاليف ملائمة لبعض البدائل يتوجب أخذها والإعتماد عليها في عملية المقاضلة والتقييم بين البديل، وبالمقابل تكون هناك تكاليف غير ملائمة يتوجب تجاهلها. إن معرفة الإدارة وقدرتها على التمييز بين التكاليف الملائمة والتكاليف غير الملائمة مهم لسببين، الأول أن إدراج التكاليف غير الملائمة في عملية إتخاذ القرار يؤدي غالباً إلى عدم إختيار البديل المناسب. أما السبب الثاني فيتمثل في أن حصول الإدارة وتركيزها على التكاليف الملائمة في عملية إتخاذ القرار يسهل ويساعد في عملية

¹ أبو نصار، محمد، المحاسبة الإدارية، 2012، عمان - الأردن.

إختيار البديل المناسب، حيث يتيح المجال للمدير باستخدام بيانات محددة بدلاً من تعامله مع كم كبير من المعلومات.

وقبل البدء بعرض بعض أنواع القرارات قصيرة الأجل نستعرض الصفات العامة للتكاليف الملائمة وغير الملائمة لعملية إتخاذ القرارات وأنواع التكاليف الملائمة وغير الملائمة.

تتصف التكاليف الملائمة للقرارات الإدارية بما يلي:

1. سيتم إنفاقها في المستقبل في ضوء القرار المتخذ: فالتكاليف التي إستحققت أو أنفقت من قبل المنشأة بناءً على قرار سابق تعتبر تكاليف غير ملائمة للقرار الحالي، حيث يطلق على هذا النوع من التكاليف بالتكاليف الغارقة. ومن الأمثلة على التكاليف الغارقة تكاليف شراء المنشأة لآلة بمبلغ 150000 دينار قبل سنة من الآن، إن ظهور آلة جديدة أكثر حداثة وأقل تكلفة من حيث العمالة والمواد قد يدفع المنشأة إلى التفكير في شراء الآلة الجديدة، ففي هذه الحالة تعتبر تكلفة شراء الآلة القديمة تكلفة غارقة ولا تعتبر ملائمة لغايات تقييم قرار شراء الآلة الجديدة.

2. أن تختلف التكاليف باختلاف البدائل: فإذا تساوت تكاليف البدائل المتاحة للقرار، فإن التكلفة في هذه الحالة تعتبر غير ملائمة للقرار ويتوجب بالتالي إختيار البديل في ضوء عوامل ومتغيرات أخرى خلاف التكلفة. فإذا كان القرار يتعلق بإستيراد مواد خام من الخارج وكان أمام الشركة فرصة إستيراد المواد من ثلاث دول هي روسيا واليابان وفرنسا وكانت تكلفة شراء المواد متماثلة بين الدول الثلاث، فإن تكلفة شراء المواد في هذه الحالة تعتبر تكلفة غير ملائمة للمفاضلة بين البدائل الثلاثة. وبالتالي فإن عملية المفاضلة تتم في هذه الحالة بناءً على متغيرات أخرى خلاف التكلفة مثل جودة المواد الخام.

4. التكاليف الثابتة والمتغيرة وملائمتها للقرارات قصيرة الأجل

تصنف التكاليف من حيث علاقتها بحجم النشاط إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، فالتكاليف الثابتة هي التكاليف التي لا تتأثر مع تغير مستوى النشاط وضمن المدى الملائم للنشاط. فإيجار المصنع يعتبر تكاليف ثابتة، فإذا كان الإيجار السنوي 10000 دينار فإن مبلغ الإيجار المدفوع لا يتغير أو يتأثر بحجم مستوى الإنتاج أو عدد أيام العمل الفعلي. أما التكاليف المتغيرة فهي التكاليف التي ترتبط بعلاقة طردية وخطية مع التغير في حجم النشاط، أي أن كل زيادة معينة في حجم النشاط يؤدي إلى زيادة التكاليف بمقدار معين. ومن الأمثلة على التكاليف المتغيرة المواد الخام المستخدمة في عملية التصنيع، فقيمة الخشب المستخدم في تصنيع الأثاث يزيد بشكل منتظم مع الزيادة في عدد الوحدات المنتجة. فإذا كانت قطعة الأثاث تحتاج إلى 4 متر خشب فإن الكمية اللازمة من الخشب تكون 8 أمتار لإنتاج قطعتين و 12 متر لإنتاج 3 قطع وهكذا.

تتصف التكاليف الثابتة بأنها غير ملائمة للقرارات قصيرة الأجل نظراً لعدم إمكانية تغييرها في المدى القصير، أما التكاليف المتغيرة فتعتبر ملائمة للقرارات قصيرة الأجل مما يتطلب أخذها بعين الإعتبار. أما بالنسبة للقرارات طويلة الأجل فتكون التكاليف الثابتة والمتغيرة ملائمة لهذا النوع من القرارات نظراً لإمكانية تغيير التكاليف الثابتة في المدى الطويل.

التكاليف المتغيرة ومتوسط التكلفة

تمثل التكاليف المتغيرة، وكما بيّنا في الجزء السابق، التكاليف التي تتغير مع التغير في حجم الإنتاج وبشكل خطي، وتعتبر التكاليف المتغيرة من التكاليف الملائمة للقرارات الإدارية. أما متوسط التكلفة للوحدة فيمثل مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة عند مستوى إنتاج معين مقسوماً على عدد الوحدات المنتجة عند نفس مستوى الإنتاج. وكما بيّنا سابقاً، فإن التكاليف الثابتة غالباً لا تكون ملائمة لإتخاذ القرارات الإدارية إلا بالمقدار الذي يمكن توفيره منها في حالة إختيار بديل معين بدلاً من بديل آخر. وبناءً عليه فإن متوسط التكلفة قد لا يكون ملائم لإتخاذ بعض القرارات الإدارية نظراً لأنه يتضمن في جزء منه التكاليف الثابتة.

مثال (1)

تنتج شركة الصحاري منتج واحد وفيما يلي البيانات الخاصة بالتكاليف الصناعية لهذا المنتج:

التكاليف الصناعية المتغيرة للوحدة	20 دينار
إجمالي التكاليف الصناعية الثابتة الشهرية	40000 دينار
عدد الوحدات المنتجة	4000

في حالة التوقف عن إنتاج المنتج يمكن توفير 40% من التكاليف الصناعية الثابتة الشهرية.

المطلوب:

1. احتساب متوسط التكلفة الصناعية للوحدة الواحدة.
2. في حالة زيادة الإنتاج الشهري إلى 8000 وحدة، كم تصبح متوسط التكلفة الصناعية للوحدة؟
3. ما هي التكاليف الملائمة في الحالة أعلاه للقرارات الإدارية؟

حل مثال (1)

1. متوسط التكلفة الصناعية للوحدة الواحدة =

إجمالي التكاليف الصناعية المتغيرة (4000 × 20)	80000 دينار
إجمالي التكاليف الصناعية الثابتة الشهرية	40000 دينار
مجموع التكاليف الصناعية المتغيرة والثابتة	120000 دينار
متوسط التكلفة الصناعية للوحدة الواحدة (4000 ÷ 120000)	30 دينار

2. في حالة زيادة الإنتاج الشهري إلى 8000 وحدة، تصبح متوسط التكلفة الصناعية للوحدة كما يلي:

إجمالي التكاليف الصناعية المتغيرة (8000 × 20)	160000 دينار
إجمالي التكاليف الصناعية الثابتة الشهرية	40000 دينار
مجموع التكاليف الصناعية المتغيرة والثابتة	200000 دينار
متوسط التكلفة الصناعية للوحدة الواحدة (8000 ÷ 200000)	25 دينار

ويلاحظ إنخفاض متوسط التكلفة الصناعية للوحدة عند إرتفاع مستوى الإنتاج من 4000 وحدة إلى 8000 وحدة نظراً لأن نصيب الوحدة الواحدة من التكاليف الصناعية الثابتة قد إنخفضت بمقدار 5 دنانير.

3. التكاليف الملائمة في الحالة أعلاه للقرارات الإدارية:

تمثل التكاليف الملائمة في الحالة أعلاه التكاليف الصناعية المتغيرة والبالغة 20 دينار وجزء من التكاليف الصناعية الثابتة وهي التكاليف التي يمكن توفيرها في حالة التوقف عن إنتاج المنتج والتي تبلغ 16000 دينار (40000 × 40%).

5. التكاليف التي يمكن تجنبها

تمثل التكاليف التي يمكن تجنبها التكاليف التي تستطيع المنشأة تجنب دفعها أو تحملها كلياً أو جزئياً في حالة إختيارها لبديل معين بدلاً من بديل آخر. وتعتبر التكاليف التي يمكن تجنبها من التكاليف الملائمة للقرارات الإدارية، أما التكاليف التي لا يمكن تجنبها فهي تكاليف غير ملائمة للقرارات الإدارية. ومن الأمثلة على هذا النوع من التكاليف، توقيع منشأة لعقد مع مهندس لمدة سنتين للإشراف على إنتاج السلعة (س) مقابل راتب سنوي يبلغ 12000 دينار، فهذا النوع من التكاليف لا يمكن تجنبه في حال قررت الشركة إلغاء إنتاج السلعة (س). أما إذا كان العقد يتضمن عدم وجود إلتزام من قبل المنشأة بمدة معينة مع المهندس فإن راتب المهندس يعتبر تكلفة يمكن تجنبها وبالتالي توفيرها في حالة إتخاذ قرار بإلغاء إنتاج السلعة، وفي هذه الحالة يكون راتب المهندس تكلفة ملائمة لقرار إلغاء إنتاج السلعة.

اختلاف ملائمة التكاليف تبعاً لاختلاف الهدف أو القرار

أن ملائمة تكاليف معينة لقرار أو هدف محدد ليس بالضرورة أن تكون ملائمة لهدف أو قرار آخر، وبالتالي فإن ملائمة أو عدم ملائمة تكاليف معينة يرتبط بالهدف أو القرار المعني. وعليه فعلى الإدارة تحديد التكاليف الملائمة للقرار المعني، وتجنب استخدام التكاليف غير الملائمة. فعلى سبيل المثال، إن التكاليف الملائمة لإتخاذ قرار بتسيير رحلة من عمان إلى بيروت من قبل شركة طيران تتضمن التكاليف المتعلقة بالمحروقات التي تتطلبها الطائرة لإتمام الرحلة ووجبات الطعام التي تقدم للمسافرين والرسوم التي تتقاضاها إدارة المطار في بيروت وغيرها. إلا أنه وبعد إتخاذ القرار بتسيير الرحلة، وفي حالة عدم إكمال العدد المطلوب من المسافرين فإن ذلك قد يدفع الشركة إلى تخفيض الأسعار، حيث إن التكاليف الملائمة المرتبطة بالسعر الجديد تختلف عن تلك التي كانت ملائمة عند إتخاذ القرار بتسيير الرحلة من عدمه. فالتكاليف المتعلقة بالمحروقات التي تتطلبها الطائرة لإتمام الرحلة والرسوم التي تتقاضاها إدارة المطار في بيروت تصبح في هذه الحالة غير ملائمة نظراً لأنها أصبحت تكاليف غارقة يتوجب دفعها وبغض النظر عن عدد المسافرين عن متن الرحلة.

6. القرارات الإدارية قصيرة الأجل

سيتم في هذا الجزء استعراض لأهم القرارات الإدارية قصيرة الأجل التي تواجه الإدارة وبيان التكاليف والإيرادات الملائمة لهذا النوع من القرارات بالإضافة إلى الإعتبارات الأخرى غير المالية التي يتوجب على الإدارة مراعاتها عند عملية إتخاذ هذا النوع من القرارات.

1. قرار الشراء أو التصنيع الداخلي

تواجه بعض الشركات قرار يتعلق بالإختيار بين الشراء الخارجي أو التصنيع الداخلي لسلعة أو خدمة معينة، فبعض المطاعم التي تتعامل ببيع الوجبات السريعة تواجه قرار شراء بعض مكونات الوجبات التي تكون مجمدة بشكل جاهز أو القيام بتصنيعها داخلياً. كما أن شركات تصنيع السيارات قد تختار بين شراء بعض أجزاء السيارة مثل الإطارات من مورد خارجي أو القيام بتصنيعها داخلياً. وبالإضافة إلى الجوانب المالية المتعلقة ببدائل قرار الشراء أو التصنيع الداخلي هناك جوانب غير مالية يتوجب أخذها بعين الإعتبار منها. فبالنسبة لبديل الشراء من الخارج هناك العديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الإعتبار منها على سبيل المثال مدى ضمان جودة السلعة المشتراة من الخارج، ومدى انتظام المورد في توريد السلعة في الوقت المناسب، ومدى ضمان السرية من قبل المورد وعدم نقلها للمنافسين في بعض الأمور المتعلقة بالسلعة.

أما بالنسبة للتكاليف الملائمة المتعلقة ببديل التصنيع الداخلي فتتمثل في تكاليف تصنيع السلعة داخلياً والتي يمكن توفيرها في حالة إختيار بديل الشراء من مورد خارجي. أما التكاليف الملائمة لبديل الشراء من الخارج فتتمثل في ثمن الشراء مضافاً إليها أية مصاريف أخرى قد تتطلبها عملية الشراء من مورد خارجي.

مثال (2)

تقوم شركة البركة لإنتاج السيارات بتصنيع ما تحتاجه من إطارات للسيارات التي تقوم بتصنيعها، حيث تنتج الشركة حالياً مليون إطار وهي الكمية التي تحتاجها الشركة لغايات إكمال تصنيع السيارات. تقدمت إحدى الشركات المتخصصة في إنتاج الإطارات بعرض للشركة لبيعها الكمية السنوية التي تحتاجها والبالغة مليون إطار بسعر 28.50 دينار للإطار.

فيما يلي التكاليف الخاصة بالتصنيع الداخلي للكمية التي تحتاجها الشركة من الإطارات والبالغة مليون إطار:

إجمالي التكاليف	معدل تكلفة الإطار الواحد	البيان
15 مليون دينار	15 دينار	مواد مباشرة
10 مليون دينار	10	عمل مباشر
2 مليون دينار	2	تكاليف صناعية غير مباشرة متغيرة
3 مليون دينار	3	تكاليف صناعية ثابتة
0.20 مليون دينار	0.20	راتب مهندس التصنيع
0.50 مليون دينار	0.5	مصاريف إدارية موزعة
30.70 مليون دينار	30.70 دينار	المجموع

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

وفيما يلي البيانات الإضافية الخاصة بعملية التصنيع الداخلي:

1. في حالة شراء كمية الإطارات التي تحتاجها الشركة من مورد خارجي سيتم تسريح مهندس التصنيع دون تحمل الشركة أي تبعات مالية نتيجة ذلك.
2. تمثل التكاليف الصناعية الثابتة، إهلاك آلات تصنيع الإطارات، وتقدر الشركة أنها لن تستطيع الإستفادة من تلك الآلات في حالة شراء الكمية اللازمة من الإطارات من مورد خارجي، كما لا يمكن بيع تلك الآلات.
3. تستطيع الشركة توفير ما مجموعه 100000 دينار من المصاريف الإدارية الموزعة في حالة شراء الكمية اللازمة من الإطارات من مورد خارجي.

المطلوب: تحديد أي من البديلين يتوجب على الشركة إختياره، التصنيع داخلياً أم شراء الكمية اللازمة من المورد الخارجي.

حل مثال (2)

أن التكاليف الملائمة لكل من بديل الشراء وبديل التصنيع الداخلي يتمثل في الآتي:

إجمالي التكاليف الملائمة		التكلفة الملائمة للإطار الواحد		البيان
الشراء	التصنيع الداخلي	الشراء	التصنيع الداخلي	
	15 مليون دينار		15 دينار	مواد مباشرة
	10 مليون دينار		10	عمل مباشر
	2 مليون دينار		2	تكاليف صناعية غير مباشرة متغيرة
	00		0	تكاليف صناعية ثابتة
	0.20 مليون دينار		0.20	راتب مهندس التصنيع
	0.10 مليون دينار		0.1	مصاريف إدارية موزعة
28.5 مليون دينار		28.5 دينار		تكاليف الشراء من مورد خارجي
	27.3 مليون دينار	28.5 دينار	27.3 دينار	المجموع
	1.2 مليون دينار (27.3-28.5)		1.2 دينار للوحدة (27.3-28.5)	أفضلية التصنيع الداخلي على الشراء

وفي ضوء التحليل أعلاه، يلاحظ ما يلي:

- إن على الشركة الاستمرار في تصنيع المنتج داخلياً بدلاً من شرائه من مورد خارجي، حيث إن هناك فرق بين البديلين يبلغ 1200000 دينار لصالح عملية التصنيع الداخلي.
- يعتبر راتب مهندس التصنيع من التكاليف الملائمة لبديل التصنيع نظراً لإمكانية تسريح مهندس التصنيع

- دون تحمل الشركة أي تبعات مالية نتيجة ذلك في حال شراء الكمية المطلوبة من الإطارات من مورد خارجي، وبالتالي فإن راتب المهندس من التكاليف التي يمكن تجنبها.
- تعتبر التكاليف الصناعية الثابتة والمتمثلة في إهلاك آلات تصنيع الإطارات من التكاليف غير الملائمة نظراً لأنها تكاليف غارقة، كما إن الشركة لن تتمكن من الاستفادة من هذه الآلات أو بيعها. وبالتالي لم يتم تضمين هذه التكاليف ضمن التكاليف الملائمة لقرار التصنيع الداخلي.
 - تعتبر المبالغ التي تستطيع الشركة توفيرها وبالبالغة 100000 دينار من المصاريف الإدارية الموزعة في حالة شراء الكمية اللازمة من الإطارات من مورد خارجي من التكاليف الملائمة لقرار التصنيع حيث تعد من التكاليف التي يمكن تجنبها وبالجزء الذي يمكن تجنبه.

2. قرارات العروض الخاصة

تمثل قرارات العروض الخاصة العروض التي تحصل عليها المنشأة لبيع سلعة أو تقديم خدمة للغير بسعر يقل عن السعر العادي الذي تعتمده المنشأة لبيع السلعة أو تقديم الخدمة. والعرض الخاص هو عرض تحصل عليه المنشأة في الغالب لمرة واحدة، ولا يعتبر ضمن المبيعات العادية للشركة. وفي العادة قد تقبل المنشأة ببيع كمية من البضاعة أو تقديم خدمات بسعر يقل عن السعر العادي المعتمد منها في بعض الحالات التالية:

1. وجود طاقة غير مستغلة من قبل الشركة، مما يمكن الشركة في حالة قبول العرض الخاص من إستغلال تلك الطاقة وتعزيز الربحية.
2. محاولة إجتذاب بعض الزبائن بمنحه سعر يقل عن السعر العادي، وكما الحال في حالة التصدير للخارج أو البيع بكميات كبيرة للدوائر الحكومية.
3. محاولة الدخول لبعض الأسواق الجديدة، مما يتطلب أحياناً تخفيض السعر.

وبالمقابل فإن بيع المنشأة لسلعة أو تقديم خدمة للغير بسعر يقل عن السعر العادي قد ينطوي على بعض المحاذير الواجب على الإدارة مراعاتها، منها إحتمال إن يؤثر سعر العرض الإضافي على كمية الطلب للسلع أو الخدمات المباعة بالسعر العادي.

وعند إتخاذ القرار الخاص بقبول أو رفض العرض الخاص يتوجب تحديد التكلفة الملائمة للعرض الإضافي ومقارنتها مع السعر المعروف لتحديد مدى تحقيق المنشأة لربح أو خسارة من العرض. وتختلف التكلفة الملائمة للعرض الإضافي في ضوء وجود طاقة غير مستغلة لدى المنشأة من عدمه.

3. العروض الإضافية في حالة وجود طاقة غير مستغلة

في حالة وجود طاقة فائضة لدى المنشأة وغير مستغلة فإن عملية التسعير للعروض الإضافية تتمثل بمقارنة السعر المعروف مع التكلفة المتغيرة (الإضافية) التي ستتحملها المنشأة لإنتاج الكمية المطلوبة من العرض. ولتوضيح هذه الحالة نورد المثال التالي:

مثال (3)

تنتج شركة الإنماء الصناعية سلعة، وفيما يلي البيانات الخاصة بتلك السلعة:

سعر بيع الوحدة (السعر العادي)	20 دينار
التكلفة الصناعية المتغيرة للوحدة	12 دنانير
المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة للوحدة	2 دينار
التكاليف الصناعية الثابتة السنوية	400000 دينار
المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة السنوية	100000 دينار
الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة	200000 وحدة

تنتج الشركة في الوقت الحاضر 150000 وحدة تباع في السوق المحلي وبسعر بيع يبلغ 20 دينار للوحدة. تلقت الشركة عرض من مستورد لبيعه 40000 وحدة بسعر 15.5 دينار للوحدة. علماً بأن العرض لن يؤثر على كمية أو أسعار المبيعات العادية للشركة، كما أن التكاليف الصناعية والإدارية والبيعية الثابتة السنوية لدى الشركة لن تتأثر في حالة قبول العرض. أما المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة فسيتم تخفيضها إلى 1.25 دينار للوحدة، إلا أن العرض يتطلب تغليف خاص حيث تقدر تكلفة التغليف للوحدة بنصف دينار، كما يتطلب العروض ضمن شروطه مصاريف شحن لمحلات المشتري تبلغ 5000 دينار.

المطلوب:

1. تحديد القرار المناسب بقبول أو رفض العرض.
2. ما مقدار التغير في ربح الشركة في حالة قبول العرض.

حل مثال (3)

1. تحديد القرار المناسب بقبول أو رفض العرض.
- يتم إحتساب إيرادات وتكاليف العرض الخاص وعلى النحو التالي:

قائمة الدخل للعرض الإضافي	
المبيعات (40000 × 15.5 دينار)	620000
يطرح التكلفة الصناعية المتغيرة (40000 × 12 دينار)	(480000)
يطرح المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة (40000 × 1.25 دينار)	(50000)
يطرح تكاليف التغليف (0.5 × 40000)	(20000)
هامش المساهمة	70000
يطرح مصاريف شحن (التكاليف الثابتة)	(5000)
صافي الدخل	65000

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- يحقق العرض الإضافي صافي ربح يبلغ 65000 دينار، وبالتالي فعلى الشركة قبول العرض.
 - عند احتساب ربح العرض تم إستثناء التكاليف غير الملائمة وتضمين التكاليف الملائمة لقرار القبول.
 - أما التكاليف غير الملائمة والتي لم تدرج ضمن تكاليف العرض فتشمل:
 - o التكاليف والمصاريف الإدارية والبيعية الثابتة السنوية.
 - o جزء من المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة، والتي ستخفض من 2 دينار إلى 1.25 دينار وبالتالي فإن الفرق بينهما والبالغ 0.75 دينار للوحدة يعتبر تكاليف غير ملائمة.
 - 1. تضمن العقد تكاليف خاصة وهي تكاليف التغليف والبالغة 20000 دينار، ومصاريف الشحن البالغة 5000 دينار، والتي تعتبر من التكاليف الملائمة، لذا تم تضمين هذه التكاليف ضمن تكاليف قرار قبول العرض.
 - 2. مقدار التغير في ربح الشركة في حالة قبول العرض.
- ستزيد أرباح الشركة في حالة قبول العرض بمقدار 65000 دينار، وكما يظهر في الجدول أعلاه. ويلاحظ أنه رغم إنخفاض سعر العرض عن السعر العادي بمقدار 4.5 دينار (20 - 15.5)، إلا أن قبول العرض سيؤدي إلى زيادة أرباح الشركة نظراً لأن إيرادات العرض تزيد عن التكاليف الإضافية التي ستتحملها الشركة في حالة قبول العرض.

4. العروض الإضافية في حالة عدم وجود طاقة غير مستغلة

في حالة عدم وجود طاقة غير مستغلة لدى المنشأة، أي أن المنشأة تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية وتبيع كامل الإنتاج لديها وبالسعر العادي، فإن السعر الذي تطلبه المنشأة في هذه الحالة هو السعر العادي، إلا إذا كان هناك مبرر لدى الإدارة لقبول العرض بسعر يقل عن السعر العادي، مثل الدخول إلى أسواق جديدة أو استلام قيمة العرض نقداً إذا كان السعر العادي للسلعة يتضمن منح العميل فترة سداد طويلة. بالإضافة إلى ذلك فإن وجود مواصفات خاصة للعرض الإضافي وبالتالي تكاليف خاصة للعرض الإضافي يتطلب زيادة سعر العرض الإضافي عن السعر العادي بمقدار تلك التكاليف.

مثال (4)

افتراض نفس المعلومات الواردة في المثال (3) أعلاه، باستثناء إن شركة الإنماء الصناعية تبيع كامل الإنتاج لديها والبالغ 200000 وحدة وبالسعر العادي البالغ 20 دينار للوحدة.

المطلوب: تحديد الحد الأدنى لسعر الوحدة للعرض الإضافي الذي يجب أن تطلبه الشركة.

حل مثال (4)

إن الحد الأدنى للسعر الذي يجب أن تطلبه الشركة لقبول العرض الإضافي يتمثل في السعر العادي لبيع الوحدة مضافاً إليه التكاليف والمصاريف الإضافية للعرض، والذي يمكن حسابه على النحو التالي:

المبيعات (40000 × 20 دينار)	800000
يضاف تكاليف التشغيل (0.5 × 40000)	20000
يضاف مصاريف شحن (التكاليف الثابتة)	5000
المجموع	825000
يطرح الوفر في المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة (0.75 × 40000 دينار)	(30000)
الحد الأدنى للسعر الإجمالي لكمية العرض الإضافي	795000 دينار
الحد الأدنى لسعر بيع الوحدة لكمية العرض الإضافي (40000 ÷ 795000)	19.875 دينار

5. القرارات الخاصة بالموارد المحدودة

تواجه الإدارة أحياناً وجود محددات في الإنتاج، مثل وجود آلة واحدة لدى المنشأة يتم من خلالها إنتاج عدة منتجات، ولا تستطيع المنشأة من خلال هذه الآلة سد كامل كمية الطلب من هذه المنتجات في بعض المواسم التي يزيد الطلب فيها على منتجات الشركة. وقد يكون قرار المنشأة في المدى الطويل زيادة الطاقة الإنتاجية بشراء آلة جديدة، وفي هذه الحالة فإن القرار يندرج تحت القرارات طويلة الأجل والتي يطلق عليها بالقرارات الرأسمالية. أما في الأجل القصير فإن قرار الشركة ينطوي على تعظيم أرباح الشركة من خلال استغلال المواد المتاحة لديها.

فإذا كان لدى شركة الإخلاص الصناعية آلة خط واحدة تستخدم للمنتجات (س) و (ص) و (ع) التي تنتجها الشركة وكانت الطاقة الإنتاجية القصوى الشهرية للآلة 60000 طن، وكانت كمية الطلب الشهرية للمنتجات (س) و (ص) و (ع) على التوالي 30000 طن و 40000 طن و 10000 طن، فإن الشركة لا تستطيع تلبية كامل الكمية المطلوبة من المنتجات الثلاث، مما يتطلب من الإدارة المفاضلة بين تلك المنتجات وتخصيص ساعات الآلة المتاحة للمنتجات الأكثر ربحية. وتجدر الإشارة إلى أن تعظيم أرباح الشركة قد لا يكون من خلال تخصيص ساعات الآلة للمنتجات التي تعطي أعلى هامش ربح للوحدة، وإنما للمنتجات التي تعطي أعلى هامش ربح لكل وحدة من وحدات المحدد. ففي حالة شركة الإخلاص الصناعية، فإن معيار التفضيل بين المنتجات (س) و (ص) و (ع) يكون من خلال تفضيل المنتج الذي يعطي أعلى ربحية لكل ساعة تشغيل للآلة استغلت في إنتاجه. ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي:

مثال (5)

تنتج شركة الإخلاص المنتجات (س) و (ص) و (ع)، ويحتاج إنتاج المنتجات الثلاث في أحد مراحلها إلى عملية خط للمواد الخام والذي يتم من خلال آلة الخط الوحيدة المتوفرة لدى الشركة والتي تبلغ طاقتها التشغيلية الشهرية القصوى 8600 ساعة عمل. فيما يلي البيانات الخاصة بالمنتجات الثلاث:

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

المنتج (ع)	المنتج (ص)	المنتج (س)	
3 دنانير	8 دنانير	10 دنانير	سعر بيع الوحدة
1 دينار	4 دنانير	6 دنانير	التكلفة المتغيرة للوحدة
ربع ساعة	1 ساعة	2 ساعة	عدد ساعات تشغيل الآلة اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة
10000 وحدة	6000 وحدة	4000 وحدة	كمية الطلب الشهرية
20000 دينار			التكاليف الثابتة الشهرية

المطلوب:

1. ما مجموع عدد ساعات تشغيل آلة الخلط الشهرية لتلبية كامل الكمية المطلوب من المنتجات الثلاث، وهل تستطيع الشركة تلبية كامل كمية الطلب من خلال آلة الخلط المتوفرة لديها؟
2. في حالة عدم قدرة الشركة على تلبية كامل كمية الطلب من المنتجات الثلاث، ما هي المنتجات والكميات التي يتوجب على الشركة تصنيعها وبيعها من كل منتج لتحقيق أقصى أرباح ممكنة؟
3. في حالة وجود عقد لدى الشركة لتزويد أحد العملاء بـ 2000 وحدة من المنتج (س) ولا تستطيع الشركة التخلي عن العقد، ما مقدار الإنخفاض في أرباح الشركة في هذه الحالة مقارنة مع أرباح الشركة في المطلوب (2)؟

حل مثال (5)

1. مجموع عدد ساعات تشغيل آلة الخلط الشهرية لتلبية كامل الكمية المطلوب من المنتجات الثلاث:

المنتج (ع)	المنتج (ص)	المنتج (س)	
ربع ساعة	1 ساعة	2 ساعة	عدد ساعات تشغيل الآلة اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة
10000 وحدة	6000 وحدة	4000 وحدة	كمية الطلب الشهرية
2500 ساعة	6000 ساعة	8000 ساعة	إجمالي عدد ساعات تشغيل الآلة لإنتاج كامل الكمية المطلوب من كل منتج
16500 ساعة			مجموع الساعات الكلي (2500 + 6000 + 8000)

في ضوء ما سبق ونظراً لأن الطاقة التشغيلية الشهرية القصوى للآلة تبلغ 8600 ساعة عمل فإن الشركة لا تستطيع تلبية كامل كمية الطلب من خلال آلة الخلط المتوفرة لديها.

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

2. المنتجات والكميات التي يتوجب على الشركة تصنيعها وبيعها من كل منتج في ظل الطاقة الإنتاجية المتوفرة لدى الشركة لتحقيق أقصى أرباح ممكنة:

المنتج (ع)	المنتج (ص)	المنتج (س)	
3 دنانير	8 دنانير	10 دنانير	سعر بيع الوحدة
1 دينار	4 دنانير	6 دنانير	التكلفة المتغيرة للوحدة
2 دينار	4 دينار	4 دنانير	هامش المساهمة للوحدة (سعر البيع - التكلفة المتغيرة)
ربع ساعة	1 ساعة	2 ساعة	÷ عدد ساعات تشغيل الآلة اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة
8 دنانير	4 دنانير	2 دينار	هامش المساهمة لساعة تشغيل الآلة لكل منتج
الأول	الثاني	الثالث	ترتيب المنتجات من حيث تعظيم ربح الشركة

ويلاحظ أن المنتج (ع) هو أفضل المنتجات الثلاث للوصول إلى تعظيم ربحية الشركة، حيث إن كل ساعة تشغيل للآلة لإنتاج المنتج (ع) يحقق أرباح تبلغ 8 دنانير، في حين تبلغ ربحية ساعة تشغيل الآلة لإنتاج المنتجين (س) و (ص) 2 دينار و 4 دنانير على التوالي. في ضوء ما سبق، فإن على الشركة استخدام الآلة لإنتاج كامل الكمية الشهرية المطلوبة من المنتج (ع)، ثم تخصيص باقي الطاقة التشغيلية للآلة للمنتج (ص) وأخيراً المنتج (س)، وكما هو موضح في الجدول أدناه.

عدد الوحدات المنتجة				
المنتج (ع)	المنتج (ص)	المنتج (س)	عدد الساعات	
10000			8600 (2500)	عدد ساعات تشغيل الآلة المتاحة يطرح إجمالي عدد ساعات تشغيل الآلة اللازم لإنتاج المنتج (ع)
	6000		6100 (6000)	الباقى يطرح إجمالي عدد ساعات تشغيل الآلة لإنتاج المنتج (ص)
			100	الباقى
		50		يتم توجيه باقي عدد ساعات تشغيل الآلة للمنتج (س)، حيث يتم إنتاج 50 وحدة من المنتج (س) (100 ساعة ÷ 2)

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

وبناءً على الجدول أعلاه، يتوجب على الشركة إنتاج كامل الكمية المطلوبة من المنتجين (ع) و (ص) وإنتاج 50 وحدة فقط من المنتج (س). وفي حالة تطبيق ذلك، يكون إجمالي هامش المساهمة وصافي الربح لدى الشركة على النحو التالي:

المجموع	المنتج (ع)	المنتج (ص)	المنتج (س)	
	3 دنانير	8 دنانير	10 دنانير	سعر بيع الوحدة
	1 دينار	4 دنانير	6 دنانير	التكلفة المتغيرة للوحدة
	2 دينار	4 دنانير	4 دنانير	هامش المساهمة للوحدة
	10000 وحدة	6000 وحدة	50 وحدة	عدد الوحدات المنتجة والمباعة
44200 دينار	20000 دينار	24000 دينار	200 دينار	إجمالي هامش المساهمة
(20000)				يطرح التكاليف الثابتة
24200 دينار				صافي الربح

3. في حالة وجود عقد لدى الشركة لتزويد أحد العملاء بـ 2000 وحدة من المنتج (س)، فإن الشركة في هذه الحالة ستخصص من ساعات تشغيل الآلة المتاحة والبالغة 8600 دينار 4000 ساعة لإنتاج الـ 2000 وحدة من المنتج (س)، ثم يتم تلبية الكمية المطلوبة من المنتج (ع) وأخيراً المنتج (ص) وبما تسمح به ساعات تشغيل الآلة الباقية. وعليه تظهر عملية توزيع عدد ساعات تشغيل الآلة في هذه الحالة على النحو التالي:

عدد الوحدات المنتجة				
المنتج (ع)	المنتج (ص)	المنتج (س)	عدد الساعات	
		2000	8600 (4000)	عدد ساعات تشغيل الآلة المتاحة يطرح إجمالي عدد ساعات تشغيل الآلة لإنتاج الكمية المتعاقد على بيعها من المنتج (س)
10000			4600 (2500)	الباقي يطرح إجمالي عدد ساعات تشغيل الآلة لإنتاج المنتج (ع)
			2100	الباقي
	2100			يتم توجيه باقي عدد ساعات تشغيل الآلة للمنتج (ص)، حيث يتم إنتاج 2100 وحدة من المنتج (ص) (2100 ساعة ÷ 1)

وبناءً على الجدول أعلاه، يتوجب على الشركة إنتاج 2000 وحدة من المنتج (س)، وإنتاج كامل الكمية المطلوبة من المنتج (ع) وإنتاج 2100 وحدة من المنتج (ص). وفي حالة تطبيق ذلك، يكون إجمالي هامش المساهمة وصافي الربح لدى الشركة على النحو التالي:

المجموع	المنتج (ع)	المنتج (ص)	المنتج (س)	
	3 دنانير	8 دنانير	10 دنانير	سعر بيع الوحدة
	1 دينار	4 دنانير	6 دنانير	التكلفة المتغيرة للوحدة
	2 دينار	4 دنانير	4 دنانير	هامش المساهمة للوحدة
	10000 وحدة	2100 وحدة	2000 وحدة	عدد الوحدات المنتجة والمباعة
36400 دينار	20000 دينار	8400 دينار	8000 دينار	إجمالي هامش المساهمة
(20000)				يطرح التكاليف الثابتة
16400 دينار				صافي الربح

ويلاحظ أن أرباح الشركة قد إنخفضت في حالة تنفيذ العقد الموقع، نظراً لأن العقد يتضمن بيع 2000 وحدة من أقل المنتجات ربحية وهو المنتج (س). وقد إنخفضت أرباح الشركة بمقدار 7800 دينار.

6. القرارات المتعلقة بالمنتجات المشتركة وقرار التصنيع الإضافي

تنتج بعض الشركات الصناعية عدة منتجات من خلال عملية تصنيع واحدة، حيث تبدأ عملية التصنيع بإدخال المواد الخام وعند وصول الإنتاج إلى مرحلة معينة من التصنيع والتي تسمى **نقطة الانفصال** يظهر عدة منتجات. ومن الأمثلة على ذلك شركات تكرير النفط، حيث يتم البدء بالتصنيع لديها من مادة خام واحدة هي البترول الخام وعند مرحلة معينة يظهر عدة منتجات مثل البنزين والسيارات والغاز وغيرها. ومن الأمثلة الأخرى في هذا المجال صناعة الألبان، حيث يبدأ التصنيع بمادة الحليب وعند مرحلة معينة يظهر عدة منتجات مثل الزبدة واللبن.

يطلق على المنتجات التي تظهر عند نقطة الانفصال بالمنتجات المشتركة ويطلق على التكاليف التي تتفق خلال مرحلة التصنيع السابقة لنقطة الانفصال بالتكاليف المشتركة. وتتضمن التكاليف المشتركة كافة التكاليف الصناعية التي تدفع للوصول بالمادة الخام إلى المنتجات المختلفة التي تظهر عند نقطة الانفصال، حيث تتضمن هذه التكاليف تكلفة المواد الخام والعمل المباشر والتكاليف الصناعية غير المباشرة. يتم توزيع التكاليف المشتركة على المنتجات التي تظهر عند نقطة الانفصال بعدة طرق منها: كمية الإنتاج من كل منتج والقيمة البيعية عند نقطة الانفصال لكل منتج والقيمة البيعية الصافية للمنتجات.

مثال (6)

تقوم شركة الساحل بإنتاج ثلاث منتجات هي (ك) و (ل) و (م) من خلال عملية تصنيع مشتركة، حيث تبدأ الشركة بخلط المادتين (أ) و (ب)، وبعد مرحلة تصنيع لمدة ساعتين تظهر المنتجات الثلاثة. تبلغ مجموع تكاليف التصنيع المشتركة التي تتحملها الشركة قبل نقطة الإنفصال 100000 دينار، وفيما يلي التفاصيل الخاصة بعملية التصنيع المشتركة:

المجموع	(م)	(ل)	(ك)	
80000	40000	30000	10000	الكمية المنتجة عند نقطة الإنفصال (كغم)
200000	150000	30000	20000	القيمة البيعية عند نقطة الإنفصال (دينار)

المطلوب:

1. توزيع التكاليف المشتركة على المنتجات الثلاثة حسب طريقة الكمية المنتجة.
2. توزيع التكاليف المشتركة على المنتجات الثلاثة حسب طريقة القيمة البيعية عند نقطة الإنفصال.

حل مثال (6)

1. توزيع التكاليف المشتركة على المنتجات الثلاثة حسب طريقة الكمية المنتجة:

(م)	(ل)	(ك)	المجموع	
			100000 دينار	التكاليف المشتركة
		12500	(12500)	حصة المنتج (ك) $(80000 \div 10000) \times 100000$
	37500		(37500)	حصة المنتج (ل) $(80000 \div 30000) \times 100000$
50000			(50000)	حصة المنتج (م) $(80000 \div 40000) \times 100000$
50000	37500	12500	00	الرصيد

2. توزيع التكاليف المشتركة على المنتجات الثلاثة حسب طريقة القيمة البيعية عند نقطة الإنفصال:

(م)	(ل)	(ك)	المجموع	
			100000 دينار	التكاليف المشتركة
		10000	(10000)	حصة المنتج (ك) $(200000 \div 20000) \times 100000$
	15000		(15000)	حصة المنتج (ل) $(200000 \div 30000) \times 100000$
75000			(75000)	حصة المنتج (م)

				$(200000 \div 150000) \times 100000$
75000	15000	10000	00	حصة كل منتج من التكاليف المشتركة

7. قرار البيع عند نقطة الإنفصال أو التصنيع الإضافي

كما أسلفنا أعلاه، فإن عملية التصنيع المشترك ينتج عنها عدة منتجات عند نقطة الإنفصال، وقد تكون هذه المنتجات أو بعضها يمكن بيعه كما ظهر عند نقطة الإنفصال أو إجراء تصنيع إضافي له وبيعه بسعر أعلى. وفي هذه الحالة يتوجب على الإدارة إتخاذ القرار المناسب ببيع كل منتج إما عند نقطة الإنفصال أو إجراء تصنيع إضافي له وبيعه بعد ذلك. وفي هذا النوع من القرارات فإن التكاليف المشتركة المنفقة قبل نقطة الإنفصال والموزعة على المنتجات المشتركة غير ملائمة لتقييم بديل البيع عند نقطة الإنفصال وبديل التصنيع الإضافي. كما أن الإيرادات الملائمة في هذا النوع من القرارات هي الفرق بين الإيرادات المتحصلة من البيع بعد التصنيع الإضافي وإيرادات سعر البيع عند نقطة الإنفصال. وعند تقييم هذا النوع من القرارات قد يكون الأفضل للمنشأة من حيث الربحية بيع بعض المنتجات عند نقطة الإنفصال وبيع البعض الآخر بعد إجراء التصنيع الإضافي.

مثال (7)

تقوم شركة الساحل بإنتاج ثلاث منتجات هي (ك) و (ل) و (م) من خلال عملية تصنيع مشتركة، حيث تبدأ الشركة بخلط المادتين (أ) و (ب)، وبعد مرحلة تصنيع لمدة ساعتين تظهر المنتجات الثلاثة. تبلغ مجموع تكاليف التصنيع المشتركة التي تتحملها الشركة قبل نقطة الإنفصال 100000 دينار. فيما يلي التفاصيل الخاصة بعملية التصنيع المشتركة وسعر بيع المنتجات عند نقطة الإنفصال وتفاصيل التكاليف وسعر البيع بعد إجراء التصنيع الإضافي:

المجموع	(م)	(ل)	(ك)	
80000	40000	30000	10000	الكمية المنتجة عند نقطة الإنفصال (كغم)
200000	150000	30000	20000	القيمة البيعية عند نقطة الإنفصال (دينار)
100000	75000	15000	10000	التكاليف المشتركة الموزعة (دينار)
100000	50000	35000	15000	تكاليف التصنيع الإضافي (دينار)
302000	190000	80000	32000	القيمة البيعية بعد التصنيع الإضافي (دينار)

المطلوب: بيان القرار المناسب الخاص ببيع كل منتج من المنتجات الثلاث عند نقطة الإنفصال أم إجراء تصنيع إضافي له وبيعه بعد ذلك.

حل مثال (7)

لتحديد القرار المناسب ببيع كل منتج من المنتجات الثلاثة عند نقطة الإنفصال أم إجراء تصنيع إضافي له وبيعه بعد ذلك يتم إستخراج الإيرادات الإضافية لعملية التصنيع الإضافي لكل منتج ومقارنتها مع التكاليف

الخاصة بعملية التصنيع الإضافي لكل منتج، وكما هو موضح في الجدول التالي:

المجموع	(م)	(ل)	(ك)	
200000	150000	30000	20000	القيمة البيعية عند نقطة الإنفصال
302000	190000	80000	32000	القيمة البيعية بعد التصنيع الإضافي
102000	40000	50000	12000	الزيادة في الإيرادات نتيجة التصنيع الإضافي
100000	50000	35000	15000	تكاليف التصنيع الإضافي
2000	(10000)	15000	(3000)	الربح (الخسارة) نتيجة التصنيع الإضافي

وفي ضوء التحليل أعلاه يتبين ما يلي:

1. أن عملية التصنيع الإضافي للمنتج (ك) سيحمل الشركة خسارة تبلغ 3000 دينار، وبالتالي فإن القرار المناسب في هذه الحالة بيعه عند نقطة الإنفصال وعدم إجراء تصنيع إضافي له.
2. أن عملية التصنيع الإضافي للمنتج (ل) سيحقق للشركة ربح إضافي يبلغ 15000 دينار، وبالتالي فإن القرار المناسب في هذه الحالة إجراء تصنيع إضافي للمنتج (ل) وبيعه بعد ذلك.
3. أن عملية التصنيع الإضافي للمنتج (م) سيحمل الشركة خسارة تبلغ 10000 دينار، وبالتالي فإن القرار المناسب في هذه الحالة بيعه عند نقطة الإنفصال وعدم إجراء تصنيع إضافي له.

8. القرار الخاص بإلغاء تصنيع سلعة أو إغلاق قسم لدى المنشأة

هناك بعض الحالات التي يظهر لدى بعض المنشآت وجود منتجات أو أقسام لديها يتحقق منها خسائر، مما يدفع الإدارة إلى تقييم هذه المنتجات والأقسام لإتخاذ القرار المناسب بإغلاق هذه الأقسام وإيقاف إنتاج المنتجات الخاسرة. وعلى الإدارة أن تراعي العديد من المتغيرات عند دراسة قرار الإغلاق منها على سبيل المثال:

1. مدى تأثير عملية الإغلاق أو إيقاف الإنتاج على نشاط وربحية الأقسام أو المنتجات الأخرى، حيث أن التأثير قد يكون سلبي أو إيجابي. فمن التأثيرات السلبية المحتملة لعملية الإغلاق على الأقسام أو المنتجات الأخرى احتمال انخفاض مبيعات أو إيرادات تلك الأقسام، نتيجة ما يفضله بعض الزبائن والذي يطلق عليه تفضيل التسوق من مكان واحد. فهناك بعض الزبائن ممن يفضل التسوق من المحلات التي يتوفر لديها خدمات و سلع متكاملة، فعند إغلاق قسم الخضار لدى أحد المولات، على سبيل المثال، فإن بعض الزبائن قد يتوجه إلى مكان تسوق آخر يتوفر فيه بيع الخضار بالإضافة إلى السلع الأخرى، مما سيؤدي إلى فقدان مشتريات هذا النوع من الزبائن من الأقسام الأخرى خلاف قسم الخضار.

أما التأثيرات الإيجابية على الأقسام أو المنتجات الأخرى فيتمثل في احتمالية توجه الزبائن إلى بديل آخر يتوفر لدى الشركة عن السلعة أو الخدمة المُلغاة، مما سيرفع من الطلب على تلك السلع والخدمات. فعند قيام شركة تصنيع أدوية بإلغاء تصنيع دواء معين وتوفر بديل لهذا الدواء يتم تصنيعه من قبل نفس الشركة، فقد تستطيع الشركة توجيه زبائنها نحو البديل المتوفر عن الدواء الذي تم إلغاؤه مما سيرفع من

مبيعات الدواء المتوفر لدى الشركة.

2. مدة الإغلاق أو التوقف عن التصنيع: فقد يكون قرار الإدارة هو إلغاء تصنيع سلعة أو إغلاق قسم معين إما لفترة محددة من الزمن أو بشكل نهائي. فهناك بعض المنتجات التي ينخفض الطلب عليها بشكل كبير في بعض المواسم مثل الأيس كريم والذي ينخفض الطلب عليه بشكل واضح في فصل الشتاء، فيكون القرار في هذه الحالة بإيقاف تصنيع هذا المنتج لفترة الشتاء فقط نظراً لأن مبيعات فترة الشتاء لا تغطي التكاليف الخاصة بتصنيع وبيع المنتج. أما إذا كان المنتج يحقق خسائر بشكل مستمر فإن القرار يكون بإغلاق القسم أو إلغاء تصنيع المنتج بشكل نهائي.

3. مدى الاستفادة من الطاقة الإنتاجية والأيدي العاملة في القسم المنوي إغلاقه أو السلعة المنوي إلغاء تصنيعها. عند اتخاذ قرار الإلغاء لقسم أو سلعة فإن على الإدارة دراسة مدى الاستفادة من الطاقة المتوفرة لدى القسم أو السلعة المنوي إلغاؤها. فإلغاء تصنيع سلعة قد يوفر للشركة مساحة إضافية للاستفادة منها في تصنيع سلع أخرى، كما قد يوفر طاقة تصنيعية إضافية عن طريق استغلال الآلات المستخدمة في تصنيع السلعة الملغاة في تصنيع سلعة أخرى إذا أمكن ذلك. كما أن قرار إلغاء قسم أو تصنيع سلعة قد يوفر أيدي عاملة إضافية مدربة يمكن استغلالها في عملية تصنيع أو نشاط آخر.

4. أما بالنسبة للجانب المالي لقرار الإغلاق فيتمثل في مقارنة الإيرادات التي سيتم فقدانها نتيجة الإلغاء مع التكاليف التي يمكن توفيرها نتيجة عملية الإغلاق. وبالتالي فإن هناك بعض التكاليف غير الملائمة لقرار الإغلاق وبالتالي يتوجب عدم أخذها بعين الاعتبار عن تقييم قرار الإلغاء، ومنها بعض من التكاليف الثابتة والتكاليف الموزعة على القسم أو السلعة المنوي إلغاؤها.

مثال (8)

تنتج شركة الشفاء لصناعة الأدوية ثلاث منتجات هي (ك) و (ل) و (م). ونتيجة الخسائر التي أظهرتها قائمة الدخل للشركة للأعوام الأخيرة للمنتج (م)، تفكر الشركة بإلغاء إنتاج هذا المنتج. وفيما يلي تفاصيل المنتجات الثلاث:

المجموع	(م)	(ل)	(ك)	
700000	150000	350000	200000	المبيعات
(510000)	(110000)	(280000)	(120000)	يطرح التكاليف المتغيرة
190000	40000	70000	80000	هامش المساهمة
(85000)	(35000)	(30000)	(20000)	التكاليف الثابتة الخاصة بكل منتج
(35000)	(10000)	(15000)	(10000)	التكاليف الموزعة
70000	(5000)	25000	50000	صافي الربح (الخسارة)

ونتيجة تحليل التكاليف الثابتة الخاصة بكل منتج والتكاليف الموزعة على المنتجات تبين ما يلي:

- (أ) هناك مبلغ 6000 دينار من التكاليف الثابتة الخاصة بالقسم (م) تمثل راتب مهندس إنتاج المنتج (م)، وفي حالة إلغاء إنتاج المنتج (م) سيتم الإستغناء عن خدمات المهندس دون تحميل الشركة لأية تبعات مالية تنتج عن عملية الإستغناء.
- (ب) ضمن التكاليف الموزعة على القسم (م) هناك مبلغ 7500 دينار تكاليف لا يمكن توفيرها وبالتالي ستبقى الشركة تتحمل هذه التكاليف في حالة إتخاذ قرار بإلغاء إنتاج المنتج (م).
- المطلوب:** بيان القرار المناسب بإلغاء إنتاج المنتج (م) أم الإبقاء عليه.

حل مثال (8)

لبيان القرار المناسب بإلغاء إنتاج المنتج (م) أم الإبقاء عليه يتم إعداد قائمة دخل للمنتج (م) وبحيث تتضمن الإيرادات والتكاليف الملائمة فقط، والتي تظهر على النحو التالي:

قائمة الدخل للمنتج (م) في ظل قرار إلغاء إنتاج المنتج	
المبيعات	150000
يطرح التكاليف المتغيرة	(110000)
هامش المساهمة	40000
التكاليف الثابتة الخاصة بالمنتج (م) والملائمة لقرار الإلغاء	(6000)
التكاليف الموزعة الملائمة لقرار الإلغاء	(2500)
صافي الربح	31500

وفي ضوء التحليل أعلاه يلاحظ ما يلي:

1. إن قرار الإلغاء سيخفض أرباح الشركة بمقدار 31500 دينار والتي تمثل صافي ربح المنتج (م) في ظل الإقتصار على التكاليف الملائمة لقرار الإلغاء، وبالتالي فإن البديل الملائم هو الإبقاء على المنتج (م) رغم ظهور خسائر من عملية تصنيعه وبيعه في قائمة الدخل المعدة قبل الأخذ بعين الإعتبار التكاليف الملائمة.
2. تضمنت التكاليف الثابتة الخاصة بالمنتج (م) والملائمة لقرار الإلغاء مبلغ 6000 دينار فقط وهي التكاليف التي يمكن توفيرها في حالة إتخاذ الإلغاء.
3. تضمنت التكاليف الموزعة الملائمة لقرار الإلغاء مبلغ 2500 دينار فقط وهي التكاليف التي يمكن توفيرها في حالة إتخاذ قرار الإلغاء.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (إختيار من متعدد)

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. أي من التكاليف التالية يعتبر ملائم لإتخاذ القرار الإداري:

- أ- التكاليف الثابتة
ب- التكاليف المتغيرة
ج- التكاليف المشتركة
د- ب و ج صحيحتان

2. في حالة وجود طاقة غير مستغلة لدى إحدى الشركات فإنه يمكن قبول العروض الخاصة إذا كان السعر

المعروض:

- أ- يزيد عن إجمالي التكاليف الثابتة والمتغيرة
ب- يزيد عن حصة الطلبية من التكاليف الثابتة
ج- يزيد عن إجمالي التكاليف والربح المستهدف
د- يزيد عن التكاليف المتغيرة للطلبية.

3. إذا كان مصنع يقوم بإنتاج عدة منتجات ويعمل بطاقته القصوى، فإن القرار المتعلق بتركيز الإنتاج على منتج

واحد يتضمن أولاً ترتيب المنتجات على أساس:

- أ- سعر بيع الوحدة
ب- هامش المساهمة للوحدة
ج- هامش المساهمة للوحدة مقسوماً على عدد وحدات الإنتاج
د- حجم المبيعات من كل منتج

تصنع شركة الرمال الصناعية القطعة (س) والتي تدخل في العديد من منتجاتها، وفيما يلي التكاليف المتعلقة

بإنتاج 5000 وحدة سنوياً من القطعة (س)، وهي الكمية التي تحتاجها الشركة سنوياً:

التكاليف المتغيرة	100000 دينار
التكاليف الثابتة	60000 دينار
المجموع	160000 دينار

تقدم مورد خارجي بعرض إلى الشركة لبيعها الكمية المطلوبة من القطعة (س) بسعر 28 دينار للوحدة. في حالة

شراء الكمية المطلوبة من المورد الخارجي يتم توفير 10% من التكاليف الثابتة السنوية.

في ضوء المعلومات أعلاه أجب عن الأسئلة الثلاث التالية:

4. إن إجمالي التكاليف التي يمكن تجنبها في حالة شراء الكمية اللازمة من القطعة (س) من مورد خارجي تبلغ:
- أ- 160000 دينار ب- 156000 دينار ج- 106000 دينار د- 100000 دينار
5. في حالة شراء الكمية اللازمة من القطعة (س) من مورد خارجي فإن أرباح شركة الرمال الصناعية:
- أ- ستزيد بمقدار 34000 دينار ب- ستتناقص بمقدار 34000 دينار
ج- ستزيد بمقدار 40000 دينار د- ستتناقص بمقدار 40000 دينار
6. إن أعلى سعر يتوجب على شركة الرمال الصناعية دفعه للمورد الخارجي لشراء القطعة (س) يبلغ:
- أ- 32 دينار ب- 21.2 دينار ج- 20 دينار د- 12 دينار
7. تبلغ التكلفة الصناعية المتغيرة لإحدى القطع الداخلة في صنع المنتج الرئيس لشركة سما الصناعية 50 دينار وبيبلغ متوسط التكلفة الصناعية الكلية لإنتاج القطعة عند مستوى الطلب الحالي (4000 وحدة) 62 دينار. تقدم أحد المنتجين الجدد لشركة سما بعرض لبيعهم الكمية التي يحتاجونها من القطعة المذكورة وبسعر 56 دينار للوحدة. في حال موافقة شركة سما الصناعية على العرض سيكون بإمكانها توفير 70% من تكاليف الإنتاج الصناعية الثابتة. بماذا تنصح شركة سما الصناعية:
- أ- الاستمرار بالصنع الداخلي للقطعة لتجنب إنخفاض الأرباح بمقدار 7800 دينار
ب- الاستمرار بالصنع الداخلي للقطعة لتجنب إنخفاض الأرباح بمقدار 1600 دينار
ج- شراء القطعة لأن ذلك سيزيد أرباحها بمقدار 48000 دينار
د- شراء القطعة لأن ذلك سيزيد أرباحها بمقدار 9600 دينار
8. تنتج شركة السعدي الصناعية المنتجين (س) و (ص) من خلال عملية إنتاج مشتركة حيث تبلغ التكاليف المشتركة لإنتاج المنتجين وقبل نقطة الإنفصال مبلغ 33000 دينار. ينتج عند نقطة الإنفصال 5000 وحدة من المنتج (س) و 5000 وحدة من المنتج (ص). يباع المنتج (س) بسعر 4 دنانير عند نقطة الإنفصال وبسعر 7 دنانير بعد التصنيع الإضافي له. أما المنتج (ص) فيباع بسعر 5 دنانير عند نقطة الإنفصال وبسعر 6 دنانير بعد التصنيع الإضافي له. تبلغ تكاليف التصنيع الإضافي للمنتج (س) 13000 دينار وللمنتج (ص) 6000 دينار. ما هو القرار المناسب الذي يتوجب على الشركة إتخاذة لتعظيم أرباحها من عملية تصنيع المنتجين؟
- أ- بيع كل من المنتج (س) والمنتج (ص) عند نقطة الإنفصال
ب- بيع المنتج (س) عند نقطة الإنفصال وإجراء تصنيع إضافي للمنتج (ص)
ج- إجراء تصنيع إضافي للمنتج (س) وبيع المنتج (ص) عند نقطة الإنفصال
د- إجراء تصنيع إضافي للمنتجين (س) و (ص)

9. بإمكان شركة الإثراء الصناعية استخدام الـ 5000 وحدة المتوفرة لديها من المادة الأولية النادرة (ك) لصنع أي من المنتجين (س) و (ص). يتطلب إنتاج الوحدة من (س) وحدتين من المادة الأولية (ك)، ويتطلب إنتاج الوحدة من (ص) 3 وحدات من المادة الأولية (ك). يبلغ هامش المساهمة للمنتج (س) 5 دنانير وللمنتج (ص) 6 دنانير. بإمكان الشركة إنتاج وبيع أي كمية من (ص) ولكنها لا تستطيع بيع أكثر من 1000 وحدة من (س). ما هو القرار المناسب الذي يتوجب على الشركة إتخاذهُ لتعظيم أرباحها من عملية تصنيع المنتجين؟

أ- إنتاج وبيع (ص) فقط

ب- إنتاج وبيع 1000 وحدة من (س) و 1000 وحدة من (ص)

ج- إنتاج وبيع 1200 وحدة من (ص) والباقي من (س)

د- إنتاج وبيع 750 وحدة من (ص) والباقي من (س)

10. في حالة زيادة عدد الوحدات المنتجة مع بقاء التكاليف الثابتة كما هي فإن:

متوسط التكلفة للوحدة التكاليف المتغيرة للوحدة

أ - تنقص لا يتغير

ب - تنقص تزيد

ج - تزيد لا تتغير

د - تزيد تزيد

11. كان لدى إحدى الشركات الصناعية 200 وحدة من أحد المنتجات لديها والذي يمكن بيعه عند نقطة الإنفصال مباشرة بسعر 5 دنانير، يمكن إجراء تصنيع إضافي على المنتج ويكلف الشركة مبلغ إجمالي على جميع الوحدات الـ 200 مبلغ 60 دينار. ما هو السعر الذي يجب أن تباع به الوحدة من المنتج بعد التصنيع الإضافي ليصبح البديلين متماثلين:

أ - 6.2 دينار ب - 5.9 دينار ج - 5.3 دينار د - 6.5 دينار

12. فيما يلي البيانات الخاصة بالقسمين الوحيدين لدى أحد الشركات الصناعية:

قسم (2)	قسم (1)	
300000	600000	الإيرادات
(200000)	(310000)	التكاليف المتغيرة
100000	290000	هامش المساهمة
(80000)	(80000)	ت ثابتة خاصة بكل قسم
(50000)	(110000)	ت ثابتة موزعة
(30000)	100000	صافي الربح (الخسارة)

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

ونظراً للخسارة التي يحققها القسم 2 فإن الإدارة تدرس قرار إغلاقه، وفي حالة تم ذلك فإن التكاليف الثابتة الخاصة به سيتم تجنبها، أما التكاليف الثابتة الموزعة فستبقى كما هي. في حالة إغلاق القسم 2 فإن صافي ربح الشركة يصبح:

أ- 180000 دينار ب- 100000 دينار ج- 70000 دينار د- 50000 دينار

13. تنتج شركة صناعية 10000 وحدة من المنتج (س) وتبلغ التكاليف الثابتة للوحدة عند هذا المستوى من الإنتاج 14 دينار. إذا زادت عدد الوحدات المنتجة إلى 20000 وحدة فإن التكاليف الثابتة تصبح:

أ- 28000 دينار كإجمالي ب- تبقى 14 دينار للوحدة
ج- تزداد إلى 28 دينار للوحدة د- تنقص إلى 7 دنانير للوحدة

14. تخطط شركة الشرق الصناعية لإغلاق أحد الأقسام لديها والذي تبلغ إجمالي هامش المساهمة له 48000 دينار، ويتم تحميل القسم بمبلغ 96000 دينار تكاليف غير مباشرة موزعة. وفي حالة إغلاق القسم تستطيع الشركة توفير مبلغ 54000 دينار من التكاليف غير المباشرة الموزعة. إن قرار الإغلاق سيؤثر على صافي أرباح الشركة قبل الضريبة بقيمة:

أ- زيادة بمقدار 48000 دينار ب- نقص بمقدار 48000 دينار
ج- زيادة بمقدار 6000 دينار د- نقص بمقدار 6000 دينار

15. فيما يلي المعلومات الخاصة بالمنتج س لدى إحدى الشركات الصناعية:

المبيعات (عدد الوحدات 5000 وحدة)	100000 دينار
التكاليف المتغيرة	80000 دينار
التكاليف الثابتة	5000 دينار

إذا رفعت الشركة سعر بيع المنتج بنسبة 10% وبقي حجم المبيعات (عدد الوحدات المباعة)، وهيكل التكاليف دون تغيير، فإن صافي ربح الشركة يصبح:

أ- 20000 دينار ب- 25000 دينار
ج- 17500 دينار د- 17000 دينار

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

1.	2.	3.	4.	5.	6.	7.	8.
ب	د	ج	ج	أ	ب	د	ج
9.	10.	11.	12.	13.	14.	15.	
ب	أ	ج	د	د	ج	ب	

التمرين الثاني:

تنتج شركة الأنوار للصناعات البلاستيكية سلعة وتحتاج لغايات تصنيعها إلى القطعة (س)، وتحتاج الشركة سنوياً إلى 100000 وحدة من القطعة (س). يمكن تصنيع القطعة (س) داخلياً من قبل الشركة وذلك ضمن التكاليف التالية للكمية الكلية المطلوبة:

200000 دينار	تكاليف صناعية متغيرة
100000	تكاليف صناعية ثابتة
50000	تكاليف صناعية موزعة
350000	المجموع

تقدم أحد الموردين بعرض لشركة الأنوار للصناعات البلاستيكية لبيعها الكمية اللازمة بسعر يبلغ 2.75 دينار للقطعة. إذا ما تم قبول العرض فسيتم توفير مبلغ 80000 دينار من التكاليف الصناعية الثابتة، كما سيتم توفير 25% من التكاليف الصناعية الموزعة.

المطلوب: تحديد البديل الأفضل للشركة، تصنيع القطعة (س) داخلياً أو شرائها من المورد الخارجي، مع توضيح ذلك بالأرقام.

التمرين الثالث:

تنتج شركة سما الصناعية السلعة (س)، وفيما يلي البيانات الخاصة بتلك السلعة:

12 دينار	سعر بيع الوحدة
6 دنانير	التكلفة الصناعية المتغيرة للوحدة
2 دينار للوحدة	المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة
180000 دينار	التكاليف الصناعية الثابتة السنوية
120000 دينار	المصاريف الإدارية والبيعية الثابتة السنوية
350000 وحدة	الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة
300000 وحدة	المبيعات السنوية الحالية

تلقت الشركة عرض من مستورد لبيعه 75000 وحدة بسعر 10 دنانير للوحدة. وقد اشترط المستورد على الشركة تأمين كامل كمية الطلبية وبالسعر المحدد من قبله، علماً بأن العرض لن يؤثر على أسعار المبيعات الحالية للشركة. وستضطر الشركة في حالة قبول العرض إلى تأمين بقية كمية العرض من مبيعاتها إلى السوق المحلي نظراً لعدم إمكانية رفع الطاقة الإنتاجية.

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

في حالة قبول العرض فإن التكاليف الصناعية والإدارية والبيعية الثابتة السنوية لدى الشركة لن تتأثر، أما المصاريف الإدارية والبيعية المتغيرة فسيتم تخفيضها لمبيعات العرض الإضافي إلى 1.5 دينار للوحدة، إلا أن العرض يتطلب من الشركة دفع عمولة بنسبة 10% من إجمالي سعر بيع الطلبية.

المطلوب:

1. تحديد القرار المناسب بقبول أو رفض العرض.
2. ما مقدار التغير في ربح الشركة في حالة قبول العرض.

التمرين الرابع:

يوجد لدى مكتب المحاسبين المعتمدون ثلاث أقسام هي المحاسبة والإستشارات الضريبية والتدقيق، وقد ظهرت قائمة الدخل للعام 2011 للأقسام الثلاثة على النحو التالي:

المجموع	التدقيق	الضريبة	المحاسبة	البيان
120000	60000	20000	40000	الإيرادات
(87000)	(50000)	(12000)	(25000)	يطرح المصاريف المتغيرة
33000	10000	8000	15000	هامش المساهمة
				يطرح المصاريف الثابتة:
(9000)	(3000)	(4000)	(2000)	- مباشرة
(15000)	(5000)	(5000)	(5000)	- موزعة
9000	2000	(1000)	8000	صافي الربح (الخسارة)

نظراً للخسارة المتكررة لقسم الإستشارات الضريبية تفكر الإدارة بإغلاق القسم، وفي هذه الحالة سيتم توفير كامل المصاريف الثابتة المباشرة الخاصة بذلك القسم. أما المصاريف الثابتة الموزعة فستبقى كما هي إذا ما تم الإغلاق، إلا أنه يمكن لقسم المحاسبة الإستفادة من المساحة والإمكانات الأخرى الخاصة بقسم الضريبة لتوسيع أعماله، ويتوقع أن تزيد إيرادات قسم المحاسبة نتيجة ذلك بنسبة 10% سنوياً.

المطلوب:

1. هل توافق على قرار إغلاق قسم الإستشارات الضريبية؟ وما أثر الإغلاق على صافي أرباح المكتب؟
2. ما أقل نسبة زيادة على إيرادات قسم المحاسبة التي تبرر إغلاق قسم الإستشارات الضريبية؟

التمرين الخامس:

تنتج شركة الإخلاص الصناعية ثلاث منتجات هي (س) و (ص) و (ع) من خلال عملية تصنيع مشتركة. يمكن بيع كل منتج من المنتجات الثلاثة عند نقطة الانفصال أو الاستمرار في تصنيعه بشكل مستقل عن المنتجات الأخرى.

المجموع	(ع)	(ص)	(س)	
50000	20000	25000	5000	الكمية المنتجة عند نقطة الانفصال (كغم)
195000	80000	100000	15000	القيمة البيعية عند نقطة الانفصال
40000				التكاليف المشتركة الكلية
44000	10000	30000	4000	تكاليف التصنيع الإضافي
230000	88000	120000	22000	القيمة البيعية بعد التصنيع الإضافي

المطلوب:

1. توزيع التكاليف المشتركة على المنتجات الثلاثة حسب طريقة القيمة البيعية عند نقطة الانفصال.
2. تحديد أي من المنتجات الثلاثة يتوجب على الشركة بيعه عند نقطة الانفصال وأي منها يتوجب الاستمرار في تصنيعه بعد نقطة الانفصال.

التمرين السادس:

تنتج الشركة العالمية للصناعات الكيماوية أربع منتجات من خلال خط إنتاجي واحد تبلغ طاقته السنوية القصوى 400000 كغم. فيما يلي التفاصيل الخاصة بالمنتجات الأربعة:

(م)	(ع)	(ص)	(س)	
20 دينار	30 دينار	40 دينار	50 دينار	سعر بيع الوحدة بالدينار
2	10	8	4	وزن الوحدة بالكغم
12 دينار	20 دينار	24 دينار	30 دينار	التكاليف المتغير للوحدة
4000	2000	10000	5000	الكميات المتعاقد على بيعها بالوحدات
20000	25000	30000	25000	كمية الطلب السنوية خلاف الكمية المتعاقد عليها
250000 دينار				التكاليف الثابتة السنوية

المطلوب:

1. ما مجموع الكمية التي يتوجب إنتاجها سنوياً عند تشغيل الخط الإنتاجي لتلبية الكميات المتعاقد على بيعها؟
2. في ضوء الطاقة الإنتاجية المتاحة لتشغيل الخط الإنتاجي وبعد تلبية الكمية المتعاقد عليها، ما عدد ساعات العجز في حالة رغبة الشركة في تلبية كامل كمية الطلب السنوية؟

3. في ظل الطاقة القصوى للخط الإنتاجي، ما هي المنتجات والكميات التي يتوجب على الشركة تصنيعها وبيعها من كل منتج لتحقيق أقصى أرباح ممكنة، آخذاً بعين الاعتبار تلبية الكمية المتعاقد على بيعها؟

4. مع بقاء جميع العوامل كما هي، إذا استطاعت الشركة تخفيض التكاليف المتغير للوحدة للمنتج (م) إلى 8 دينار للوحدة، هل سيؤثر هذا التغيير على المنتجات والكميات التي يتوجب على الشركة تصنيعها وبيعها من كل منتج لتحقيق أقصى أرباح ممكنة، بين ذلك بالأرقام.

التمرين السابع:

تصنع شركة المدينة الصناعية 30000 وحدة من المادة (ي) التي تدخل في صناعة منتجها الرئيسي. توفرت إليك المعلومات التالية من محاسب التكاليف للشركة حول كلفة الوحدة الواحدة من المنتج (ي) وضمن مستوى إنتاج 30000 وحدة:

مواد مباشرة	1.5 دينار
عمل مباشر	3
تكاليف صناعية غير مباشرة	1.8
تكاليف صناعية ثابتة	3.8
المجموع	10.1 دينار

تقدمت إحدى الشركات المتخصصة في تصنيع المنتج (ي) بعرض لشركة المدينة الصناعية لبيعها الكمية المطلوبة من المنتج (ي) بسعر 9 دنانير للوحدة. إذا قبلت شركة المدينة الصناعية العرض فسيكون بإمكانها توفير 40% من التكاليف الثابتة، كما ستمكن من تأجير بعض المعدات المستغلة حالياً في إنتاج المنتج (ي) بأجرة سنوية مقدارها 28000 دينار.

هل تتصح المدينة الصناعية بقبول العرض أم لا، ولماذا؟ موضحاً إجابتك رقمياً.

محور الرقابة المالية الفصل التاسع: الرقابة المالية المحتويات

الصفحة	
269	أهداف الفصل التعليمية
270	مقدمة
270	التكاليف المعيارية
271	تحديد المعايير
271	معايرة عنصر المواد المباشرة
273	معايرة عنصر الأجور
274	المصروفات غير المباشرة أو الأعباء الإضافية
275	تحديد وحساب الإنحرافات
278	إنحرافات المبيعات
278	تحليل إنحرافات التكاليف
282	إنحراف المزيج
283	إنحراف العائد أو الناتج
284	مزايا التكاليف المعيارية وتحليل الإنحراف للأداء والرقابة
285	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا المحور يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- التمييز بين المعيار والموازنة.
- وصف المعايير وأنواعها وكيفية تحديدها.
- بيان عملية معايرة عناصر التكلفة من مواد وأجور وتكاليف غير مباشرة.
- إحتساب وتحليل إنحرافات عنصر تكلفة المواد.
- إحتساب وتحليل إنحرافات عنصر تكلفة الأجور.
- إحتساب وتحليل إنحرافات عنصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.
- إحتساب وتحليل إنحرافات المزيج والنتاج.
- وصف عملية إستخدام نتائج الإنحرافات.
- بيان نواحي القوة والضعف في التكاليف المعيارية وتحليل الإنحراف للأداء والرقابة.

1. مقدمة

تناولنا في الفصل السابع التخطيط المالي وعناصره الأساسية والحاجة إلى وضع خطط مالية وبناء معايير لعناصر التكلفة والإيراد وفي الفصل الحالي والذي يحمل عنوان التكاليف المعيارية فالمستهدف هو مقارنة التكاليف الفعلية بالمخططة أو ما يسمى بالمعيارية وذلك لكشف ما بينها من إختلاف (إنحراف) وتحليله إلى أسبابه والتقرير عنه إلى الإدارة. إن حلقة تحليل الإنحرافات هي من حلقات الرقابة المالية التي تخدم رقابة الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط كما أنها تفيد في خدمة حلقة التخطيط المالي من التغذية العكسية التي تقود إلى تحسين التخطيط المالي في الفترات المالية القادمة. والرقابة لها تعاريف متعددة فالبعض يعرفها على أنها اكتشاف ما إذا كان كل شيء تم ويتم وفقاً للخطة الموضوعية والتعليمات الصادرة والمبادئ السارية، وأنها تهدف إلى الوقوف على نواحي الضعف والأخطاء ومن ثم العمل على علاجها ومنع تكرارها، وأن الرقابة تكون على كل شيء سواء كانت أعمالاً أو أشياء أو أفراد أو مواقف أو أرقام مالية وتركيزنا في هذا الفصل الدراسي على الرقابة المالية.

الرقابة المالية لها دور في تحديد الأخطاء الناتجة عن التنفيذ وأيضاً منع الإسراف والإعتماد فقط على البيانات الفعلية قد لا يفيد كثيراً في مثل هذا الأمر حيث أنه لا يمكن معرفة التكاليف الفعلية إلا بعد إتمام العملية الإنتاجية والإنتهاء منها وبالتالي يصعب استخدامها لإظهار مدى الكفاءة الإنتاجية من عدمها ومن هنا وجدت التكاليف المعيارية أو التكاليف المحددة مقدماً وذلك لتلاشى القصور الموجود في نظم التكاليف الفعلية لأغراض الرقابة على التكاليف.

2. التكاليف المعيارية (Standard Costing)

بداية يجب توضيح الفرق بين الموازنة والمعيار، في الأساس هما الشيء نفسه حيث أن كلاهما عبارة عن تكاليف محددة مسبقاً وكلاهما يستخدم لغايات التخطيط الإداري والرقابة ولكن الفرق بينهما يعود إلى طريقة شمولية القيم المتنبأ بها لذلك تعتبر:

- الموازنة التقديرية هي خطة أداء مالية لفترة مالية قادمة.
- المعيار هو الجزء من الخطة المالية مثل تكاليف الوحدة الواحدة المحددة مسبقاً.

التكاليف المعيارية هي تكاليف الخطة المالية وهي تكاليف محددة مقدماً وترتبط بتكلفة المنتج المتمثلة بالمواد والأجور والتكاليف غير المباشرة. ويتم تحديد المعايير بأسلوب علمي يتناسب مع طريقة استخدام عناصر التكاليف وتحدد في ضوء ظروف المنشأة. فمعايير كل منشأة تختلف عن معايير المنشأة الأخرى لأن لكل واحدة منها ظروف مختلفة عن الأخرى.

إن معايير التكلفة تتكون من شقين: الشق الأول ويخص كمية عنصر التكلفة اللازم استخدامها لإنتاج وحدة المنتج أو الخدمة وتُعرف بالكمية المعيارية أما الشق الثاني فيعبر عن السعر المعياري لوحدة قياس الكمية. مثلاً إذا تم معايرة إنتاج طاولة بأنها تحتاج إلى 2 متر خشب فهذه هي الكمية المعيارية وإذا تم توقع سعر شراء متر الخشب بمبلغ 5 دنانير فهذا هو السعر المعياري للمواد. والمواد المباشرة في الإنتاج متعددة ويتم قياسها بوحدات قياس مختلفة مثل الكيلو

غرام والطن والمتر المربع والجالون والبرميل وهكذا. وتقاس الأجور بساعة العمل. وأما المصروفات غير المباشرة فإنها تقاس بإستخدام وحدات قياس الطاقة، والتي قد تكون وحدات المنتج أو ساعات العمل المباشرة أو ساعات دوران الآلات. ويعبر معدل التحميل عن تكلفة وحدات قياس الكمية.

تحدد التكلفة المعيارية لوحدة الإنتاج بضرب الكمية المعيارية لعنصر التكاليف في سعره المعياري، وتحدد التكلفة المعيارية للفترة بضرب عدد وحدات الإنتاج الفعلي في التكلفة المعيارية لوحدة الإنتاج. فمثلاً إذا بلغ حجم الإنتاج الفعلي خلال فترة ما 20000 وحدة. وكانت الكمية المعيارية للمواد المباشرة لوحدة الإنتاج 8 كغم والسعر المعياري 6 دنانير، فإن التكلفة المعيارية للمواد المباشرة لوحدة الإنتاج هي 48 ديناراً (8 كغم ضرب 6 دنانير) وأن التكلفة المعيارية للإنتاج 960000 ديناراً (20000 وحدة × 48 ديناراً للوحدة). وعند إستخدام التكاليف المعيارية يتم دراسة كيفية إستخدام عناصر التكاليف وهذا يؤدي إلى رفع كفاءة إستخدامها ومن ثم تحسين مستوى الأداء في المنشأة.

1.2 تحديد المعايير

تتم معايرة عناصر التكاليف حسب طبيعتها وفي ضوء الظروف التي يتم العمل بها. وتحتاج عملية المعايرة إلى تحديد معيار الكمية ومعيار السعر لكل عنصر من عناصر التكاليف، ولتسهيل دراسة هذا الموضوع ستتم دراسة معايرة المواد المباشرة والأجور المباشرة والمصروفات الصناعية غير المباشرة على التوالي.

1.1.2 معايرة عنصر المواد المباشرة

معايرة عنصر المواد ترتبط بمعيار الكمية ومعيار السعر للمواد والكمية المعيارية من المواد المباشرة هي كمية المواد المباشرة التي يجب استخدامها لكل وحدة إنتاج وعند وضع معايير الكمية يجب عمل دراسة علمية وتنفيذ عمليات القياس الفنية والهندسية وتعديل نتائج ذلك بعمل التشغيل الإختباري للتأكد من المعايرة وطبعاً لا بد من أخذ الظروف العملية في الحسبان أيضاً يجب الأخذ في الحسبان نسبة المواد التي سيتم فقدها على شكل عادم أو فاقد عادي وتضمينها في معيار الكمية. أما معايرة سعر المواد فهذا يتم حسب السجلات التاريخية للشركة وتوقعاتها للأسعار في الفترة القادمة وبناء معيار السعر للمواد يتم بالتنسيق مع دائرة الشراء.

مثال (1)

إذا كان إنتاج وحدة واحدة يتطلب (4) كغم من المادة الخام والسعر المعياري المتوقع (5) دنانير للكيلو غرام الواحد وقد تم إنتاج (100) وحدة استخدم في إنتاجها (410) كغم وسعر الشراء الفعلي (5.20) دينار للكيلو. فما هي الكمية المعيارية من المواد للوحدة الواحدة والكمية المعيارية من المواد للإنتاج وبين إنحرافات الكمية والسعر؟

حل مثال (1)

إن الكمية المعيارية من المواد للوحدة تساوي 4 كغم

والكمية المعيارية من المواد للإنتاج تساوي 400 كغم (100×4)

وإنحراف الكمية من المواد يساوي 10 كغم (410- (100×4)) وبالدينار يحسب كما يلي:

إنحراف الكمية = 5×((100×4)-410) = 50 دينار وهذا إنحراف غير محبب بسبب إرتفاع الكمية الفعلية عن الكمية المعيارية.

أما إنحراف السعر فيساوي (5.2 - 5.0) × 410 = 82 دينار وهذا إنحراف غير محبب أيضاً بسبب إرتفاع السعر الفعلي للمواد عن السعر المعياري ويمكن إعتداد المعادلات التالية لتحديد إنحرافات المواد.

إنحرافات السعر = (سعر شراء فعلي - سعر شراء معياري) × كمية مشتراة فعلية.

إنحراف الكمية = (كمية مواد فعلية مستخدمة في الإنتاج - كمية مواد معيارية للإنتاج الفعلي) × سعر شراء معياري.

مثال (2)

شركة تقوم بتصنيع المكاتب الخشبية باستخدام الألواح الخشبية كمادة مباشرة وتقوم بتحديد الكمية المعيارية للمواد المباشرة كالتالي:

العنصر	التكلفة
المواد اللازمة	3.75 مترمربع
مخصص مواد تالفة	0.25 مترمربع
الكمية المعيارية من المواد المباشرة للوحدة	4 متر مربع

السعر المعياري للمواد المباشرة كالتالي:

العنصر	الكمية
سعر الشراء (صافي من الخصم)	3.5 دينار
شحن وتوصيل	1 دينار
استلام وتجهيز	0.5 دينار
السعر المعياري للوحدة الواحدة من المواد الخام	5 دينار

المطلوب: ما هي التكلفة المعيارية للوحدة؟

حل مثال (2)

بعد تحديد معيار الكمية ومعيار السعر لكل أصناف المواد تكون التكلفة المعيارية للمواد المباشرة هي حاصل ضرب معيار الكمية في معيار السعر. ففي مثالنا السابق إحتاجت وحدة الإنتاج إلى 4 متر مربع من المواد المباشرة والسعر المعياري للمتر المربع هو 5 دنانير تكون التكلفة المعيارية للوحدة من عنصر المواد المباشرة هي 20 ديناراً.

2.1.2 معايرة عنصر الأجور

لا تختلف عملية معايرة عنصر الأجور عن عنصر المواد حيث تتطلب معايرة عنصر الأجور تحديد الزمن اللازم لإنتاج الوحدة وأجرة ساعة العمل. ويتم تحديد ساعات العمل المباشرة في ضوء التجهيزات الفنية المتوفرة في الإنتاج وخبرة وكفاءة العمل. ويمكن تقدير الزمن في بعض الصناعات بدراسة الحركة والزمن أو بإجراء عملية تشغيل إختباري وحسب الأسلوب الأخير يتم إنتاج كمية من الإنتاج عدة مرات وفي كل مرة يتم التحكم بظروف العمل. وعند المعايرة يجب الأخذ في الحسبان أوقات الأعطال الحتمية، فعند استخدام الآلات مثلاً قد تتعطل هذه الآلات عن العمل ومن ثم يتوقف العمل. وكذلك يتوقف العمل أثناء أوقات الإستراحات الرسمية لتناول وجبات الطعام أو القيام بتأدية فرائض الصلاة.

مثال (3)

نتابع المثال السابق بتحديد ساعات العمل المعيارية لوحدة الإنتاج كالتالي:

حل مثال (3)

الكمية	العنصر
3.5 ساعة	وقت إنتاج فعلي لكل وحدة
0.3 ساعة	فترة استراحة
0.2 ساعة	مخصص أعطال
4 ساعات	ساعات العمل المعيارية لكل وحدة

ويتحدد معدل الأجر المعياري للساعة بقسمة إجمالي الأجور المباشرة على عدد ساعات العمل المعيارية السنوية. وتشتمل الأجور المباشرة على إجمالي أجور أقسام الإنتاج بالإضافة إلى مساهمة المنشأة في التأمينات الإجتماعية والصحية. ويمكن أن يتم حساب معدل أجر معياري لكل عامل على حدة أو لكل فئة عمال أو لكل قسم على حدة. ولتوفير تكاليف تشغيل نظام التكاليف يفضل استخدام الأسلوب الثاني أو الأسلوب الأخير. وعند استخدام معدل لعدة فئات من العمال فإنه يفضل استخدام المتوسط المرجح لأجور هؤلاء العمال. ولحساب معدل الأجر المعياري يتم ضرب عدد ساعات عمل كل فئة في معدل أجرها وقسمة الناتج على عدد ساعات العمل لكل الفئات. ولتوضيح ذلك إفتراض أنه تم جمع البيانات الآتية:

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

الفئة	ساعات العمل	أجرة الساعة	التكلفة
أ	2	3	6
ب	3	2	6
ج	4	1.5	6
الإجمالي	9		18

وبهذا يكون معدل أجر ساعة العمل لهذه الفئات هو 2 (9/18 ساعات) ديناراً لكل ساعة.

3.1.2 المصروفات غير المباشرة أو الأعباء الإضافية

تضم هذه المجموعة جميع المصروفات غير المباشرة وتعتبر في المصانع تكاليف صناعية غير مباشرة وهذه تشمل جميع المصروفات الصناعية الباقية عدا المواد المباشرة والأجور المباشرة. ولمعايرة هذه المصروفات يجب معرفة سلوكها تجاه التغيرات في حجم الإنتاج لأن بعض هذه المصروفات متغيرة حيث تتغير طردياً مع التغير في حجم النشاط وبعضها الآخر ثابت حيث يبقى مجموعها على ما هو عليه طالما كانت التغيرات في حجم النشاط ضمن المدى الملائم للطاقة. ولمعايرتها يجب دراسة كل بند من بنودها وتقدير قيمتها التي سوف تظهر بالموازنة التقديرية. وتعد هذه الموازنة لمستوى الطاقة العادية.

مثال (4)

ولتوضيح ذلك إفتراض أن التكلفة المتغيرة لوحدة النشاط هي 5 دنانير وأن إجمالي التكاليف الثابتة هي 2100 ديناراً وأن الطاقة العادية هي 1500 وحدة وبالتالي فإن الموازنة المرنة لعدة أحجام إنتاج كما يلي:

حل مثال (4)

الموازنة المرنة				بيان
التكلفة عند حجم إنتاج 1700	التكلفة عند حجم إنتاج 1500	التكلفة عند حجم إنتاج 1200	التكلفة بالدينار	
8500	7500	6000	5 للوحدة	التكلفة المتغيرة
2100	2100	2100	2100 إجمالي	التكلفة الثابتة
10600	9600	8100		إجمالي التكاليف

لقد بلغت التكاليف الثابتة 2100 ديناراً عند مستوى إنتاج 1200 وحدة أو 1700 وحدة وحددت التكاليف المتغيرة بضرب التكلفة المتغيرة للوحدة في عدد وحدات النشاط عند كل مستوى من مستويات النشاط الثلاثة. ومن دراسة الموازنة المرنة نجد أن معدل تحميل الأعباء المتغيرة هي 5 دنانير للوحدة وأن معدل تحميل الأعباء الثابتة مثلاً يساوي 1.4 ديناراً عند مستوى 1500 وحدة (2100 دينار / 1500 وحدة). وعليه يكون معدل التحميل = 1.4 + 5 = 6.4 ديناراً للوحدة.

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

التكلفة المعيارية الكلية

التكلفة المعيارية الكلية للوحدة هي مجموع التكلفة المعيارية للمواد المباشرة + التكلفة المعيارية للأجور المباشرة + التكلفة المعيارية للأعباء الإضافية.

بناءً على ما سبق تكون التكلفة المعيارية الكلية هي:

عنصر التكلفة	كمية معيارية	x	سعر معياري	=	تكلفة معيارية
مواد مباشرة	4	x	5	=	20
أجور مباشرة	4	x	2	=	8
أعباء غير مباشرة	*1	x	6.4	=	6.4
المجموع				=	34.4 للوحدة

*معدل التحميل للأعباء غير المباشرة هو 6.4 لكل وحدة.

2.2 تحديد وحساب الإنحرافات

يعتبر تحليل الإنحرافات الخطوة الأولى في نشاط الرقابة، حيث أن الفروقات بين المبيعات الفعلية والمبيعات المعيارية وبين التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية تسمى بالإنحرافات وسيتم تناول هذه الإنحرافات في مجموعتين الأولى وتضم إنحرافات المبيعات والثانية وتضم إنحرافات التكاليف، وسيتم دراسة هذه المجموعات على التوالي. ولأغراض تحليل الإنحرافات سيتم الاعتماد على بيانات المثال التالي:

مثال (5)

توفرت المعلومات الآتية من سجلات إحدى الشركات الصناعية، كانت الطاقة العادية للشركة هي إنتاج وبيع 40000 وحدة أو 60000 ساعة عمل مباشرة وكانت بيانات الموازنة التخطيطية كالتالي:

المبلغ بالدينار		
240000	40000 وحدة بسعر 6 دنانير للوحدة	المبيعات
		تكاليف الإنتاج
80000	40000 كغم بسعر 2 ديناراً	مواد مباشرة
42000	60000 ساعة بمعدل 0.7 ديناراً	أجور مباشرة
24000	60000 ساعة بمعدل 0.40 ديناراً	أعباء صناعية متغيرة
48000	60000 ساعة بمعدل 0.80 ديناراً	أعباء صناعية ثابتة
194000		إجمالي التكاليف الصناعية
46000		الربح المخطط

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

وخلال فترة الموازنة تم تجميع المعلومات الفعلية الآتية:

المبلغ بالدينار		
223200	36000 وحدة بسعر 6.2	المبيعات
		تكاليف الإنتاج
77700	37000 كغم مشترة بسعر 2.1 وتم إستخدام كامل الكمية =	مواد مباشرة
44640	62000 ساعة بمعدل 0.72 ديناراً للساعة	أجور مباشرة
27900	62000 ساعة وبمعدل 0.45 ديناراً	أعباء صناعية متغيرة
53000		مصروفات صناعية ثابتة
203240		إجمالي تكاليف الإنتاج
19960		صافي الربح المتحقق

المطلوب:

1. بيان إنحرافات الأرباح وهل هي محببة أم غير محببة.
2. بيان الإنحراف الإجمالي لعناصر المواد والأجور والتكاليف غير المباشرة.

حل مثال (5)

بمقارنة الأرباح المخططة مع الأرباح الفعلية نجد أن الإنحراف بينها يساوي 26040 ديناراً (46000 - 19960) وأن هذا الإنحراف غير محبب أو في غير صالح المنشأة لأن الأرباح الفعلية أقل مما كانت تتوقعه المنشأة. هذا الرقم لا يعطي الكثير من المعلومات لأن سببه قد يعزى إلى إنحرافات الإيرادات أو إنحرافات التكاليف أو كليهما. ولإعطاء معلومات أكثر تفصيلاً يمكن مقارنة البنود الفعلية والبنود المخططة لتحديد أسباب الإنحراف السابقة. وستكون نتيجة ذلك كما في الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1) المقارنة بين أرقام الموازنة التخطيطية والبيانات الفعلية

الوحدات	الموازنة	الفعلي	الإنحراف
المبيعات	240000	223200	16800 غير محبب
تكاليف الإنتاج			
مواد مباشرة	80000	77700	2300 محبب
الأجور المباشرة	42000	44640	2640 غير محبب
أعباء صناعية متغيرة	24000	27900	3900 غير محبب
أعباء إضافية ثابتة	48000	53000	5000 غير محبب

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

إجمالي تكاليف الإنتاج	194000	203240	9240 غير محبب
الربح	46000	19960	26040 غير محبب

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أسباب حدوث الإنحرافات فمثلاً كان إنحراف المواد في صالح المنشأة أما بقية إنحرافات التكاليف الصناعية والإيرادات فكانت في غير صالح المنشأة. مرة أخرى فإن هذه المقارنة لا تعطي معلومات كافية للإدارة لأن الموازنة التقديرية قد أعدت لمستوى 40000 وحدة وأن البيانات الفعلية كانت لمستوى 36000 وحدة. ولتحسين عملية المقارنة يجب أن تتم مقارنة البيانات الفعلية مع موازنة تعكس مستوى النشاط الفعلي وهذا الأمر يمكن عند استخدام نظام الموازنات المرنة فهذا النظام يعمل على تعديل التكاليف والإيرادات لتعكس مستوى النشاط الفعلي. وهذه الخطوة تكون كما في الجدول رقم (2).

جدول (2): مقارنة أرقام الموازنة المرنة مع الأرقام الفعلية

البيان	البيانات المعيارية للوحدة	الموازنة المرنة لمستوى 36000 وحدة	البيانات الفعلية	الإنحراف
عدد الوحدات		36000	36000	
المبيعات	بسر 6 د للوحدة	216000	223200	7200 م
المواد المباشرة	1 كغم بسر 2 د للكيلو	72000	77700	5700 غ
الأجور المباشرة	1.5 ساعة بمعدل (0.7) د للساعة	37800	44640	6840 غ
الأعباء المتغيرة	1.5 ساعة بمعدل (0.4) د للساعة	21600	27900	6300 غ
الأعباء الثابتة	1.5 ساعة بمعدل (0.8) د للساعة	43200	53000	9800 غ
إجمالي التكاليف الصناعية		174600	203240	28640 غ
صافي الربح		41400	19960	21440 غ

تم إعداد بيانات الموازنة المرنة بضرب وحدات النشاط ومقدارها 36000 وحدة في التكلفة المعيارية للوحدة التي ظهرت في العمود المعنون "الوحدة" وظهرت النتيجة في العمود المعنون "الموازنة المرنة" ويجب أن نلاحظ أن وحدة المنتج تحتاج ساعة ونصف ولذلك تم ضرب معدلات الأجور المباشرة والأعباء المتغيرة والأعباء الثابتة في 1.5 لتحويلها إلى معدلات للوحدة. وبمقارنة رقم صافي الربح الوارد في الموازنة المرنة مع رقم الربح الفعلي يكون الإنحراف الكلي 21440 ديناراً. ومن دراسة هذا الإنحراف نجد أن عناصر التكاليف الصناعية ومجموعها 28640

ديناراً كانت غير مفضلة أما إنحراف الإيرادات فكان 7200 ديناراً مفضل. وللتوصل إلى تفاصيل الإنحرافات سيتم تحليلها لاحقاً.

1.2.2 إنحرافات المبيعات

ينتج إنحراف الإيرادات نتيجة عاملين هما إختلاف عدد الوحدات المباعة عن الوحدات الواردة في الموازنة الساكنة أو نتيجة إختلاف سعر بيع الوحدة، وسيتم تحديد هذه الإنحرافات كالتالي:

$$1. \text{ إنحراف كمية المبيعات} = (\text{وحدات البيع المخططة} - \text{الوحدات المباعة فعلاً}) \times \text{سعر البيع المعياري} = 6 \times (36000 - 40000) = 24000 \text{ دينار غ م}$$

يعتبر الإنحراف غير محبب لأن عدد الوحدات المخطط بيعها كانت أكبر من الوحدات التي تم بيعها فعلياً.

$$2. \text{ إنحراف السعر للمبيعات} = (\text{السعر الفعلي} - \text{السعر المعياري}) \times \text{الوحدات المباعة فعلاً} = (6.2 - 6) \times 36000 = 7200 \text{ م}$$

هنا الإنحراف محبب لأن السعر الفعلي أعلى من السعر المعياري.

$$3. \text{ إجمالي الإنحراف} = \text{إنحراف كمية المبيعات} + \text{إنحراف السعر للمبيعات} = 24000 \text{ غ م} - 7200 \text{ م} = 16800 \text{ غ م}$$

2.2.2 تحليل إنحرافات التكاليف

بطريقة مشابهة يمكن تحليل إنحرافات التكاليف والفارق هو أن إنحرافات الإيرادات يستخدم فيها وحدات المبيعات بينما يستخدم في إنحرافات عناصر التكاليف وحدات المدخلات التي هي المواد المباشرة وساعات العمل المباشرة.

إنحرافات المواد المباشرة

بالرجوع إلى جدول رقم (2) نجد أن إنحراف المواد يبلغ 5700 ديناراً إنحراف غير مفضل لأن التكلفة الفعلية للمواد المباشرة أعلى من التكلفة المعيارية اللازمة للإنتاج، فبالإعتماد على بيانات المثال رقم (5) نجد أن كمية الإنتاج الفعلي 36000 وحدة وأن كل وحدة منتج تحتاج إلى 1 كغم مواد وسعر الكيلو 2 دينار. وأن الكمية الفعلية للمواد المشتراة والمستخدمه في الإنتاج تبلغ 37000 ديناراً وأن سعر الكيلو غرام 2.1 ديناراً. وبالإعتماد على هذه المعلومات يمكن تجزئة الإنحراف الكلي إلى جزأين الأول وهو إنحراف الكمية يبين أثر إختلاف الكمية الفعلية المستخدمة في الإنتاج عن كمية المواد المعيارية اللازمة للإنتاج. وأثر إختلاف السعر الفعلي عن السعر المعياري. لذلك يتم حساب هذه الإنحرافات كالتالي:

1. إنحراف كمية المواد

$$\text{إنحراف الكمية أو الإستخدام} = (\text{الكمية الفعلية} - \text{الكمية المعيارية}) \times \text{السعر المعياري} = 1 \times (36000 - 37000) \times 2 = 2000 \text{ دينار غ م}$$

2. إنحراف سعر المواد

إنحراف السعر = (السعر الفعلي - السعر المعياري) × الكمية الفعلية.

$$= (2 - 2.1) \times 37000 = 3700 \text{ غ م}$$

وبإضافة إنحراف السعر وإنحراف الكمية نتوصل إلى الإنحراف الكلي.

$$2000 + 3700 = 5700 \text{ دينار}$$

إنحرافات الأجور

قد يختلف مبلغ الأجور الفعلية عن التكلفة المعيارية للأجور المباشرة بسبب إختلاف ساعات العمل المباشرة الفعلية عن المعيارية وإختلاف معدل دفع الأجور الفعلية عن المعيارية، وتحدد التكلفة المعيارية للأجور بضرب عدد وحدات الإنتاج في ساعات العمل المعيارية اللازمة لإنتاج الوحدة وهذا الرقم يضرب في المعدل المعياري لأجر الساعة. وبالإعتماد على بيانات المثال رقم (5) التي تشير إلى أن الإنتاج الفعلي بلغ 36000 وحدة واحتاج إلى 62000 ساعة عمل مباشرة فعلية وأن ساعات العمل المعياري لوحدة الإنتاج هي 1.5 ساعة عمل مباشر وأن معدل الأجر المعياري للساعة 0.70 وأن تكلفة الأجور الفعلية بلغت 44640 دينار وعليه يكون الإنحراف الكلي للأجور المباشرة كالتالي:

$$\begin{aligned} &= \text{التكلفة الفعلية للأجور المباشرة} \\ &= \text{التكلفة المعيارية للأجور المباشرة} \\ &= \text{الإنحراف الكلي} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} &44640 \\ &37800 = 0.70 \times \text{ساعة} \times 1.5 \times 36000 \\ &6840 \text{ غ م} \end{aligned}$$

ويقسم هذا الإنحراف إلى إنحرفين هما:

1. إنحراف كفاءة أو إستخدام العمل وهذا يساوي:

إنحراف الكفاءة = (ساعات عمل فعلية - ساعات معيارية للإنتاج الفعلي) × معدل أجر معياري

$$= (62000 - 1.5 \times 36000) \times 0.70 = 5600 \text{ غ م}$$

لقد إعتبر أن هذا الإنحراف غير مفضل لأن ساعات العمل الفعلية أكبر من ساعات العمل المعيارية المطلوبة للإنتاج الفعلي.

2. إنحراف معدل الأجر ويساوي:

(معدل الأجر الفعلي - معدل الأجر المعياري) × ساعات العمل الفعلية

وبفك الأقواس فإنه يساوي:

$$= \text{التكلفة الفعلية للأجور} - \text{معدل الأجر المعياري} \times \text{ساعات العمل الفعلية}$$

$$= 44640 - (62000 \times 0.70) = 1240 \text{ دينار غ م}$$

وبجمع إنحراف كفاءة إستخدام الأجور ومقداره 5600 دينار (غ.م) وإنحراف معدل الأجر ومقداره 1240

د (غ.م) نصل إلى إنحراف إجمالي الأجور ومقداره 6840 دينار (غ.م).

إنحراف المصروفات الصناعية غير المباشرة

يتم تحليل إنحرافات الأعباء الإضافية بعدة طرق تأخذ أسماءها من عدد الإنحرافات التي يتم حسابها وأهم هذه الطرق هي طريقة الأربعة إنحرافات. تقسم إنحرافات الأعباء الإضافية إلى مجموعتين: الأولى وتضم إنحرافين للأعباء المتغيرة والثانية وتضم إنحرافين للأعباء الثابتة، وسيتم دراسة هذه المجموعات على التوالي:

أولاً: إنحرافات الأعباء المتغيرة

يحدد الإنحراف الكلي للأعباء المتغيرة بالفرق بين الأعباء المتغيرة المعيارية المحملة على الإنتاج والأعباء المتغيرة الفعلية ويساوي الإنحراف الكلي للأعباء المتغيرة:

$$\begin{aligned} & 27900 - (0.4 \times 1.5 \times 36000) = \\ & 27900 - 21600 = \\ & 6300 \text{ ديناراً غ م} \end{aligned}$$

ويقسم هذا الإنحراف إلى قسمين الأول ويمثل إنحراف معدل والثاني إنحراف كفاءة ويتم تحديدهما بنفس طريقة تحليل إنحرافات عنصر المواد المباشرة والأجور المباشرة ويتم حسابهما كالتالي:

1. إنحراف السعر (المعدل) = (معدل التحميل الفعلي - معدل التحميل المعياري) × ساعات العمل المباشرة الفعلية

وبفك الأقواس: = التكلفة الفعلية للأعباء المتغيرة - ساعات العمل المباشرة الفعلية × معدل التحميل المعياري.

$$0.4 \times 62000 - 27900 =$$

$$24800 - 27900 = 3100 \text{ ديناراً غ م}$$

2. إنحراف الكفاءة = (ساعات عمل فعلية - ساعات معيارية للإنتاج الفعلي) × المعدل المعياري لتحميل الأعباء المتغيرة.

$$0.4 \times (1.5 \times 36000 - 62000) =$$

$$= 3200 \text{ ديناراً غ م.}$$

ثانياً: إنحرافات الأعباء الثابتة

للبدء في تحليل إنحرافات الأعباء الثابتة يجب تحديد المبلغ الذي تم تحميله على كمية الإنتاج الفعلي من هذه الأعباء ويساوي عدد وحدات الإنتاج الفعلية ضرب عدد ساعات العمل المباشرة المعيارية للوحدة ضرب معدل تحميل الأعباء الثابتة. ويتحديده يحدد الإنحراف الكلي للأعباء الثابتة بالإعتماد على بيانات المثال رقم (5) كالتالي:

53000 ديناراً		الأعباء الثابتة الفعلية
43200 ديناراً	(0.80 × 1.5 × 36000)	الأعباء الثابتة المعيارية
<hr/>		الإنحراف الكلي للأعباء الثابتة
9800 دينار غ م		

المحاسبة الإدارية والإدارة المالية

ويقسم الإنحراف الكلي للأعباء الثابتة إلى إنحرفين هما إنحراف الإنفاق وإنحراف الحجم، ويتم حسابهما كالتالي:

$$1. \text{ إنحراف إنفاق} = \text{التكاليف الثابتة الفعلية} - \text{الأعباء الثابتة المخططة}$$

$$48000 - 53000 =$$

$$= 5000 \text{ ديناراً غ م.}$$

وهذا الإنحراف غير محبب لأن التكاليف الثابتة الفعلية تجاوزت الأعباء الثابتة المخطط لها.

2. إنحراف الحجم: ويقاس هذا الإنحراف أثر التغير الناتج عن عدم تحقيق مستوى (الطاقة) النشاط العادي.

فالفشل في ذلك يعني عدم تحميل بعض التكاليف الثابتة على الإنتاج لذلك يتم حسابه كالتالي:

$$\text{إنحراف الحجم} = \text{الأعباء الثابتة المخططة} - (\text{ساعات العمل المعياري} \times \text{معدل تحميل الأعباء الثابتة})$$

$$= 48000 - (0.8 \times 1.5 \times 36000)$$

$$= 4800 \text{ ديناراً غ م.}$$

مثال (7)

فيما يلي بيانات مخططة (مقدرة) وفعلية:

البيانات المخططة:

الإنتاج المخطط	20000 وحدة	
الوحدة المنتجة	تتطلب 1.5 ساعة	
أعباء صناعية ثابتة	30000 ساعة بمعدل 0.80 دينار	24000 د

البيانات الفعلية:

الإنتاج الفعلي	18000 وحدة	
مصروفات صناعية ثابتة		26500

المطلوب: تحليل إنحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة

حل مثال (7)

تحليل الإنحرافات:

$$\text{الأعباء الثابتة المخططة} = 24000 \text{ د}$$

$$\text{الأعباء الثابتة الفعلية} = 26500 \text{ د}$$

$$\text{الأعباء الثابتة المعيارية} (0.80 \times 1.5 \times 18000) = 21600 \text{ دينار}$$

$$\text{إنحراف إنفاق} = \text{التكاليف الثابتة الفعلية} - \text{الأعباء الثابتة المخططة}$$

$$= 24000 - 26500 = 2500 \text{ دينار غ م.}$$

$$\text{إنحراف الحجم} = \text{الأعباء الثابتة المخططة} - \text{الأعباء الثابتة المعيارية}$$

$$= 24000 - 21600 = 2400 \text{ دينار غ م.}$$

3.2.2 إنحراف المزيج

يتم إنتاج العديد من المنتجات باستخدام عدة مواد خام تضاف إلى بعضها بنسبة مزج معينة وتُعرف هذه النسب بنسب المزيج المعياري. وعند القيام بالإنتاج قد توجد المبررات التي تؤدي إلى تغيير هذه النسب ومن ثم زيادة نسبة مادة على حساب مادة أخرى وهذا يعرف بإحلال مادة على حساب مادة أو مواد أخرى. ويحدث هذا الإحلال عادةً نتيجة تغير أسعار المواد وجودتها. وبطبيعة الحال فإن الإحلال يؤدي إلى حدوث إنحراف في التكاليف وهذا الإنحراف يعرف باسم إنحراف المزيج (Fischer and Frank, 1985). ويُعرف على أنه الفرق بين التكلفة المعيارية للمزيج المعياري والتكلفة المعيارية للمزيج الفعلي. وتحدد التكلفة المعيارية للمزيج المعياري بضرب مجموع كميات المدخلات الفعلية في السعر المعياري للمزيج المعياري، وتحدد التكلفة المعيارية للمزيج الفعلي بضرب كمية كل منتج في سعرها المعياري، ولتوضيح ذلك سيتم الاعتماد على البيانات الآتية:

مثال (8)

كانت البيانات المعيارية لإنتاج إحدى السلع كالتالي:

6	كغم من المادة (س)	بسعر 2 دينار	=	12 ديناراً
3	كغم من المادة (ص)	بسعر 3.5 دنانير	=	10.5 ديناراً
9	الإجمالي		=	22.5 ديناراً

وخلال الفترة تم إنتاج 8000 وحدة وكانت التكلفة الفعلية للمواد كالتالي:

تم استخدام 50400 كغم من المادة (س) وتكلفتها 100800 ديناراً بينما تم استخدام 23400 كغم من المادة (ص) وتكلفتها 81900 ديناراً.

المطلوب: حساب إنحراف مزيج المواد.

حل مثال (8)

مزيج المواد هو 6 كغم أي 3 كغم لكل من المواد (س) و (ص) على التوالي
 إجمالي كمية المواد المستخدمة في الإنتاج = 23400 + 50400 = 73800 كغم
 السعر المعياري لوحدة المزيج = إجمالي تكلفة المزيج المعياري على عدد وحدات المزيج
 = 22.5 ديناراً / 9 كغم.
 = 2.5 ديناراً / كغم.

إنحراف المزيج =

$$\text{المزيج المعياري بالكمية في السعر المعياري} = 73800 \times 2.5 = 184500 \text{ دينار.}$$

ناقص:

$$\begin{aligned}
 & \text{مادة (س):} & 100800 & = & 2 \times 50400 \\
 & \text{مادة (ص):} & 81900 & = & 3.5 \times 23400 \\
 & \text{التكلفة المعيارية للمواد الفعلية} & & = & \underline{182700} \text{ دينار} \\
 & \text{إنحراف المزيج} & 1800 \text{ دينار (م)} & &
 \end{aligned}$$

وعرف الإنحراف على أنه محبب لأن التكلفة الفعلية أقل من التكلفة المعيارية لمزيج المواد.

ويمكن تحديد هذا الإنحراف بطريقة أخرى تقوم على التساؤل الآتي وهو ما هي كمية المواد من كل صنف إذا تم إستخدامهما حسب نسبة المزج المعياري؟ وهذه تساوي كمية المدخلات الفعلية ضرب نسبتها في المزج المعياري وتساوي:

$$49200 = \frac{6}{9} \times 73800 = \text{المادة (س)}$$

$$24600 = \frac{3}{9} \times 73800 = \text{المادة (ص)}$$

وتسمى الكميات التي تم حسابها بالكمية الفعلية بالتشكيلة المعيارية. والآن يتم تعريف إنحراف المزج على أنه الفرق بين الكمية الفعلية والكمية الفعلية بالتشكيلة المعيارية ضرب السعر المعياري للمواد.

$$\begin{aligned}
 & \text{(س) } = 2 \times (49200 - 50400) = 2400 \text{ دينار غ م} \\
 & \text{(ص) } = 3.5 \times (24600 - 23400) = 4200 \text{ دينار م} \\
 & \text{إنحراف المزيج} & 1800 \text{ دينار م}
 \end{aligned}$$

4.2.2 إنحراف العائد أو الناتج

عادةً يتم فقد جزء من المواد عند الإنتاج وهو ما يُعرف بالفاقد، وأن الباقي يُعرف بعائد المواد. فمثلاً إذا ترتب على إستخدام 100 كغم من عدة مواد إلى إنتاج 96 كغم من المنتج النهائي فمعنى ذلك أن نسبة الفاقد تساوي 4% من المدخلات وأن نسبة العائد تساوي 96% ولذلك تحدد الكمية المعيارية اللازمة لإنتاج كمية الإنتاج الفعلي بقسمة عدد وحدات الإنتاج الفعلي على نسبة العائد. وبمقارنة الكمية الناتجة مع إجمالي كمية المدخلات الفعلية وضرب الفرق في السعر المعياري لوحدة المدخلات نتوصل إلى إنحراف العائد. وبالإعتماد على بيانات المثال رقم (7) السابق نجد أن نسبة العائد 100% لأنه لم يحدد نسبة للتالف لذلك تكون المواد المعيارية اللازمة للإنتاج = $9 \times 8000 = 72000$ كغم.

$$\begin{aligned}
 & \text{إنحراف الناتج} = (\text{إجمالي الكمية} - \text{الكمية المعيارية}) \times \text{السعر المعياري للمدخلات} \\
 & = (72000 - 73800) \times 2.5 \text{ ديناراً} \\
 & = 4500 \text{ ديناراً غ م.}
 \end{aligned}$$

وبإضافة إنحراف المزيج وإنحراف العائد نتوصل إلى رقم إنحراف الكمية. وللتحقق من ذلك سوف نقوم بحساب إنحراف الكمية وهو كما تعلمناه سابقاً:

$$\begin{aligned} \text{المادة (س)} &= (50400 - 6 \times 8.000) \times 2 = 4800 \text{ غ م} \\ \text{المادة (ص)} &= (23400 - 9 \times 8.000) \times 3.5 = 2100 \text{ م} \\ &4.500 \text{ دينار (غ)} \end{aligned}$$

مثال (9)

لإيضاح فكرة حساب التالف إفتراض أن نسبة العائد 96% وخلال الفترة تم إنتاج 300000 كغم وتم إستخدام 345000 كغم من المواد (س)، (ص)، (ع) وأن السعر المعياري لمزيج المواد يبلغ 3 دنانير وأن وحدة الإنتاج تحتاج إلى كغم واحد وينسب 30% : 30% : 40% من المواد (س)، (ص)، (ع) على التوالي. والمطلوب إنحراف العائد.

حل مثال (9)

كمية المواد اللازمة للإنتاج الفعلي = $300000 \div 96\% = 312500$ كغم.
 إنحراف العائد = $(312500 - 345000) \times 2 = 65000$ دينار غ م
 لاحظ أننا لحساب هذا الإنحراف لم نحتاج إلى معرفة الكمية المستخدمة من كل مادة لأن الإنحراف يفترض أن كمية المدخلات تستخدم حسب المزيج المعياري. وبالتالي فإن أثر إختلاف الكمية الفعلية عن نسب المزيج المعياري قد تم حسابها في إنحراف المزيج.

3.2 مزايا التكاليف المعيارية وتحليل الإنحراف للأداء والرقابة

يؤدي إستخدام التكاليف المعيارية إلى مساعدة الإدارة في القيام بواجباتها الإدارية المختلفة، حيث تفيد التكاليف المعيارية وتحليل الإنحرافات في مساءلة الأشخاص ومحاسبتهم على عناصر التكاليف الواقعة في نطاق مسؤوليتهم وأيضاً تفيد بتقديم معلومات مناسبة لإتخاذ قرارات رشيدة وعموماً يمكن أن يؤدي إستخدامها إلى تحقيق المزايا التالية:

1. المساعدة في التسعير، إن وجود معايير من خلالها تستطيع المنشأة أن تقدر كلفة طلبية معينة أو منتج معين وهذا يفيد في مجالات تسعير المنتجات والخدمات أيضاً.
2. المساعدة في التخطيط، حيث يؤدي إعداد الموازنات باستخدام التكاليف المعيارية إلى زيادة وفعالية التخطيط وتعد الموازنات بناءً على أسس علمية تتسم بالدقة والموضوعية مما يحقق واقعية الموازنات وإمكانية تطبيقها.
3. المساعدة في الرقابة، وذلك عن طريق تقديم الأساس لمقارنة التكاليف المعيارية بالتكلفة الفعلية وكشف ما بينهما من إنحراف ودراسة أسباب حدوث الإنحرافات وتبسيط الضوء على الإنحرافات الهامة، وبهذا تسهل التكاليف المعيارية تطبيق مبدأ الإدارة بالإستثناء فتقارير الإنحرافات تعتبر تغذية عكسية ضرورية للإدارة للتأكد من أن أنشطة المنشأة تسير حسب الخطط المرسومة.
4. يؤدي وضع المعايير إلى إكتشاف مناطق عدم الكفاية ومعالجة أسباب ذلك، وبالتالي تحقق التكاليف المعيارية أهداف برامج خفض التكاليف.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (إختيار من متعدد)

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. لقد تم تحديد معايير العمل التالية لتصنيع منتج معين:

ساعات العمل المعيارية لكل وحدة من المنتج 6 ساعات
معدل الأجر المعياري 12.25 لكل ساعة

والمعلومات التالية تخص عمليات تتعلق بمنتج من الشهر السابق:

ساعات العمل الحقيقية التي شغلت 3000 ساعة
مجموع تكلفة العمل الحقيقية 45000 ديناراً
كمية الإنتاج الحقيقية 600 وحدة

ما هو إنحراف كفاءة العمل في هذا الشهر؟

- أ. 900 غير مفضل
ب. 950 غير مفضل
ج. 7350 مفضل
د. 8250 مفضل

2. إستخدمت معايير العمل التالية لتصنيع منتج معين.

ساعات العمل المعيارية لكل وحدة من المنتج 2.4 ساعة
معدل الأجر المعياري 13.35 دينار لكل ساعة

المعلومات التالية تخص عمليات تتعلق بمنتج من الشهر السابق:

ساعات العمل الحقيقية التي أنجزت 3600 ساعة
مجموع تكلفة العمل الحقيقية 49140 ديناراً
كمية الإنتاج الحقيقية 2500 وحدة

ما هو إنحراف معدل الأجر لهذا الشهر؟

- أ. 1808 غير مفضل
ب. 1080 غير مفضل
ج. 3680 غير مفضل
د. 3650 مفضل

3. المعلومات التالية تتعلق بالعمل المباشر في شهر آذار في شركة الأنوار:

ساعات العمل المعيارية المباشرة 42000
ساعات العمل الحقيقية المباشرة 40000
إنحراف معدل الأجر المباشر المفضل 9300 ديناراً
معدل الأجر المعياري المباشر لكل ساعة 5.4 ديناراً

ما هو مجموع تكلفة العمل المباشر الفعلية لشركة "الأنوار" في شهر آذار؟

- أ. 206700 دينار
ب. 200000 دينار
ج. 225300 دينار
د. 216000 دينار

4. المعايير التالية تتعلق بمصاريف التصنيع غير المباشرة المتغيرة وقد وضعت لشركة تقوم بإنتاج منتج واحد.

الساعات المعيارية لكل وحدة من المنتج 6.5 ساعة
معدل المصاريف المتغيرة المعيارية 15 دينار لكل ساعة

والمعلومات التالية متعلقة بالعمليات للشهر الماضي:

الساعات الفعلية 6500 ساعة
المجموع الفعلي للمصاريف غير المباشرة المتغيرة 85000 دينار
الإنتاج الفعلي 1050 وحدة

ما هو إنحراف الكفاءة للمصاريف غير المباشرة المتغيرة لهذا الشهر؟

- أ. 4875 مفضل
ب. 3825 مفضل
ج. 6825 مفضل
د. 6500 مفضل

5. المعايير التالية لمصاريف التصنيع غير المباشرة المتغيرة وقد وضعت لشركة تقوم بإنتاج منتج واحد:

الساعات المعيارية لكل وحدة من المنتج 3.1 ساعة
معدل المصاريف المتغيرة المعيارية 12.30 دينار لكل ساعة

والمعلومات التالية متعلقة بالعمليات للشهر الماضي:

الساعات الفعلية 9120 ساعة
المجموع الفعلي للمصاريف غير المباشرة المتغيرة 115824 دينار
الإنتاج الفعلي 3000 وحدة

ما هو إنحراف إنفاق المصاريف غير المباشرة المتغيرة لهذا الشهر؟

- أ. 3648 غير مفضل
ب. 1200 مفضل
ج. 9800 غير مفضل
د. 12340 غير مفضل

إستخدم المعلومات التالية لإجابة الأسئلة (6-7)

شركة الأرض للألبان تستخدم أساليب التكلفة المعيارية لحصر التكاليف المتعلقة بإنتاج اللبن بطعم الفريز. حيث حددت معايير مادة الفريز لكل علبة من اللبن المصنع هي 0.8 من الأونصة من الفريز المركز وذلك لتكلفة معيارية وهي 2.30 دينار لكل أونصة. خلال شهر حزيران اشترت الشركة 150000 أونصة من الفريز المركز وذلك بتكلفة كاملة تساوي 342000 ديناراً. وقد استخدمت الشركة 128000 أونصة لإنتاج 143000 علبة لبن.

6. ما هو إنحراف سعر المواد للشركة في شهر حزيران؟

- أ. 3000 مفضل
ب. 31280 غير مفضل
ج. 34500 مفضل
د. 47600 مفضل

7. ما هو إنحراف كمية المواد للشركة في حزيران؟

- أ. 3000 مفضل
ب. 31280 غير مفضل
ج. 34500 مفضل
د. 47600 مفضل

إستخدم المعلومات التالية لإجابة الأسئلة من (8-9)

تحمل شركة عكا التكاليف الصناعية غير المباشرة للإنتاج وفق أساس ساعات تشغيل الآلة. التكاليف غير المباشرة إما أن تكون التكلفة فعلية أو نقدية لشهر معين تظهر كما يلي:

التكاليف الفعلية	الموازنة الأصلية	التكاليف غير المباشرة
(بالدينار)	(بالدينار)	الثابتة
31900	31200	الإشراف
10140	10000	المنافع
13400	13600	إهلاك المصنع
55440	54800	مجموع التكاليف غير المباشرة الثابتة

إستخدمت الشركة كأساس في موازنتها الأصلية 6200 ساعة تشغيل آلة. وقد عملت الشركة في الواقع 6560 ساعة تشغيل للآلة خلال الشهر. الساعات المعيارية التي يحتاج إليها الإنتاج الفعلي للشهر مجموعها 6420 ساعة تشغيل للآلة.

8. ما هو إنحراف الإنفاق للتكاليف غير المباشرة الثابتة لهذا الشهر؟

- أ. 640 مفضل
ب. 640 غير مفضل
ج. 1944 مفضل
د. 1944 غير مفضل

9. ما هو إنحراف الحجم للتكاليف غير المباشرة الثابتة لهذا الشهر؟

- أ. 640 مفضل
ب. 640 غير مفضل
ج. 1944 مفضل
د. 1944 غير مفضل

10. تحمل شركة الإخلاص تكاليف التصنيع غير المباشرة للإنتاج وفق أساس ساعات تشغيل الآلة، حيث كانت التكاليف غير المباشرة الثابتة المقدرة للشهر 34200 دينار، وكانت التكاليف غير المباشرة الثابتة الفعلية 34900 دينار. إستخدمت الشركة كأساس في موازنتها الأصلية 4500 ساعة تشغيل للآلة. الساعات المعيارية التي يحتاج إليها الإنتاج الفعلي للشهر مجموعها 4810 ساعة تشغيل للآلة.

ما هو إنحراف الإنفاق للتكاليف غير المباشرة الثابتة لهذا الشهر؟

- أ. 2356 غير مفضل
ب. 700 غير مفضل
ج. 700 مفضل
د. 2356 مفضل

11. تحمل شركة حازم وبشار تكاليف التصنيع غير المباشرة للإنتاج وفق أساس ساعات تشغيل الآلة. حيث كانت التكاليف غير المباشرة الثابتة المقدرة للشهر 34200 دينار، وكانت التكاليف غير المباشرة الثابتة الفعلية 34900 دينار. استخدمت الشركة كأساس في موازنتها الأصلية 4.500 ساعة تشغيل للآلة. الساعات المعيارية التي يحتاج إليها الإنتاج الفعلي للشهر مجموعها 4810 ساعة تشغيل للآلة.

ما هو إنحراف الحجم للتكاليف غير المباشرة الثابتة لهذا الشهر؟

- أ. 2356 غير مفضل
ب. 700 غير مفضل
ج. 700 مفضل
د. 2356 مفضل

12. بلغت التكلفة الفعلية للمواد المباشرة المستخدمة في الإنتاج خلال الفترة 32000 ديناراً بإنحراف كمية قدرة 2000 ديناراً غير محبب فيما لم يكن هنالك إنحراف سعر، وتحتاج وحده المنتج إلى 4 كغم من المواد، فإذا كان السعر الفعلي لوحدة المواد 5 دنانير، يكون الإنتاج الفعلي خلال الفترة:

- أ. 1000 وحدة
ب. 12000 وحدة
ج. 1500 وحدة
د. 30000 وحدة

13. أثناء القيام بتصنيع المنتج XYZ تم استخدام 12600 كغم من المواد الخام بتكلفة 1.1 دينار للكغم الواحد. كمية المواد المعيارية كانت 12000 كغم بتكلفة 1 دينار للكغم. ان إنحراف الكمية يساوي:

- أ. 660 غ م
ب. 1200 غ م
ج. 600 غ م
د. 1260 غ م

14. تم استخدام 14800 ساعة عمل مباشرة بمعدل 8.2 دينار للساعة، إذا علمت أن عدد الساعات المعيارية هو 15000 بمعدل أجر معياري 8 دينار للساعة فما هو إنحراف معدل الأجر:

- أ. 1600 م
ب. 1600 غ م
ج. 2960 غ م
د. 3000 غ م

15. تم استخدام 14800 ساعة عمل مباشرة بمعدل 8.2 دينار للساعة، إذا علمت أن عدد الساعات المعيارية هو 15000 بمعدل أجر معياري 8 دينار للساعة فما هو إنحراف كفاءة العمل:

- أ. 1600 م
ب. 1600 غ م
ج. 2960 غ م
د. 3000 غ م

16. إذا كان إنتاج وحدة واحدة يتطلب (4) كغم من المادة الخام والسعر المعياري (5) دنانير للكيلو غرام الواحد وقد تم إنتاج (100) وحدة استخدم في إنتاجها (410) كغم وسعر الشراء الفعلي (5.20) دينار للكيلو. فإن إنحراف السعر وإنحراف الكمية على التوالي هما:

- أ. 82 م و 50 غ م
ب. 82 غ م و 50 م
ج. 82 غ م و 50 غ م
د. 82 م و 50 م

17. إذا كانت الشركة تنوي إنتاج 10000 وحدة وذلك خلال 5000 ساعة عمل مباشرة معيارية. وقد أنتجت الشركة 10000 وحدة خلال 6000 ساعة عمل مباشرة وبلغت التكاليف غير المباشرة المتغيرة 14950 دينار وتستخدم ساعات العمل المباشر كأساس لتحميل التكاليف غير المباشرة بمعدل (2.46) دينار لكل ساعة. إن إنحراف الكفاءة وإنحراف الإنفاق على التوالي هما:

- أ. 190 غ م و 2460 غ م
ب. 2460 غ م و 190 غ م
ج. 190 م و 2460 م
د. 2460 غ م و 190 م

18. في السؤال السابق (17) إجمالي الإنحراف هو:

- أ. 2650 غ م
ب. 2650 م
ج. 2270 غ م
د. 2270 م

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
ب	ج	ب	ب	أ	أ	أ	أ	ب	ج
20	19	18	17	16	15	14	13	12	11
		أ	ب	ج	ب	ج	ج	ج	د

التمرين الثاني:

1. عرف معيار التكلفة و فرق بين المعيار والموازنة.
2. ما هي عناصر معيار التكلفة.
3. ما هي أنواع المعايير وما الفرق بينها.
4. ما المقصود بالإنحراف.
5. ما هي أسباب إنحراف المبيعات؟ وما هي أنواعه.
6. ما هي الإنحرافات الرئيسية التي يتم إحتسابها عند إيجاد إنحرافات التكاليف.
7. إذا علمت أن استخدام 200 كغم من المواد الخام يؤدي إلى إنتاج 188 كغم من المنتج النهائي، فما هي نسبة الفاقد وما هي نسبة العائد.
8. ما هي ميزات استخدام نظام التكاليف المعيارية وما هي مشاكله.

التمرين الثالث:

1. شركة المسار تحتفظ بالمعلومات التالية عن المواد الأولية المستخدمة لتصنيع كغم واحد من المنتج النهائي: السعر 3.5 دينار، شحن وتوصيل 0.2 دينار، استلام وتجهيز 0.1 دينار. كمية المواد المطلوبة 2.6 كغم ومخصص مواد تالفة 0.4

المطلوب: 1. تحديد الكمية المعيارية للمواد المباشرة.
2. تحديد السعر المعياري للمواد المباشرة.

2. فيما يلي موازنة المبيعات لشركة التميز عن الثلاثة شهور الأولى من السنة الحالية:

خلاطات يد	52000 وحدة بسعر	10 دينار للوحدة
خلاطات منضدة	16000 وحدة بسعر	30 ديناراً للوحدة

وقد تم إصدار قوائم أسعار جديدة بعد إعداد الموازنة، كما أن المبيعات الفعلية التي تحققت خلال تلك الفترة كانت كالآتي:

خلاطات يد	40000 وحدة بسعر	16.5 ديناراً للوحدة
خلاطات منضدة	30000 وحدة بسعر	28 ديناراً للوحدة

المطلوب: حساب إجمالي إنحراف المبيعات بين الأرقام المخططة والأرقام الفعلية؟

3. إليك البيانات المعيارية للوحدة الواحدة:

تفاصيل التكلفة	الكمية	السعر	إجمالي التكلفة للوحدة (دينار)
المواد المباشرة	2 ياردة	30	60
الأجور المباشرة	0.8 ساعة	20	16
كلفة الإنتاج المباشرة للوحدة			76

البيانات الفعلية:

البيانات الفعلية	الكمية	السعر	التكلفة (دينار)
المواد المباشرة	22200 ياردة	31 د / ياردة	688200
الأجور المباشرة	9000 ساعة	22 د / ساعة	198000
إجمالي كلفة الإنتاج المباشر الفعلية			886200

- عدد الوحدات المنتجة خلال الفترة 1000 وحدة.

- المواد المشتراة الأولية تم استخدامها بالكامل.

المطلوب: تحديد وتحليل الانحرافات لتكاليف الإنتاج.

4. فيما يلي بيانات مخططة (مقدرة) وفعليّة:

البيانات المخططة:

	20000 وحدة	الإنتاج المخطط
	تتطلب 1.5 ساعة	الوحدة المنتجة
24000 د	30000 ساعة بمعدل 0.80 دينار	أعباء صناعية ثابتة

البيانات الفعليّة:

	18000 وحدة	الإنتاج الفعلي
26500		مصروفات صناعية ثابتة

المطلوب: تحليل إنحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة.

5. ظهرت البيانات التالية الخاصة بشركة إعمار والمتعلقة بالعمل المباشر لدى الشركة خلال شهر نيسان:

التكاليف الفعليّة 10000 دينار

إنحراف معدل الأجر 1000 دينار إنحراف مفضل

إنحراف كفاءة العمل (1500) إنحراف غير مفضل

إذا بلغت ساعات العمل المباشر 2000 ساعة فما هو معدل اجر الساعة المعياري لشهر نيسان.

6. لقد كانت التكلفة المعيارية لأحد المنتجات كالتالي:

- مواد مباشرة 4 لتر بسعر 2 ديناراً لكل لتر .
- أجور مباشرة 1 ساعة بمعدل 3 ديناراً لكل ساعة عمل مباشر .
- أعباء إضافية متغيرة 1 ساعة بمعدل 2 ديناراً لكل ساعة عمل مباشر .
- إجمالي التكلفة المتغيرة المعيارية للوحدة تبلغ 13 ديناراً .
- وكانت البيانات الفعليّة كما يلي:

عدد الوحدات المنتجة 30000 وحدة

ساعات العمل المباشرة 31700 ساعة .

معدل الأجر الفعلي 3.10 ديناراً لكل ساعة عمل مباشر .

المواد المشتراة 140000 لتر بمبلغ 266000 ديناراً.

وبلغت الأعباء الإضافية الفعليّة 80000 ديناراً.

المطلوب: تحليل إنحراف المواد والأجور والأعباء الإضافية؟

7. فيما يلي البيانات المعيارية لإنتاج دزينة من البدلات الرجالية (الدزينة = 12 بدلة)

- الصوف الخام 36 ياردة بسعر 8 دنانير / ياردة.
 - قماش التبطين 24 ياردة بسعر 1.5 ديناراً / ياردة.
 - الأجر المباشرة 36 ساعة بمعدل 6 دنانير/ساعة.
- تحمل التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة بمعدل تحميل 5 دنانير/ساعة عمل مباشرة، البيانات الفعلية لإنتاج 2400 بدلة.

- الصوف الخام 6960 ياردة بسعر 7.8 ديناراً / ياردة.
- قماش التبطين 5280 ياردة بسعر 1.4 ديناراً / ياردة.
- الأجر المباشرة 7920 ساعة بمعدل 6.2 ديناراً / ساعة.
- صناعية غير مباشرة متغيرة فعلية 39600 ديناراً.

المطلوب:

1. إنحراف المعدل للتكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة.
2. إنحراف الكمية للمواد.
3. الإنحراف الإجمالي للوحدة الواحدة المنتجة " للبدلة الواحدة ".

محور الحوكمة المؤسسية الفصل العاشر: الحوكمة المؤسسية

المحتويات

الصفحة	
294	أهداف الفصل التعليمية
295	مقدمة
295	تعريف الحوكمة المؤسسية
296	تطور الحوكمة المؤسسية
300	عوامل ومحددات تطبيق الحوكمة المؤسسية
300	معايير وقواعد الحوكمة المؤسسية
300	معايير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية
301	معايير مؤسسة التمويل الدولية
	المعايير والقواعد الخاصة بالحوكمة المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان
302	
305	مبادئ الحوكمة المؤسسية
306	أهم خصائص الحوكمة المؤسسية
307	انعكاسات تطبيق الحوكمة المؤسسية على جودة المعلومات المالية والمحاسبية
310	الإفصاح والحوكمة المؤسسية
311	أسئلة الفصل

أهداف الفصل التعليمية

بعد دراسة هذا المحور يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:

- التعريف ومفهوم الحوكمة المؤسسية وتطورها.
- بيان أهم العوامل الداخلية والخارجية المحددة لتطبيق الحوكمة المؤسسية.
- التعريف بأهم معايير وقواعد الحاكمية التي تم إقترحها من قبل بعض المؤسسات الدولية ومن قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية.
- مناقشة أهم الأهداف المتوخاة من تطبيق الحوكمة المؤسسية في الشركات.
- التعرف على أهم الخصائص التي يتضمن عليها نظام الحوكمة المؤسسية.
- بيان انعكاسات تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المالية والمحاسبية للشركة

1. مقدمة

يعتبر مفهوم الحوكمة المؤسسية أحد أهم المفاهيم التي ظهرت وانتشرت خلال العقدین الأخيرین ولاقت قبولاً كبيراً من جميع دول العالم. وتعتبر الحوكمة المؤسسية ذات إرتباط وثيق بنظرية الوكالة في الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة.

وقد جاءت الحوكمة كرد فعل طبيعي تجاه الأزمات والفضائح المالية والأخلاقية التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبرى في العالم مثل شركة إنرون وشركة وورلد كوم، خاصة في أعقاب انتشار الشركات المساهمة وتوسع أعمالها وتراجع مستويات الرقابة المتاحة أمام المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة. حيث تهدف الحوكمة في نهاية الأمر إلى تحقيق العدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة والحد من الممارسات السلبية التي قد تقوم بها إدارة الشركة أو مجلس الإدارة على حساب مصلحة المساهمين.

ومن هنا يأتي هذا الفصل ليتناول مفهوم الحوكمة المؤسسية والتعاريف المختلفة التي تم صياغتها في هذا الصدد، بالإضافة لبحث تطور الحوكمة المؤسسية والعوامل التي ساعدت على انتشارها وقبولها. كذلك يبحث هذا الفصل في العوامل والمحددات التي قد تواجهها الشركات عند تطبيق الحوكمة المؤسسية، بالإضافة لاستعراض أهم المعايير والقواعد الخاصة بالحوكمة المؤسسية بما فيها معايير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ومعايير مؤسسة التمويل الدولية، والمعايير والقواعد الخاصة بالحوكمة المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان. كذلك يبين هذا الفصل المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة المؤسسية، وأهم الخصائص التي تتصف بها. وأخيراً يناقش الفصل انعكاسات تطبيق الحوكمة المؤسسية على جودة المعلومات المالية والمحاسبية، والعلاقة بين الإفصاح والحوكمة المؤسسية.

2. تعريف الحوكمة المؤسسية

تُعرّف الحوكمة إصطلاحاً بأنها الترجمة المختصرة لمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة العلمية المطلقة لهذا المصطلح، فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة". كذلك تسمى بالحاكمية المؤسسية وحوكمة الشركات.

ولقد اختلف تعريف الحوكمة المؤسسية حسب الفئات التي قامت بتعريفه وذلك ليعكس إهتماماتهم الخاصة والغاية من هذا التعريف. وفيما يلي سنستعرض أهم التعاريف التي تم صياغتها لتعريف الحوكمة المؤسسية وخاصة تلك التي إقترحتها المؤسسات الدولية:

1. منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية **OECD** والتي عرفت الحوكمة المؤسسية على أنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".
2. أما مؤسسة التمويل الدولية **IFC** فقد عرفت الحوكمة المؤسسية بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

3. أما بنك التسويات الدولية **BIS** فيعرف الحوكمة المؤسسية في البنوك على أنها مجموعة من الأساليب التي يتم بها إدارة البنك وذلك من خلال مجلس إدارة البنك والإدارة العليا لهذا البنك، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك وتشغيله بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف وبالتالي حماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الإلتزام التام بمجموعة القوانين والأنظمة السائدة في الدولة محل عمل البنك وبما يكفل حماية مصالح المودعين لدى البنك.

4. أصدر مجمع اللغة العربية في العام 2003 إيمتاده لهذا اللفظ (الحوكمة المؤسسية) حيث قال "في رأينا أن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الإنجليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى، فهي جاءت أولاً وفق الصياغة العربية لمحافظة على الجذر والوزن، وهي ثانياً تؤدي إلى المعنى المقصود بالمصطلح الإنجليزي وهو (تدعيم مراقبة نشاط الشركة ومتابعة أداء القائمين عليها) وإعتماد هذا المصطلح بصورته تلك من شأنه أن يضيف إلى الثروة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث".

5. هناك من يعرف الحوكمة بأنها "مجموع قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين". وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية.

6. "الحوكمة المؤسسية هي عبارة عن نظام يتم من خلاله توجيه ومراقبة الشركات. إن هيكل الحوكمة المؤسسية يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة مثل مجلس الإدارة وإدارة الشركة والمساهمين وغيرهم، كما تقوم الحوكمة بتوضيح القواعد والإجراءات لصنع القرار في الشركة".

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الحوكمة هي مجموعة من الأنظمة التي تحكم العلاقات ما بين الأطراف الرئيسية داخل أي مؤسسة والتي إذا ما تم تطبيقها فإن ذلك يصب في مصلحة هذه المؤسسة ويحفظ حقوقها ويزيد من قدرتها على أداء إلتزاماتها تجاه الغير بالإضافة إلى تحديد مسؤوليات وواجبات كل طرف داخل هذه المؤسسة وبخلاف ذلك فإن عدم تطبيقها قد يؤدي إلى زيادة إمكانية تعثر هذه المؤسسة.

إضافة لما سبق، فإن مفهوم الحوكمة المؤسسية يختلف من دولة إلى أخرى، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة يشير هذا المصطلح إلى ما إذا كانت الشركات تسعى لتحقيق وخدمة مصالح المساهمين، أما في اليابان وألمانيا وفرنسا فإن هذا المصطلح يشير إلى ما إذا كانت الشركات تعمل لتحقيق مصلحة أكبر جزء من حملة المصالح، بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين.

3. تطور الحوكمة المؤسسية

زادت أهمية الحوكمة نتيجة توجه معظم دول العالم نحو النظام الإقتصادي الرأسمالي والذي استطاع أن يتفوق على النظم الإشتراكية في أعقاب الحرب الباردة. ويقوم النظام المالي في جوهره على الإعتماد على القطاع الخاص

لتحقيق التنمية الإقتصادية، وهذا ما تمخض عنه ظهور الشركات العملاقة وتحرير الأسواق المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول.

وفي خضم انفصال الملكية عن الإدارة للشركات ظهر هناك ضعف في آليات الرقابة على الإدارة، وأدى هذا لاستفحال مشكلة الوكالة وتزايد الخلاف بين إدارات الشركات وبين المساهمين وبخاصة مجلس الإدارة والذي يشكل النسبة الأكبر من الملاك.

وقد أصبحت الحاجة ملحة للحوكمة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول العالم. ففي عام 1997 أثرت الأزمة المالية الآسيوية على إقتصاديات تايلاند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين خاصة مع هروب رأس المال الأجنبي وإنهيار عملاتها. وقد كانت أبرز نقاط الضعف في هذه البلدان عدم وجود آليات للحوكمة المؤسسية. كذلك كان لغياب الحوكمة المؤسسية أثراً بارزاً في ظهور الأزمات التي تعرضت لها دول أمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات. ومع إنهيار شركة إنرون في الولايات المتحدة عام 2001، وإنهيار شركة ورلد كوم، واللتان كانتا تعتبران من كبرى الشركات الأمريكية والعالمية، أصبحت الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها على درجة كبيرة من الأهمية، بل أنها أصبحت ضرورة ملحة لحماية الإقتصاد العالمي من إنهيارات أخرى.

من هنا برز مفهوم الحوكمة المؤسسية كوسيلة يتم من خلالها ضبط العلاقة بين إدارة الشركة وبين جميع الأطراف الأخرى. حيث تهدف الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساهمة إدارة الشركة وتحقيق الحماية للمساهمين وأصحاب الحقوق جميعاً، مع مراعاة مصالح العمل والعمال. كذلك تساهم الحوكمة في الحد من إستغلال السلطة، وتساعد على الإلتزام بأحكام القانون.

قضية للدراسة (1)

إنهيار شركة إنرون (Enron)

يعتبر إنهيار شركة إنرون الأمريكية العاملة بمجال الغاز والطاقة أحد أبرز الإنهيارات التي عرفها الإقتصاد الأمريكي وربما العالمي. وقد جاء إنهيار الشركة على خلفية مجموعة من العوامل في مقدمتها عدم التقيد بقواعد الحوكمة المؤسسية في الشركة، وما تمخض عنه من فضائح مالية وفساد أدى لإنهيار الشركة العملاقة والتي بلغ حجم أصولها 63.4 مليار دولار.

وقد انطلقت شرارة الأزمة في نهاية عام 2001 حينما أعلنت شركة إنرون عن إنخفاض أرباحها بمبلغ 544 مليون دولار، وتخفيض حقوق المساهمين بمبلغ 1.2 مليار دولار. كما أعلنت الشركة عن إعادة هيكلة قوائمها المالية خلال الخمس سنوات الأخيرة (1997-2001) موضحة أن ذلك يأتي نتيجة وجود أخطاء محاسبية ترتبط بشركات الشراكة الإستثمارية التابعة لها. وقد تم حينها الكشف بأن أندرو فاستو مساعد رئيس مجلس الإدارة ورئيس القسم المالي للشركة تلقى مبلغ 30 مليون دولار من شركتي الشراكة الإستثمارية، وهذا كله جعل السوق يفقد ثقته بشركة إنرون وسرع من عملية إنهيارها وإعلان إفلاسها خلال فترة لا تتجاوز شهر واحد.

وقد أظهرت التحقيقات أن إثنين من المديرين التنفيذيين لشركة إنرون كانا مذنبين في قضايا تتعلق بالفساد والتحايل والتآمر فيما يتعلق بالمتاعب المالية التي كانت تواجهها الشركة. وقد أصدر القضاء حكماً بالسجن لمدة 24 عاماً على جفري سكيلنج والذي وجد مذنباً في 19 تهمة من أصل 28 تهمة، ولو أدين بها كلها لبلغت فترة سجنه 275 سنة. أما كينيث لاي فقد وجد مذنباً في 6 تهم تتعلق بالتحايل والتآمر إلا أنه توفي بنوبة قلبية عام 2006 قبل صدور الحكم.

ومن خلال تفحص أسعار أسهم شركة إنرون، فيمكن ملاحظة أن سعر السهم قد تنامى بشكل مثير خلال عقد التسعينيات حيث إرتفعت قيمته من أقل من 7 دولارات في التسعينيات ليصل إلى 90 دولاراً في منتصف عام 2000. لكن مع انتشار أخبار خسائر الشركة وقرارها بإعادة هيكلة قوائمها، تعرض السوق لأزمة ثقة تمخض عنها إنخفاض سعر سهم الشركة بشكل سريع ليصبح أقل من دولار في نهاية 2001. وكانت هذه نهاية مؤسفة لمساهمي الشركة العملاقة الذين شاهدوا أصول شركتهم تهوي من آلاف الملايين إلى لا شيء تقريباً خلال فترة وجيزة. ويمكن تلخيص أهم العوامل التي أدت لهذا السقوط المدوي لشركة إنرون كما يلي:

1. أوكل مجلس الإدارة مهمة مراجعة الصفقات التي تقوم بها الشركة للجنة فرعية داخل الشركة، ولم تقم اللجنة إلا بمراجعة سريعة لتلك الصفقات، كما أن مجلس الإدارة أخفى معلومات كان من الممكن أن تؤدي معرفتها إلى إتخاذ بعض الإجراءات المناسبة.

2. ضخمت إدارة الشركة الأرباح إلى مليار دولار في العام الذي سبق الإنهيار، وفشلت الرقابة الداخلية في الشركة أخلاقياً ومالياً نتيجة للخداع المستمر. كما أن مكتب آرثر أندرسن المكلف بمراجعة حسابات الشركة

- كان يقوم بالمراجعة الداخلية أيضاً ويقدم خدمات إستشارية هائلة.
3. تعد حادثة إنرون تنكيراً هاماً لطبيعة العلاقة المهمة بين المراجعة الداخلية مع لجنة المراجعة؛ حيث يحتاج المراجعون الداخليون كما هو الحال بالنسبة للمراجعين الخارجيين لرفع تقاريرهم إلى لجنة المراجعة بكل ما يواجههم مباشرة بدلاً من الرفع للإدارة.
4. كان أعضاء لجنة المراجعة يتقاضون مبالغ طائلة حيث تقاضى كل عضو مبلغ 380.619 دولار نقداً أو على شكل أسهم وذلك في عام 2001 وهذا أثر على إستقلالية وحياد اللجنة.
5. إن مشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين والإدارة سمحت بخصوصية مزدهرة للجهة التي تتحكم في المعلومات وهي الإدارة للإنفراد بالمعلومات الصحيحة.
6. مكتب المراجعة العالمي الكبير (آرثر أندرسن) والذي كان أحد المكاتب الخمس الكبرى آنذاك وبلغ عدد العاملين فيه في مختلف أنحاء العالم ما يقارب 160 ألف موظف. تقاضى مبلغ 25 مليون دولار كأتعاب لقيامه بمراجعة حسابات شركة إنرون عن عام 2000، كما تقاضى مبلغ 27 مليون دولار لقيامه بالأعمال الإستشارية لنفس الشركة في نفس العام وهو الأمر الذي يعد دليلاً آخر على أن استقلال المراجع وحياده يصبح مهدداً إذا جمع بين هاتين المهمتين.

قضية للدراسة (2)

إنهيار شركة وورلد كوم (WorldCom)

تعتبر شركة وورلد كوم أحد شركات الإتصالات العملاقة والتي أصبحت بعد شرائها لشركة MCI الأمريكية أحد أكبر شركة إتصالات في العالم بحجم أصول بلغ 107 مليار دولار ونسبة مديونية تصل إلى 38%. وكانت الشركة تمتلك قاعدة عملاء تتجاوز 20 مليون عميل، وتتولى نصف عمليات نقل بيانات شبكة الإنترنت على مستوى العالم. وبلغ عدد موظفي الشركة 60 ألف موظفاً تمارس من خلالها عملياتها في 65 دولة.

بدأت أزمة شركة وورلد كوم بعد أن تم الكشف عن تلاعب في دفاترها المحاسبية لإخفاء خسائر تبلغ قيمتها 3.8 مليار دولار. وقد تمخض عن ذلك فصل كبير المديرين الماليين للشركة سكوت سوليفان باعتباره المسؤول الأول عن فضيحة المحاسبة هذه، كما استقال الرئيس التنفيذي بيرني إيبرز لمواجهة الضغوط العنيفة. وقد جاءت هذه الأزمة في أعقاب أزمة سابقة بطلها رئيس مجلس الإدارة السابق للشركة والذي استغل منصبه للإنتفاع بقرض يبلغ 400 مليون دولار من الشركة لصالح أسهمه فيها.

وبعد أن قفزت أسهمها إلى 64 دولاراً عام 1999 لتصبح قرة عين المضاربين على الصعود في وول ستريت إنهارت إلى 9 سنتات. وجسد تهوي السهم إنهيار صناعة الإتصالات وسط وفرة من الطاقة وديون هائلة وفضائح محاسبية. وعلى إثر ذلك قررت الشركة وضع نفسها تحت حماية قانون الإفلاس (المعروف بالفصل 11) والذي يجيز لها الاستمرار بالعمل لحين إعادة ترتيب ميزانيتها، وتم إعلان إفلاس الشركة في محكمة بمدينة نيويورك.

إن غياب تطبيق الحوكمة المؤسسية يعتبر من أهم الأسباب التي أدت لإنهيار شركة وورلد كوم وشجعته على التلاعب بحساباتها. كذلك كان هناك دور كبير لمكاتب المحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة وما لجأت إليه من أساليب ملتوية للإلتفاف حول قواعد الشفافية والمكاشفة.

4. عوامل ومحددات تطبيق الحوكمة المؤسسية

تعتبر عملية تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية وأنظمتها مرهونة بالعديد من العوامل، حيث أن التطبيق الجيد للحوكمة المؤسسية يتوقف على مجموعة من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية والتي نوردتها فيما يلي:

(1) العوامل الداخلية

وهي العوامل التي ترتبط بالبيئة الداخلية للشركة بما في ذلك القواعد والأنظمة الداخلية للشركة وأسلوب إتخاذ القرار في الشركة، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات داخل الشركة بين المستويات الإدارية المختلفة بما في ذلك الجمعية العمومية للمساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وكلما كانت هذه العوامل محددة وموضحة بشكل واضح ومصاغة بطريقة تمنع التعارض بين الفئات ذات العلاقة، كلما أدى ذلك لزيادة نجاح تطبيق الحوكمة المؤسسية داخل الشركة.

(2) العوامل الخارجية

تعبر هذه العوامل عن البيئة الخارجية التي تعمل بها الشركة بما في ذلك البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم النشاط الإقتصادي مثل القوانين والأنظمة الصادرة عن السوق المالي وقانون الشركات والتجارة والتصفية وقوانين الضريبة وغيرها. كذلك الأنظمة والتشريعات ذات الطبيعة المالية والمحاسبية والخاصة بالرقابة والتدقيق المحاسبي ومعايير المحاسبة المحلية والدولية المعتمدة، وغيرها. وترجع أهمية هذه العوامل إلى أن توفرها يشكل بيئة مرجعية قوية لبناء نظام حوكمة مؤسسية جيد.

5. معايير وقواعد الحوكمة المؤسسية

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. وسيتم في هذا الجزء التطرق للمعايير والقواعد التي وضعتها المؤسسات الدولية مثل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، ومؤسسة التمويل الدولية IFC، بالإضافة إلى استعراض أهم القواعد الواردة في دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية.

1-5 معايير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

قامت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بالتوصل إلى مجموعة من المعايير الخاصة بالحوكمة في عام 1999، علماً بأنها قامت بتعديلها في عام 2004، وتتمثل هذه المعايير في:

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلاً من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
2. حفظ حقوق جميع المساهمين: تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في إجتماعات الجمعية العامة.
3. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: تعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات إستحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الإتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
4. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي إنتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.
5. الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
6. مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية إختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

2-5 معايير مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهاً وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

1. الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
2. خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.
3. إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً.
4. القيادة.

3-5 المعايير والقواعد الخاصة بالحوكمة المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان

تم إعداد هذا الدليل الذي يحتوي على قواعد الحوكمة للشركات المساهمة المدرجة في البورصة، والتي تهدف إلى وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة فيها، ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها. وتستند هذه القواعد بشكل أساسي إلى عدد من التشريعات من أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقانون الشركات والمبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD).

وقد تقرر أن يكون تطبيق هذه القواعد في البداية من خلال أسلوب الإلتزام أو تفسير عدم الإلتزام والذي يعني أن تلتزم الشركات بالقواعد الواردة في الدليل، وفي حال لم يتم الإلتزام بأي من القواعد الواردة فيه عدا تلك التي إستندت إلى نص قانوني ملزم، فلا بد من توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم الإلتزام بهذه القاعدة، وذلك بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة. ويهدف إتباع هذا الأسلوب إلى منح الشركات مرونة في التطبيق ووقتاً كافياً للتكيف مع متطلبات قواعد الحوكمة بما يعزز الوعي بهذه القواعد ومن ثم الإلتزام الكامل بها بشكل متدرج. وللمزيد من التفاصيل عن هذه القواعد يمكن العودة للملحق رقم (1) والذي يستعرضها بالتفصيل.

أولاً: مجلس الإدارة:

أ) خصائص مجلس إدارة الشركة المساهمة

1. أن يتم إنتخاب مجلس إدارة الشركة من قبل الهيئة العامة للشركة على أن يكون على الأقل ثلث أعضاء المجلس أعضاء مستقلين. والعضو المستقل هو عضو مجلس الإدارة الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة العليا فيها أو بشركاتها الحليفة أو بمدقق حساباتها أي مصلحة مادية أو أي علاقة. وهذا الشرط ضروري حتى يتم تجنب أي شبهة تتعلق بالمنفعة لذلك العضو قد تؤدي للتأثير على قراراته أو إستغلاله لمنصبه في الشركة.
2. يجب أن يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين وعليه بذل العناية المهنية اللازمة في إدارة الشركة وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.
3. لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو مماثلة لها في غاياتها، وفي جميع الأحوال لا يجوز للشخص الطبيعي الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من خمس شركات، بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً للشخص الاعتباري.
4. على مجلس الإدارة التأكد من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في أشخاص الإدارة التنفيذية للقيام بالمهام الموكلة إليهم.
5. على مجلس إدارة الشركة أو المدير العام للشركة أو مدقق حساباتها الخارجي تبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال وقوع أي مما يلي:
أ- إذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة أو تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو في حقوق الدائنين.

- ب- قيام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام باستغلال صلاحياته ومركزه بأي صورة كانت لتحقيق له أو لغيره أي منفعة بطريقة غير مشروعة.
- ج- قيام مجلس إدارتها أو مديرها العام بأي عمل ينطوي على تلاعب أو يعتبر إختلاساً أو إحتيالاً أو تزويراً أو إساءة إئتمان.

ب) مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

1. وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع المحلي.
2. وضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
3. وضع سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة.
4. تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة بموجب أنظمة داخلية خاصة.
5. وضع سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها، ووضع سياسة تفويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الأشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.
6. تعيين المدير العام وإنهاء خدماته، وتحديد مهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية في الشركة.
7. تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في الشركة، ومراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ومدى تطبيقها للإستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة.
8. إعتناء أسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.
9. وضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح بما يضمن تنفيذ إلتزامات الشركة تجاههم وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم وإقامة علاقات جيدة معهم.
10. يجب أن يشكل مجلس الإدارة اللجنتين الدائميتين التاليتين من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وهم الأعضاء الذين لا يكونون موظفين في الشركة أو يتقاضوا راتباً منها:
(أ) لجنة التدقيق، وتكون مهامها وفق ما هو وارد في فصل الإفصاح والشفافية.
(ب) لجنة الترشيحات والمكافآت، وتكون مهامها الرئيسية التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين، وإعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة، وتحديد إحتياجات الشركة من الكفاءات وأسس إختيارهم، وإعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب.

ثانياً: ضمان حقوق المساهمين

تتخذ الشركة الإجراءات المناسبة لضمان حصول المساهمين على حقوقهم بما يحقق العدالة والمساواة دون تمييز، وهذه الحقوق هي:

(أ) الحقوق العامة: ومن أهمها:

1. إحتفاظ الشركة بسجلات خاصة بملكيات المساهمين تتضمن المعلومات الخاصة بمساهماتهم.
2. حق المساهم في الإطلاع على المعلومات والوثائق الخاصة بالشركة، وبالحصول على المعلومات المفصّل عنها.
3. المشاركة والتصويت في إجتماع الهيئة العامة للشركة والحصول على الأرباح السنوية للشركة.
4. أولوية الإكتتاب في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها للمستثمرين الآخرين.
5. إقامة دعوى قضائية في مواجهة مجلس الإدارة أو أي من أعضائه أو في مواجهة المدير العام للشركة أو أي موظف فيها يطالب فيها بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة إفشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة.

ب) الحقوق ضمن صلاحيات الهيئة العامة: تتمتع الهيئة العامة بصلاحيات واسعة، وخصوصاً صلاحية إتخاذ

القرارات التي تؤثر على مستقبل الشركة بشكل مباشر، ومن أهمها ما يلي:

1. مناقشة مجلس الإدارة حول أداء الشركة وخطته للفترة القادمة.
2. إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإنتخاب مدقق الحسابات الخارجي.
3. المصادقة على البيانات المالية للشركة.
4. تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وخصوصاً ما يتعلق بتغيير غاياتها الرئيسية.
5. الأمور المتعلقة بدمج الشركة أو إندماجها أو تصفيته أو زيادة رأس مالها أو تخفيضه.
6. إقالة مجلس الإدارة أو رئيسه أو أحد أعضائه.

ثالثاً: ضمان الإفصاح والشفافية

على الشركة أن توفر معلومات الإفصاح للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة وفي الأوقات المحددة، مما يمكنهم من إتخاذ قراراتهم. كما على الشركة أن تفصح عن سياساتها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.

أ) مهام لجنة التدقيق

- تتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة بما في ذلك:
1. مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من إستقلاليتهم وإستيفائهم للشروط.
 2. بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى إستجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
 3. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، أو أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي.
 4. دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي والتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

5. التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

ب) مدقق الحسابات الخارجي

على الشركة إتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من أن لا يكون مدقق حسابات الشركة الخارجي مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس إدارتها، أو أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء المجلس أو موظفاً لديه، وأن لا يقوم بأية أعمال إضافية أخرى لصالح الشركة كتقديم الإستشارات الإدارية والفنية، وأن يتمتع المدقق بالاستقلالية والحيادية.

6. مبادئ الحوكمة المؤسسية

إن الهدف الأساسي من عملية تطبيق مجموعة القواعد والضوابط التي تنادي بها الحوكمة هو تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الإلتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها في الدولة. ويمكن صياغة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة المؤسسية كما يلي:

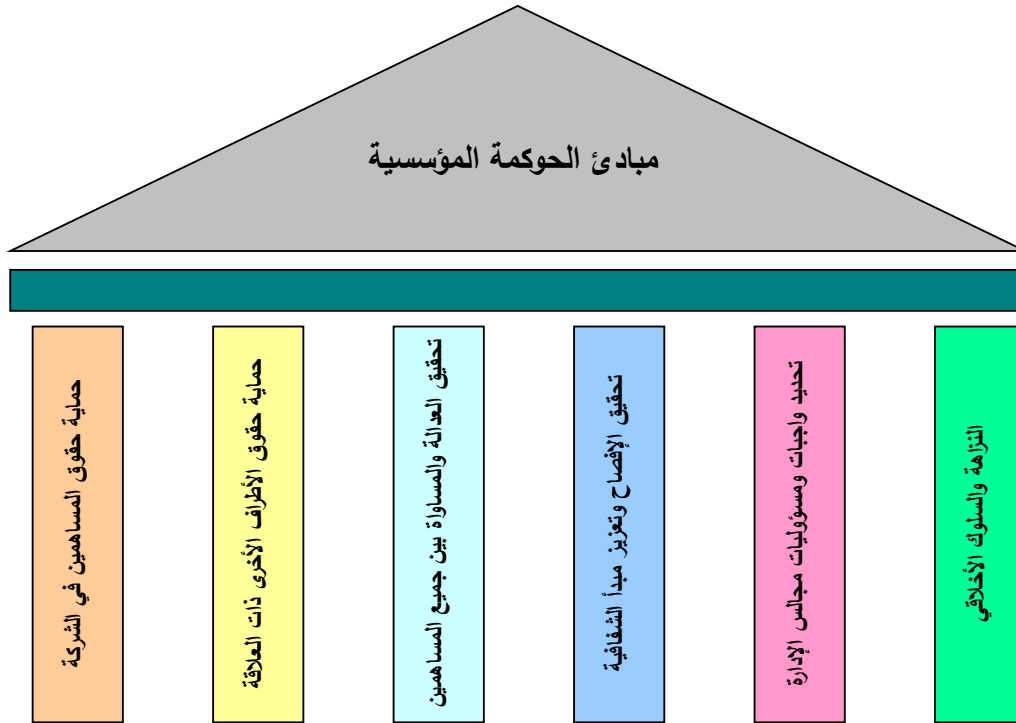
- 1. حماية حقوق المساهمين في الشركة:** لا بد أن يهدف أي نظام للحوكمة المؤسسية لحماية حقوق المساهمين في الشركة باعتبار أنهم أصحاب الشركة ونجاح الشركة أو فشلها سيؤثر عليهم بشكل مباشر. ومن هنا وتشمل إمكانية نقل ملكية الأسهم والحفظ الأمين لها، إنتخاب مجلس الإدارة والتصويت على حرية الحصول على عوائد الأرباح المتحققة في الشركة ومراجعة البيانات والقوائم المالية للشركة خلال السنة المالية بالإضافة إلى حق المساهمين في محاسبة الإدارة التنفيذية في أي لحظة وصولاً إلى المشاركة بفاعلية في إجتماعات الهيئة العامة عند نهاية السنة المالية للشركة.
- 2. حماية حقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة:** نظراً لتعدد الأطراف ذات العلاقة بالشركة من عاملين ودائنين وموردين وعملاء، فلا بد أن تسعى الحوكمة لحماية حقوق هذه الأطراف وإشراكهم في الرقابة والتدقيق على أعمال الشركة. وهذا من شأنه أن يخلق أجواءً من الثقة في الشركة وإدارتها ومركزها المالي من قبل جميع تلك الأطراف.
- 3. تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المساهمين:** إن نظام الحوكمة المؤسسية الفعال لا بد أن يحقق العدالة والمساواة بين جميع المساهمين بما في ذلك حق مسائلة الإدارة من قبل أي مساهم بغض النظر عن حجم مساهمته في الشركة. وهذا من شأنه تخفيف التعارض بين الإدارة وبين المساهمين من جهة، وإرغام الإدارة على السعي لتحقيق مصالح المساهمين من جهة أخرى.
- 4. تحقيق الإفصاح وتعزيز مبدأ الشفافية:** ويستند الإفصاح على عملية إظهار جميع المعلومات الجوهرية والحساسة والتي تؤثر بشكل كبير في أعمال المؤسسة سواء كانت هذه المعلومات سلبية أم إيجابية بالإضافة إلى دور مدقق الحسابات ومسؤولياته في الإفصاح عن مثل هذه الأمور الجوهرية وكذلك مسؤولية أسواق رأس المال في الإفصاح عن نسبة الملكية الرئيسية (غالباً نسبة 5% فأكثر) وتعاملات مجالس الإدارات والمدراء التنفيذيين مع الشركة أو تعاملاتهم بسهم الشركة ببيعاً أو شراءً وحيث يتم عرض كافة المعلومات

المذكورة أعلاه بطريقة عادلة بين جميع المساهمين والأطراف ذات العلاقة وفي التوقيت المناسب ودون أي تأخير .

5. **تحديد واجبات ومسؤوليات مجالس الإدارة:** وتشمل هذه المسؤوليات كيفية تشكيل مجلس الإدارة وتحديد المهام والواجبات الرئيسية التي تقع على عاتق هذا المجلس، وكذلك تحديد صلاحيات المجلس بالإضافة إلى تحديد كافة الإمتيازات الممنوحة له مقابل دوره في الرقابة على الإدارة التنفيذية، وكذلك تحديد تعاملات أعضاء مجلس الإدارة مع الشركة كعملاء محتملين.

6. **النزاهة والسلوك الأخلاقي:** يجب أن تكون النزاهة الشرط الأساسي لإختيار كبار موظفي الشركة وأعضاء مجلس الإدارة. وينبغي للمنظمات وضع مدونة لقواعد السلوك لمديريها التنفيذيين والأخلاقية والتي تعزز عملية إتخاذ القرارات المسؤولة.

شكل رقم (1): المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة المؤسسية



7. **أهم خصائص الحوكمة المؤسسية**

وفقاً للدراسات والأدبيات التي تناولت موضوع الحوكمة المؤسسية، فلا بد أن تتصف الحوكمة الجيدة بسبع خصائص أساسية هي:

1. الإنضباطية (Discipline): وتعني إتباع الأسلوب الأخلاقي المناسب والصحيح بعيداً عن الخداع والتضليل والتلاعب.

2. الشفافية (Transparency): وتتضمن تزويد المعلومات اللازمة وفي الوقت المناسب وبشكل صادق لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

3. العدالة (Fairness): وتشير لإحترام حقوق مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة وبغض النظر عن حجم علاقتهم بالشركة، فمثلاً يجب تحقيق العدالة بين جميع المساهمين بغض النظر عن حجم ملكيتهم في الشركة.
4. الاستقلالية (Independence): وتعني عدم التحيز أو عدم وجود مؤثرات أو ضغوط سواء من جانب رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو من قبل الإدارة التنفيذية.
5. الوعي الاجتماعي (Social Awareness): وتشير لإلتزام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع التي تعمل فيه.
6. المساءلة (Accountability): وتعني إتاحة الفرصة لمحاسبة ومسائلة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة عن أية ضرر قد يلحق بالمساهمين.
7. المسؤولية (Responsibility): وتعني أن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين أمام جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة وعلى رأسهم المساهمين.

8. انعكاسات تطبيق الحوكمة المؤسسية على جودة المعلومات المالية والمحاسبية

إن المعلومات المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركات تعتبر من أهم المواضيع التي تتناولها عملية الحوكمة في الشركات. فمن أهم نتائج عملية تطبيق الحوكمة في الشركات هو إيجاد لجنة تسمى لجنة المراجعة أو التدقيق حيث تكون مهام هذه اللجنة تنصب على مراجعة التقارير المالية وذلك بهدف التعرف على أساليب إدارة المخاطر وعمليات التدقيق الداخلية والخارجية بحيث يتحتم على هذه اللجنة عقد إجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمدقق الخارجي.

ومن صلاحيات هذه اللجنة حسب معايير الحوكمة طلب التقارير المالية والمحاسبية بشكل دوري وحتى بشكل مفاجئ وذلك لضمان عدم قيام الإدارة التنفيذية بإجراء الجراحات التجميلية للقوائم المالية والمحاسبية الخاصة بالشركة، كما أن أعضاء هذه اللجنة يجب أن يكونوا من ذوي الخبرة والدراية الكاملة بكافة نواحي ونشاطات الشركة ويتميز أعضائها بالكفاءة العالية في المجال المالي والمحاسبي، فطلب هذه المعلومات يساعد لجنة المراجعة والتدقيق على عملية وضع التوصيات المناسبة لضمان سلامة الوضع المالي للشركة ومعالجة نقاط الخلل إن وجدت قبل إستفحاليها ومن هنا يجب أن تكون المعلومات المالية والمحاسبية التي تقدم لهذه اللجنة صحيحة ودقيقة وتعكس الواقع المالي للشركة بحيث يمكن الإعتماد على هذه المعلومات في عملية وضع التوصيات وإتخاذ القرارات المالية إعتماًداً على هذه التوصيات.

ومن هنا تبرز أهمية وجود مثل هذه اللجنة التي تقوم بعملية المراقبة المباشرة وغير المباشرة للوضع المالي للشركة والتي من ضمن مهامها الرئيسية القيام بعملية المراقبة الداخلية للوضع المالي للشركة ومحاولة معالجة أي خلل قد يصيب الشركة بالإضافة إلى إجراء عملية المراجعة الكاملة للمعلومات المالية والمحاسبية المذكورة في التقارير المالية للشركة والتي تقدم للمساهمين والهيئات الحكومية ذات العلاقة.

إن المعلومات المالية والمحاسبية تعبر عن هوية وأنشطة أي شركة وبالتالي تعتبر هي الأساس الذي يخدم عملية إتخاذ القرار سواء كان هذا القرار متخذ من قبل الأطراف الداخلية للشركة (الإدارة المالية للشركة، الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة ... إلخ) أو من قبل أطراف خارجية (المستثمرين المحتملون، الدائنون، المساهمون ... إلخ).

المعلومات المالية والمحاسبية هي عبارة عن المنتج النهائي للبيانات المالية والمحاسبية والحركات والقيود اليومية التي يتم إجراؤها داخل الشركة بمعنى أن كل نشاط أو إجراء يتخذ داخل الشركة يتم التعبير عنه بقيد محاسبي يعكس هذه العملية في الدفاتر والقيود المحاسبية بمعنى أدق فإن القوائم المالية هي نتاج لعملية المعالجة المحاسبية لكافة الأنشطة والقرارات التي تقوم بها الشركة وهذه المعلومات المحاسبية يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص وذلك حتى تعبر بشكل دقيق وسليم عن الوضع الحقيقي للشركة بحيث يمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف داخلية كانت أم خارجية.

إن المعيار الدولي رقم (1) يصف الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في البيانات المالية المعروضة من قبل الشركات حيث يحدد هذا المعيار أن الخصائص النوعية "هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين".

ويمكن حصر هذه الخصائص النوعية بما يلي:

1. الملائمة

إن المقصود بالملائمة أو الموائمة كصفة يجب أن تتصف بها المعلومات المالية والمحاسبية هو ضرورة وجود علاقة وثيقة ما بين المعلومات الواردة في التقارير المالية والمحاسبية والأهداف والغايات التي تم إعداد هذه المعلومات من أجلها فوجود هذه الصفة في المعلومات المالية والمحاسبية يمكن إدارة الشركة من الاعتماد على هذه المعلومات لغايات إتخاذ القرار، المعيار الدولي رقم (1) يقول أن (الملائمة لتكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تتلاءم مع حاجات متخذي القرارات وتمتلك المعلومات المالية والمحاسبية صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات المتخذة من قبل الشركة والمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية بالإضافة على تصحيح التقييمات الماضية).

2. أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها

تم إعداد القوائم المالية والمحاسبية اعتماداً على البيانات المالية الخاصة بالشركة والتي يجب أن تعبر عن الوضع الحقيقي للشركة وهذه القوائم المالية والمحاسبية تستخدم في عملية إتخاذ القرار وبالتالي حتى يتم إتخاذ قرار صحيح يجب أن تكون المواد الداخلة (القوائم المالية) في عملية إتخاذ القرار صحيحة أي لضمان جودة المخرجات لا بد من ضمان صحة المدخلات وكون القرارات المالية تتخذ للتعامل مع الواقع والبيئة التي تعمل بها الشركة فلا بد من أن تكون القوائم المالية والمحاسبية دقيقة وصحيحة وتعكس الواقع الحقيقي للشركة. المعيار الدولي رقم (1) يقول (لنكون المعلومات ذات فائدة يجب أن تكون موثوقة أي خالية من الأخطاء الجوهرية والتميز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل متخذي القرارات كونها تعبر بشكل صحيح عن واقع الشركة).

إذا فإن تطبيق حوكمة الشركات على المعلومات المالية والمحاسبية يشترط ويفترض وجود صفة الأمانة والثقة وإمكانية الإعتماد على هذه المعلومات التي تزداد كلما تعززت فيها هذه الصفات.

3. حيادية المعلومات

إتصاف المعلومات المالية والمحاسبية بصفة الحيادية وعدم التحيز ضروري لضمان عدم توجيه متخذي القرارات الذين يعتمدون على هذه المعلومات نحو إتخاذ قرار معين أو محدد سلفاً وإنما إتخاذ القرارات التي تعتمد على إجراء تقييم حقيقي وواقعي وموضوعي لا تحيز فيه أي أن توفر النزاهة في هذه المعلومات يؤدي إلى إتخاذ قرارات موضوعية ونزيهة تساعد في تصويب وتدعيم الموقع المالي للشركة، المعيار الدولي رقم (1) يقول بهذا الخصوص (يجب أن تكون المعلومات أو البيانات التي تحتويها القوائم المالية محايدة أي خالية من التحيز ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كان عرض المعلومات يؤثر على إتخاذ القرار بهدف تحقيق نتيجة أو حسيلة محددة سلفاً).

أي أن الأطراف المسؤولة عن إعداد القوائم المالية يجب أن تقدم معلومات محاسبية تتصف بصفة عدم التحيز وهذا من واجبات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراجعة حسب منظور حوكمة الشركات.

4. قابلية المعلومات للمقارنة

من الاستخدامات الرئيسية للقوائم المالية والمحاسبية استخدامها لغايات مقارنة الأداء سواء كانت هذه المقارنة ما بين أداء الشركة المالي مقارنة مع أداء الشركات الأخرى المماثلة أو إجراء المقارنة في مستويات الأداء حسب الفترات الزمنية أي أن المعلومات المحاسبية تصبح ذات فائدة أكبر كلما إتصفت عملية إعدادها باستخدام أساليب معتمدة في القياس والإفصاح حسب المعيار الدولي رقم (1) (يجب أن يتمكن مستخدمي البيانات والقوائم المالية من إجراء وتطبيق أسلوب المقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الإتجاهات في مركزه المالي أو الأداء المالي للشركة كما ويجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي للوضع المالي للشركة).

ومن هنا كان لزاماً على لجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة من مجلس إدارة الشركة أن تقوم بإجراء عملية كاملة من التدقيق والمراجعة للمعلومات المحاسبية والقوائم المالية ومقارنتها بالقوائم المالية لشركات أخرى مشابهة وذلك للمساعدة في إتخاذ القرار السليم.

5. التوقيت المناسب

المقصود بالتوقيت المناسب هو توفير المعلومات والقوائم المالية والمحاسبية في وقتها أي يجب إتاحة هذه المعلومات والقوائم وضمان توفرها في التوقيت الملائم للفترة المالية أو المحاسبية التي تعبر عنها هذه القوائم كون أن هذه المعلومات تفقد قيمتها إذا لم يتم توفيرها عند الحاجة لاستخدامها.

المعيار الدولي رقم (1) (إذا حدث تأثير غير ضروري في تقديم التقارير المالية فإن المعلومات الواردة في هذه التقارير قد تفقد قيمتها لذا فإن الإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة توفير التقارير في الوقت المناسب وإتصاف المعلومات بصفة المصدقية والثقة).

9. الإفصاح والحوكمة المؤسسية

يعتبر الإفصاح عن القوائم المالية من المرتكزات الرئيسية لعملية تطبيق معايير الحوكمة على الشركات وخصوصاً الشركات المساهمة العامة التي تفتح باب الملكية لجميع الجهات الراغبة في الإستثمار في أعمال الشركة وكذلك سعي الشركات نحو تحويل نشاطاتها المختلفة من خلال الإقتراض كل ذلك أدى إلى سعي المستثمرين والمقرضين للحصول على بيانات وقوائم مالية ذات مستوى عالي من الإفصاح عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي.

ووفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تقضي بضرورة الإفصاح عن جميع المعلومات في القوائم المالية بحيث تشمل هذه التقارير القوائم المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء صورة صحيحة واضحة عن الشركة كما ويجب أن يتصف هذا الإفصاح عن القوائم المالية بصفة الشمولية وأن يكون مناسباً وعادلاً. وحتى يتصف الإفصاح بالصفات المذكورة سابقاً لا بد أن تصمم وتعد القوائم المالية بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية والجوهرية التي أثرت وستؤثر على الشركة خلال الفترة.

إن عملية الإنفصال بين الملكية والإدارة أدى إلى ضرورة تطبيق معايير الحوكمة، وجزء أساسي من هذه المعايير يستند على طريقة قيام الشركة بالإفصاح والإعلان عن الأحداث الجوهرية والقوائم المالية الخاصة بالشركة، وهذا الإنفصال الذي باعد بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي ونتائج أعماله خلال فترة معينه لذا كان لا بد من تصوير ميزانية المشروع في البداية وطباعتها ونشرها لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين للإطلاع على المركز المالي ونتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة كانت تظهر من خلال تثبيت حقوق الملكية أو رأس مال الأسهم وبيان الزيادة أو النقص التي حدثت خلال العام وما لبثت أزمة الكساد التي حلت بالنظام الإقتصادي في الثلاثينيات من القرن الماضي وما رافقها من حملات إعلامية تناولت مسألة الإفصاح إن نشأت المطالبة بعرض حركة أموال المشروع ونشاطه خلال العام عن طريق عرض مشترياته ومبيعاته ومصروفاته المختلفة مما يظهر المقدرة الكسبية للمشروع وقدرته على تحقيق الأرباح، ومما يمكنه من توزيع الأرباح على المساهمين، وتأثير التدفقات النقدية اللازمة لتسديد الديون للمقرضين والبنوك وغيرهم من الدائنين وقد عبرت حسابات النتائج عن هذه الحركة من خلال حساب التشغيل الذي كان يعبر عن نشاط الإنتاج ويقوم أداء وظيفة المتاجرة المتمثل بالشراء والبيع وحساب الأرباح والخسائر الذي أيضاً كان يقم أداء وظيفتي الإدارة والتمويل.

أسئلة الفصل:

التمرين الأول (إختيار من متعدد)

ضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. تُعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة المؤسسية بأنها:

- مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.
- هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.
- مجموعة من الأساليب التي يتم بها إدارة البنك وذلك من خلال مجلس إدارة البنك والإدارة العليا لهذا البنك.
- د. (أ + ج).

2. أي العبارات التالية صحيحة:

- يوجد علاقة قوية بين الحوكمة وفصل الملكية عن الإدارة.
- ترتبط الحوكمة المؤسسية بأسلوب إدارة الشركة من خلال الجمعية العمومية.
- تتضمن الحوكمة المؤسسية على مجموعة من المبادئ الخاصة بسياسة الإنتاج والتسويق وإدارة الشؤون المالية في المنشأة.
- د. (أ + ج).

3. واحد مما يلي يعتبر من الأهداف التي تسعى الحوكمة المؤسسية إلى تحقيقها:

- تحديد سياسات مصادر التمويل.
- المفاضلة ما بين السياسات المحاسبية المختلفة.
- الإفصاح وتحقيق مبدأ الشفافية.
- د. اعتماد سياسة إعداد القوائم المالية.

4. من أهم الأسباب التي ساعدت على التطور السريع للحوكمة المؤسسية:

- الأزمات المالية والإقتصادية التي عصفت بالعديد من دول العالم خاصة في عقد التسعينات والعقد الذي يليه.
 - إنفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة وضعف آليات الرقابة على الإدارة.
- الجملة (I) فقط
 - الجملة (II) فقط
 - ج. (I) و (II) صحيحتين
 - د. (I) و (II) غير صحيحتين

5. تتضمن العوامل المحددة لتطبيق الحوكمة المؤسسية:
- (I) العوامل الداخلية مثل القواعد والأنظمة الداخلية للشركة وأسلوب إتخاذ القرار وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات.
- (II) العوامل والإعتبارات البيئية.
- أ. الجملة (I) فقط
- ب. الجملة (II) فقط
- ج. (I) و (II) صحيحتين
- د. (I) و (II) غير صحيحتين
6. أي من المعايير التالية لا تعتبر من ضمن المعايير المعتمدة من قبل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية:
- أ. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين.
- ب. إيجاد هيئة مستقلة للإشراف على الإدارة ومتابعة شؤونها.
- ج. حفظ حقوق جميع المساهمين.
- د. حماية حقوق أصحاب المصالح.
- هـ. لا شيء مما ذكر.
7. من أهم الشروط التي تتطلب قواعد الحاكمية لهيئة الأوراق المالية الأردنية توفرها في مجلس إدارة الشركة:
- أ. أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل أعضاء مستقلين.
- ب. يجب أن بذل العناية المهنية اللازمة في إدارة الشركة بكل نزاهة وشفافية.
- ج. التأكد من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في أشخاص الإدارة التنفيذية.
- د. جميع ما ذكر.
8. أي من التالية لا تعتبر من مهام مجلس الإدارة حسب قواعد الحاكمية لهيئة الأوراق المالية الأردنية:
- أ. وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع المحلي.
- ب. وضع سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة.
- ج. تعيين المدير العام وإنهاء خدماته، وتحديد مهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية في الشركة.
- د. تشكيل لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت.
- هـ. لا شيء مما ذكر.

9. ممكن ضمان حقوق المساهمين حسب قواعد الحاكمية لهيئة الأوراق المالية الأردنية من خلال:

- المشاركة والتصويت في اجتماع الهيئة العامة للشركة والحصول على الأرباح السنوية للشركة.
- التصويت على تعيين الإدارة التنفيذية للشركة.
- الحق في إقالة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.
- أ و ج فقط.

10. أي من التالية لا يعتبر من خصائص الحوكمة المؤسسية:

- العدالة والشفافية.
- المساءلة والمسؤولية.
- الإنضباطية.
- توفر الخبرة والمعرفة العلمية والعملية لمجلس الإدارة.

11. أي من العبارات التالية صحيح:

- لا بد أن يزيد تطبيق الحوكمة المؤسسية من جودة البيانات المالية والمحاسبية وأن يزيد شفافية التقارير المالية.
 - ممكن أن يسهم تطبيق الحوكمة المؤسسية في زيادة عدم تماثل المعلومات نتيجة إمتلاك أعضاء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت لمعلومات سرية عن الشركة.
- الجملة (I) فقط
 - الجملة (II) فقط
 - (I) و (II) صحيحتين
 - (I) و (II) غير صحيحتين

12. المقصود بالملائمة أو الموائمة باعتبارها خاصية أساسية للمعلومات المالية والمحاسبية هو ضرورة:

- وجود علاقة وثيقة بين الوسائل التي يتم الإعتماد عليها عند إعداد القوائم المالية والغايات التي تم إعداد القوائم المالية لأجلها.
- وجود علاقة وثيقة بين المعلومات الواردة في التقارير المالية والمحاسبية والأهداف والغايات التي تم إعداد هذه المعلومات من أجلها.
- وجود علاقة وثيقة بين الأساليب التي يتم الإعتماد عليها عند إعداد القوائم المالية والغايات التي تم إعداد القوائم المالية لأجلها.
- د. (أ + ج).

13. تتمثل علاقة الإفصاح بالحوكمة المؤسسية في:

- (I) أن الإفصاح يعتبر من المرتكزات الرئيسية لتطبيق الحوكمة لأنه يعزز من شفافية القوائم المالية ويوفر فرصة للحصول على بيانات وقوائم مالية حقيقية للشركة.
- (II) يساهم الإفصاح الفعال في زيادة رقابة المساهمين على الشركة من خلال اضطرار الإدارة للإفصاح عن خططها وبرامجها وجميع المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة.

- أ. الجملة (I) فقط
 ب. الجملة (II) فقط
 ج. (I) و (II) صحيحتين
 د. (I) و (II) غير صحيحتين

الإجابات الصحيحة للتمرين الأول:

السؤال	1	2	3	4	5	6	7	8
الإجابة	ب	أ	ج	ج	أ	ب	د	هـ
السؤال	9	10	11	12	13			
الإجابة	أ	د	أ	ب	أ			

ملحق رقم (1)

دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان

مقدمة

لقد أصبحت قواعد وأسس حوكمة الشركات من أهم المواضيع المطروحة على صعيد إقتصاديات دول العالم، وباتت تشكل عنصراً هاماً لتعزيز النجاح والإصلاح الإقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة وإنفتاح إقتصاديات الدول على بعضها البعض والمنافسة الشديدة، وفي ظل الشروط والمتطلبات التي تضعها المنظمات والمؤسسات الدولية لقبول العضوية أو التعامل مع دول العالم المختلفة ومؤسسات وأسواق هذه الدول. كما أصبح تطبيق هذه القواعد والأسس شعاراً يتبناه القطاع العام والخاص على حد سواء ووسيلة لتعزيز الثقة في إقتصاد أي دولة ودليل وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين، ومؤشراً على المستوى الذي وصلت إليه الإدارات فيها من إلتزام مهني بقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد، والتالي زيادة جاذبية الإقتصاد للإستثمارات المحلية والخارجية وقدرته التنافسية.

وفي ضوء التطور الذي يشهده الإقتصاد الوطني على كافة الأصعدة وضمن إطار عمل هيئة الأوراق المالية لتطوير سوق رأس المال الوطني والأطر التشريعية والتنظيمية فيه، فقد تم إعداد هذا الدليل الذي يحتوي على قواعد لحوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة، تهدف إلى وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة فيها، ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها. وتستند هذه القواعد بشكل أساسي إلى عدد من التشريعات من أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقانون الشركات إضافة إلى المبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. (OECD) Organization of Economic Cooperation and Development.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه القواعد استند العديد منها إلى نصوص قانونية ملزمة وردت في التشريعات المشار إليها أعلاه. ولم يتم التفصيل بشكل عام في عدد من الجوانب والمتطلبات التي تطرقت إليها هذه القواعد، بل تم وضع قاعدة عامة ومن ثم ترك التفصيل إلى التشريعات ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال لم يتم تفصيل المعلومات المطلوبة في التقرير السنوي للشركة وإنما ترك ذلك لتعليمات إفصاح الشركات المصدرة للأوراق المالية.

وقد تقرر أن يكون تطبيق هذه القواعد في البداية من خلال أسلوب "الإلتزام أو تفسير عدم الإلتزام" والذي يعني أن تلتزم الشركات بالقواعد الواردة في الدليل. وفي حال لم يتم الإلتزام بأي من القواعد الواردة فيه عدا تلك التي إستندت إلى نص قانوني ملزم في أي من التشريعات والتي يتوجب الإلتزام بها تحت طائلة المسؤولية، فلا بد من توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم الإلتزام بهذه القاعدة، وذلك بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة. ويهدف إتباع هذا الأسلوب إلى منح الشركات مرونة في التطبيق ووقتاً كافياً للتكيف مع متطلبات قواعد الحوكمة بما يعزز الوعي بهذه القواعد ومن ثم تحقيق الإلتزام الكامل بها بشكل متدرج.

ومن المؤمل أن تسعى إدارات الشركات المساهمة المدرجة في البورصة إلى تطبيق هذه القواعد، كما أن الأمل معقود على كافة الأطراف المرتبطة بالشركات في العمل على تشجيع تطبيق هذه القواعد بما يعمق الثقة في هذه الشركات من خلال تعزيز أداء إداراتها ويحفظ حقوق كافة الأطراف المرتبطة بها، ويساهم بالتالي في تعزيز أداء إقتصادنا الوطني وزيادة الثقة فيه وبالمنافسة الإستثماري.

الباب الأول: تعاريف

الشركة: الشركة المساهمة المدرجة في البورصة.

الأقرباء: الأب والأم والأخ والأخت والزوج والزوجة والأولاد.

العضو المستقل: عضو مجلس الإدارة الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو بمدقق الشركة أي مصلحة مادية أو أي علاقة غير تلك المتعلقة بمساهمته في الشركة، قد يتكون في ظلها شبهة بجلب أي منفعة سواء مادية أو معنوية لذلك العضو قد تؤدي إلى التأثير على قراراته أو استغلاله لمنصبه في الشركة. وتتقي صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة في أي من الحالات التالية:

1. إذا كان يعمل أو كان قد عمل لدى الشركة أو أي شركة حليفة خلال السنوات الثلاث الأخيرة السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
2. إذا كان أحد أقربائه يعمل أو كان قد عمل في الإدارة التنفيذية لدى الشركة أو أي شركة حليفة خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
3. إذا كان له أو أحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والإرتباطات التي تعقد مع الشركة أو أي شركة حليفة، والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50000 ديناراً.
4. إذا كان العضو أو احد أقاربه شريكاً لمدقق الحسابات الخارجي للشركة أو موظفاً لديه، أو إذا كان شريكاً أو موظفاً لديه خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشيحه لعضوية المجلس.
5. إذا كان للعضو سيطرة على الشركة من خلال تملك 10% أو أكثر من رأسمال الشركة.

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها.

تعاملات الأطراف ذوي العلاقة: أي صفقات أو عقود تتجاوز قيمتها مبلغ 50000 دينار يتم إبرامها بين الشركة أو أي مما يلي من الأطراف ذوي العلاقة، وهم:

1. الشركات الحليفة للشركة.
2. أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشركة.
3. أعضاء مجلس الإدارة أو هيئة المديرين والإدارة التنفيذية العليا للشركة الحليفة.
4. أي شخص يمتلك 5% أو أكثر من أسهم الشركة أو إحدى شركاتها الحليفة.
5. أقارب وشركاء الأطراف المشار إليهم أعلاه.
6. صناديق الإدخار للعاملين في الشركة.
7. المشاريع والمنشآت المشتركة للشركة مع أي جهة أخرى (Joint Ventures).
8. الشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وأقربهم.

التصويت التراكمي: أن يكون لكل مساهم عدداً من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها، حيث يقوم بالتصويت بها لمرشح واحد لعضوية مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون حصول تكرار لهذه الأصوات.

الأطراف ذوي المصالح: الأشخاص الذين لهم مصلحة مع الشركة بما في ذلك المساهمين والعاملين في الشركة والدائنين والموردين والمستثمرين المحتملين.

اللجان: للجنة الدائمات اللتان يشكلهما مجلس الإدارة وهما لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التدقيق.

الشخص المطلع في الشركة: هو الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته في الشركة بما في ذلك رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي وممثل الشخص الاعتباري، وأقرباء الأطراف المشار إليها.

الباب الثاني: مجلس إدارة الشركة المساهمة

1. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده نظام الشركة. وتتقضي مبادئ الحوكمة الرشيدة أن يتم إنتخابهم وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالإقتراع السري على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين. وفي حال وجود كسر في ناتج إحتساب الثلث المشار إليه، يقرب الناتج إلى الرقم الصحيح التالي.
2. يتولى المجلس مهام إدارة الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ إنتخابه.
3. يسمي عضو مجلس الإدارة من الأشخاص الإعتباريين شخصاً طبيعياً لتمثله طيلة مدة المجلس.
4. يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين وعليه بذل العناية المهنية اللازمة في إدارة الشركة وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.
5. لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة.
6. يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مؤهلاً ويتمتع بقدر كافٍ من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة وأن يكون ملماً بالتشريعات ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة.
7. لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو مماثلة لها في غاياتها، وفي جميع الأحوال لا يجوز للشخص الطبيعي الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من خمس شركات، بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً للشخص الاعتباري.
8. لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع لرئيس المجلس أو أي من أعضائه أو لأي من أقربائهم. ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها ضمن غاياتها أن تقرض أيّاً ممن سبق ووفق الشروط التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين، على أن يتم الإفصاح عن ذلك ضمن التقرير السنوي للشركة.
9. توفر الشركة لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة بما يمكنهم من القيام بعملهم والإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة.
10. على مجلس الإدارة التأكد من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في أشخاص الإدارة التنفيذية للقيام بالمهام الموكلة إليهم.
11. للمجلس الإستعانة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس وتجنب تعارض المصالح.

12. على رئيس مجلس إدارة الشركة أو أحد أعضائه أو المدير العام للشركة أو مدقق حساباتها الخارجي تحت طائلة المسؤولية التصديرية تبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال وقوع أي مما يلي:
- (أ) إذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة أو تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو في حقوق دائنيها.
- (ب) قيام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام باستغلال صلاحياته ومركزه بأي صورة كانت لتحقيق له أو لغيره أي منفعة بطريقة غير مشروعة ويسري هذا الحكم في حال إمتناع أي منهم عن عمل يستوجب القانون القيام به.
- (ج) قيام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام بأي عمل ينطوي على تلاعب أو يعتبر إختلاساً أو احتيالاً أو تزويراً أو إساءة إئتمان وبشكل يؤدي إلى المساس بحقوق الشركة أو مساهميها أو الغير.

الفصل الأول: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

- يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص يتم مراجعته بشكل سنوي، تحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات المجلس ومسؤولياته بما في ذلك ما يلي:
1. وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع المحلي.
 2. وضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين، على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
 3. إتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الإلتزام بأحكام التشريعات النافذة.
 4. وضع سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة.
 5. تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة بموجب أنظمة داخلية خاصة.
 6. إعداد التقارير السنوية ونصف السنوية وربع السنوية ونتائج الأعمال الأولية السنوية عن أعمال الشركة، متضمنة البيانات المالية عن كل فترة، وفقاً لأحكام التشريعات النافذة. على أن يتم الإعلان مسبقاً عن موعد الإفصاح عن هذه البيانات المالية قبل موعد إعلانها بما لا يقل عن ثلاثة أيام عمل.
 7. وضع سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
 8. وضع إجراءات تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال معلومات داخلية سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.
 9. وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الأشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.
 10. تعيين المدير العام للشركة وإنهاء خدماته.
 11. تحديد مهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية في الشركة.
 12. إتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في الشركة بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي تكون مهمتها التأكد من الإلتزام بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والأنظمة الداخلية والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.
 13. مراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ومدى تطبيقها للإستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة.

14. وضع آلية لإستقبال الشكاوى والإقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك إقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال الهيئة العامة، بشكل يضمن دراستها وإتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة.
15. إعتداد أسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.
16. وضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح بما يضمن تنفيذ إلتزامات الشركة تجاههم وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم وإقامة علاقات جيدة معهم.
17. وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها بشكل سنوي.

الفصل الثاني: اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة

1. يشكل مجلس الإدارة اللجنتين الدائمتين التاليتين:
 - (أ) لجنة التدقيق، وتكون مهامها وفق ما هو وارد في فصل الإفصاح والشفافية.
 - (ب) لجنة الترشيحات والمكافآت تكون مهامها بشكل رئيسي ما يلي:
 1. التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر.
 2. إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل سنوي.
 3. تحديد إحتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس إختيارهم.
 4. إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها، ومراجعتها بشكل سنوي.
2. تتألف كل من اللجنتين المشار إليهما من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، لا يقل عددهم عن ثلاثة، على أن يكون إثنان منهم على الأقل من الأعضاء المستقلين وأن يترأس اللجنة أحدهما.
3. تضع كل من اللجنتين بموافقة مجلس الإدارة إجراءات عمل خطية تنظم عملها وتحدد إلتزاماتها.
4. تأخذ كل من اللجنتين قراراتهما وتوصياتهما بالأكثرية المطلقة للأعضاء.
5. تقدم كل من اللجنتين قراراتهما وتوصياتهما إلى مجلس الإدارة وتقريراً حول أعمالهما إلى إجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للشركة.
6. تتمتع كل من اللجنتين بالصلاحيات التالية:
 - (أ) طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي الشركة الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
 - (ب) طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
 - (ج) طلب حضور أي موظف في الشركة للحصول على أي إيضاحات ضرورية.
7. للمجلس تشكيل لجان للقيام بمهام معينة لفترات محددة وفقاً لإجراءات تحدد الأمور المتعلقة باللجنة ومنها مهمتها ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها.

الفصل الثالث: اجتماعات مجلس الإدارة

1. يعقد مجلس إدارة الشركة إجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه أو بناءً على طلب خطي يقدم إلى رئيس المجلس من ريع أعضائه على الأقل، بحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه.

2. يكون التصويت على قرارات المجلس شخصياً ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز أن يكون بالمراسلة أو بصورة غير مباشرة أخرى.
3. تصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين.
4. يعقد المجلس إجتماعاً واحداً على الأقل كل شهرين بحيث لا يقل عدد إجتماعاته خلال السنة المالية عن ستة إجتماعات، على أن يتم الإفصاح عن عدد الإجتماعات في التقرير السنوي للشركة.
5. يعين المجلس أميناً لسر المجلس يتولى تدوين محاضر إجتماعاته وقراراته في سجل خاص مرقم بصورة متسلسلة، وبيان الأعضاء الحاضرين وأي تحفظات يبدونها.

الباب الثالث: اجتماع الهيئة العامة للشركة

1. تتكون الهيئة العامة من جميع المساهمين الذين يحق لهم التصويت.
2. تعقد الهيئة العامة للشركة إجتماعاً عادياً مرة واحدة كل سنة على الأقل، على أن يعقد هذا الإجتماع خلال الأشهر الأربعة التالية لإنهاء السنة المالية للشركة. كما يجوز أن تعقد الهيئة العامة للشركة إجتماعاً غير عادي في أي وقت وفقاً للتشريعات النافذة.
3. يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى كل مساهم لحضور إجتماع الهيئة العامة إما باليد أو عن طريق البريد العادي والبريد الإلكتروني الخاص بالمساهم، قبل 21 يوماً من التاريخ المقرر لعقد الإجتماع، على أن يتم إعداد الترتيبات والإجراءات المناسبة لعقد الإجتماع بما في ذلك إختيار المكان والزمان، بما يساعد ويشجع على حضور أكبر عدد ممكن من المساهمين.
4. يجب أن يتم الإشارة في الدعوة إلى موعد ومكان الإجتماع وأن يرفق بها جدول أعمال الهيئة العامة متضمناً المواضيع التي سيتم بحثها خلال الإجتماع بشكل مفصل وواضح إضافة إلى أي وثائق أو مرفقات تتعلق بتلك المواضيع. وتقتضي المبادئ الرشيدة لحوكمة الشركات عدم إدراج أية مواضيع جديدة في الإجتماع غير مدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة المرسل سابقاً للمساهمين.
5. يرسل المساهم الراغب بالترشح لعضوية مجلس الإدارة نبذة تعريفية عنه قبل إنتهاء السنة المالية للشركة والتي تسبق السنة التي سيعقد فيها إجتماع الهيئة العامة لإنتخاب المجلس. وفي هذه الحالة يرفق مجلس إدارة الشركة هذه النبذة التعريفية بالدعوة الموجهة للمساهمين لحضور إجتماع الهيئة العامة.
6. يقوم مجلس إدارة الشركة بالإعلان عن موعد ومكان عقد إجتماع الهيئة العامة في ثلاث صحف يومية محلية ولمرتين على الأقل وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.
7. يجوز للمساهم أن يوكل عنه مساهماً آخر لحضور إجتماع الهيئة العامة بالنيابة عنه بموجب وكالة خطية أو أن يوكل عنه شخصاً آخر بموجب وكالة عدلية، وفق التشريعات النافذة.
8. يرأس إجتماع الهيئة العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حال غيابه أو من ينتدبه المجلس في حال غيابهما. كما يجب أن يحضر أعضاء المجلس إجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن الحد الذي يحقق النصاب القانوني لأي إجتماع للمجلس.
9. تتم إدارة إجتماع الهيئة العامة بشكل يسمح للمساهمين بالمشاركة الفاعلة والتعبير عن آرائهم بحرية، والحصول على الإجابات على تساؤلاتهم ويوفر المعلومات الكافية بما يمكنهم من إتخاذ قراراتهم.

الباب الرابع: حقوق المساهمين

تتخذ الشركة الإجراءات المناسبة لضمان حصول المساهمين على حقوقهم بما يحقق العدالة والمساواة دون تمييز، ومن أهمها ما يلي:

الفصل الأول: الحقوق العامة

1. إحتفاظ الشركة بسجلات خاصة بملكيات المساهمين تتضمن المعلومات الخاصة بمساهماتهم بما في ذلك أسماءهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم وأية قيود ووقوعات على الملكية، والتغييرات التي قد تطرأ عليها.
2. الإطلاع على سجل المساهمين فيما يخص مساهمته لأي سبب كان، وعلى كامل السجل لأي سبب معقول.
3. الإطلاع على المعلومات والوثائق الخاصة بالشركة وفق التشريعات النافذة.
4. الحصول على المعلومات الدورية وغير الدورية المفصح عنها وفق التشريعات النافذة.
5. المشاركة والتصويت في إجتماع الهيئة العامة للشركة أصالة أو وكالة بعدد أصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها المساهم.
6. الحصول على الأرباح السنوية للشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها.
7. أولوية الإكتتاب في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها للمستثمرين الآخرين.
8. إقامة دعوى قضائية في مواجهة مجلس الإدارة أو أي من أعضائه يطالب فيها بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة مخالفة التشريعات النافذة أو النظام الأساسي للشركة أو الخطأ أو التقصير أو الإهمال في إدارة الشركة أو إفشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة، أو اللجوء إلى وسائل حل النزاعات بالطرق البديلة بما في ذلك الوساطة والتحكيم بما يتفق والتشريعات النافذة.
9. قامة دعوى قضائية في مواجهة المدير العام للشركة أو أي موظف فيها يطالب فيها بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة إفشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة.
10. طلب عقد إجتماع هيئة عامة غير عادية، للمساهمين الذين يملكون 25% من أسهم الشركة المكتتب بها.
11. طلب عقد إجتماع هيئة عامة غير عادية وذلك للمطالبة بإقالة مجلس إدارة الشركة أو أي عضو فيه، للمساهمين الذين يملكون 20% من أسهم الشركة.
12. طلب إجراء تدقيق على أعمال الشركة ودفاترها، للمساهمين الذين يملكون 10% من أسهم الشركة.
13. إقامة دعوى قضائية للطعن في قانونية أي إجتماع عقدته الهيئة العامة أو الطعن في القرارات التي إتخذتها فيه وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عقد الإجتماع.
14. الإطلاع على محاضر إجتماعات الهيئة العامة للشركة.

الفصل الثاني: الحقوق ضمن صلاحيات الهيئة العامة

تتمتع الهيئة العامة بصلاحيات واسعة، وخصوصاً صلاحية إتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل الشركة بشكل مباشر، ومن ضمنها ما يلي:

1. مناقشة مجلس الإدارة حول أداء الشركة وخطته للفترة القادمة.
2. إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
3. إنتخاب مدقق الحسابات الخارجي.
4. المصادقة على البيانات المالية للشركة.

5. تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وخصوصاً ما يتعلق بتغيير غاياتها الرئيسية.
6. الأمور المتعلقة بدمج الشركة أو إنماجها أو تصفيتها.
7. إقالة مجلس الإدارة أو رئيسته أو أحد أعضائه.
8. بيع الشركة أو تملك شركة أخرى كلياً.
9. زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه.
10. إصدار إسناد القرض القابلة للتحويل إلى أسهم.
11. تملك العاملين في الشركة لأسهم في رأسمالها.
12. شراء الشركة لأسهمها وبيع تلك الأسهم.
13. بيع كامل أصول الشركة أو جزء مهم قد يؤثر على تحقيق أهداف وغايات الشركة.

الباب الخامس: الإفصاح والشفافية

1. تضع الشركة إجراءات عمل خطية وفقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتنظيم شؤون الإفصاح عن المعلومات ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
2. على الشركة أن توفر المعلومات الإفصاحية للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة وفي الأوقات المحددة، وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة مما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم. بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بما يلي:
 - التقارير الدورية.
 - المعلومات الجوهرية.
 - ملكيات الأشخاص المطلعين وأقاربهم في الشركة بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، من الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة.
 - تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.
 - الإمتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا.
3. على الشركة تنظيم حساباتها وإعداد بياناتها المالية وفق المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية (IFRS).
4. على الشركة استخدام موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.
5. على الشركة أن توضح عن سياساتها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.
6. لا يجوز لأي شخص مطلع في الشركة إفشاء المعلومات الداخلية المتعلقة بالشركة لغير المرجع المختص أو القضاء، كما لا يجوز تداول الأوراق المالية الصادرة عن الشركة أو حمل الغير على تداولها بناءً على معلومات داخلية أو استغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.

الفصل الأول: لجنة التدقيق

1. يجب أن يتوافر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية وأن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية أو أن يكون حاملاً لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الأخرى ذات العلاقة.

2. يجب أن تجتمع اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد إجتماعاتها عن أربعة إجتماعات في السنة، وتدون محاضر هذه الإجتماعات بشكل أصولي.
3. يجب أن تضع الشركة جميع الإمكانيات اللازمة تحت تصرف اللجنة بما يمكنها من أداء عملها بما في ذلك الإستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً.
4. على لجنة التدقيق الإجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية أو من يمثلها، مرة واحدة على الأقل في السنة.

الفصل الثاني: مهام لجنة التدقيق

- تتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة بما في ذلك ما يلي:
1. مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من إستيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليتته.
 2. بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى إستجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
 3. مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
 4. متابعة مدى تقييد الشركة والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.
 5. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:
أ. أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.
ب. أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي.
 6. دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
 7. دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
 8. الإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
 9. الإطلاع على تقارير التدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
 10. التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
 11. التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
 12. مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
 13. أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

الفصل الثالث: صلاحيات لجنة التدقيق

1. طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً.
2. التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للإنتخاب من قبل الهيئة العامة.
3. ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

الفصل الرابع: مدقق الحسابات الخارجي

1. تنتخب الهيئة العامة مدققاً أو أكثر من مدققي الحسابات المرخص لهم لمزاولة المهنة، للقيام بمهام التدقيق الخارجي على الشركة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
2. يمارس مدقق حسابات الشركة الخارجي واجباته لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، على أن لا يتولى الشريك المسؤول في مدقق الحسابات الخارجي تدقيق حسابات الشركة لأكثر من أربع سنوات متتالية. ويجوز إعادة تكليفه بتدقيق حسابات الشركة بعد مرور سنتين على الأقل.
3. على الشركة إتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد مما يلي-
 - (أ) أن لا يكون مدقق حسابات الشركة الخارجي مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس إدارتها، أو أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء المجلس أو موظفاً لديه.
 - (ب) أن لا يقوم بأية أعمال إضافية أخرى لصالح الشركة كتنقديم الإستشارات الإدارية والفنية.
 - (ج) أن يتمتع المدقق بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
 - (د) قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بهذا العمل.
4. لا يجوز تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الإدارة العليا للشركة إلا بعد مرور سنة على الأقل من تركه تدقيق حسابات الشركة.
5. يشترط في مدقق حسابات الشركة الخارجي ما يلي:
 - (أ) أن يكون حاصلاً على إجازة مزاوله المهنة سارية المفعول.
 - (ب) أن يكون عضواً في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.
 - (ج) أن يكون قد مارس المهنة بشكل متفرغ لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل بعد حصوله على إجازة مزاوله مهنة تدقيق الحسابات.
 - (د) أن يشاركه أو يعمل في مكتبه مدقق واحد أو أكثر ممن تتوفر فيهم الشروط السابقة.
6. واجبات مدقق الحسابات
 - (أ) أن يمارس الأعمال الموكلة إليه باستقلال وحيادية.
 - (ب) مراقبة أعمال الشركة.
 - (ج) تدقيق حسابات الشركة وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها.
 - (د) فحص الأنظمة الإدارية والمالية للشركة وأنظمة الرقابة الداخلية وإبداء الرأي بخصوص فاعليتها، والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.
 - (هـ) التحقق من ملكية الشركة لموجوداتها وقانونية الإلتزامات المترتبة على الشركة.
 - (و) حضور إجتماعات الهيئة العامة للشركة.
 - (ز) الإجابة على أسئلة وإستفسارات مساهمي الشركة بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال إجتماعات الهيئة العامة.
 - (ح) إبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للشركة وطلب تعديلها إذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
 - (ط) التبليغ عن أي مخالفة للتشريعات النافذة أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع الشركة إلى الجهات المختصة.



1234567890